

مجموعة

فتاوى ابن تيمية

لشيخ الاسلام تقي الدين ابن تيمية الحراني

المتوفى ٧٢٨هـ

المجلد الثاني

طبعة منقحة مصححة
١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م





(المسئلة الاولى) في رجل جمع جماعة على نافلة وأهمهم من اول رجب الى آخر رمضان يصلي بهم بين العشاءين عشرين ركعة بمشروعات يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وقل هو الله أحد ثلاث مرات ويتخذ ذلك شعارا ويحتج بان النبي صلى الله عليه وسلم أم ابن عباس والانصاري الذي قال له السيول تحول بيني وبينك . فهل هذا موافق الشريعة ام لا . وهل يؤجر على ذلك ام لا والحالة هذه *

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله رب العالمين * صلاة التطوع في جماعة نوعان (أحدهما) ما تسن له الجماعة الراتبه كالكسوف والاستسقاء وقيام رمضان فهذا يفعل في الجماعة دائما كما مضت السنة (الثاني) ما لا تسن له الجماعة الراتبه كقيام الليل والسنن الرواتب وصلاة الضحى وتحية المسجد ونحو ذلك فهذا اذا فعل جماعة احيانا جاز . واما الجماعة الراتبه في ذلك فغير مشروعة بل بدعة مكروهة فان النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه والتابعين لم يكونوا يعتادون الاجتماع للرواتب على مادون هذا والنبي صلى الله عليه وسلم انما تطوع في ذلك في جماعة قليلة احيانا فانه كان يقوم الليل وحده لكن لما بات ابن عباس عنده صلى معه . وليلة أخرى صلى معه حذيفة . وأخرى صلى معه ابن مسعود . وكذلك صلى عند عتيان بن مالك الانصاري في مكان يتخذة مصلى صلى معه وكذلك

صلى بأنس وأمه واليتيم . وعامة تطوعاته . انما كان يصلها مفردا وهذا الذي ذكرناه في التطوعات السنوية . فاما إنشاء صلاة بعدد مقدر وقراءة مقدرة في وقت معين تصلى جماعة رتبة كهذه الصلوات المسؤل عنها كصلاة الرغائب في اول جمعة من رجب والألفية في اول رجب ونصف شعبان وليلة سبع وعشرين من شهر رجب وامثال ذلك فهذا غير مشروع باتفاق أئمة الاسلام كما نص على ذلك العلماء المعتبرون ولا ينشئ مثل هذا الا جاهل مبتدع . وفتح مثل هذا الباب يوجب تغيير شرائع الاسلام وأخذ نصيب من حال الذين شرعوا من الدين ما لم يأذن به الله والله اعلم *

(المسئلة الثانية) في قول النبي صلى الله عليه وسلم إنكم تأتون يوم القيامة غرّاً محجلين من آثار الوضوء . وهذه صفة المصلين فم يعرف غيرهم من المكلفين التاركين للصبيان . وهل الافضل المجاورة بمكة او بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم او المسجد الاقصى أو بغر من الثغور لاجل الفوز - وفيما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من زار قبري وجبت له شفاعتي . ومن زار البيت ولم يزرني فقد جفائي - وهل زيارة النبي صلى الله عليه وسلم على وجه الاستحباب ام لا أفقونا مأجورين *

الجواب بحمد الله رب العالمين * هذا الحديث دليل على أنه انما يعرف من كان أغر محجلاً وهم الذين يتوضئون للصلاة واما الأطفال فهم تبع للرجال واما من لم يتوضأ قط ولم يصل ^(١) دليل على انه لا يعرف يوم القيامة * والمرايطة بالثغور أفضل من المجاورة في المساجد الثلاثة كما نص على ذلك أئمة الاسلام عامة بل قد اختلفوا في المجاورة فكرها أبو حنيفة واستحبها مالك وأحمد وغيرهما ولكن المرايطة عندهم أفضل من المجاورة وهذا متفق عليه بين السلف حتى قال أبو هريرة رضي الله عنه لأن ارباط ليلة في سبيل الله احب الى من ان أقوم ليلة القدر عند الحجر الاسود . وذلك ان الرباط من جنس الجهاد وجنس الجهاد مقدم على جنس الحج كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قيل له اي العمل افضل قال الايمان بالله ورسوله قيل ثم ماذا قال جهاد في سبيل الله . قيل ثم ماذا قال حج . برور وقد قال تعالى (أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستوون عند الله

(١) كذا بأصلين وفي احدهما بياض بقدر كثنين قبل قوله دليل في العبارة سقط ظاهره انصححه

والله لا يهدي القوم الظالمين الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وانفسهم اعظم درجة عند الله) الى قوله (ان الله عنده اجر عظيم) * واما قوله من زار قبري وجبت له شفاعتي فهذا الحديث رواه الدارقطني فيما قيل باسناد ضعيف ولهذا ذكره غير واحد من الموضوعات ولم يروه أحد من أهل الكتب المعتمدة عليهما من كتب الصحاح والسنن والمسائيد * واما الحديث الآخر قوله من حج البيت ولم يزرني فقد جفائي فهذا لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث بل هو موضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعناه مخالف الاجماع فان جفاء الرسول صلى الله عليه وسلم من الكبائر بل هو كفر ونفاق بل يجب ان يكون احب الينا من اهلينا واموالنا كما قال صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لا يؤمن احدكم حتى اكون احب اليه من والده وولده والناس اجمعين (واما زيارته) فليست واجبة باتفاق المسلمين بل ليس فيها امر في الكتاب ولا في السنة وانما الامر الموجود في الكتاب والسنة بالصلاة عليه والتسليم فصلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا * واكثر ما اعتمده العلماء في الزيارة قوله في الحديث الذي رواه ابو داود ما من مسلم يسلم على الا رد الله على روجه حتى ارد عليه السلام وقد كره مالك وغيره ان يقال زرت قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقد كان الصحابة كابن عمر وأنس وغيرهما يسلمون عليه صلى الله عليه وسلم وعلى صاحبيه كما في الموطا أن ابن عمر كان اذا دخل المسجد يقول السلام عليك يا رسول الله . السلام عليك يا أبا بكر . السلام عليك يا ابنت * وشد الرحل الى مسجده مشروع باتفاق المسلمين كما في الصحيحين عنه أنه قال لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا . وفي الصحيحين عنه أنه قال صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام فاذا اتى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم فانه يسلم عليه وعلى صاحبيه كما كان الصحابة يفعلون * واما اذا كان قصده بالسفر زيارة قبر النبي دون الصلاة في مسجده فهذه المسئلة فيها خلاف فالذي عليه الاثمة واكثر العلماء ان هذا غير مشروع ولا مأثور به لقوله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى ولهذا لم يذكر العلماء أن مثل هذا السفر اذا نذره يجب الوفاء به بخلاف السفر الى المساجد الثلاثة لا للجملة فيها والاعتكاف فقد ذكر العلماء وجوب ذلك في بعضها (في المسجد الحرام) وتنازعوا في المسجدين

الآخرين فالجمهور يوجبون الوفاء به في المسجدين الآخرين كمالك والشافعي وأحمد لكون السفر الى الفضل لا يفتى عن السفر الى المفضول وأبو حنيفة إنما يوجب السفر الى المسجد الحرام بناء على أنه إنما يجب بالنذر ما كان من جنسه واجب بالشرع * والجمهور يوجبون الوفاء بكل ما هو طاعة لما في صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه بل قد صرح طائفة من العلماء كابن عقيل وغيره بأن المسافر لزيارة قبور الانبياء عليهم السلام وغيرها لا يقصر الصلاة في هذا السفر لانه معصية لكونه معتقدا أنه طاعة وليس بطاعة والتقرب الى الله عز وجل بما ليس بطاعة هو معصية ولانه نهى عن ذلك والنهي يقتضي التحريم . ورخص بعض المتأخرين في السفر لزيارة القبور كما ذكر أبو حامد في الإحياء وأبو الحسن بن عبدوس وأبو محمد المقدسي وقد روى حديثا رواه الطبراني من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جاءني زائرا لا تنزعه الا زيارتي كان حقا علي ان اكون له شفيعا يوم القيامة لكنه من حديث عبد الله بن عبد الله بن عمر العمري وهو مضعف ولهذا لم يحتج بهذا الحديث أحد من السلف والأئمة وبمثله لا يجوز اثبات حكم شرعي باتفاق علماء المسلمين والله اعلم

(المسئلة الثالثة) عن اللعب بالشطرنج احرام هو أم مكروه أم مباح . فان قلتم حرام فالدليل على تحريمه وان قلتم مكروه فالدليل على كراهته او مباح فالدليل على اباحته

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله رب العالمين * اللعب بها منه ما هو محرم متفق على تحريمه ومنه ما هو محرم عند الجمهور ومكروه عند بعضهم وليس من اللعب بها ما هو مباح مستوى الطرفين عند أحد من أئمة المسلمين . فان اشتمل اللعب بها على العوض كان حراما بالاتفاق قال أبو عمر بن عبد البر امام المغرب أجمع العلماء على ان اللعب بها على العوض قار لا يجوز وكذلك لو اشتمل اللعب بها على ترك واجب أو فعل محرم مثل ان يتضمن تأخير الصلاة عن وقتها أو ترك ما يجب فيها من أعمالها الواجبة باطنا أو ظاهرا فانها حينئذ تكون حراما باتفاق العلماء وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تلك صلاة المنافق يرقب الشمس حتى اذا صارت بين قرني شيطان قام فقهر أربما لا يذكر الله فيها الا قليلا فجعل النبي صلى الله عليه وسلم هذه الصلاة صلاة المنافقين وقد ذم الله صلاتهم بقوله (ان المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم

وإذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى يراؤن الناس ولا يذكرون الله الا قليلا) وقال تعالى
 (فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون) وقد فسر السلف السهو عنها بتأخيرها عن
 وقتها وبترك ما يؤمر به فيها كما بين النبي صلى الله عليه وسلم أن صلاة المنافق تشتمل على
 التأخير والتطفيف قال سلمان الفارسي إن الصلاة مكيال فمن وفى وفى له . ومن طفف فقد
 علمتم ما قال الله في المطففين . وكذلك فسروا قوله (تخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة)
 قال إضاعتها تأخيرها عن وقتها وإضاعة حقوقها كما جاء في الحديث ان العبد اذا أكل الصلاة
 بطهورها وقراءتها وخشوعها صعدت ولها برهان كبرهان الشمس وتقول حفظك الله كما
 حفظتى وإذا لم يكمل طهورها وقراءتها وخشوعها فأنها تلف كما يلف الثوب ويضرب بها
 وجه صاحبها وتقول ضيعك الله كما ضيعتى . والعبد وان أقام صورة الصلاة الظاهرة فلا ثواب
 الا على قدر ما حضر قلبه فيه منها كما جاء في السنن لابي داود وغيره عن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه قال إن العبد لينصرف من صلاته ولم يكتب له منها الا نصفها الاثلثا الا ربعها الا
 خمسها الا سدسها الا سبغها الا ثمنها الا تسعها الا عشرها . وقال ابن عباس رضى الله عنهما ليس
 لك من صلاتك الا ما عقلت منها * وإذا غلب عليها الوسواس ففي برائة الذمة منها ووجوب
 الاعادة قولان معروفان للعلماء أحدهما لا تبرأ الذمة وهو قول أبي عبد الله بن حامد وأبي حامد
 النزالى وغيرهما * والمقصود ان الشطر نجى متى شغل عما يجب باطناً أو ظاهراً حرام باتفاق العلماء
 وشغله عن اكمال الواجبات أوضح من ان يحتاج الى بسط . وكذلك لو شغل عن واجب من
 غير الصلاة من مصلحة النفس أو الاهل أو الامر بالمعروف أو النهي عن المنكر أو صلة الرحم
 أو بر الوالدين أو ما يجب فعله من نظر في ولاية أو إمامة أو غير ذلك من الامور وقل عبد
 اشتغل بها الا شغلته عن واجب فينبغي ان يعرف ان التحريم في مثل هذه الصورة متفق
 عليه * وكذلك اذا اشتملت على محرم أو استلزمت محرماً فأنها تحرم بالاتفاق مثل اشتغالها على
 الكذب واليمين الفاجرة أو الخيانة التى يسمونها المغاضاة أو على الظلم أو الاعانة عليه فان ذلك
 حرام باتفاق المساميين ولو كان ذلك في المسابقة والمناضلة فكيف اذا كان في الشطر نجى والنرد ونحو
 ذلك . وكذلك اذا قدر انها مستلزمة فسادا غير ذلك مثل اجتماع على مقدمات الفواحش أو التعاون
 على العدوان أو غير ذلك أو مثل ان يفضي اللعب بها الى الكثرة والظهور الذى يشتمل معه

على ترك واجب أو فعل محرم فهذه الصور وأمثالها بما يتفق المسلمون على تحريمها فيها * وإذا قدر خلوها عن ذلك كله فالمنقول عن الصحابة المنع من ذلك وصح عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه مر يقوم يلعبون بالشطرنج فقال ما هذه النمايل التي أنتم لها غاب كفون شبههم بالما كفين على الأصنام كما في المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال شارب الخمر كعابد وثن والخمر والميسر قرينان في كتاب الله تعالى * وكذلك النهي عنهما معروف عن ابن عمر وغيره من الصحابة والمنقول عن أبي حنيفة وأصحابه وأحمد وأصحابه تحريمها وأما الشافعي فإنه قال أكره اللعب بها للخبر . واللعب بالشطرنج والحمام بغير قار وإن كرهناه أخف حالا من النرد وهكذا نقل عنه غير هذا اللفظ مما مضمونه أنه يكرهها ويرأها دون النرد ولا ريب أن كراهته كراهة تحريم فإنه قال للخبر * ولفظ الخبر الذي رواه هو عن مالك من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله فإذا كره الشطرنج ^(١) وإن كانت أخف من النرد وقد نقل عنه أنه توقف في التحريم وقال لا يتيين لي أنها حرام وما بلغنا أن أحدا نقل عنه لفظا يقتضي نفي التحريم . والأئمة الذين لم يختلف أصحابهم في تحريمها أكثر ألفاظهم الكراهة . قال ابن عبد البر أجمع مالك وأصحابه على أنه لا يجوز اللعب بالنرد ولا بالشطرنج وقالوا لا تجوز شهادة المدمن المواقب على لعب الشطرنج . وقال يحيى سمعت ماسكا يقول لا خير في الشطرنج وغيرها وسمعت يكره اللعب بها وبغيرها من الباطل ويتلو هذه الآية فإذا بعد الحق إلا الضلال * وقال أبو حنيفة أكره اللعب بالشطرنج والنرد فالأربعة تحرم كل اللهو * وقد تنازع الجمهور في مسئلتين إحداهما هل يسلم على اللاعب بالشطرنج فنصوص أبي حنيفة وأحمد والمعاوية بن عمران وغيرهم أنه لا يسلم عليه . ومذهب مالك وأبي يوسف ومحمد أنه يسلم عليه ومع هذا إن مذهب مالك أن الشطرنج شر من النرد ومذهب أحمد أن النرد شر من الشطرنج كما ذكره الشافعي * والتحقيق في ذلك أنهما إذا اشتعلا على عوض أو خلوا عن عوض فالشطرنج شر من النرد لأن مفسدة النرد فيها وزيادة مثل صد القلب عن ذكر الله وعن الصلاة وغير ذلك ولهذا يقال أن الشطرنج على مذهب القدر والنرد على مذهب الجبر واشتغال القلب بالتفكير في الشطرنج أكثر وأما إذا اشتعل النرد على عوض فالنرد شر وهذا هو السبب في كون أحمد والشافعي وغيرهما جعلوا النرد شرا لاستشعارهم أن العوض يكون

(١) مباح بأصلين مختلفين

في النرد دون الشطرنج * ومن هنا تبين الشبهة التي وقعت في هذا الباب فان الله تعالى حرم الميسر في كتابه واتفق المسلمون على تحريم الميسر واتفقوا على ان المغالبات المشتملة على القمار من الميسر سواء كان بالشطرنج أو بالنرد أو بالجوز أو بالسكاب أو البيض قاله غير واحد من التابعين كطاء وطاوس ومجاهد وإبراهيم النخعي كل شيء من القمار فهو من الميسر حتى لعب الصبيان بالجوز * فالذين لم يحرموا الشطرنج كطائفة من أصحاب الشافعي وغيرهم اعتقدوا ان لفظ الميسر لا يدخل فيه الا ما كان قمارا فيحرم لما فيه من أكل المال بالباطل كما يحرم مثل ذلك في المسابقة والمناضلة لو أخرج كل منهما السبق ولم يكن بينهما محلل حرما ذلك لانه قار * وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من أدخل فرسا بين فرسين وهو آمن ان يسبق فهو قار ومن أدخل فرسا بين فرسين وهو لا يأمن ان يسبق فليس بقار والنبي صلى الله عليه وسلم حرم بيع النذر لانها من نوع القمار مثل ان يشتري السبد الآبق والبعير الشارد فان وجده كان قد قر البائع وان لم يجده كان البائع قد قره * فلما اعتقدوا ان هذه المغالبات انما حرمت لما فيها من أكل المال بالباطل لم يحرموها اذا خلت عن العوض ولهذا ارد هذا طائفة من أصحاب الشافعي المتقدمين في النرد فلم يحرموها الا مع العوض لكن المنصوص عن الشافعي وظاهر مذهبه تحريم النرد مطلقا وان لم يكن فيها عوض ولهذا قال أكرهها للخبرين أن مستنده في ذلك الخبر لا القياس عنده . وهذا مما احتج به الجمهور عليه فانه اذا حرم النرد ولا عوض فيها فالشطرنج ان لم يكن مثلها فليس دونها وهذا يعرفه من خبر حقيقة اللعب بها فان ما في النرد من الصد عن ذكر الله وعن الصلاة وعن إيقاع العداوة والبغضاء هو في الشطرنج أكثر بل ارب وهي تفعل في النفوس . فعل حميا الكؤوس . فتصدع قلوبهم وقلوبهم عن ذكر الله وعن الصلاة أكثر مما يفعله بهم كثير من أنواع الخمر والحشيشة وقليلها يدعو الى كثيرها فتحريم النرد الخالية عن عوض مع اباحة الشطرنج مثل تحريم القطرة من خمر العنب وإباحة الفرفة من نبيذ الحنطة * وكما ان ذلك القول في غاية التناقض من جهة الاعتبار والقياس والعدل فهكذا القول في الشطرنج والنرد * وتحريم النرد ثابت بالنص كما في السنن عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله وقد رواه مالك في الموطأ وروايته عن عائشة رضي الله عنها انه بلغها ان أهل بيت في دارها كانوا سكاكنا لها عندهم نرد

فأرسلت إليهم أن لم تخرجوها لأخرجكم من دارى وانكرت ذلك عليهم * ومالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان إذا وجد من أهله من يلعب بالترد ضربه وكسرها * وفي بعض الفاظ الحديث عن أبي موسى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كرت عنده فقال عصى الله ورسوله من ضرب بكعبها يلعب بها فعلق المصيبة بمجرد اللعب بها ولم يشترط عوضا بل فسر ذلك بأنه الضرب بكعبها * وقد روى مسلم في صحيحه عن أبي بريدة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من لعب بالترد شبر فكننا غمس يده في لحم خنزير ودمه وفي لفظ آخر فليشق الخنازير فجعل النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث الصحيح للاعب بها كالغامس يده في لحم الخنزير ودمه وكذلك يشق الخنازير يقصها ويقطع لحمها كما يصنع القصاب وهذا التشبيه متناول اللعب بها باليد سواء وجد أو لم يوجد كما أن غمس اليد في لحم الخنزير ودمه وتشقيق لحمه متناول لمن فعل ذلك سواء كان معه أو كل بالقم أو لم يكن فكما أن ذلك ينهى عنه وإن لم يكن معه أو كل مال بالباطل ^(١) * وهذا يتقرر بوجوه يبين بها تحريم التردد والشطرنج ونحوهما (أحدها) أن يقال النهى عن هذه الأمور ليس مختصا بصورة المقامرة فقط فإنه لو بذل الموضع أحد المتلاعبين أو أجنبي لكان من صور الجمالة ومع هذا فقد نهى عن ذلك إلا فيما ينفع كالمسابقة والمناضلة كما في الحديث لاسبق إلا في خوف أو حافز أو نصل لأن بذل المال فيما لا ينفع في الدين ولا في الدنيا منهي عنه وإن لم يكن قارا وأكل المال بالباطل حرام بنص القرآن وهذه الملاعب من الباطل لقول النبي صلى الله عليه وسلم كل لهو يلهو به الرجل فهو باطل إلا رمية بقوسه أو تأديبه فرسه أو ملاعبته امرأته فانهن من الحق * قوله من الباطل أى مما لا ينفع فإن الباطل ضد الحق. والحق يراد به الحق الموجود اعتقاده والخبر عنه. ويراد به الحق المقصود الذى ينبغي أن يقصد وهو الامر النافع فاليس من هذا فهو باطل ليس بنافع. وقد رخص في بعض ذلك إذا لم يكن فيه مضرة راجحة لكن لا يؤكل به المال ولهذا جاز السباق بالأقدام والمصارعة وغير ذلك وإن نهى عن أكل المال به. وكذلك رخص في الغرب بالدف في الأفراح وإن نهى عن أكل المال به. فتبين أن ما نهى عنه من ذلك

(١) كذا بالاصين ولعله سقط من العبارة قوله فكذلك الترد ينهى عنه وإن لم يكن معه أكل مال بالباطل والله أعلم اهـ مصححه

ليس مخصوصا بالمقامرة فلا يجوز قصر النهي على ذلك ولو كان النهي عن الترد ونحوه لمجرد المقامرة لكان الترد مثل سباق الخيل ومثل الرمي بالنشاب ونحو ذلك فان المقامرة اذا دخلت في هذا حرموه مع انه عمل صالح واجب أو مستحب كما في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ارموا واركبوا وأن ترموا أحب الى من ان تركبوا. ومن تعلم الرمي ثم نسيه فليس منّا وكان هو وخلفاؤه يسابقون بين الخيل وقرأ على المنبر (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل) الآية ثم قال ألا ان القوة الرمي الا ان القوة الرمي الا ان القوة الرمي فكيف يشبه ما أمر الله به ورسوله واتفق المسلمون على الامر به بما نهى الله عنه ورسوله وأصحابه من بعده وادّاء لم يجعل الموجب للتحريم الا مجرد المقامرة كان الترد والشرط نكح كالمناضلة (الوجه الثاني) أن يقال هب أن علة التحريم في الاصل هي المقامرة لكن الشارع قرن بين الحر والميسر في التحريم فقال تعالى (انما الحر والميسر والأ نصاب والأ زلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون) انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الحر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون) فوصف الأربعة بأنها رجس من عمل الشيطان وأمر باجتنابها ثم خص الحر والميسر بأنه انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الحر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة. ويهدد من لم ينته عن ذلك بقوله تعالى (فهل أنتم منتهون) كما علق الفلاح بالاكتئاب في قوله (فاجتنبوه لعلكم تفلحون) ولهذا يقال ان هذه الآية دلت على تحريم الحر والميسر من عدة أوجه ومعلوم ان الحر لما أمر باجتنابها حرم مقاربتها بوجه فلا يجوز اقتناؤها ولا شرب قليلها بل كان النبي صلى الله عليه وسلم قد أمر بارتقاها وشق ظروفها وكسر دنائها ونهى عن تحليلها وان كانت ليتامى مع انها اشترت لهم قبل التحريم ولهذا كان الصواب الذي هو المنصوص عن أحمد وابن المبارك وغيرهما انه ليس في الحر شيء محترم لإخمرة الخلال ولا غيرها وانه من اتخذ خلا فعليه أن يفسده قبل ان يتخمر بان يصب في العصير خلا وغير ذلك مما يمنع تخميره بل كان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الخليطين ثلاثا يقوى أحدهما على صاحبه فيفضى الى ان يشرب الحر المسكر من لا يدري - ونهى عن الانتباذ في الأوعية التي يذب السكر فيها ولا يدري ما به كالدباء والختم والظرف المزفت والمنقور من الخشب - وأمر بالانتباذ في السقاء الموكا لأن السكر ينظر. اذا كان في الشراب انشق الظرف

وان كان في نسخ ذلك أو بعضه نزاع ليس هذا موضع ذكره . فالمتصود سد الذرائع المفضية الى ذلك بوجه من الوجوه .— وكذلك كان يشرب النبيذ ثلاثا وبعد الثلاث يسقيه أو يريقه لان الثلاث مظنة سكره بل كان أمر بقتل الشارب في الثالثة أو الرابعة فهذا كله^(١)

لان النفوس لما كانت تشتهي ذلك وفي اقتنائها ولو للتخليل ما قد يفضي الى شربها كما أن شرب قليلا يدعو الى كثيرها فهي عن ذلك . فهذا الميسر المقرون بالخر اذا قدر أن علة تحريمه أكل المال بالباطل وما في ذلك من حصول المفسدة وترك المنفعة ومن المعلوم ان هذه الملاعب تشبهها النفوس واذا قويت الرغبة فيها اودخل فيها العوض كما جرت به العادة وكان من حكم الشارع ان ينهى عما يدعو الى ذلك لولم يكن فيه مصلحة راجحة وهذا بخلاف المغالبات التي قد تنفع مثل المسابقة والمصارعة ونحو ذلك فان تلك فيها منفعة راجحة لتقوية الابدان فلم يبه عنها لاجل ذلك ولم تجر عادة النفوس بالاكتساب بها . وهذا المعنى نبه عليه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله من لعب بالنردشير فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ودمه فان الغامس بده في ذلك يدعو الى أكل الخنزير وذلك مقدمة أكله وسببه وداعيته فاذا حرم ذلك فكذلك اللعب الذي هو مقدمة أكل بالباطل وسببه وداعيته * وبهذا يتبين ما ذكر العلماء من ان المغالبات ثلاثة أنواع . فما كان معينا على ما أمر الله به كما في قوله (واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل) جاز بحمل وبغير حمل . وما كان مفضيا الى ما نهى الله عنه كالنرد والشطرنج فنهى عنه بحمل وبغير حمل . وما قد يكون فيه منفعة بلا مضرة راجحة كالمسابقة والمصارعة جاز بالاجمل (الوجه الثالث) ان يقال قول القائل ان الميسر انما حرم لمجرد المقامرة دعوى مجردة وظاهر القرآن والسنة والاعتبار يدل على فسادها . وذلك ان الله تعالى قال (انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم المداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة) فنبه على علة التحريم وهي ما في ذلك من حصول المفسدة وزوال المصلحة الواجبة والمستحبة فان وقوع المداوة والبغضاء من أعظم الفساد . وصدود القلب عن ذكر الله وعن الصلاة اللذين كل منهما إما واجب وإما مستحب من أعظم الفساد ومن المعلوم ان هذا يحصل في اللعب بالشطرنج والنرد ونحوهما وان لم يكن فيه عوض وهو في الشطرنج أقوى فان أحدهم

(١) بياض بالاصليين

يستغرق قلبه وعقله وفكره فيمافعل خصمه وفيما يريد أن يفعل هو وفي لوازم ذلك ولوازم لوازمه حتى لا يحس بجوعه ولا عطشه ولا بمن يحضر عنده ولا بمن يسلم عليه ولا بحال أهله ولا بغير ذلك من ضرورات نفسه وماله فضلا أن يذكر به أو الصلاة. وهذا كما يحصل لشارب الخمر بل كثير من الشراب يكون عقله أصمى من كثير من أهل الشطرنج والورد واللاعب بها لا تنقضي نهمة منها إلا بدست بعد دست كما لا تنقضي نهمة شارب الخمر إلا بقدرح بعد قدرح وتبقى آثارها في النفس بعد انقضائها أكثر من آثار شارب الخمر حتى تعرض له في الصلاة والمرض وعند ركوب الدابة بل وعند الموت وأمثال ذلك من الاوقات التي يطلب فيها ذكره لربه وتوجهه اليه. تعرض له تماثيلها وذكر الشاء والرخ والفرزان ونحو ذلك. تصدها للقلب عن ذكر الله قد يكون أعظم من صد الخمر وهي الى الشرك أقرب كما قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه للاعبها ماهذه التماثيل التي انتم لها عاكفون وقلب الرقعة. وكذلك العداوة والبغضاء بسبب غلبة أحد الشخصين للآخر وما يدخل في ذلك من التظالم والتكاذب والخيانة التي هي من أقوى أسباب العداوة والبغضاء وما يكاد لاعبها يسلم عن شيء من ذلك. والفعل اذا اشتمل كثيرا على ذلك وكانت الطباع تقتضيه ولم يكن فيه مصلحة راجحة حرمة الشارع قطعا فكيف اذا اشتمل على ذلك غالبا وهذا أصل مستمر في أصول الشريعة كما قد بسطناها في قاعدة سد الذرائع وغيرها وبينا ان كل فعل أفضى الى المحرم كثيرا كان سببا للشر والفساد فاذا لم يكن فيه مصلحة راجحة شرعية وكانت مفسدة راجحة نهى عنه بل كل سبب يفضي الى الفساد نهى عنه اذا لم يكن فيه مصلحة راجحة فكيف بما كثر افضاؤه الى الفساد ولهذا نهى عن الخلوة بالاجنبية وأما النظر فلما كانت الحاجة تدعو الى بعضه رخص منه فيما تدعو له الحاجة لان الحاجة سبب الاباحة كما أن الفساد والضرر سبب التحريم فاذا اجتمع راجح اعلاهما كما رجع عند الضرر أكل الميتة لان مفسدة الموت شر من مفسدة الاغتذاء بالخبيث. والورد والشطرنج ونحوهما من المقالبات فيها من المفاسد ما لا يحصى وليس فيها مصلحة معتبرة فضلا عن مصلحة مقاومة غايته ان باهي^(١) ويريجها عما يقصد شارب الخمر ذلك. وفي اراحة النفس بالمباح الذي لا يصعد عن المصالح ولا يجتنب

(١) نياض بأحد الاصلين بقدر نصف سطر اه مصححه

الفاسد غنية والمؤمن قد أغناه الله بحلاله عن حرامه وبفضله عن سواه. ومن يتق الله يجعل له مخرجا
 ويرزقه من حيث لا يحتسب * وفي سنن ابن ماجه وغيره عن أبي ذر أن هذه الآية لما نزلت قال
 النبي صلى الله عليه وسلم يا أباذر لو أن الناس كلهم عملوا بهذه الآية لوسعتهم وقد بين سبحانه في
 هذه الآية أن المتقي يدفع عنه المضرة وهو أن يجعل له مخرجا مما ضاق على الناس ويجلب له المنفعة
 يرزقه من حيث لا يحتسب. وكل ما يتغذى به الحي مما تستريح به النفوس وتحتاج إليه في طيها
 وانشراحها فهو من الرزق والله تعالى يرزق ذلك لمن اتقاه بفصل الأمور وترك المحظور .
 ومن طلب ذلك بالتردد والشطرنج ونحوهما من الميسر فهو بمنزلة من طلب ذلك بالخر
 وصاحب الخريط طلب الراحة ولا يزيده الاتعا ونما وإن كانت تقيده مقدار امن السروز فإيمقه .
 من المضار . ويفوته من المسار . أضعاف ذلك كما جرب ذلك من جربه وهكذا سائر المحرمات * ومما
 يبين أن الميسر لم يحرم لمجرد أكل المال بالباطل وإن كان أكل المال بالباطل محرما ولو تجرد عن
 الميسر فكيف إذا كان في الميسر بل في الميسر علة أخرى غير أكل المال بالباطل كما في الخمر أن
 الله قرن بين الخمر والميسر وجعل العلة في تحريم هذا هي العلة في تحريم هذا ومعلوم أن الخمر لم
 تحرم لمجرد أكل المال بالباطل وإن كان كل ثمنها من أكل المال بالباطل فكذلك الميسر . يبين ذلك
 أن الناس أول ما سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخمر والميسر أنزل الله تعالى (يسألونك
 عن الخمر والميسر قل فيهما أثم كبير ومنافع للناس وأثمهما أكبر من نفعهما) والمنافع التي كانت
 قيل هي المال . وقيل هي اللذة ومعلوم أن الخمر كان فيها كلا هذين فأنهم كانوا ينتفعون بثمنها
 والتجارة فيها كما كانوا ينتفعون باللذة التي في شربها ثم إنه صلى الله عليه وسلم لما حرم الخمر لمن
 الخمر وعاصرها ومعتصرها وبائعها ومشتريها وحاملها والمحمولة إليه وساقها وشاربها وآكل ثمنها
 وكذلك الميسر كانت النفوس تنتفع بما تحصله به من المال وما يحصل به من لذة اللعب . ثم قال تعالى
 (وأثمهما أكبر من نفعهما) لأن الخسارة في المقامرة أكثر والألم والمضرة في الملاعبة أكثر ولعل
 المقصود الأول لاكثر الناس بالميسر إنما هو الانشراح بالملاعبة والمغالبة كما أن المقصود الأول
 لاكثر الناس بالخمر إنما هو ما فيها من لذة الشرب وإنما حرم العوض فيها لأنه أخذ مال بلا
 منفعة فيه فهو أكل مال بالباطل كما حرم ثمن الخمر والميتة والخنزير والاصنام فكيف تجعل المفسدة
 المالية هي معكبة النهي فقط وهي تابعة وترك المفسدة الأصلية التي هي فساد العقل والقلب

والمال مادة البدن والبدن تابع القلب وقال النبي صلى الله عليه وسلم الا إن في الجسد مضغة اذا
صلحت صلح بها سائر الجسد واذا فسدت فسد بها سائر الجسد الا وهى القلب . والقلب هو
محل ذكر الله تعالى وحقيقة الصلاة . فاعظم الفساد في تحريم الحرام والميسر افساد القلب الذى هو ملك
البدن أن يصد عما خلق له من ذكر الله والصلاة ويدخل فيما يفسد من التعادي والتباغض
والصلاة حق الحق . والتحابب والموالات حق الخلق واين هذا من اكل مال بالباطل ومعلوم
ان مصلحة البدن مقدمة على مصلحة المال ومصلحة القلب مقدمة على مصلحة البدن وانما حرمة
المال لانه مادة البدن ولهذا قدم الفقهاء في كتبهم ربع العبادات على ربع المعاملات وبهما يتم
مصلحة القلب والبدن . ثم ذكروا ربع المناحكات لان ذلك مصلحة الشخص وهذا مصلحة
النوع الذى يبقى بالنكاح . ثم لما ذكر المصالح ذكر المفسدات في ربع الجنائيات وقد
قال تعالى (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) وعبادة الله تتضمن معرفته ومحبه والخضوع
له بل تتضمن كل ما يحبه ويرضاه . وأصل ذلك وأجله ما في القلوب الايمان والمعرفة والمحبة لله
والخشية له والالتزام اليه والتوكل عليه والرضى بحكمه مما تضمنه الصلاة والذكر والدعاء وقراءة
القرآن وكل ذلك داخل في معنى ذكر الله والصلاة وانما الصلاة وذكر الله من باب عطف
الخاص على العام كقوله تعالى (وملائكته وجبريل وميكال) وقوله تعالى (واذا أخذنا من
النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح) كما قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم
الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع) فجعل السعى الى الصلاة سعيًا الى ذكر الله . ولما
كانت الصلاة متضمنة لذكر الله الذى هو مطلوب لذاته والنهي عن الشر الذى هو مطلوب
لغيره قال تعالى (ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر) واذكر الله اكبر (اى ذكر الله الذى في
الصلاة اكبر من كونها تنهى عن الفحشاء والمنكر وليس المراد أن ذكر الله خارج الصلاة
أفضل من الصلاة . وما فيها من ذكر الله فان هذا خلاف الاجماع . ولما كان ذكر الله هو
مقصود الصلاة قال ابو الدرداء مادمت تذكر الله فانت في صلاة ولو كنت في السوق . ولما كان
ذكر الله يعم هذا كله قالوا ان مجالس الحلال والحرام ونحو ذلك مما فيه ذكر أمر الله ونهيه
ووعده ووعيده ونحو ذلك هي من مجالس الذكر . والمقصود هنا ان يعرف مراتب المصالح
والمفاسد . وما يحبه الله ورسوله وما لا يبيح الله به ورسوله كان لما يتضمنه من تحصيل

المصالح التي يحبها ويرضاها ودفع المفاسد التي يبغضها ويسخطها . وما نهى عنه كان لتضمنه ما يتخذه ويسخطه ومنعه مما يحبه ويرضاه * وكثير من الناس يقصر نظره عن معرفة ما يحبه الله ورسوله من مصالح القلوب والنفوس ومفاسدها وما ينفعها من حقائق الايمان وما يضرها من الغفلة والشهوة كما قل تعالى (ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا وتبع هواه وكان امره فرطاً) وقال تعالى (فأعرض عن تولى عن ذكرنا ولم يرد الا الحياة الدنيا ذلك مبلغهم من العلم) فتجد كثيرا من هؤلاء في كثير من الاحكام لا يرى من المصالح والمفاسد الا ما عاد لمصلحة المال والبدن * وغاية كثير منهم اذا تعدى ذلك ان ينظر الى سياسة النفس وتهذيب الاخلاق بمباغهم من العلم كما يذكر مثل ذلك المتفلسفة واقرامطة مثل اصحاب رسائل اخوان الصفا وأمثالهم فاتهم يتكلمون في سياسة النفس وتهذيب الاخلاق بمباغهم من علم الفلاسفة وما ضعوا اليه بما ظنوه من الشريعة وهم في غاية ما ينتهون اليه دون اليهود والنصارى بكثير كما بسط في غير هذا الموضوع . وقوم من الخائضين في أصول الفقه وتدليل الاحكام الشرعية بالاصواف المناسبة اذا تكلموا في المناسبة وأن ترتيب الشارع للاحكام على الاصواف المناسبة يتضمن تحصيل مصالح العباد ودفع مضارهم ورأوا أن المصاحبة نوعان أخروية ودنيوية جعلوا الاخروية ما في سياسة النفس وتهذيب الاخلاق من الحكم وجعلوا الدنيوية ما تضمن حفظ الدماء والاموال والفرج والعقول والدين الظاهر واعرضوا عما في العبادات الباطنة والظاهرة من أنواع المعارف بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله وأحوال القلوب وأعمالها كعجبة الله وخشيته وإخلاص الدين له والتوكل عليه والرجاء لرحمته ودعائه وغير ذلك من أنواع المصالح في الدنيا والآخرة . وكذلك فيما شرعه الشارع من الوفاء بالعهود وصلة الارحام وحقوق الممالك والجيران وحقوق المسلمين بعضهم على بعض وغير ذلك من أنواع ما أمر به وما نهى عنه حفظا للاحوال السنية وتهذيب الاخلاق . ويتبين ان هذا جزء من أجزاء ما جات به الشريعة من المصالح . فهكذا من جعل تحريم الخمر والميسر لمجرد أكل المال بالباطل والنفع الذي كان فيهما بمجرد أخذ المال يشبه هذا ^(١) ان هذه المتعالبات تصد عن ذكر الله وعن الصلاة من جهة كونها عملا لا من جهة أخذ المال بها ^(٢) لا تصد عن ذكر الله ولا عن الصلاة الا كما يصد سائر أنواع أخذ المال ومعلوم ان الاموال التي يكتسب

(١) يبايض بالاصاين (٢) يبايض بأحد الاصاين

بها المال لا ينهى عنها مطلقا لكونها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة بل ينهى منها عما يصد
عن الواجب كما قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسموا إلى ذكر
الله وذروا البيع) وقال تعالى (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله)
وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تلهكم أموالكم ولا أولادكم عن ذكر الله) وقال تعالى (لا تلهيهم
تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة) فما كان مليا وشاغلا عما أمر الله تعالى
به من ذكره والصلاة فهو منهي عنه إن لم يكن جنسه محرما كالبيع والعمل في التجارة وغير
ذلك. فلو كان اللعب بالشطرنج والهرد ونحوهما في جنسه مباحا وانما حرم إذا اشتغل على أكل
المال بالباطل كان تحريمه من جنس تحريم ما نهى عنه من المبيعات والمواجرات المشتعلة على أكل
المال بالباطل كبيع الغرر ومعلوم أن هذه لا يعمل النهي عنها بأنها تصد عما يجب من ذكر
الله وعن الصلاة فإن البيع الصحيح منه ما كان يصد فيمكن أن يقال في تلك المعاملات الفاسدة
لا يعمل تحريمها بأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة وأن المعاملات الصحيحة ينهى عنها عما
يصد عن الواجب فتبين أن تحريم الميسر ليس لكونه من المعاملات الفاسدة وأن نفس العمل
به منهي عنه لاجل هذه المفسدة كما حرم شرب الخمر وهذا بين لمن تدبره. ألا ترى أنه لما حرم
الربا لما فيه من الظلم وكل المال بالباطل قرن بذلك ذكر البيع الذي هو عدل وقدم عليه ذكر
الصدقة التي هي إحسان فذكر في آخر سورة البقرة حكم الأموال المحسنة^(١) والمعادل والظالم.
ذكر الصدقة والبيع والربا. والظلم في الربا وكل المال بالباطل به أي من منه في الميسر فإن المربي
يأخذ فضلا محققا من المحتاج ولهذا عاقبه الله بنقيض قصده فقال (يمحق الله الربا ويربي
الصدقات) وأما المقامر فإنه قد يغلب فيظلم وقد يغلب فيظلم فقد يكون المظلوم هو الغني وقد
يكون هو الفقير وظلم الفقير المحتاج أشد من ظلم الغني. وظلم يتعين فيه الظالم القادر أعظم
من ظلم لا يتعين فيه الظالم فإن ظلم القادر الغني للعاجز الضعيف أقبح من ظلم قادرين
غنيين لا يدري أيهما هو الذي يظلم فالربا في ظلم الأموال أعظم من القمار ومع هذا فتأخر
تحريمه وكان آخر ما حرم الله تعالى في القرآن فلم يكن في الميسر إلا مجرد القمار لكان أخف
من الربا لتأخر تحريمه وقد أباح الشارع أنواعا من الغرر للحاجة كما أباح اشتراط ثمر النخل بعد

(١) قوله المحسن الخ) أي من الأموال وكذا ما بعده اه مصححه

التأثير تبعاً للأصل وجوز بيع المجازفة وغير ذلك وأما الربا فلم يبيح منه شيئاً ولكن أباح العدول عن التقدير بالكيل إلى التقدير بالخرص عند الحاجة كما أباح التيمم عند عدم الماء للحاجة إذ اُخْرِصَ تقدير بطن والكيل تقدير بعلم والعدول عن العلم إلى الظن عند الحاجة جائز. فتبين أن الربا أعظم من القمار الذي ليس فيه إلا مجرد أكل المال بالباطل لكن الميسر تطلب به الملاعبة والمغالبة نهى عنه في الإنسان^(١) مع فساد ماله لأنفساده ماله. مثل ما فيه من الصدود عن ذكر الله وعن الصلاة وكل من الخمر والميسر فيه إيقاع العداوة والبغضاء وفيه الصد عن ذكر الله وعن الصلاة أعظم من الربا وغيره من المعاملات الفاسدة * فتبين أن الميسر اشتمل على مفسدين مفسدة في المال وهي أكله بالباطل. ومفسدة في العمل وهي ما فيه من مفسدة المال وفساد القلب والعقل وفساد ذات البين. وكل من المفسدين مستقلة بالنهي فينهى عن أكل المال بالباطل مطلقاً ولو كان بغير ميسر كالربا وينهى عما يصد عن ذكر الله وعن الصلاة ويوقع العداوة والبغضاء ولو كان بغير أكل مال فإذا اجتمعاً عظم التحريم فيكون الميسر المشتمل عليهما أعظم من الربا ولهذا حرّم ذلك قبل تحريم الربا ومعلوم أن الله تعالى لما حرّم الخمر حرّمها ولو كان الشارب يتداوى بها كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح. وحرّم بيعها لأهل الكتاب وغيرهم وإن كان أكل ثمنها لا يصد عن ذكر الله وعن الصلاة ولا يوقع العداوة والبغضاء لأن الله تعالى إذا حرّم على قوم أكل شيءٍ حرّم عليهم ثمنه كل ذلك مبالغة في الاجتناب فهكذا الميسر منهى عن هذا وعن هذا والمعين على الميسر كالمعين على الخمر فإن ذلك من التعاون على الإثم والعدوان. وكما أن الخمر تحرم الإعانة عليها ببيع أو عصر أو سقي أو غير ذلك فكذلك الإعانة على الميسر كبائع آلاته والمؤجر لها والمذبذب الذي يعين أحدهما بل مجرد الحضور عند أهل الميسر كالحضور عند أهل شرب الخمر وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجلس على مائدة يشرب عليها الخمر * وقد رفع إلى عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه قوم يشربون الخمر فامر بضربهم فقبل له أن فيهم صائماً فقال ابدؤا به ثم قال أما سمعت قوله تعالى (وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث

(١) كذا بالأصلين ولعل الوجه في العبارة فنهى عنه لما فيه من فساد قلب الإنسان مع فساد ماله والله

غيره انكم اذا مثلهم) فاستدل عمر بالآية لان الله تعالى جعل حاضر المنكر مثل فاعلة بل اذا كان من دعا الى دعوة مباحة كدعوة الرُّس لا تجاب دعوته اذا اشتملت على منكر حتى يدعاه مع ان اجابة الدعوة حق فكيف بشهود المنكر من غير حق يقتضي ذلك (فان قيل) اذا كان هذا من اليسر فكيف استجازه طائفة من السلف (قيل له) المستجير للشر ينج من السلف بلا عوض كالمستجير للزند بلا عوض من السلف وكلاهما مأثور عن بعض السلف بل في الشر ينج قد تين عذر بعضهم كما كان الشعبي يلعب به لما طلبه الحجاج لتولية القضاء . رأى ان يلعب به ليفسق نفسه ولا يتولى القضاء للحجاج ورأى ان يحتدل مثل هذا ليدفع عن نفسه اعانة مثل الحجاج على مظالم المسلمين . وكان هذا أعظم محذورا عنده ولم يمكنه الاعتذار الا بمثل ذلك * ثم يقال من المعلوم ان الذين استحلوا الزينة المتنازع فيه من السلف والذين استحلوا الدرهم بالدرهمين من السلف أكثر وأجل قدرا من هؤلاء فان ابن عباس ومعاوية وغيرهما رخصوا في الدرهم بالدرهمين وكانوا متأولين أن الربا لا يحرم الا في النساء لافي اليد باليد وكذلك من ظن ان الحر ليست الا المسكر من عصير العنب ف هؤلاء فهموا من الحر نوعا منه دون نوع وظنوا ان التحريم مخصوص به وشمول اليسر لانواعه كشمول الحر والربا لانواعهما * وليس لاحد ان يتبع زلات العلماء كما ليس له ان يتكلم في أهل العلم والايمان الا بما هم له أهل فان الله تعالى عفا للمؤمنين عما أخطؤا كما قال تعالى ﴿ ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا ﴾ قال الله قد فعلت وأمرنا ان نتبع ما أنزل الينا من ربنا ولا نتبع من دونه أولياء وأمرنا ان لا نطيع مخلوقا في معصية الخالق ونستغفر لآخواننا الذين سبقونا بالايمان فنقول ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان الآية * وهذا أمر واجب على المسلمين في كل ما كان يشبه هذا من الامور . وننظم أمر الله تعالى بالطاعة لله ورسوله ونرعى حقوق المسلمين لا سيما أهل العلم منهم كما أمر الله ورسوله . ومن عدل عن هذه الطريق فقد عدل عن اتباع الحجة الى اتباع الهوى في التقليد وآذي المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فهو من الظالمين . ومن عظم حرمان الله وأحسن الى عباد الله كان من أولياء الله المتقين والله سبحانه اعلم

﴿ المسئلة الرابعة ﴾ فيمن يحصل له الحضور في الصلاة تارة ويحصل له الوسواس تارة . فما الذي يستعين به على دوام الحضور في الصلاة . وهل تكون تلك الوسواس مبطلة للصلاة

أو منقصة لها أم لا - وفي قول عمر إنى لا جهز جيشى وأنا فى الصلاة هل كان ذلك يشغله عن حاله فى جميعته أم لا

الجواب * الحمد لله رب العالمين * الوسواس لا يبطل الصلاة إذا كان قليلا باتفاق أهل العلم بل ينقص الاجر كما قال ابن عباس ليس لك من صلاتك إلا ما عقلت منها * وفى السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان العبد لينصرف من صلاته ولم يكتب له منها الا نصفها الاثلثا الا ربعا الا خمسها الا سدسها الا سبعها الا ثمنها الا تسعها الا عشرها * ويقال ان النوافل شرعت لجبر النقص الحاصل فى الفرائض كما فى السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أول ما يحاسب عليه العبد من عمله الصلاة فان أكلها والا قيل انظروا هل له من تطوع فان كان له تطوع أكلت به الفريضة ثم يصنع بسائر أعماله * وهذا الاكمال يتناول ما نقص مطلقا * وأما الوسواس الذى يكون غالبا على الصلاة فقد قال طائفة منهم أبو عبد الله بن حامد وأبو حامد الغزالي وغيرهما انه يوجب الاعادة^(١) لما أخرجاه فى الصحيحين عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أذن المؤذن أدبر الشيطان وله ضراط حتى لا يسمع التأذين فاذا قضى التأذين اقبل فاذا توب بالصلاة ادبر فاذا قضى التوب اقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه فيقول اذا كر كذا ادكر كذا لما لم يكن يذكر حتى يظل الرجل لم يدرك صلى فاذا وجد احدكم ذلك فليسجد سجدة قبل ان يسلم * وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة مع الوسواس مطلقا ولم يفرق بين القليل والكثير ولا ريب ان الوسواس كلما قل فى الصلاة كان اكمل كما فى الصحيح عنه من حديث عثمان رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان من توضأ نحو وضوئى ثم صلى ركعتين لم يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه * وكذلك فى الصحيح انه قال من توضأ فأحسن الوضوء ثم صلى ركعتين يقبل عليهما بوجهه وقلبه غفر له ما تقدم من ذنبه وما زال فى المسلمين من هو كذلك كما قال سعد بن معاذ رضى الله عنه فى ثلاث خصال لو كنت فى سائر أحوالى اكون فيهن كنت انا أنا. إذا كنت فى الصلاة لا أحدث نفسى بغير ما أنا فيه. واذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا لا يقع فى قلبى ريب أنه الحق. واذا كنت فى جنازة لم أحدث نفسى بغير

(١) نبياض بالاصلين

ما تقول ويقال لها * وكان مسلمة بن بشار يصلي في المسجد فاتهم طائفة منه وقام الناس وهو
 في الصلاة لم يشعر * وكان عبد الله بن الزبير رضى الله عنه يسجد فأتى المنجنيق فاخذ طائفة
 من ثوبه وهو في الصلاة لا يرفع رأسه * وقالوا لعامر بن عبد القيس أتحدث نفسك في شيء في
 الصلاة فقال أو شيء أحب الي من الصلاة أحدث به نفسي قالوا انا لنحدث أنفسنا في الصلاة
 فقال أبا لجنة والخور ونحو ذلك فقالوا لا ولكن بأهلينا وأموالنا فقال لأن تختلف السنة
 في أحب الي. ومثال هذا متعدد * والذي يعين على ذلك شيآن قوة المقتضى وضف الشاغل
 أما الاول فاجتهاد العبد في ان يعقل ما يقوله ويفعله ويتدبر القراءة والذكر والدعاء ويستحضر
 انه مناجى لله تعالى كأنه يراه فان المصلي اذا كان قائما قائما يناجى ربه. والاحسان ان تعبد الله كأنك
 تراه فان لم تكن تراه فانه يراك. ثم كلما ذاق العبد جلاوة الصلاة كان انجذابه اليها أوكد وهذا
 يكون بحسب قوة الايمان والاسباب المقوية للايمان كثيرة ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم
 يقول حبب الي من دنياكم النساء والطيب وجعلت قرة غيبي في الصلاة * وفي حديث آخر انه
 قال أرحنا يا بلال بالصلاة ولم يقل أرحنا منها * وفي أثر آخر ليس بمستكمل للايمان من لم يزل
 مهموما حتى يقوم الي الصلاة أو كلام يقارب هذا * وهذا باب واسع فان مافي القلب من معرفة الله
 ومحبه وخشيته واخلاص الدين له وخوفه ورجائه والتصديق بأخباره وغير ذلك مما يبتلى به الناس
 فيه ويتفاضلون تفاضلا عظيما ويقوى ذلك كلما ازداد العبد تدبرا للقرآن وفهما ومعرفة باسماء الله
 وصفاته وعظمته وتفقره اليه في عبادته واشتغاله به بحيث يجد اضطرابه الي ان يكون تعالى
 معبوده ومستغاثه أعظم من اضطرابه الي الاكل والشرب فانه لا صلاح له الا بان يكون الله
 هو معبوده الذي يطمئن اليه ويأنس به ويلتذ بذكره ويستريح به ولا حصول لهذا الا باعانة
 الله ومتى كان للقلب اله غير الله فسد وهلك هلاكا لا صلاح معه. ومتى لم يعنه الله على ذلك
 لم يصلحه ولا حول ولا قوة الا به ولا ما جاء ولا منجا منه الا اليه ولهذا يروى أن الله انزل مائة
 كتاب وأربعة كتب جمع علمها في الكتب الاربعة وجمع الكتب الاربعة في القرآن وجمع علم
 القرآن في المفصل وجمع علم المفصل في فاتحة الكتاب وجمع علم فاتحة الكتاب في قوله (اياك
 نعبد واياك نستعين) * ونظير ذلك قوله (فاعبدوه وتوكل عليه) وقوله (عليه توكلت واليه متاب)
 وقوله (ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب ومن يتوكل على الله فهو حسبه)

وقد قال تعالى (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم رأس الامر الاسلام وعموده الصلاة وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله وبسط هذا طويلا لا يحتمله هذا الموضع * وأما زوال المعارض فهو الاجتهاد في دفع ما يشغل القلب من تفكير الانسان فيما لا يعنيه وتدبر الجواذب التي تجذب القلب عن مقصود الصلاة وهذا في كل عبد بحسبه فان كثرة الوسواس بحسب كثرة الشهوات والشهوات تعليق القلب بالمحوبات التي ينصرف القلب الى طلبها والمكروهات التي ينصرف القلب الى دفعها. والوسواس إما من قبيل الحب من ان يخطر بالقلب ما قد كان أو من قبيل الطلب وهو ان يخطر في القلب ما يريد ان يفعله. ومن الوسواس ما يكون من خواطر الكفر والنفاق فيتألم لها قلب المؤمن تألماً شديدا كما قال الصحابة يارسول الله ان احدنا ليجد في نفسه ما لا نخرج من السماء احب اليه من ان يتكلم به فقال أوجدتموه قالوا نعم قال ذلك صريح الايمان * وفي لفظ ان احدنا ليجد في نفسه ما يتعاضل ان يتكلم به فقال الحمد لله الذي رد كيده الى الوسوسة * قال كثير من العلماء فكراهة ذلك ونفضه وفرار القلب منه هو صريح الايمان والحمد لله الذي كان غاية كيد الشيطان الوسوسة فان شيطان الجن اذا غلب وسوس وشيطان الانس اذا غلب كذب والوسواس يعرض لكل من توجه الى الله تعالى بذكر أو غيره لا بدله من ذلك فينبغي للعبد ان يثبت ويصبر ويلزم ما هو فيه من الذكر والصلاة ولا يضجر فانه بملزمة ذلك ينصرف عنه كيد الشيطان ان كيد الشيطان كان ضعيفا. وكما أراد العبد توجهها الى الله تعالى بقلبه جاء من الوسواس أمور أخرى فان الشيطان بمنزلة قاطع الطريق كلما اراد العبد يسير الى الله تعالى اراد قطع الطريق عليه ولهذا قيل لبعض السلف ان اليهود والتصارى يقولون لا تؤسوس فقال صدقوا وما يصنع الشيطان بالبيت الخراب وتفاصيل ما يعرض للسالكين طويلا موضعه * وأما ما يروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من قوله إني لأجهز جيشي وأنا في الصلاة فذاك لان عمر كان مأمورا بالجهاد وهو أمير المؤمنين فهو أمير الجهاد فصار بذلك من بعض الوجوه بمنزلة المصلي الذي يصلي صلاة الخوف حال معاناة العدو إما حال القتال وإما غير حال القتال فهو مأمور بالصلاة ومأمور بالجهاد فعليه يؤدي الواجبين بحسب الامكان وقد قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون) ومعلوم ان طمأنينة القلب حال الحد ' لا تكون كلما ينته حال الأمن فاذا قدر انه نقص من الصلاة

شئ لاجل الجهاد لم يقدح هذا في كمال إيمان العبد وطاعته ولهذا تخفف صلاة الخوف عن صلاة الأمان * ولما ذكر سبحانه وتعالى صلاة الخوف قال (فإذا أطمأنتم فاقموا الصلاة إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا) فالأقامة المأمور بها حال الطمأنينة لا يؤمر بها حال الخوف. ومع هذا فالناس متفاوتون في ذلك فإذا قوى إيمان العبد كان حاضر القلب في الصلاة مع تدبره للأمور بها وعمر قد ضرب الله الحق على لسانه وقلبه وهو المحدث المكمل للمهم فلا ينكر لمثله أن يكون له مع تدبره جيشه في الصلاة من الحضور ما ليس لغيره لكن لا ريب أن حضوره مع عدم ذلك يكون أقوى ولا ريب أن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم حال أمنه كانت أكمل من صلاته حال الخوف في الأفعال الظاهرة فإذا كان الله قد عفا حال الخوف عن بعض الواجبات الظاهرة فكيف بالباطنة * وبالجمله فتفكر المصلي في الصلاة في أمر يجب عليه قد يضيق وقته لتفكره^(١) فيما ليس بواجب أو فيما لم يتضيق وقته وقد يكون صر لم يمكنه التفكير في تدبر الجيش إلا في تلك الحال وهو امام الأمة والواردات عليه كثيرة. ومثل هذا يعرض لكل أحد بحسب مرتبته والانسان دائما يذكر في الصلاة ما لا يذكره خارج الصلاة ومن ذلك ما يكون من الشيطان كما يذكر أن بعض السلف ذكر له رجل أنه دفن مالا وقد نسي موضعه فقال قم فصل فقام فصلى فذكره فقيل له من أين علمت ذلك قال علمت أن الشيطان لا يدعه في الصلاة حتى يذكره بما يشغله ولا أم عنده من ذكر موضع الدفن لكن العبد الكيس يجتهد في كمال الحضور. مع كمال فعل بقية المأمور. ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم.

﴿المسئلة الخامسة﴾ في الشهادة على العاصي والمبتدع هل تجوز بالاستفاضة والشهرة أم لا بد من السماع والمأينة. وإن كانت الاستفاضة في ذلك كافية فن ذهب اليه من الأئمة وماوجه حجته. والداعى الى البدعة والمرجع لها هل يجوز الستر عليه أم يتأكد إشهاره ليحذره الناس. وما حد البدعة التي يمتد بها الرجل من اهل الأهواء.

﴿الجواب﴾ ما يجرح به الشاهد وغيره مما يقدح في عدالته ودينه فإنه يشهد به اذا علمه الشاهد بالاستفاضة. ويكون ذلك قدحا شرعيا كما صرخ بذلك طوائف الفقهاء من المالكية والشافعية والحنبلية وغيرهم في كتبهم الكبار والصغار. صرخوا فيما اذا

(١) كذا بالاصلين ولعل الصواب ليس كنتفكره فيما ليس الخ فتدبر اه مصححه .

جرح الرجل جرحاً مفسداً انه يحرحه الجارح بما سمي منه او رآه واستفاض . وما أعلم في هذا نزاعاً بين الناس فان المسلمين كلهم يشهدون في وقتنا في مثل عمر بن عبد العزيز والحسن البصري وأمثالهما^(١) والذين بما لم يعلموه الا بالاستفاضة — ويشهدون في مثل الحجاج ابن يوسف والمختار بن ابي عبيد وعمرو بن عبيد وغيلان القدرى وعبد الله بن سبا الرافضى ونحوهم من الظلم والبدعة بما لا يعلمونه الا بالاستفاضة * وقد ثبت في الصحيح^(٢) عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مرّ عليه بمجنازة فأتوا عليها خيراً فقال وجبت و مرّ عليه بمجنازة فأتوا عليها شراً فقال وجبت وجبت وجبت قالوا يا رسول الله ما قولك وجبت وجبت قال هذه المجنازة اثنتيم عليها خيراً فقلت وجبت لها الجنة وهذه المجنازة اثنتيم عليها شراً فقلت وجبت لها النار . اثم شهداء الله في الارض * هذا اذا كان المقصود تفسيقه لرد شهادته وولايته واما اذا كان المقصود التحذير منه واتقاء شره فيكتفى بما دون ذلك كما قال عبد الله بن مسعود اعتبروا الناس بأخذانهم وبلغ عمر ابن الخطاب رضى الله عنه أن رجلاً يجتمع اليه الأحداث فنهى عن مجالسته فاذا كان الرجل غالطاً في السير لاهل الشر يحذر عنه * والداعي الى البدعة مستحق العقوبة باتفاق المسلمين وعقوبته تكون تارة بالقتل وتارة بما دونه كما قتل السلف جهنم بن صفوان والجمد بن درهم وغيلان القدرى وغيرهم ولو قدر انه لا يستحق العقوبة أو لا يمكن عقوبته فلا بد من بيان بدعته والتحذير منها فان هذا من جملة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي أمر الله به ورسوله * والبدعة التي يعدها الرجل من أهل الأهواء ما اشتهر عند اهل العلم بالسنة مخالفتها للكتاب والسنة كبدعة الخوارج والروافض والقدرية والمرجئة فان عبد الله بن المبارك ويوسف ابن اسباط وغيرها قالوا اصول اثنتين وسبعين فرقة هي اربع . الخوارج والروافض والقدرية والمرجئة * قيل لابن المبارك فالجهمية قال ليست الجهمية من امة محمد صلى الله عليه وسلم والجهمية نفاة الصفات الذين يقولون القرآن مخلوق وإن الله لا يرى في الآخرة وإن محمداً لم يرج به الى الله وإن الله لا علم له ولا قدرة ولا حياة ونحو ذلك كما يقوله المعتزلة والمتفلسفة ومن اتبعهم وقد قال عبد الرحمن بن مهدي هما صنفان فاحذرهما * الجهمية والرافضة . فهذان الصنفان شرار اهل البدع ومنهم دخلت القرامطة الباطنية كالنصيرية والاسماعيلية ومنهم انفصلت

(١) بياض بالاصلين ولعل المتروك قوله من العدل والورع والله اعلم اهـ مصححه (٢) في نسخة في الصحيحين

الاتحادية فانهم من جنس الطائفة الفرعونية * والرافضة في هذه الازمان مع الرفض جهمية قدرية فانهم ضموها الى الرفض مذهب المعتزلة ثم قد يخرجون الى مذهب الاسماعيليه ونحوهم من اهل الزندقة والاتحاد والله ورسوله اعلم

* المسألة السادسة * الأفضية هل هي مقتضية الحكمة أم لا . فإذا كانت مقتضية الحكمة ارادريك من الناس ما هم فاعلوه ^(١) للارادة قد تقدمت مامنع وجوب القدر والحالة هذه * أفتونا مأجورين

* الجواب * الحمد لله رب العالمين * قد أحاط ربنا سبحانه وتعالى بكل شيء علما . وقدره وحكما . ووسع كل شيء رحمة وعلما . فما من ذرة في السموات والارض ولا معنى من المعاني إلا وهو شاهد لله تعالى بتمام العلم والرحمة . وكال القدرة والحكمة . وما خلق الخلق باطلا ولا فعل شيئا عبثا بل هو الحكيم في أفعاله وأقواله سبحانه وتعالى * ثم من حكمته ما أطلع ^(٢) خلقه بعضهم - ومنه ما استأثر سبحانه بعلمه * وارادته قسما ارادة أمر وتشريع وارادة قضاء وتقدير فالقسم الأول انما يتعلق بالطاعات دون المعاصي سواء وقعت أو لم تقع كما في قوله (يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم) وقوله (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) * وأما القسم الثاني وهو ارادة التقدير فهي شاملة لجميع الكائنات محيطة بجميع الحادثات وقد أراد من العالم ما هم فاعلوه بهذا المعنى لا بالمعنى الأول كما في قوله تعالى (فن يرده الله ان يهديه بشرح صدره للاسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا) وفي قوله (ولا ينفعكم نصحي ان أردت أن أنصح لكم ان كان الله يريد أن يغويكم هو ربكم) وفي قول المسلمين ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ونظائره كثيرة . وهذه الارادة تتناول ما حدث من الطاعات والمعاصي دون ما لم يحدث كما ان الأولى تتناول الطاعات حدثت أو لم تحدث . والسميد من أراد منه تشريعا ما أراد به تقديرا . والعبد الشقي من أراد به تقديرا ما أراد به ^(٣) تشريعا والحكم يجري على وفق هاتين الارادتين * فن نظر الى الاعمال بهاتين العينين كان بصيرا ومن نظر الى القدر دون

(١) قوله للارادة قد تقدمت ما منع وجوب القدر . كذا بالاصلين ولعل الصواب واذا كانت الارادة قد تقدمت فامنع جواز الاحتجاج بالقدر او نحوه أخذنا من الجواب فتأمل والله أعلم كنبه مصححه
(٢) بياض بالاصلين ولعل اصل الشيخ ما أطلع عليه من خلقه الخ اه (٣) كذا بالاهلين وصوابه
ما لم يرد به تشريعا تقدير اه مصححه

الشرع أو الشرع دون القدر كان أعور مثل قريش الذين قالوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباءنا ولا حرمانا من شيء قال الله (كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا إن تبغون إلا الظن وإن أنتم إلا تخرصون) فإن هؤلاء اعتقدوا أن كل ما شاء الله وجوده وكونه وهي الإرادة القدريّة فقد أمر به ورضيه دون الإرادة الشرعية ثم رأوا أن شرهم يغير شرع بما قد شاء الله وجوده قالوا فيكون قد رضيه وأمر به قال الله هكذا كذب الذين من قبلهم بالشرائع من الأمر والنهي حتى ذاقوا بأسنا قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا بأن الله شرع الشريك وتحريم ما حرّمته . إن تبغون في هذا إلا الظن وهو توهمكم أن كل ما قدره فقد شرعه وإن أنتم إلا تخرصون أي تكذبون وتفرون بإبطال شريعته قل فقلّ الحجة البالغة على خلقه حين أرسل الرسل إليهم فدعاهم إلى توحيده وشريعته ومع هذا فلو شاء هدى الخلق أجمعين إلى متابعة شريعته لكنه يمن على من يشاء فيهديه فضلا منه وإحسانا ويحرم من يشاء لأن المتفضل له أن يتفضل وله أن لا يتفضل فترك تفضله على من حرّمه عدل منه وقسط وله في ذلك حكمة بالغة وهو يعاقب الخلق على مخالفته أمره وإرادته الشرعية وإن كان ذلك بإرادته القدريّة فإن القدر كما يجري بالمعصية يجري أيضا بمعاقبها كما أنه سبحانه قد يقدر على العبد أمراضا تعقبه ألا ما فالمرض بقدره والألم بقدره فإذا قال العبد قد تقدمت الإرادة بالذنب فلا أعاقب كان بمنزلة قول المريض قد تقدمت الإرادة بالمرض فلا أتألم وقد تقدمت الإرادة بأكل الخمار فلا يحيم مزاجي أو قد تقدمت بالضرب فلا يتألم المضروب وهذا مع أنه جهل فانه لا ينفع صاحبه بل اعتلاله بالقدر ذنب ثان يعاقب عليه أيضا وإنما اعتل بالقدر ابليس حيث قال فما أغويتني لازنين لهم في الأرض . وأما آدم فقال (ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين) فن أراد الله سبحانه ألهمه أن يقول كما قال آدم عليه السلام أو نجوه - ومن أراد شقاوته اعتل بعلة ابليس أو نجوها فيكون كالاستعجيز من الرضاء بالنار * ومثله مثل رجل طار إلى داره شرارة نار فقال له المقلأ أطفئها لئلا تحرق المنزل فأخذ يقول من أين كانت . هذه ريح ألقها وأنا لا ذنب لي في هذه النار فما زال يتعل بهذه العلل حتى انتشرت وانتشرت النار وما فيها . هذه حال من شرع يحيل الذنوب على المقادير . ولا يردّها بالاستغفار والمعاذير . بل حاله أسوأ من زلات الذنب فعله وإن كان الله^(١)

(١) لا يصحح أم يصحح
بعض النسخة من بعض
مع باقي النسخة من بعض
بعض النسخة من بعض
بعض النسخة من بعض

بمخلاف الشررة فانه لا فعل له فيها والله سبحانه يوقفنا وإياكم وساثر إخواننا لما يحبه ويرضاه ولا تنال طاعته الا بمعونته. ولا تترك معصيته الا بعصمته والله أعلم

﴿المسألة السابعة﴾ فيمن يبسط سجادة في الجامع ويصلي عليها هل مافعله بدعة أم لا *

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين * أما الصلاة على السجادة بحيث يتحرى المصلي ذلك

فلم تكن هذه سنة السلف من المهاجرين والأنصار ومن بعدهم من التابعين لهم باحسان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بل كانوا يصلون في مسجده على الأرض لا يتخذ أحدهم سجادة يختص بالصلاة عليها * وقد روى أن عبد الرحمن بن مهدي لما قدم المدينة بسط سجادة فأمر مالك بحبسه فقبل له إنه عبد الرحمن بن مهدي فقال أما علمت أن بسط السجادة في مسجدنا بدعة. وفي الصحيح عن أبي سعيد الخدري في حديث اعتكاف النبي صلى الله عليه وسلم قال اعتكفنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث— وفيه قال من اعتكف فليرجع إلى معتكفه فاني رأيت هذه الليلة ورأيتني أسجد في ماء وطين— وفي آخره فلقد رأيت يعني صبيحة إحدى وعشرين على انفه وأرنبته أثر الماء والطين. فهذا بين أن سجوده كان على الطين. وكان مسجده مستقوفا بجريد النخل ينزل منه المطر فكان مسجده من جنس الأرض. وربما وضعوا فيه الحصى كما في سنن أبي داود عن عبد الله بن الحارث قال سألت ابن عمر رضي الله عنهما عن الحصى الذي كان في المسجد فقال مطرنا ذات ليلة فأصبحت الأرض مبتلة فجعل الرجل يأتي بالحصى في ثوبه فيسبطه تحته فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة قال ما أحسن هذا * وفي سنن أبي داود أيضا عن أبي بدر شجاع بن الوليد عن شريك عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة قال أبو بدر أراه قد رفته إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الحصاة تنأشد النبي يخرجها من المسجد. ولهذا في السنن والمسند عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يمسح الحصى فإن الرحمة في وجهه * وفي لفظ في مسند أحمد قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شيء حتى سألت عن مسح الحصى فقال واحدة أودع * وفي المسند أيضا عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن يمسك أحدكم يده عن الحصى خير له من مائة ناقة كلها سود الخدق فان غلب أحدكم الشيطان فليمسح واحدة * وهذا كما في الصحيحين عن معقيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الرجل يسوي

التراب حيث يسجد قال ان كنت فاعلا فواحدة * فهذا بين أنهم كانوا يسجدون على التراب والحصى فكان احدهم يسوى يده موضع سجوده ففكره لهم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك العتب ورخص في المرة الواحدة للحاجة وأن تركها كان احسن * وعن انس بن مالك رضى الله عنه قال كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شدة الحر فاذا لم يستطع احدا ان يمكن جبهته من الارض بسط ثوبه فسجد عليه اخرجته صاحب الصحاح كالبخاري ومسلم واهل السنن وغيرهم * وفي هذا الحديث بيان أن احدهم انما كان يتقى شدة الحر بان يبسط ثوبه المتصل كازاره وردائه وقيصه فيسجد عليه * وهذا بين أنهم لم يكونوا يصلون على سجادات بل ولا على حائل ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه يصلون تارة في نعالهم وتارة حفاة كما في سنن ابى داود والمسند عن ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى فخلع نعليه فخلع الناس نعالهم فلما انصرف قال لم خلعت قالوا رأيناك خلعت فخلعتنا قال فان جبريل اتانى فأخبرنى ان بهما خبئا فاذا اتى احدكم المسجد فليقلب نعليه فان رأى خبئا فليمسحه بالارض ثم ليصل فيهما * ففي هذا بيان أن صلاتهم في نعالهم وان ذلك كان يفعل في المسجد اذ لم يكن يوطأ بهما على مفارش وأنه اذا رأى بنعليه أذى فانه يمسحهما بالارض ويصل فيهما ولا يحتاج الى غسلهما ولا الى نزعهما وقت الصلاة ووضع قدميه عليهما كما يفعله كثير من الناس * وبهذا كله جاءت السنة فى الصحيحين والمسند عن أبى سلمة سعيد بن يزيد قال سألت أنسا أكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في نعليه قال نعم * وفي سنن أبى داود عن شداد بن أوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خالفوا اليهود فانهم لا يصلون في نعالهم ولا خفافهم فقد أمرنا بخالفة ذلك اذ هم ينزعون الخفاف والنعال عند الصلاة ويأتمون فيما يذكر عنهم بموسى عليه السلام حيث قيل له وقت المناجاة اخلع نعليك انك بالوادى المقدس طوى * فهينا عن التشبه بهم وأمرنا ان نصلي في خفافنا ونعالنا وان كان بهما اذى مسحناهما بالارض لما تقدم ولما روى أبو داود أيضا عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا وطئ أحدكم بنعليه الاذى فان التراب لهما طهور * وفي لفظ قال اذا وطئ الاذى بخفيه فطهورهما التراب * وعن عائشة رضى الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١)

(١) كذا اثر لهما بالاصلين يابض بقدر ما تري لكن الذي في ابى داود بعد ذكر الاسناد قوله بعناه اى مصححه

وقد قيل حديث عائشة حديث حسن * وأما حديث أبي هريرة فلفظه الثاني من رواية محمد بن عجلان وقد خرج له البخاري في الشواهد ومسلم في المتابعات ووثقه غير واحد * واللفظ الاول لم يسم راويه لكن تعدده مع عدم التهمة وعدم الشذوذ يقتضى انه حسن أيضا وهذا أصح قولى العلماء ومع دلالة السنة عليه هو مقتضى الاعتبار فان هذا عمل تتكرر ملاقاته للنجاسة فاجزا الازالة عنه بالجامد كالخرجين فانه يحزى فيهما الاستجمار بالأحجار كما تواترت به السنة مع القدرة على الماء وقد أجمع المسلمون على جواز الاستجمار * يبين ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا يصلون تارة في نعالهم وتارة حفاة كما في السنن لابن داود وابن ماجه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى حافيا ومنتعلا والحجة في الانتعال ظاهرة * وأما في الاحتفاء ففي سنن أبي داود والنسائي عن عبد الله بن السائب قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى يوم الفتح ووضع نعليه عن يساره * وكذلك في سنن ابن داود حديث أبي سعيد المتقدم قال بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى باصحابه اذ خلع نعليه ووضعهما عن يساره * وتبام الحديث يدل على انه كان في المسجد كما تقدم * وكذلك حديث ابن السائب فان أصله قد رواه مسلم والنسائي وابن ماجه عن عبد الله بن السائب قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح بمكة فاستفتح سورة المؤمنين حتى اذا جاء ذكر موسى وهرون أو ذكر موسى وعيسى أخذت رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة فركم وعبد الله بن السائب حاضر لذلك فهذا كان في المسجد الحرام وقد وضع نعليه في المسجد مع العلم بان الناس يصلون ويطوفون بذلك الموضع فلو كان الاحتراز من نجاسة أسفل النعل مستحبا لكان النبي صلى الله عليه وسلم أحق الناس بفعل المستحب الذي فيه صيانة المسجد * وأيضا ففي سنن أبي داود عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى أحدكم فخلع نعليه فلا يؤذ بهما أحدا ولا يجملهما بين رجله أو ليصل فيهما * وفيه أيضا عن يوسف بن ماهك عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى أحدكم فلا يضع نعليه عن يمينه ولا عن يساره يكون عن يمين غيره الا ان لا يكون عن يساره احده وليضعهما بين رجله . وهذا الحديث قد قيل في اسناده لين لكنه هو والحديث الاول قد اتفقا على ان يحملهما بين رجله . ولو كان الاحتراز من ظن

نجاستهما مشروعا لم يكن كذلك وأيضا في الاول الصلاة فيهما وفي الثاني وضعهما عن يساره اذا لم يكن هناك مصل . وما ذكر من كراهة وضعهما عن يمينه أو عن يمين غيره لم يكن للاحتراز من النجاسة لكن من جهة الادب كما كره البصاق عن يمينه * وفي صحيح مسلم عن خباب بن الارت قال شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم شدة حر الرضاء في جباهنا وأكفنا فلم يُشكِنَا * وقد ظن طائفة ان هذه الزيادة في مسلم وليس كذلك * وسبب هذه الشكوى انهم كانوا يسجدون على الارض فتسخن جباههم وأكفهم وطلبوا منه ان يؤخر الصلاة زيادة على ما كان يؤخرها ويبرد بها فلم يفعل وقد ظن بعض الفقهاء انهم طلبوا منه ان يسجدوا على ما يقبهم من الحر من عمامة ونحوها فلم يفعل * وجعلوا ذلك حجة في وجوب مباشرة المصلي بالجهة . وهذه حجة ضعيفة لوجهين (أحدهما) انه تقدم حديث أنس المتفق على صحته وانهم كانوا اذا لم يستطع أحدهم ان يمكن جبهته من الارض بسط ثوبه وسجد عليه . والسجود على ما يتصل بالإنسان من كمه وذيله وطرف ازاره وردائه فيه النزاع المشهور وقال هشام عن الحسن البصري كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجدون وايديهم في ثيابهم ويسجد الرجل على عمامته رواه البيهقي . وقد استشهد بذلك البخاري في باب السجود على الثوب من شدة الحر فقال وقال الحسن كان القوم يسجدون على العمامة والفلنسوة ويدها في كمه وروى حديث أنس المتقدم قال كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم فيضع احدنا الثوب من شدة الحر في مكان السجود *

واما ما يروي عن عبادة بن الصامت انه كان اذا قام الى الصلاة حسر العمامة عن جبهته * وعن نافع ان ابن عمر كان اذا سجد وعليه العمامة يرفعها حتى يضع جبهته بالارض رواه البيهقي * وروى أيضا عن علي رضي الله عنه قال اذا كان أحدكم يصلي فليحسر العمامة عن جبهته . فلا ريب ان هذا هو السنة عند الاختيار . وقد تقدم حديث أبي سعيد الخدري في الصحيحين وأنه رأى أثر الماء والطين على أنف النبي صلى الله عليه وسلم وأرنبته * وفي لفظ قال صلى بن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى رأيت أثر الماء والطين على جبهة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأرنبته تصديق رؤياه وقد رواه البخاري بهذا اللفظ * وقال الحميدي يحتج بهذا الحديث ان لا تمسح بالجهة في الصلاة بل تمسح بعبد الصلاة لان النبي صلى الله عليه وسلم رُئي الماء في أرنبته وجبهته بعد ما صلى (قلت)

كره العلماء كاحمد وغيره مسح الجبهة في الصلاة من التراب ونحوه الذي يعلق بها في السجود وتنازعا في مسحه بعد الصلاة على قواين هما روايتان عن أحمد كانهولين الذين هما روايتان عن أحمد في مسح ماء الوضوء بالمديبل وفي ازالة خلوف فم الصائم بعد الزوال بالسواك ونحو ذلك مما هو من أثر العبادة * وعن ابي حميد الساعدي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد مكن جبهته بالارض ويجافي يديه عن جنيبه ووضع يديه حذو منكبيه رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح * وعن وائل بن حجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على الارض واضما جبهته وأنفه في سجوده رواه أحمد * فالاحاديث والآثار تدل على أنهم في حال الاختيار كانوا يباشرون الارض بالجاء وعند الحاجة كالحر ونحوه . يتقون بما يتصل بهم من طرف ثوب وعمامة وقلنسوة ولهذا كان أعدل الأقوال في هذه المسئلة انه يرخص في ذلك عند الحاجة ويكره السجود على العمامة ونحوها عند عدم الحاجة * وفي المسئلة نزاع وتفصيل وليس هذا موضعه

(الوجه الثاني) انه لو كان مطلوبهم منه السجود على الحائل لأذن لهم في اتخاذ ما يسجدون عليه منفصلا عنهم فقد ثبت عنه أنه كان يصلي على الخمرة فقالت ميمونة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على الخمرة أخرجه أصحاب الصحيح كالبخاري ومسلم وأهل السنن الثلاثة أبو داود والنسائي وابن ماجه ورواه أحمد في المسند ورواه الترمذي من حديث ابن عباس * ولفظ أبي داود كان يصلي وأنا حذاءه وأنا حائض وربما أصابني ثوبه اذا سجد وكان يصلي على الخمرة وفي صحيح مسلم والسنن الازلمة والمسند عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ناويلني الخمرة من المسجد فقلت يا رسول الله اني حائض فقال ان حيضتك ليست في يدك * وعن ميمونة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتكى على احدانا وهي حائض فيضع رأسه في حجرها فيقرأ القرآن وهي حائض ثم تقوم احدانا بخمرته فتضعها في المسجد وهي حائض رواه أحمد والنسائي ولفظه فتبسطها وهي حائض فهذا اصلاته على الخمرة وهي نسج بنسج من خوص كان يسجد عليه * وأيضا في الصحيحين عن انس بن مالك ان جدته ملىكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعتها فاكل منه ثم قال قوموا فلا صل لكم قال انس فقمتم الى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس فضجته بماء فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصففت انا واليقيم من ورائه

والمعجوز من وراثنا فصلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم انصرف * وفي البخارى وسنن ابى داود عن انس بن مالك قال قال رجل من الانصار يا رسول الله انى رجل ضخم وكان ضخمًا لا أستطيع أن أصلى معك وصنع له طعاما ودعا الى بيته وقال صل حتى أراك كيف تصلى فأقنتدى بك فنضحوا له طرف حصير لهم فقام فصلى ركعتين قيل لانس اكان يصلى فقال لم أره صلى الا يومئذ * وفي سنن ابى داود عن أنس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يزور أم سليم فتدركه الصلاة أحيا نافيصلى على بساط لها وهو حصير ننضحه بالماء * وسلم عن ابى سعيد الخدرى أنه دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فرأيت يصلى على حصير يسجد عليه * وفي الصحيحين عن أبى سلمة عن عائشة قالت كنت أنام بين يدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاى في قبلته فاذا سجد غمزنى فقبضت رجلى فاذا قام بسطتهما قالت والبيت يومئذ ليس فيها مصابيح * وعن عروة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلى وهى معترضة فيما بينه وبين القبلة على فراش أهله اعتراض الجنابة * وفي لفظ عن عراك عن عروة أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يصلى وعائشة معترضة بينه وبين القبلة على الفراش الذى ينمان عليه * وهذه الالفاظ كلها للبخارى استدلو بها فى باب الصلاة على الفرش وذكر اللفظ الاخير مرسل لانه فى معنى التفسير للمسند أن عروة انما سمع من عائشة وهو أعلم بما سمع منها ولا نزاع بين أهل العلم فى جواز الصلاة والسجود على المفارش اذا كانت من جنس الارض كالحجرة والحصير ونحوه وانما تنازعوا فى كراهة ذلك على ما ليس من جنس الارض كالألطان المبسوطة من جلود الأنعام وكالبسط والزرابى المصبوغة من الصوف واكثر أهل العلم يرخصون فى ذلك أيضا وهو مذهب أهل الحديث كالشافعى وأحمد ومذهب أهل الكوفة كابى حنيفة وغيرهم وقد استدلو اعل جواز ذلك أيضا بحديث عائشة فان الفراش لم يكن من جنس الارض وانما كان من آدم او صوف * وعن المغيرة بن شعبة قال كان النبى صلى الله عليه وسلم يصلى على الحصير وعلى الفروة المدبوغة رواه احمد وأبو داود من حديث ابى عون محمد بن عبد الله بن سعيد الثقفى عن أبيه عن المغيرة . قال ابو حاتم الرازى عبد الله بن سعيد مجهول * وعن ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى على بساط رواه احمد وابن ماجه * وفي تاريخ البخارى عن ابى الدرداء قال ما أبالى لو صليت على خمس * ^(١) واذا ثبت جواز الصلاة على ما يفرش بالسنة والاجماع علم ان النبى صلى الله عليه وسلم

هذه نسخة من نسخة الجوهري اه مصححة

(٢)

(الثالث) أن الحجرة لم تكن لاجل اتقاء النجاسة أو الاحتراز منها كما يظن بذلك من يصلي على السجادة ويقول انه انما يفعل ذلك للاحتراز من نجاسة المسجد او نجاسة حصر المسجد وفرشه لكثرة دوس العامة عليه فانه قد ثبت انه كان يصلي في نعليه وانه صلى باصحابه في نعليه وهم في نعالهم وانه أمر بالصلاة في النعال لخالفه اليهود وانه أمر اذا كان بها اذى أن تدلك بالتراب ويصلي بها ومعلوم ان النعال تصيب الارض وقد صرح في الحديث بانه يصلي فيها بعد ذلك الدلك وان اصابها اذى فمن تكون هذه شريعته وسنته كيف يستحب ان يحمل بينه وبين الارض حائلا لاجل النجاسة فان المراتب أربع (أما الغلاة) من الموسوسين فانهم لا يصلون على الارض ولا على ما يفرش للعامة على الارض لكن على سجادة ونحوها وهؤلاء كيف يصلون في نعالهم وذلك أبعد من الصلاة على الارض فان النعال قد لاقت الطريق التي مشوا فيها

واحتتمل أن تلقى النجاسة بل قد يقوى ذلك فى بعض المواضع فإذا كانوا لا يصلون على الأرض مباشرة لها بأقدامهم مع أن ذلك الموقف الأصل فيه الطهارة ولا يلاقونه إلا وقت الصلاة فكيف بالنعال التى تكررت ملاقاتها للطرق التى تمشى فيها إليهم، والآن دعونا، وهى مظنة النجاسة ولهذا هؤلاء إذا صلبوا على جنازة وضعوا أقدامهم على ظاهر النعال لئلا يكونوا حامليين للنجاسة. ولا مباشرة لها * ومنهم من يتورع عن ذلك فإن فى الصلاة على ما فى أسفل نجاسة خلافاً معروفاً فيفترش لأحدهم مفروش على الأرض * وهذه المرتبة أبعد المراتب عن السنة (الثانية) أن يصلي على الحصى ونحوها دون الأرض وما يلاقها (الثالثة) أن يصلي على الأرض ولا يصلي فى النعل الذى تكررت ملاقاتها للطرق فإن طهارة ما تحرى الأرض^(١) قد يكون طاهراً واحتمال تنجيسه بعيد بخلاف أسفل النعل (الرابعة) أن يصلي فى النعلين وإذا وجد فيهما أذى ذلكهما بالتراب كما أمر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم فهذه المرتبة هى التى جاءت بها السنة * فلم أن من كانت سنته هى هذه المرتبة الرابعة امتنع أن يستحب أن يجعل بينه وبين الأرض حائل من سجادة وغيرها لأجل الاحتراز من النجاسة. فلا يجوز حمل حديث الحرة على أنه وضعها لاتقاء النجاسة فبطل استدلالهم بها على ذلك. وأما إذا كانت لاتقاء الحرف هذا يستعمل إذا احتيج إليه ذلك وإذا استغنى عنه لم يفعل *

(الرابع) أن الخمرة لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بها الصحابة ولم يكن كل منهم يتخذ له خمرة بل كانوا يسجدون على التراب والحصى كما تقدم ولو كان ذلك مستحباً أو سنة لفعلاه ولا مرهم به فلم أنه كان رخصة لأجل الحاجة إلى ما يدفع الأذى عن المصلي وهم كانوا يدفعون الأذى بثيابهم ونحوها ومن المعلوم أن الصحابة فى عهده وبعده أفضل منا وأتبع للسنة وأطوع لأمره فلو كان المقصود بذلك ما يقصده متخذو السجادات لكان الصحابة يفعلون ذلك *

الوجه الخامس * أن المسجد لم يكن مفروشا بل كان تراباً وحصى. وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم على الحصى وفراش امرأته ونحو ذلك ولم يصل هناك لأعلى خمرة ولا

(١) سكتنا بالاصلين والمراد ظاهر وهو الفرق بين الأرض والنعل بأن الأرض أقرب إلى الطهارة واحتمال تنجيسها بعيد بخلاف أسفل النعل فإنه بالمعكس إلا أن فى العبارة شبه زيادة أو تحريف والله أعلم اهـ مصححه

سجادة ولا غيرها (فان قيل) ففي حديث ميمونة وعائشة ما يقتضي انه كان يصلي على الخمرة في بيته فانه قال ناوليني الخمرة من المسجد. وأيضا في حديث ميمونة المتقدم ما يشعر بذلك (قيل) من اتخذ السجادة ليفرشها على حُصْر المسجد لم يكن له في هذا الفعل حجة في السنة بل كانت البدعة في ذلك منكورة من وجوه (أخذها) ان هؤلاء يتقوا أحدهم أن يصلي على الارض حذراً أن تكون نجسة مع ان الصلاة على الارض سنة ثابتة بالنقل المتواتر فقد قال صلى الله عليه وسلم جمعت لي الارض مسجدا وطهورا فأما رجل من أمتي أدركته الصلاة فعنده مسجده وطهوره . — ولا يشرع اتقاء الصلاة عليها لاجل هذا بل قد ثبت في صحيح البخاري عن ابن عمر قال كانت الكلاب تقبل وتدبر في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكونوا يرشون شيئا من ذلك أو كما قال . وفي سنن أبي داود تبول وتقبل وتدبر ولم يكونوا يرشون شيئا . من ذلك * وهذا الحديث احتج به من رأى أن النجاسة اذا أصابت الارض فانها تطهر بالشمس والريح ونحو ذلك كما هو أحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما وهو مذهب أبي حنيفة — واحتجوا أيضا بان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك النعل النجس بالارض وجعل التراب لها طهورا فاذا كان طهورا في ازالة النجاسة عن غيره فلا أن يكون طهورا في ازالة النجاسة عن نفسه بطريق الأولى * وهذا القول قد يقول به من لا يقول ان النجاسة تطهر بالاستحالة فان أحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد تطهر بذلك مع قول هؤلاء إن النجاسة لا تطهر بالاستحالة . — وأما من قال ان النجاسة تطهر بالاستحالة كما هو إحدى الروايتين عن أحمد وأحد القولين في مذهب مالك وهو مذهب أبي حنيفة وأهل الظاهر وغيرهم فالأمر على قول هؤلاء اظهر فانهم يقولون ان الروث النجس اذا صار رمادا ونحوه فهو طاهر وما يقع في الملائحة من دم وميتة ونحوهما اذا صار ملحاً فهو طاهر . وقد اتفقوا جميعهم أن الخمر اذا استحالت بفعل الله سبحانه فصارت خلا طهرت . وثبت ذلك عن عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة فسائر الاعيان اذا انقلبت يقيسونها على الخمر المنقلبة . ومن فرق بينهما يعتذر بأن الخمر نجست بالاستحالة فطهرت بالاستحالة لان العصير كان طاهرا فلما استحالت نجسا فنجس فاذا استحالت خلا طهر * وهذا قول ضعيف فان جميع النجاسات انما نجست ايضا بالاستحالة فان الطعام والشراب يتناولهما الحيوان طاهرا في حال الحياة ثم يموت فينجس وكذلك الخنزير .

والكباب والسباع ايضا عند من يقول بنجاستها انما خلقت من الماء والتراب الطاهرين .
وايضا فان هذا الخل والملح ونحوهما أعيان طيبة طاهرة داخلية في قوله تعالى (ويحل لهم
الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) فللمحرم المتنجس لها ان يقول انه حرمها لكونها داخلية في
المنصوص او لكونها في معنى الداخلة فيه فكلا الامرين منتف فان النص لا يتناولها ومعنى
النص الذي هو الخبث منتف فيها ولكن كان اصلها نجسا وهذا لا يضر فان الله يخرج الطيب
من الخبيث ويخرج الخبيث من الطيب . ولا ريب ان هذا القول اقوى في الحجة نصا وقياسا
وعلى ما تقدم ذكره يبنى طهارة المقابر فان القائلين بنجاسة المقبرة العتيقة يقولون انه خالط
التراب صديد الموتى ونحوه واستحال عن ذلك فينجسونه - وأما على قول الاستحالة وغيره من
الإقوال فلا يكون التراب نجسا وقد دل على ذلك ما ثبت في الصحيحين من أن مسجد رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان حائطا لبني النجار وكان فيه قبور المشركين وخرب ونخل فأمر النبي صلى
الله عليه وسلم بالقبور فنبشت وبالنخل فقطعت وبالخرب فسويت وجعل قبلة المسجد ^(١)
فهذا كان مقبرة للمشركين . ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم لما أمر بنبشهم لم يأمر بنقل التراب
الذي لا قام وغيره من تراب المقبرة ولا أمر بالاحتراس من العذرة وليس هذا موضع بسط هذه
المسئلة بل لکن الغرض التنبيه على أن ما عليه أكثر أهل الوسواس من توقي الارض وتنجسها باطل
بالنص وان كان بعضه فيه نزاع وبعضه باطل بالاجماع أو غيره من الادلة الشرعية (الوجه الثاني)
أن هؤلاء يفترض أحدهم السجادة على مصلیات المسلمين من الحصر والبسط ونحو ذلك مما
يفرش في المساجد فيزدادون بدعة على بدعتهم . وهذا الامر لم يفعله أحد من السلف ولم يقل
عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يكون شبهة لهم فضلا عن أن يكون دليلا بل يملكون أن هذه
الحضر يطؤها عامة الناس ولعل أحدهم أن يكون قد رأى أو سمع أنه بعض الاوقات بالصبى
او غيره على بعض حصر المسجد او رأى عليه شيئا من ذرق الحمام او غيره فيصير ذلك حجة
في الوسواس . وقد علم بالتواتر أن المسجد الحرام ما زال يطأ عليه المسلمون على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم وعهد خلفائه وهناك من الحمام ما ليس بغيره ويمر بالمطاف من الخلق ما لا يمر

(١) يابض بالاصلين ولعل المتروك قوله . قطع النخل كما يدل عليه قوله في الصحيح فصفوا النخل قبلة

المسجد والله أعلم ! مصححه

بمسجد من المساجد فتكون هذه الشبهة التي ذكرتموها أقوى، ثم إنه لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه وأصحابه يصلون هناك على حائل ولا يستحب ذلك فلو كان هذا مستحبا كما زعمه هؤلاء لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه وأصحابه متفقين على ترك المستحب. الأفضل ويكون هؤلاء أطوع لله وأحسن عملا من النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه وأصحابه فإذ هذا خلاف ما ثبت في الكتاب والسنة والاجماع - وايضا فقد كانوا يطؤون مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بنماطهم وخفافهم ويصلون فيه مع قيام هذا الاحتمال ولم يستحب لهم هذا الاحتراز الذي ابتدعه هؤلاء فلم يخطئوا في ذلك * وقد يفرقون بينهما بأن يقولوا الأرض تطهر بالشمس والريح والاستحالة دون الحصر فيقال هذا اذا كان حقا فانما هو من النجاسة المخففة * وذلك يظهر بالوجه الثالث وهو أن النجاسة لا يستحب البحث عما لم يظهر منها ولا الاحتراز مما ليس عليه دليل ظاهر لاحتمال وجوده فان كان قد قال طائفة من الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم إنه يستحب الاحتراز عن المشكوك فيه مطلقا فهو قول ضعيف. وقد ثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه مر هو وصاحب له بمكان فسقط على صاحبه ماء من ميزاب فنادى صاحبه يا صاحب الميزاب أما و لك طاهر أم نجس فقال له عمر يا صاحب الميزاب لا تخبره فان هذا ليس عليه فتوى عمر عن إخباره لانه تكلف من السؤال ما لم يؤمر به * وهذا قد ينبتني على أصل وهو أن النجاسة انما تثبت حكمها مع العلم فلو صلى ويبدنه أو ثيابه نجاسة ولم يعلم بها الا بعد الصلاة لم يجب عليه الاعتناء في اضع قول العلماء وهو مذهب مالك وغيره وأحمد في أقوى الروايتين وسواء كان علمها ثم نسبها أو جهلها ابتداء لما تقدم من ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ثيابه ثم بخلصها في أثناء الصلاة لما أخبره جبريل أن بهما أذى ومضى في صلاته ولم يستأنفها مع كون ذلك موجودا في أول الصلاة لكن لم يعلم به فتكلفه للخلع في أثناءها مع أنه لو لا الحاجة لكان عبثا أو مكروها (١) يدل على ما نورد به من اجتناب النجاسة مع العلم ومظنة (٢)

تدل على المنع عنها في حال عدم العلم بها * وقد روى ابو داود أيضا عن أم جحدرة العامرية أنها سألت عائشة عن دم الحيض يصب الثوب فقالت كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلينا شعارنا وقد ألقينا فوقه كساء فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الكساء

(١) ياض بالاصلين (٢) عطف على قوله يدل عطف مفرد على جملة اه مصححه

فلبسه ثم خرج فصلى الغداة ثم جلس فقال رجل يا رسول الله هذه لمعة من دم قُبِضَ رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يليها فبعث بها إلى مصرورة في يد غلام فقال اغسلي هذا وأجفئها وأرسل بها إلى قدحوت بقصصتي ففعلتها ثم أجفئتها فأحرقتها^(١) إليه فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم نصف النهار وهي عليه * وفي هذا الحديث لم يأمر المؤمنين بالاعادة ولا ذكر لهم أنه يعيد وأن عليه الاعادة ولا ذكرت ذلك عائشة وظاهر هذا أنه لم يعد ولأن النجاسة من باب المنهي عنه في الصلاة وباب المنهي عنه محفوف عن الخطي والناسي كما قال في دعاء الرسول والمؤمنين (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) وقد ثبت في الصحيحين حديث أبي هريرة أن الله استجاب هذا الدعاء. ولأن الأدلة الشرعية دلت على أن الكلام ونحوه من مبطلات الصلاة يعني فيها عن الناسي والجاهل وهو قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين—وقد دل على ذلك حديث ذي الدين ونحوه وحديث معاوية بن الحكم السلمي لما شتمت العاطس في الصلاة وحديث ابن مسعود المتفق عليه في التشهد لما كانوا يقولون أولا السلام على الله قبل عبادته. ففإنهم عن ذلك. وقال إن الله هو السلام. وأمرهم بالتشهد المشهور ولم يأمرهم بالاعادة * وكذلك حديث الأعرابي الذي قال في دعائه اللهم ارحمني وارحم محمدًا ولا ترحم معنا أحدا وامثال ذلك * فهذا ونحوه مما يبين أن الأمور المنهى عنها في الصلاة وغيرها يعني فيها عن الناسي والخطي ونحوهما من هذا الباب * وإذا كان كذلك فإذا لم يكن عالما بالنجاسة صححت صلاته. باطنا وظاهرا فلا حاجة به حينئذ عن السؤال عن أشياء إن أبدت ساءته قد عفا الله عنها * وهو لا قد يبلغ الحال بأحدهم إلى أن يكره الصلاة إلا على سجادة بل قد جعل الصلاة على غيرها محرما فيمتنع منه امتناعه من المحرم. وهذا فيه مشابة لأهل الكتاب الذين كانوا لا يعملون إلا في مساجدهم. فإن الذي لا يصلي إلا على ما يصنع للصلاة من المفارش شبيه بالذي لا يصلي إلا فيما يصنع للصلاة من الأماكن—وأياضا فقد يعملون ذلك من شعار أهل الدين فيمدون ترك ذلك من قلة الدين ومن قلة الاعتناء بأمر الصلاة فيجعلون ما ابتدعوه من الهدى الذي ما أنزل به. من سلطان أكل من هدي محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه. وربما يظهر أحدهم بوضع السجادة على منكبه وإظهار المسابح في يده وجعله من شعار الدين والصلاة وقد

(١) أي رجيتها وأعدتها

علم بالنقل المتواتر أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لم يكن هذا شعارهم وكانوا يسبحون ويعقدون على أصابعهم كما جاء في الحديث اعقدن بالأصابع فانهن مسؤولات مستنطقات وربما عقد أحدهم التسبيح بحصى أو نوى . والتسبيح بالمسابع من الناس كرهه ومنهم من رخص فيه لكن لم يقل أحد أن التسبيح به أفضل من التسبيح بالأصابع وغيرها وإذا كان هذا مستجبا يظهر فقصد اظهار ذلك والتميز به على الناس مذهوم فانه ان لم يكن رياء فهو تشبه باهل الرياء اذ كثير ممن يصنع هذا يظهر منه الرياء ولو كان رياء باسر مشروع لكانت احدى المصيبتين لكنه رياء ليس مشروعاً وقد قال تعالى (ليلوكم أيكم أحسن عملاً) قال الفضيل بن عياض رضى الله عنه أخلصه وأصوبه . قالوا يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه . قال ان العمل اذا كان خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل واذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل حتى يكون خالصاً صواباً . والخالص أن يكون لله . والصواب أن يكون على السنة * وهذا الذي قاله الفضيل متفق عليه بين المسلمين فانه لا بد له في العمل أن يكون مشروعاً مأموراً به وهو العمل الصالح . ولا بد أن يقصد به وجهه الله كما قال تعالى (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً) وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول اللهم اجعل عملي كله صالحاً واجعله لوجهك خالصاً ولا تجعل لأحد فيه شيئاً . ومنه قوله تعالى (بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) وقال تعالى (ومن أحسن ديناً ممن أسلم وجهه لله وهو محسن واتبع ملة ابراهيم حنيفاً واتخذ الله ابراهيم خليلاً) * وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول الله تعالى انا أغنى الشركاء عن الشرك . من عمل عملاً أشرك فيه غيرى فاني منه برىء وهو كله للذى أشرك به * وفي السنن عن العرابض بن سارية قال وعظنا رسول الله صلى الله عليه وسلم موعظة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب فقال قائل يا رسول الله كأنها موعظة مودع . فاذا تعهد اليها فقال أوصيكم بالسمع والطاعة فانه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً فمليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعدى بمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ . وإياكم ومحدثات الأمور فان كل بدعة ضلالة * وفي الصحيحين عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد - وفي لفظ من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد * وفي صحيح مسلم عن جابر أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم كان يقول في خطبته ان أحسن الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد
وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة * وأما ما يفعله كثير من الناس من تقديم مفارش الى
المسجد يوم الجمعة أو غير هائل ذهابهم الى المسجد فهذا منهي عنه باتفاق المسامين بل محرم
وهل تصح صلاته على ذلك المفروش فيه قولان للعلماء لانه غصب بقعة في المسجد بفرض ذلك
المفروش فيها ومنع غيره من المصلين الذين يسبقونه الى المسجد أن يصلي في ذلك المكان
ومن صلى في بقعة من المسجد مع منع غيره أن يصلي فيها فهل هو كالصلاة في الارض المنصوبة
على وجهين . وفي الصلاة في الارض المنصوبة قولان للعلماء . وهذا مستند من كره الصلاة في
المقاصير التي تمنع الصلاة فيها عموم الناس * والمشروع في المسجد أن الناس يتمون الصف الاول
كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها . قالوا وكيف تصف
الملائكة عند ربها قال يتمون الصف الاول فالاول ويترأصون في الصف * وفي الصحيحين
عنه أنه قال لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا أن يستهموا عليه لاستهموا ولو
يعلمون ما في التهجير لاستبقوا اليه * والمأمور به أن يسبق الرجل بنفسه الى المسجد فاذا قدم
المفروش وتأخر هو فقد خالف الشريعة من وجهين . من وجه تأخره وهو مأمور بالتقدم . ومن
جهة غصبه لطائفة من المسجد ومنعه السابقين الى المسجد أن يصلوا فيه وأن يتموا الصف
الاول فالاول ثم انه يتخطى الناس اذا حضروا * وفي الحديث الذي يتخطى رقاب الناس يتخذ
جسرا الى جهنم - وقال النبي صلى الله عليه وسلم للرجل اجلس فقد آذيت * ثم اذا فرش هذا فهل
لمن سبق الى المسجد ان يرفع ذلك ويصلي موضعه فيه قولان (أحدهما) ليس له ذلك لانه تصرف
في ملك الغير بغير اذنه (والثاني) وهو الصحيح أن لغيره رفعه والصلاة مكانه لان هذا السابق
يستحق الصلاة في ذلك الصف المقدم وهو مأمور بذلك أيضا وهو لا يتمكن من فعل هذا
المأمور واستيفاء هذا الحق الا برفع ذلك المفروش . وما لا يتم المأمور الا به فهو مأمور به
وأيضا فذلك المفروش وضعه هناك على وجه الغصب وذلك منكر وقد قال النبي صلى الله
عليه وسلم من رأيي منكم منكر فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه
وذلك أضعف الايمان لكن ينبغي ان يراعى في ذلك أن لا يؤل الى منكر أعظم منه والله
تعالى أعلم والحمد لله وحده *

❦ المسألة الثامنة ❦ في أقوالهم يؤخرون صلاة الفجر الى بعد طلوع الشمس فتكون لهم
 أشغال كالزراعة والحراث والجنابة وغير ذلك فهل لهم ان يؤخروا الصلاة الى غير وقتها ثم يقضوها
 ❦ الجواب ❦ لا يجوز لاحد ان يؤخر صلاة النهار الى الليل ولا يؤخر صلاة الليل الى النهار
 لشغل من الأشغال لا الحصد ولا الحراث ولا الصناعة ولا غير ذلك ولا الجنابة ولا نجاسة بل المسلمون
 كلهم متفقون على أن عليه أن يصلي الظهر والعصر في النهار ويصلي الفجر قبل طلوع الشمس
 ولا يترك ذلك لصناعة من الصناعات ومن أخرها لصناعة حتى تغيب الشمس وجبت عقوبته
 بل يجب قتله عند جمهور العلماء بعد أن يستتاب فإن تاب والتزم ان يصلي في الوقت أُنِزِمَ بذلك
 وإن قال لا أصلي الا بعد غروب الشمس فإنه يقتل ❦ وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه قال من فاتته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله ❦ وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه
 وسلم أنه قال من فاتته صلاة العصر فقد حبط عمله ❦ وفي وصية أبي بكر الصديق لعمر بن الخطاب
 انه قال إن لله حق بالليل لا يقبله بالنهار وحق بالنهار لا يقبله بالليل والنبي صلى الله عليه وسلم أخر
 صلاة العصر يوم الخندق لاشتغاله بجهاد الكفار وصلّاها بعد المغرب فأنزل الله تعالى حافظوا
 على الصلوات والصلوة الوسطى ❦ وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الصلاة
 الوسطى صلاة المضرب فهذا قال جمهور العلماء ان ذلك التأخير منسوخ بهذه الآية فلا يجوزون
 تأخير الصلاة حال القتال بل اوجبوا عليه الصلاة في الوقت حال القتال وهذا من مذهب مالك
 والشافعي وأحمد في المشهور عنه وعن أحمد رواية أخرى انه يخيّر حال القتال بين الصلاة وبين
 التأخير ومن مذهب أبي حنيفة يشتغل بالقتال ويصلي بعد الوقت . وأما تأخير الصلاة لتغير الجهاد
 كصناعة أو زراعة أو صيد أو عمل من الاعمال ونحو ذلك فلا يجوز له أحد من العلماء بل قد
 قال تعالى (فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون) قال طائفة من السلف هم الذين
 يؤخرونها عن وقتها وقال بعضهم هم الذين لا يؤدونها على الوجه المأمور به وإن صلاها في الوقت .
 فتأخيرها عن الوقت حرام باتفاق العلماء فإن العلماء متفقون على أن تأخير صلاة الليل الى النهار
 وتأخير صلاة النهار الى الليل بمنزلة تأخير صيام شهر رمضان الى شوال فمن قال أصلي الظهر
 والعصر بالليل فهو باتفاق العلماء بمنزلة من قال أفطر شهر رمضان وأصوم شوال وإنما يعذر
 بالتأخير التأثم والناسي كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا

ذكرها فان ذلك وقتها لا كفارة لها الا ذلك * ولا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها لجنابة ولا حدث ولا نجاسة ولا غير ذلك بل يصلى في الوقت بحسب حاله فان كان محدثا وقد عدم الماء أو خاف الضرر باستعماله تيمم وصلى . وكذلك الجنب يتيمم ويصلى اذا عدم الماء أو خاف الضرر باستعماله لمرض أو لبرد . وكذلك العريان يصلى في الوقت عريانا ولا يؤخر الصلاة حتى يصلى بعد الوقت في ثيابه . وكذلك اذا كان عليه نجاسة لا يقدر أن يزيلها فيصلى في الوقت بحسب حاله . وهكذا المريض يصلى على حسب حاله في الوقت كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين صل قائما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى جنب فالمرضى باتفاق العلماء يصلى في الوقت قاعدا او على جنب اذا كان القيام يزيد في مرضه ولا يصلى بعد خروج الوقت قائما * وهذا كله لان فعل الصلاة في وقتها فرض والوقت اوكد فرائض الصلاة كما أن صيام شهر رمضان واجب في وقته ليس لاحد أن يؤخره عن وقته ولكن يجوز الجمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بمزدلفة باتفاق المسلمين * وكذلك يجوز الجمع بين صلاة المغرب والعشاء وبين الظهر والعصر عند كثير من العلماء للسفر والمرض ونحو ذلك من الأعذار * واما تأخير صلاة النهار الى الليل وتأخير صلاة الليل الى النهار فلا يجوز لمرض ولا لسفر ولا لشغل ولا لصناعة باتفاق العلماء بل قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه الجمع بين صلاتين من غير عذر من الكبار لكن المسافر يصلى ركعتين ليس عليه أن يصلى اربعا بل الركعتان تجزئى المسافر في سفر القصر باتفاق العلماء . ومن قال إنه يجب على كل مسافر أن يصلى اربعا فهو بمنزلة من قال إنه يجب على المسافر أن يصوم شهر رمضان وكلاهما ضلال مخالف لاجماع المسلمين يستتاب قائله فان تاب والا قتل والمسلمون متفقون على ان المسافر اذا صلى الرباعية ركعتين والفجر ركعتين والمغرب ثلاثا وأفطر شهر رمضان وقضاه أجزأه ذلك * وأما من صام في السفر شهر رمضان أو صلى اربعا ففيه نزاع مشهور بين العلماء منهم من قال لا يجزئه ذلك فالمرضى له أن يؤخر الصوم باتفاق المسلمين وليس له أن يؤخر الصلاة باتفاق المسلمين والمسافر له أن يؤخر الصيام باتفاق المسلمين * وهذا مما يبين أن المحافظة على الصلاة في وقتها اوكد من الصوم في وقته قال تعالى (تخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات) قال طائفة من السلف إضاعتها تأخيرها عن وقتها ولو تركوها لكانوا كفارا وقال النبي صلى الله عليه

وسلم سيكون بعدى أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها فصلوا الصلاة لوقتها ثم اجعلوا صلاتكم معهم نافذة ولهذا اتفق العلماء على أن الرجل إذا كان عريانا مثل أن تنكسر بهم السفينة أو تسلبه القطع ثيابه فإنه يصلي في الوقت عريانا. والمسافر إذا عدم الماء يصلي بالتيمم في الوقت باتفاق العلماء وإن كان يجد الماء بعد الوقت. وكذلك الجنب والمسافر إذا عدم الماء تيمم وصلى ولا إعادة عليه باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم. وكذلك إذا كان البرد شديدا يخاف أن اغتسل أن يمرض فإنه يتيمم ويصلي في الوقت ولا يؤخر الصلاة حتى يصلى بعد الوقت باغتسال وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الصعيد الطيب طهور المسلم ولو لم يجد الماء عشرين فاذا وجدت الماء فأمسسه بشركه فان ذلك خير * وكل ما يباح بالماء يباح بالتيمم فاذا تيمم لصلاة فريضة قرأ القرآن داخل الصلاة وخارجها وإن كان جنباً. ومن امتنع عن الصلاة بالتيمم فإنه من جنس اليهود والنصارى فإن التيمم لامة محمد صلى الله عليه وسلم خاصة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح فضلنا على الناس بثلاث. جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة وجعلت لى الأرض مسجداً وجعلت تربتها طهوراً وأحلت لى الغنائم ولم تحل لاحد قبلى — وفي لفظ جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً فأما رجل من أمتى أدر كته الصلاة فعنده مسجده وطهوره * وإذا كان عليه نجاسة وليس عنده ما يزيلها به صلى في الوقت وعليه النجاسة كما صلى عمر بن الخطاب وجرحه يشعب دماً ولم يؤخر الصلاة حتى يخرج الوقت * ومن لم يجد إلا ثوباً نجساً قليل يصلي عريانا. وقيل يصلي فيه ويعيد. وقيل يصلي فيه ولا يعيد وهذا أصح أقوال العلماء فإن الله لم يأمر العبد أن يصلى الفرض مرتين إلا إذا لم يفعل الواجب الذى يقدر عليه فى المرة الاولى مثل أن يصلى بلا طمأنينة فعليه أن يعيد الصلاة كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم من صلى ولم يطمئن أن يعيد الصلاة وقال ارجع فصل فانك لم تصل وكذلك من نسى الطهارة وصلى بلا وضوء فعليه أن يعيد كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم من ثوضاً وترك لمعة من قدمه لم يمسه الماء أن يعيد الوضوء والصلاة. فأما من يفعل ما أمر به بحسب قدرته فقد قال تعالى (فاتقوا الله ما استطعتم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ومن كان مستيقظاً فى اول الوقت والماء بعيد منه لا يدركه إلا بعد الوقت فإنه يصلى فى الوقت بالتيمم باتفاق العلماء. وكذلك إذا كان البرد شديداً ويضره الماء البارد ولا يمكنه الذهاب الى الحمام أو تسخين الماء حتى يخرج الوقت فإنه يصلى فى الوقت بالتيمم. والمرأة

والرجل في ذلك سواء فإذا كانا جنبين ولم يمكنهما الاغتسال حتى يخرج الوقت فانهما يصليان في الوقت بالتيمم . والمرأة الحائض إذا انقطع دمها في الوقت ولم يمكنها الاغتسال الا بعد خروج الوقت تيممت وصلت في الوقت . ومن ظن ان الصلاة بعد خروج الوقت بالماء خير من الصلاة في الوقت بالتيمم فهو ضال جاهل . وإذا استيقظ آخر وقت الفجر فإذا اغتسل طلعت الشمس فجمهور العلماء هنا يقولون يغتسل ويصلي بعد طلوع الشمس وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وأحد القولين في مذهب مالك وقال في القول الآخر بل يتيمم أيضا هنا ويصلي قبل طلوع الشمس كما تقدم في تلك المسائل لان الصلاة في الوقت بالتيمم خير من الصلاة بعده بالفصل * والصحيح قول الجمهور لان الوقت في حق النائم هو من حين يستيقظ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فان ذلك وقتها . فالوقت في حق النائم هو من حين يستيقظ وما قبل ذلك لم يكن وقتا في حقه . وإذا كان كذلك فإذا استيقظ قبل طلوع الشمس فلم يمكنه الاغتسال والصلاة الا بعد طلوعها فقد صلى الصلاة في وقتها ولم يفوتها بخلاف من استيقظ في اول الوقت فان الوقت في حقه قبل طلوع الشمس فليس له أن يفوت الصلاة . وكذلك من نسي صلاة وذكرها فانه حينئذ يغتسل ويصلي في أي وقت كان وهذا هو الوقت في حقه فإذا لم يستيقظ الا بعد طلوع الشمس كما استيقظ أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لما ناموا عن الصلاة عام خيبر فانه يصلي بالطهارة الكاملة وان أخرها الى حين الزوال فإذا قدر أنه كان جنباً فانه يدخل الحمام ويغتسل وان أخرها الى فوت الزوال ولا يصلي هنا بالتيمم ويستحب له أن ينتقل عن المكان الذي نام فيه كما انتقل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه عن المكان الذي ناموا فيه وقال هذا مكان حضرنا فيه الشياطين وقد نص على ذلك أحمد وغيره . وان صلى فيه جازت صلاته (فان قيل) هذا يسمى قضاء أو أداء (قيل) الفرق بين اللفظين هو فرق اصطلاحى لا أصل له في كلام الله ورسوله فان الله تعالى سمي فعل العبادة في وقتها قضاء كما قال في الجملة (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض) وقال تعالى (فإذا قضيت مناسككم فاذكروا الله) مع ان هذين يفعلان في الوقت . والقضاء هو في لغة العرب الإكمال كما قال تعالى (فمضاهن سبع سموات) أي أكملن وأتمن . فن فعل العبادة كاملة فقد قضاها وان فعلها في وقتها وقد اتفق العلماء فيما أعلم على انه لو اعتقد نقاء وقت الصلاة

فنواها أداء ثم تبين أنه صلى بعد خروج الوقت صحت صلاته - ولو اعتقد خروجه فنواها قضاء
ثم تبين له بقاء الوقت أجزأته صلاته . وكل من فعل العبادة في الوقت الذي أمر به أجزأته صلاته
سواء نواها أداء أو قضاء والجمعة تصح سواء نواها أداء أو قضاء وأراد القضاء المذكور في القرآن
والنائم والناسي إذا صليا وقت الذكر والانتباه فقد صليا في الوقت المشروع لغيرهما فن سمي
ذلك قضاء باعتبار هذا المعنى وكان في لفته أن القضاء فعل العبادة بعد خروج الوقت المقدر شرعا
للعوم فهذه التسمية لا تضر ولا تنفع * وبالجملة فليس لأحد قط شغل يسقط عنه فعل الصلاة
في وقتها بحيث يؤخر صلاة النهار الى الليل وصلاة الليل الى النهار بل لا بد من فعلها في الوقت
لكن يصلي بحسب حاله فما قدر عليه من فرائضها فعله وما عجز عنه سقط عنه ولكن يجوز
للعذر الجمع بين صلاتي النهار وبين صلاتي الليل عند أكثر العلماء . فيجوز الجمع للمسافر اذا جدد به
السير عند مالك والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه ولا يجوز في الرواية الأخرى عنه
وهو قول أبي حنيفة . وفعل الصلاة في وقتها أولى من الجمع اذا لم يكن عليه حرج بخلاف القصر
فإن صلاته ركعتين أفضل من صلاة أربع عند جماهير العلماء . فلو صلى المسافر أربعاً فهل تجزئه
صلاته على قولين والنبي صلى الله عليه وسلم كان في جميع أسفاره يصلي ركعتين ولم يصل في
السفر أربعاً قط ولا أبو بكر ولا عمر *

وأما الجمع فانما كان يجمع بمض الاوقات اذا جدد به السير وكان له عذر شرعي كما جمع
بعرفة ومزدلفة وكان يجمع في غزوة تبوك أحيانا . كان اذا ارتحل قبل الزوال أخر الظهر الى
المصر ثم صلاهما جميعا وهذا ثابت في الصحيح . وأما اذا ارتحل بعد الزوال فقد روى أنه كان
صلى الظهر والعصر جميعا كما جمع بينهما بعرفة وهذا معروف في السنن . وهذا اذا كان لا ينزل
الى وقت المغرب كما كان بعرفة لا يفيض حتى تغرب الشمس . وأما اذا كان ينزل وقت العصر
فانه يصلها في وقتها فليس القصر كالجمع بل القصر سنة راتبة . وأما الجمع فانه رخصة عارضة *
ومن يسوى من العامة بين الجمع والقصر فهو جاهل بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بأقوال
علماء المسلمين فإن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فرقت بينهما والعلماء اتفقوا على ان
أحدهما سنة واختلفوا في وجوبه وتنازعوا في جواز الآخر فأين هذا من هذا * وأوسع المذاهب
في الجمع بين الصلاتين مذهب الامام احمد فانه نص على أنه يجوز الجمع للحرج والشغل

بحديث روى في ذلك قال القاضي أبو يعلى وغيره من اصحابه يعني اذا كان هناك شغل يبيح له ترك الجمعة والجماعة جاز له الجمع * ويجوز عنده وعند مالك وطائفة من اصحاب الشافعي الجمع للمرض ويجوز عند الثلاثة الجمع للمطر بين المغرب والعشاء وفي صلاة النحر بينهما * ويجوز في ظاهر مذهب احمد ومالك الجمع للوحل والريح الشديدة الباردة ونحو ذلك . ويجوز للمرض ان يجمع اذا كان يشق عليها . غسل الثوب في كل صلاة نص عليه احمد * وتنازع العلماء في الجمع والقصر هل يفتقر الى نية فقال جمهورهم لا يفتقر الى نية وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة وأحد القولين في مذهب احمد وعليه تدل نصوصه وأصوله * وقال الشافعي وطائفة من اصحاب احمد انه يفتقر الى نية * وقول الجمهور هو الذي تدل عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والله سبحانه وتعالى أعلم

المسئلة التاسعة * فيما يجب له الطهارة والنسل والوضوء * وذلك واجب للصلاة بالكتاب والسنة والاجماع فرضها ونفلها . - واختلف في الطواف ومس المصحف . - واختلف أيضا في سجود التلاوة وصلاة الجنازة هل تدخل في معنى الصلاة التي تجب لها الطهارة * وأما الاعتكاف فما علمت أحدا قال انه يجب له الوضوء . وكذلك الذكر والدعاء فان النبي صلى الله عليه وسلم أمر الحائض بذلك * وأما القراءة ففيها خلاف شاذ * فذهب الاربعة تجب الطهارة لهذا كله الا الطواف مع الحدث الاصغر فقد قيل فيه نزاع . والاربعة أيضا لا يجوزون للجنب قراءة القرآن ولا اللبث في المسجد اذا لم يكن على وضوء . وتنازعوا في قراءة الحائض وفي قراءة الشيء اليسير * وفي هذا نزاع في مذهب الامام احمد وغيره كما قد ذكر في غير هذا الموضع * ومذهب أهل الظاهر يجوز للجنب أن يقرأ القرآن واللبث في المسجد هذا مذهب داود وأصحابه وابن حزم وهذا منقول عن بعض السلف * وأما مذهبهم فيما يجب له الطهارة فالذي ذكره ابن حزم انها لا تجب الا لصلاة هي ركعتان أو ركعة الوتر أو ركعة في الخوف أو صلاة الجنازة ولا تجب عنده الطهارة لسجدي السهو فيجوز عنده للجنب والمحدث والحائض قراءة القرآن والسجود فيه ومس المصحف . قال لان هذه الافعال خير مندوب اليها فن ادعى منع هؤلاء . منها فعليه الدليل . وأما الطواف فلا يجوز للحائض بالنص والاجماع . واما الحدث ففيه نزاع بين السلف وقد ذكر عبد الله ابن الامام أحمد في المناسك بأسناده عن النخعي وحامد

ابن أبي سليمان انه يجوز الطواف مع الحدث الأصغر وقد قيل ان هذا قول الحنفية أو بعضهم وأما مع الجنابة والحيض فلا يجوز عند الأربعة لكن مذهب أبي حنيفة أن ذلك واجب فيه لا فرض وهو قول في مذهب أحمد . وظاهر مذهبه كذهب مالك والشافعي أنه ركن فيه * والصحيح في هذا الباب ما ثبت عن الصحابة رضوان الله عليهم وهو الذي دل عليه الكتاب والسنة وهو أن مس المصحف لا يجوز للمحدث ولا يجوز له صلاة الجنابة ويجوز له سجود التلاوة فهذه الثلاثة ثابتة عن الصحابة * وأما الطواف فلا أعرف الساعة فيه تقلا خاصا عن الصحابة لكن إذا جاز سجود التلاوة مع الحدث فالطواف أولى كما قاله من قاله من التابعين * قال البخاري في باب سجدة المسلمين مع المشركين والمشرک نجس ليس له وضوء . وكان ابن عمر يسجد على غير وضوء . — ووقع في بعض نسخ البخاري يسجد على وضوء * قال ابن بطال في شرح البخاري الصواب إثبات غير لأن المعروف عن ابن عمر أنه كان يسجد على غير وضوء * ذكر ابن أبي شيبة حدثنا محمد بن بشار . حدثنا زكريا بن أبي زائدة . حدثنا أبو الحسن يعني عبيد بن الحسن عن رجل زعم أنه نسيه عن سعيد بن جبيرة قال كان عبد الله بن عمر ينزل عن راحلته فيهرق الماء ثم يركب فيقرأ السجدة فيسجد وما يتوضأ * وذكر عن وكيع عن زكريا عن الشعبي في الرجل يقرأ السجدة على غير وضوء قال يسجد حيث كان وجهه * قال ابن المنذر واختلفوا في الخائض تسمع السجدة فقال عطاء وأبو قلابة والزهرى وسعيد بن جبيرة والحسن البصري وأبراهيم وقتادة ليس عليها أن تسجد وبه قال مالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي . وقد رويناه عن عثمان بن عفان قال تومي برأسها . وبه قال سعيد بن المسيب قال تومي وتقول لك سجدت وقال ابن المنذر (ذكر من سمع السجدة وهو على غير وضوء) قال أبو بكر واختلفوا في ذلك . فقالت طائفة يتوضأ ويسجد هكذا قال النخعي وسفيان الثوري وإسحاق وأصحاب الرأي وقد رويناه عن النخعي قولاً ثالثاً أنه يقيم ويسجد وروينا عن الشعبي قولاً ثالثاً أنه يسجد حيث كان وجهه . وقال ابن حزم وقد روى عن عثمان بن عفان وسعيد بن المسيب تومي الخائض بالسجود وقال سعيد وتقول رب لك سجدت وعن الشعبي جواز سجود التلاوة إلى غير القبلة (وأما صلاة الجنابة) فقد قال البخاري قال النبي صلى الله عليه وسلم من صلى على الجنابة وقال صلوا على صاحبكم . وقال صلوا على النجاشي سماها صلاة وليس فيها ركوع ولا سجود ولا يتكلم فيها وفيها تكبير وتسلم . قال وكان ابن عمر

لا يصلي الا طاهراً ولا يصلي عند طلوع الشمس ولا غروبها ويرفع يديه * قال ابن بطال عرض البخارى للرد على الشعبي فانه اجاز الصلاة على الجنابة بغير طهارة قال لانها دعاء ليس فيها ركوع ولا سجود والفقهاء مجمعون من السلف والخلف على خلاف قوله فلا يلتفت الى شذوذه وأجمعوا أنها لا تصلي الا الى القبلة ولو كانت دعاء كما زعم الشعبي لجازت الى غير القبلة (قال) واحتجاج البخارى في هذا الباب حسن (قلت) فالنزاع في سجود التلاوة وفي صلاة الجنابة— قيل هما جميعا ليسا صلاة كما قال الشعبي ومن وافقه—وقيل هما جميعا صلاة تجب لهما الطهارة * والمأثور عن الصحابة وهو الذي تدل عليه النصوص والقياس الفرق بين الجنابة والسجود المجرد سجود التلاوة والشكر. وذلك لانه قد ثبت بالنص لا صلاة الا بطهور كما في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ * وفي صحيح مسلم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول * وهذا قد دل عليه القرآن بقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق الآية) وقد حرم الصلاة مع الجنابة والسكر في قوله (ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغسلوا) وثبت أيضا أن الطهارة لا تجب لغيز الصلاة لما ثبت في صحيح مسلم من حديث ابن جريح ثنا سعيد بن الحرث عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى حاجته من الخلاء فقرأ له طعام فأكل ولم يس ماء. قال ابن جريح وزادني عمرو بن دينار عن سعيد بن الحرث أن النبي صلى الله عليه وسلم قيل له انك لم تتوضأ قال ما اردت صلاة فأتوضأ قال عمرو سمعته من سعيد بن الحرث * والذين أوجبوا الوضوء للطواف ليس معهم حجة أصلا فانه لم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا باسناد صحيح ولا ضعيف انه أمر بالوضوء للطواف مع العلم بأنه قد حج معه خلائق عظيمة وقد اعتمر عمراً متعددة والناس يعتمرون معه فلو كان الوضوء فرضا للطواف لبيته النبي صلى الله عليه وسلم بيانا عاما ولو بينه لنقل ذلك المسلمون عنه ولم يهلوه ولكن ثبت في الصحيح انه لما طاف توضأ. وهذا وحده لا يدل على الوجوب فانه قد كان يتوضأ لكل صلاة وقد قال إني كرهت ان أذكر الله الا على طهر فيقيم لرد السلام. وقد ثبت عنه في الصحيح انه لما خرج من الخلاء وأكل وهو محدث قيل له ألا تتوضأ قال ما اردت صلاة فأتوضأ * يدل على

انه لم يجب عليه الوضوء الا اذا اراد صلاة وان وضوءه لما سوى ذلك مستحب ليس بواجب * وقوله صلى الله عليه وسلم ما أردت صلاة فأتوضأ ليس انكارا للوضوء لغير الصلاة لكن انكار لا يجاب الوضوء لغير الصلاة فان بعض الحاضرين قال له ألا تتوضأ فكان هذا القائل ظن وجوب الوضوء للأكل فقال صلى الله عليه وسلم ما أردت صلاة فأتوضأ فينبى له أنه انما فرض الله الوضوء على من قام الى الصلاة * والحديث الذى يروى الطواف بالبيت صلاة الا ان الله اباح فيه الكلام فمن تكلم فلا يتكلم الا بخير قد رواه النسائي وهو يروى موقوفا ومرفوعا وأهل المعرفة بالحديث لا يصححونه الا موقوفا ويجعلونه من كلام ابن عباس لا يثبتون رفعه وبكل حال فلا حجة فيه لانه ليس المراد به أن الطواف نوع من الصلاة كصلاة العيد والجنائز ولا أنه مثل الصلاة مطلقا فان الطواف يباح فيه الكلام بالنص والاجماع ولا تسليم فيه ولا يبطله الضحك والقهقهة ولا تجب فيه القراءة باتفاق المسلمين فليس هو مثل الجنائز فان الجنائز فيها تكبير وتسليم فتفتح بالتكبير وتختتم بالتسليم * وهذا حد الصلاة التى أمر فيها بالوضوء كما قال صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم والطواف ليس له تحريم ولا تحليل وان كبر في أوله فكما يكبر على الصفا والمروة وعند رمي الجمار من غير ان يكون ذلك تحريما ولهذا يكبر كلما حاذى الركن والصلاة لها تحريم لانه بتكبيرها يحرم على المصلى ما كان حلالا له من الكلام أو الاكل أو الضحك أو الشرب أو غير ذلك والطواف لا يحرم شيأ بل كل ما كان مباحا قبل الطواف فى المسجد فهو مباح فى الطواف وان كان قد يكره ذلك لانه يشغل عن مقصود الطواف كما يكره فى عرفة وعند رمي الجمار ولا يعرف نزاعا بين العلماء أن الطواف لا يبطل بالكلام والاكل والشرب والقهقهة كما لا يبطل غيره من مناسك الحج بذلك وكما لا يبطل الاعتكاف بذلك والاعتكاف يستحب له طهارة الحدث ولا يجب فلو قدم المعتكف وهو محدث فى المسجد لم يحرم بخلاف ما اذا كان جنبا أو حائضا فان هذا يمنعه منه الجمهور كنهم الجنب والحائض من اللبث فى المسجد لان ذلك يبطل الاعتكاف ولهذا اذا خرج المعتكف للاغتسال كان حكم اعتكافه عليه فى حال خروجه فيحرم عليه مباشرة النساء فى غير المسجد ومن جوز له اللبث مع الوضوء جوز للمعتكف ان يتوضأ ويلبث فى المسجد وهو قول أحمد بن حنبل وغيره * والذى ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى الحائض عن الطواف

وبعث أبا بكر أميرا على الموسم فأمر أن ينادى أن لا يخرج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت
عريان. وكان المشركون يحجون وكانوا يطوفون بالبيت عمرة فيقولون ثياب عصينا الله فيها فلا
نطوف فيها إلا الخبس^(١) ومن دان دينها * وفي ذلك أنزل الله (يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل
مسجد) وقوله (واذا فعلوا فاحشة) مثل طوافهم بالبيت عمرة (قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا
بها قل إن الله لا يأمر بالفحشاء أتقولون على الله ما لا تعلمون) ومعلوم أن ستر العورة يجب مطلقا
خصوصا إذا كان في المسجد الحرام والناس يرونه فلم يجب ذلك لخصوص الطواف لكن
الاستتار في حال الطواف أو كبد لكثرة من يراه وقت الطواف فينبغي النظر في معرفة حدود
ما أنزل الله على رسوله وهو أن يعرف مسمى الصلاة التي لا يقبلها الله إلا بطهور. التي أمر
بالوضوء عند القيام اليها * وقد فسر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بقوله في الحديث الذي في
السنن عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير
وتحليلها التسليم * ففي هذا الحديث دلالتان (أحدهما) أن الصلاة تحريمها التكبير وتحليلها التسليم
فما لم يكن تحريمه التكبير وتحليله التسليم لم يكن من الصلاة (والثانية) أن هذه هي الصلاة التي
مفتاحها الطهور فكل صلاة مفتاحها الطهور فتحريمها التكبير وتحليلها التسليم فإلم يكن تحريمه
التكبير وتحليله التسليم فليس مفتاحه الطهور فدخلت صلاة الجنازة في هذا فإن مفتاحها الطهور
وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم *

(وأما سجود التلاوة والشكر) فلم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن
أصحابه أن فيه تسليما ولا أنهم كانوا يسلمون منه ولهذا كان أحمد بن حنبل وغيره من العلماء
لا يعرفون فيه التسليم. وأحمد في إحدى الروايتين عنه لا يسلم فيه لعدم ورود الأثر بذلك *
وفي الرواية الأخرى يسلم واحدة أو اثنتين ولم يثبت ذلك بنص بل بالقياس وكذلك من
رأى فيه تسليما من الفقهاء ليس معه نص بل القياس أو قول بعض التابعين * وقد تكلم
الخطابي على حديث نافع عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا
القرآن فإذا مر بالسجدة الكبرى وسجد وسجدنا معه (قال) فيه بيان أن السنة أن يكبر للسجود وعلى

(١) جمع الأحس وهم قريش ومن ولدت قريش وكناة وجذيلة قيس * سموا حسانهم نحسوا
في دينهم أي تشددوا والحامسة الشجاعة * كانوا يقفون بمزدلفة ولا يقفون بعرفة ويقولون نحن أهل الله فلا
نخرج من الحرم وكانوا لا يدخلون البيوت من أبوابها وهم محرمون أهنأية

هذا مذاهب أكثر أهل العلم وكذلك يكبر إذا رفع رأسه من السجود (قال) وكان الشافعي وأحمد يقولان يرفع يديه إذا أراد أن يسجد. وعن ابن سيرين وعطاء إذا رفع رأسه من السجود يسلم. وبه قال اسحق بن راهويه (قال) واحتج لهم في ذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم تحريمها التكبير وتحليل التسليم. وكان أحمد لا يعرف وفي لفظ لا يرى التسليم في هذا (قلت) وهذه الحجة انما تستقيم لهم ان ذلك داخل في مسمى الصلاة لكن قد يحتجون بهذا على من يسلم^(١) أنها صلاة فيتناقض قوله. وحديث ابن عمر رواه البخاري في صحيحه وليس فيه التكبير (قال) كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا السورة فيها السجدة فيسجد ونسجد حتى ما يجحد أحدنا موضع جبهته. وفي لفظ حتى ما يجحد أحدنا مكانا لجبهته. فان عمر قد أخبر أنهم كانوا يسجدون مع النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكروا تسليما وكان ابن عمر يسجد على غير وضوء. ومن المعلوم انه لو كان النبي صلى الله عليه وسلم يبين لأصحابه أن السجود لا يكون الا على وضوء لكان هذا مما يعلمه عامتهم لانهم كلهم كانوا يسجدون معه وكان هذا شائعا في الصحابة فاذا لم يعرف عن أحد منهم انه أوجب الطهارة لسجود التلاوة وكان ابن عمر من أعلمهم وأفقههم وأتبعهم للسنة وقد بقي إلى آخر الامر ويسجد للتلاوة على غير طهارة كان هو مما بين أنه لم يكن معروفا بينهم أن الطهارة واجبة لها. ولو كان هذا ممأ وجه النبي صلى الله عليه وسلم لكان ذلك شائعا بينهم كشيع وجوب الطهارة للصلاة وصلاة الجنازة وابن عمر لم يعرف أن غيره من الصحابة أوجب الطهارة فيها ولكن سجودها على الطهارة أفضل باتفاق المسلمين. وقد يقال انه يكره سجودها على غير طهارة مع القدرة على الطهارة فان النبي صلى الله عليه وسلم لما سلم عليه مسلم لم يرد عليه حتى تيمم وقال كرهت أن أذكر الله الا على طهر فالسجود أوكد من رد السلام. لكن كون الانسان اذا قرأ وهو محدث يحرم عليه السجود ولا يحل له ان يسجد لله الا بطهارة قول لا دليل عليه وما ذكر أيضا على ان الطواف ليس من الصلاة ويبدل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بأمر الكتاب والطواف والسجود لا يقرأ فيهما بأمر الكتاب وقد قال صلى الله عليه وسلم إن الله يحدث من أمره ما يشاء وان مما أحدث

(١) كذا بالاصلين ولعل الصواب انما تستقيم لهم على من يسلم أن ذلك داخل في مسمى الصلاة لكن قد يحتجون بهذا على من لا يسلم أنها صلاة وقوله فيتناقض بالنصب في جواب النبي تدبر والله أعلم اهـ مصححه

أن لا تسكتموا في الصلاة والركلام يجوز في الطواف والطواف أيضا ليس فيه تسليم لكن يفتح بالتكبير كما يسجد للتلاوة بالتكبير ومجرد الافتتاح بالتكبير لا يوجب أن يكون المفتح صلاة فقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف على بعير كلما أتى الركن أشار إليه بشئ بيده وكبر. وكذلك ثبت عنه أنه كبر على الصفا والمروة وعند رمي الجمار ولأن الطواف يشبه الصلاة من بعض الوجوه (وأما الحائض) فقد قيل إنما منعت من الطواف لاجل المسجد كما تمتنع من الاعتكاف لاجل المسجد والمسجد الحرام أفضل المساجد وقد قال تعالى لا يراهيم (وطهر بيتي للطائفين والماكفين والركع السجود) فأمر بتطهيره فتمنع منه الحائض من الطواف وغير الطواف. وهذا من سر قول من يحمل الطهارة واجبة فيه ويقول إذا طافت وهي حائض عصت بدخول المسجد مع الحيض ولا يجعل طهارتها للطواف كطهارتها للصلاة بل يجعله من جنس منعها أن تعتكف في المسجد وهي حائض ولهذا لم تمتنع الحائض من سائر المناسك كما قال النبي صلى الله عليه وسلم الحائض تقضي المناسك كلها إلا الطواف بالبيت وقال لعائشة أفلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت. ولما قيل له عن صفة أنها حائض قال أحاسنتها هي. قيل له أنها قد أفاضت قال فلا إذا متفق عليه * وقد اعترض ابن بطال على احتجاج البخاري بجواز السجود على غير وضوء بحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ النجم فسجد وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والانس وهذا السجود متواتر عند أهل العلم وفي الصحيح أيضا من حديث ابن مسعود قال قرأ النبي صلى الله عليه وسلم بمكة النجم فسجد فيها وسجد من معه غير شيخ أخذ كفا من حصي أو تراب فرفعه إلى جبهته وقال يكفيني هذا قال فرأيت بعد قتل كافر * قال ابن بطال هذا لا حجة فيه لأن سجود المشركين لم يكن على وجه العبادة لله والتعظيم له وإنما كان لما أتى الشيطان على لسان النبي صلى الله عليه وسلم من ذكر آلهتهم في قوله (أفرايتم اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى) فقال تلك الفرائق العلى وإن شفاعتهن قد ترجى فسجدوا لما سمعوا من تعظيم آلهتهم فلما علم النبي صلى الله عليه وسلم ما أتى الشيطان علي لسانه من ذلك أشفق وحزن له فأنزل الله تعالى تأنيسا له وتسلية عما عرض له (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته) إلى قوله (والله عليم حكيم) أي إذا تلا ألقى الشيطان في تلاوته فلا يستنبط من سجود المشركين - أن السجود على غير وضوء

لأن المشرك نجس لا يصح له وضوء ولا سجود إلا بعد عقد الإسلام فيقال هذا ضعيف فإن القوم إنما سجدوا لما قرأ النبي صلى الله عليه وسلم (أفن هذا الحديث تعجبون وتضحكون ولا تبكون وأنتم سامدون فاسجدوا لله واعبدوا) فسجد النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه امتثالاً لهذا الأمر وهو السجود لله والمشركون تابعوه في السجود لله * وما ذكر من التمني إذا كان صحيحاً فإنه هو كان سبب موافقتهم له في السجود لله ولهذا لما جرى هذا بلغ المسلمين بالحجشة ذلك فرجع منهم طائفة إلى مكة والمشركون ما كانوا ينكرون عبادة الله وتمظيمه ولكن كانوا يعبدون معه آلهة أخرى كما أخبر الله عنهم بذلك فكان هذا السجود من عبادتهم لله وقد قال سجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس * وأما قوله لا مسجود إلا بعد عقد الإسلام فسجود الكافر بمنزلة دعائه لله وذكره له وبمنزلة صدقته وبمنزلة حجّهم لله وهم مشركون فالكفار قد يعبدون الله وما فعلوه من خير أثبوا عليه في الدنيا فإن ماتوا على الكفر حبّطت أعمالهم في الآخرة وإن ماتوا على الإيمان فهل يثابون على ما فعلوه في الكفر . فيه قولان مشهوران . والصحيح أنهم يثابون على ذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام أسلمت على ما أسلفت من خير — وغير ذلك من النصوص ومعلوم أن اليهود والنصارى لهم صلاة وسجود وإن كان ذلك لا ينفعهم في الآخرة إذا ماتوا على الكفر . — وأيضاً فقد أخبر الله في غير موضع من القرآن عن سجود سحرة فرعون كما قال تعالى (فألقى السحرة ساجدين قالوا آمنا برب العالمين رب موسى وهرون) وذلك سجود مع إيمانهم وهو مما قبله الله منهم وأدخلهم به الجنة ولم يكونوا على طهارة . وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد شرعنا بنسخه . ولو قرئ القرآن على كفار فسجدوا لله سجود إيمان بالله ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم أو رأوا آية من آيات الإيمان فسجدوا لله مؤمنين بالله ورسوله لنفهم ذلك * ومما يبين هذا أن السجود يشرع منفرداً عن الصلاة كسجود التلاوة وسجود الشكر وكالسجود عند الآيات فإن ابن عباس لما بلغه موت بعض أمهات المؤمنين سجد وقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا إذا رأينا آية أن نسجد . وقد تنازع الفقهاء في السجود المطلق لغير سبب هل هو عبادة أم لا . ومن سوغه يقول هو خضوع لله والسجود هو الخضوع قال تعالى (وادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة) قال أهل اللغة السجود في اللغة هو الخضوع وقال غير واحد من المفسرين أمروا أن يدخلوا ركعاً منحنين فلأن الدخول

مع وضع الجبهة على الأرض لا يمكن وقد قال تعالى (ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس) وقال تعالى (ولله يسجد من في السموات والأرض طوعا وكرها) ومعلوم أن سجود كل شيء بحسبه ليس سجود هذه المخلوقات وضع جباهها على الأرض وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أبي ذر لما غربت الشمس أنها تذهب فتسجد تحت العرش رواه البخاري ومسلم * فلم أن السجود اسم جنس وهو كمال الخضوع لله وأعز ما في الإنسان وجهه فوضعه على الأرض لله غاية خضوعه ببدنه وهو غاية ما يقدر عليه من ذلك ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وقال تعالى (واسجد واقترب) فصار من جنس أذكار الصلاة التي تشرع خارج الصلاة كالتسبيح والتحميد والتكبير والتهليل وقراءة القرآن وكل ذلك يستحب له الطهارة ويجوز للمحدث فعل ذلك بخلاف ما لا يفعل إلا في الصلاة كالركوع فإن هذا لا يكون إلا جزءا من الصلاة ، وأفضل أفعال الصلاة السجود ، وأفضل أقوالها القراءة وكلاهما مشروع في غير الصلاة فيسرت العبادة لله لكن الصلاة أفضل الأعمال فاشتراطها أفضل الأحوال * واشتراط للفرض ما لم يشترط للنفل من القيام والاستقبال مع القدرة وجاز التطوع على الرحلة في السفر كما مضت به سنة النبي صلى الله عليه وسلم فإنه قد ثبت في الصحاح أنه كان يتطوع على راحلته في السفر قبل أي وجه توجهت به ، وهذا مما اتفق العلماء على جوازه وهو صلاة بلا قيام ولا استقبال للقبلة فإنه لا يمكن التطوع على الرحلة أن يصلي إلا كذلك فلو نهى عن التطوع أفضى إلى تفويت عبادة الله التي لا يقدر عليها إلا كذلك بخلاف الفرض فإنه شيء مقدر يمكنه أن ينزل له ولا يقطعه ذلك عن سفره ، ومن لم يمكنه النزول لقتال أو مرض أو وحل صلى على الدابة أيضا ، ورخص في التطوع جالسا لكن يستقبل القبلة فإن الاستقبال يمكنه مع الجلوس فلم يسقط عنه بخلاف تكليفه القيام فإنه قد يشق عليه ترك التطوع وكان ذلك تيسيرا للصلاة بحسب الامكان فأوجب الله في الفرض ما لا يجب في النفل ، وكذلك السجود دون صلاة النفل فإنه يجوز فعله قاعدا وإن كان القيام أفضل وصلاة الجنائز أكمل من النفل من وجه فاشتراطها القيام بحسب الامكان لأن ذلك لا يتعذر وصلاة النافلة فيها ركوع وسجود فهي أكمل من هذا الوجه * والمقصود الأكبر من صلاة

الجنائز هو الدعاء للميت ولهذا كان عامة ما فيها من الذكر دعاء * واختلف السلف والعلماء هل فيها قراءة على قولين مشهورين لم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم فيها دعاء بعينه فعلم أنه لا يتوقت فيها وجوب شيء من الأذكار وإن كانت قراءة الفاتحة فيها سنة كما ثبت ذلك عن ابن عباس . فالناس في قراءة الفاتحة فيها على أقوال قيل تكره . وقيل تجب . والأشبه أنها مستحبة لا تكره ولا تجب فإنه ليس فيها قرآن غير الفاتحة فلو كانت الفاتحة واجبة فيها كما تجب في الصلاة التامة لشرع فيها قراءة زائدة على الفاتحة . ولأن الفاتحة نصفها ثناء على الله ونصفها دعاء للمصلي نفسه لا دعاء للميت والواجب فيها الدعاء للميت وما كان تنمة كذلك * والمشهور عن الصحابة أنه إذا سلم فيها سلم تسليم واحدة لنقصها عن الصلاة التامة * وقوله ^(١) من صلى صلاة لا يقرأ فيها بأم الكتاب فهي خداج - يقال الصلاة المطلقة هي التي فيها ركوع وسجود بدليل ما لو نذر أن يصلي صلاة ^(٢) وهذه صلاة تدخل في قوله مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم لكنها تقيد يقال صلاة الجنائز ويقال صلوا على الميت كما قال تعالى (ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره) والصلاة على الميت قد ينها الشارع أنها دعاء مخصوص بخلاف قوله (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم) تلك قد بين أنها الدعاء المطلق الذي ليس له تحريم وتحليل ولا يشترط له استقبال القبلة ولا يمنع فيه من الكلام * والسجود المجرد لا يسمى صلاة لا مطلقا ولا مقيدا ولهذا لا يقال صلاة التلاوة ولا صلاة الشكر فلماذا لم تدخل في قوله لا يقبل الله صلاة بغير طهور وقوله لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ فإن السجود مقصوده الخضوع والذل له * وقيل لسهل بن عبد الله التستري أسجد القلب قال نعم سجدة لا يرفع رأسه منها أبدا . ومسمى الصلاة لا بد فيه من الدعاء فلا يكون مصليا إلا بدعاء بحسب مكانه والصلاة التي يقصد بها التقرب إلى الله لا بد فيها من قرآن وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم إنني نهيت أن أقرأ القرآن راكعا أو ساجدا فالسجود لا يكون فيه قرآن وصلاة التقرب لا بد فيها من قرآن بخلاف الصلاة التي مقصودها الدعاء للميت

(١) غرضه بيان أنه لا حجة في هذا الحديث على وجوب قراءة الفاتحة في صلاة الجنائز لأن الصلاة من غير قيد تنصرف لذات الركوع والسجود بدليل أنه لو نذر أن يصلي صلاة واطلق فإنه لا يبرأ من عبدة نذره إلا بالصلاة التي فيها الركوع والسجود اهـ مصححه

(٢) كنا بالاصلين من غير ذكر جواب لو ولعله حذفه اكتفاء بعلمه من المقام والله أعلم اهـ مصححه

فاتها بقرآن أكمل ولكن مقصودها يحصل بغير قرآن *

(واما مس المصحف) فالصحيح أنه يجب له الوضوء كقول الجمهور وهذا هو المعروف عن الصحابة سعد وسلمان وابن عمر . وفي كتاب عمرو بن حزم عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يمسه القرآن الا طاهر . وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يسلف بالقرآن الى أرض العدو مخافة أن تناله أيديهم وقد أقر المشركين على السجود لله ولم ينكره عليهم فان السجود لله خضوع (والله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها) وأما كلامه فله حرمة عظيمة ولهذا ينهى أن يقرأ القرآن في حال الركوع والسجود فاذا نهى ان يقرأ في السجود لم يجوز أن يحمل المصحف مثل السجود وحرمة المصحف أعظم من حرمة المسجد والمسجد يجوز أن يدخله المحدث ويدخله الكافر للحاجة وقد كان الكفار يدخلونه . واختلف في نسخ ذلك بخلاف المصحف فلا يلزم اذا جاز الطواف مع الحدث أن يجوز للمحدث مس المصحف لان حرمة المصحف أعظم . وعلى هذا فاروى عن عثمان وسعيد بن انس الحائض تومئ بالسجود هو لأن حدث الحائض أغلظ والركوع هو سجد خفيف كما قال تعالى (ادخلوا الباب سجدا) قالوا ركعا فرخص لها في دون كمال السجود * وأما احتجاج ابن حزم على أن مادون ركتين ليس بصلاة يقول صلاة الليل والنهار مثنى مثنى فهذا يرويه الأزدى عن علي بن عبد الله الباري عن ابن عمر وهو خلاف ما رواه الثقات المعروفون عن ابن عمر فانهم رووا ما في الصحيحين أنه سئل عن صلاة الليل فقال صلاة الليل مثنى مثنى فاذا خفت الفجر فأوتر بواحدة ولهذا ضعف الامام أحمد وغيره من العلماء حديث الباري . ولا يقال هذه زيادة من الثقة فتكون مقبولة لوجوه (أحدها) أن هذا متكلم فيه (الثاني) أن ذلك اذا لم يخالف الجمهور والا فاذا انفرد عن الجمهور ففيه قولان في مذهب أحمد وغيره (الثالث) أن هذا اذا لم يخالف المزني عليه وهذا الحديث قد ذكر ابن عمر أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة الليل فقال صلاة الليل مثنى مثنى فاذا خفت الصبح فأوتر بواحدة ومعلوم أنه لو قال صلاة الليل والنهار مثنى مثنى فاذا خفت الصبح فأوتر بواحدة لم يجوز ذلك وانما يجوز اذا ذكر صلاة الليل منفردة كما ثبت في الصحيحين والسائل انما سأله عن صلاة الليل والنبي صلى الله عليه وسلم وان كان قد يجيب عن أهم مما سئل عنه كما في حديث البحر لما قيل له إنا نركب البحر ونحمل معنا

القليل من الماء فان توضأنا به عطشنا أفتوضأ من ماء البحر فقال هو الطهور ماؤه . الحل
 ميتته . لكن يكون الجواب منتظما كما في هذا الحديث . وهناك اذا ذكر النهار لم يكن
 الجواب منتظما لأنه ذكر فيه قوله فاذا خفت الصبح فأوتر بواحدة وهذا ثابت في الحديث
 لا ريب فيه (فان قيل) يحتمل ان يكون هذا قد ذكره النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس
 آخر كلاما مبتدأ لا آخر إما لهذا السائل وإما لغيره (قيل) كل من روى عن ابن عمر
 انما رواه هكذا فذكروا في أوله السؤال وفي آخره الوتر وليس فيه الا صلاة الليل وهذا
 خالفهم فلم يذكر ما في أوله ولا ما في آخره وزاد في وسطه وليس هو من المعروفين
 بالحفظ والاتقان ولهذا لم يخرج حديثه أهل الصحيح البخاري ومسلم * وهذه الأمور وما أشبهها
 متى تأملها اللبيب علم أنه غلط في الحديث . وان لم يعلم ذلك أوجب رية قوية تمنع الاحتجاج به
 على اثبات مثل هذا الاصل العظيم * ومما يبين ذلك ان الوتر ركعة وهو صلاة وكذلك صلاة
 الجنازة وغيرها فلم ين النبي صلى الله عليه وسلم لم يقصد بذلك بيان مسمى الصلاة وتحميدها فان
 الحد يطرد وينعكس (فان قيل) قصد بيان ما يجوز من الصلاة (قيل) ماذا كرتم جائز وسجود التلاوة
 والشكر أيضا جائز فلا يمكن الاستدلال به لاعلى الاسم ولا على الحكم * وكل قول ينفرد به
 المتأخر عن المتقدمين ولم يسبقه اليه أحد منهم فانه يكون خطأ كما قال الامام أحمد بن حنبل
 نالك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها امام *

(وأما سجود السهو) فقد جوزاه ابن حزم أيضا على غير طهارة الى غير القبلة كسجود
 التلاوة بناء على اصله الضعيف . ولهذا لا يعرف عن أحد من السلف وليس هو مثل سجود
 التلاوة والشكر لان هذا سجدة تان يقومان مقام ركعة من الصلاة كما قال النبي صلى الله عليه
 وسلم في الحديث الصحيح حديث الشك اذا شك أحدكم فلم يذر ثلاثا صلى أم أربعا فليطرح
 الشك وليبن على ما يتيقن ثم ليسجد سجدة قبل ان يسلم فان صلى خمسا شفعته له صلاته
 والا كانتا ترغيبا للشيطان . — وفي لفظ وأن كانت صلاته تماما كانتا ترغيبا . فجعلها كالركعة
 السادسة التي تشفع الخامسة الزائدة سهوا ودل ذلك على انه يؤثر عليها لانه اعتقد أنها من
 تمام المكتوبة وفعلها تقربا الى الله وان كان مخطئا في هذا الاعتقاد * وفي هذا ما يدل على أن من
 فعل ما يمتد به قربة بحسب اجتهاده ان كان مخطئا في ذلك أنه ثياب على ذلك وان كان له علم انه

ليس بقربة يحرم عليه فعله. — وأيضاً فإن سجدة السهو يفضلان إما قبل السلام وإما قريباً من السلام فهما متصلان بالصلاة داخلان فيها فهما منها. — وأيضاً فاتهما جبران للصلاة فكانتا كالجزء من الصلاة. — وأيضاً فإن لهما تحليلاً وتحريماً فإنه يسلم منهما ويتشهد فصارتا أوكد من صلاة الجنازة * وفي الجملة سجدة السهو من جنس سجدة الصلاة لا من جنس سجود التلاوة والشكر ولهذا يفضلان إلى النكبة. وهذا عمل المسلمين من عهد نبيهم ولم ينقل عن أحد أنه فعلهما إلى غير القبلة ولا بغير وضوء كما يفعل ذلك في سجود التلاوة. وإذا كان السهو في الفريضة كان عليه أن يسجدهما بالأرض كالفريضة. ليس له أن يفعلهما على الراحة. — وأيضاً فاتهما واجبتان كما دل عليه نصوص كثيرة وهو قول أكثر الفقهاء بخلاف سجود الشكر فإنه لا يجب بالاجماع. وفي استحبابه نزاع وسجود التلاوة في وجوبه نزاع وإن كان مشروعاً بالاجماع فسجود التلاوة سببه القراءة فيتبعها. ولما كان المحدث له أن يقرأ فله أن يسجد بطريق الأولى فإن القراءة أعظم من مجرد سجود التلاوة والمشركون قد سجدوا وما كانوا يقرؤون القرآن وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يقرأ القرآن في حال الركوع والسجود فعمل أن القرآن أفضل من هذه الحال * وقوله أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد أي من الأفعال فلم تدخل الأقوال في ذلك * ويفرق بين الأقرب والأفضل فقد يكون بمض الأعمال أفضل من السجود وإن كان في السجود أقرب كالجهاد فإنه سنام العمل الآن يراد السجود العام وهو الخشوع فهذا يحصل له في حال القراءة وغيرها وقد يحصل للرجل في حال القراءة من الخشوع والخشوع ما لا يحصل له في حال السجود وهذا كقوله أقرب ما يكون الرب تعالى من عبده جوف الليل. وقوله ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل. وقوله إنه يدنو عشية غرفة. ومعلوم أن من الأعمال ما هو أفضل من الوقوف برفة ومن قيام الليل كالصلوات الخمس والجهاد في سبيل الله تعالى وقد قال تعالى (وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان) فهو قريب ممن دعاه وقد يكون غير الداعي أفضل من الداعي كما قال من شغله قراءة القرآن عن ذكرى ومسألتي أعطيته أفضل ما أعطى السائلين والله اعلم

﴿المسئلة المباشرة﴾ قال الشيخ رحمه الله غسل القدمين في الوضوء منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم نقل متواتراً منقول عنه بذلك وأمره به كقوله في الحديث الصحيح من

وجوه متعددة كحديث أبي هريرة وعبد الله بن عمر وعائشة وبل للأعقاب من النار. وفي بعض الفاظه وبل للأعقاب ويطون الأقدام من النار * فن توضع كما توضع المبتدعة فلم يغسل باطن قدميه ولا عقبه بل مسح ظهرهما فالويل لعقبه وباطن قدميه من النار (وتواتر) عن النبي صلى الله عليه وسلم المسح على الخفين ونقل عنه المسح على القدمين في موضع الحاجة مثل ان يكون في قدميه نملان يشق نزعهما (وأما) مسح القدمين مع ظهورهما جميعاً فلم ينقله أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو مخالف الكتاب والسنة * أما مخالفته للسنة فظاهر متواتر * وأما مخالفته القرآن فلأن قوله تعالى (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى السجدين) فيه قراءة مشهورتان النصب والخفض فن قرأ بالنصب فإنه معطوف على الوجه واليدين والمعنى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم إلى السجدين وامسحوا برؤوسكم. ومن قرأ بالخفض فليس معناه وامسحوا أرجلكم كما يظنه بعض الناس لأن وجه

(أحدها) ان الذين قرؤا ذلك من السلف قالوا عاد الأمر إلى الغسل .

(الثاني) أنه لو كان عطفاً على الرأس لكان المأمور به مسح الأرجل لا المسح بها والله نماصر في الوضوء، والتميم بالمسح بالعضو لا مسح العضو فقال تعالى (وامسحوا برؤوسكم) وقال (تتميموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) ولم يقرأ القراء المعروفون في آية التيميم وأيديكم بالنصب كما قرؤا في آية الوضوء فلو كان عطفاً لكان الموضعان سواء . وذلك أن قوله وامسحوا برؤوسكم وقوله فامسحوا بوجوهكم وأيديكم يقتضي إصباح الممسوح لأن الباء للإصباح وهذا يقتضي إصباح الماء والصعيد إلى أعضاء الطهارة وإذا قيل امسح رأسك ورجلك لم يقتض إصباح الماء إلى العضو * وهذا يبين أن الباء حرف جاء لمعنى لازمة كما يظنه بعض الناس وهذا خلاف قوله معاوي إننا بشر فأسجج^(١) * فلسنا بالجبال ولا الحديد

فإن الباء هنا مؤكدة فلو حذفت لم يختل المعنى والباء في آية الطهارة إذا حذفت اختل المعنى فلم يجوز أن يكون العطف على محل المجزوء بها بل على لفظ المجزوء بها أو ما قبله

(الثالث) أنه لو كان عطفاً على المحل لقراءة في آية التيميم فامسحوا بوجوهكم وامسحوا أيديكم فكان في الآية ما يبين فساد مذهب الشارح^(٢) بأنه قد دلت عليه (فامسحوا بوجوهكم

(١) الإسجاح بتقديم الجيم كما قاله في القاموس حسن العفو اهـ (٢) كذا بالأصليين

وأيديكم منه) بالنصب لان اللفظين سواء فلما اتفقوا على الجر في آية التيمم مع امكان المطف على المحل لو كان صوابا علم أن المطف على اللفظ ولم يكن في آية التيمم منصوب معطوف على اللفظ كما في آية الوضوء

(الرابع) أنه قال (وارجلكم إلى الكعبين) ولم يقل إلى الكعاب فلو قدر أن المطف على المحل كالقول الآخر وأن التقدير أن في كل رجلين كعبين وفي كل رجل كعب واحد ل قيل إلى الكعاب كما قيل إلى المرافق لما كان في كل يد مرفق وحينئذ فالكعبان هما المظان الناتان في جانبي الساق ليس هو معقد الشراك يجمع الساق والقدم كما يقوله من يرى المسح على الرجلين فإذا كان الله تبارك وتعالى إنما أمر بطهارة الرجلين إلى الكعبين الناتين والمسح يمسح إلى يجمع القدم والساق علم أنه يخالف القرآن *

﴿الوجه الخامس﴾ أن القراءتين كالأيتين والترتيب في الوضوء إما واجب وإما مستحب مؤكدا الاستحباب فإذا فصل مسموح بين مفسولين وقطع النظر عن النظر دل ذلك على الترتيب المشروع في الوضوء *

﴿الوجه السادس﴾ أن السنة تفسر القرآن وتدل عليه وتعبر عنه وهي قد جاءت بالنسبة ﴿الوجه السابع﴾ أن التيمم جعل بدلا عن الوضوء عند الحاجة لحذف شطر أعضاء الوضوء وخفف الشطر الثاني وذلك فإنه حذف ما كان ممسوحا ومسح ما كان مغسوا * وأما القراءة الأخرى وهي قراءة من قرأ وأرجلكم بالخفض فهي لا تخالف السنة المتواترة إذ سموا أن كالأيتين والسنة الثابتة لا تخالف كتاب الله بل توافقه وتصدقه ولكن تفسره وتبينه لمن قصر فهمه عن فهم القرآن فإن القرآن فيه دلالات خفية تخفى على كثير من الناس وفيه مواضع ذكرت مجمة تفسرها السنة وتبينها * والمسح اسم جنس يدل على إلصاق المسوح به بالمسوح ولا يدل على لفظه ^(١) وجريانه لا بنى ولا اثبات قال أبو زيد الانصاري وغيره العرب تقول تمسحت للصلاة فتسمى الوضوء كله مسحا ولكن من عادة العرب وغيرهم إذا كان الاسم عاما تحته نوعان خصوا أحد نوعيه باسم خاص وأبقوا الاسم العام للنوع الآخر كما في لفظ الدابة فإنه عام للإنسان وغيره من الدواب لكن للإنسان اسم يخصه فصاروا يطلقونه على غيره. وكذلك لفظ الحيوان ولفظ ذوى الارحام يتناول لكل ذى رحم لكن للوارث بفرض أو تعصيب اسم يخصه. وكذلك

في
الآية
٢٤

لفظ المؤمن يتناول من آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ومن آمن بالجنات والطاغوت فصار لهذا النوع اسم يخصه وهو الكافر وأبقى اسم الإيمان مختصاً بالاول وكذلك لفظ البشارة ونظائر ذلك كثيرة * ثم إنه مع القرينة تارة ومع الإطلاق أخرى يستعمل اللفظ العام في معنيين كما اذا أوصى لدوى رحمه فانه يتناول أقاربه من مثل الرجال والنساء فقوله تعالى في آية الوضوء وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم يقتضى إيجاب مسمى المسح بينهما وكل واحد من المسح الخاص الخالي عن الإسالة والمسح الذى معه إسالة يسمى مسحاً فاقتضت الآية القدر المشترك في الموضعين ولم يكن في لفظ الآية ما يمنع كون الرجل يكون المسح بها هو المسح الذى معه إسالة ودل على ذلك قوله الى الكمين فأمر بمسحهما الى الكمين . - وأيضاً فان المسح الخاص هو إسالة الماء مع الفسل فهما نوعان المسح العام الذى هو إيصال الماء ومن لغتهم في مثل ذلك أن يكتفى باحد اللفظين كقولهم علفتها تبنا وماء بارداً . والماء سقى لاعلف - وقوله

ورأيت زوجك في الوغى * متقلداً سيفاً ورمحاً

والرمح لا يتقلد ومنه قوله تعالى (يطوف عليهم ولدان مخلدون بأقواب وأباريق وكأس) الى قوله (وحوور عين) فكذلك اكتفى بذكر أحد اللفظين وان كان مرادهم الفسل ودل عليه قوله الى الكمين والقراءة الاخرى مع السنة المتواترة * ومن يقول يمسحان بلا إسالة يمسحهما الى الكمين لا الى الكمين فهو مخالف لكل واحدة من القراءتين كما أنه مخالف للسنة المتواترة وليس معه لا ظاهر ولا باطن ولا سنة معروفة وانما هو غلط في فهم القرآن وجهل بمعناه وبالسنة المتواترة . وذكر المسح بالرجل مما يشعر بان الرجل يمسح بها بخلاف الوجه واليد فانه لا يمسح بهما بحال ولهذا جاء في المسح على الخفين اللذين على الرجلين ما لم يجئ مثله في الوجه واليد ولكن دلت السنة مع دلالة القرآن على المسح بالرجلين * ومن مسح على الرجلين فهو مبتدع مخالف للسنة المتواترة وللقرآن ولا يجوز لاحد أن يعمل بذلك مع إمكان الفسل والرجل اذا كانت ظاهرة وجب غسلها واذا كانت في الخف كان حكمها مما بينته السنة كما في آية القرائض فان السنة بينت حال الوارث اذا كان عبداً او كافراً او قاتلاً ونظائره متعددة والله سبحانه أعلم *

* المسئلة الحادية عشرة * قال الشيخ رحمه الله تعالى نكاح الزانية حرام حتى تتوب سواء كان

زنى بها هو أو غيره . هذا هو الصواب بل ارب وهو مذهب طائفة من السلف والخلف منهم
 أحمد بن حنبل وغيره وذهب كثير من السلف والخلف الى جوازه وهو قول الثلاثة لكن
 مالك يشترط الاستبراء وابو حنيفة يجوز العقد قبل الاستبراء اذا كانت حائلا لكن اذا كانت
 حاملا لا يجوز وطأها حتى تضع والشافعي يبيح العقد والوطء مطلقا لان ماء الزانى غير محترم
 وحكمه لا يلحقه نسبه هذا مأخذه . وابو حنيفة يفرق بين الحامل وغير الحامل فان الحامل اذا
 وطئها استلحق ولدا ليس منه قطعا بخلاف غير الحامل . ومالك وأحمد يشترطان الاستبراء
 وهو الصواب لكن مالك وأحمد فى رواية يشترطان الاستبراء بحیضة والرواية الاخرى عن
 أحمد هى التى عليها كثير من أصحابه كالقاضى أبى يعلى وأتباعه أنه لا بد من ثلاث حيض والصحيح
 انه لا يجب الا الاستبراء فقط فان هذه ليست زوجة يجب عليها عدة وليست أعظم من
 المستبرأة التى يلحق ولدها سيدها وتلك لا يجب عليها الا الاستبراء فهذه اولى وان قدر
 انها حرة كالتى أعتقت بعد وطء سيدها ولريد تزويجها إمامن المعتق وإما من غيره فان
 هذه عليها استبراء عند الجمهور ولا عدة عليها وهذه الزانية ليست كالموطوءة بشبهة التى يلحق
 ولدها بالوطء مع ان فى ايجاب العدة على تلك نزاعا . وقد ثبت بدلالة الكتاب وصریح السنة
 وأقوال الصحابة ان المختلعة ليس عليها الا الاستبراء بحیضة لا عدة كعدة المطلقة وهو احدى
 الروایتين عن أحمد وقول عثمان بن عفان وابن عباس وابن عمر فى آخر قوله وذکر مكي انه اجماع
 الصحابة وهو قول قبيصة بن ذؤيب واسحق بن راهويه وابن المنذر وغيرهم من فقهاء الحديث
 وهذا هو الصحيح كما قد بسطنا الكلام على هذا فى موضع آخر فاذا كانت المختلعة لكونها
 ليست مطلقة ليس عليها عدة المطلقة بل الاستبراء ويسمى الاستبراء عدة فالموطوءة
 بشبهة اولى والزانية اولى - وأيضا فالمهاجرة من دار الكفر كالممتحنة التى انزل الله فيها (يا أيها
 الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن) الآية . قد ذكرنا فى غير هذا الموضع
 الحديث المأثور فيها وأن ذلك كان يكون بعد استبرائها بحیضة مع انها كانت مزوجة لكن
 حصلت الفرقة باحلامها واختيارها فراقه لا بطلاق منه . وكذلك قوله (والمحصنات من النساء
 الا ما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) فكانوا اذا سبوا المرأة اباحت بعد الاستبراء والمسبية ليس عليها الاستبراء
 بالسنة واتفاق الناس وقد يسمى ذلك عدة * وفى السنن فى حديث بريرة لما أعتقت أن النبى صلى

الله عليه وسلم أمرها أن تعتد فلها قال من قال من اهل الظاهر كابن حزم إن من ليست بمطلقة تستبرأ بحيضة الا هذه وهذا ضعيف فان لفظ تعتد في كلامهم يراد به الاستبراء كما ذكرنا سور^(١) هذه وقد روى ابن ماجه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تعتد بثلاث حيض فقال كذا لكن هذا حديث معلول (أما أولا) فان عائشة قد ثبت عنها من غير وجه أن العدة عندها ثلاثة أطهار وأنها اذا طعنت في الحيضة الثالثة حلت فكيف تروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمرها أن تعتد بثلاث حيض * والنزاع بين المسلمين من عهد الصحابة الى اليوم في العدة هل هي ثلاث حيض او ثلاث أطهار وما سمعنا احدا من اهل العلم احتج بهذا الحديث على أنها ثلاث حيض ولو كان لهذا اصل عن عائشة لم يخف ذلك على اهل العلم قاطبة * ثم هذه سنة عظيمة تنوافر الهمم والدواعي على معرقها لان فيها امرين عظيمين (احدهما) أن المعتقة تحت عبد تعتد بثلاث حيض (والثاني) أن العدة ثلاث حيض - وايضا فلو ثبت ذلك كان محتج به من يرى ان المعتقة اذا اختارت نفسها كان ذلك طلاقه بائنة كقول مالك وغيره وعلي هذا فالعدة لا تكون الا من طلاق لكن هذا ايضا قول ضعيف. والقرآن والسنة والاعتبار يدل على ان الطلاق لا يكون الا رجعيًا وان كل فرقة مباينة فليست من الطلاقات الثلاث حتى اختلف كما قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع * والمقصود هنا الكلام في نكاح الزانية وفيه مسئلتان (احدهما) في استبرائها وهو عدتها وقد تقدم قول من قال لا حرمة لماء الزاني - يقال له الاستبراء لم يكن لحرمة ماء الاول بل لحرمة ماء الثاني فان الانسان ليس له ان يستلحق ولدا ليس منه وكذلك اذا لم يستبرئها وكانت قد علقت من الزاني - وايضا ففي استلحاق الزاني ولده اذا لم تكن المرأة فراشا قولان لاهل العلم والنبي صلى الله عليه وسلم قال الولد للفراش وللعاهر الحجر فجعل الولد للفراش دون العاهر فاذا لم تكن المرأة فراشا لم يتناوله الحديث وعمر الاط^(٢) ولادا ولدوا في الجاهلية بأبائهم وليس هذا موضع بسط هذه المسئلة (والثانية) انها لا تحل حتى تتوب وهذا هو الذي دل عليه الكتاب والسنة والاعتبار والمشهور في ذلك آية النور قوله تعالى (الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين) وفي السنن حديث أبي مرثد الغنوي في عناق *^(٣) والذين لم يعملوا بهذه

(٢) كذا بالاصولين ولعل العرواب الحق أو الاداهم صححه

(٣) اسم امرأة كانت صديقة أبي مرثد وحديثه أخرجه ابو داود في اوائل كتاب النكاح اه مصححه

الآية ذكروا لها تأويلاً ونسخاً. أما التأويل فقالوا المراد بالنكاح الوطء وهذا مما يظهر فساد به بأدنى تأمل. (أما أولاً) فليس في القرآن لفظ نكاح الا ولا بد أن يراد به العقد وان دخل فيه الوطء أيضاً. فأمّا ان يراد به مجرد الوطء فهذا لا يوجد في كتاب الله قط (وثانياً) أن سبب نزول الآية إنما هو استفتاء النبي صلى الله عليه وسلم في التزوج بزانية فكيف يكون سبب النزول خارجاً من اللفظ (الثالث) أن قول القائل الزاني لا يوطأ الا زانية أو الزانية لا يوطأها الا زان كقوله الاكل لا يأكل الا ما كولا والمأ كولا لا يأكله الا آكل والزواج لا يتزوج الا بزوج والزوجة لا يتزوجها الا زوج وهذا كلام ينزه عنه كلام الله (الرابع) أن الزاني قد يستكره امرأة فيوطأها فيكون زانياً ولا تكون زانية وكذلك المرأة قد تزني بنائم ومكره على أحد القولين ولا يكون زانياً (الخامس) أن تحريم الزنا قد علمه المسلمون بآيات نزلت بمكة وتجريمه أشهر من أن تنزل هذه الآية بتحريمه (السادس) قال لا ينكحها الا زان أو مشرك فلو أريد الوطء لم يكن حاجة الى ذكر المشرك فانه زان وكذلك المشركة اذا زنى بها رجل فهي زانية فلا حاجة الى التقسيم (السابع) انه قد قال قبل ذلك (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) فأى حاجة الى ان يذكر تحريم الزنا بعد ذلك (واما النسخ) فقال سعيد بن المسيب وطائفة نسخها قوله (وأنكحوا الايامي منكم) ولما علم أهل هذا القول أن دعوى النسخ بهذه الآية ضعيف جداً ولم يجدوا ما ينسخها فاعتقدوا أنه لم يقل بها أحد قالوا هي منسوخة بالاجماع كما زعم ذلك أبو علي الجبائي وغيره أما على قول من يري من هؤلاء أن الاجماع ينسخ النصوص كما يذكر ذلك عن عيسى بن أبان وغيره وهو قول في غاية الفساد مضمونه أن الامة يجوز لها تبديل دينها بعد نبيها وأن ذلك جائز لهم كما تقول النصارى انه أبيع لعلمائهم أن ينسخوا من شريعة المسيح ما يرونه وليس هذا من أقوال المسلمين * ونمن يظن الاجماع من يقول الاجماع دل على نص ناسخ لم يلقنا ولا حديث اجماع في خلاف هذه الآية. وكل من عارض نصاً باجماع وادعى نسخه من غير نص يعارض ذلك النص فانه مخطئ في ذلك كما قد بسط الكلام على هذا في موضع آخر وبين أن النصوص لم ينسخ منها شيء الا بنص باقي محفوظ عند الامة. وعلمها بالناسخ الذي العمل به أهم عندها من علمها بالمنسوخ الذي لا يجوز العمل به. وحفظ الله النصوص الناسخة أولى من حفظه المنسوخة وقول من قال هي منسوخة

بقوله (وأنكحوا الأيامي منكم) في غاية الضعف فإن كونها زانية وصف عارض لها يوجب تحريمها عارضا مثل كونها محرمة ومعتدة ومنكوحة للغير ونحو ذلك مما يوجب التحريم إلى غاية ولو قدر أنها محرمة على التأبيد لكانت كالوثنية ومعلوم أن هذه الآية لم تعرض للصفات التي بها تحرم المرأة مطلقا أو مؤقتا وإنما أمر بالنكاح الأيامي من حيث الجملة وهو أمر بالنكاحين بالشروط التي بينها وكما أنها لا تنكح في العدة والاحرام لا تنكح حتى تتوب * وقد احتجوا بالحديث الذي فيه أن امرأتي لا ترد يد لأمس فقال طلقها فقال أني أحبها قال فاستمتع بها الحديث رواه النسائي وقد ضعفه أحمد وغيره فلا تقوم به حجة في معارضة الكتاب والسنة ولو صحح لم يكن صريحا فإن من الناس من يؤول اللامس بطالب المال لكنه ضعيف . لكن لفظ اللامس قد يراد به من مسها بيده وإن لم يوطأها فإن من النساء من يكون فيها تبرج وإذا نظر إليها رجل أو وضع يده عليها لم تنفر عنه ولا تمكته من وطئها ومثل هذه نكاحها مكروه ولهذا أمره بفراقها ولم يوجب ذلك عليه لما ذكر أنه يحبها فإن هذه لم تزن ولكنها مذنبه ببعض المقدمات ولهذا قال لا ترد يد لأمس فجعل اللامس باليد فقط ولفظ اللامس والملاسة إذا عني بهما الجماع لا يخص باليد بل إذا قرن باليد فهو كقوله تعالى (ولو نزلنا عليك كتابا في قرطاس فلمسوه بأيديهم) - وأيضا فالتى تزن بعد النكاح ليست كالتى تزوج وهي زانية فإن دوام النكاح أقوى من ابتدائه والاحرام والعدة تمنع الابتداء دون الدوام فلو قدر أنه قام دليل شرعى على أن الزانية بعد العقد لا يجب فراقها لكان الزنا كالمدة تمنع الابتداء دون الدوام جماين الدليلين (فإن قيل) ما معنى قوله لا ينكحها إلا زان أو مشرك (قيل) المتزوج بها أن كان مسلما فهو زان - وإن لم يكن مسلما فهو كافر فإن كان مؤمنا بما جاء به الرسول من تحريم هذا وفعله فهو زان . وإن لم يكن مؤمنا بما جاء به الرسول فهو مشرك كما كانوا عليه في الجاهلية كانوا يتزوجون البغايا - يقولون فإن تزوجتم بهن كما كنتم تفعلون من غير اعتقاد تحريم ذلك فأنتم مشركون وإن اعتقدتم التحريم فأنتم زناة لأن هذه تمكن من نفسها غير الزوج من وطئها فيق الزوج يطؤها كما يطؤها أولئك وكل امرأة ابتكرت في وطئها رجلا من زانية فإن الفروج لا تحتمل الاشتراك بل لا تكون الزوجة إلا محصنة ولهذا لما كان المتزوج بالزانية زانيا كان مذموما عند الناس وهو مذموم أعظم مما يذم الذى يزني بنساء الناس ولهذا يقال في الشتمة سبه بالزنى والقاف أى قال يزوج

القحبة فهذا أعظم ما يتشتم به الناس لما قد استقر عند المسلمين من قبح ذلك فكيف يكون
 مباحا ولهذا كان قذف المرأة طعنا في زوجها فلو كان يجوز له التزوج ببني لم يكن ذلك طعنا في
 الزوج ولهذا قال من قال من الساف ما بنت امرأة نبي قط فالله تعالى أباح الانبياء ان يتزوجوا
 كافرة ولم يبيح تزوج البغي لان هذه تفسد مقصود النكاح بخلاف الكافرة ولهذا أباح الله
 للرجل أن يلاعن مكان أربعة شهداء اذا زنت امرأته . وأسقط عنه الحد بلعانه لما في ذلك من
 الضرر عليه . وفي الحديث لا يدخل الجنة ديوث . والذي يتزوج ببني هو ديوث . وهذا مما
 فطر الله على ذمه وعييه بذلك جميع عباده المؤمنين بل وغير المسلمين من أهل الكتاب وغيرهم .
 كلهم يذم من تكون امرأته بغيًا ويشتم بذلك ويمير به فكيف ينسب الى شرع الاسلام إباحة
 ذلك وهذا لا يجوز ان يأتي به نبي من الانبياء فضلا عن أفضل الشرائع بل يجب أن تنزه
 الشريعة عن مثل هذا القول الذي اذا تصوره المؤمن ولوازمه استعظم أن يضاف مثل هذا
 الى الشريعة ورأى أن تنزيها عنها أعظم من تنزيه عائشة عما قاله أهل الافك وقد أمر الله
 المؤمنين أن يقولوا سبحانك هذا بهتان عظيم والنبي صلى الله عليه وسلم انما لم يفارق عائشة لانه
 لم يصدق ما قيل أولا ولما حصل له الشك استشار عليا وزيد بن حارثة وسأل الجارية لينظر
 ان كان حقا فارها حتى أنزل الله براءتها من السماء فذلك الذي ثبت نكاحها ولم يقل مسلم انه
 يجوز امسالك ببني وكان المناقون يقصدون بالكلام فيها الطعن في الرسول ولو جاز التزوج
 ببني لقال هذا لا حرج علي فيه . كما كان النساء أحيانا يؤذينه حتى يهجرهن فليس ذنوب المرأة
 طعنا بخلاف بقاتها فانه طعن فيه عند الناس قاطبة . ليس أحد يدفع النهم عن تزوج بمن يعلم أنها
 بنية مقيمة على البناء ولهذا توسل المناقون الى الطعن حتى انزل الله براءتها من السماء وقد كان
 سعد بن معاذ لما قال النبي صلى الله عليه وسلم من يعذرني من رجل بلغني أذاه في أهلي والله
 ما علمت على أهلي الا خيرا ولقد ذكروا رجلا ما علمت عليه الا خيرا فقال سعد بن معاذ الذي
 اهتز لموته عرش الرحمن فقال انا أعذرک منه . ان كان من اخواننا من الأوس ضربت عنقه وان
 كان من اخواننا الخزرج أمرتنا ففعلنا فيه أمرک فأخذت سعد بن عباد غيرة قالت عائشة وكان قبل
 ذلك امرا صالحا ولكن أخذته حمية لان ابن أبي كان كبير قومه فقال كذبت لعمر الله لا تقتله
 ولا تقدر على قتله فقام أسيد بن حضير فقال كذبت لعمر الله لنقتله فانك منافق تجادل عن

المنافقين وثار الحيات حتى نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يسكنهم فلولاً ان ما قيل في عائشة طعن في النبي صلى الله عليه وسلم لم يطلب المؤمنون قتل من تكلم بذلك من الاوس والخزرج لقدفه لمرأته ولهذا كان من قذف ام النبي صلى الله عليه وسلم يقتل لانه قدح في نفسه وكذلك من قذف نساءه يقتل لانه قدح في دينه وانما لم يقتلهم النبي صلى الله عليه وسلم لانهم تكلموا بذلك قبل أن يعلم برأتها وأنها من أمهات المؤمنين اللاتي لم يفارقن عليه^(١)

اذا كان يمكن أن يطلقها فتخرج بذلك من هذه الامومة في أظهر قول العلماء فان فيمن طلقها النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره (أحدها) انها ليست من أمهات المؤمنين (والثاني) أنها من أمهات المؤمنين (والثالث) يفرق بين المدخول بها وغير المدخول بها * والاول اصح لان النبي صلى الله عليه وسلم لما خير نساءه بين الامساك والفراق وكان المقصود لمن فارقتها أن يتزوجها غيره فلو كان هذا مباحاً لم يكن ذلك قدحاً في دينه * وبالجملة فهذه المسئلة في قلوب المؤمنين أعظم من أن تحتاج الى كثرة الأدلة فان الايمان والقرآن يحرم مثل ذلك لكن لما كان قد أباح مثل ذلك كثير من علماء المسلمين الذين لا ريب في علمهم ودينهم من التابعين ومن بعدهم وعلو قدرهم بنوع تأويل تأولوه احتيج الى البسط في ذلك ولهذا نظائر كثيرة يكون القول ضعيفاً جداً وقد اشتبه أمره على كثير من أهل العلم والايمان وسادات الناس لان الله لم يجعل العصمة عند تنازع المسلمين الا في الرد الى الكتاب والسنة وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك الا رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا ينطق عن الهوى (فان قيل) فقد قال الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة (قيل) هذا يدل على أن الزاني الذي لم يتب لا يجوز أن يتزوج عفيفة كما هو إحدى الروايتين عن أحمد فانه اذا كان يطأ هذه وهذه وكما كان كان وطؤه لهذه من جنس وطئه لغيرها من الزواني وقد قال الشعبي من زوج كريمته من فاجر فقد قطع رحماً— وأيضاً فانه اذا كان زنى بنساء الناس كان هذا مما يدعو المرأة الي أن تتمكن منها غيره كما هو الواقع كثيراً فلم أر من زنى بنساء الناس أو ذكر أن فتحمل^(٢) امرأته لغيره على أن تزني مقابلة على ذلك ومغالبة— وأيضاً فاذا كان عاده الزنا استغنى بالبغايا فلم يكف امرأته في الإغفاف فتحتاج الى الزنا— وأيضاً فاذا زنى بنساء الناس طلب الناس أن يزنوا بنسائه كما هو الواقع فامرأة الزاني

(١) بياض بالاصلين (٢) كذا بالاصلين ولعل الاولى الا وتحمل تدبر اه مصححه

تصير زانية من وجوه كثيرة -- وإن استحل ما حرمه الله كانت مشركة وإن لم تزن بفرجها زنت بعينها وغير ذلك فلا يكاد يعرف في نساء الرجال الزناة المصيرين على الزنا الذين لم يتوبوا منه امرأة سليمة سلامة تامة وطبع المرأة يدعو إلى الرجال الأجانب إذا رأت زوجها يذهب إلى النساء الأجانب وقد جاء في الحديث برؤا آباءكم تبرأكم أبناؤكم وعفوا تعف نساؤكم * فقوله لرائي لا ينكح الزانية إما أن يراد أن نفس نكاحه ووطئه لها زنا أو أن ذلك يفضي إلى زناها وما الزانية فنفس ووطئها مع اصرارها على الزنا وكذلك المحصنات من المؤمنات الحرائر وعن ابن عباس هن العفاف فقد نقل عن ابن عباس تفسير المحصنات بالحرائر وبالعفاف وهذا حق * فنقول مما يدل على ذلك قوله تعالى (يسألونك ما إذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتهن أجورهن محصنين غير مسافحين) المحصنات قد قال أهل التفسير هن العفاف هكذا قال الشعبي والحسن والنخعي والضحاك والسدي -- وعن ابن عباس هن الحرائر . ولفظ المحصنات ان أريد به الحرائر فالعفة داخلة في الاحصان بطريق الاولى فإن أصل المحصنة هي العفيفة التي أحصن فرجها قال الله تعالى (ومريم ابنة عمران التي أحصنت فرجها) وقال تعالى (أن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات) وهن العفاف قال حسان بن ثابت *

حصان رزان ما تُزَنَّ بريبة * وتصبح غرثي من لحوم الفوافل

ثم عادة العرب ان الحرة عندهم لا تعرف بالزنا وانما تعرف بالزنا الا ماء ولهذا لما بايع النبي صلى الله عليه وسلم هنداً امرأة أبي سفيان على أن لا تزني قالت أو تزني الحرة فهذا لم يكن معروفاً عندهم والحرة خلاف الامه صارت في عرف العامة أن الحرة هي العفيفة لان الحرة التي ليست أمة كانت معروفة عندهم بالعفة وصار لفظ الاحصان يتناول الحرية مع العفة لان الاماء لم تكن عفافاً وكذلك الاسلام هو ينهى عن الفحشاء والمنكر وكذلك المرأة المتزوجة زوجها يحصنها لانها تستكفي به ولانه ينار عليها . فصار لفظ الاحصان يتناول الاسلام والحرية والنكاح وأصله انما هو العفة فان العفيفة هي التي أحصن فرجها من غير صاحبها كالمحصن الذي يمتنع من غير اهله واذا كان الله انما اباح من المسلمين وأهل الكتاب نكاح المحصنات . والبغايا لسن محصنات فلم يبع الله نكاحهن . ومما يدل على ذلك قوله (اذا آتيتهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخدان)

والمسافح الزاني الذي يسفح ماءه مع هذه وهذه . وكذلك المسافحة والمتخذة الخدن الذي تكون له صديقة يزني بها دون غيره فشرط في الحل أن يكون الرجل غير مسافح ولا متخذ خدن فإذا كانت المرأة بغيا وتسافح هذا هذا لم يكن زوجها محصنا لها عن غيره اذ لو كان محصنا لها كانت محصنة وإذا كانت مسافحة لم تكن محصنة والله انما اباح النكاح اذا كان الرجال محصنين غير مسافحين واذا شرط فيه أن لا يزني بغيرها فلا يسفح ماءه مع غيرها كان ابلغ وابغ وقال أهل اللغة السفاح الزنا . قال ابن قتيبة محصنين أى متزوجين غير مسافحين * قال وأصله من سفحت القرية اذا صببتا فسمى الزنا سفاحا لانه يصب النطفة وتصب المرأة النطفة . وقال ابن فارس السفاح صب الماء بلا عقد ولا نكاح فهي التي تسفح ماءها وقال الزجاج محصنين اى عاقدين الزوج وقال غيره ما متعفين غير زانين وكذلك قال في النساء (وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا باموالكم محصنين غير مسافحين) ففي هاتين الآيتين اشترط ان يكون الرجال محصنين غير مسافحين بكسر الصاد. والمحصن هو الذي يحصن غيره ليس هو المحصن بالفتح الذي يشترط في الحلد فلم يبح الا تزوج من يكون محصنا للمرأة غير مسافح ومن تزوج ببني مع بقائها على البغاء ولم يحصنها من غيره بل هي كما كانت قبل النكاح تبني مع غيره فهو مسافح بها لا محصن لها وهذا حرام بدلالة القرآن (فان قيل) انما اراد بذلك أنك تبني بمالك النكاح لا تبني به السفاح فتعطيه المهر على ان تكون زوجتك ليس لنيرك فيها حق بخلاف ما اذا أعطيتها على انها مسافحة لمن تريد وأنها صديقة لك تزني بك دون غيرك فهذا حرام (قيل) فاذا كان النكاح مقصوده أنها تكون له لا لغيره وهي لم تنب من الزنا لم تكن موفية بمقتضى العقد (فان قيل) فانه يحصنها بغير اختيارها فيسكنها حيث لا يمكنها الزنا (قيل) أما اذا أحصنها بالقهر فليس هو بمثل الذي يمكنها من الخروج الى الرجال ودخول الرجال اليها لكن قد عرف بالمادات والتجارب أن المرأة اذا كانت لها ارادة في غير الزوج احتالت الى ذلك بطرق كثيرة وتحق على الزوج وربما أفسدت عقل الزوج بما تطعمه وربما سحرته ايضا وهذا كثير موجود رجال اطعمهم نساؤهم وسحرتهم نساؤهم حتى يمكن المرأة أن تفعل ما شاءت وقد يكون قصدها مع ذلك أن لا يذهب هو الى غيرها فهي تقصد منعه من الحلال او من الحرام والحلال وقد تقصد ان يمكنها ان تفعل ما شاءت فلا يبقى محصنا لها قواما عليها بل تبقى

هي الحاكمة عليه فاذا كان هذا موجودا فيمن تزوجت ولم تكن بغيا فكيف بمن كانت بغيا . والحكايات في هذا الباب كثيرة وباليتمها مع التوبة يلزم معه دوام التوبة فهذا اذا ابيح له نكاحها وقيل له احصنها واحتفظ امكن ذلك . أما بدون التوبة فهذا متعذر او متعسر ولهذا تكلموا في توبتها فقال ابن عمر واحمد بن حنبل يراودها على نفسها فان اجابته كما كانت تجيبه لم تقب — وقالت طائفة منهم ابو محمد لا يراودها لانها قد تكون ثابت فاذا راودها نقضت التوبة ولانه يخاف عليه اذا راودها أن يقع في ذنب معها . والذين اشترطوا امتحانها قالوا لا يعرف صدق توبتها بمجرد القول فصار كقوله (اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن) والمهاجر قد يتناول التائب قال النبي صلى الله عليه وسلم المهاجر من هجر ما نهى الله عنه والمهاجر من هجر السوء فهذه اذا ادعت انها هجرت السوء امتحنت على ذلك * وبالجملة لا بد ان يلق على قلبه صدق توبتها * وقوله تعالى (ولا متخذى أخدان) حرم به ان يتخذ صديقة في السر تزيى معه لامع غيره وقد قال سبحانه في آية الاماء (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات والله اعلم بإيمانكم بمضكم من بمض فانكحوهن بأذن اهلن وآوهن اجورهن بالمعروف محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان فاذا أحصن فان أتبن بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) فذكر في الاماء محصنات غير مسافحات ولا متخذات اخدان واما الحرائر فاشترط فيهن ان يكون الرجال محصنين غير مسافحين * وذكر في المائدة ولا متخذى أخدان لما ذكر نساء اهل الكتاب وفي النساء لم يذكر الا غير مسافحين وذلك ان الاماء كن معروفات بالزنا دون الحرائر فاشترط في نكاحهن ان يكن محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان فدل ذلك ايضا على ان الامة التي بنى لا يجوز تزوجها الا اذا تزوجها على انها محصنة يحصنها زوجها فلا تسافح الرجال ولا تتخذ صديقا . وهذا من أين الامور في تحريم نكاح الامة الفاجرة مع ما تقدم وقد روى عن ابن عباس محصنات عفائف غير زوان ولا متخذات اخدان يعني أخلاء * كان اهل الجاهلية يحرمون ما ظهر من الزنا ويستحلون ما خفي — وعنه رواية اخرى المسافحات المعلنات بالزنا والمتخذات اخدان ذوات الخليل الواحد * قال بعض المفسرين كانت المرأة تتخذ صديقا تزيى معه ولا تزيى مع غيره فقد فسر ابن عباس هو وغيره من السلف المحصنات بالعفاف وهو كما قالوا وذكروا أن الزنا في الجاهلية كان نوعين نوعا مشتركا ونوعا مختصا

والمشترك ما يظهر في العادة بخلاف المختص فإنه مستتر في العادة . ولما حرم الله المختص وهو شبهه بالنكاح فإن النكاح تختص فيه المرأة بالرجل وجب الفرق بين النكاح الحلال والحرام من اتخاذ الأخدان فإن هذه إذا كان يزني بها وحدها لم يعرف أنها ^(١) ولم يعرف أن الولد الذي تلده منه ولا يثبت لها خصائص النكاح فلهذا كان عمر بن الخطاب يضرب على نكاح السر فإن نكاح السر من جنس اتخاذ الأخدان شبهه به لاسيما إذا زوجت نفسها بلا ولي ولا شهود وكما ذلك فهذا مثل الذي يتخذ صديقة ليس بينهما فرق ظاهر معروف عند الناس يتميز به عن هذا فلا يشاء من يزني بامرأة صديقة له إلا قال تزوجتها ولا يشاء أحد أن يقول لمن تزوج في السر إنه يزني بها إلا قال ذلك فلا بد أن يكون بين الحلال والحرام فرق مبين قال الله تعالى (وما كان الله ليضل قوما بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون) وقال تعالى (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فإذا ظهر للناس أن هذه المرأة قد أحصنها تميزت عن المساحقات والمتخذات أخداناً وإذا كان يمكنها أن تذهب إلى الأجنبي لم تتميز المحصنات كما أنه إذا كنتم نكاحها فلم يعلم به أحد لم تتميز من المتخذات أخداناً * وقد اختلف العلماء فيما يتميز به هذا عن هذا فقليل الواجب الاعلان فقط سواء أشهد أو لم يشهد كقول مالك وكثير من فقهاء الحديث وأهل الظاهر وأحمد في رواية - وقيل الواجب الإشهاد سواء أعلن أو لم يعلن كقول أبي حنيفة والشافعي ورواية عن أحمد - وقيل يجب الأمران وهو الرواية الثالثة عن أحمد - وقيل يجب أحدهما وهو الرواية الرابعة عن أحمد * واشترط الإشهاد وحده ضعيف ليس له أصل في الكتاب ولا في السنة فإنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه حديث * ومن الممتنع أن يكون الذي يفعله المسلمون دائماً له شروط لم يبينها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا مما تعم به البلوى لجميع المسلمين يحتاجون إلى معرفة هذا . وإذا كان هذا شرطاً كان ذكره أولى من ذكر المهر وغيره مما لم يكن له ذكر في كتاب الله ولا حديث ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ليس ^(٢) مما أوجبه الله على المسلمين في مناحيهم * قال أحمد بن حنبل وغيره من أئمة الحديث لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الإشهاد على النكاح شيء ولو أوجبه لكان الإيجاب إنما يعرف من جهة النبي صلى الله عليه وسلم وكان هذا من الأحكام التي يجب إظهارها وإعلانها كاشتراط المهر وأولى فإن المهر

(١) ياض بالأصليين (٢) كذا بالأصليين ولعل الأصل فتبين أنه ليس به مصححه

لا يجب تقديره في العقد بالكتاب والسنة والاجماع ولو كان قد اظهر ذلك لنقل ذلك عن الصحابة ولم يضيعوا حفظ مالا بد للمسلمين عامة عن معرفته فان الهم والدواعي تتوافر على نقل ذلك. والذي يأمر بحفظ ذلك وهم قد حفظوا نهيه عن نكاح الشغار ونكاح المحرم ونحو ذلك من الامور التي تقع قليلا فكيف النكاح بلا اشهاد اذا كان الله ورسوله قد حرمه وأبطله كيف لا يحفظ في ذلك نص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بل لو نقل في ذلك شيء من أخبار الآحاد لكان مردودا عند من يرى مثل ذلك فان هذا من أعظم ماتم به البلوى أعظم من البلوى بكثير من الاحكام فيمتنع أن يكون كل نكاح للمسلمين لا يصح الا باشهاد وقد عقد المسلمون من عقود الانكحة مالا يحصيه الا رب السموات * فعلم ان اشتراط الاشهاد دون غيره باطل قطعا ولهذا كان المشترطون للاشهاد مضطربين اضطرابا يدل على فساد الاصل فليس لهم قول يثبت على سيار^(١) الشرع اذا كان فيهم من يجوز به شهادة فاسقين والشهادة التي لا تجب عندهم قد أمر الله فيها باشهاد ذوى العدل فكيف بالاشهاد الواجب * ثم من العجب أن الله أمر بالاشهاد في الرجعة ولم يأمر به في النكاح ثم يأمر به في النكاح ولا يوجبه أكثرهم في الرجعة والله أمر بالاشهاد في الرجعة لئلا ينكر الزوج ويدوم مع امرأته فيفضى الى اقامته معها حراما ولم يأمر بالاشهاد على طلاق لارجعة معه لانه حينئذ يسرحها باحسان عقيب العدة فيظهر الطلاق ولهذا قال يزيد بن هرون مما يعيب به أهل الرأي : أمر الله بالاشهاد في البيع دون النكاح وهم أمروا به في النكاح دون البيع وهو كما قال والاشهاد في البيع إما واجب وإما مستحب وقد دل القرآن والسنة على أنه مستحب وأما النكاح فلم يرد الشرع فيه باشهاد واجب ولا مستحب وذلك ان النكاح أمر فيه بالاعلان فأغنى اعلانه مع دوامه عن الاشهاد فان المرأة تكون عند الرجل والناس يعلمون أنها امرأته فكان هذا الاظهار الدائم مغنيا عن الاشهاد كالتسب فان النسب لا يحتاج الى أن يشهد فيه أحدا على ولادة امرأته بل هذا يظهر ويعرف أن امرأته ولدت هذا فأغنى هذا عن الاشهاد بخلاف البيع فانه قد يمحذو ويتمذر إقامة البينة عليه ولهذا اذا كان النكاح في موضع لا يظهر فيه كان اعلانه

(١) كذا باحد الاصلين وفي الثاني على مسبار الشرع واللفظتان لم يظهر لنا فيها معنى مناسب فالاشبه

ان الاصل على سابق الشرع والله أعلم اه مصححه

بالشهاد فالاشهاد قد يجب في النكاح لانه به يعلن ويظهر لا لان كل نكاح لا ينعقد الا بشاهدين
 بل اذا زوجه وليته ثم خرجا فتحدثا بذلك وسمع الناس أو جاء الشهود والناس بعد المقد فآخبروهم
 بانه تزوجها كان هذا كافيا وهكذا كانت عادة السلف لم يكونوا يكلفون احضار شاهدين ولا
 كتابة صداق * ومن القائلين بالايجاب من اشترط شاهدين مستورين وهو لا يقبل عند الأداة
 الا من تعرف عدالته فهذا أيضا لا يحصل به المقصود * وقد شد بعضهم فوجب من يكون معلوم
 العدالة وهذا مما يعلم فساد قطعا فان أنكحة المسلمين لم يكونوا يلتزمون فيها هذا * وهذه الأقوال
 الثلاثة في مذهب أحمد على قوله بأشراط الشهادة قليل يحزى فاسقان كقول أبي حنيفة—وقيل
 يحزى مستوران وهذا المشهور عن مذهبه ومذهب الشافعي—وقيل في المذهب لا بد من معروف
 العدالة—وقيل بل ان عقدحا كم فلا يعقده الا بمعروف العدالة بخلاف غيره فان الأحكام هم الذين
 يميزون بين المبرور والمستور ثم المعروف العدالة عند حا كم البلد فهو خلاف ما أجمع المسلمون
 عليه قديما وحديثا حيث يعقدون الأ نكحة فيما بينهم والحا كم بينهم والحا كم لا يعرفهم—وان
 اشترطوا من يكون مشهورا عندهم بالخير فليس من شرط العدل المقبول الشهادة أن يكون
 كذلك * ثم الشهود يموتون وتغير احوالهم وهم يقولون مقصود الشهادة اثبات الفراش عند التجاحد
 حفظا لنسب الولد فيقال هذا حاصل باعلان النكاح ولا يحصل بالاشهاد مع الكتمان مطلقا
 فالذي لا ريب فيه أن النكاح مع الاعلان يصح وان لم يشهد شاهدان وأما مع الكتمان والاشهاد
 فهذا مما ينظر فيه * واذا اجتمع الاشهاد والاعلان فهذا الذي لا نزاع في صحته، وان خلا عن
 الاشهاد والاعلان فهو باطل عند العامة فان قدر فيه خلاف فهو قليل وقد يظن أن في ذلك
 خلافا في مذهب أحمد * ثم يقال بما يميز هذا عن المتخذات أخذانا وفي المشترطين للشهادة من
 اصحاب ابي حنيفة من لا يعمل ذلك بأثبات الفراش لكن كان المقصود حضور اثنين تعظيما
 للنكاح وهذا يعود الى مقصود الاعلان واذا كان الناس ممن يجهل بعضهم حال بعض ولا
 يعرف من عنده هل هي امرأته او خديته مثل الأمأ كن التي يكثر فيها الناس الجاهيل فهذا قد يقال
 يجب الاشهاد هنا ولم يكن الصحابة يكتبون صداقات لانهم لم يكونوا يتزوجون على مؤخر بل
 يعجلون المهر وان أخروه فهو معروف فلما صار الناس يتزوجون على المؤخر والمدة تطول وينسى
 صاروا يكتبون المؤخر وصار ذلك حجة في اثبات الصداق وفي انها زوجة له لكن هذا الاشهاد

يحصل به المقصود سواء حضر الشهود المقدم أو جاؤا بعد العقد فشهدوا على اقرار الزوج والزوجة
والولي وقد علموا ان ذلك نكاح قد أعلن واشهادهم عليه من غير تواصل بكتامه اعلان وهذا
بمخلاف الولي فانه قد دل عليه القرآن في غير موضع والسنة في غير موضع وهو عادة الصحابة
انما كان يزوج النساء الرجال لا يعرف ان امرأة تزوج نفسها * وهذا مما يفرق فيه بين النكاح
ومتخذات أخدان ولهذا قالت عائشة لا تزوج المرأة نفسها فان النبي هي التي تزوج نفسها
لكن لا يكتفي بالولي حتى يعلن فان من الاولياء من يكون مستحسنا على قرابته قال الله تعالى
(وأتاكموا الايى منكم والصالحين من عبادكم وإيمانكم) وقال تعالى (ولا تنكحوا المشركين
حتى يؤمنوا) فخطب الرجال بالنكاح الايى كما خاطبهم بتزويج الرقيق * وفرق بين قوله تعالى
ولا تنكحوا المشركين وقوله ولا تنكحوا المشركات وهذا الفرق مما احتج به بعض السلف
من اهل البيت . — وايضا فان الله أوجب الصداق في غير هذا الموضع ولم يوجب الاشهاد .
فمن قال ان النكاح يصح مع نفى المهر ولا يصح الا مع الاشهاد فقد اسقط ما أوجبه الله
وأوجب ما لم يوجبه الله * وهذا مما يبين أن قول المدنيين واهل الحديث اصح من قول الكوفيين
في تحريمهم نكاح الشغار وإن غلته ذلك انما هو نفى المهر فحيث يكون المهر فالنكاح صحيح كما
هو قول المدنيين وهو أنص الروايتين وأصرحهما عن احمد بن حنبل واختيار قدماء اصحابه *
وهذا وامثاله مما يبين رجحان اقوال اهل الحديث والاثر واهل الحجاز كاهل المدينة على ما
خالفها من الاقوال التي قيلت برأى يخالف النصوص لكن الفقهاء الذين قالوا برأى يخالف
النصوص بعد اجتهادهم واستفراغ وسعهم رضى الله عنهم قد فعلوا ما قدروا عليه من طلب العلم
واجتهادوا والله يثيبهم وهم طيعون لله سبحانه في ذلك والله يثيبهم على اجتهادهم فأجرهم
الله على ذلك وان كان الذين علموا ما جاءت به النصوص أفضل ممن خفيت عليه النصوص
وهؤلاء لهم أجران واولئك لهم أجر كما قال تعالى (وداود وسليمان اذا يحكما في الحرت اذ نفشت
فيه غم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وعلما) * ومن تدبر نصوص
الكتاب والسنة فوجدها مفسرة لامر النكاح لا يشترط فيه ما يشترطه طائفة من الفقهاء كما
اشترط بعضهم ألا يكون الا بلفظ الانكاح والتزويج واشترط بعضهم ان يكون بالعربية واشترط
هؤلاء وطائفة ألا يكون الا بحضور شاهدين . ثم انهم مع هذا صححوا النكاح مع نفى المهر ثم

صاروا طائفتين - طائفة تصحح نكاح الشغار لانه لا مفسده له الا نفي المهر وذلك ليس بمفسد عندهم وطائفة تبطله وتعلم ذلك بطل فاسدة كما قد بسطناه في مواضع وصححوا نكاح المحلل الذي يقصد التجليل فكان قول اهل الحديث واهل المدينة الذين لم يشترطوا لفظا معينا في النكاح ولا اشهاد شاهدين مع اعلانه واظهاره وابطلوا نكاح الشغار وكل نكاح نفي فيه المهر وابطلوا نكاح المحلل^(١) أشبه بالكتاب والسنة وآثار الصحابة * ثم ان كثيرا من اهل الرأي الحجازي والعراقي وسعوا باب الطلاق فأوقعوا طلاق السكران والطلاق المحلوف به وأوقع هؤلاء طلاق المكره وهؤلاء الطلاق المشكوك فيه فيما حلف به وجعلوا الفرقة البائنة طلاقا محسوبا من الثلاث فجعلوا الخلع طلاقا بائنا محسوبا من الثلاث الى امور اخرى وسعوا بها الطلاق الذي يحرم الحلال وضيّقوا النكاح الحلال . ثم لما وسعوا الطلاق صار هؤلاء يوسعون في الاختيال في عود المرأة الى زوجها وهؤلاء لا سبيل عندهم الى ردها فكان هؤلاء في آصار وأغلال . وهؤلاء في خداع واحتيال * ومن تأمل الكتاب والسنة وآثار الصحابة تبين له ان الله أغنى عن هذا وأن الله بعث محمدا بالحنيفية السمحة التي أمر فيها بالمعروف ونهى عن المنكر وأحل الطيبات وحرم الخبائث والله سبحانه اعلم وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم *

﴿ المسئلة الثانية عشرة ﴾ في الخميس والحجوة من البدع * قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه وسلم فان الشيطان قد سول لكثير ممن يدعى الاسلام فيما يفعلونه في أواخر صوم النصاري وهو الخميس الحقيير من الهدايا والأفراح والنفقات وكسوة الاولاد وغير ذلك مما يصير به مثل عيد المسلمين وهذا الخميس الذي يكون في آخر صوم النصاري فجميع ما يحدثه الانسان فيه من المنكرات . فمن ذلك خروج النساء وتبخير القبور ووضع الثياب على السطح وكتابة الورق وإلصاقها بالأبواب واتخاذهم موسما لبيع البخور وشراؤه ورقى البخور مطلقا في ذلك الوقت أو غيره أو قصد شراء البخور المرقى فان رقى البخور واتخاذهم قربانا هو دين النصاري والصائبين واتما البخور طيب يتطيب بدخانه كما يتطيب بسائر الطيب . وكذلك تخصيصه بطبخ الاطعمة وغير ذلك من صيغ البيض * وأما التمار بالبيض وبيعه لمن يقامر به أو شراؤه من المقامرین فحكمه ظاهر * ومن ذلك ما يفعله النساء من أخذ ورق الزيتون أو الاغتسال بمائه فان أصل ذلك ماء المعمودية * ومن ذلك أيضا ترك الوظائف الراتبية من الصنائع

والتجارات أو خلق العلم في أيام عيدهم واتخاذهم يوم راحة وفرحة وغير ذلك فإن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن اليومين اللذين كانوا يلعبون فيهما في الجاهلية ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الذبح بالمكان إذا كان المشركون يعبدون فيه ويفعلون أموراً يشعرون منها قلب المؤمن الذي لم يمت قلبه بل يعرف المعروف وينكر المنكر كما لا يتشبه بهم فلا يمان المسلم المتشبه بهم في ذلك بل ينهى عن ذلك فمن صنع دعوة مخالفة للعادة في أعيادهم لم تحب دعوته ومن أهدى من المسلمين هدية في هذه الأعياد مخالفة للعادة في سائر الاوقات لم تقبل هديته خصوصاً ان كانت الهدية مما يستعان به على التشبه بهم مثل اهداء الشمع ونحوه في الميلاد واهداء البيض واللبن والنعيم في الخميس الصغير الذي في آخر صومهم وهو الخميس الحقيق ولا يبايع المسلم ما يستعين به المسلمون على مشابهتهم في العيد من الطعام واللباس والبخور لان في ذلك اعانة على المنكر

وقال الشيخ رضي الله عنه ونذكر أشياء من منكرات دين النصارى لما رأيت طوائف من المسلمين قد ابتلى ببعضها وجهل كثير منهم أنها من دين النصارى الملعون هو وأهله * وقد بلغني أنهم يخرجون في الخميس الحقيق الذي قبل ذلك أو السبت أو غير ذلك إلى القبور. وكذلك يخرجون في هذه الاوقات وهم يعتقدون ان في البخور بركة ودفع مضرة ويمدون من القرايين مثل الذبائح ويرقونه بنحاس يضربونه كأنه ناقوس صغير وبكلام مصنف ويصلبون على أبواب بيوتهم الى غير ذلك من الامور المنكرة حتى ان الاسواق تبقى مملوءة أصوات النواقيس الصغار وكلام الرقايين من المنجمين وغيرهم بكلام أكثره باطل وفيه ما هو محرم أو كفر . وقد اتى الى جاهل العامة أو جميعهم الا من شاء الله وأعنى بالعامه هنا كل من لم يعلم حقيقة الاسلام فان كثيراً ممن ينسب الى فقه ودين قد شاركهم في ذلك ألقى اليهم أن هذا البخور المرقى ينفع ببركته من العين والسحر والأدواء والهوام ويصورون صور الحيات والعقارب ويلصقونها في بيوتهم زعماء أن تلك الصور الملعون فاعلها التي لا تدخل الملائكة بيتها هي فيه تمنع الهوام وهو ضرب من طلائع الصابئة * ثم كثير منهم على ما بلغني يصلب باب البيت ويخرج خلق عظيم في الخميس الحقيق المتقدم وعلى هذا يخرجون القبور ويسمون هذا التأخر الخميس الكبير وهو عند الله الخميس المين الحقيق هو وأهله ومن يعظمه فان كل ما عظمه بالباطل من

مكان أو زمان أو حجر أو شجر أو بنية يجب قصد اهاتته كما تهاون الاوثان المعبودة وان كانت لولا عبادتها لكانت كسائر الاحجار * ومما يفعله الناس من المنكرات أنهم يوظفون على الفلاحين وظائف أكثرها كرها من الغنم والدجاج واللبن والبيض يجتمع فيها تحريمان . ١٠ كل مال المسلم والمجاهد بنير حق واقامة شعار النصارى ويجعلونه ميقاتا لاجراج الوكلاء على المزارع ويطبخون منه ويصطبغون فيه البيض وينفقون فيه النفقات الواسعة ويزنون أولادهم الى غير ذلك من الامور التي يقشع منها قلب المؤمن الذي لم يمت قلبه بل يعرف الماروف وينكر المنكر . وخلق كثير منهم يضعون ثيابهم تحت السماء رجاء لبركة نزول مريم عليها فهل يستريب من في قلبه أدنى حبة من الايمان أن شريعة جاءت لما قدمنا بهضه من مخالفة اليهود والنصارى لا يرضى من شرعها ببعض هذه القبائح * وأصل ذلك كله انما هو اختصاص أعياد الكفار بأمر جديد أو مشابهتهم في بعض أمورهم فيوم الخميس هو عيدهم يوم عيد المائدة ويوم الاحد يسمونه عيد الفصح وعيد النور والعيد الكبير ولما كان عيداً صاروا يصنعون لاولادهم فيه البيض المصبوغ ونحوه لانهم فيه يأكلون ما يخرج من الحيوان من لحم وابن وبيض اذ صومهم هو عن الحيوان وما يخرج منه * وعامة هذه الاعمال المحكية عن النصارى وغيرها مما لم يحك قد زنها الشيطان لكثير ممن يدعى الاسلام وجعل لها في قلوبهم مكانة وحسن ظن وزادوا في بعض ذلك ونقصوا وقدموا وأخروا وكل ما خصت به هذه الايام من أفعالهم وغيرها فليس للمسلم ان يشابههم في أصله ولا في وصفه * ومن ذلك أيضا أنهم يكسون بالحرمة دوابهم ويصبغون الاطعمة التي لا تكاد تفعل في عيد الله ورسوله ويتهادون الهدايا التي تكون في مثل مواسم الحج * وعامتهم قد نسوا أصل ذلك وبقي عادة مطردة * وهذا كله تصديق قول النبي صلى الله عليه وسلم لتبعن سنن من كان قبلكم—واذا كانت المتابعة في القليل ذريعة ووسيلة الى بعض هذه القبائح كانت محرمة فكيف اذا أفضت الى ما هو كفر بالله من التبرك بالصليب والتعمد في المعبودية وقول القائل المعبود واحد وان كانت الطرق مختلفة ونحو ذلك من الاقوال والافعال التي تتضمن إما كون الشريعة النصرانية أو اليهودية المبذلين المنسوخين موصلة الى الله وإما استحسان بعض ما فيها مما يخالف دين الله والتدين بذلك أو غير ذلك مما هو كفر بالله ورسوله وبالقرآن وبالاسلام بلا خلاف بين الامة . وأصل ذلك المشابهة والمشاركة

وبهذا يتبين لك كمال موقع الشريعة الحنيفية . وبعض حكم ما شرع الله لرسوله مباينة الكفار
 ومخالفتهم في غاية الامور لتكون المخالفة أحسم لمادة الشر وأبعد عن الوقوع فيما وقع فيه الناس
 فينبغي للمسلم اذا طلب منه أهله وأولاده شيئاً من ذلك أن يحيلهم على ما عباد الله ورسوله ويقضى
 لهم في عيد الله من الحقوق ما يقطع استشرافهم الى غيره فان لم يرضوا فلا حول ولا قوة الا
 بالله ومن اغضب أهله لله أرضاه الله وأرضاهم * فليحذر العاقل من طاعة النساء في ذلك . وفي
 الصحيحين عن اسامة بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تركت بعدي فتنة أضرت على
 الرجال من النساء . وأكثر ما يفسد الملك والدول طاعة النساء * ففي صحيح البخاري عن أبي بكرة
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة - وروى أيضاً هلك
 الرجال حين أطاعت النساء وقد قال صلى الله عليه وسلم لا مهزات المؤمنين لما راجعته في تقديم
 أبي بكر إن كن صواحب يوسف - يريد أن النساء من شأنهن مراجعة ذي اللب كما قال في
 الحديث الآخر ما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب لذي اللب من احدا كن * ولما
 انشده الاعشى أعشى باهلة آياته التي يقول فيها (وهن شر غالب لمن غلب) جعل النبي صلى الله
 عليه وسلم يرددها ويقول (وهن شر غالب لمن غلب) ولذلك امتن الله سبحانه على زكريا حيث
 قال (وأصلحنا له زوجة) قال بعض العلماء يبنى للرجل ان يجتهد الى الله في اصلاح زوجته وقد
 قال صلى الله عليه وسلم من تشبه بقوم فهو منهم * وقد روى البيهقي باسناد صحيح في باب كراهية
 الدخول على المشركين يوم عيدهم في كنائسهم والتشبه بهم يوم نيروزهم ومهرجاناتهم - عن سفیان
 الثوري - عن ثور بن يزيد - عن عطاء بن دينار قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا تعلموا
 رطانة الأحاجم ولا تدخلوا على المشركين في كنائسهم يوم عيدهم فان السخط ينزل عليهم - فهذا
 عمر قد نهى عن تعلم لسانهم وعن مجرد دخول الكنيسة عليهم يوم عيدهم فكيف من يفعل
 بمض أفعالهم او قصد ما هو من مقتضيات دينهم أليست موافقتهم في العمل أعظم من
 موافقتهم في اللغة - أو ليس عمل بمض اعمال عيدهم أعظم من مجرد الدخول عليهم في عيدهم
 واذا كان السخط ينزل عليهم يوم عيدهم بسبب عملهم فمن يشر كهم في العمل أو بمضه أليس
 قد تمرض بعقوبة ذلك * ثم قوله اجتنبوا أعداء الله في عيدهم أليس نهياً عن لقائهم والاجتماع
 بهم فيه فكيف بمن عمل عيدهم - وقال ابن عمر في كلام له من صنع نيروزهم ومهرجاناتهم وتشبه

هم حتى يموت حشر معهم - وقال عمر اجتنبوا أعداء الله في عيدهم - ونص الامام أحمد على انه لا يجوز شهود أعياد اليهود والنصارى واحتج بقول الله تعالى والذين لا يشهدون الزور قال الشماين^(١) وأعيادهم - وقال عبد الملك بن حبيب من أصحاب مالك في كلام له (قال) فلا يعاونون على شيء من عيدهم لان ذلك من تعظيم شركهم وعونهم على كفرهم * وينبغي للسلطين أن ينهوا المسلمين عن ذلك وهو قول مالك وغيره لم أعلم انه اختلف فيه. وأكل ذبائح أعيادهم داخل في هذا الذي اجتمع على كراهيته بل هو عندى أشد - وقد سئل أبو القاسم عن الركوب في السفن التي تركب فيها النصارى الى أعيادهم فكره ذلك مخافة نزول السخط عليهم بشركهم الذي اجتمعوا عليه وقد قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منهم) فيوافقهم ويؤمنهم (فانه منهم) وروى الامام أحمد باسناد صحيح عن أبي موسى قال قلت لعمر إن لي كاتباً نصرانياً قال مالك قاتلك الله أما سمعت الله تعالى يقول يا أيها الذين آمنوا (لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض) ألا اتخذت حنيفاً قال قلت يا أبا هريرة المؤمنين لي كتابته وله دينه قال لا أكرهم اذ أهانهم الله ولا أعزهم اذ أذلهم الله ولا أدينهم اذ أقصاهم الله وقال الله تعالى (والذين لا يشهدون الزور) قال مجاهد أعياد المشركين وكذلك قال الربيع بن أنس وقال القاضي أبو يعلى (مسئلة في النهى عن حضور أعياد المشركين) وروى أبو الشيخ الاصبهاني باسناده في شروط أهل الذمة عن الضحاك في قوله (والذين لا يشهدون الزور) قال عيد المشركين - وباسناده عن سنان عن الضحاك (والذين لا يشهدون الزور) كلام المشركين - وروى باسناده عن ابن سلام^(٢) عن عمرو بن مريّة (والذين لا يشهدون الزور) لا يما كثون أهل الشرك على شركهم ولا يخاطبونهم. وقد ذل الكتاب وجاءت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنة خلفائه الراشدين التي اجمع أهل العلم عليها بمخالفتهم وترك التشبه بهم^(٣) ايقاد النار والفرح بها من شعار المجوس عباد الزيران * والمسلم يجتهد في

(١) هو عيد النصارى يصنعونه في أول أحد في صومهم يخرجون فيه بورق الزيتون ونحوه يزعمون ان ذلك مشابهة لما جرى للمسيح عليه السلام حين دخل الى بيت المقدس راكباً أتاناً مع جحشها فامر بالمعروف ونهى عن المنكر فثار عليه غوغاء الناس وكان اليهود قد وكلوا قوماً معهم عصا يضربون بها فأورقت تلك العصا وسجد أولئك للمسيح كذا ذكره الشيخ في كتابه اقتضاء الصراط المستقيم اهـ مصححه (٢) في نسخة عن سنان (٣) يابض بالاصلين

إحياء السنن وامانة البدع * ففي الصحيحين عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اليهود والنصارى لا يصبغون تخالفوهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون وقد أمرنا الله تعالى ان نقول في صلواتنا (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين) والله سبحانه أعلم

المسئلة الثالثة عشرة * في كفارة اليمين قال شيخ الاسلام ابن تيمية كفارة اليمين هي المذكورة في سورة المائدة قال تعالى (فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام) فتى كان واجدا فله أن يكفر باحدى الثلاث فان لم يجد فصيام ثلاثة أيام - وإذا اختار أن يطعم عشرة مساكين فله ذلك * ومقدار ما يطعم مبنى على أصل وهو أن اطعامهم هل هو مقدر بالشرع أو بالعرف فيه قولان للعلماء . منهم من قال هو مقدر بالشرع وهؤلاء على أقوال - منهم من قال يطعم كل مسكين صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو نصف صاع من بر كقول أبي حنيفة وطائفة - ومنهم من قال يطعم كل واحد نصف صاع من تمر وشعير أو ربع صاع من بر وهو مد كقول أحمد وطائفة - ومنهم من قال بل يجزئ في الجميع مبد من الجميع كقول الشافعي وطائفة * والقول الثانى أن ذلك مقدر بالعرف لا بالشرع فيطعم أهل كل بلد من أوسط ما يطعمون أهليهم قدرا ونوعا . وهذا معنى قول مالك قال اسمعيل بن اسحق كان مالك يرى في كفارة اليمين أن المد يجزئ بالمدينة قال مالك وأما البلدان فان لهم عيشا غير عيشنا فأرى ان يكفروا بالوسط من عيشهم لقول الله تعالى (من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم) وهو مذهب داود وأصحابه مطلقا والمنقول عن أكثر الصحابة والتابعين هذا القول ولهذا كانوا يقولون الاوسط خبز ولبن ، خبز وسمن ، خبز وتمر . والا على خبز ولحم وقد بسطنا إلا نازعهم في غير هذا الموضع وبيننا أن هذا القول هو الصواب الذى يدل عليه الكتاب والسنة والاعتبار وهو قياس مذهب أحمد وأصوله فان أصله أن ما لم يقدره الشارع فانه يرجع فيه الى العرف وهذا لم يقدره الشارع فيرجع فيه الى العرف لاسيما مع قوله تعالى (من أوسط ما تطعمون أهليكم) فان أحمد لا يقدر طعام المرأة والولد ولا المملوك ولا يقدر أجره الاجير المستأجر بطعامه وكسوته في ظاهر مذهبه ولا يقدر الضيافة الواجبة عنده قولا واحدا ولا يقدر الضيافة

المشروطة على أهل الذمة للمسلمين في ظاهر مذهبه . هذا مع ان هذه واجبة بالشرط فكيف
يقدر طعاما واجبا بالشرع بل ولا يقدر الجزية في اظهر الروايتين عنه ولا الخراج ولا يقدر
أيضاً الأطعمة الواجبة مطلقا سواء وجبت بشرع أو شرط ولا غير الأطعمة مما وجبت
مطلقا فطعام الكفارة أولى ان لا يقدر * والأقسام ثلاثة فماله حد في الشرع أو اللقمة
رجع في ذلك اليها — وما ليس له حد فيهما رجع فيه الى العرف ولهذا لا يقدر للمقوذ الفاظا
بل أضله في هذه الامور من جنس أصل مالك كما أن قياس مذهبه ان يكون الواجب في
صدقة الفطر نصف صاع من بر وقد دل على ذلك كلامه أيضا كما قد بين في موضع آخر وان
كان المشهور عنه تقدير ذلك بالصاع كالتمر والشعير * وقد تنازع العلماء في الادم هل هو واجب
أو مستحب على قولين والصحيح أنه ان كان يطعم أهله بادم أطعم المساكين بادم وان كان
انما يطعمهم بلا ادم لم يكن عليه ان يفضل المساكين على أهله بل يطعم المساكين من أوسط
ما يطعم أهله * وعلى هذا فمن البلاد من يكون أوسط طعام أهله مدا من خنطة كما يقال عن أهل
المدينة واذا صنع خبزا جاء نحو رطلين بالعراق وهو بالدمشق خمسة أواق وخمسة أسباع أو قية
فان جعل بمضه أدم كما جاء عن السلف كان الخبز نحو من أربعة أواق وهذا لا يكفي أكثر
أهل الامصار فلذلك قال جمهور العلماء يطعم في غير المدينة أكثر من هذا اما مدان أو مد
ونصف على قدر طعامهم فيطعم من الخبز إما نصف رطل بالدمشق واما ثلثا رطل واما رطل
واما أكثر إما مع الادم وإما بدون الادم على قدر عاداتهم في الاكل في وقت^(١)

فان عادة الناس تختلف بالرخص والتلاء واليسار والاعسار وتختلف بالشتاء والصيف وغير ذلك
واذا حسب ما يوجبه أبو حنيفة خبزا كان رطلا وثلثا بالدمشق فانه يوجب نصف صاع عنده
ثمانية ارطال . واما ما يوجبه من التمر والشعير فيوجب صاعا ثمانية ارطال وذلك بقدر ما يوجبه
الشافعي ست مرات وهو بقدر ما يوجبه أحمد بن حنبل ثلاث مرات * والمختار أن يرجع في ذلك
الى عرف الناس وعاداتهم فقد يجزئ في بلد ما أوجه ابو حنيفة وفي بلد ما أوجه أحمد وفي
بلد آخر ما بين هذا وهذا على حسب عادته عملا بقوله تعالى (من أوسط ما تطعمون أهليكم)
واذا جمع عشرة مساكين وعشاهم خبزا أو ادم من أوسط ما يطعم أهله أجزاء ذلك عند أكثر

السلف وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين وغيرهم وهو أظهر القولين في الدليل فإن الله تعالى أمر بالأطعام لم يوجب التملك وهذا اطعام حقيقة ومن أوجب التملك احتج بمحبتين (أحدهما) أن الطعام الواجب مقدر بالشرع ولا يعلم إذاً كلوا أن كل واحد يأكل قدر حقه (والثانية) أنه بالتملك يتمكن من التصرف الذي لا يمكنه مع الاطعام * وجواب الأولى أنا لا نسلم أنه مقدر بالشرع وإن قدر أنه مقدر به فالكلام إنما هو إذا أشبع كل واحد منهم غداء وعشاء وحينئذ فيكون قد أخذ كل واحد قدر حقه وأكثر. وأما التصرف بما شاء فالله تعالى لم يوجب ذلك إنما أوجب الاطعام ولو أراد ذلك لا وجب مالا من التقدر ونحوه وهو لم يوجب ذلك والزكاة إنما أوجب فيها التملك لأنه ذكرها باللام بقوله تعالى (إنما الصدقات للفقراء والمساكين). ولهذا حيث ذكر الله التصرف بحرف الظرف كقوله (وفي الرقاب وفي سبيل الله) فالصحيح أنه لا يجب التملك بل يجوز أن يمتنع من الزكاة وإن لم يكن ذلك تملكاً للمعتق ويجوز أن يشتري منها سلاحاً يمين به في سبيل الله وغير ذلك ولهذا قال من قال من العلماء الاطعام أولى من التملك لأن المملك قد يبيع ما أعطيته ولا يأكله بل قد يكتزعه فإذا أطمع الطعام حصل مقصود الشارع قطعاً - وغاية ما يقال أن التملك قد يسمى اطعاماً كما يقال أطمع رسول الله صلى الله عليه وسلم الجدة السدس * وفي الحديث ما أطمع الله نبياً طعمة إلا كانت لمن يلي الأمر من بعده لكن يقال لا ريب أن اللفظ يتناول الاطعام المعروف بطريق الأولى ولأن ذلك إنما يقال إذا ذكر العظم فيقال أطمعته كذا فأما إذا أطلق وقيل أطمع هؤلاء المساكين فإنه لا يفهم منه إلا نفس الاطعام لكن لما كانوا يأكلون ما يأخذونه سعى التملك للطعام أطعاماً لأن المقصود هو الاطعام أما إذا كان المقصود مصرفاً غير الأكل فهذا لا يسمى أطعاماً عند الاطلاق.

﴿ المسئلة الرابعة عشرة ﴾ في صدقة الفطر هل يجب استيعاب الاصناف الثمانية في صرفها أم يجزئ صرفها الى شخص واحد - وما أقوال العلماء في ذلك -

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله * الكلام في هذا الباب في أصليين (أحدهما) في زكاة المال كزكاة الماشية والتقدي وعروض التجارة والمشتريات فهذه فيها قولان للعلماء (أحدهما) أنه يجب على من ترك ان يستوعب بزكاته جميع الاصناف المقدور عليها وإن يعطى من كل صنف ثلاثة وهذا هو المعروف من مذهب الشافعي وهو رواية عن الامام أحمد (الثاني) بل الواجب ان لا يخرج بها

عن الاصناف الثمانية ولا يمتلئ أحدا فوق كفايته ولا يحابي أحدا بحيث يعطي واحدا ويذع من هو أحق منه أو مثله مع امكان العدل . وعند هؤلاء . اذا دفع زكاة ماله جميعها لواحد من صنف وهو يستحق ذلك مثل ان يكون غارما عليه ألف درهم لا يجد لها وفاء فيعطيه زكاته كلها وهي ألف درهم اجزأه . وهذا قول جمهور أهل العلم كابي حنيفة ومالك وأحمد في المشهور عنه وهو المأثور عن الصحابة كحديثه بن اليمان وعبد الله بن عباس ويذكر ذلك عن عمر نفسه وتثبت في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقبيصة بن مخارق الهلال أقم يا قبيصة حتي تأتينا الصدقة فنأمر لك بها * وفي سنن أبي داود وغيرها انه قال لسلمة بن صخر البياض اذهب الى عامل بني زريق فليدفع صدقتهم اليك * ففي هذين الحديثين أنه دفع صدقة قوم لشخص واحد لكن الأمر هو الامام وفي مثل هذا تنازع * وفي المسئلة بحث من الطرفين لا تحمله هذه الفتوى فان المقصود هو الاصل الثاني وهو صدقة الفطر فان هذه الصدقة هل تجرى مجرى صدقة الاموال أو صدقة الأبدان كالكفارات على قولين—فن قال بالاول وكان من قوله وجوب الاستيعاب أنوجب الاستيعاب فيها * وعلى هذين الاصلين ينبغي ما ذكره السائل من مذهب الشافعي رضي الله عنه—ومن كان من مذهبه انه لا يجب الاستيعاب كقول جمهور العلماء فانهم يجوزون دفع صدقة الفطر الى واحد كما عليه المسلمون قديما وحديثا—ومن قال بالثاني ان صدقة الفطر تجرى مجرى كفارة اليمين والظهار والقتل والجماع في رمضان ومجرى كفارة الحج فان سببها هو البدن ليس هو المال كما في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فرض صدقة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين . من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات—وفي حديث آخر انه قال أغنهم في هذا اليوم عن المسئلة ولهذا أوجب الله^(١) طعاما كما أوجب الكفارة طعاما وعلى هذا القول فلا يجزئ اطعامها الا لمن يستحق الكفارة وهم الآخذون لحاجة أنفسهم فلا يمتلئ منها في المؤلفة ولا الرقاب ولا غير ذلك . وهذا القول أقوى في الدليل * وأضنف الافوال قول من يقول انه يجب على كل مسلم أن يدفع صدقة فطره الى اثني عشر أو ثمانية عشر أو الى أربعة وعشرين أو اثنين وثلاثين أو ثمانية وعشرين ونحو ذلك فان هذا خلاف ما كان

عليه المسلمون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين وصحابته أجمعين لم يعمل بهذا مسلم على عهدهم بل كان المسلم يدفع صدقة فطره وصدقة فطر عياله الى المسلم الواحد ولو رأوا من يقسم الصاع على بضعة عشر نفسا يعطى كل واحد حفنة لا نكروا ذلك غاية الانكار وعدوه من البدع المستنكرة والافعال المستقبحة فان النبي صلى الله عليه وسلم قدر المأمور به صاعا من تمر أو صاعا من شعير ومن البر إما نصف صاع واما صاعا على قدر الكفاية التامة للواحد من المساكين وجعلها طعمة لهم يوم العيد يستغنون بها فاذا أخذ المسكين حفنة لم ينتفع بها ولم تقع موقعا. وكذلك من عليه دين وهو ابن سبيل اذا أخذ حفنة من حنطة لم^(١) بها من مقصودها ما يعد مقصودا للعقلاء وان جاز أن يكون ذلك مقصودا في بعض الاوقات كما أن لو فرض عدد مضطرون وان قسم بينهم الصاع عاشوا وان خص به بعضهم مات الباقون فهنا ينبغي تفرقه بين جماعة لكن هذا يقتضى ان يكون التفرق هو المصلحة والشرية منزوعة عن هذه الافعال المنكرة التي لا يرضاها العقلاء ولم يفعلها أحد من سلف الامة وأتمها * ثم قول النبي صلى الله عليه وسلم طعمة للمساكين نص في أن ذلك حق للمساكين * وقوله تعالى في آية الظهار (فاطعام ستين مسكينا) فاذا لم يجوز أن تصرف تلك للاصناف الثمانية فكذلك هذه ولهذا يعتبر في المخرج من المال أن يكون من جنس النصاب والواجب ما يبق ويستنى ولهذا كان الواجب فيها الاناث دون الذكور الا في التبيع وابن لبون لان المقصود الدر والنسل وانما هو للاناث. وفي الضحايا والهدايا لما كان المقصود الاكل كان الذكرا أفضل من الانثى وكانت الهدايا والضحايا اذا تصدق بها أو ببعضها فانما هو للمساكين أهل الحاجة دون استيعاب المصارف الثمانية وصدقة الفطر وجبت طعاما للاكل لا للاستئناء فعلم انها من جنس الكفارات * واذا قيل ان قوله (انما الصدقات للفقراء والمساكين) نص في استيعاب الصدقة — قيل هذا خطأ لوجوه

(أحدها) ان اللام في هذه انما هي لتعريف الصدقة المعهودة التي تقدم ذكرها في قوله (ومنهم من يلمزك في الصدقات فان أعطوا منها رضوا) وهذه اذا صدقات الاموال دون صدقات الايدان باتفاق المسلمين ولهذا قال في آية الفدية (فقدية من صيام أو صدقة أو

(١) يباين بالاصلين ولعل الاصل قوله لم يتبلغ ونحوه والله أعلم اهـ مسجحه

نسك) لم تكن هذه الصدقة داخلة في آية براءة واتفق الأئمة على أن فدية الأذى لا يجب صرفها في جميع الأصناف الثمانية وكذلك صدقة التطوع لم تدخل في الآية بإجماع المسلمين وكذلك سائر المعزوف فإنه قد ثبت في الصحيح من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كل معروف صدقة . لا يختص بها الأصناف الثمانية باتفاق المسلمين . وهذا جواب من يمنع دخول هذه الصدقة في الآية وهي تم جميع الفقراء والمساكين والغارمين في مشارق الأرض ومغاربها ولم يقل مسلم أنه يجب استيعاب جميع هؤلاء بل غاية ما قيل أنه يجب إعطاء ثلاثة من كل صنف وهذا تخصيص اللفظ العام من كل صنف ثم فيه تعيين فقير دون فقير . وأيضا لم يوجب أحد التسوية في آحاد كل صنف فالقول عند الجمهور في الأصناف عموما وتسوية كالقول في آحاد كل صنف عموما وتسوية *

(الوجه الثاني) أن قوله إنما الصدقات للحرر وإنما يثبت المذكور ويبقى ماعداه والمعنى ليست الصدقة لغير هؤلاء بل هؤلاء فالمثبت من جنس المنفى ومعلوم أنه لم يقصد تبيين الملك بل قصد تبيين الحل أي لا تحمل الصدقة لغير هؤلاء فيكون المعنى بل تحمل لهم وذلك أنه ذكر في معرض النعم لمن سألته من الصدقات وهو لا يستحقها والمذموم يذم على طلب ما لا يحل له لا على طلب ما يحل له وإن كان لا يملكه إذ لو كان كذلك لثم هؤلاء وغيرهم إذا سألوها من الإمام قبل إعطائها ولو كان النعم عاما لم يكن في الحصر ذم هؤلاء دون غيرهم وسياق الآية يقتضي ذمهم والذم الذي اختصوا به سؤال ما لا يحل فيكون ذلك الذي نفى ويكون الميثب هذا يحل وليس من الإحلال للأصناف وآحادهم وجود الاستيعاب والتسوية كاللام في قوله تعالى (هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا) وقوله (وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعا منه) وقوله عليه الصلاة والسلام (أنت ومالك لا يبيك) وأمثال ذلك مما جاءت به اللام للإباحة فقول القائل أنه قسمها بينهم بواو التشريك ولا م التملك ممنوع لما ذكرناه *

(الوجه الثالث) أن الله لما قال في الفرائض (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) وقال (ولكم نصف ما ترك أزواجكم) إلى قوله (ولهن الربع مما تركتم) وقال (وإن كانوا أخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين) لما كانت اللام للتمليك وجب استيعاب الأصناف المذكورين وأفراد كل صنف والتسوية بينهم فإذا كان لرجل أربع زوجات وأربعة

بين أو بنات أو أخوات أو أخوة وجب العموم والتسوية في الأفراد لأن^(١) استحق بالنسب وهم مستوون فيه وهناك لم يكن الأمر فيه كذلك ولم يجب فيه ذلك . — ولا يقال أفراد الصنف لا يمكن استيعابه لأنه يقال بل يجب أن يقال في الأفراد ما قيل في الاصناف فإذا قيل يجب استيعابها بحسب الامكان ويسقط المعجوز عنه قيل في الأفراد كذلك وليس الأمر كذلك لكن يجب تحرى المدل بحسب الامكان كما ذكره والله أعلم *

﴿ المسئلة الخامسة عشرة ﴾ قال شيخ الاسلام اذا حلف الرجل يمينا من الايمان فلايمان بثلاثة اقسام (أحدها) ما ليس من ايمان المسلمين وهو الحلف بالمخلوقات كالكعبة والملائكة والمشايخ والملوك والآباء وتربتهم ونحو ذلك فهذه يمين غير منعقدة ولا كفارة فيها باتفاق العلماء بل هي منهي عنها باتفاق أهل العلم والنهي نهى تحريم في أصح قولهم * ففي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت * وقال إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم . وفي السنن عنه أنه قال من حلف بغير الله فقد أشرك (والثاني) اليمين بالله تعالى كقوله والله لا أفعلن فهذه يمين منعقدة فيها الكفارة اذا حث فيها باتفاق المسلمين * وأيمان المسلمين التي هي في معنى الحلف بالله مقصود الحالف بها تعظيم الخالق لا الحلف بالمخلوقات كالخلف بالنذر والحرام والطلاق والعتاق كقوله ان فعلت كذا فلي صيام شهر أو الحج الى بيت الله أو الحل عليّ حرام لا أفعل كذا أو إن فعلت كذا فكل ما أملكه حرام أو الطلاق يلزمني لا فعلن كذا أو لا أفعله أو ان فعلته ففسأني طوالق وعيدي أحرار وكل ما أملكه صدقة ونحو ذلك فهذه الايمان للعلماء فيها ثلاثة أقوال — قيل اذا حث لزمه معلقه وحلف به — وقيل لا يلزمه شيء — وقيل يلزمه كفارة يمين . ومنهم من قال الحلف بالنذر يجرئه فيه الكفارة والحلف بالطلاق والعتاق يلزمه ما حلف به * وأظهر الأقوال وهو القول الموافق للأقوال الثابتة عن الصحابة وعليه يدل الكتاب والسنة والاعتبار أنه يجرئه كفارة يمين في جميع أيمان المسلمين كما قال الله تعالى (ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم) وقال تعالى (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) وثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه * فإذا قال الحل عليّ حرام لا أفعل كذا أو الطلاق يلزمني لا أفعل كذا أو ان

فعلت لئلا فعلى الحج أو مالى صدقة اجزأه فى ذلك كفارة يمين فإن كفر كفارة الظهار فهو أحسن وكفارة اليمين يخير فيها بين العتق أو اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم. وإذا أطعمهم أطعم كل واحد جارية من الجرايات المعروفة فى بلده مثل أن يطعم ثمان أواق أو تسع أواق بالشامى ويطعم مع ذلك أدامها كما جرت عادة أهل الشام فى إعطاء الجرايات خبزاً وأداماً وإذا كفر يمينه لم يقع به الطلاق . وأما إذا قصد إيقاع الطلاق على الوجه الشرعى مثل أن ينجز الطلاق فيطلقها واحدة فى طهر لم يصحها فيه فهذا يقع به الطلاق باتفاق العلماء وكذلك إذا علق الطلاق بصفة يقصد إيقاع الطلاق عندها مثل أن يكون مريداً للطلاق إذا فعلت أمراً من الأمور فيقول لها إن فعلته فانت طالق قصده أن يطلقها إذا فعلته فهذا مطلق يقع به الطلاق عند السلف وجماهير الخلف بخلاف من قصده أن ينهأها ويؤجرها باليمين ولو فعلت ذلك الذى يكرهه لم يجز أن يطلقها بل هو مريد لها وإن فعلته لكنه قصد اليمين لمنهأها عن الفعل لا مريد أن يقع الطلاق. وإن فعلته فهذا حالف لا يقع به الطلاق فى أظهر قولى العلماء من السلف والخلف بل يجزئه كفارة يمين كما تقدم

فصل ١٠ والطلاق الذى يقع بلا ريب هو الطلاق الذى أذن الله فيه وأباحه وهو أن يطلقها فى الطهر قبل أن يطأها أو بعد ما يبين حملها طليقة واحدة * فأما الطلاق المحرم مثل أن يطلقها فى الحيض أو يطلقها بعد أن يطأها وقبل أن يبين حملها فهذا الطلاق محرم باتفاق العلماء (وكذلك) إذا طلقها ثلاثاً بكلمة أو كلمات فى طهر واحد فهو محرم عند جمهور العلماء وتنازعوا فيما يقع بها فقليل يقع بها الثلاث - وقيل لا يقع بها الا طليقة واحدة وهذا هو الاظهر الذى يدل عليه الكتاب والسنة كما قد بسط فى موضعه (وكذلك) الطلاق المحرم فى الحيض وبعد الوطء هل يلزم - فيه قولان للعلماء والأظهر أنه لا يلزم كما لا يلزم النكاح المحرم والبيع المحرم وقد ثبت فى الصحيح عن ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وصدر من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة * وثبت أيضاً فى مسند أحمد أن ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته ثلاثاً فى مجلس واحد فقال النبى صلى الله عليه وسلم هى واحدة ولم يثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم خلاف هذه السنة بل ما يخالفها إما أنه ضيف بل مرجوح وإما أنه صحيح لا يدل على خلاف ذلك كما قد بسط ذلك فى موضعه والله أعلم

﴿فصل﴾ الطلاق منه طلاق سنة أباحه الله تعالى وطلاق بدعة حرمه الله - فطلاق السنة أن يطلقها طليقة واحدة إذا طهرت من الحيض قبل أن يجامعها أو يطلقها حاملاً قد يتبين حملها فإن طلقها وهي حائض أو وطئها وطأة بعد الوطء قبل أن يتبين حملها فهذا طلاق محرم بالكتاب والسنة واجماع المسلمين - وتنازع العلماء هل يلزم أو لا يلزم على قولين . والظاهر أنه لا يلزم وإن طلقها ثلاثاً بكلمة أو بكلمات في طهر واحد قبل أن يراجعها مثل أن يقول أنت طالق ثلاثاً أو أنت طالق ألف طليقة أو مائة طليقة أو أنت طالق أنت طالق أنت طالق ونحو ذلك من الكلام فهذا حرام عند جمهور العلماء من السلف والخلف وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد وظاهر مذهبه . وكذلك لو طلقها ثلاثاً قبل أن تنقضي عدتها فهو أيضاً حرام عند الأكثرين وهو مذهب مالك وأحمد في ظاهر مذهبه (وأما السنة) إذا طلقها طليقة واحدة لم يطلقها الثانية حتى يراجعها في العدة أو يتزوجها بمقد جديد بعد العدة فينئذ له أن يطلقها الثانية . وكذلك الثالثة فإذا طلقها الثالثة كما أمر الله ورسوله حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره * وأما لو طلقها الثلاث طلاقاً محرماً مثل أن يقول لها أنت طالق ثلاثاً جملة واحدة فهذا فيه قولان للعلماء أحدهما يلزمه الثلاث - والثاني لا يلزمه الا طليقة واحدة وله أن يراجعها في العدة وينكحها بمقد جديد بعد العدة وهذا قول كثير من السلف والخلف وهو قول طائفة من أصحاب مالك وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل . وهذا أظهر القولين لدلائل كثيرة * منها ما ثبت في الصحيح عن ابن عباس . قال كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر من خلافة عمر واحدة * ومنها ما رواه الامام أحمد وغيره باسناد جيد عن ابن عباس أن ركابة بن عبد يزيد طلق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد وجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال انما هي واحدة ورد بها عليه * وهذا الحديث قد ثبته أحمد بن حنبل وغيره . وضعف أحمد وأبو عبيد وابن حزم وغيرهم ما روى أنه طلقها البتة وأنه استحلفه ما أردت الا واحدة فإن رواة هذا مجاهيل لا يعرف حفظهم وعدلهم ورواة الاول معروفون بذلك * ولم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم باسناد منقول أن أحداً طلق امرأته ثلاثاً بكلمة واحدة فألزمه الثلاث بل روى في ذلك أحاديث كلها كذب باتفاق أهل العلم ولكن جاء في أحاديث صحيحة ان فلاناً طلق امرأته ثلاثاً أي ثلاثاً متفرقة وجاء أن الملاعن طلق ثلاثاً وتلك امرأة لاسبيل له الى رجعتها بل هي محرمة عليه

سواء طلقها أو لم يطلقها كما لو طلق المسلم امرأته إذا ارتدت ثلاثا وكما لو أسلمت امرأة اليهودي فطلقها ثلاثا أو أسلم زوج المشركة فطلقها ثلاثا وإنما الطلاق الشرعي أن يطلق من يملك أن يرتجمها أو يتزوجها بقصد جديد والله أعلم *

﴿ فصل ﴾ إذا حلف الرجل بالحرام فقال الحرام يلزمني لا أفعل كذا أو الحلف على حرام لا أفعل كذا أو ما أحل الله على حرام أن فعلت كذا أو ما يحل للمسلمين يحرم على أن فعلت كذا أو نحو ذلك وله زوجة ففي هذه المسئلة نزاع مشهور بين السلف والخلف ولكن القول الراجح أن هذه يمين من الإيمان لا يلزمه بها طلاق ولو قصد بذلك الحلف بالطلاق وهذا مذهب الإمام أحمد المشهور عنه حتى لو قال أنت على حرام ونوي به الطلاق لم يقع به الطلاق عنده ولو قال أنت على كظهر أمي وقصد به الطلاق فإن هذا لا يقع به الطلاق عند عامة العلماء وفي ذلك أنزل الله القرآن فانهم كانوا يمدون الظهار طلاقا والايلاء طلاقا فرفع الله ذلك كله وجعل في الظهار الكفارة الكبرى وجعل الايلاء يميناً يترتب فيها الرجل أربعة أشهر فلما أن يمسك بمعروف أو يسرح بإحسان * كذلك قال كثير من السلف والخلف أنه إذا كان مزوجاً فحرم امرأته أو حرم الحلال مطلقاً كان مظاهراً وهذا مذهب أحمد وإذا حلف بالظهار والحرام لا يفعل شيئاً وحث في يمينه أجزأته الكفارة في مذهبه لكن قيل إن الواجب كفارة ظهار وسواء حلف أو أوقع وهو المنقول عن أحمد - وقيل بل إن حلف به أجزأه كفارة يمين وإن أوقعه لزمه كفارة ظهار وهذا أقوى وأقيس على أصول أحمد وغيره فالخالف بالحرام يجرئه كفارة يمين كما يجرئ الخالف بالنذر إذا قال إن فعلت كذا فلي الحج أو مالي صدقة. وكذلك إذا حلف بالعتق يجرئه كفارة عند أكثر السلف من الصحابة والتابعين وكذلك الحلف بالطلاق يجرئ فيه أيضاً كفارة يمين كما أفتى به ^(١) من السلف والخلف والثابت عن الصحابة لا يخالف ذلك بل معناه يواقه فكل يمين يحلف بها المسلمون في أيمانهم ففيها كفارة يمين كما دل عليه الكتاب والسنة * وأما إذا كان مقصود الرجل أن يطلق أو أن يمتق أو أن يظهر فهذا يلزمه ما أوقعه سواء كان منجزاً أو مطلقاً ولا يجرئه كفارة يمين والله سبحانه أعلم *

(١) يابض بالأصل ولعل المتروك قوله جمع اه مصححه

﴿فصل﴾ فيمن قال من تبع هذه الفتيا وعمل بها فولده بعد ذلك ولد زنا فانه في غاية الجهل والضلال والمشاقة لله ورسوله فان المسلمين متفقون على أن كل نكاح اعتقد الزوج أنه نكاح مائع اذا وطئ فيه فانه يلحقه فيه ولده ويتوارثان باتفاق المسلمين وان كان ذلك النكاح باطلا في نفس الامر باتفاق المسلمين سواء كان النكاح كافرا أو مسلما واليهودي اذا تزوج بنت أخيه كان ولده منها يلحقه نسبه ويرثه باتفاق المسلمين وان كان ذلك النكاح باطلا باتفاق المسلمين ومن استحله كزن كافرا تجب استنابته * وكذلك المسلم الجاهل لو تزوج امرأة في عدتها كما يفعل جهال الأعراب ووطنها يمتقدها زوجة كان ولده منها يلحقه نسبه ويرثه باتفاق المسلمين ومثل هذا كثير فان ثبوت النسب لا يفتقر الى صحة النكاح في نفس الامر بل الولد للفراش كما قال النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللماهر الحجر فن طلق امرأته ثلاثا ووطنها يمتقدها أنه لم يقع بها الطلاق إما لجهله وإما لمقتضى مخطئ فله الزوج وإما لغير ذلك فانه يلحقه النسب ويتوارثان بالاتفاق بل ولا تحسب العدة الا من حين ترك وطأها فانه كان يطؤها معتقدا أنها زوجته فهي فراش له فلا تمتد له حتى يزول الفراش ومتى نكح امرأة نكاحا فاسدا متفقا على فساده او مختلفا في فساده او ملكها ملكا فاسدا متفقا على فساده أو مختلفا في فساده ووطنها يمتقدها زوجته الحرة أو أمته المملوكة فان ولده منها يلحقه نسبه ويتوارثان باتفاق المسلمين والولد يكون ايضا حرا وان كانت الموطوءة مملوكة للغير في نفس الامر ووطنه بدون إذن سيدها لكن لما كان الواطئ مفرورا زوج بها وقيل له هي حرة أو بيعت منه فاشتراها يمتقدها ملكا للبائع فائما وطئ من يمتقدها زوجته الحرة أو أمته المملوكة فولده منها حرا لاجل اعتقاده وان كان اعتقاده مخطئا وبهذا قضى الخلفاء الراشدون واتفق عليه أئمة المسلمين فهو لا الذين وطئوا أو جاءهم أولاد لو كانوا قد وطئوا في نكاح فاسد متفق على فساده وكان الطلاق وقع بهم باتفاق المسلمين وهم وطئوا يمتقدون أن النكاح باق لاجل قتيان أفتاهم أولغير ذلك كان نسب الأولاد بهم لا حقا ولم يكونوا أولاد زنا بل يتوارثون باتفاق المسلمين هذا في الجميع على فساده فكيف في المختلف في فساده وان كان القول الذي وطئ به ضعيفا كمن وطئ في نكاح المتعة أو نكاح المرأة نفسها بلا ولي ولا شهود فان هذا اذا وطئ فيه يمتقده نكاحا لحقه فيه النسب فكيف بنكاح مختلف فيه وقد ظهرت حجة القول بصحته

بالكتاب والسنة والقياس وظاهر ضعف القول الذي يناقضه وعجز أهله عن نصرته بعد البحث التام لانتفاء الحجة الشرعية * فن قال ان هذا النكاح او مثله يكون الولديه ولد زنا لا يلحقه نسبه ولا يتوارث هو وأبوه الواطي * فانه يخالف لاجماع المسلمين منسوخ من ربة الدين فان كان جاهلا عرّف وبين له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاء الراشدين وسائر أئمة الدين ألحقوا أولاد الجاهلية بأبائهم وان كانت محرمة بالاجماع ولم يشترطوا في لحوق النسب أن يكون النكاح جائزا في شرع المسلمين فان أضر على مشاققة الرسول من بعد ما تبين له الهدى واتباع غير سبيل المؤمنين فانه يستتاب فان تاب والا قتل * فقد ظهر أن من أنكر الفتيا بأنه لا يقع الطلاق وادعي الاجماع على وقوعه وقال أن الولد ولد زنا هو مخالف لاجماع المسلمين مخالف لكتاب الله وسنة رسول رب العالمين وأن المفتي بذلك او القاضي به فعل ما يسوغ باجماع المسلمين وليس لاحد المنع من الفتيا بقوله او القضاء بذلك ولا الحكم بالمنع من ذلك باتفاق المسلمين والا حكام المخالفة للاجماع باطلة باجماع المسلمين والله أعلم *

المسئلة السادسة عشرة * قال شيخ الاسلام رحمه الله . أما بعد فقد كنا في مجلس التفقه في الدين والنظر في مدارك الاحكام المشروعة تصويرا وتقريرا وتأصيلا وتفصيلا فوق الكلام في شرح القول في حكم منى الانسان وغيره من الدواب الطاهرة وفي أرواث البهائم المباحة أي طاهرة أم نجسة على وجه أحب اصحابنا تقييده وما يقاربه من زيادة وتقصان فكتبت لهم في ذلك فأقول ولا حول ولا قوة الا بالله هذا مبنى على أصل وفصلين (أما الاصل) فاعلم ان الاصل في جميع الاعيان الموجودة على اختلاف أصنافها وتباين أوصافها أن تكون حلالا مطلقا لآدميين وان تكون طاهرة لا يحرم عليهم ملابستها ومباشرتها ومماسستها وهذه كلمة جامعة ومقالة عامة وقضية فاضلة عظيمة المنفعة واسعة البركة يفزع اليها حملة الشريعة فيما لا يخص من الاعمال وحوادث الناس وقد دل عليها أدلة عشرة مما حضرني ذكره من الشريعة وهي كتاب الله وسنة رسوله واتباع سبيل المؤمنين المنظومة في قوله تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم) وقوله (انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا) ثم مسالك القياس والاعتبار ومناهج الرأي والاستنبصار

(الصف الاول) الكتاب وهم عدة آيات * (الآية الاولى) قوله تعالى (هو الذي

خلق لكم ما في الارض جميعا) والخطاب لجميع الناس لافتتاح الكلام بقوله (يا أيها الناس اعبدوا ربكم) ووجه الدلالة أنه أخبر أنه خلق جميع ما في الارض للناس مضافا اليهم باللام واللام حرف الاضافة وهي توجب اختصاص المضاف بالمضاف اليه واستحقاقه اياه من الوجه الذي يصلح له وهذا المعنى يعم موارد استعمالها كقولهم المال لزيد والسرج للدابة وما أشبه ذلك فيجب اذاً أن يكون الناس مملكين ممكنين لجميع ما في الارض فضلا من الله من الله ونعمة وخص من ذلك بعض الاشياء وهي الخبائث لما فيها من الفساد لهم في معاشهم او معادهم فيبقى الباقي مباحا بموجب الآية (الآية الثانية) قوله تعالى (وما لكم ألا تأكلوا) مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم اليه) دلت الآية من وجهين (أحدهما) أنه وبجهم وعنفسهم على ترك الاكل مما ذكر اسم الله عليه قبل أن يحله باسمه الخاص فلو لم تكن الاشياء مطلقة مباحة لم يلحقهم ذم ولا توبخ اذا لو كان حكمها مجهولا او كانت محظورة لم يكن ذلك (الوجه الثاني) أنه قال (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) والتفصيل التبيين فيبين أنه بين المحرمات فما لم يبين تحريمه ليس بمحرم . وما ليس بمحرم فهو حلال اذ ليس الا حلال أو حرام (الآية الثالثة) قوله تعالى (وسخر لكم ما في السموات وما في الارض جميعا منه) واذا كان ما في الارض مسخرنا لنا جاز استمتاعنا به كما تقدم (الآية الرابعة) قوله تعالى (قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون نية او دما مسفوحا) الآية فما لم يجد تحريمه ليس بمحرم وما لم يحرم فهو حل ومثل هذه الآية قوله (انما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير) الآية لان حرف انما يوجب حصر الاول في الثاني فيجب انحصار المحرمات فيما ذكر وقد دل الكتاب على هذا الاصل المحيط في مواضع اخر

(الصنف الثاني) السنة والذي حضرني منها حديثان * (الحديث الاول) في الصحيحين عن سعد بن ابى وقاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أعظم المسلمين جرما من يسأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسئلته * دل ذلك على ان الاشياء لا تحرم الا بتحريم خاص لقوله لم يحرم ودل أن التحريم قد يكون لأجل المسئلة فيبين بذلك أنها بدون ذلك ليست محرمة وهو المقصود (الثاني) روى أبو داود في سننه عن سلمان الفارسي قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء من السمن والجبن والفرا فقال الحلال ما أحل الله في كتابه

والحرام ما حرم الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفا عنه . فنه دليلان (أحدهما) انه أفق
بالإطلاق فيه (الثاني) قوله وما سكت عنه فهو مما عفا عنه نص في ان ما سكت عنه فلا اثم عليه
فيه وتسميته ههنا عفوا كانه والله أعلم لان التحليل هو الاذن في تناول بخطاب خاص
والتحريم المنع من تناول كذلك والسكوت عنه لم يؤذن بخطاب يخصه ولم يمنع منه فيرجع
الى الاصل وهو أن لا عقاب الا بعد الارسال وإذا لم يكن فيه عقاب لم يكن محرما . وفي السنة
دلائل كثيرة على هذا الاصل

(الصنف الثالث) اتباع سبيل المؤمنين وشهادة شهداء الله في أرضه الذين هم عدول الآمرين
بالمعروف الناهين عن المنكر المعصومين من اجتماعهم على ضلالة المفروض اتباعهم وذلك أني
لست أعلم خلاف أحد من العلماء السالفين في أن ما لم يحج دليل بتحريمه فهو مطلق غير محجور
وقد نص على ذلك كثير ممن تكلم في أصول الفقه وفروعه * وأحسب بعضهم ذكر في ذلك الاجماع
يقينا أو ظنا كاليقين (فان قيل) كيف يكون في ذلك اجماع وقد علمت اختلاف الناس في الاعيان
قبل حجي الرسل وانزال الكتب هل الاصل فيها الحظر أو الاباحة أو لا يدري ما الحكم فيها أو انه
لاحكم لها أصلا واستصحاب الحال دليل متبع وانه قد ذهب بعض من صنف في أصول الفقه
من أصحابنا وغيرهم على ان حكم الاعيان الثابت لها قبل الشرع مستصحب بعد الشرع وأن
من قال بأن الاصل في الاعيان الحظر استصحب هذا الحكم حتى يقوم دليل الحل (فأقول)
هذا قول متأخر لم يؤثر أصله عن أحد من السابقين ممن له قدم وذلك انه قد ثبت أنها بعد
حجي الرسل على الإطلاق وقد زال حكم ذلك الاصل بالدلة السمية التي ذكرتها ولست
انكر أن بعض من لم يحط علما بمدارك الاحكام ولم يؤت تمييزا في مظان الاشتباه ربما سحبه
ذيل ما قبل الشرع على ما بعده الا ان هذا غلط قبيح لو نه له لتنبه مثل الغلط في الحساب
لا يهتك حريم الاجماع ولا يثلم بنين الاتباع . ولقد اختلف الناس في تلك المسئلة هل هي
جائزة أم ممتنعة لان الارض لم تخل من نبي مرسل اذ كان آدم نبيا مكلما حسب اختلافهم في
جواز نخلو الاقطار عن حكم مشروع وان كان الصواب عندنا جوازه . ومنهم من فرضها فيمن
ولد بجزيرة الى غير ذلك . من الكلام الذي يبين لك أن لا عمل بها وانها نظر محض ليس فيه
عمل كالكلام في مبداء اللغات وشبه ذلك على ان الحق الذي لا راد له أن قبل الشرع لا تحليل

ولا تحريم فإذا لا تحريم يستصحب ويستدام فيبقى الآن كذلك والمقصود خلوها عن المآثم
والعقوبات *

(وأما مسلك الاعتبار) بالأشياء والنظائر واجتهاد الرأي في الأصول الجوامع فمن
وجوه كثيرة ننبه على بعضها (أحدها) أن الله سبحانه خلق هذه الأشياء وجعل فيها للإنسان
متاعاً ومنفعة . ومنها ما قد يضطر إليه وهو سبحانه جواد كريم رحيم غني صمد والعلم
بذلك يدل على العلم بأنه لا يعاقبه ولا يمدبه على مجرد استمتاعه بهذه الأشياء وهو المطلوب
(وثانيها) أنها منفعة خالية عن مضرة فكانت مباحة كسائر مانص على تحليله وهذا الوصف
قد دل على تعلق الحكم بالنص^(١) وهو قوله (يحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) فكل مانفع
فهو طيب وكل ما ضر فهو خبيث . والمناسبة الواضحة لكل ذي لب أن النفع يناسب التحليل
والضرر يناسب التحريم والدوزان فإن التحريم يدور مع المضار وجوداً في الميتة والدم والحلم
الخنزير وذوات الأنياب والمخالب والحمر وغيرها مما يضر بأنفس الناس وعدمه في الأنعام والألبان
وغیرها (وثالثها) أن هذه الأشياء إما أن يكون لها حكم أو لا يكون والاول باطل صوابه^(٢) والثاني
بالإتفاق . وإذا كان لها حكم فالوجوب والكراهة والاستحباب معلومة البطلان بالكلية لم يبق
إلا الحل . والحكمة باطلة لا تنفأ دليلها نص واستنباطا لم يبق إلا الحل وهو المطلوب * إذا ثبت
هذا الأصل فنقول الأصل في الاعيان الطهارة لثلاثة أوجه (أحدها) أن الطاهر ما حل
ملابسته ومباشرته وحمله في الصلاة . والنجس بخلافه وأكثر الأدلة السالفة تجمع جميع وجوه
الانتفاع بالأشياء أكلاً وشراباً ولبساً ومسا وغير ذلك ثبت دخول الطهارة في الحل وهو
المطلوب والوجهان الآخران نافله^(٣) (الثاني) أنه إذا ثبت أن الأصل جواز أكلها وشربها فلائ
يكون الأصل ملابستها ومخالطتها الخلق أولى وأحرى وذلك لأن الطعام يخالط البدن ويمارجه
ويثبت منه فيصير مادة وعنصر له فإذا كان خبيثاً صار البدن خبيثاً فيستوجب النار ولهذا قال
النبي صلى الله عليه وسلم كل جسم ثبت من سحت فالنار أولى به والجنة طيبة لا يدخلها إلا

(١) كذا بالاصلين وصوابه على تعلق الحكم به النص والله اعلم اهـ مصححه (٢) كذا بالاصلين
وفي العبارة سقط أو تحريف فاحش والله اعلم اهـ مصححه (٣) كذا بالاصلين ولعله يعني أنها زيادة
لثبوت المطلوب بالوجه الاول اهـ مصححه

طيب * واما ما يماس البدن ويأثره فيؤثر أيضا في البدن من ظاهر كتأثير الاخبات في أبداننا وفي ثيابنا المتصلة بأبداننا لكن تأثيرها دون تأثير المخالط الممازج فاذا ثبت حل مخالطة الشيء وممازجته نخل ملابسته ومباشرته أولى وهذا قاطع لاشبهة فيه * وطرد ذلك ان كل ما حرم مباشرته وملابسته حرم مخالطته وممازجته ولا ينعكس فكل نجس محرم الاكل وليس كل محرم الاكل نجسا وهذا في غاية التحقيق (الوجه الثالث) أن الفقهاء كلهم اتفقوا على ان الاصل في الاعيان الطهارة وأن النجاسات محصاة مستقصاة وما خرج عن الضبط والحصر فهو طاهر كما يقولونه فيما يتقضى الوضوء ويوجب الغسل وما لا يحل نكاحه وشبه ذلك فانه غاية المتقابلات. تجد أحد الجانبين فيها محصورا مضبوطا والجانب الآخر مطلق مرسل والله تعالى المجازي للصواب *

الفصل الاول في القول في طهارة الارواح والابوال من الدواب والطير التي لم تحرم وعلى ذلك عدة أدلة (الدليل الاول) ان الاصل الجامع طهارة جميع الاعيان حتى يبين لنجاستها فكل ما لم يبين لنا انه نجس فهو طاهر وهذه الاعيان لم يبين لنا نجاستها فهي طاهرة * اما الركن الاول من الدليل فقد ثبت بالبراهين الباهرة والحجج القاهرة * وأما الثاني فنقول ان المنقضى على ضربين نفي نحصره ونحيط به كعلمنا بأن السماء ليس فيها شمسان ولا قران طالمان وانه ليس لنا الا قبلة واحدة وان محمدا لا نبي بعده بل علمنا انه لا اله الا الله وان ما ليس بين اللوحين ليس بقرآن وانه لم يفرض الا صوم شهر رمضان وعلم الانسان انه ليس في (١) دراهم فل (٢) ولا تعير وانه لم يطعم وأنه البارحة لم يتم وغير ذلك مما يطول عده فهذا كله نفي مستيقن بين خطأ من يطعن بقوله لا تقبل الشهادة على النقي (الثاني) مالا يستيقن نفيه وعدمه . ثم منه ما يغلب على القلب ويقوى في الرأي . ومنه مالا يكون كذلك فاذا رأينا حكما منوطا بنقي من الصنف الثاني فالمطلوب أن نرى النقي ويغلب على قلوبنا . والاستدلال بالاستصحاب وبعدم المخصص وعدم الموجب لحل الكلام على مجازة هو من هذا القسم . فاذا بحثنا وسبرنا عما يدل على نجاسة هذه الاعيان والناس يتكلمون فيها منذ مائتين من السنين فلم نجد فيها الا أدلة معزوفة شهدنا شهادة جازمة في هذا المقام بحسب علمنا أن لا دليل الا ذلك فنقول الاستدلال بهذا الدليل انما يتم

(١) بياض بأحد الاصاين (٢) كذا بالاصلين بالاهمال

بفسخ ما استدل به على النجاسة ونقض ذلك وقد احتج لذلك بمسلكين أثرى ونظري *
 (أما الاثرى) فحديث ابن عباس المخرج في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر
 بقبرين فقال اتهما ليعذبان وما يعذبان في كبير أما أحدهما فكان لا يستتر من البول وروى لا يستتره
 والبول اسم جنس محلى باللام فيوجب العموم كالإنسان في قوله (إن الإنسان لئى خسر إلا
 الذين آمنوا) فإن المرتضى إن أسماء الاجناس تقتضى من العموم ما تقتضيه أسماء الجموع . لست
 أقول الجنس الذي يفصل بين واحد وكثيره الهاء كالنمر والبر والشجر فإن حكم تلك حكم الجموع
 بلا ريب . وإنما أقول اسم الجنس المفرد الدال على الشيء وعلى ما أشبهه كالإنسان ورجل وفرس
 وثوب وشبه ذلك . وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد أخبر بالعداب من جنس البول وجب
 الاحتراز والتزهد من جنس البول فيجمع ذلك جميع أبوال جميع الدواب والحيوان الناطق
 والبهيم ما يؤكل وما لا يؤكل فيدخل بول الانعام في هذا العموم وهو المقصود . وهذا قد اعتمد
 عليه بعض من يدعى الاستدلال بالسمع وبعض الرأى وارتضاه بعض من يتكلم وجمله
 مفزعا وموثلا *

(المسلك الثانى النظرى) وهو من ثلاثة أوجه (أحدها) القياس على البول المحرم فنقول
 بول وروث فكان نجسا كسائر الابوال فيحتاج هذا القياس أن يبين أن مناط الحكم فى
 الاصل هو أنه بول وروث وقد دل على ذلك تنبيهات النصوص مثل قوله اتقوا البول - وقوله
 كان بنو اسرائيل اذا أصاب ثوب أحدهم البول فرضه بالمفراض - والمناسبة أيضا فان البول
 والروث مستخبت مستقذر تمافه النفوس على حد يوجب المبایة وهذا يناسب التحريم حملا
 للناس على مكارم الاخلاق ومحاسن الاحوال وقد شهد له بالاعتبار تنجس أرواث الخبائث
 (الثانى) ان نقول اذا فحطنا وبجئنا عن الحد الفاصل بين النجاسات والطهارات وجدنا
 ما استحال فى أبدان الحيوان عن أغذيتها فاصار جزءا فهو طيب الغذاء وما فضل فهو خبيثه ولهذا
 يسمى رجيعا كانه أخذ ثم رجع أى رد . فما كان من الخبائث يخرج من الجانب الاسفل كالتائط
 والبول والمني والوذى والودي فهو نجس . وما خرج من الجانب الاعلى كالدمع والريق والبصاق
 والمخاط ونخامة الرأس فهو طاهر . وما تردد كبلم المدة ففيه تردد * وهذا الفصل بين ما خرج من
 اعلى البدن وأسفله قد جاء عن سميد بن المسيب ونحوه وهو كلام حسن فى هذا المقام الضيق

الذي لم يفقه كل الفقه حتى زعم زاعمون أنه تمعد محض وابتلاء وتميز بين من يطيع وبين من يعصى . وعندنا أن هذا الكلام لا حقيقة له بمفرده حتى يضم إليه أشياء آخر فرق من فرق بين ما استحال من معدة الحيوان كالروث والقيء وما استحال في معدته كاللبن * وإذا ثبت ذلك فهذه الأبول والأرواث مما يستحيل في بدن الحيوان وينصح طيبه ويخرج خبيثه من جهة دبره وأسفله ويكون نجسا . فإن فرق بطيب لحم المأكول وخبث لحم المحرم فيقال طيب الحيوان وشرفه وكرمه لا يوجب طهارة روثه فإن الإنسان إنما حرم لحمه كرامة له وشرفا ومنع ذلك فبوله أخبث الأبول — ألا ترى أنكم تقولون أن مفارقة الحياة لا تنجسه وإن ما أدين منه وهو حتى فهو طاهر أيضا كما جاء في الآثار وإن لم يؤكل لحمه فلو كان أكرام الحيوان موجبا لطهارة روثه لكانت الإنسان في ذلك القذح المعلي وهذا سر المسئلة ولبابها *

(الوجه الثالث) أنه في الدرجة السفلى من الاستنجاب والطبقة النازلة من الاستقذار كما شهد به أنفس الناس وتجدد طبائعهم وأخلاقهم حتى لا يكاد نجد أحدا ينزله منزلة^(١) در الحيوان ونسله وليس لنا إلا طاهر أو نجس وإذا فارق الطهارات دخل في النجاسات والنجس عليه أحكام النجاسات من مباحته ومجانبته فلا يكون طاهرا لأن اللعين إذا تجاوزها الأصول لحقت بها كثرها شها وهو متردد بين اللابن وبين غيره من البول وهو بهذا أشبه * ويقوى هذا أنه قال تعالى (يخرج من بين فرث ودم لبنا خالصا) قد ثبت أن الدم نجس فكذلك الفرث لتظهر القدرة والرحمة في إخراج طيب من بين خبيثين * ويبين هذا جميعه أنه يوافق غيره من البول في خلقه ولونه وريحه وطعمه فكيف يفرق بينهما مع هذه الجوامع التي تكاد تحمل حقيقة أحدهما حقيقة الآخر *

(فالوجه الأول) قياس التمثيل وتعليق الحكم بالمشارك المدلول عليه *

(والثاني) قياس التعليل بتقيح مناط الحكم وضبط أصلي كلي *

(والثالث) التفريق بينه وبين جنس الطاهرات فلا يجوز ادخاله فيها فهذه أنواع القياس *

اصل ووصل وفصل *

(فالوجه الأول) هو الاصل والجمع بينه وبين غيره من الاخبات *

(١) بياض بالاصل بقدر كلة

(والثاني) هو الاصل والقاعدة والضابط الذي يدخل فيه *

(والثالث) الفصل بينه وبين غيره من الطاهرات وهو قياس العكس فالجواب عن

هذه الحجج والله المستعان *

أما المسلك الاول فضعيف جدا لوجهين (أحدهما) ان اللام في البول للتعريف فتفيد
بما كان معروفا عند المخاطبين فان كان المعروف واحدا معهودا فهو المراد وما لم يكن ثم عهد
بواحد أفادت الجنس إما جميعه على المرتضى أو مطلقه على رأي بعض الناس وربما كانت كذلك.
وقد نص أهل المعرفة باللسان والنظر في دلالات الخطاب أنه لا يصار الى تعريف الجنس الا
اذا لم يكن ثم شيء معهود فاما اذا كان ثم شيء معهود مثل قوله تعالى (كما أرسلنا الى فرعون
رسولا فمضى فرعون الرسول) صار معهودا بتقديم ذكره وقوله (لا تجملوا دعاء الرسول بينكم)
هو معين لانه معهود بتقديم معرفته وعلمه فانه لا يكون لتعريف جنس ذلك الاسم حتى
ينظر فيه هل يفيد تعريف عموم الجنس او مطلق الجنس فانهم هذا فانه من محاسن المسالك
فان الحقائق الثلاثة عامة وخاصة ومطلقة * فاذا قلت الانسان قد تريد جميع الجنس وقد تريد
مطلق الجنس وقد تريد شيئا بعينه من الجنس. فأما الجنس العام فوجوده في القلوب والنفوس
علما ومعرفة وتصورا - واما الخاص من الجنس مثل زيد وعمر فوجوده هو حيث حل وهو
الذي يقال وجوده في الاعيان وفي الاذهان الخارج^(١) وقد يتصور هكذا في القلب خاصا متميزا -
واما الجنس المطلق مثل الانسان المجرد عن عموم وخصوص الذي يقال له نفس الحقيقة ومطلق
الجنس فهذا كما لا يتقيد في نفسه لا يتقيد بمحلّه الا أنه لا يدرك الا بالقلوب فتجعل محله
بهذا الاعتبار وربما جعل موجودا في الاعيان باعتبار أن في كل انسان حظا من مطلق الانسانية
فالوجود في العين المعينة من النوع حظها وقسطها * فاذا تبين هذا فقوله فانه كان لا يستزهر
من البول بيان للبول المعهود وهو الذي كان يصيبه وهو بول نفسه * يدل على هذا أيضا سبعة
أوجه (أحدها) ما روى فانه كان لا يستبرئ من البول والاستبراء لا يكون الا من بول نفسه
لانه طلب براءة الذكركاستبراء الرحم من الولد (الثاني) ان اللام تعاقب الاضافة فقوله من البول
كقوله من بوله وهذا مثل قوله (مفتحة لهم الابواب) اي أبوابها (الثالث) أنه قد روى هذا

(١) كذا بالاصلين ولعل الاصل وهو الذي يقال له وجود في الاعيان وفي خارج الاذهان اهـ مصححه

الحديث من وجوه صحيحة فكان لا يستتر من بوله وهذا يفسر تلك الرواية . ثم هذا الاختلاف في اللفظ متأخر عن منصور زوى الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس ومعلوم ان المحدث لا يجمع بين هذين اللفظين والاصل والظاهر عدم تكرار قول النبي صلى الله عليه وسلم فلم أنهم روه بالمعنى ولم بين أى اللفظين هو الاصل . ثم ان كان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال اللفظين مع ان معنى أحدهما يجوز ان يكون موافقا لمعنى الآخر ويجوز ان يكون مخالفا فالظاهر الموافقة . يبين هذا أن الحديث في حكاية حال لما مرّ النبي صلى الله عليه وسلم بقبرين ومعلوم انها قضية واحدة (لرابع) انه اخبار عن شخص بعينه أن البول كان يصيبه ولا يستتر منه ومعلوم أن الذي جرت العادة به بول نفسه (الخامس) أن الحسن قال البول كله نجس وقال أيضاً لا بأس بأبول النعم فلم ان البول المطلق عنده هو بول الانسان (السادس) ان هذا هو المفهوم للسامع عند تجرد قلبه عن الوسواس والتبريح فانه لا يفهم من قوله فانه كان لا يستتر من البول الا بول نفسه—ولو قيل انه لم يخطر لاكثر الناس على بالهم جميع الابوال من بول بعير وشاة وثور لكان صدقا (السابع) ان يكفي بان يقال اذا احتمل أن يريد بول نفسه لانه المهود وأن يريد جميع جنس البول لم يحز حمله على أحدهما الا بدليل فيقف الاستدلال . وهذا لعمرى تنزل والا فالذي قدمنا أصل مستقر من انه يجب حمله على البول المهود وهو نوع من أنواع البول وهو بول نفسه الذي يصيبه غالبا ويترشش على أفخاذه وسوقه وربما استهان بانقائه ولم يحكم الاستنجاء منه فأما بول غيره من الآدميين فان حكمه وان ساوى حكم بول نفسه فليس ذلك من نفس هذه الكلمة بل لاستوائهما في الحقيقة والاستواء في الحقيقة يوجب الاستواء في الحكم . ألا ترى ان أحدا لا يكاد يصيبه بول غيره ولو اصابه لساه ذلك . والنبي صلى الله عليه وسلم انما اخبر عن أمر موجود غالب في هذا الحديث وهو قوله اتقوا البول فان عامة عذاب القبر منه فكيف يكون عامة عذاب القبر من شيء لا يكاد يصيب أحدا من الناس وهذا بين لا خفاء به *

(الوجه الثاني) انه لو كان عاما في جميع الابوال فسوف نذكر من الأدلة الخاصة على طهارة هذا النوع ما يوجب اختصاصه من هذا الاسم العام ومعلوم من الاصول المستقرة اذا تعارض الخاص والعام فالعمل بالخاص أولى لان ترك العمل به إبطال له وأهدار والعمل به ترك لبعض معاني العام وليس استئصال العام وإرادة الخاص يبدع في الكلام بل هو غالب كثير . ولزمنا التعارض

على التساوي من هذا الوجه فإن في أدلتنا من الوجوه الموجبة للتقديم والترجيح وجوهاً أخرى من الكثرة والعمل وغير ذلك مما سنبينه إن شاء الله تعالى * ومن عجيب ما اعتمد عليه بعضهم قوله صلى الله عليه وسلم أكثر عذاب القبر في البول . والقول فيه كالتقول فيما تقدم مع أنا نعلم إصابة الانسان ببول غيره قليل نادر وإنما الكثير أصابته بول نفسه ولو كان أراد ان يدرج بوله في المجلس الذي يكثر وقوع المذاب بنوع . منه لكان بمنزلة قوله أكثر عذاب القبر من النجاسات . — واعتمد أيضاً على قوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي أحدكم بحضرة طامام ولا هو يدافعه الا خبثان يعني البول والنجو — وزعم ان هذا يفيد تسمية كل بول ونجو أخبث والاخبث حرام نجس وهذا في غاية السقوط فإن اللفظ ليس فيه شمول لغير ما يدافع أصلاً * وقوله ان الاسم يشمل الجنس كله فيقال له وما الجنس العام أكل بول ونجو أم بول الانسان ونجو . وقد علم ان الذي يدافع كل شخص من جنس الذي يدافع غيره فأما ما لا يدافع أصلاً فلا مدخل له في الحديث فهذه عمدة المخالف

(وأما المسلك النظري) فالجواب عنه من طريقين مجمل ومفصل * أما المفصل فالجواب عن الوجه الاول من وجهين (أحدهما) لان سلم ان العلة في الاصل أنه بول وروث وما ذكره من تنبيه النصوص فقد سلف الجواب بأن المراد بها بول الانسان — وما ذكره من المناسبة فنقول التحليل إما ان يكون نجس استخبات النفس واستقذارها أو بقدر محدود من الاستخبات والاستقذار — فإن كان الاول وجب تنجيس كل مستخبت مستقذ فيجب نجاسة المخاط والبصاق والنخامة بل نجاسة المني الذي جاء الأثر بإماطته من الثياب بل ربما نفرت النفوس عن بعض هذه الاشياء أشد من نفورها عن أرواث الماء كقول من البهائم مثل مخططة المجدوم اذا اختلطت بالطعام ونخامة الشيخ الكبير اذا وضعت في الشراب وربما كان ذلك مدعاة لبعض النفس الى أن يذره التقي — وان كان التحليل بقدر موقف من الاستقذار فهذا قد يكون حقاً لكن لا بد من بيان الحد الفاصل بين القدر من الاستخبات الموجب للتنجيس وبين ما لا يوجب ولم يبين ذلك ولعل هذه الاعيان مما يتقضى بيان استقذارها الحد المعتبر * ثم ان التقديرات في الاسباب والاحكام انما تعلم من جهة استقذارها عن الشرع في الامر الغالب فتقول متى حكم بنجاسة نوع علمنا أنه مما غلظ استخباته . ومتى لم يحكم بنجاسة نوع علمنا أنه لم يغلظ استخباته فتعود مستدلين بالحكم

على المتبر من العلة ففى استبرنا في الحكم فنحن في العلة أشد استبراة فبطل هذا * وأما الشاهد
بالاعتبار فكما انه شهد لجلس الاستنباط شهد للاستنباط الشديد والاستفاد الفليظ
(وثانيهما) أن تقول لم لا يجوز أن تكون العلة في الأصل أنه بول ما يؤكل لحمه وهذه
علة مطردة بالاجماع منا ومن المخالفين ^(١) هذه المسئلة والانكاس ان لم يكن واجبا
فقد حصل الفرض وان كان شرطاً في العمل فتقول فيه ما قالوا في اطراد العلة اولى حيث
خولفوا فيه وعدم الانكاس أبسر من عدم الاطراد: وإذا افترق الصنفان في اللحم والعظم
واللبن والشعر فلم لا يجوز افتراقهما في الروث والبول وهذه المناسبة أي أن كل واحد من
هذه الاجزاء هو بعض من ألباض البهيمة او متولد منها فيلحق سائرهما قياساً لبعض الشيء
على جملة (فان قيل) هذا منقوض بالانسان فانه طاهر وابنه طاهر وكذلك سائر أمواهه
وفضلاته ومع هذا فروثه وبوله من أخبث الاخباث فحصل الفرق فيه بين البول وغيره
(فتقول) اعلم ان الانسان فارق غيره من الحيوان في هذا الباب طرذاً وعكساً فقياس البهائم
بعضها ببعض وجعلها في حيز بيان حيز الانسان وجعل الانسان في حيز هو الواجب ألا ترى انه
لا يتجسس بالموت على المختار وهي تنجس بالموت ثم بوله أشد من بولها — ألا ترى ان تحريمه
مفارق لتحريم غيره من الحيوان لكرم نوعه وحرمة حتى يحرم الكافر وغيره وحتى لا يحمل أن
يذبح جلده مع ان بوله أشد وأغلظ فهذا وغيره يدل على أن بول الانسان فارق سائر فضلاته أشد من
مفارقة بول البهائم فضلاتها إما لعموم ملاسته حتى لا يستخف به او لغير ذلك مما الله أعلم به على
انه يقال في عذرة الانسان وبوله من الخبث والنتن والقذر ما ليس في عامة الابل والارواح *
وفي الجملة فالحاق الابل باللحوم في الطهارة والتجاسة أحسن طرداً من غيره والله أعلم *

(وأما الوجه الثاني) فتقول ذلك الاصل في الآدميين مسلم والذي جاء عن السلف
انما جاء فيهم ^(٢) من الاستحالة في أبدانهم وخروجه من الشق الاعلى او الاسفل فن أن يقال
كذلك سائر الحيوان وقد مضت الإشارة الى الفرق ثم مخالفوهم بمنعونهم أكثر الاحكام في البهائم
فيقولون قد ثبت أن ما خبث لحمه خبث لبنه ومنه بخلاف الآدمي فبطلت هذه القاعدة في
الاستحالة بل قد يقولون ان جميع الفضلات الرطبة من البهائم حكمها سواء فما طاب لحمه طاب

(١) بياض بالاصلين (٢) أى في الآدميين لاجل الاستحالة اهـ ٤٥٠

لبنه وبوله وروثه ومنيه وعرقه وريقه ودمعه — وما خبث لحمه خبث لبنه وريقه وبوله وروثه ومنيه وعرقه ودمعه وهذا قول يقوله احمد في المشهور عنه وقد قاله غيره * وبالجملة فاللبن والمشي يشهد لهم بالفرق بين الانسان والحيوان شهادة قاطعة وباستواء الفضلات من الحيوان ضربا من الشهادة — فعلى هذا يقال للانسان يفرق بين ما يخرج من أعلاه وأسفله لما الله أعلم به فانه منتصب القامة نجاسته كلها في أعاليه . ومعدته التي هي محل استحالة الطعام واشرب في الشق الأسفل * وأما الثدي ونحوه فهو في الشق الأعلى وليس كذلك البهيمة فان ضرعها في الجانب المؤخر منها وفيه اللبن الطيب ولا مطعم في أثبات الاحكام بمثل هذه الخزورات *

(وأما الوجه الثالث) فمداره على الفصل بينه وبين غيره من الطاهرات فان فصل بنوع الاستقذار بطل بجميع المستقذرات التي ربما كانت أشد استقذارا منه وان فصل بقدر خاص فلا بد من توقيته وقد مضى تقرير هذا *

وأما الجواب العام فن اوجه ثلاثة (أحدها) ان هذا قياس في مقابلة الآثار المنصوصة وهو قياس فاسد الوضع . ومن جمع بين ما فرقت السنة بينه فقد ضاعى قول الذين قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا ولذلك طهرت السنة هذا ونجست هذا *

(الثاني) ان هذا قياس في باب لم تظهر أسبابه وأنواطه ولم يتبين مأخذه وما ^(١) بل الناس فيه على قسمين إما قائل يقول هذا استبعاد محض وابتلاء صرف فلا قياس ولا إلحاق ولا اجتماع ولا افتراق وإما قائل يقول دقت علينا علله وأسبابه وخفيت علينا مسالكه ومذاهبه وقد بعث الله إلينا رسولا يزكينا ويعلمنا الكتاب والحكمة . بعثه إلينا ونحن لا نعلم شيئا فانما نصنع ما رأينا يصنع والسنة لا تضرب لها الامثال . ولا تعارض بأراء الرجال . والدين ليس بالرأي ويجب ان يتهم الرأي على الدين والقياس في مثل هذا الباب . ممتنع باتفاق اولي الالباب *

(الثالث) ان يقال هذا كله مداره على التسوية بين بول ما يؤكل لحمه وبول ما لا يؤكل لحمه وهو جمع بين شيئين مفترقين فان ريح المحرم خبيثة . واما ريح المباح فنه ما قد يستطاب مثل أرداث الظباء وغيرها وما لم يستطاب منه فليس ريحه كريح غيره وكذلك خلقه غالبا فانه يشتمل على أشياء من المباح وهذا لان الكلام في حقيقة المسئلة وسنعود اليه إن شاء الله في آخرها

(الدليل الثاني) الحديث المستفيض أخرجه أصحاب الصحيح وغيرهم . حديث أنس بن مالك أن ناساً من عكل أو عريثة قدموا المدينة فاجتووها فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بلقاح وأمرهم أن يشربوا من أبوالها وألبانها فلما صوّأ قتلوا راعي رسول الله صلى الله عليه وسلم واستاقوا الذودنة وذكر الحديث . فوجه الحجة أنه أذن لهم في شرب الأبول ولا بد أن يصيب أفواههم وأيديهم وثيابهم وآيتهم فإذا كانت نجسة وجب تطهير أفواههم وأيديهم وثيابهم للصلاة وتطهير آيتهم فيجب بيان ذلك لهم لأن تأخير البيان عن وقت الاحتياج إليه لا يجوز ولم يبين لهم النبي صلى الله عليه وسلم أنه يجب عليهم إمطاة ما أصابهم منه فدل على أنه غير نجس ومن البين أن لو كانت أبوال الإبل كأبول الناس لا وشك أن يشتد تغليظه في ذلك . - ومن قال أنهم كانوا يعلمون أنها نجسة وأنهم كانوا يعلمون وجوب التطهير من النجاسات فقد أهدى غاية الابعاد واتى بشئ قد يستيقن بطلانه لوجوه

(أحدها) أن الشريعة أول ما شرعت كانت أخفى وبعد انتشار الإسلام وتناقل العلم وافشائه صارت أبدي واطهر وإذا كنا إلى اليوم لم يستغن لنا نجاستها بل أكثر الناس على طهارتها وعامة التابعين عليه بل قد قال أبو طالب وغيره أن السلف ما كانوا ينجسونها ولا يتقونها - وقال أبو بكر ابن المنذر وعليه اعتماد أكثر المتأخرين في ثقل الإجماع والخلاف وقد ذكر طهارة الأبول عن عامة السلف * ثم قال قال الشافعي الأبول كلها نجس . قال ولا نعلم أحدا قال قبل الشافعي أن أبوال الأنعام وأبوارها نجس (قلت) وقد نقل عن ابن عمر أنه سئل عن بول الناقة فقال اغسل بما أصابك منه - وعن الزهري فيما يصيب الراعي من أبوال الإبل قال ينضح - وعن حماد بن أبي سليمان في بول الشاة والبعير يغسل - ومذهب أبي حنيفة نجاسة ذلك على تفصيل لهم فيه فلعن الذي أراد به ابن المنذر القول بوجوب اجتناب قليل البول والروث وكثيره فإن هذا لم يبلغنا عن أحد من السلف ولعل ابن عمر أمر بفسله كما يفسل الثوب من المخاط والبصاق والمني ونحو ذلك وقد ثبت عن أبي موسى الأشعري أنه صلى على مكان فيه روث الدواب والصحراء أمامه وقال ههنا وههنا سواء - وعن أنس بن مالك لا بأس ببول كل ذي كرش ولست أعرف عن أحد من الصحابة القول بنجاستها بل القول بطهارتها إلا ما ذكر عن ابن عمر أن كان أراد النجاسة فمن أين يكون ذلك معلوما لا ولشك *

(١٠) (وثانيها) انه لو كان نجسا فوجوب النظر^(١١) من النجاسة ليس من الامور البينة قد انكره في الثياب طائفة من التابعين وغيرهم فمن أين يعلمه أو تلك *

(وثالثها) ان هذا لو كان مستقيضا بين ظهري الصحابة لم يجب ان يعلمه أو تلك لانهم حديثو العهد بالجاهلية والكفر فقد كانوا يجهلون أصناف الصلوات وأعدادها وأوقاتها وكذلك غيرها من الشرائع الظاهرة فجهلهم بشرط خفي في أمر خفي أولى وأحرى لاسيما والقوم لم يتفقهوا في الدين أدنى تفقه ولذلك ارتدوا ولم يخاطبوا أهل العلم والحكمة بل حين أسلموا واصابهم الاستيخام أمرهم بالبدواة فياليت شمري من أين لهم العلم بهذا الامر الخفي *

(ورابعها) أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن في تعليمه وإرشاده وإكلا للتعليم الى غيره بل يبين لكل واحد ما يحتاج اليه وذلك معلوم لمن أحسن المعرفة بالسنن الماضية *

(وخامسها) أنه ليس العلم بنجاسة هذه الأرواث أي من العلم بنجاسة بول الانسان الذي قد علمه المداري في حجاب لمن وخدمته ثم قد حذر منه للمهاجرين والانصار الذين أوتوا العلم والايمان فصار الاعراب الجفاة أعلم بالامور الخفية من المهاجرين والانصار بالامور الظاهرة فهذا كما ترى *

(وسادسها) انه فرق بين الابوال والالبان وأخرجهما مخرجا واحدا والقران بين الشيتين ان لم يوجب استواءهما فلا بد أن يورث شبهة فلو لم يكن البيان واجبا لكانت المقارنة بينه وبين الطاهر موجبة للتمييز بينهما ان كان التمييز حقا * ومن الحديث دلالة أخرى فيها تنازع وهو أنه أباح لهم شربها ولو كانت محرمة نجسة لم يبح لهم شربها ولست أعلم مخالفا في جواز التداوى بأبوال الابل كما جاءت السنة لكن اختلفوا في تخرج مناطه فقيل هو أنها مباحة على الاطلاق للتداوى وغير التداوى - وقيل بل هي محرمة وإنما إباحها للتداوى - وقيل هي مع ذلك نجسة والاستدلال بهذا الوجه يحتاج الى ركن آخر وهو ان التداوى بالمحرمات النجسة مجرم والدليل عليه من وجوه *

(أحدها) أن الأدلة الدالة على التجريم مثل قوله (حرمت عليكم الميتة) و «كل ذى ناب من السباع جرام» و (انما الخمر والميسر رجس) عامة في حال التداوى وغير التداوى فمن فرق بينهما فقد فرق بين ما جمع الله بينه وخص الموم وذلك غير جائز (فان قيل) فقد أباحها للضرورة

والتداوى مضطر فتباح له أو انا تقيس إباحتها للمريض على إباحتها للجائع بجميع الحاجة إليها — يؤيد ذلك أن المرض يسقط الفرائض من القيام في الصلاة والصيام في شهر رمضان والانتقال من الطهارة بالماء الى الطهارة بالصعيد فكذلك يبيح المحارم، لأن الفرائض والمحارم من واحد واحد — يؤيد ذلك أن المحرمات من الحلية واللباس مثل الذهب والحرير قد جاءت السنة بإباحة اتخاذ الأنف من الذهب وربط الأسنان به ورخص للزير وعبد الرحمن في لباس الحرير من حكمة كانت بهما فدلّت هذه الأصول الكثيرة على إباحة المعظورات حين الاحتياج والافتقار إليها (قلت) أما إباحتها للضرورة حق وليس التداوى بضرورة لوجوه (أحدها) أن كثيرا من المرضى أو أكثر المرضى يشفون بلا تداو لا سيما في أهل الوباء والقوى والسالكين في نواحي الأرض يشفيهم الله بما خلق فيهم من القوى المطبوعة في أبدانهم الرافعة للمرض وفيما يسره لهم من نوع حركة وعمل أو دعوة مستجابة أو رقية نافعة أو قوة للقلب وحسن التوكل الى غير ذلك من الاسباب الكثيرة غير الدواء وأما الأكل فهو ضروري ولم يجعل الله أبدان الحيوان تقوم إلا بالغذاء فلو لم يكن يأكل لالت قنبت بهذا أن التداوي ليس من الضرورة في شيء *

(وثانيها) أن الأكل عند الضرورة واجب، قال مسروق من اضطر الى الميتة فلم يأكل فأتى دجل النار والتداوى غير واجب ومن نازع فيه خصمته السنة في المرأة السوداء التي خيرها النبي صلى الله عليه وسلم بين الصبر على البلاء ودخول الجنة وبين الدعاء بالعافية فاختارت البلاء والجنة — ولو كان رفع المرض واجبا لم يكن للتخير موضع كدفع الجوع وفي دعائه لا يبي بالحمى وفي اختياره الحمى لاهل قبا وفي دعائه ببناء أمة بالطعن والطاعون وفي نهيه عن الفرار من الطاعون — وخصمه حال أنبياء الله المبشرين بالصبرين على البلاء حين لم يتعاطوا الاسباب الدافعة له مثل أيوب عليه السلام وغيره — وخصمه حال السلف الصالح فان أبا بكر الصديق رضي الله عنه حين قالوا له ألا ندعو لك الطبيب قال قد رأيته فاقال لك قال اني فعال لما أريد. ومثل هذا ونحوه يروى عن الربيع بن خثيم الخبث المنيب الذي هو أفضل الكوفيين أو كفضلهم — وعمر بن عبد العزيز الخليفة الراشد المهدي وخلق كثير لا يحصون عددا. ولست أعلم سائلا أوجب التداوى وإنما كان كثير من أهل الفضل والمعرفة يفضل تركه تفضلا واختيارا لما اختار الله ورضي به ونسليما

له وهذا المنصوص عن أحمد وإن كان من أصحابه من يوجه ومنهم من يستحب ويرجحه
كطريقة كثير من السلف استمساكا لما خلقه الله من الأسباب وجعله من سنته في عباده *
(وثالثها) أن الدواء لا يستيقن بل وفي كثير من الأمراض لا يظن دفعة للمرض اذ لو
اطرد ذلك لم يمت أحد بخلاف دفع الطعام للمسفة والحجاجة فانه مستيقن بحكم سنة الله في
عبادة وخلقته *

(ورابعها) أن المرض يكون له أدوية شتى فاذا لم يندفع بالحزم انتقل الى الحلل ومحال ان
لا يكون له في الحلال شفاء أو دواء والذي أنزل الداء أنزل لكل داء دواء الا الموت ولا يجوز
ان يكون أدوية الأ دواء في القسم المحرم وهو سبحانه الرؤف الرحيم — وإلى هذا الاشارة
بالحديث المروي إن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها بخلاف المسفة فانها وان اندفعت باى
طعام اتفق الا ان الخبيث انما يباح عند قد غيره فان صورت مثل هذا في الدواء فتلك صورة
نادرة لان المرض أندر من الجوع بكثير وتعين الدواء المعين وعدم غيره نادر فلا ينتقض هذا.
على ان في الواجهة السالفة غنى *

(وخامسها) وفيه فقه الباب أن الله تعالى جعل خلقه مفتقرين الى الطعام والغذاء لا تندفع
مجايعهم ومسببتهم الا بنوع الطعام وصنفه فقد هدانا وعلما النوع الكاشف للمسفة المزيلة
للخخصة. وأما المرض فانه يزيله بأنواع كثيرة من الاسباب ظاهرة وباطنة روحانية وجسمانية
فلم يتعين الدواء مزيلة. ثم الدواء بنوعه لم يتعين لنوع من أنواع الاجسام في ازالة الداء المعين. ثم
ذلك النوع المعين يخفى على أكثر الناس بل على عامتهم دركه ومعرفة الخاصة. المزاولون منهم
هذا الفن أو لو الافهام والمقول يكون الرجل منهم قد أفنى كثيرا من عمره في معرفته ذلك
ثم يخفى عليه نوع المرض وحقيقته ويخفى عليه دواؤه وشفاءؤه ففارقت الاسباب المزيلة للمرض
الاسباب المزيلة للمخخصة في هذه الحقائق اليانة وغيرها فكذلك اقترت أحكامها كما ذكرنا
وبهذا ظهر الجواب عن الاقيسة المذكورة * والقول الجامع فيما يسقط ويباح للحاجة
والضرورة ما حضرني الآن * أما سقوط ما يسقط من القيام والصيام والغتسال فلأن منفعة
ذلك مستيقنة بخلاف التداوى — وأيضا فان ترك المأمور به أيسر من فعل المنهى عنه قال
النبي صلى الله عليه وسلم اذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه واذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم

فانظر كيف أوجب الاجتناب عن كل منهي عنه وفرق في الأمور به بين المستطاع وغيره وهذا يكاد يكون دليلاً مستقلاً في المسئلة (وأيضاً) فإن الواجبات من القيام والجمعة والحج تسقط بأنواع من المشقة التي لا تصلح لاستباحة شيء من المحظورات وهذا بين بالأمل *

(وإما الحلية) فأنما يبيح الذهب للأنف وربط الاسنان لانه اضطرار وهو يسد الحاجة يقينا كالأكل في الخمصة (وأما لبس الحرير) للحكمة والجرب ان سلم ذلك فإن الحرير والذهب ليسا محررين على الإطلاق فانهما قد أبيحا لأحد صنفى المكلفين وأبيح للصنف الآخر بعضهما وأبيح التجارة فيهما وإهداؤهما للمشركين فعلم انهما أبيحا لمطلق الحاجة والحاجة الي التداوى أقوى من الحاجة^(١) تزين النساء بخلاف المحرمات من النجاسات وأبيح أيضاً لحصول المصلحة بذلك في غالب الامر * ثم الفرق بين الحرير والطعام أن باب الطعام يخالف باب اللباس لان تأثير الطعام في الأبدان أشد من تأثير اللباس على ما قد مضى فالمحرم من الطعام لا يباح الا للضرورة التي هي المسغبة والخمصة والمحرم من اللباس يباح للضرورة وللحاجة أيضاً هكذا جاءت السنة ولا جمع بين مافرق الله بينه. والفرق بين الضرورات والحاجات معلوم في كثير من الشرعيات وقد حصل الجواب عن كل ما يعارض به في هذه المسئلة *

(الوجه الثاني) أخرج مسلم في صحيحه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الخمر أنتدأوى بها فقال انها داء وليست بدواء فهذا نص في المنع من التداوى بالخمر رداً على من أباحه. وسائر المحرمات مثلها قياساً خلافاً لمن فرق بينهما فان قياس المحرم من الطعام أشبه من الغراب بالغراب بل الخمر قد كانت مباحة في بعض أيام الاسلام وقد أباح بعض المسلمين من نوعها الشرب دون الاسكار والميتة والدم بخلاف ذلك (فان قيل) الخمر قد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنها داء وليست بدواء فلا يجوز ان يقال هي دواء بخلاف غيرها— وأيضاً في اباحة التداوى بها اجازة اصطناعها واعتصارها وذلك داع الى شربها ولذلك اختصت بالحد فيها دون غيرها من المطاعم الخبيثة لقوة محبة الانفس لها— فأقول أما قولك لا يجوز ان يقال هي دواء فهو حق وكذلك القول في سائر المحرمات على ما دل عليه الحديث الصحيح ان الله لم يجعل شفاءكم في حرام— ثم ماذا تريد بهذا أتريد أن الله لم يخلق فيها قوة طبيعية من

(١) بياض بالاصلين ولعل المتروك قوله الى اه مصححه

السخونة وغيرها . جرت المادة في الكفار والفساق أنه يندفع فيها بمض الأداة الباردة^(١) كسائر القوى والطبائع التي أودعها جميع الأدوية من الاجسام—أم تريد شيئا آخر فإن أردت الاول فهو باطل بالقضايا المجربة التي توأمت عليها الامم وجرت عند كثير من الناس مجرى الضروريات بل هو ردلما يشاهد ويؤمن—بل قد قيل انه رد للقرآن لقوله تعالى (فيهما اثم كبير ومنافع للناس) ولعل هذا في الخرافات من جميع المقالات المعلومه من طيب الابدان—وان أردت ان النبي صلى الله عليه وسلم أخبر انها داء للنفوس والقلوب والعقول وهي أم الخبائث والنفوس . والقلب هو الملك المطلوب صلاحه وكماله وانما البدن آلة له وهو تابع له مطيع له طاعة الملائكة ربهـا فاذا صلح القلب صلح البدن كله—واذا فسد البدن كله فالفخر هي داء ومرض للقلب مفسد له مضعف لافضل خواصه الذي هو العقل والعلم واذا فسد القلب فسد البدن كله كما جاءت به السنة فتصير داء للبدن من هذا الوجه بواسطة كونها داء للقلب وكذلك جميع الاموال المنصوبة والمسروقة فانه ربما صلح عليها البدن ونبت وسمن لكن يفسد عليها القلب فيفسد البدن بفساده (واما المصلحة) التي فيها فانها منفعة للبدن فقط ونفعها متاع قليل فهي وان أصبحت شيئا يسيرا فهي في جنب ما تفسده كلا إصلاح . وهذا بعينه معنى قوله تعالى (فيهما اثم كبير ومنافع للناس وانهما أكبر من نفعهما) فهذا لعمري شأن جميع المحرمات فان فيها من القوة الخبيثة التي تؤثر في القلب ثم البدن في الدنيا والآخرة ما يربي على ما فيها من منفعة قليلة تكون في البدن وحده في الدنيا خاصة—على أنا وان لم نعلم جهة المفسدة في المحرمات فاننا نقطع أن فيها من المفسد ما يربي على ما نلظنه من المصالح فافهم هذا فان به يظهر فقه المسئلة وسرها (واما) افضاؤه الي اعتصارها فليس بشيء لانه يمكن أخذها من أهل الكتاب على انه يحرم اعتصارها وانما القول اذا كانت موجودة أن هذا منتقض باطفاء الحرق بها ودفع النصة اذا لم يوجد غيرها (واما) اختصاصها بالحد فان الحسن البصري يوجب الحد في الميتة أيضا ولحم الخنزير لكن الفرق أن في النفوس داعيا طبعيا وباعثا اراديا الى الخمر فنصب رادع شرعي وزاجر دنيوي ايضا ليتقابلا ويكون مدعاة الى قلة شربها وليس كذلك غيرها مما ليس في النفوس اليه كثير ميل ولا عظيم طلب *

(١) هنا بياض باحد الاصلين

(الوجه الثالث) ما روى حسان بن غفارق قال قالت أم سلمة اشتكت بنت لي فنبذت لها في كوز فدخل النبي صلى الله عليه وسلم وهو يغلي فقال ما هذا فقلت ان بنتي اشتكت فنبذنا لها هذا فقال ان الله لم يجعل شفاءكم في حرام. رواه أبو خاتم بن حبان في صحيحه - وفي رواية ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم وصحيحه بعض الحفاظ وهذا الحديث نص في المسئلة (الوجه الرابع) ما رواه أبو داود في السنن أن رجلا وصف له ضفدع يجعلها في دواء فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل الضفدع وقال ان تقتلها تسبى فها حيوان محرم ولم يبح للتداوى وهو نص في المسئلة ولعل تحريم الضفدع أخف من تحريم الخبائث غيرها فانه أكثر ما قيل فيها ان تقتلها تسبى فما ظنك بالخنزير والميتة وغير ذلك * وهذا كله بين لك استخفافه بطلب الطب واقتضائه واجرائه مجرى الرفق بالمريض وتطبيب قلبه ولهذا قال الصادق المصدوق لرجل قال له انا طيب قال أنت رفيق والله الطيب (الوجه الخامس) ما روى ايضا في سننه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الدواء الخبيث وهو نص جامع مانع وهو صورة الفتوى في المسئلة

(الوجه السادس) الحديث المرفوع ما أبالي ما أتيت أو ما ركبت اذا شربت تريافا أو تملقت تيممة أو قلت الشعر من نفسي مع ما روى من كراهة من كره الترياق من السلف الى (١) انه لم يقابل ذلك نص عام ولا خاص يبلغ ذروة المطلب وسنام المقصد في هذا الموضع ولولا اني كتبت هذا من حفظي لاستقصيت القول على وجه يحيط بما دق وجل والله الهادي الى سواء السبيل (الدليل الثالث) وهو في الحقيقة رابع الحديث الصحيح الذي خرجه مسلم وغيره من حديث جابر بن سمرة وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة في صراخ الغنم فقال صلوا فيها فانها بركة - وسئل عن الصلاة في مبارك الابل فقال لا تصلوا فيها فانها خلقت من الشياطين * ووجه الحجة من وجهين (أحدهما) انه أطلق الاذن بالصلاة ولم يشترط حائلا بقي من ملاستها والموضع موضع حاجة الى البيان فلو احتاج لبينه وقد مضى تقرير هذا . وهذا شبهه بقول الشافعي ترك الاستفصال . في حكاية الحال . مع قيام الاحتمال . ينزل منزلة العموم في المقال . فانه ترك استفصال السائل أهناك حائل يحول بينك وبين

(١) كذا بالاصلين ولعل الصواب على انه تدبر اه مصححه

أبصارها مع ظهور الاحتمال ليس مع قيامه فقط وأطلق الاذن بل هذا أوكد من ذلك لان الحاجة هنا الى البيان أمس وأوكد (والوجه الثاني) انها لو كانت نجسة كأرواث الأتبعين لكانت الصلاة فيها إما محرمة كالحشوش والكُف أو مكروهة كراهية شديدة لانها مظنة الأخبات والانبجاس — فأما أن يستحب الصلاة فيها ويسمىها بركة ويكون شأنها شأن الحشوش أو قريبا من ذلك فهو جمع بين المتنافيين المتضادين وحاشا الرسول صلى الله عليه وسلم من ذلك * ويؤيد هذا ما روى أن اباموسي صلى في مبارك الغنم وأشار الى البرية وقال ههنا وثم سواء وهو صاحب الفقيه العالم بالتنزيل القاهم للتأويل سوى بين محل الإجماع وبين ما خلا عنها فكيف يجامع هذا القول بنجاستها — وأما نهيه عن الصلاة في مبارك الابل فليست اختصت به دون البقر والغنم والظباء والخيول اذ لو كان السبب نجاسة البول لكان تفرقا بين المتماثلين وهو ممتنع يقينا *

(الدليل الرابع) وهو في الحقيقة سابع ما ثبت واستفاض من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف على راحلته وأدخلها المسجد الحرام الذي فضله الله على جميع بقاع الأرض وبركها حتى طاف بها اسبوعا — وكذلك أذنه لام سلة ان تطوف راكبة ومعلوم انه ليس مع الدواب من العقل ما تمتنع به من تلويث المسجد المأمور بتطهيره للطائفين والمالكين والركع السجود فلو كانت أبوالها نجسة لكان فيه تمريض المسجد الحرام للتنجيس مع أن الضرورة مادت الى ذلك وانما الحاجة دعت اليه ولهذا استنكر بعض من يرى تنجيسها إدخال الدواب المسجد الحرام وحسبك بقول بطلاناً ردّه في وجه السنة التي لا ريب فيها *

(الدليل الخامس) وهو الثامن ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال فأما ما أكل لحمه فلا بأس بهوله وهذا ترجمة المسئلة الا أن الحديث قد اختلف فيه قبولاً ورداً فقال أبو بكر عبد العزيز ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال غيره هو موقوف على جابر — فان كان الاول فلا ريب فيه — وان كان الثاني فهو قول صاحب وقد جاء مثله عن غيره من الصحابة أبي موسى الاشعري وغيره فينبني على أن قول الصحابة اولى من قول من بعدهم وأحق أن يتبع — وان علم انه انتشر في سائرهم ولم ينكروه فصار إجماعاً سكوتياً *

(الدليل السادس) وهو التاسع الحديث المتفق عليه عن عبد الله بن مسعود أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم كان ساجدا عند الكعبة فأرسلت قريش عقبة بن أبي معيط الى قوم
 قد نحدروا جزورا لهم فجاء بفرثها وسلاها فوضعهما على ظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وهو ساجد ولم ينصرف حتى قضى صلاته فهذا ايضا^(١) في ان ذلك الفرث والسلي لم
 يقطع الصلاة - ولا يمكن حمله فيما أرى الا على أحد وجوه ثلاثة إما أن يقال هو منسوخ
 وأعني بالنسخ أن هذا الحكم مرتفع وان لم يكن قد ثبت بخطاب لانه كان بمكة وهذا ضئيف
 جدا لان النسخ لا يصر اليه الا يقين وأما بالظن فلا يثبت النسخ - وأيضا فانا ما علمنا
 أن اجتناب النجاسة كان غير واجب ثم صار واجبا لاسيما من يحتاج على اجتناب النجاسة بقوله
 تعالى (وثيابك فطهر) وسورة المدثر في أول المنزل فيكون فرض التطهير من النجاسات على قول
 هؤلاء من أول الفرائض فهذا هذا - وإما أن يقال هذا دليل على جواز حمل النجاسة في الصلاة
 وعامة من يخالف في هذه المسئلة لا يقول بهذا القول فيلزمهم ترك الحديث. ثم هذا قول ضعيف
 بخلافه الاحاديث الصحاح في دم الحيض وغيره من الاحاديث. ثم انهم لا أعلمهم يختلفون أنه
 مكروه وان إعادة الصلاة منه أولى فهذا هذا لم يبق الا أن يقال الفرث والسلي ليس بنجس
 وانما هو طاهر لانه فرث ما يؤكل لحمه وهذا هو الواجب ان شاء الله تعالى لكثرة القائلين به
 وظهور الدلائل عليه. وبطول الوجحين الاولين يوجب تمين هذا (فان قيل) ففيه السلي وقد يكون
 فيه دم (قلنا) يجوز ان يكون دما يسير ابل الظاهر انه يسير والدم اليسير معفو عن حمله في الصلاة
 (فان قيل) فالسلي لحم من ذبيحة المشركين وذلك نجس وذلك باتفاق (قلنا) لانسلم انه قد كان حرم
 حينئذ ذبائح المشركين بل^(٢) او المقطوع به. أنها لم تكن حُرمت حينئذ فان الصحابة الذين
 أسلموا لم ينقل انهم كانوا ينجسون ذبائح قومهم. وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم لم ينقل عنه انه كان
 يجتنب الا ماذن للأصنام. أما ما ذبحه قومه في دورهم لم يكن يتجنبه ولو كان تحريم ذبائح المشركين
 قد وقع في صدر الاسلام لكان في ذلك من المشقة على النفر القليل الذين أسلموا مالا قيل لهم به
 فان عامة أهل البلد مشركون وهم لا يمكنهم ان يأكلوا ويشربوا الامن طعامهم وخبزهم وفي أوانيهم
 لقتلهم وضعفهم وقهرهم. ثم الاصل عدم التحريم حينئذ فن ادعاه اجتناب الى دليل

(الدليل السابع) وهو العاشر ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الاستجمار بالمعظم

(١) بياض بالاصين ولعل المتروك قوله بن اه (٢) بياض بالاصين ولعل الاصل بل المغنون او المقطوع به اه

والبحر وقال انه زاد اخوانكم من الجن - وفي لفظ قال فسألوني الطعام لهم ولدوا بهم فقلت لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه أو فرما يكون لحما وكل برة علف لدوا بكم قال النبي صلى الله عليه وسلم فلا تستنجوا بهما فانهما زاد اخوانكم من الجن * فوجه الدلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يستنجى بالمعظم والبحر الذي هو زاد اخواننا من الجن وعلف دوابهم ومعلوم انه انما نهى عن ذلك لئلا نجسه عليهم ولهذا استنبط الفقهاء من هذا أنه لا يجوز الاستنجاء بزاد الانس * ثم انه قد استفاد النهي في ذلك والتغليظ حتى قال من تقلد وترا او استنجى بمعظم او رجيع فان محمد آمنه بري^(١) ومعلوم انه لو كان البحر في نفسه نجسا لم يكن الاستنجاء به بنجسه ولم يكن فرق بين البحر المستنجى به والبحر الذي لا يستنجى به وهذا جمع بين ما فرقت السنة بينه - ثم ان البحر لو كان نجسا لم يصالح أن يكون علفا لقوم مؤمنين فانها تصير بذلك جلالة ولو جاز أن تصير جلالة لجاز أن تعلق رجيع الانس ورجيع الدواب فلا فرق حينئذ ولانه لما جعل الزاد لهم ما فضل عن الانس ولدوابهم ما فضل عن دواب الانس من البحر شرط في طهائهم كل عظم ذكر اسم الله عليه فلا بد أن يشترط في علف دوابهم نحو ذلك وهو الطهارة * وهذا يبين لك أن قوله في حديث ابن مسعود لما أنه بجحرين وروثة فقال انهار كس انما كان لكونها روثه آدمي ونحوه - على انها قضية عين فيحتمل أن تكون روثه ما يؤكل لحمه وروثة ما لا يؤكل لحمه فلا يتم الصنفين ولا يجوز القطع بانها مما يؤكل لحمه مع أن لفظ الركب لا يدل على النجاسة لان الركب هو المركب اي المردود وهو معنى الرجيع ومعلوم أن الاستنجاء بالرجيع لا يجوز بحال إما لنجاسته وإما لكونه علف دواب اخواننا من الجن (الوجه الثامن) وهو الحادى عشر أن هذه الاعيان لو كانت نجسة لينه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يبينه فليست نجسة وذلك لان هذه الاعيان تكثر ملابسة الناس لها ومباشرتهم لكثير منها خصوصا الامة التي بعث فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فان الابل والغنم غالب أموالهم ولا يزالون يباشرونها ويباشرون أماكنها في مقامهم وسفرهم مع كثرة الاحتفاء فيهم حتى ان عمر رضى الله عنه كان يأمر بذلك تعددوا واخشوشنوا وامشوا حفاة وانتعلوا ومحالب الابلان كثيرا ما يقع فيها من ألبانها^(٢) وليس ابتلاؤهم بها باقل من ولوغ الكلب في أوانيهم فلو كانت نجسة يجب غسل الثياب والابدان والاوانى منها وعدم مخالطته ويمنع من الصلاة مع ذلك ويجب تطهير

(١) في نسخة بري منه (١) كذا بالاصلين والصواب من إخبارها أو أبو الهادي مصححه

الارض مما فيه ذلك اذا صلى فيها والصلاة فيها تكثر في أسفارهم وفي سراخ أغنامهم ويحرم شرب اللبن الذي يقع فيه برما وتفسل اليد اذا أصابها البول أو رطوبة البحر الى غير ذلك من أحكام النجاسة لوجب أن يبين النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بيانا تحصل به معرفة الحكم—ولذين ذلك لنقل جميعه او بعضه فان الشريعة وعادة القوم توجب مثل ذلك فلما لم يتقل ذلك علم أنه لم يبين لهم نجاستها * وعدم ذكر نجاستها دليل على طهارتها من جهة تقريره لهم على مباشرتها وعدم النهي عنه والتقرير دليل الاباحة—ومن وجه أن مثل هذا يجب بيانه بالخطاب ولا تحال الامة فيه على الرأي لانه من الاصول لا من الفروع— ومن جهة أن ما سكنت الله عنه فهو مما عفا عنه لاسيما اذا وصل بهذا الوجه—

(الوجه التاسع) وهو الثاني عشر وهو أن الصحابة والتابعين وعامة السلف قد ابتلي الناس في أزمانهم بأضماف ما ابتلوا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يشك عاقل في كثرة وقوع الحوادث المتلفة بهذه المسئلة ثم المنقول عنهم أحد شيئين إما القول بالطهارة او عدم الحكم بالنجاسة مثل ما ذكرناه عن أبي موسى وأنس وعبد الله بن مفضل انه كان يصلي وعلى رجله أثر السرقين. وهذا قد عاين أكابر الصحابة بالعراق— وعن عبيد بن عمير قال ان لي غما تبصر في مسجدى وهذا قد عاين أكابر الصحابة بالحجاز— وعن ابراهيم النخعي فيمن يصلي وقد أصابه السرقة قال لا بأس— وعن أبي جعفر الباقر ونافع مولى ابن عمر^(١) أصابت عمامته بول بعير فقالا جيما لا بأس— وسألها جعفر الصادق وهو أشبه الدليل على أن ما روى عن ابن عمر في ذلك من التسليم اما ضئيف او على سبيل الاستحباب والتنظيف فان نافعا لا يكاد يخفى عليه طريقة ابن عمر في ذلك ولا يكاد يخالفه والمأثور عن السلف في ذلك كثير— وقد نقل عن بعضهم الفاظ ان ثبتت فليست صريحة بنجاسة محل النزاع مثل ما روى عن الحسن أنه قال البول كله يفسل وقد روى عنه انه قال لا بأس بأبوال الغنم فلم انه أراد بول الانسان الذكر والانثى والكبير والصغير وكذلك ما روى عن أبي الشعثاء انه قال الأبوال كلها نجاسة فلهذا أراد ذلك ان ثبت عنه وقد ذكرنا عن ابن المنذر وغيره انه لم يعرف عن أحد من السلف القول بنجاستها ومن المعلوم الذي لا شك فيه أن هذا اجماع على عدم النجاسة بل مقتضاه أن التحجيس من الاقوال المحدثه فيكون مردودا

(١) بياض بالاصل

بالادلة الدالة على إبطال الحوادث لاسيما مقالة محدثة مخالفة لما عليه الصدر الاول ومن المعلوم أن الاعيان الموجودة في زمانهم ومكانهم اذا أمسكوا عن تحريمها وتنجيسها مع الحاجة الى بيان ذلك كان تحريمها وتنجيسها ممن بعدهم بمنزلة ان يمسكوا عن بيان أفعال يحتاج الى بيان وجوبها لو كان ثابتا فيجئ من بعدهم فيوجبها * ومتى قام المقتضى للتحريم أو الوجوب ولم يذكرها وجوبا ولا تحريما كان إجماعا منهم على عدم اعتقاد الوجوب والتحريم وهو المطلوب . وهذه الطريقة ممتدة في كثير من الاحكام وهي أصل عظيم ينبغي للفقهاء أن يتأملها ولا يغفل عن عورها^(١) لكن لا يسلم الا بعدم ظهور الخلاف في الصدر الاول فان كان فيه خلاف محقق بطلت هذه الطريقة والحق أحق ان يتبع *

﴿ الوجه العاشر ﴾ وهو الثالث عشر في الحقيقة أنا نعلم يقينا أن الحبوب من الشعير والبيضاء والذرة ونحوها كانت تزرع في مزارع المدينة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأهل بيته ويعلم ان الدواب اذا داست فلا بد أن تروث وتبول ولو كان ذلك ينجس الحبوب لم رمت مطلقا أو لوجب تنجيسها وقد أسلمت الحجاز واليمن ونجد وسائر جزائر العرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبث اليهم سعاته وعماله يأخذون عشور حبوبهم من الحنطة وغيرها وكانت سراء الشام تجلب الى المدينة فيأكل كل منها رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنون على عهده . وعامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من تمر وزرع وكان يعطى المرأة من نسائه ثمانين وسق شعير من غلة خيبر وكل هذه تداس بالدواب التي تروث وتبول عليها فلو كانت تنجس بذلك لكان الواجب على أقل الاحوال تطهير الحب وغسله ومعلوم أنه صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك ولا فعل على عهده فعلم أنه صلى الله عليه وسلم لم يحكم بنجاستها — ولا يقال هو لم يتيقن أن ذلك الحب الذي أكله مما أصابه البول والاصل الطهارة — لانا نقول فصاحب الحب قد يتيقن نجاسة بعض حبه واشتبه عليه الطاهر بالنجس فلا يحل له استعمال الجميع بل الواجب تطهير الجميع كما اذا علم نجاسة بعض البدن أو الثوب أو الارض وخفى عليه مكان النجاسة غسل ما يتيقن به غسلها وهو لم يأمر بذلك . ثم اشتباه الطاهر بالنجس نوع من اشتباه الطعام الحلال بالحرام فكيف يباح أحدهما من غير تحرر فان القائل اما أن يقول

(١) كذا بالاصلين ولعله عن عودها أى معاودتها اه مصححه

يحرم الجميع وإما أكثره ما يقول^(١) بالتحري فأما الاكل من أحدهما بلا تحريم فلا أعرف أحدا جوزه وإنما يستمسك^(٢) بالأصل مع تيقن النجاسة * ولا يحصى عن هذا الدليل الا الى أحد أمرين - إما أن يقال بطهارة هذه الابوال والادوات - أو ان يقال عني عنها في هذا الموضع الحاجة كما يعنى عن ريق النكلب في بدن الصيد على أحد الوجهين وكما يطهر محل الاستنجاء بالحجر في أحد الوجهين الى غير ذلك من مواضع الحاجات - فيقال الأصل فيما استعمل جريانه على وفاق الأصل فن ادعى أن استحلال هذا يخالف للدليل لاجل الحاجة فقد ادعى ما يخالف الأصل فلا يقبل منه الا بحجة قوية وليس معه من الحجة ما يوجب أن يجعل هذا مخالفا للأصل ولا شك أنه لو قام دليل يوجب الحظر لا يمكن أن يستثنى هذا الموضع فأما ما ذكر من العموم الضعيف والقياس الضعيف فدلالة هذا الموضع على الطهارة المطلقة أقوى من دلالة تلك على النجاسة المطلقة على ما تبين عند التأمل على أن ثبوت طهارتها والعفو عنها في هذا الموضع أحد موارد الخلاف فيبقى الحاق الباقي به بعدم القائل بالفرق *

ومن جنس هذا (الوجه الحادى عشر) وهو الرابع عشر وهو اجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم في كل عصر ومصر على دياس الحبوب من الحنطة وغيرها بالبقر ونحوها مع القطع ببولها وروثها على الحنطة ولم ينكر ذلك منكر ولم يفصل الحنطة لاجل هذا أحد ولا احترز عن شئ مما في البيادر لوصول البول اليه . والعلم بهذا كله علم اضطرارى ما أعلم عليه سؤالا ولا أعلم لمن يخالف هذا شبهة . وهذا العمل الى زماننا متصل في جميع البلاد لكن لم نحتاج باجماع الأعصار التي ظهر فيها هذا الخلاف لثلاثي قول المخالف انا أخالف في هذا وإنما احتججنا بالاجماع قبل ظهور الخلاف . وهذا الاجماع من جنس الاجماع على كونهم كانوا يأكلون الحنطة ويلبسون الثياب ويسكنون البناء فانا نتيقن أن الارض كانت تزرع - ونتيقن أنهم كانوا يأكلون ذلك الحب ويقرون على أكله - ونتيقن ان الحب لا يداس الا بالدواب - ونتيقن ان لا بد أن تبول على البدر الذي يبقى أياما ويطول دياسها له وهذه كلها مقدمات يقينية *

(الوجه الثانى عشر) وهو الخامس عشر أن الله تعالى قال (وطهر بيتي للطائفين والما كفين

(١) قوله ما يقول كذا بالأصلين ولعل الصواب وإما ان يقول بالتحري والله أعلم اهـ مصححه

(٢) كذا بالأصلين وصوابه ولا يستمسك أو مع عدم تيقن النجاسة اهـ مصححه

والركع السجود) فأمر بتطهير بيته الذي هو المسجد الحرام وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه أمر بتنظيف المساجد وقال جعلت لى كل أرض طيبة مسجدا وطهورا وقال الطواف بالبيت صلاة ومعلوم قطعا ان الحمام لم يزل ملازما للمسجد الحرام لأمته وعبادة بيت الله وأنه لا يزال ذرقه ينزل في المسجد وفي المطاف والمصلى فلو كان نجسا لتنجس المسجد بذلك ولوجب تطهير المسجد منه إما بإبعاد الحمام أو بتطهير المسجد أو بتسقيف المسجد ولم تصح الصلاة في أفضل المساجد وأما وسيدها لنجاسة أرضه وهذا كله مما يعلم فسادة يقينا . ولا بد من أحد قولين إما طهارته مطلقا أو العفو عنه كما في الدليل قبله وقد بينا رجحان القول بالطهارة المطلقة *

(الدليل الثالث عشر) وهو في الحقيقة السادس عشر منسك التشبيه والتوجيه فنقول والله الهادى اعلم ان الفرق بين الحيوان المأكول وغير المأكول إنما فرق بينهما لاقتراح حقيقتها وقد سمى الله هذا طيبا وهذا خبيثا . وأسباب التحريم إما لقوة السمية التي تكون في نفس البهيمة فأكلها يورث نبات أبداننا منها فتصير أخلاق الناس أخلاق السباع ولما الله اعلم به وإما خبث مطعمها كما يأكل الجيف من الطير أو لانها في نفسها مستخبثة كالخشرات فقد رأينا طيب المطعم يؤثر في الحل وخبثه يؤثر في الحرمة كما جاءت به السنة في لحوم الجلالة ولبنها ويضها فانه حرم الطيب لاغتذائه بالخبيث وكذلك النبات المسقى بالماء النجس والمسمد بالسرقين عند من يقول به وقد رأينا عدم الطعام يؤثر في طهارة البول أو خفة نجاسته مثل الصبي الذي لم يأكل كل الطعام فهذا كله بين أشياء - منها أن الابول قد يخفف شأنها بحسب المطعم كالصبي وقد ثبت أن المباحات لا تكون مطاعمها الاطية فغير مستنكر أن تكون أبوالها طاهرة لذلك - ومنها أن المطعم اذا خبث وفسد حرم ما ابت منه من لحم ولبن وبيض كالجلالة والزرع المسمد كالطير الذي يأكل الجيف فاذا كان فساده يؤثر في تنجيس ما توجه الطهارة والحل فغير مستنكر أن يكون طيبه وحله يؤثر في تطهير ما يكون في محل آخر نجسا محرما فان الأرواث والابوال مستحيلة مخلوقة في باطن البهيمة كغيرها من اللبن وغيره * بين هذا ما يوجد في هذه الأرواث من مخالفتها غيرها من الأرواث في الخلق والريح واللون وغير ذلك من الصفات فيكون فرق ما بينها فرق ما بين اللبنين والسنن^(١) وبهذا يظهر خلافها للإنسان * يؤكد ذلك ما قد بيناه من ان

(١) كذا بالاصلين بالأعمال ولعله والمنبتين والله أعلم اه مصححه

المسلمين من الزمن المتقدم والى اليوم فى كل عصر ومصر مازالوا يدوسون الزروع المأكولة بالبقرويصيب الحب من أرواث البقر وأبوالها وما سمعنا أحدا من المسلمين غسل حبا ولو كان ذلك منجسا أو مستقدرا لأوشك أن ينهوا عنها وأن تنفر عنه نفوسهم نفورها عن بول الانسان . ولو قيل هذا اجماع على لكان حقا وكذلك مازال يسقط فى المحالب من أثمار الأثمار ولا يكاد أحد يحترز من ذلك ولذلك عفا عن ذلك بعض من يقول بالتنجيس على أن ضبط قانون كلى فى الطاهر والنجس . طرد منعكس لم يسرى^(١) وليس ذلك بالواجب علينا بعد علمنا بالانواع الطاهرة والانواع النجسة . فهذه اشارة لطيفة الى مسائل الرأى فى هذه المسئلة . وتامه ما حضرنى كتابه فى هذا المجلس والله يقول الحق والله يهدى السبيل *

الفصل الثانى فى معنى الآدمي وفيه أقوال ثلاثة (أحدها) أنه نجس كالبول فيجب غسله وطبا وبإيساء من البدن والثوب وهذا قول مالك والاوزاعي والثوري وطائفة (وثانيها) أنه نجس يجرى فرك يابسه وهذا قول أبي حنيفة وإسحق ورواية عن أحمد * ثم هنا اوجه قيل يجرى فرك يابسه ومسح رطبه من الرجل دون المرأة لانه يعنى عن يسيره ومعنى الرجل يتأتى فركه ومسحه بخلاف معنى المرأة فانه رقيق كالمدى وهذا منصوص أحمد - وقيل يجرى^(٢) فركه فقط منهما لذهابه بالفرك وبقاء أثره بالمسح - وقيل بل الجواز مختص بالفرك من الرجل دون المرأة كما جاءت به السنة كما سنذكره (وثالثها) أنه مستقدر كالخطا والبصاق وهذا قول الشافعي وأحمد فى المشهور عنه وهو الذى نصرناه والدليل عليه وجوه *

(أحدها) ما أخرج مسلم وغيره عن عائشة قالت كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يذهب فيصلي فيه - وروى فى لفظ الدارقطنى كنت أفركه اذا كان يابسنا وأغسله اذا كان رطبا * فهذا نص فى أنه ليس كالبول نجسا يكون نجاسة غليظة . فبقى ان يقال يجوز ان يكون نجسا كالدم أو طاهرا كالبصاق لكن الثانى أرجح لان الاصل وجوب تطهير الثياب من الانجاس قليلا وكثيرا فاذا ثبت جواز حمل قليله فى الصلاة ثبت ذلك فى كثيره فان القياس لا يفرق بينهما (فان قيل) فقد أخرج مسلم فى صحيحه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفسل المني ثم يخرج الى الصلاة فى ذلك الثوب وأنا أنظر

(١) كذا بالاصلين ولعل صوابه لم يتيسر والله أعلم اهـ مصححه (٢) فى نسخة يجوز

الى أثر النسل فيه . فهذا يعارض حديث الفرق في منى رسول الله صلى الله عليه وسلم والنسل دليل النجاسة فان الطاهر لا يطهر — فيقال هذا لا يخالفه لان النسل للطب والفرق لليابس كما جاء مفسرا في رواية الدارقطني أو هذا أحيانا وهذا أحيانا — واما النسل فان الثوب قد ينسل من المخاط والبصاق والنخامة استقدارا لا تنجيسا ولهذا قال سعد بن أبي وقاص وابن عباس أمطه عنك ولو بأذخيرة فانما هو بمنزلة المخاط والبصاق *

(الدليل الثاني) ما روي الامام أحمد في مسنده باسناد صحيح عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم المني من ثوبه بعرق الاذخر ثم يصلي فيه ^(١) ويحتة من ثوبه يابس ثم يصلي فيه . وهذا من خصائص المستقدرات لأن أحكام النجاسات فان عامة القائلين بنجاسته لا يجوزون مسح رطبه *

(الدليل الثالث) ما احتج به بعض أولينا بما رواه اسحق الازرق عن شريك عن محمد ابن عبد الرحمن عن عطاء عن ابن عباس قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن المني يصيب الثوب فقال انما هو بمنزلة المخاط والبصاق وانما يكفيك أن تمسحه بخرقة أو بأذخرة . — قال الدارقطني لم يرفعه غير اسحق الازرق عن شريك (قالوا) وهذا لا يقدح لان اسحق بن يوسف الازرق أحد الأئمة . وروي عن سفيان وشريك وغيرهما وحدث عنه أحمد ومن في طبقته وقد أخرج له صاحبها الصحيح فيقبل رفعه وما ينفر دبه ^(٢) وانا أقول ^(٣) أما هذه الفتيا فهي ثابتة عن ابن عباس وقوله سعد بن أبي وقاص ذكر ذلك عنهما الشافعي وغيره في كتبهم — وأما رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم فنذكر باطل لا اصل له لان الناس كلهم روه عن شريك موقوفا * ثم شريك ومحمد بن عبد الرحمن وهو ابن أبي ليلى ليسا في الحفظ بذاك والذين هم اعلم منهم بعطاء مثل ابن جريح الذي هو أثبت فيه من القطب وغيره من المكين لم يروه أحد الا موقوفا وهذا كله دليل على وهم تلك الرواة (فان قلت) أليس من الاصول المستقرة أن زيادة المعدل مقبولة وان الحكم لمن رفع لا لمن وقف لانه زائد (قلت) هذا عندنا حق مع تكافؤ المحدثين المخبرين وتعادلهم وأما مع زيادة عدد من لم يزد فقد اختلف فيه أولونا . وفيه نظر — وأيضا فانما ذلك اذا لم تصادم الروايتان وتعارضتا وامامتى تعارضتا يسقط رواية الأقل بالاربع وهما المروي ليس هو مقابلة ^(٤)

(١) هنا بياض باحد الاصلين (٢) كذا بالاصلين وفي العبارة بعض تحريف أو سقط والله اعلم . صححه

بكون النبي صلى الله عليه وسلم قد قالها ثم قالها صاحبه تارة — تارة ذا كرا وتارة آثرا وانما هو حكاية حال وقضية عين في رجل استفتي على صورة وحروف، أثورة فالتاس ذكروا أن المستفتي ابن عباس وهذه الرواية ترفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وليست القضية الا واحدة اذ لو تمددت القضية لما أهمل الثقات الأثبات ذلك على ما يعرف من اهتمامهم بمثل ذلك — وأيضا فأهل نقد الحديث والمعرفة به أقعد بذلك وليدسوا يشكون في ان هذه الرواية وهم *

(الدليل الرابع) أن الأصل في الاعيان الطهارة فيجب القضاء بطهارته حتى يمحى ما يوجب القول بأنه نجس وقد بحثنا وسبرنا فلم نجد لذلك أصلا فلم ان كل مالا يمكن الاحتراز عن ملاسته معفو عنه ومعلوم أن المني يصيب أبدان الناس وثيابهم وفرشهم بغير اختيارهم أكثر مما يبلغ الهر في آنتهم فهو طواف الفضلات بل قد يتمكن الانسان من الاحتراز من البصاق والمخاط المصيب ثيابه ولا يقدر على الاحتراز من منى الاحتلام والجماع وهذه المشقة الظاهرة توجب طهارته ولو كان المقتضى للتنجيس قائما — الا ترى ان الشارع خفف في النجاسة المعتادة فاجتزأ فيها بالجامد مع ان إيجاب الاستنجاء عند وجود الماء أهون من إيجاب غسل الثياب من المني لاسيما في الشتاء في حق الفقير ومن ليس له الا ثوب واحد *

(فان قيل) الذي يدل على نجاسة المني وجوه (أحدها) ما روى عن عمار بن ياسر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انما ينسل الثوب من البول والغائط والمني والتي .. رواه ابن عدى وحديث عائشة قد مضى في أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينسله *

﴿ الوجه الثاني ﴾ أنه خارج يوجب طهارة الخبث والحديث فكان نجسا كالبول والحيض وذلك لان إيجاب نجاسة الطهارة دليل على انه نجس فان إماطته ونحيته أخف من التطهير منه فاذا وجب الاثقل فالأخف أولى لاسيما عند من يقول بوجوب الاستنجاء منه فان الاستنجاء إماطة ونحية فاذا وجب نحيته في مخرجه ففي غير مخرجه أحق وأولى *

﴿ الوجه الثالث ﴾ أنه من جنس المذي فكان نجسا كالمذي وذاك لان المذي يخرج عند مقدمات الشهوة والمني أصل المذي عند استكمالها وهو يجري في مجراه ويخرج من مخرجه فاذا نجس الفرع فلا ينجس الأصل أولى *

﴿ الوجه الرابع ﴾ انه خارج من الذكر أو خارج من القبل فكان نجسا كجميع

الخوارج مثل البول والمذي والودي وذلك لان الحكم في النجاسة منوط بالخروج . — ألا ترى
أن الفضلات الخارجة من أعالي البدن ليست نجسة وفي أسافله تكون نجسة وإن جمعا
الاستحالة في البدن *

﴿ الوجه الخامس ﴾ أنه مستحيل عن الدم لانه دم قصرته الشهوة ولهذا يخرج عند
الاكثر من الجماع أحمر والدم نجس والنجاسة لا تطهر بالاستحالة عندكم *

﴿ الوجه السادس ﴾ أنه يجري في مجرى البول فيتنجس بملاقاة البول فيكون كاللبن في
الظرف التجس فهذه أدلة كلها تدل على نجاسته *

﴿ فنقول ﴾ الجواب وعلى الله قصد السبيل * أما حديث عمار بن ياسر فلا أصل له . في
استاده ثابت بن حماد قال الدارقطني ضعيف جداً وقال ابن عدى له مناكير وحديث عائشة
مضي القول فيه *

﴿ وأما الوجه الثاني ﴾ فقولهم بوجوب طهارة الخبث والحدث أما الخبث فممنوع بل الاستنجاء
منه مستحب كما يستحب إقامته من الثوب والبدن وقد قيل هو واجب كما قد قيل يجب غسل
الاثنيين من المذي وكما يجب غسل أعضاء الوضوء اذا خرج اطارج من الفرج فهذا كله طهارة
وجبت لخارج وإن لم يكن المقصود به إقامته وتنجيته بل سبب آخر كما يفصل منه سائر
البدن * فالخلاص ان سبب الاستنجاء منه ليس هو النجاسة بل سبب آخر فقولهم بوجوب
طهارة الخبث وصف مميّز في الفرع فليس غسله عن الفرج للخبث وليست الطهارات
منحصرة في ذلك كغسل اليد عند القيام من نوم الليل وغسل الميت والاعسال المستحبة وغسل
الاثنيين وغير ذلك . فهذه الطهارة ان قيل بوجوبها فهي من القسم الثالث فيبطل قياسه على
البول لفساد الوصف الجامع * وأما إيجابه طهارة الحدث فهو حق لكن طهارة الحدث ليست
أسبابها منحصرة في النجاسات فإن الصغري يجب من الریح اجماعاً ويجب بموجب الحجّة من
ملازمة الشهوة ومن مس الفرج ومن لحوم الابل ومن الردة وغسل الميت وقد كانت يجب
في صدر الاسلام من كل ماغيرته النار وكل هذه الاسباب غير نجسة — وأما الكبرى فتجب
بالإلاج اذا بقي الختانان ولا نجاسة وتجب بالولادة التي لادم معها على رأي مختار والولد
ظاهر وتجب بالموت ولا يقال هو نجس — ويجب بالاسلام عند طائفة . فقولهم إنما أوجب

طهارة الحدث أو أوجب الاغتسال نجس منتقض بهذه الصور الكثيرة فبطل طرده فان ضموا الى العلة كونه خارجا انتقض بالرجح والولد نقضا قادحا. — ثم يقال قولكم خارج وصف طردى فلا يجوز الاحتراز به. — ثم ان عكسه أيضا باطل والوصف عديم التأثير فان مالا يوجب طهارة الحدث منه شيء كثير نجس كالدم الذي لم يسل واليسير من التقيء. — وأيضا فسيأتي الفرق ان شاء الله تعالى فهذه أوجه ثلاثة أو^(١) وأما قولهم التطهير منه أبعد من تطهيره فجمع ما بين متفاوتين متباينين فان الطهارة منه طهارة عن حدث وتطهيره ازالة خبث وهما جنسان مختلفان في الحقيقة والاسباب والاحكام من وجوه كثيرة فان هذه تجب لها النية دون تلك — وهذه من باب فعل المأمور به وتلك من باب اجتناب المنهى عنه — وهذه مخصوصة بالماء أو التراب وقد تزال تلك بغير الماء في مواضع بالاتفاق وفي مواضع على رأي — وهذه يتعدى حكمها محل سببها الى جميع البدن وتلك يختص حكمها بمحلها — وهذه تجب في غير محل السبب أو فيه وفي غيره وتلك تجب في محل السبب فقط — وهذه حسية وتلك عقلية — وهذه جارية في أكثر أحوالها على سنن مقاييس الباحثين وتلك مستصعبة على سبر القياس — وهذه واجبة بالاتفاق وفي وجوب الاخرى خلاف معلوم — وهذه لها بدل وفي بدل تلك في البدن خاصة خلاف ظاهر * وبالجمله فقياس هذه الطهارة على تلك الطهارة كقياس الصلاة على الحج لان هذه عبادة وتلك عبادة مع اختلاف الحقيقتين *

(وأما الوجه الثالث) وهو الحاقه بالمدى فقد منع الحكم في الاصل على قول بطهارة المذى والا كثرون سلموه وفرقوا باقتراق الحقيقتين فان هذا يخفى منه الولد الذي هو أصل الانسان وذلك بخلافه — ألا ترى ان عدم الامناء عيب يبنى عليه أحكام كثيرة منشؤها على انه نقص وكثرة الامضاء ربما كانت مرضا و^(٢) هو فضلة محضة لا منفعة فيه كالبول وان اشتركا في انبعاثهما عن شهوة النكاح فليس الموجب لطهارة المني أنه عن شهوة الباه فقط بل شيء آخر وان أجريناه مجراه فتشكلم عليه ان شاء الله تعالى * وأما كونه فرعا فليس كذلك بل هو بمنزلة الجنين الناقص كالانسان اذا أسقطته المرأة قبل كمال خلقه فانه وان كان مبدأ خلق الانسان فلا ينافى به من أحكام الانسان الا ما قل ولو كان فرعا فان النجاسة استخبات

(١) يياض بالاسلين (٢) يياض بالاصلين

وليس استنجاث الفرع بالموجب خبث أصله كالفضول الخارجة من الانسان *
(وأما الوجه الرابع) فقياسه على جميع الخارجات بجامع اشتراكهن في المخرج منقوض بالقم
فانه مخرج النخامة والبصاق الطاهرين والقيء النجس - وكذلك الدبر يخرج الريح الطاهر والغائط
النجس - وكذلك الانف يخرج المخاط الطاهر والدم النجس - وان فصلوا بين ما يعتاد الناس
من الامور الطبيعية وبين ما يمرض لهم لاسباب حادثة - قلنا النخامة المعدية اذا قيل بنجاستها
معتادة وكذلك الريح - وايضا فانا نقول لم قلتم ان الاعتبار بالمخرج . ولم لا يقال الاعتبار بالمدن
والمستحال فما خلق في أعلى البدن فطاهر وما خلق في أسفله فنجس . والمنى يخرج من بين
الصلب والتراتيب بخلاف البول والودي وهذا أشد اطرادا لان القيء والنخامة المنجسة خارجان
من القم لكن لما استحالا في المدة كانا نجسين وأيضا فسوف نفرق ان شاء الله تعالى *
(وأما الوجه الخامس) فقولهم مستحيل عن الدم والاستحالة لا تطهر عنه عدة أجوبة
مستنيرة قاطعة *

(أحدها) انه منقوض بالآدمي وبمضغته فانهما مستحيلان عنه وبمده عن العلقه وهي
دم ولم يقل أحد بنجاسته وكذلك سائر البهائم المأكولة *
(وثانيها) انا لا نسلم ان الدم قبل ظهوره وبروزه يكون نجسا فلا بد من الدليل على
تنجيسه ولا يفي القياس عليه اذا ظهر وبرز باتفاق الحقيقة لانا نقول للدليل على طهارته وجوه
(أحدها) ان النجس هو المستقدر المستنبت وهذا الوصف لا يثبت لهذه الاجناس
الا بعد مفارقتها مواضع خلقها فوصفها بالنجاسة فيها وصف بما لا يتصف به *

(وثانيها) ان خاصة النجس وجوب مجابته في الصلاة وهذا مفقود فيها في البدن من
الدماء وغيرها - ألا تري ان من صلى حاملا وعاء مسدودا قد أوعى دما لم تصبح صلاته فلتن
قلت عني عنه لمشقة الاحتراز - قلت بل جعل طاهرا لمشقة الاحتراز فما المانع منه والرسول
صلى الله عليه وسلم يمل طهارة المرأة بمشقة الاحتراز حيث يقول انها ليست بنجسة انها من
الطوافين عليكم والطوافات - بل أقول قد رأينا جنس المشقة في الاحتراز مؤثرا في جنس
التخفيف فان كان الاحتراز من جميع الجنس مشقا عني عن جميعه فحكم بالطهارة - وان كان من
بعضه عني عن القدر المشق وهنا يشق الاحتراز من جميع ما في داخل الابدان فيحكم لنوعه

بالطهارة كالحرم وما دونها وهذا وجه ثالث *

الوجه الرابع * أن الدماء المستخبثة في الابدان وغيرها هي أحد أركان الحيوان التي لا تقوم حياته الا بها حتى سميت نفسا فالحكم بأن الله يحمل أحد أركان عبادته من الناس والدواب نوعا نجسا في غاية البعد *

الوجه الخامس * أن الاصل الطهارة فلا تثبت النجاسة الا بدليل وليس في هذه الدماء المستخبثة شيء من أدلة النجاسة وخصائصها *

الوجه السادس * انا قد رأينا الاعيان تفترق حالها بين ما اذا كانت في موضع عملها ومنفعتها وبين ما اذا فارقت ذلك فالماء المستعمل مادام جاريا في أعضائه المتطهر فهو طهور فاذا انفصل تغيرت حاله - والماء في المحل النجس مادام عليه فعله باق وتطهيره ولا يكون ذلك الا لانه طاهر مطهر فاذا فارق محل عمله فهو اما نجس أو غير مطهر وهذا مع تغير الامواه في موارد التطهير تارة بالطاهرات وتارة بالنجاسات فاذا كانت المخالطة التي هي أشد أسباب التغير لا تؤثر في محل عملنا وانتفاعنا فما ظنك بالجسم المفرد في محل عمله بخلق الله وتديره فافهم هذا افانه لباب الفقه *

(الوجه الثالث عن أصل الدليل) أنا لو سلمنا أن الدم نجس فانه قد استحال وتبدل . وقولهم لاستحالة لا تطهر - قلنا من أفتى بهذه الفتوى الطويلة العريضة المخالفة للاجماع فان المسلمين أجمعوا ان الخمر اذا بدأ الله بافسادها وتحويلها خلا طهرت وكذلك تحويل الدواب والشجر بل أقول الاستقراء دلنا ان كل ما بدأ الله بتحويله وتبديله من جنس الى جنس مثل جعل الخمر خلا والدم منيا والعلقه مضغة ولحم الجلالة الخبيث طيبا وكذلك بيضها ولبنها والزرع المستسقى بالنجس اذا سقي بالماء الطاهر وغير ذلك فانه يزول حكم التنجيس يزول حقيقة النجس واسمه التابع للحقيقة وهذا ضروري لا يمكن المنازعة فيه فان جميع الأجسام المخلوقة في الارض فان الله يحولها من حال الى حال ويبدلها خلقا بعد خالق ولا التفات الى موادها وعناصرها وأما ما استحال بسبب كسب الانسان كاحراق الروث حتى يصير رمادا ووضع الخنزير في الملاحة حتى يصير ماحا ففيه خلاف مشهور . وللقول بالتطهير اتجاه وظهور ومسلطنا من القسم الاول والله الحمد *

(الدليل الخامس) أن المني مخالف لجميع ما يخرج من الذكر في خلقه فإنه غليظ وتلك رقيقة — وفي لونه فإنه أبيض شديد البياض — وفي ريحه فإنه طيب كرائحة الطلع وتلك خبيثة ثم جعله الله أصلاً لجميع أنبيائه وأوليائه وعباده الصالحين والانسان المكرم فكيف يكون أصله نجساً ولهذا قال ابن عقيل وقد ناظر بعض من يقول بنجاسته لرجل قال له ما بالك وبالك هذا قال أريد أن أجعل أصله طاهراً وهو يأتي إلا أن يكون نجساً. ثم ليس شأنه شأن الفضول بل شأن ما هو غذاء ومادة في الابدان اذ هو قوام النسل فهو بالاصول أشبه منه بالفضل *

﴿ الوجه السادس ﴾ وفيه أجوبة (أحدها) لا نسلم أنه يجري في مجرى البول فقد قيل ان بينهما جلد رقيقة وان البول إنما يخرج رشحاً وهذا مشهور * وبالجملة فلا بد من بيان اتصالهما وليس ذلك معلوماً الا في ثقب الذكر وهو طاهر أو معفو عن نجاسته *

﴿ الوجه الثاني ﴾ أنه لو جرى في مجراه فلا نسلم أن البول قبل ظهوره نجس كما مر تقريره في الدم وهو في الدم أئين منه في البول لان ذلك ركن وبعض وهذا فضل *

(الثالث) أنه لو كان نجساً فلا نسلم أن الماسة في باطن الحيوان موجهة للتنجيس كما قد قيل في الاستحالة وهو في الماسة أئين * يؤيد هذا قوله تعالى (من بين فرث ودم لبنا خالصا سائفاً للشاربين) ولو كانت الماسة في الباطن للفرث مثلاً موجهة للنجاسة لنجس اللبن (فان قيل) فلعل بينهما حاجزاً (قيل) الاصل عدمه على ان ذكره هذا في معرض بيان ذكر الاقتدار باخراج طيب من بين خبيثين في الاغتذاء ولا يتم الا مع عدم الحاجز والا فهو مع الحاجز ظاهر في كمال خلقه سبحانه * وكذلك قوله خالصاً وخلوص لا بد ان يكون مع قيام الموجب للشوب وبالجملة فخرج اللبن من بين الفرث والدم أشبه شئ بالخروج المني من مخرج البول وقد سلك هذا المسلك من رأي إنفحة الميتة ولبنها طاهر لأنه كان طاهراً وانما حدث نجاسة الوعاء فقال الملائكة في الباطن غير ظاهرة -- ومن نجس هذا فرق بينه وبين المني بان المني يفصل عن النجس في الباطن أيضاً بخلاف اللبن فإنه لا يمكن فصله من الميتة الا بعد ابراز الضرع وحينئذ يصير في حد ما يلحقه النجاسة * والله يقول الحق وهو يهدي السبيل والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى * وهذا الذي حضرني في هذا الوقت ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم *

﴿ المسئلة السابعة عشرة ﴾ في تصرفات السكران قد تنازع الناس فيه قديماً وجديداً وفيه

التنازع في مذهب أحمد وغيره وكثير من أجوبة أحمد فيه كان التوقف * والاقوال الواقعة في مذهب أحمد وغيره القول بصحة تصرفاته مطلقاً أقواله وأفعاله — والقول بفسادها مطلقاً والفرق بين أقواله وأفعاله والفرق بين الحدود وغيرها والفرق بين ماله وما عليه والفرق بين ما ينفرد به وما لا ينفرد به وهذا التنازع موجود في مذهب أحمد وغيره * ثم تنازعوا فيمن زال عقله بغير سكر كالبنج هل يلحق بالسكران أو المجنون على قولين في مذهب أحمد وغيره — وكل من أصحاب أحمد يمتنع في ذلك بشيء من كلامه وليس عنه رواية ووجهها بل روايتان متاوتان وتنازعوا فيمن أكره على شرب الخمر هل يأنم بذلك على وجهين ومن أصحاب أحمد كالخلال من ينصر أنه لا يقع عليه طلاقه — ومنهم كالفاضي من ينصر وقوع طلاقه * والذين أوقعوا طلاقه لهم ثلاثة مأخذ *

(أحدها) ان ذلك عقوبة له وصاحب هذا قد يفرق بين الحدود وغيرها وهذا ضعيف فان الشريعة لم تعاقب أحدا بهذا الجنس من إيقاع الطلاق او عدم إيقاعه ولان في هذا من الضرر على زوجته البرية وغيرها مالا يجوز فانه لا يجوز أن يعاقب الشخص بذنب غيره ولأن السكران عقوبته ما جاءت به الشريعة من الجلد ونحوه فمقوبته بغير ذلك تغيير لحدود الشريعة ولان الصحابة انما عاقبته بما السكر مظنته وهو الهذيان والافتراء في القول على انه اذا سكر هذى واذا هذى افتري وحد المفترى ثمانون فيمن أن اقدامه على السكر الذي هو مظنة الافتراء يلحقه بالمقدم على الافتراء اقامة لمظنة الحكمة مقام الحقيقة لان الحكمة هنا خفية منتشرة لانه قد لا يعلم اقتراؤه ولا متى يفترى ولا على من يفترى كما ان المضطجع يحدث ولا يدري هل أحدث أم لا فقام النوم مقام الحدث فهذا فقه معروف فلو كانت تصرفاته من هذا الجنس لكان ينبغي ان تطلق امرأته سواء طلق او لم يطلق كما يحد المفترى سواء افتري او لم يفتر وهذا لا يقوله أحد *

(المأخذ الثاني) أنه لا يعلم زوال عقله الا بقوله وهو فاسق بشره فلا يقبل قوله في عدم العقل والسكر وحقيقة هذا القول أنه لا يقع الطلاق في الباطن ولكن في الظاهر لا يقبل دعوى المسقط * ومن قال بهذا قد يفرق بين ما ينفرد به ^(١)

(المأخذ الثالث) وهو مأخذ الأئمة منصوباً عنهم، الشافعي وأحمد أن حكم التكليف جارٍ عليه ليس للمجنون المرفوع عنه القلم ولا النائم وذلك أن القلم مرفوع عن المجنون والسكران معاقب كما ذكره الصحابة وليس مأخذ أجود من هذا. وكذلك قال أحمد ما قيل فيه أحسن من هذا وهذا ضعيف أيضاً فإنه إن أريد أنه وقت السكر يؤمر وينهى فهذا باطل فإن من لا عقل له ولا يفهم الخطاب لم يدر بشرع ولا غيره على أنه يؤمر وينهى بل أدلة الشرع والعقل تنفي أن يخاطب مثل هذا - وإن أريد أنه قد يؤخذ بما يفعله في سكره فهذا صحيح في الجملة لكن هذا لأنه خاطب في صحوه بأن لا يشرب الخمر الذي يقتضي تلك الجنايات فإذا فعل المنهى عنه لم يكن معذوراً فيما فعله من المحرم كما قلت في سكر الاحوال الباطنة إذا كان سبب السكر محذوراً لم يكن السكران معذوراً. هذا الذي قلته قد يقتضي أنه في الحدود كالصاحي وهذا قريب وأنا إنما تكلمت على تصرفاته صحته وفسادها * وأما قوله تعالى (ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) فهو نهى لهم أن يسكروا يسكروا يفوتون به الصلاة أو نهى لهم عن الشرب قريب الصلاة أو نهى لمن يذب فيه أوائل النشوة * وأما في حال السكر فلا يخاطب بحال * والدليل على أنه لا تصح تصرفاته وجوه (أحدها) حديث جابر بن سمره الذي في صحيح مسلم لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم باستنكاه ماعز بن مالك *

(الثاني) أن عبادته كالصلاة لا تصح بالنص والاجماع فإن الله نهى عن قرب الصلاة مع السكر حتى يعلم ما يقوله وأتفق الناس على هذا بخلاف الشارب غير السكران فإن عبادته تصح بشروطها ومعلوم أن صلاته إنما لم تصح لأنه لم يعلم ما يقول كما دل عليه القرآن فنقول كل من بطلت عبادته لعدم عقله فبطلان عقوده أولى وأحرى كالنائم والمجنون ونحوهما فإنه قد تصح عبادات من لا يصح تصرفه لنقص عقله كالصبي والمجنون عليه لصفه *

(الثالث) أن جميع الأقوال والعقود مشروطة بوجود التمييز والعقل فمن لا تمييز له ولا عقل ليس لكلامه في الشرع اعتبار أصلاً كما قال النبي صلى الله عليه وسلم إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد وإذا فسدت فسدت لها سائر الجسد ألا وهي القلب فإذا كان القلب قد زال عقله الذي به يتكلم ويتصرف فكيف يجوز أن يجعل له أمر ونهى أو إثبات ملك أو إزالة وهذا معلوم بالعقل مع تقرير الشارع له *

(والرابع) أن العقود وغيرها من التصرفات مشروطة بالقصود كما قال النبي صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات وقد قررت هذه القاعدة في كتاب بيان الدليل . على بطلان التحليل وقررت أن كل لفظ بغير قصد من المتكلم لسهو وسبق لسان أو عدم عقل فانه لا يترتب عليه حكم . وأما إذا قصد اللفظ ولم يقصد معناه كالمأزول فهذا فيه تفصيل . والمراد هنا بالقصد القصد العقلي الذي يختص بالعقل فأما القصد الحيواني الذي يكون لكل حيوان فهذا لا بد منه في وجود الأمور الاختيارية من الألفاظ والأفعال وهذا وحده غير كاف في صحة العقود والأقوال فإن الخنوع والعصبى وغيرهما لهما هذا القصد كما هو للبهائم ومع هذا فأصواتهم وألفاظهم باطلة مع عدم التمييز لكن العصبي المميز والخنوع الذي يميز أحيانا يعتبر قوله حين التمييز *

(الخامس) أن هذا من باب خطاب الوضع والأخبار لا من باب خطاب التكليف وذلك أن كون السكران معاقبا أو غير معاقب ليس له تعلق بصحة عقوده وفسادها فإن العقود ليست من باب العبادات التي يثاب عليها ولا الجنائيات التي يعاقب عليها بل هي من التصرفات التي يشترك فيها البر والفاجر والمؤمن والكافر وهي من لوازم وجوب الخلق فإن العهود والوفاء بها أمر لا يتم مصلحة الآدميين إلا بها لاجتياج بعض الناس إلى بعض في جلب المنافع ودفع المضار وإنما تصدر عن العقل فمن لم يكن له عقل ولا تمييز لم يكن قد عاهد ولا تخلف ولا يباع ولا نكح ولا طلق ولا اعتق * يوضح ذلك أنه معلوم أن قبل تحريم الخمر كان كلام السكران باطلا بالاتفاق ولهذا لما تكلم حمزة بن عبد المطلب رضى الله عنه في سكره قبل التحريم بقوله وهل أنتم إلا عبيد لابي لم يكن مؤاخذا عليه . وكذلك لما خلط المخلط من المهاجرين الأولين في سورة قل يأيتها الكافرون قبل النهي لم يعتب عليه . وكذلك الكفار لو شربوا الخمر وعاهدوا وشرطوا لم يلتفت إلى ذلك منهم بالاتفاق ومن سكر سكرًا لا يعاقب عليه مثل أن يشرب ما لا يعلم أنه يسكره ونحو ذلك . فأما من سكر بشرب محرم فلا ريب أنه يأثم بذلك ويستحق من عقوبة الدنيا والآخرة ما جاء به أمر الله تعالى فهذا الفرق ثابت بينه وبين من سكر سكرًا يعذر فيه فأما كون عهده الذي يعاهد به الآدميين منعقدًا يترتب عليه أثره ويحصل به مقصوده فهذا لا فرق فيه بين سكر المعذور وغير المعذور لأن هذا إنما كان الموجب لصحته أن صاحبه فعله وهو عاقل مميز لا أنه بر وفاجر والشرع لم يجعل السكران بمنزلة الصاحي

أصلاً * هذا آخر ما وجد في هذه المسئلة من الكلام لشيخ الاسلام ابن تيمية والله أعلم .
 (المسئلة الثامنة عشرة) سئل أيضا شيخ الاسلام ابن تيمية عن جماعة اشتركوا شركة
 الأبدان بغير رضا بعضهم وعملوا عملاً مجتمعين فيه وعملاً متفرقين فيه فهل تصح هذه
 الشركة - وما يستحق كل منهم من أجره ما عمل - وهل يجوز لمن لا عمل له أن يأخذ أجره
 عن عمل غيره بغير رضا من عمل *
 (أجاب) رضى الله عنه شركة الأبدان التي تنازع الفقهاء فيها نوعان (أحدهما) أن يشتركا

فيما يتقبلان من العمل في ذمتها كاهل الصناعات من الحياطة والتجارة والحياكة ونحو ذلك
 الذين تقدر أجرتهم بالعمل لا بالزمان ويسمى الاجير المشترك ويكون العمل في ذمة أحدهم بحيث
 يسوغ له ان يقيم غيره أن يعمل ذلك العمل والعمل دين في ذمته كديون الاعيان ليس واجبا
 على عينه كالاجير الخاص فهو لا يجوز أكثر الفقهاء اشتراكهم كابي حنيفة ومالك وأحمد وذلك
 عندهم بمنزلة شركة الوجوه وهو أن يشتري أحد الشريكين بجاهه شيئاً له ولشريكه كما يتقبل
 الشريك العمل له ولشريكه - قالوا وهذه الشركة مبناها على الوكالة فكل من الشريكين
 يتصرف لنفسه بالملك ولشريكه بالوكالة ولم يجوزها الشافعي بناء على أصله وهو أن مذهبه أن
 الشركة لا تثبت بالعقد وإنما تكون الشركة شركة الاملاك خاصة فإذا كانا شريكين في مال كان
 لهما ثماؤه وعليهما غرمه ولهذا لا يجوز شركة العنان مع اختلاف جنس المالكين ولا يجوزها الا مع
 خطط المالكين ولا يحمل الربح الا على المالين * والجمهور يخالفونه في هذا ويقولون الشركة نوعان
 شركة أملاك وشركة عقود وشركة العقود أصلاً لا تقتصر الى شركة الاملاك كما ان شركة
 الاملاك لا تقتصر الى شركة العقود وإن كانا قد يجتمعان . والمضاربة شركة عقود بالاجماع ليست
 شركة أملاك اذ المال لاحدهما والعمل للآخر وكذلك المساقاة والمزارعة وإن كان من الفقهاء
 من يزعم أنها من باب الاجارة وانها خلاف القياس فالضوابط أنها أصل مستقل وهي من باب
 المشاركة لا من باب الاجارة الخاصة وهي على وفق قياس المشاركات * ولما كان مبنى الشركة
 على هذا الاصل تنازعوا في الشركة في اكتساب المباحات بناء على جواز التوكل فيها فجوز ذلك
 أحمد ومنه أبو حنيفة واحتج أحمد بحديث سعد وعمار وابن مسعود . - وقد يقال هذه من النوع
 الثاني اذا تشاركا فيما يؤجران فيه أبدانها ودابتيها اجارة خاصة في هذه الاجارة قولان مرتبان

والبطلان مذهب أبي حنيفة وطائفة من أصحاب أحمد كابى الخطاب والقاضى فى أحد قولييه
وقال هو قياس المذهب بناء على أن شركة الابدان لا يشترط فيها الضمان بذلك الاشتراك على
كسب المباح كالاصطياد والاحتطاب لانه لم يجب على أحدهما من العمل الذى وجب على
الآخر شئ وانما كان ذلك بمنزلة اشتراكهما فى نتائج ما شيتهما وراثت بساتينهما ونحو ذلك . — ومن
جوزوه قال هو مثل الاشتراك فى اكتساب المباحات لانه لم يثبت هناك فى ذمة أحدهما عمل
ولكن بالشركة صار ما يعمل أحدهما عن نفسه وعن شريكه . كذلك هنا ما يشترطه أحدهما من
الاجرة او شرط له من الجمل هو له ولشريكه والعمل الذى يعمل عن نفسه وعن شريكه وهذا
القول أصح لا سيما على قول من يجوز شركة العنان مع عدم اختلاط المالين ومع اختلاف
الجنسين وقد قال تعالى (أوفوا بالعقود) وقال النبي صلى الله عليه وسلم المسلمون عند شروطهم الا
شرطا أحل حراما أو حرم حلالا وأظن هذا قول مالك * وأما اشتراك الشهود فقد يقال من
مسئلة شركة الابدان التى تنازع الفقهاء فيها فان الشهادة لا تثبت فى الذمة ولا يصح التوكل فيها
حتى يكون احد الشريكين متصرفا لنفسه بحكم الملك وشريكه بحكم الوكالة والعوض فى الشهادة
من باب الجمالة لا من باب الاجارة اللازمة فانما هى اشتراك فى العقد لا عقد الشركة بمنزلة من
يقول جماعة ابنوا لى هذا الحائط ولكم عشرة أو ابن بئتموه فلكم عشرة وان خطم هذا الثوب
فلكم عشرة أو ان رددم عبدى الآبق فلكم عشرة . وان لم يقدر الجمل وقد علم انهم يعملون
بالجمل مثل محالين يحملون مال تاجر متعاونين على ذلك فهم يستحقون جعل مثلهم عند
جهور العلماء ابنى حنيفة ومالك واحمد وغيرهم كما يستحقه الطباخ الذى يطبخ بالاجرة والخباز
الذى يخبز بالاجرة والنساج الذى ينسج بالاجرة والقبصار الذى يقصر بالاجرة وصاحب الحمام
والسفينة والعرف الذى جرت عادته بان يستوفى منفعة بالاجر فهو لا يستحقون عوض المثل عند
الاطلاق فكذلك اذا استعمل جماعة من أن يشهدوا عليه ويكتبوا خطوطهم بالشهادة يستحقون الجمل
فهو بمنزلة استعماله اياهم فى نحو ذلك من الاعمال اذا قيل انهم يستحقون الجمل فيستحقون جعل مثلهم
على قدر أعمالهم فان كانت أعمالهم ومنافعهم متساوية استحقوا الجمل بالسواء والصواب ان هذا الذى قاله
هذا القائل صحيح اذا لم يتقدم منهم شركة فأما اذا اشتركوا فيما يكتسبونه بالشهادة فهو كاشتراكهم
فما يكتسبونه بسائر الجمالات والاجارات . ثم الجمل فى الشهادة قد يكون على عمل فى الذمة

والشاهد أن يقيم مقامه من يشهد للجاعل فيها تكون شركة صحيحة عند كل من يقول بشركة
الابدان وهم الجمهور ابوحنيفة ومالك واحمد وغيرهم وهو الصحيح الذي يدل عليه الكتاب
والسنة والاعتبار الا ان يكون الجعل على أن يشهد الشاهد بسينه فيكون فيها القولان المتقدمان
والصحيح ايضا جواز الاشتراك في ذلك كما هو قول مالك في اصح القولين لكن ليس لاحد
الشريكين أن يدع العمل ويطلب مقاسمة الآخر بل عليه ان يعمل ما اوجبه العقد لفظا وعرفا
واما اذا اكرههم القضاة على هذه الشركة بغير اختيارهم فهذا ليس من باب الاكراه على العقود
بغير حق لان القضاة هم الذين يأذنون لهم في الارتفاق بالشهادة وذلك موقوف على تعديلهم
ليس بمنزلة الصانع الذين يكتسبون بدون اذن ولى الامر واذا كان للقضاة أمر في ذلك جاز
ان يكون لهم في التشريك بينهم فانه لا بد من قعود اثنين فصاعدا ولا بد من اشتراكهما في
الشهادة اذ شهادة الواحد لا تحصل مقصود الشهادة واذا كان كذلك فالواجب ان يراعى في
ذلك موجب العدل بينهم فلا يتمتع احدهم عن عمل هو عليه ولا يختص احدهم بشئ من
الرزق الذي وقعت الشركة عليه سواء كانوا مجتمعين او متفرقين والله سبحانه اعلم *

(المسئلة التاسعة عشرة) سئل شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى عن الزيت اليسير
اذا وقعت فيه النجاسة مثل الفأرة ونحوها ومات فيه هل ينجس أم لا — واذا قيل ينجس فهل
يجوز أن يكثر بغيره حتى يبلغ قلتين أم لا — واذا قيل يجوز المكثرة هل يلقى الطاهر على النجس
أو بالعكس أولا فرق — واذا لم تجز المكثرة وقيل بنجاسته هل لهم طريق في الانتفاع به مثل
الاستصباح به او غسله اذا قيل يطهر بالنسل أم لا . واذا كانت المياه النجسة اليسيرة تطهر بالمكثرة
فهل تطهر سائر المائعات بالمكثرة ايضا أم لا * أفتونا مأجورين *

(أجاب) رضى الله عنه أصل هذه المسئلة أن المائعات اذا وقعت فيها نجاسة فهل تنجس
وان كانت كثيرة فوق القلتين او تكون كالماء فلا تنجس مطلقا الا بالتمييز او لا ينجس الكثير
الا بالتمييز كما اذا بلغت قلتين فقيه عن الامام أحمد ثلاث روايات (احدها) أنها تنجس ولو
مع الكثرة وهو قول الشافعي وغيره (والثانية) أنها كالماء سواء كانت مائة أو غير مائة وهو
قول طائفة من السلف واختلف كابن مسعود وابن عباس والزهرى وأبي ثور وغيرهم نقله
المروزي عن أبي ثور وحكى ذلك عن الامام أحمد وقال ان أبانور يشبهه بالماء ذكر ذلك الخلال

في جامعه عن المروزي وكذلك ذكر أصحاب أبي حنيفة أن حكم المائعات عندهم حكم الماء ومذهبهم في المائعات معروف فإذا كانت منبسطة بحيث لا يتحرك أحد طرفيها يتحرك الطرف الآخر لم تنجس عندهم كالماء. وأما أبو ثور فإنه يقول بالمعكس بالقلتين كالشافعي والقول أنها كالماء يذكر قولاً في مذهب مالك. وقد ذكر أصحابه عنه في سير النجاسة إذا وقعت في الطعام الكثير روايتين وروى عن ابن نافع من المالكية في الحباب^(١) التي في الشام للزيت تموت فيها الفأرة أن ذلك لا يضر الزيت قال وليس الزيت كالماء * وقال ابن الماجشون في الزيت وغيره تقع فيه الميتة ولم تتغير أوصافه وكان كثيراً لم ينجس بخلاف موتها فيه ففرق بين موتها فيه ووقوعها فيه * ومذهب ابن حزم وغيره من أهل الظاهر أن المائعات لا تنجس بوقوع النجاسة فيها إلا السمن إذا وقعت فيه فأرة كما يقولون أن الماء لا ينجس إلا إذا بال فيه بائل (والثالثة) يفرق بين المائع المائي كخجل التمر وغير المائي كخجل العنب فيلحق الأول بالماء دون الثاني * وفي الجملة للعلماء في المائعات ثلاثة أقوال (أحدها) أنها كالماء (والثاني) أنها أولى بعدم التنجيس من الماء لأنها طعام وادام فأتلافها فيه فساد ولائها أشد إحالة للنجاسة من الماء أو مباينة لها من الماء (والثالث) أن الماء أولى بعدم التنجيس منها لأنه طهور وقد بسطنا الكلام على هذه المسئلة في غير هذا الموضع وذكرنا حجة من قال بالتنجيس وأنهم احتجوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم أن كان جامداً فآلقوها وما حولها وكلوا سمنكم وإن كان مائلاً فلا تقربوه. رواه أبو داود وغيره ويتناضع هذا الحديث وطعن البخاري والترمذي وأبي حاتم الرازي والدارقطني وغيرهم فيه وأنهم دينوا أنه غلط فيه معمر على الزهري *

قال أبو داود ﴿باب في الفأرة تقع في السمن﴾ ثنا مسدد ثنا سفيان ثنا الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة أن فأرة وقعت في سمن فآخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال آلقوها وما حولها وكلوه ﴿وقال﴾ حدثنا أحمد بن صالح والحسن بن علي واللفظ للحسن قال ثنا عبد الرزاق قال أنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وقعت الفأرة في السمن فإن كان جامداً فآلقوها وما حولها وإن كان مائلاً فلا تقربوه قال الحسن قال عبد الرزاق وروى ما حدث به معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن

(١) بكسر الحاء المهملة جمع حبب يضمها وهي الجرة أو الضخمة منها اه مصححه

عباس عن ميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال أبو داود) ثنا أحمد بن صالح قال ثنا عبد الرزاق قال ثنا عبد الرحمن بن بوزويه عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل حديث الزهري عن سعيد بن المسيب *
وقال أبو عيسى الترمذي في جامعه * ﴿باب ما جاء في الفأرة تموت في السمن﴾

حدثنا سعيد بن عبد الرحمن وأبو عمار قال حدثنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة أن فارة وقعت في سمن فماتت فسئل عنها النبي صلى الله عليه وسلم فقال ألقوها وما حولها وكلوه (قال أبو عيسى) هذا حديث حسن صحيح وقد روى هذا الحديث عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل ولم يذكر في فيه عن ميمونة وحديث ابن عباس عن ميمونة أصح وروى معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وهو حديث غير محفوظ (قال) سمعت محمد بن اسمعيل يقول حديث معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا خطأ (قال) والصحيح حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة (قلت) وحديث معمر هذا الذي خطأه البخاري وقال الترمذي إنه غير محفوظ هو الذي قال فيه إن كان جامدا فألقوها وما حولها وإن كان مائلا فلا تقربوه كما رواه أبو داود وغيره وكذلك الإمام أحمد في مسنده وغيره وقد ذكر عبد الرزاق أن معمر كان يرويه أحيانا من الوجه الآخر فكان يضطرب في استاده كما اضطرب في متنه وخالف فيه الحفاظ الثقات الذين روه بغير اللفظ الذي رواه معمر. ومعمر كان معروفا بالغلط وأما الزهري فلا يعرف منه غلط فلهذا بين البخاري من كلام الزهري ما دل على خطأ معمر في هذا الحديث *

وقال البخاري في صحيحه * ﴿باب إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد والذائب﴾
حدثنا الحميدي حدثنا سفيان حدثنا الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أنه سمع ابن عباس يحدث عن ميمونة أن فارة وقعت في سمن فماتت فسئل النبي صلى الله عليه وسلم عنها فقال ألقوها وما حولها وكلوه— قيل لسفيان فإن معمر يحدث عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال ما سمعت زهري يقول إلا عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولقد سمعته منه مرارا * حدثنا عبدان حدثنا عبد الله بن يني ابن المبارك عن يونس عن الزهري

أنه سئل عن الدابة تموت في السم من الزيت وهو جامد أو غير جامد — الفأرة أو غيرها قال بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بفارة ماتت في سم فأسر بما قرب منها فطرح ثم كل من حديث عبيد الله بن عبد الله * ثم رواه من طريق مالك كما رواه من طريق ابن عيينة * وهذا الحديث رواه الناس عن الزهري كما رواه ابن عيينة بسنده ولفظه وأما معمر فاضطرب فيه في سنده ولفظه فرواه تارة عن ابن المسيب عن أبي هريرة وقال فيه أن كان جامدا فألقوها وما حولها وإن كان مائعا فلا تقربوه وقيل عنه وإن كان مائعا فاستصحبوا به . واضطرب عن معمر فيه فظن طائفة من العلماء أن حديث معمر محفوظ فعملوا به وبمن يثبت محمد بن يحيى الذهلي فيما جمعه من حديث الزهري وكذلك احتج به أحمد رحمه الله لما أفتى بالفرق بين الجامد والمائع وكان أحمد يحتج أحيانا بأحاديث ثم يبين له أنها معلولة كاحتجاجه بقوله لا نذكر في معصية وكفارته كفارة عيين * ثم يبين له بعد ذلك أنه معلول فاستدل بغيره * وأما البخاري والترمذي وغيرهما فقللوا حديث معمر وبينوا غلطه والصواب معهم فذكر البخاري هنا عن ابن عيينة أنه قال سمعته من الزهري مرارا لا يرويه إلا عن عبيد الله بن عبد الله وليس في لفظه إلا قوله ألقوها وما حولها وكلوه . — وكذلك رواه مالك وغيره وذكر من حديث يونس أن الزهري سئل عن الدابة تموت في السم من الجامد وغيره فأفتى بأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بفارة ماتت في سم فأسر بما قرب منها فطرح * فهذه فتيا الزهري في الجامد وغير الجامد فكيف يكون قد روى في هذا الحديث الفرق بينهما وهو يحتج على استواء حكم النوعين بالحديث ورواه بالمعنى والزهري حفظ أهل زمانه حتى يقال أنه لا يعرف له غلط في حديث ولا نسيان مع أنه لم يكن في زمانه أكثر حديثا منه ويقال أنه حفظ على الأمة تسمين سنة لم يأت بها غيره وقد كتب عنه سليمان ابن عبد الملك كتابا من حفظه ثم استعاد منه بعد عام فلم يخط منه حرفا فلم يكن في الحديث إلا نسيان الزهري أو معمر لكان نسبة النسيان إلى معمر أولى باتفاق أهل العلم بالرجال مع كثرة الدلائل على نسيان معمر وقد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أن معمر أكثر الغلط على الزهري * قال الامام أحمد فيما حدثه به محمد بن جعفر غندر عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلمة أسلم وتحتة ثمان نسوة فقال أحمد هكذا حدث به معمر بالبصرة وحدثهم بالبصرة من حفظه وحدث به باليمن عن الزهري بالاستقامة . وقال أبو حاتم الرازي ما حدث

معمر بن راشد بالبصرة فيه أغاليط وهو صالح الحديث . واكثر الرواة الذين رووا هذا الحديث عن معمر عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه هم البصريون كعبد الواحد بن زياد وعبد الأعلى بن عبد الأعلى الشامي والاضطراب في المتن ظاهر فان هذا يقول ان كان ذايبا او مائما لم يؤكل — وهذا يقول وان كان مائما فلا تنتفعوا به واستصحبوا به — وهذا يقول فلا تقربوه — وهذا يقول فامر بها ان تؤخذ وما حولها فيطرح فاطلق الجواب ولم يذكر التفصيل * وهذا بين أنه لم يروه من كتاب بلفظ مضبوط وانما رواه بحسب مآلظه من المعنى فنلظ * وبتقدير صحة هذا اللفظ وهو قوله وان كان مائما فلا تقربوه فانما يدل على نجاسة القليل الذي وقعت فيه النجاسة كالسمن المسؤول عنه فانه من المعلوم أنه لم يكن عند السائل سمن فوق قلتين يقع فيه فارة حتى يقال فيه ترك الاستفصال في حكاية الحال . مع قيام الاحتمال . ينزل منزلة العموم في المقال . بل السمن الذي يكون عند أهل المدينة وأوعيتهم يكون في الغالب قليلا فلو صح الحديث لم يدل الأعلى نجاسة القليل فان المائعات الكثيرة اذا وقعت فيها نجاسة فلا يدل على نجاستها لانصص صحيح ولا ضعيف ولا اجماع ولا قياس صحيح . وعمدة من بنجسه يظن أن النجاسة اذا وقعت في ماء او مائع سرت فيه كله فنجسته وقد عرف فساد هذا فانه لم يقل أحد من المسلمين بطرده فان طرده يوجب نجاسة البحر بل الذين قالوا هذا الاصل الفاسد منهم من استثنى مالا يتحرك أجد طر فيه يتحرك الآخر — ومنهم من استثنى في بعض النجاسات مالا يمكن نزعها — ومنهم من استثنى ما فوق القلتين وعال بعضهم المستثنى بشقة التنجيس وبعضهم بعدم وصول النجاسة الى الكثير وبعضهم بتذو النطير وهذه المال موجودة في الكثير من الأدهان فانه قد يكون في الحب العظيم قناطير مقنطرة من الزيت ولا يمكن صيانته عن الواقع والدور والحوانيت مملوءة مما لا يمكن صيانته كالسكر وغيره ^(١) فالهسر والمرج بتنجيس هذا عظيم جدا ولهذا لم يرد بتنجيس الكثير أثر عن النبي صلى الله عليه ولا عن أصحابه واختلاف كلام أحمد في تنجيس الكثير * وأما القليل فانه ظن صحة حديث معمر فأخذ به وقد اطلع غيره على العلة القادحة فيه ولو اطلع عليها لم يقل به . ولهذا نظائر كان يأخذ بحديث ثم بين له ضعفه فترك الأخذ به وقد ترك الأخذ به قبل أن تبين صحته فاذا تبين له صحته أخذ

(١) السكر محرقة الخمر ونبيذ يتخذ من الثمر والكشوث وكل ما يسكر وما حرم من ثمرة والخلاص قاموس

به . وهذه طريقة أهل العلم والدين رضي الله عنهم . ولظنه صحته عدل إليه عمارآه . من آثار الصحابة رضي الله عنهم فروى صالح بن أحمد في مسأله عن أبيه حدثنا أبي حدثنا اسمعيل حدثنا عمارة ابن أبي حفصة عن عكرمة ان ابن عباس سئل عن فأرة ماتت في سمن فقال تؤخذ الفأرة وما حولها . قلت يامولانا فان أثرها كان في السمن كله قال عضضت عضضت بهن أيك انما كان أثرها في السمن وهي حية وانما ماتت حيث وجدت * وثنا أبي ثنا وكيع ثنا النضر بن عربي عن عكرمة قال جاء رجل الى ابن عباس يسأله عن جرفيه زيت وقع فيه جرد فقال ابن عباس خذه وما حوله فألقه وكله - قلت اليس جال الجرذ فيه قال انه جال وفيه لروح فاستقر حيث مات وروى الخلال عن صالح قال ثنا أبي ثنا وكيع ثنا سفيان عن حمران بن أعين عن أبي حرب ابن أبي الاسود الدئلي قال سئل ابن مسعود عن فأرة وقعت في سمن فقال انما حرم من الميتة لحمها ودهنها قلت فهذه فتاوى ابن عباس وابن مسعود والزهرى مع ان ابن عباس هو راوى حديث ميمونة * ثم ان قول معمر في الحديث الضعيف فلا تقربوه متروك عند عامة السلف واختلف من الصحابة والتابعين والآئمة فان جمهورهم يجوزون الاستصباح به وكثير منهم يجوز بيعه أو تطهيره وهذا يخالف لقوله فلا تقربوه * ومن نصر هذا القول يقول قول النبي صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا ينجسه شئ احتراز عن الثوب والبدن والانا . ونحو ذلك مما يتجسس والمفهوم لا عموم له وذلك لا يقتضى ان كل ما ليس بماء يتنجس فان الهواء ونحوه لا يتنجس وليس بماء كما أن قوله إن الماء لا ينجب احتراز عن البدن فانه ينجب ولا يقتضى ذلك أن كل ما ليس بماء ينجب ولكن خص الماء بالذكر في الموضمين للحاجة الى بيان حكمه فان بعض أزواجه صلى الله عليه وسلم اغتسلت فجاء النبي صلى الله عليه وسلم ليتوضأ بسورها فأخبرته أنها كانت جنباً فقال ان الماء لا ينجب مع ان الثوب لا ينجب والارض لا ينجب فتخصيص الماء بالذكر لفارقة البدن لا لفارقة كل شئ وكذلك قالوا له أنتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يلقي فيها الحيض ولحوم الكلاب والذين فقال الماء طهور لا ينجسه شئ فنفى عنه النجاسة للحاجة الى بيان ذلك كما نفى عنه الجنابة للحاجة الى بيان ذلك والله سبحانه قد أباح لنا الطيبات وحرم علينا الخبائث والنجاسات من الخبائث فالما اذا تغير بالنجاسة حرم استعماله لان ذلك استعمال للخبث وهذا مبنى على أصل وهو أن الماء الكثير اذا وقعت فيه النجاسة فهل مقتضى القياس تنجسه

لاختلاط الحلال بالحرام الى حيث يقوم الدليل على تطهيره - أو مقتضي القياس طهارته الى أن تظهر فيه النجاسة الخبيثة التي يحرم استعمالها * للفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم في هذا الاصل قولان (أحدهما) قول من يقول الاصل النجاسة وهذا قول أصحاب أبي حنيفة ومن وافقهم من أصحاب الشافعي وأحمد بناء على أن اختلاط الحلال بالحرام يوجب تحريمهما جميعا * ثم إن أصحاب أبي حنيفة طردوا ذلك فيما إذا كان الماء يتحرك أحد طرفيه بتحريك الطرف الآخر . قالوا لان النجاسة تبلغه اذا بلغت الحركة - ولم يمكنهم طرده فيما زاد على ذلك والازم تنجيس البحر والبحر لا ينجسه شيء بالنص والاجماع ولم يطردوا ذلك فيما إذا كان الماء عميقا ومساحته قليلة ثم اذا تنجس الماء فالقياس عندهم يقتضي أن لا يطهر بنزح فيجب طم الآبار المتنجسة وطرد هذا القياس بشر المربي * واما أبو حنيفة وأصحابه فقالوا بالتطهير بالنزح استحسانا إما بنزح البئر كلها اذا كبر الحيوان أو تفسخ وإما بنزح بعضها اذا صغر بدلاء ذكرها فاما ما يمكن طرد ذلك القياس . - وكذلك أصحاب الشافعي وأحمد قالوا بطهارة ما فوق القلتين لان ذلك يكون في الفلوات والغدران التي لا يمكن صيانتها عن النجاسة فجعلوا طهارة ذلك رخصة لاجل الحاجة بخلاف القياس . وكذلك من قال من أصحاب أحمد ان البول والمذرة الرطبة لا ينجس بهما الا ما كان يمكن نزحه ترك طرد القياس لان ما يتعد نزحه يتعد تطهيره فجعل تعذر التطهير مانعا من التنجيس فهذه الاقوال وغيرها من مقالات القائلين بهذا الاصل تبين انه لم يطرده أحد من الفقهاء وان كلهم خالفوا فيه القياس رخصة وإباحوا ما انحاطه النجاسات من المياه لاجل الحاجة (واما القول الثاني) فهو قول من يقول القياس أن لا ينجس الماء حتى يتغير كما قاله من قاله من فقهاء الحجاز من أهل المدينة والعراق وفقهاء الحديث وغيرهم كمالك وأصحابه ومن وافقهم من أصحاب الشافعي وأحمد . وهذه طريقة القاضي أبي يعلى ^(١) ابن القاضي أبي حازم مع قوله ان القليل ينجس بالملافة واما ابن عقيل وابن المنى وطائفة غيرهما من أصحاب أحمد فنصروا هذا انه لا ينجس الا بالتغير كالرواية الموافقة لقول أهل المدينة وهو قول أبي الحسن الرواسي وغيره من أصحاب الشافعي وقال الغزالي وودت أن مذهب الشافعي في المياه كان كذهب مالك وكلام أحمد وغيره موافق لهذا القول فانه لما سئل عن الماء اذا وقعت فيه نجاسة فتغير لونه

(١) بياض بالاصلين

أو طعمه بأي شيء ينجس والجديد المروى في ذلك وهو قوله الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه ضعيف - فاجاب بأن الله عز وجل حرم الميتة والدم ولحم الخنزير فإذا ظهر في الماء طعم الدم أو الميتة أو لحم الخنزير كان المستعمل لذلك مستعملا لهذه الخبائث ولو كان القياس عنده التحريم مطلقا لم يخص صورة التحريم باستعمال النجاسة * وبالجملة فهذا القول هو الصواب وذلك أن الله تعالى حرم الخبائث التي هي الميتة والدم ولحم الخنزير ونحو ذلك فإذا وقعت هذه في الماء أو غيره واستهلك لم يبق هناك دم ولا ميتة ولا لحم خنزير أصلا كما أن الحمر إذا استهلك في المائع لم يكن الشارب له شارباً للخصر . والحمة إذا استحال بنفسها وصارت خلا كانت طاهرة باتفاق العلماء . وهذا على قول من يقول بأن النجاسة إذا استحال طهرت أقوى كما هو مذهب أبي حنيفة وأهل الظاهر وأحد قولين في مذهب مالك وأحمد فإن انقلاب النجاسة ملحا ورمادا ونحو ذلك هو كاتقلابها ماء فلا فرق بين أن تستحيل رمادا أو ملحا أو ترابا أو ماء أو هواء ونحو ذلك والله تعالى قد أباح لنا الطيبات وهذه الألبان والأدهان والأشربة الحلوة والحامضة وغيرها من الطيبات والخبث قد استهلك واستحال فيها فكيف يحرم الطيب الذي أباحه الله - ومن الذي قال أنه إذا خالطه الخبيث واستحال واستهلك فيه قد حرم وليس على ذلك دليل لا من كتاب ولا من سنة ولا إجماع ولا قياس ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث بئر بضاعة لما ذكر له أنها باقية فيها الحيض ولحوم الكلاب والذين فقال الماء طهور لا ينجسه شيء وقال في حديث القلتين إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث - وفي اللفظ الآخر لم ينجسه شيء رواها أبو داود وغيره . فقوله صلى الله عليه وسلم لم يحمل الخبث يبين أن تنجيسه بأن يحمل الخبث أي بأن يكون الخبث فيه محمولا وذلك يبين أنه مع استحالة الخبث لا ينجس الماء *

(فصل) إذا عرف أصل هذه المسئلة فالحكم إذا ثبت لمة زال بزوالها كالحمر لما كان الموجب لتحريمها ونجاستها هي الشدة فإذا زالت بفعل الله تعالى طهرت بخلاف ما إذا زالت بقصد آدمي على الصحيح كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا تأكلوا خل خمر إلا خمرأ بدأ الله بفسادها ولا جناح على مسلم أن يشتري خل خمر من أهل الكتاب ما لم يعلم أنهم تعمدها بفسادها وذلك لأن اقتناء الخمر محرم فتى قصد باقتنائها التخلييل كان قد فعل محرما والفعل المحرم لا يكون سببا للخل والاباحة . وأما إذا اقتناها لشربها واستعملها خمرافه ولا يريد تخليلها وإذا جعلها الله خلا كان

مما قبح له بتقيض قصده فلا يكون في حلها وطهارتها مفسدة . وأما سائر النجاسات فيجوز التعمد لإفسادها لأن إفسادها ليس بمحرم كما لا يحذر شاربها لأن النفوس لا يخاف عليها بمقاربتها المحذور كما يخاف من مقارنة الحذر ولهذا يجوز الجمهور أن تدبج جلود الميتة وجوزوا أيضا إحالة النجاسة بالنار وغيرها * والماء لنجاسته سيئان (أحدهما) متفق عليه والآخرون يختلف فيه فالمتفق عليه التغير بالنجاسة فتى كان الموجب لنجاسته التغير فزال التغير كان طاهرا كالثوب المصنوع بالدم إذا غسل عاد طاهرا - (والثاني) القلة فإذا كان الماء قليلا ووقفت فيه نجاسة ففي نجاسته قولان للعلماء فذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايات عنه أنه ينجس مادون القلتين - وأحمد في الرواية المشهورة عنه يستثنى البول والمذرة المائنة فيجعل ما أمكن نزحه نجسا بوقوع ذلك فيه - ومذهب أبي حنيفة ينجس ما وصلت إليه الحركة - ومذهب أهل المدينة وأحمد في الرواية الثالثة أنه لا ينجس ولو لم يبلغ قلتين واختار هذا القول بمض الشافعية كالروايات * وقد نصر هذه الرواية بمض أصحاب الشافعي كما نصر الأولى طائفة كثيرة من أصحاب أحمد لكن طائفة من أصحاب مالك قالوا إن قليل الماء ينجس بقليل النجاسة ولم يحدوا ذلك بقلتين . وجمهور أهل المدينة أطلقوا القول فمؤلا لا ينجسون شيئا إلا بالتغير * ومن سوى بين الماء والمائعات كاحدى الروايتين عن أحمد وقال بهذا القول الذي هو رواية عن أحمد قال في المائعات كذلك كما قاله الزهري وغيره فمؤلا لا ينجسون شيئا من المائعات إلا بالتغير كما ذكره البخاري في صحيحه لكن على المشهور عن أحمد اعتبار القلتين في الماء . وكذلك في المائعات إذا سويت به - فنقول إذا وقع في المائع القليل نجاسة فصب عليه مائع كثير فيكون الجميع طاهرا إذا لم يكن متغيرا - وإن صب عليه ماء قليل دون القلتين وصار الجميع كثيرا فوق القلتين * ففي ذلك وجهان في مذهب أحمد (أحدهما) وهو مذهب الشافعي في الماء أن الجميع طاهر (والوجه الثاني) أنه لا يكون طاهرا حتى يكون المضاف كثيرا والمكثرة المعتبرة أن يصب الطاهر على النجس ولو صب النجس على الطاهر الكثير كان كما لو صب الماء النجس على ماء كثير طاهر أيضا وذلك مطهر له إذا لم يكن متغيرا وإن صب القليل الذي لا يفته النجاسة على قليل لم تلاقه النجاسة وكان الجميع كثيرا فوق القلتين كان كالماء القليل إذا ضم إلى القليل . وفي ذلك الوجهان المتقدمان وهذا القول الذي ذكرناه في المائعات كالماء هو الاظهر في الدلالة بل لو نجس

القليل من الماء لم يلزم تنجس الاشربة والاطعمة ولهذا أمر مالك باراقة ما لوغ فيه الكلب من الماء القليل كما جاء في الحديث ولم يأمر باراقته من الاطعمة والاشربة واستعظم اراقة الطعام واشرب بمثل ذلك وذلك لان الماء لا ينجس له في العادة بخلاف اشربة المسلمين وأطعمتهم فان نجاستها من المشقة والخرج مالا يخفى على الناس وقد تقدم أن جميع الفقهاء يمتنعون رفع الجرج في هذا الباب فاذا لم ينجسوا الماء الكثير للخرج فكيف ينجسون نظيره من الاطعمة والاشربة والخرج في ذلك اشق ولعل المائعات الكثيرة لاتكاد تخلو من نجاسة (فان قيل) الماء يدفع النجاسة عن غيره فمن نفسه أولى وأحرى بخلاف المائعات (قيل) الجواب من وجوه (أحدها) ان الماء انما دفعها عن غيره لانه يزيلها عن ذلك المحل وتنقل معه فلا يبقى على المحل نجاسة وأما اذا سقطت فيه فانما كان طاهرا لاستحالتها فيه لا لكونه ازالها عن نفسه ولهذا يقول أصحاب أبي حنيفة ان المائعات كالماء في الازالة وهي كالماء في التنجيس فاذا كانت كذلك لم يلزم من كون الماء يزيلها اذا زال معها أن يزيلها اذا كانت فيه - ونظير الماء الذي فيه النجاسة الفسالة المنفصلة عن المحل وتلك نجاسة قبل طهارة المحل - وفيها بعد طهارة المحل ثلاثة أوجه هل هي طاهرة أو مطهرة أو نجسة وأبو حنيفة نظر الى هذا المعنى فقال الماء ينجس بوقوعها فيه وان كان يزيلها عن غيره كما ذكرناه فاذا كانت النصوص وقول الجمهور على أنها لا تنجس بمجرد الوقوع مع الكثرة كما دل عليه قول النبي صلى الله عليه وآله طهور لا ينجسه شيء وقوله اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث فانه اذا كان طهورا يطهر به غيره علم انه لا ينجس بالملاقة اذ لو نجس بها لكان اذا صب على النجاسة ينجس بملاقاتها فينبغي لا ينجس بوقوع النجاسة فيه لكن ان بقيت عين النجاسة حرمت وان استحالت زالت فدل ذلك على ان استحالة النجاسة بملاقاتها لها فيه لا ينجس وان لم تكن قد زالت عن المحل فان من قال انه يدفعها عن نفسه كما يزيلها عن غيره فقد خالف المشاهدة وهذا المعنى يوجد في سائر الاشربة من المائعات وغيرها *

(الوجه الثاني) ان يقال غاية هذا انه يقتضى انه يمكن ازالة النجاسة بالمائع وهو أحد القواين في مذهب مالك وأحمد كما هو مذهب أبي حنيفة وغيره وأحمد جملة لازما لمن قال ان المائع لا ينجس بملاقة النجاسة وقال يلزم على هذا ان تزال به النجاسة وهذا لانه اذا دفعها عن

نفسه دفعها عن غيره كما ذكره في الماء، فيلزم جواز ازالة النجاسات بكل مائع طاهر مزيل للمين قلاع للأثر على هذا القول وهذا هو القياس فنقول به على هذا التقدير - وان كان لا يلزم من دفعها عن نفسه دفعها عن غيره لكون الاحالة أقوى من الازالة فيلزم من قال انه يجوز ازالة النجاسة بغير الماء من المائعات أن تكون المائعات كالماء، فإذا كان الصحيح في الماء، أنه لا ينجس الا بالتغير إما مطلقا وإما مع الكثرة فكذلك الصواب في المائعات * وفي الجملة التسوية بين الماء والمائعات ممكن على التقديرين وهذا مقتضى النص والقياس في مسألة ازالة النجاسات وفي مسألة ملاقاتها للمائعات الماء وغير الماء * ومن تدبر الاصول المنصوصة المجمع عليها والمسمى الشرعية المعتبرة في الأحكام الشرعية تبين له ان هذا هو أصوب الأقوال فان نجاسة الماء والمائعات بدون التغير بعيد عن ظواهر النصوص والافيسة . وكون حكم النجاسة يقي في مواردنا بعد ازالة النجاسة بمائع أو غير مائع بعيد عن الاصول وموجب القياس ومن كان فقيها خبيراً بما أخذ الأحكام الشرعية وازل عنه الهوى تبين له ذلك ولكن اذا كان في استمالتها فساد فانه ينهى عن ذلك كما كان ينهى عن ذبح الخيل التي يجاهد عليها والابل التي يحجج عليها والبقر التي يحرث عليها ونحو ذلك لما في ذلك من الحاجة اليها لا لاجل الخبث كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم لما كان في بعض أسفاره مع الصحابة فنفتت ازوادهم فاستأذنوه في نحر ظهورهم فاذن لهم ثم أتى عمر رضى الله عنه فسأله ان يجمع الازواد فيدعو الله بالبركة فيها ويبقى الظهر ففعل ذلك فنهى لهم عن نحر الظهر كان لحاجتهم اليه للركوب لا لان الابل محرمة فليذا ينهى عما يحتاج اليه من الأطعمة والأشربة عن ازالة النجاسة بها كما ينهى عن الاستنجاء بما له حرمة من طعام الإنس والجن وعلف دواب الإنس والجن ولم يكن ذلك لكون هذه الاعيان لا يمكن الاستنجاء بها بل لحرمتها فالقول في المائعات كالقول في الجمادات *

(الوجه الثالث) ان يقال احالة المائعات للنجاسة الى طبعها اقوى من احالة الماء وتغير الماء بالنجاسات أسرع من تغير المائعات فاذا كان الماء لا ينجس بما يقع فيه من النجاسة لاستحالتها الى طبيعته فالمائعات أولى وأحرى *

(الوجه الرابع) ان النجاسة اذا لم يكن لها في الماء والمائع طعم ولا لون ولا ريح فلا نسلم بأى

يقال بنجاسته أصلاً كما في الحجر المنقلبة أو أبلغ وطرد ذلك في جميع صور الاستحالة فإن الجمهور على أن المستحيل من النجاسات طاهر كما هو المعروف عن الحنفية والظاهرية وهو أحد القولين في مذهب مالك وأحمد ووجه في مذهب الشافعي *

(الوجه الخامس-) أن دفع المائعات للنجاسة عن نفسها كدفع الماء لا يختص بالماء بل هذا الحكم ثابت في التراب وغيره فإن العلماء اختلفوا في النجاسة إذا أصابت الأرض وذهبت بالشمس أو الريح أو الاستحالة هل تطهر الأرض على قولين *

(أحدهما) تطهر وهو مذهب أبي حنيفة وأحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد وهو الصحيح في الدليل فإنه قد ثبت عن ابن عمر أنه قال كانت الكلاب تقبل وتدبر وتبول في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك * وفي السنن أنه قال إذا أتى أحدكم المسجد فليَنظُر في نعليه فإن كان بهما أذى فليدلكهما بالتراب فإن التراب لهما طهور وكان الصحابة كعلي بن أبي طالب رضي الله عنه وغيره يخوضون في الوحل ثم يدخلون فيصلون بالناس ولا يفسلون أقدامهم * وأؤكد من هذا قوله صلى الله عليه وسلم في ذبول النساء إذا أصابت أرضاً طاهرة بعد أرض خبيثة فتلك بتلك وقوله يطهره ما بعده وهذا هو أحد القولين في مذهب أحمد وغيره وقد نص عليه أحمد في رواية اسمعيل بن سعيد الشالنجي التي شرحها كريم^(١) ابن يعقوب بن الجوزجاني وهي من أجل المسائل وهذا لأن الذبول تكرر ملاقاتها للنجاسة فصارت كاسفل الخف وكحل الاستنجاء . — فإذا كان الشارع قد جعل الجامدات تزيل النجاسة عن غيرها لأجل الحاجة كما في الاستنجاء بالأحجار وجعل الجامد طهوراً علم أن ذلك وصف لا يختص بالماء وإذا كانت الجامدات لا تنجس بما استحال إليها من النجاسة فالمائعات أولى وأحرى لأن أحوالها أشد وأسرع . ولبسط هذه المسائل وما يتعلق بها مواضع غير هذا (وأما من قال أن الدهن ينجس بما يقع فيه ففي جواز الاستصباح به قولان في مذهب مالك والشافعي وأحمد اظهرهما جواز الاستصباح به كما نقل ذلك عن طائفة من الصحابة وفي طهارته بالنسئل وجهان في مذهب مالك وهو المشهور في مذهب الشافعي وأحمد (أحدهما) يطهر بالنسئل كما اختاره ابن شريح وابن شعبان وأبو الخطاب وغيرهم (والثاني) لا يطهر بالنسئل وعليه أكثرهم

وهذا النزاع يحرى في الدهن المتغير بالنجاسة فانه نجس بلا ريب ففي جواز الاستصباح به هذا النزاع وكذلك في غسله هذا النزاع وأما بيعه فالمشهور انه لا يجوز بيعه لامن مسلم ولا من كافر وهو المشهور في مذهب الشافعي وغيره وعن أحمد انه يجوز بيعه من كافر اذا علم بنجاسته كما روي عن أبي موسى الأشعري وقد خرج قول بجواز بيعه * منهم من خرج به على جواز الاستصباح به كما فعل أبو الخطاب وغيره وهو ضعيف لأن أحمد وغيره من الأئمة فرقوا بينهما - ومنهم من خرج جواز بيعه على جواز تطهيره لانه اذا جاز تطهيره صار كالثلثوب النجس والائناء النجس وذلك يجوز بيعه وفاقا وكذلك اصحاب الشافعي لهم في جواز بيعه اذا قالوا بجواز تطهيره وجهان - ومنهم من قال يجوز بيعه مطلقا والله اعلم *

﴿ المسئلة المشرون ﴾ في القراءة خلف الامام * قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله للعلماء فيه نزاع واضطراب مع عموم الحاجة اليه * وأصول الاقوال ثلاثة طرقات ووسط * فاحد الطرفين انه لا يقرأ خلف الامام بحال * والثاني انه يقرأ خلف الامام بكل حال * والثالث وهو قول أكثر السلف انه اذا سمع قراءة الامام أنصت ولم يقرأ فان استماعه لقراءة الامام خير من قراءته واذا لم يسمع قراءته قرأ لنفسه فان قراءته خير من سكوته فالاستماع لقراءة الامام أفضل من القراءة والقراءة أفضل من السكوت هذا قول جمهور العلماء كمالك وأحمد بن حنبل وجمهور أصحابهما وطائفة من أصحاب الشافعي وأبي حنيفة وهو القول القديم للشافعي وقول محمد بن الحسن - وعلى هذا القول فهل القراءة حال مخافة الامام بالفاتحة واجبة على الماء وم أو مستحبة على قولين في مذهب أحمد أشهرهما انها مستحبة وهو قول الشافعي في القديم والاستماع حال جهر الامام هو واجب أو مستحب والقراءة اذا سمع قراءة الامام هل هي محرمة أو مكروهة وهل تبطل الصلاة اذا قرأ على قولين في مذهب أحمد وغيره (أحدهما) ان القراءة حينئذ محرمة واذا قرأ بطلت صلاته وهذا أحد الوجهين اللذين حكاهما أبو عبد الله ابن حامد في مذهب أحمد (والثاني) ان الصلاة لا تبطل بذلك وهو قول أكثرين وهو المشهور من مذهب أحمد ونظير هذا اذا قرأ حال ركوعه وسجوده هل تبطل الصلاة على وجهين في مذهب أحمد لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يقرأ القرآن راكعا أو ساجدا والذين قالوا يقرأ حال الجهر والمخافة انما يأمرونه يقرأ حال الجهر بالفاتحة خاصة وما زاد على الفاتحة فان المشروع أن

يكون فيه مستمعا لا قارئاً. — وهل قراءته للفاتحة مع الجهر واجبة أم مستحبة على قولين (أحدهما) أنها واجبة وهو قول الشافعي في الجديد وقول ابن حزم (والثاني) أنها مستحبة وهو قول الاوزاعي والليث. بن سعد واختيار جدي أبي البركات ولا سبيل الى الاحتياط في الخروج من الخلاف في هذه المسئلة كما لا سبيل الى الخروج من الخلاف في وقت العصر وفي فسخ الحج ونحو ذلك من المسائل. يتعين في مثل ذلك النظر فيما يوجبه الدليل الشرعي وذلك ان كثير من العلماء يقول صلاة العصر يخرج وقتها اذا صار ظل كل شيء مثليه كالمشهور من مذهب مالك والشافعي وهو احدي الروايتين عن أحمد وأبو حنيفة يقول حينئذ يدخل وقتها ولم يتفقوا على وقت تجوز فيه صلاة العصر بخلاف غيرها فانه اذا صلى الظهر بعد الزوال بعد مصير ظل كل شيء مثله سوى ظل الزوال صحت صلاته والمغرب ايضا تجزئ باتفاقهم اذا صلى بعد الغروب والعشاء تجزئ باتفاقهم اذا صلى بعد مغيب الشفق الابيض الى ثلث الليل والفجر تجزئ باتفاقهم اذا صلاها بعد طلوع الفجر الى الاسفار الشديد وأما العصر فهذا يقول تصلي الى الثلثين وهذا يقول لا تصلي الا بعد الثلثين والصحيح انها تصلي من حين يصير ظل كل شيء مثله الى اصفرار الشمس فوقها أوسع كما قاله هؤلاء. وهؤلاء. وعلى هذا تدل الاحاديث الصحيحة المدنية وهو قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن وهو الرواية الاخرى عن أحمد * والمقصود هنا ان من المسائل مسائل لا يمكن أن يعمل فيها بقول يجمع عليه لكن والله الحمد القول الصحيح عليه دلائل شرعية تبين الحق. — ومن ثم فسخ الحج الى العمرة فان الحج الذي اتفق الامة على جوازه أن يهل متمتعا يحرم بعمرة ايتاء ويهل قارنا وقد ساق الهدى فاما ان أفرد أو قرن ولم يسق الهدى ففي حجه نزاع بين السلف والخلف * والمقصود هنا القراءة خاف الامام فنقول اذا جهر الامام استمع لقراءته فان كان لا يسمع لبعده فانه يقرأ في أصح القولين وهو قول أحمد وغيره وان كان لا يسمع لصممه أو كان يسمع همهمة الامام ولا يفرقه ما يقول ففيه قولان في مذهب أحمد وغيره * والاظهر انه يقرأ لان الافضل أن يكون أمياً مستمعا وأما قارئاً وهذا ليس بمستسمع ولا يحصل له مقصود السماع فقراءته أفضل من سكوته فنذكر الدليل على الفصلين — على انه في حال الجهر يستمع وأنه في حال الخفية يقرأ * فالدليل على الأول الكتاب والسنة والاعتبار (أما الاول) فانه تعالى قال (واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون) وقد استفاض عن السلف انها نزلت في القراءة في

الصلاة وقال بعضهم في الخطبة وذكروا أحمد بن حنبل الاجماع على انها نزلت في ذلك وذكر الاجماع
 على أنه لا تجب القراءة على المأموم حال الجهر * ثم يقول قوله تعالى (واذا قرأ القرآن فاستمعوا له
 وانصتوا لعلكم ترحمون) لفظ عام فاما أن يختص في القراءة في الصلاة أو في القراءة في غير الصلاة
 أو يعمها والثاني باطل قطعا لانه لم يقل أحد من المسلمين انه يجب الاستماع خارج الصلاة ولا
 يجب في الصلاة ولان استماع المستمع الى قراءة الامام الذي يأنم به ويجب عليه متابعية اولى
 من استماعه الى قراءة من يقرأ خارج الصلاة داخله في الآية إما على سبيل الخصوص وإما على
 سبيل العموم وعلى التقديرين فالآية دالة على أمر المأموم بالانصات لقراءة الامام وسواء كان أمر
 إيجاب أو استحباب فالمقصود حاصل فإن المراد ان الاستماع اولى من القراءة وهذا صريح دلالة
 الآية على كل تقدير والمنازع يسلم ان الاستماع مأمور به دون القراءة فيما زاد على الفاتحة والآية
 أمرت بالانصات اذا قرأ القرآن والفاتحة أم القرآن وهي التي لا بد من قراءتها في كل صلاة
 والفاتحة أفضل سور القرآن وهي التي لم ينزل في التوراة ولا في الانجيل ولا في الزبور ولا في
 الفرقان مثلها فيمتنع ان يكون المراد بالآية الاستماع الى غيرها دونها مع اطلاق لفظ الآية
 وعمومها مع ان قراءتها أكثر واشهر وهي أفضل من غيرها فان قوله اذا قرأ القرآن يتناولها
 ولا يتناول غيرها اظهر لفظا ومعنى والعدل عن استماعها الى قراءتها انما يعدل لكون قراءتها عنده
 أفضل من الاستماع وهذا غلط مخالف للنص والاجماع فان الكتاب والسنة أمرت المؤمن بالاستماع
 دون القراءة والامة متفقون على ان استماعه لما زاد على الفاتحة أفضل من قراءة ما زاد عليها فلو كانت
 القراءة لما قرؤه الامام أفضل من الاستماع لقراءته لكان قراءة الامام أفضل من قراءته لما زاد
 على الفاتحة وهذا لم يقله أحد وانما نازع من نازع في الفاتحة لظنه انها واجبة على المأموم مع
 الجهر أو مستحبة له حينئذ * وجوابه ان المصلحة الخاصة له بالقراءة يحصل بالاستماع
 ما هو أفضل منها بدليل استماعه لما زاد على الفاتحة فلولا أنه يحصل له بالاستماع ما هو أفضل
 من القراءة لكان الاولى أن يفعل أفضل الامرين وهو القراءة فلما دل الكتاب والسنة
 والاجماع على ان الاستماع أفضل من القراءة على ان المستمع يحصل له أفضل مما يحصل للقارئ
 وهذا المعنى موجود في الفاتحة وغيرها فالمستمع لقراءة الامام يحصل له أفضل مما يحصل
 بالقراءة وحينئذ فلا يجوز ان يؤمر بالادنى وينهى عن الاعلى وثبت أنه في هذه الحال قراءة

الامام له قراءة كما قال ذلك جهاير السلف والخلف من الصحابة والتابعين لهم باحسان وفي ذلك الحديث المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من كان له إمام قراءه الامام له قراءة وهذا الحديث روى مرسلًا وسندًا لكن أكثر الأئمة الثقات رَوَوْه مرسلًا عن عبد الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه وسلم وأسنده بعضهم ورواه ابن ماجه مسندًا * وهذا المرسل قد عضده ظاهر القرآن والسنة وقال به جهاير أهل العلم من الصحابة والتابعين ومرسله من أكابر التابعين ومثل هذا المرسل يحتاج به باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم وقد نص الشافعي على جواز الاحتجاج بمثل هذا المرسل فتبين ان الاستماع الى قراءة الامام أمر دل عليه القرآن دلالة قاطعة ولان هذا من الامور الظاهرة التي تحتاج اليها الامة فكان بيانها في القرآن ما يحصل به المقصود والبيان وجاءت السنة بموافقة القرآن * ففي صحيح مسلم عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبنا فين لنا سنننا وعلمنا صلاتنا فقال اقيموا صفوفكم ثم ليؤمكم أحدكم فاذا كبر فكبروا واذا قرأ فأنصتوا وهذا مع حديث أبي موسى الطويل المشهور لكن بعض الرواة زاد فيه على بعض فنهى من لم يذكر قوله واذا قرأ فأنصتوا ومنهم من ذكرها وهي زيادة من الثقة لا تخالف المزيدي بل توافق معناه فان الانصات الي قراءة القارئ من تمام الائتمار به فان من قرأ على قوم لا يستمعون لقراءته لم يكونوا مؤتمنين به * وهذا مما يبين حكمة سقوط القراءة عن المأموم فان متابعتها لامامه مقدمة على غيرها حتى في الافعال فاذا أدركه ساجدا سجد معه واذا أدركه في وتر من صلاته تشهد عقيب الوتر وهذا لو فعله منفردا لم يجز وانما فعله لاجل الائتمار فدل على أن الائتمار يجب به ما لم يجب على المنفرد ويسقط به ما يجب على المنفرد ولهذا روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا واذا قرأ فأنصتوا رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه قيل لمسلم بن الحجاج حديث أبي هريرة هو صحيح يعني واذا قرأ فأنصتوا قال هو عندي صحيح قليل لعل لم تضعه ههنا يعني في كتابه فقال ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا انما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه وروى الزهري عن أبي أسامة الليثي عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من صلاة جهر فيها فقال هل قرأ معي أحد منكم آتفا قال رجل نعم يا رسول الله قال اني أقول مالي انازع

القرآن قال فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر فيه النبي صلى الله عليه وسلم بالقراءة في الصلوات حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن * قال أبو داود سمعت محمد بن يحيى بن فارس يقول قوله فانتهى الناس : من كلام الزهرى وروى عن البخارى نحوه ذلك وهذا اذا كان من كلام الزهرى فهو من أدل الدلائل على ان الصحابة لم يكونوا يقرؤون في الجهر مع النبي صلى الله عليه وسلم فان الزهرى من اعلم أهل زمانه بالسنة وقراءة الصحابة خلف النبي صلى الله عليه وسلم اذا كانت مشروعة واجبة او مستحبة تكون من الاحكام العامة التى يعرفها عامة الصحابة والتابعين لهم باحسان فيكون الزهرى من اعلم الناس فلو لم بينها لاستدل بذلك على انتفاؤها فكيف اذا قطع الزهرى بأن الصحابة رضى الله عنهم لم يكونوا يقرؤون خلف النبي صلى الله عليه وسلم في الجهر (فان قيل) قال البيهقي ابن أكيمة رجل مجهول لم يحدث الا بهذا الحديث وحده ولم يحدث عنه غير الزهرى (قيل) ليس كذلك بل قد قال أبو حاتم الرازى فيه : صحيح الحديث حديثه مقبول وحكي عن أبي حاتم البستي انه قال روى عن الزهرى وسعيد بن أبى هلال وابن ابيه عمر وسالم بن صمار بن أكيمة بن عمر وقد روى مالك في موطنه عن وهب انه سمع جابر بن عبد الله يقول من صلى ركعة لم يقرأ فيها لم يصل الا وراء الامام - وروى أيضا عن نافع عن عبد الله بن عمر كان اذا نزل هل يقرأ أحد خلف الامام يقول اذا صلى أحدكم خلف الامام فسنبه قراءة الامام واذا صلى وحده فليقرأ (قال) وكان عبد الله بن عمر لا يقرأ خلف الامام وروى مسلم في صحيحه عن عطاء بن يسار انه سأل زيد بن ثابت عن القراءة مع الامام فقال لا قراءة مع الامام في ثي - وروى البيهقي عن أبى وائل ان رجلا سأل ابن مسعود عن القراءة خلف الامام فقال أنصت للقرآن فان في الصلاة شغلا وسيكفيك ذلك الامام وابن مسعود وزيد بن ثابت هما فقيها أهل المدينة وأهل الكوفة ومن الصحابة وفى كلامهما تنبيه على ان المانع انصاته لقراءة الامام - وأيضا فى اجماع المسلمين على انه فيما يزداد على الفاتحة يؤمر بالاستماع دون القراءة دليل على ان استماعه لقراءة الامام خير له من قراءته معه بل على انه مأمور بالاستماع دون القراءة مع الامام - وأيضا فلو كانت القراءة في الجهر واجبة على المأموم لزم أحد أمرين إما انه يقرأ مع الامام وإما أن يجب على الامام ان يسكت له حتى يقرأ ولم نعلم نزعاً

بين العلماء أنه لا يجب على الامام ان يسكت ليقرا المأموم بالفاتحة ولا غيرها وقراءته معه منهي عنها بالكتاب والسنة فثبت أنه لا يجب عليه القراءة معه بل نقول لو كانت قراءة المأموم في حال الجهر مستحبة لاستحب للامام ان يسكت ليقرا المأموم ولا يستحب للامام السكوت ليقرا المأموم عند جماهير العلماء وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وغيرهم * وحجتهم في ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يسكت ليقرا المأمومون ولا يقل أحد هذا عنه بل ثبت عنه في الصحيح سكوته بعد التكبير للاستفتاح * وفي السنن انه كان له سكتان سكتة في أول القراءة وسكتة بعد القراءة وهي لطيفة للفصل لا تسع لقراءة الفاتحة وقد روى أن هذه السكتة كانت بعد الفاتحة ولم يقل أحد منهم انه كان له ثلاث سكتات ولا أربع سكتات فنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث سكتات أو أربعاً فقد قال قولاً لم ينقله عنه أحد من المسلمين والسكتة التي عند قوله ولا الضالين من جنس السكتات التي عند رؤس الآي ومثل هذا لا يسمى سكوتاً ولم يقل أحد من العلماء انه يقرأ في مثل هذا وكان بعض من أدركنا من أصحابنا يقرأ عقيب السكوت عند رؤس الآي فإذا قال الحمد لله رب العالمين قال الحمد لله رب العالمين فإذا قال اياك نعبد واياك نستعين وهذا لم ينقله أحد من العلماء * وقد اختلف العلماء في سكوت الامام على ثلاثة أقوال قليل لا سكوت في الصلاة بحال وهو قول مالك - وقيل فيها سكتة واحدة للاستفتاح كقول أبي حنيفة - وقيل فيها سكتتان وهو قول الشافعي وأحمد وغيرهما لحديث سمرة بن جندب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان له سكتتان سكتة حين يفتح الصلاة وسكتة اذا فرغ من السورة الثانية قبل ان يركع فذكر ذلك لعمران بن حصين فقال كذب سمرة فكتب في ذلك الى المدينة الى أبي بن كعب فقال صدق سمرة رواه أحمد واللفظ له وأبو داود وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن وفي رواية أبي داود سكتة اذا كبر وسكتة اذا فرغ من غير المفضوب عليهم ولا الضالين * وأحمد رجح الرواية الاولى واستحب السكتة الثانية لاجل الفصل ولم يستحب أحمد أن يسكت الامام لقراءة المأموم ولكن بعض أصحابه استحب ذلك ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم لو كان يسكت سكتة تسع لقراءة الفاتحة لكان هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله فلما لم ينقل هذا أحد علم انه لم يكن * والسكتة الثانية في حديث سمرة نفاها عمران بن حصين وذلك أنها

سكينة يسيرة لا يضبط مثلها وقد روي أنها بعد الفاتحة ومعلوم انه لم يسكت الا سكنتين فلم
ان احدهما طويلة والاخرى بكل حال لم تكن طويلة مدسعة لقراءة الفاتحة. — وأيضاً فلو كانت
الصحابة كلهم يقرؤون الفاتحة خلفه إما في السكينة الاولى وإما في الثانية لكان هذا مما تتوفر
الهمم والدواعي على نقله فكيف ولم ينقل أحد عن أحد من الصحابة أنهم كانوا في السكينة
الثانية يقرؤون الفاتحة مع ان ذلك لو كان مشروعاً لكان الصحابة أحق الناس بعلمه فعلم انه
بدعة. — وأيضاً فالمقصود بالجهر استماع المأمومين ولهذا يؤمنون على قراءة الامام في الجهر دون
السراً فاذا كانوا مشغولين عنه بالقراءة فقد أمر أن يقرأ على قوم لا يستمعون لقراءته وهو بمنزلة
من يحدث من لا يستمع لحديثه ويخطب من لا يستمع لخطبته وهذا سفه تنزه عنه الشريعة
ولهذا روي في الحديث مثل الذي يتكلم والامام يخطب كمثل الحمار يحمل أسفاراً فهكذا اذا
كان يقرأ والامام يقرأ عليه *

❦ فصل ❦ واذا كان المأموم مأموراً بالاستماع والانصات لقراءة الامام لم يشتغل عن
ذلك بغيرها لا بقراءة ولا ذكر ولا دعاء ففي حال جهر الامام لا يستفتح ولا يتعوذ * وفي هذه
المسئلة نزاع وفيها ثلاثة أقوال هي ثلاث روايات عن أحمد — قيل انه في حال الجهر يستفتح ويتعوذ
ولا يقرأ لانه بالاستماع يحصل مقصود القراءة بخلاف الاستفتاح والاستعاذة فإنه لا يسمعها
وقيل يستفتح ولا يتعوذ لان الاستفتاح تابع لتكبيرة الاحرام بخلاف التعوذ فإنه تابع للقراءة
فمن لم يقرأ لا يتعوذ — وقيل لا يستفتح ولا يتعوذ حال الجهر وهذا أصبح فان ذلك يشغل عن
الاستماع والانصات للمأمور به فليس له ان يشتغل عما أمر به بشيء من الاشياء * ثم اختلف
أصحاب احمد فمنهم من قال هذا الخلاف انما هو في حال سكوت الامام هل يشتغل في
الاستفتاح والاستعاذة أو باحدهما أو لا يشتغل الا بالقراءة لكونها مختلفاً في وجوبها وأما
في حال الجهر فلا يشتغل في غير الانصات * والمعروف عند أصحابه ان هذا النزاع هو في حال
الجهر لما تقدم من التعليل وأما في حال المخافتة فالأفضل له أن يستفتح واستفتاحه حال سكوت
الامام أفضل من قراءته في ظاهر مذهب أحمد وأبي حنيفة وغيرهما لان القراءة يمتاض عنها
بالاستماع بخلاف الاستفتاح * واما قول القائل ان قراءة المأموم مختلف في وجوبها فيقال وكذا
الاستفتاح — وهل يجب فيه قولان مشهوران في مذهب أحمد ولم يختلف قوله انه لا يجب على

للمأموم القراءة في حال الجهر واختيار ابن بطه وجوب الاستفتاح وقد ذكر في ذلك روايتان عن احمد فعلم أن من قال من اصحابه كآبي الفرج بن الجوزي إن القراءة حال المخافة افضل في مذهبه من الاستفتاح فقد غلط على مذهبه ولكن هذا يناسب قول من استحجب قراءة الفاتحة حال الجهر * وهذا ما علمت احدا قاله من اصحابه مثل جدي ابي البركات وليس هو مذهب احمد ولا عامة اصحابه مع ان تعليل الاحكام بالخلاف علة باطلة في نفس الامر فان الخلاف ليس من الصفات التي يعاق الشارع بها الاحكام في نفس الامر فان ذلك وصف حادث بعد النبي صلى الله عليه وسلم وليس يسلكه الا من لم يكن عالما بالدلة الشرعية في نفس الامر لطلب الاحتياط . - فلي هذا في حال المخافة هل يستحبه مع الاستفتاح الاستمادة اذا لم يقرأ على روايتين والصواب ان الاستمادة لا تشرع الا لمن يقرأ فان اتسع الزمان استعاذ وقرأ والا أنصت *

فصل * وأما الفصل الثاني وهو القراءة اذا لم يسمع قراءة الامام كحال مخافة الامام وسكوته فان الامر بالقراءة والترغيب فيها يتناول المصلي أعظم مما يتناول غيره فان قراءة القرآن في الصلاة افضل منها خارج الصلاة وما ورد من الفضل لقارئ القرآن يتناول المصلي اعظم مما يتناول غيره لقوله صلى الله عليه وسلم من قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنات اما اني لا أقول ألم حرف ولكن ألف حرف ولام حرف وميم حرف . قال النزمذي حديث حسن وقد ثبت خصوص الفاتحة قوله في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم الكتاب فهي خداج ثلاثا أي غير تمام فقبيل لابي هريرة اني أحيانا أكون وراء الامام فقال اقرأ بها في نفسك فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين نصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل فاذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله حمدي فاذا قال الرحمن الرحيم قال الله أثني على عبدي فاذا قال مالك يوم الدين قال الله مجدني عبدي وقال مرة فوض الى عبدي فاذا قال اياك نعبد واياك نستعين قال هذه بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل فاذا قال اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال هذا لعبدي ولعبدي ما سأل * وروى مسلم في صحيحه عن

عمران بن حصين: ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر فجعل رجل يقرأ خلفه سبع اسم ربك
 الاعلى فلما انصرف قال ايكم قرأ وأيكم القارئ قال رجل أنا قال قد ظننت أن بعضكم خالجنها
 وهذا قد قرأ خلفه في صلاة الظهر ولم ينه ولا غيره عن القراءة لكن قال قد ظننت ان بعضكم
 خالجنها أي نازعني كما قال في الحديث الآخر قال أني أقول مالي أنازع القرآن * وفي السنن
 عن ابن مسعود قال كانوا يقرؤون خلف النبي صلى الله عليه وسلم فقال خلطتم علي القرآن وهذا
 لا يكون ممن قرأ في نفسه بحيث لا يسمعه غيره وانما يكون من اسمع غيره وهذا مكروه لما
 فيه من المنازعة لغيره لا لاجل كونه قارئا خلف الامام واما مع مخالفة الامام فان هذا لم يرد
 حديث في النهي عنه ولهذا قال ايكم القارئ اي القارئ الذي نازعني لم يرد بذلك القارئ في
 نفسه فهذا لا ينزع ولا يعرف انه خالف النبي صلى الله عليه وسلم وكراهة القراءة خلف الامام
 انما هي اذا امتنع من الانصات المأمور به أو اذا نازع غيره فاذا لم يكن هناك إنصات مأمور به
 ولا منازعة فلا وجه للمنع من تلاوة القرآن في الصلاة والقارئ هنا لم يمتنع عن القراءة
 باستماع فيفوته الاستماع والقراءة جميعا مع الخلاف المشهور في وجوب القراءة في مثل هذه
 الحال بخلاف وجوبها في حال الجهر فانه شاذ حتى نقل احمد الاجماع على خلافه * وابو هريرة
 وغيره من الصحابة فهموا من قوله قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين فاذا قال البعد
 الحمد لله رب العالمين أن ذلك يعم الامام والمأموم — وايضا فجميع الاذكار التي يشرع للامام
 أن يقولها سرا يشرع للمأموم أن يقولها سرا كالتسبيح في الركوع والسجود وكالتشهد والدعاء
 ومعلوم أن القرآن افضل من الذكر والدعاء فلا معنى لا تشرع له القراءة في السر وهو لا يسمع
 قراءة السر ولا يؤمن على قراءة الامام في السر — وايضا فان الله سبحانه لما قال (واذا قرئ القرآن
 فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون) قال (واذكر ربك في نفسك تضرعا وخيفة ودون الجهر
 من القول بالقدو والآصال ولا تكن من الغافلين) وهذا امر للنبي صلى الله عليه وسلم ولا مته فانه
 ما خوطب به صلى الله عليه وسلم خوطبت به أمته ما لم يرد نص بالتخصيص كقوله تعالى
 (فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب) وقال (واقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من
 الليل) وقال (اقم الصلاة لذكرك الشمس الى غسق الليل) ونحو ذلك وهذا امر يتناول الامام والمأموم
 والمنفرد بان يذكر الله في نفسه بالقدو والآصال وهو يتناول صلاة الفجر والظهر والعصر

فيكون المأموم مأمورا بذكر ربه في نفسه لكن اذا كان مستمعا كان مأمورا بالاستماع وان لم
 يكن مستمعا كان مأمورا بذكر ربه في نفسه والقرآن أفضل الذكر كما قال تعالى (وهذا ذكر
 مبارك أنزلناه) وقال تعالى (وقد آتيناك من لدنا ذكرا) وقال (ومن أعرض عن ذكرى فإن له
 معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى) وقال (ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث) وأيضا فالسكوت
 بلا ذكر ولا قراءة ولا دعاء ليس عبادة ولا مأمورا به بل يفتح باب الوسوسة فلاشتتال
 بذكر الله أفضل من السكوت وقراءة القرآن من أفضل الخير * وإذا كان كذلك فالدرك بالقرآن
 أفضل من غيره كما ثبت في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أفضل الكلام
 بعد القرآن وهن من القرآن سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر رواه مسلم * وعن
 عبد الله بن أبي أوفى انه قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني لا أستطيع ان
 آخذ من القرآن شيئا فلعنني ما يجزئني فقال قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر
 ولا حول ولا قوة الا بالله فقال يا رسول الله هذا لله فإني قال قل اللهم ارحمني وارزقني وعافني
 واهدني فلما قال هكذا بيديه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما هذا فقد ملا يديه من الخير
 رواه أحمد وأبو داود والنسائي * والذين أوجبوا القراءة في الجهر احتجوا بالحديث الذي في
 السنن عن عبادة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا كنتم وراء الامام فلا تقرأوا الا بفاتحة
 الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها * وهذا الحديث مغل عن أئمة أهل الحديث كأحمد وغيره
 من الأئمة * وقد بسط الكلام على ضعفه في غير هذا الموضع وبين أن الحديث الصحيح قول
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بام القرآن فهذا هو الذي أخرجه في الصحيح رواه
 الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة * وأما الحديث فقلط فيه بعض الشاميين وأصله ان عبادة
 كان يوما في بيت المقدس فقال هذا فاشتبه عليهم الرفوع بالموقوف على عبادة والله سبحانه أعلم
 * المسئلة الحادية والعشرون * قال شيخ الاسلام ابن تيمية السنة تخفيف الصداق فقد
 روت عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان أعظم النساء بركة أيسرهن
 مؤنة. وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خيرهن أيسرهن صداقا. وعن الحسن
 البصري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ائتموا النساء الرجال ولا تغالوا في المهور. وخطب
 عمر بن الخطاب الناس فقال ألا لا تغالوا بصداق النساء فانها لو كانت مكرمة في الدنيا وتقوى

عند الله كان أولاً كم بها النبي صلى الله عليه وسلم ما أصدق امرأة من نسائه ولا اصدقت امرأة من بناته أكثر من ثنتي عشرة أوقية قال الترمذي حديث صحيح ويكره للرجل ان يصدق المرأة صداقاً يضرب به ان تقدمه ويمجز عن وفائه ان كان ديناً * قال أبو هريرة جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني تزوجت امرأة من الانصار فقال علي كم تزوجتها قال على أربع اواق فقال النبي صلى الله عليه وسلم علي أربع اواق فكأنما تسعون الفضة من عرض هذا الجبل ما عندنا ما نعطيك ولكن عسى ان نبعثك في بعث تصيب منه قال فبعث بعثا الى بني عيس فبعث ذلك الرجل فيهم رواء مسلم في صحيحه والاوقية عندهم أربعون درهما وهي مجموع الصداق ليس فيه مقدم ومؤخر وعن أبي عمرو الاسلمى انه ذكر انه تزوج امرأة فأثنى النبي صلى الله عليه وسلم يستعينه في صداقها فقال كم أصدقت قال قلت مائتي درهم فقال لو كنتم تعرفون الدراهم من اوديتكم ما زدتم رواء الامام أحمد في مسنده واذا اصدقتها ديناً كثيراً في ذمته وهو ينوي ان لا يعطيها اياه كان ذلك حراماً عليه فانه قد روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تزوج امرأة بصداق ينوي ان لا يؤديه اليها فهو زان ومن ادان ديناً ينوي ان لا يقضيه فهو سارق * وما يقبله بعض أهل الجفاء والخيلاء والرياء من تكثير المهر للرياء والفخر وهم لا يقصدون اخذه من الزوج وهو ينوي ان لا يعطيهم اياه فهذا منكر فيجب مخالفة السنة خارج عن الشريعة — وان قصد الزوج ان يؤديه وهو في الغالب لا يطيقه فقد حمل نفسه وشغل ذمته وتعرض لنقص حسنة وارتهانه بالدين وأهل المرأة قد آذوا صهرهم وضروه * والمستحب في الصداق مع القدرة واليسار ان يكون جميع عاجله وآجله لا يزبد على مهر ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ولا بناته وكان ما بين اربعمائة الى خمسمائة بالدراهم الخالصة نحو ما من تسعة عشر ديناراً فقد استن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصداق قال أبو هريرة رضي الله عنه كان صداقنا اذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة اواق وطبق بيديه وذلك اربعمائة درهم رواء الامام احمد في مسنده وهذا لفظ أبي داود في سننه * وقال أبو سلمة قلت لماثنة كم كان صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت كان صداقه لازواجه ثنتي عشرة اوقية ونشأ قالت أتدري ما النشاء قلت لا قالت نصف اوقية فذلك خمسمائة درهم رواء مسلم في صحيحه وقد تقدم عن عمران صداق بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في ذلك

فمن دعت نفسه إلى أن يزيد صدق بنته على صدق بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم اللواتي هن خير خلق الله في كل فضيلة وهن أفضل نساء العالمين في كل صفة فهو جاهل أحمق وكذلك صدق أمهات المؤمنين وهذا مع القدرة واليسار * فاما الفقير ونحوه فلا ينبغي له أن يصدق المرأة الا ما قدر على وفائه من غير مشقة * والاولى تمجيل الصداق كله للمرأة قبل الدخول اذا أمكن فان قدم البعض وآخر البعض فهو جائز وقد كان السلف الطيب يرخصون الصداق فتزوج عبد الرحمن بن عوف في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على وزن نواة من ذهب قالوا وزنها ثلاثة دراهم وثلاث وزوج سعيد بن المسيب بنته على درهمين وهي من أفضل ايم من قرش بعد ان خطبها الخليفة لابنته فأبي ان يزوجه بها والذي نقل عن بعض السلف من تكثير صدق النساء قائما كان ذلك لان المال اتسع عليهم وكانوا يعجلون الصداق كله قبل الدخول لم يكونوا يؤخرون منه شيئا ومن كان له يسار ووجد فأحب ان يعطي امرأته صداقا كثيرا فلا بأس بذلك كما قال تعالى وآيتم احداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا أما من يشغل ذمته بصداق لا يريد ان يؤديه أو يعجز عن وفائه فهذا مكروه كما تقدم وكذلك من جعل في ذمته صداقا كثيرا من غير وفاء له فهذا ليس بمسنون والله أعلم

المسئلة الثانية والعشرون * سئل شيخ الاسلام عن جماعة من المسلمين اشتد نكيرهم على من أكل من ذبيحة يهودى او نصرانى مطلقا ولا يدرى ما حالهم هل دخلوا في دينهم قبل نسخه وتحريفه وقبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم أم بعد ذلك بل يتناكحون وتقر منا كحتمهم عند جميع الناس وهم أهل ذمة يؤدون الجزية ولا يعرف من ولا من هم أبؤهم فهل للمنكرين عليهم منهم من الذبح للمسلمين أم لهم الاكل من ذبائحهم كسائر بلاد المسلمين *

(اجاب) رضى الله عنه ليس لاحد ان ينكر على احد أكل من ذبيحة اليهود والنصارى في هذا الزمان ولا يحرم ذبحهم للمسلمين ومن أنكر ذلك فهو جاهل مخطنى مخالف لاجماع المسلمين فان أصل هذه المسئلة فيها نزاع مشهور بين علماء المسلمين ومسائل الاجتهاد لا يسوغ فيها الانكار الا ببيان الحجة وايضاح المحجة لا الانكار المجرد المستند الى محض التقليد فان هذا فعل أهل الجهل والاهواء كيف والقول بتحريم ذلك في هذا الزمان وقبله قول ضعيف جدا يخالف لما علم من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما علم من حال أصحابه والتابعين لهم

باحسان وذلك لان المنكر لهذا لا يخرج عن قولين إما ان يكون ممن يحرم ذبائح أهل الكتاب مطلقا كما يقول ذلك من يقوله من الرافضة وهؤلاء يحرمون نكاح نسائهم وأكل ذبائحهم وهذا ليس من أقوال أحد من أئمة المسلمين المشهورين بالفتيا ولا من أقوال أتباعهم وهو خطأ يخالف للكتاب والسنة والاجماع القديم فان الله تعالى قال في كتابه (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) (فان قيل) هذه الآية معارضة بقوله (ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن) وبقوله تعالى (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) (قيل) الجواب من ثلاثة اوجه *

(أحدها) ان الشرك المطلق في القرآن لا يدخل فيه أهل الكتاب وانما يدخلون في الشرك المقيد قال الله تعالى (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين) فجعل المشركين قسما غير أهل الكتاب. وقال تعالى (ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا) فجعلهم قسما غيرهم * فأما دخولهم في المقيد في قوله تعالى (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا الا ليعبدوا الها واحدا لا اله الا هو سبحانه عما يشركون) فوصفهم بأنهم مشركون * وسبب هذا ان أصل دينهم الذي أنزل الله به الكتب وأرسل به الرسل ليس فيه شرك كما قال تعالى (وما أرسلنا من قبلك من رسول الا نوحي اليه أنه لا اله الا انا فاعبدون) وقال تعالى (واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون) وقال (ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت) ولكنهم بدلوا وغيروا فابتدعوا من الشرك ما لم ينزل به الله سلطانا فصار فيهم شرك باعتبار ما ابتدعوا لا باعتبار أصل الدين. وقوله تعالى (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) هو تعريف للكوافر المعروفات اللاتي كن في عصم المسلمين وأولئك كن مشركات لا كتيبات من أهل مكة ونحوها *

﴿الوجه الثاني﴾ اذا قدر أن لفظ المشركات والكوافر يرمي الكتيبات فآية المائدة خاصة وهي متأخرة نزلت بعد سورة البقرة والمتنحة باتفاق العلماء كما في الحديث «المائدة من آخر القرآن نزولا فأحلوا حلالها وحرّموا حرامها» والخاص المتأخر يقضي على العام المتقدم باتفاق علماء المسلمين لكن الجمهور يقولون انه مفسر له فتبين ان صورة التخصيص لم ترد باللفظ

العام وطائفة يقولون ان ذلك نسخ بعد أن شرع *
 الوجه الثالث * اذا فرضنا النصين خاصين فأحد النصين حرم ذبائحهم ونكاحهم والآخر
 أحلها فالنص المحلل لهما هنا يجب تقديمه لوجهين *

(أحدهما) ان سورة المائدة هي المتأخرة باتفاق العلماء فتكون ناسخة للنص المتقدم * ولا يقال
 ان هذا نسخ للحكم مرتين لان فعل ذلك قبل التحريم لم يكن بخطاب شرعي حلل ذلك بل كان لعدم
 التحريم بمنزلة شرب الخمر وكل الخنزير ونحو ذلك والتحريم الابتداء لا يكون نسخا لاستصحاب
 حكم الفعل ولهذا لم يكن تحريم النبي صلى الله عليه وسلم لكل ذي ناب من السباع وكل ذي غلب من
 الطير نسخا لما دل عليه قوله تعالى (قل لا أجد فيها أوحى الى محرما على طاعم يطعمه) الآية من ان الله
 عز وجل لم يحرم قبل نزول الآية الا هذه الاصناف الثلاثة فان هذه الآية نفت تحريم ماسوى
 الثلاثة الى حين نزول هذه الآية ولم يثبت تحليل ماسوى ذلك بل كان ماسوى ذلك عفوا لا تحليل
 فيه ولا تحريم كفعل الصبي والمجنون وكما في الحديث المعروف «الحلال ما حله الله في كتابه
 والحرام ما حرمه الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفا عنه» وهذا محفوظ عن سلمان الفارسي
 موقوفا عليه أو من فوجا الى النبي صلى الله عليه وسلم * ويدل على ذلك انه قال في سورة المائدة (اليوم
 أحل لكم الطيبات) فاخبرانه أحلها ذلك اليوم وسورة المائدة مدنية بالاجماع وسورة الانعام مكية
 بالاجماع فعلم ان تحليل الطيبات كان بالمدينة لا بمكة وقوله تعالى (يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل
 لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم) الى آخرها * فثبت نكاح
 الكتابيات وقبل ذلك كان إما عفوا على الصحيح وإما محرما ثم نسخ يدل عليه ان آية المائدة
 لم ينسخها شيء *

(الوجه الثاني) * انه قد ثبت حل طعام أهل الكتاب بالكتاب والسنة والاجماع
 والكلام في نسائهم كالكلام في ذبائحهم فاذا ثبت حل احدهما ثبت حل الآخر وحل اطعمتهم
 ليس له معارض أصلا * ويدل على ذلك ان حذيفة بن اليمان تزوج يهودية ولم ينكر عليه أحد
 من الصحابة فدل على انهم كانوا مجتمعين على جواز ذلك (فان قيل) قوله تعالى (وطعام الذين
 أوتوا الكتاب حل لكم) محمول على الفواكه والحبوب (قيل) هذا خطأ لوجوه (أحدها) ان هذه
 مباحة من أهل الكتاب والمشركين والمجوس فليس في تخصيصها بأهل الكتاب فائدة (الثاني)

ان اضافة الطعام اليهم يقتضي أنه صار طعاما بفعلهم وهذا انما يستحق في الذبائح التي صارت
لها بذكائهم فأما ألفوا كه فان الله خلقها مطهومة لم تصر طعاما بفعل آدمي (الثالث) انه قرن حل
الطعام بحل النساء وأباح طعامنا لهم كما أباح طعامهم لنا ومعانوم ان حكم النساء يختص باهل
الكتاب دون المشركين فكذلك حكم الطعام والفا كهة والحب لا يختص باهل الكتاب
(الرابع) ان لفظ الطعام عام وتناوله اللحم ونحوه أقوى من تناوله للفا كهة فيجب اقرار اللفظ على
عمومه لاسيما وقد قرن به قوله تعالى (وطعامكم حل لهم) ونحن يجوز لنا أن نطعمهم كل
أنواع طعامنا فكذلك يحل لنا ان تأكل جميع أنواع طعامهم — وأيضا فقد ثبت في الصحاح
بل بالنقل المستفيض أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدت له اليهودية عام خير شاة مشوية فاكل
منها لقمة ثم قال ان هذه تجربني أن فيها سما ولولا ان ذبائحهم حلال لما تناول من تلك الشاة *
وثبت في الصحيح انهم لما غزوا بخير أخذ بعض الصحابة جرابا فيه شحم قال قلت لأطعم
اليوم من هذا أحدا فالتفت فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يضحك ولم ينكر عليه وهذا
مما استدلل به العلماء على جواز كل جيش المسلمين من طعام أهل الحرب قبل القسمة —
وأيضا فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاب دعوة يهودي الى خبز شعير واهالة سنخة
رواه الامام احمد والاهالة من الودك الذي يكون من الذبيحة ومن السمن ونحوه الذي يكون
في اوعيتهم التي يطبخون فيها في العادة ولو كانت ذبائحهم محرمة لسكانت اوانهم كأواني
المجوس ونحوهم وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الاكل في اوعيتهم حتى
رخص ان يغسل — وأيضا فقد استفاض أن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فتحوا
الشام والعراق ومصر كانوا يأكلون من ذبائح اهل الكتاب اليهود والنصارى وانما امتنعوا من
ذبائح المجوس ووقع في جبن المجوس من النزاع ما هو معروف بين المسلمين لان الجبن يحتاج
الى الانفحة * وفي انفحة الميتة نزاع معروف بين العلماء فابو حنيفة يقول بطهارتها ومالك
والشافعي يقولان بنجاستها وعن احمد روايتان

﴿ فصل ﴾ المأخذ الثاني الانكار على من يأكل ذبائح اهل الكتاب هو كون هؤلاء
الموجودين لا يعلم أنهم من ذرية من دخل في دينهم قبل النسخ والتبديل وهو المأخذ الذي
نزل عليه كلام السائل وهو المأخذ الذي تنازع فيه علماء المسلمين اهل السنة والجماعة * وهذا مبني

على اصل وهو أن قوله تعالى (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) هل المراد به من هو بعد نزول القرآن متدين بدين اهل الكتاب أو المراد به من كان آباؤه قد دخلوا في دين اهل الكتاب قبل النسخ والتبديل على قولين للعلماء (فالقول الاول) هو قول جمهور المسلمين من السلف والخلف وهو مذهب ابي حنيفة ومالك وأحد القولين في مذهب احمد بل هو المنصوص عنه صريحا (والثاني) قول الشافعي وطائفة من اصحاب احمد * وأصل هذا القول أن عليا وابن عباس تنازعا في ذبائح بني تغلب فقال علي لا تباع ذبائحهم ولا نساؤهم فاتهم لم يتمسكوا من النصرانية إلا بشرب الخمر وروى عنه ^(١) نفروهم لانهم لم يقوموا بالشروط التي شرطها عليهم عثمان فانه شرط عليهم ان لا ^(٢) وغير ذلك من الشروط وقال ابن عباس بل تباع لقوله تعالى (ومن يتولهم منكم فانه منهم) وعامة المسلمين من الصحابة وغيرهم لم يحرموا ذبائحهم ولا يعرف ذلك الا عن علي وحده وقد روى معنى قول ابن عباس عن عمر بن الخطاب فن العلماء من رجح قول عمر وابن عباس وهو قول الجمهور كأبي حنيفة ومالك وأحمد في احدي الروايتين عنه وصححها طائفة من اصحابه بل هي آخر قوله بل عامة المسلمين من الصحابة والتابعين وتابعيهم على هذا القول. وقال ابو بكر الاثرم ما علمت احدا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كرهه الا عليا وهذا قول جماهير فقهاء الحجاز والعراق وفقهاء الحديث والرأي كالحسن وابراهيم النخعي والزهري وغيرهم وهو الذي نقله عن احمد اكثر اصحابه وقال ابراهيم بن الحارث كان آخر قول احمد على انه لا يرى بذبائحهم بأسا * ومن العلماء من رجح قول علي وهو قول الشافعي وأحمد في احدي الروايتين. عنه وأحمد انما اختلف اجتهاده في بني تغلب وهم الذين تنازع فيهم الصحابة فأما سائر اليهود والنصارى من العرب مثل تنوخ وبهراء وغيرهما من اليهود فلا أعرف عن احمد في حل ذبائحهم نزاعا ولا عن الصحابة ولا عن التابعين وغيرهم من السلف وانما كان النزاع بينهم في بني تغلب خاصة ولكن من اصحاب احمد من جعل فيهم روايتين كبنى تغلب والحل مذهب الجمهور كأبي حنيفة ومالك وما أعلم للقول الآخر قدوة من السلف. ثم هؤلاء المذكورون من اصحاب احمد ^(٣) بانه من كان أحد أبويه غير كتابي بل مجوسيا لم تجل ذبيحته

(١) بياض بالاصلين (٢) بياض بالاصنين (٣) كذا بالاصلين ولعله سقط من العبارة قوله قالوا اه مصححه

ومنا كحة نسائه وهذا مذهب الشافعي فيما اذا كان الاب مجوسيا وأما الام فله فيها قولان فان كان الابوان مجوسيين حرمت ذبيحته عند الشافعي ومن وافقه من أصحاب أحمد وحكي ذلك عن مالك وغالب ظني ان هذا غلط على مالك فاني لم أجده في كتب اصحابه وهذا تفريع على الرواية المخرجة عن أحمد في سائر اليهود والنصارى من العرب * وهذا مبني على احدى الروايتين عنه في نصارى بني تغلب وهو الرواية التي اختارها هؤلاء فأما اذا جعل الروايتان في بني تغلب دون غيرهم من العرب أو قيل ان النزاع عام وفرعنا على القول بحل ذبائح بني تغلب ونسائهم كما هو قول الاكثرين فانه على هذه الرواية لا عبرة بالنسب بل لو كان الابوان جميعا مجوسيين أو وثنيين والولد من أهل الكتاب فحكم أهل الكتاب على هذا القول بلا ريب كما صرح بذلك الفقهاء من أصحاب أحمد وأبي حنيفة وغيرهم * ومن ظن من أصحاب أحمد وغيرهم أن تحريم نكاح من أبواه مجوسيان أو أحدهما مجوسى قول واحد في مذهبه فهو غلط خطأ لا ريب فيه لانه لم يعرف أصل النزاع في هذه المسئلة ولهذا كان من هؤلاء من يتناقض فيجوز أن يقر بالجزية من دخل في دينهم بعد النسخ والتبديل ويقول مع هذا بتحريم نكاح نصرائي العرب مطلقا ومن كان أحد أبويه غير كتابي كما فعل ذلك طائفة من أصحاب أحمد وهذا تناقض * والقاضي أبو يعلى وان كان قد قال هذا القول هو وطائفة من أتباعه فقد رجع عن هذا القول في الجامع الكبير وهو آخر كتبه فذكر فيمن انتقل الى دين أهل الكتاب من عبدة الاوثان كالروم وقبائل من العرب وهم تنوخ وبهراء ومن بني تغلب هل تجوز مناكحتهم وأكل ذبائحهم وذكر أن المنصوص عن أحمد انه لا بأس بنكاح نصارى بني تغلب وان الرواية الاخرى مخرجة على الروايتين عنه في ذبائحهم واختار أن المنتقل الى دينهم حكمه حكمهم سواء كان انتقله بعد مجيء شريعتنا أو قبلها وسواء انتقل الى دين المبدلين أو دين لم يبدل ويجوز مناكحته وأكل ذبيحته واذا كان هذا فيمن أبواه مشركان من العرب والروم فن كان اجد أبويه مشركا فهو اولى بذلك هذا هو المنصوص عن أحمد فانه قد نص على أنه من دخل في دينهم بعد النسخ والتبديل كن دخل في دينهم في هذا الزمان فانه يقر بالجزية قال اصحابه واذا اقرناه بالجزية حلت ذبائحهم ونسائهم وهو مذهب ابى حنيفة ومالك وغيرهما * واصل النزاع في هذه المسئلة ما ذكرته من نزاع على وغيره من الصحابة في بني تغلب والشافعي وأحمد في احدى الروايتين

عنه ^(١) والجمهور أحلوها وهي الرواية الأخرى عن أحمد * ثم الذين كرهوا ذبايح بنى تغلب تنازعوا في مأخذ على فظن بعضهم أن غلبا إنما حرم ذبايحهم ونساءهم لكونه لم يعلم أن آباءهم دخلوا في دين أهل الكتاب قبل النسخ والتبديل - وبنوا على هذا أن الاعتبار في أهل الكتاب بالنسب لا بنفس الرجل وأن من شككنا في أجداده هل كانوا من أهل الكتاب أم لا أخذنا بالاحتياط فحفظنا دمه بالجزية احتياطاً وحرماناً ذبيحته ونسباً احتياطاً وهذا مأخذ الشافعي ومن وافقه من أصحاب أحمد * وقال آخرون بل على لم يكره ذبايح بنى تغلب إلا لكونهم ما تدينوا بدين أهل الكتاب في واجباته ومحظوراته بل أخذوا منه حل المحرمات فقط ولهذا قال إنهم لم يتمسكوا من دين أهل الكتاب إلا بشرب الخمر وهذا المأخذ من قول على هو المنصوص عن أحمد وغيره وهو الصواب * وبالجملة فالقول بأن أهل الكتاب المذكورين في القرآن هم من كان دخل جده في ذلك قبل النسخ والتبديل قول ضعيف - والقول بأن على بن أبي طالب رضي الله عنه أراد ذلك قول ضعيف بل الصواب المقطوع به أن كون الرجل كتابياً أو غير كتابي هو حكم مستقل بنفسه لا بنسبه وكل من تدين بدين أهل الكتاب فهو منهم سواء كان أبوه أو جده أدخل في دينهم أو لم يدخل وسواء كان دخوله قبل النسخ والتبديل أو بعد ذلك وهذا مذهب جمهور العلماء كابي حنيفة ومالك وهو المنصوص الصريح عن أحمد وإن كان بين أصحابه في ذلك نزاع معروف وهذا القول هو الثابت عن الصحابة رضي الله عنهم ولا أعلم بين الصحابة في ذلك نزاعاً وقد ذكر الطحاوي أن هذا إجماع قديم واحتج بذلك في هذه المسئلة على من لا يقر الرجل في دينهم بعد النسخ والتبديل كمن هو في زماننا إذا انتقل إلى دين أهل الكتاب فإنه تؤكل ذبيحته وتنكح نسأؤه وهذا يبين خطأ من يناقض منهم * واصحاب هذا القول الذي هو قول الجمهور يقولون من دخل هو أو أبواه أو جده في دينهم بعد النسخ والتبديل أقرب إلى الجزية سواء دخل في زماننا هذا أو قبله * واصحاب القول الآخر يقولون متى علمنا أنه لم يدخل إلا بعد النسخ والتبديل لم تقبل منه الجزية كما يقوله بعض اصحاب أحمد مع اصحاب الشافعي والصواب قول الجمهور والدليل عليه وجوه *

(أحدها) أنه قد ثبت أنه كان من أولاد الانصار جماعة تهودوا قبل مبعث النبي صلى

الله عليه وسلم بقليل كما قال ابن عباس ان المرأة كانت مقلاتا والمقلات التي لا يعيßen هار كثيرة القلت والقلت الموت والمهلك كما يقال امرأة مذكار وميناث اذا كانت كثيرة الولادة للذكور والاناث والسما^(١) الكثيرة الموت * قال ابن عباس فكانت المرأة تنذر ان عاش لها ولدان تجعل احدهما يهوديا لكون اليهود كانوا اهل علم وكتاب والعرب كانوا اهل شرك وأوثان فلما بعث الله محمدا كان جماعة من أولاد الانصار يهودوا فطلب آباؤهم ان يكبرهم على الاسلام فأنزل الله تعالى (لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي) الآية * فقد ثبت أن هؤلاء كان آباؤهم موجودين يهودوا ومعلوم أن هذا دخول بانفسهم في اليهودية قبل الاسلام وبعد مبعث المسيح صلوات الله عليه وهذا بعد النسخ والتبديل ومع هذا نهى الله عز وجل عن اكراه هؤلاء الذين يهودوا بعد النسخ والتبديل على الاسلام وأقرهم بالجزية . وهذا صريح في جواز عقد الذمة لمن دخل بنفسه في دين اهل الكتاب بعد النسخ والتبديل . فعلم ان هذا القول هو الصواب دون الآخر . ومتى ثبت انه يعقد له الذمة ثبت أن العبرة بنفسه لا بنسبه وانه تباح ذبيحته وطعامه باتفاق المسلمين فان المانع لذلك لم يمنعه الا بناء على ان هذا الصنف ليسوا من اهل الكتاب فلا يدخلون . فاذا ثبت بنص السنة أنهم من اهل الكتاب دخلوا في الخطاب بلا نزاع *

(الوجه الثاني) أن جماعة من اليهود الذين كانوا بالمدينة وحولها كانوا عربا ودخلوا في دين اليهود ومع هذا فلم يفصل النبي صلى الله عليه وسلم في أكل طعامهم وحل نسائهم واقرارهم بالذمة بين من دخل ابواه بعد مبعث عيسى عليه السلام ومن دخل قبل ذلك ولا بين المشكوك في نفسه بل حكم في الجميع حكما واحدا عاما . فعلم ان التفريق بين طائفة وطائفة وجعل طائفة لا تقرر بالجزية وطائفة تقرر ولا تؤكل ذبائهم وطائفة يقرون وتؤكل ذبائهم تفريق ليس له اصل في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة عنه . وقد علم بالنقل الصحيح المستفيض أن اهل المدينة كان فيهم يهود كثير من العرب وغيرهم من بني كنانة وغيرهم من العرب ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لما بعثه الى اليمن انك تأتي قوما اهل كتاب وأمره ان يأخذ من كل حالم دينارا وعدله معاقر - ولم يفرق بين من دخل ابوه قبل النسخ او بعده

وكذلك وفد نجران وغيرهم من النصارى الذين كان فيهم عرب كثيرون اقرهم بالجزية وكذلك سائر اليهود والنصارى من قبائل العرب لم يفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا احد من خلفائه وأصحابه بين بعضهم وبعض بل قبلوا منهم الجزية واباحوا ذبائحهم ونساءهم وكذلك نصارى الروم وغيرهم لم يفرقوا بين صنف وصنف * ومن تدبر السيرة النبوية علم كل هذا بالضرورة وعلم أن التفريق قول محدث لا اصل له في الشريعة *

(الوجه الثالث) أن كون الرجل مسلماً او يهودياً او نصرانياً ونحو ذلك من اسماء الدين هو حكم يتعلق بنفسه لا باعتقاده وارادته وقوله وعمله لا يلحقه هذا الاسم بمجرد اتصاف آباءه بذلك لكن الصغير حكمه في أحكام الدنيا حكم أبويه لكونه لا يستقل بنفسه فاذا بلغ وتكلم بالاسلام أو بالكفر كان حكمه معتبراً بنفسه باتفاق المسلمين فلو كان أبواه يهودا او نصارى فأسلم كان من المسلمين باتفاق المسلمين ولو كانوا مسلمين فكفر كان كافراً باتفاق المسلمين فان كفر برده لم يقرب عليه لكونه مرتدّاً لاجل آباءه . وكل حكم علق باسماء الدين من اسلام وايمان وكفر ونفاق وردة وتهود وتنصر انما يثبت لمن اتصف بالصفات الموحدة لذلك . وكون الرجل من المشركين أو أهل الكتاب هو من هذا الباب فمن كان بنفسه مشركاً فحكمه حكم أهل الشرك وان كان أبواه غير مشركين ومن كان أبواه مشركين وهو مسلم فحكمه حكم المسلمين لاحكام المشركين فكذلك اذا كان يهودياً أو نصرانياً وآباؤه مشركين فحكمه حكم اليهود والنصارى . — أما اذا تعلق عليه حكم المشركين مع كونه من اليهود والنصارى لاجل كون آباءه قبل النسخ والتبديل كانوا مشركين فهذا خلاف الاصول *

(الوجه الرابع) أن يقال قوله تعالى (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين) وقوله (وقل للذين أتوا الكتاب والأمةين أن أسلمتم فإن أسلموا فقد اهتدوا) وأمثال ذلك انما هو خطاب لهؤلاء الموجودين وإخبار عنهم * المراد بالكتاب هو الكتاب الذي بأيديهم الذي جرى عليه من النسخ والتبديل ما جرى ليس المراد به من كان متمسكاً به قبل النسخ والتبديل فان أولئك لم يكونوا كفاراً ولا هم ممن خوطبوا بشرائع القرآن ولا قيل لهم في القرآن يا أهل الكتاب فانهم قد ماتوا قبل نزول القرآن . واذا كان كذلك فكل من تدين بهذا الكتاب الموجود عند أهل الكتاب فهو من أهل الكتاب وهم كفار تمسكوا بكتاب مبدل منسوخ

وهم مخلدون في نار جهنم كما يخلد سائر أنواع الكفار والله تعالى مع ذلك سوغ اقرارهم بالجزية وأحل طعامهم ونساءهم *

في الوجه الخامس أن يقال هؤلاء الذين كفروا من أهل الكتاب بالقرآن هم كفار وإن كان أجدادهم كانوا مؤمنين وليس عذابهم في الآخرة بأخف من عذاب من كان أبوه من غير أهل الكتاب بل وجود النسب الفاضل هو إلى تفضيل كفرهم أقرب منه إلى تخفيف كفرهم فمن كان أبوه مسلماً وارتد كان كفره أغلظ من كفر من أسلم هو ثم ارتد ولهذا تنازع الناس فيمن ولد على الفطرة إذا ارتد ثم عاد إلى الإسلام هل تقبل توبته على قولين هما روايتان عن أحمد. وإذا كان كذلك فمن كان أبوه من أهل الكتاب قبل النسخ والتبديل ثم أنه لما بعث الله عيسى ومحمدا صلى الله عليهما كفر بهما وبما جاء به من عند الله وأبى الكتاب المبدل المنسوخ كان كفره من أغلظ الكفر ولم يكن كفره أخف من كفر من دخل بنفسه في هذا الدين المبدل ولاله بمجرد نسبه حرمة عند الله ولا عند رسوله ولا ينفعه دين آباءه إذا كان هو مخالفا لهم فإن آباءه كانوا إذ ذاك مسلمين فإن دين الله هو الإسلام في كل وقت فكل من آمن بكتب الله ورسله في كل زمان فهو مسلم ومن كفر بشيء من كتب الله ورسله فليس مسلماً في أي زمان كان وإذا لم يكن لا ولاد بنى إسرائيل إذا كفروا مزية على أمثالهم من الكفار الذين ماثلوهم في اتباع الدين المبدل المنسوخ علم بذلك بطلان الفرق بين الطائفتين وأكرام هؤلاء باقرارهم بالجزية وحل ذبائصهم ونسائهم دون هؤلاء وأنه فرق مخالف لأصول الإسلام وإنه لو كان الفرق بالعكس كان أولى ولهذا يوجب الله بنى إسرائيل على تكذيبهم بمحمد صلى الله عليه وسلم ما لا يوجب على غيرهم من أهل الكتاب لأنه تعالى أنعم على أجدادهم نعماً عظيمة في الدين والدنيا فكفروا نعمته وكذبوا رسوله وبدلوا كتابه وغيروا دينه فضربت عليهم الذلة أينما ثقفوا إلا بحبل من الله ونحبل من الناس وبأوا بغضب من الله وضربت عليهم المسكنة ذلك بأنهم كانوا يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير الحق ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون. فهم مع شرف آبائهم وحق دين أجدادهم من أسوأ الكفار عند الله وهو أشد غضباً عليهم من غيرهم لأن في كفرهم من الاستكبار والجسد والمعاندة والفسوة وكتان العلم وتحريف الكتاب وتبديل النص وغير ذلك ما ليس في كفر هؤلاء فكيف يحمل هؤلاء الأرجاس الذين هم من أبفض الخلق إلى

الله مزية على سائر اخوانهم الكفار مع ان كفرهم إما بمائل لدمر اخوانهم الكفار وإما اغلظ منه اذ لا يمكن احداً ان يقول إن كفر الداخلين اغلظ من كفر هؤلاء مع تماثلها في الدين بهذا الكتاب الموجود *

(الوجه السادس) أن تعليق الشرف في الدين بمجرد النسب هو حكم من احكام الجاهلية الذين اتبعتم عليه الرافضة وأشباههم من اهل الجهل فان الله تعالى قال (يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثي وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لاسود على ابيض ولا لايبيض على اسود الا بالتقوى. الناس من آدم وآدم من تراب—ولهذا ليس في كتاب الله آية واحدة يمدح فيها أحداً بنسبه ولا يذم أحداً بنسبه وانما يمدح بالإيمان والتقوى ويذم بالكفر والفسوق والعصيان * وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيح أنه قال اربع من أمر الجاهلية في امتي لن يدعوهم. الفخر بالاحساب والطعن في الانساب والنياحة والاستسقاء بالنجوم فجعل الفخر بالاحساب من امور الجاهلية فاذا كان المسلم لا يفخر له على المسلم بكون أجداده لهم حسب شريف فكيف يكون لكافر من اهل الكتاب فخر على كافر من اهل الكتاب بكون أجداده كانوا مؤمنين واذا لم تكن مع التماثل في الدين فضيلة لاجل^(١) على الآخرين في الدين لاجل النسب علم انه لا فضل لمن كان من اليهود والنصارى آبائهم مؤمنين متمسكين بالكتاب الاول قبل النسخ والتبديل على من كان ابوه داخل فيه بعد النسخ والتبديل . واذا تماثل دينهما تماثل حكمهما في الدين . والثريفة انما علق بالنسب أحكاماً مثل كون الخلافة من قريش وكون ذوى القربى لهم الخمس وتحريم الصدقة على آل محمد صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك . لان النسب الفاضل مظنة أن يكون أهله أفضل من غيرهم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « الناس معادن كمدن الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا فقهوا » والمظنة تعلق الحكم بما اذا خفيت الحقيقة وانتشرت فأما اذا ظهر دين الرجل الذي به تعلق الاحكام وعرف نوع دينه وقدره لم يتعلق بنسبه الا أحكام الدينية ولهذا لم يكن لابي لهب مزية على غيره . لما عرف كفره كان أحق بالذم من غيره ولهذا جعل لمن يأتي بفاحشة من أزواج

(١) كذا بالاصلين ولعل الصواب لاحد الفريقين اه مصححه

النبي صلى الله عليه وسلم ضعفين من الذناب كما جعل لمن يقتل منهن لله ورسوله أجرين من الثواب. فذوو الأنساب الفاضلة إذا أساؤا كانت أساءاتهم أغلظ من أساءة غيرهم وعقوبتهم أشد عقوبة من غيرهم فكفر من كفر من بنى إسرائيل أن لم يكن أشد من كفر غيرهم وعقوبتهم أشد عقوبة من غيرهم فلا أقل من المساواة بينهم ولهذا لم يقل أحد من العلماء إن من كفر وفسق من قريش والعرب تخفف عنه العقوبة في الدنيا أو في الآخرة بل إما أن تكون عقوبتهم أشد عقوبة من غيرهم في أشهر القولين أو تكون عقوبتهم أغلظ في القول الآخر لأن من أكرمه بنعمته ورفع قدره إذا قابل حقوقه بالمعاصي وقابل نعمه بالكفر كان أحق بالعقوبة ممن لم ينعم عليه كما أنعم عليه *

(الوجه السابع) أن يقال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فتحوا الشام والعراق ومصر وخراسان وغيرهم كانوا يأكلون ذبائحهم لا يميزون بين طائفة وطائفة ولم يعرف عن أحد من الصحابة الفرق بينهم بالأنساب وإنما تنازعوا في بني تغلب خاصة لأمير يختص بهم كما أن عمر ضعف عليهم الزكاة وجعل جزيتهم مخالفة لجزية غيرهم ولم يلحق بهم سائر العرب وإنما ألحق بهم من كان بمنزلتهم *

(الوجه الثامن) أن يقال هذا القول مستلزم أن لا يحل لنا طعام جمهور من أهل الكتاب لانا لا نعرف نسب كثير منهم ولا نعلم قبل أيام الإسلام أن أجداده كانوا يهودا أو نصارى قبل النسخ والتبديل ومن المعلوم أن حل ذبائحهم ونسائهم ثبت بالكتاب والسنة والاجماع فإذا كان هذا القول مستلزما رفع ما ثبت بالكتاب والسنة والاجماع علم أنه باطل *

(الوجه التاسع) أن يقال مازال المسلمون في كل عصر ومصر يأكلون ذبائحهم فمن أنكر ذلك فقد خالف إجماع المسلمين * وهذه الوجوه كلها لبيان رجحان القول بالتحليل وأنه مقتضى الدليل * فأما أن مثل هذه المسئلة أو نحوها من مسائل الاجتهاد يجوز لمن تمسك فيها بأحد القولين أن ينكر على الآخر بغير حجة ودليل فهذا خلاف إجماع المسلمين فقد تنازع المسلمون في جبن المحوس والمشركين وليس لمن رجح أحد القولين أن ينكر على صاحب القول الآخر إلا بحجة شرعية * وكذلك تنازعوا في متروك التسمية وفي ذبائح أهل الكتاب إذا سوا عليها غير الله وفي شحم الثرب والسكيتين وذبائحهم لذوات الظفر كالابل والبطة ونحو ذلك مما

حرمة الله عليهم وتنازعوا في ذبح الكتابي للضحايا ونحو ذلك من المسائل وقد قال بكل قول طائفة من أهل العلم المشهورين . فمن صار الى قول مقلدا لقائله لم يكن له أن ينكر على من صار الى القول الآخر مقلدا لقائله لكن ان كان مع أحدهما حجة شرعية وجب الاتقياد للحجج الشرعية اذا ظهرت — ولا يجوز لاحد أن يرجح قولاً على قول بغير دليل ولا يتمصب لقول على قول ولا لقائل على قائل بغير حجة بل من كان مقلدا لزم حل التقليد فلم يرجح ولم يزيّف ولم يصوّب ولم يخطئ . ومن كان عنده من العلم والبيان ما يقوله سمع ذلك منه فقبل ما تبين أنه حق ورد ما تبين أنه باطل ووقف ما لم يتبين فيه أحد الأمرين . والله تعالى قد فاوت بين الناس في قوى الأذهان كما فاوت بينهم في قوى الأبدان * وهذه المسئلة ونحوها فيها من أغوار الفقه وحقائقه ما لا يعرفه الا من عرف أقاويل العلماء وما أخذهم فأما من لم يعرف الا قول عالم واحد وحجته دون قول العالم الآخر وحجته فانه من الدوام المقلدين لا من العلماء الذين يرجحون ويريفون * والله تعالى يهدينا واخواننا لما يحبه ويرضاه وبالله التوفيق والله أعلم *

﴿ المسئلة الثالثة والشرعون ﴾ في الأموال التي يجهل مستحقها مطلقاً او مبهماً فان هذه عامة النفع لان الناس قد يحصل في أيديهم أموال يعلمون أنها محرمة لحق الغير إما لكونها قبضت ظلماً كالنصب وانواعه من الجنايات والسرقة والغلول وإما لكونها قبضت بمقد فاسد من ربا أو ميسر ولا يعلم عين المستحق لها وقد يعلم أن المستحق أحد رجلين ولا يعلم عينه كالميراث الذي يعلم أنه لاحدى الزوجين الباقية دون المطلقة والعين التي يتداعاها اثنان فيقر بها ذو اليد لاحدهما . فذهب الامام أحمد وأبي حنيفة ومالك وعامة السلف اعطاء هذه الاموال لأولى الناس بها . ومذهب الشافعي أنها تحفظ مطلقاً ولا تنفق بحال فيقول فيما جهل مال كنه من الغصب والعواري والودائع أنها تحفظ حتى يظهر أصحابها كسائر الاموال الضائعة — ويقول في العين التي عرفت لاحد رجلين يوقف الامر حتى يصطلحا . ومذهب أحمد وأبي حنيفة فيما جهل مال كنه أنه يصرف عن أصحابه في المصالح كالصدقة على الفقراء . وفيما استهم مال كنه القرعة عند أحمد والقسمة عند أبي حنيفة * ويتفرع على هذه القاعدة ألف من المسائل نافعة واقمة . وبهذا يحصل الجواب عما فرضه ابو المعالي في كتابه الغيائي وتبعه من تبعه اذا طبق الحرام الارض ولم يبق سبيل الى الحلال فانه يباح للناس قدر الحاجة من المطاعم والملابس والمساكن والحاجة أوسع من

الضرورة وذكر أن ذلك يتصور اذا استولت الظلمة من الملوک على الأموال بغير حق وثنها في الناس وان زمانه قريب من هذا التقدير فكيف بما بعده من الازمان * وهذا الذي قاله فرض محال لا يتصور لما ذكرته من هذه القاعدة الشرعية فان المحرمات قسمان محرم لعينه كالنجاسات من الدم والميتة ومحرم لحق الغير وهو ما جنسه مباح من المطاعم والمساكن والملابس والمراكب والنقود وغير ذلك . وتحريم هذه جميعها يعود الى الظلم فانها انما تحرم لسببين (أحدهما) قبضها بغير طيب نفس صاحبها ولا إذن الشارع وهذا هو الظلم المحض كالسرقة والخيانة والنصب الظاهر وهذا أشهر الانواع بالتحريم (والثاني) قبضها بغير إذن الشارع وان اذن صاحبها وهي المقود والقبوض المحرمة كالربا والميسر ونحو ذلك والواجب على من سبقت يده ردها الى مستحقها فاذا تمذر ذلك فالمجهول كالمعدوم وقد دل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في اللقطة فان وجدت صاحبها فارددها اليه والا فبى مال الله يؤتیه من يشاء - فبين النبي صلى الله عليه وسلم أن اللقطة التي عرف أنها ملك لمعدوم وقد خرجت عنه بلا رضاه اذا لم يوجد فقد آناها الله لمن سلطه عليها بالالتقاط الشرعي . وكذلك اتفق المسلمون على أنه من مات ولا وارث له معلوم فإله يصرف في مصالح المسلمين مع أنه لا بد في غالب الخلق أن يكون له عصبية بعيد لكن جهلت عينه ولم ترج معرفته فجعل كالمعدوم وهذا ظاهر وله دليلان قياسيان قطعيان كما ذكرنا من السنة والاجماع فان مالا يعلم بحال أولا يقدر عليه بحال هو في حقنا بمنزلة المعدوم فلا تكلف الا بما نعلمه وتقدر عليه . - وكما أنه لا فرق في حقنا بين فعل لم نؤمر به وبين فعل أمرنا به جملة عند فوت العلم أو القدرة كما في حق المجنون والعاجز كذلك لا فرق في حقنا بين مال لا مالك له أمرنا بإيصاله اليه وبين ما أمرنا بإيصاله الى مالكه جملة اذا فات العلم به أو القدرة عليه والأموال كالأعمال سواء . وهذا النوع انما حرم لتعلق حق الغير به فاذا كان الغير معدوما أو مجهولا بالكلية أو معجوزاً عنه بالكلية يسقط حق تعلقه به مطلقاً كما يسقط حق تعلق حقه به اذا رجب العلم به أو القدرة عليه الى حين العلم والقدرة كما في اللقطة سواء كان به عليه صلى الله عليه عليه وسلم بقوله فان جاء صاحبها والا فبى مال الله يؤتیه من يشاء فانه لو عدم المالك انتقل الملك عنه بالاتفاق فكذلك اذا عدم العلم به إعداماً مستقراً واذا عجز عن الايصال اليه إعجازاً مستقراً فالإعدام ظاهر والاعجاز مثل الاموال التي قبضها الملوک كالمكوس وغيرها من أصحابها وقد

يقن انه لا يمكننا إعادتها الى أصحابها فانفاقها في مصالح أصحابها من الجهاد عنهم أولى من إبقائها بأيدي الظلمة يأكلونها واذا أنفقت كانت لمن يأخذها بالحق مباحة كما انها على من يأكلها بالباطل محرمة *

(والدليل الثاني) القياس مع ما ذكرناه من السنة والاجماع أن هذه الاموال لا تخلو إما أن تحبس وإما أن تتلف وإما أن تنفق . فأما أتلافها ففساد والله لا يحب الفساد وهو إضاعة لها والنبي صلى الله عليه وسلم قد بهى عن إضاعة المال وان كان في مذهب أحمد ومالك تجوز العقوبات المالية تارة بالأخذ وتارة بالاتلاف كما يقوله أحمد في متاع الغال وكما يقوله أحمد ومن يقوله من المالكية في أوعية الخمر ومحل الخمار وغير ذلك فان العقوبة باتلاف بعض الاموال أحيانا كالعقوبة باتلاف بعض النفوس أحيانا وهذا يجوز اذا كان فيه من التنكيل على الجريمة من المصلحة ما شرع له ذلك كما في اتلاف النفس والطرف . وكما أن قتل النفس يحرم الا بنفس أو فساد كما قال تعالى (من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الارض) وقالت الملائكة أن تجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء فكذلك اتلاف المال انما يباح قصاصا أو لافساد ماله كما أبجنا من اتلاف البناء والغراس الذي لاهل الحرب مثل ما يفعلون بنا بغير خلاف وجوزنا لافساد ماله ما جوزنا ولهذا لم أعلم أحدا من الناس قال ان الاموال المحترمة المجهولة المالك تتلف وانما يحكى بعض ذلك عن بعض الغالطين من المتورعة أنه اتى شيئا من ماله في البحر أو انه تركه في البر ونحو ذلك فهو لا تجب منهم حسن القصد وصدق الورع لا صواب العمل * وأما حبسها دائما ابدا الى غير غاية منتظرة بل مع العلم أنه لا يرجي معرفة صاحبها ولا القدرة على ايصالها اليه فهذا مثل اتلافها فان الاتلاف انما حرم لتمطيلها عن انتفاع الأدميين بها وهذا تمطيل ايضا بل هو أشد منه من وجع (أحدهما) انه تعذيب للنفوس بابقاء ما يحتاجون اليه من غير انتفاع به (الثاني) أن العادة جارية بأن مثل هذه الامور لا بد ان يستولى عليها أحد من الظلمة بعد هذا اذا لم ينفقها أهل العدل والحق فيكون حبسها اعانة للظلمة وتسليما في الحقيقة الى الظلمة فيكون قد منمها أهل الحق وأعطاهم أهل الباطل ولا فرق بين القصد وعدمه في هذا فان من وضع انسانا بمسبحة فقد قتله ومن اتى اللحم بين السباع فقد أكله ومن حبس الاموال العظيمة لمن يستولى عليها من الظلمة فقد أعطاهموها فاذا كان اتلافها حراما وحبسها

أشد من اتلافها تدبير انفاقها وليس لها مصرف معين فتصرف في جميع جهات البر والقرب التي يتقرب بها الى الله لان الله خلق الخلق لعبادته وخلق لهم الاموال ليستعينوا بها على عبادته فتصرف في سبيل الله والله أعلم *

(المسئلة الرابعة والعشرون) سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن المرأة والرجل اذا تاحكما في النفقة والكسوة هل القول قولها أم قول الرجل - وهل للحاكم تقدير النفقة والكسوة بشئ معين والمسؤل بيان حكم هاتين المسألتين بدلائلهما - وعن قبول الرواية هل كل من قبلت روايته قبلت شهادته - وهل من يلحق بالفتحة تصح صلاته - وهل تصح صلاة المأموم خلف من يخالف مذهبه وعن العمرة هل هي واجبة وان كان ثما الدليل عليه - وهل القصر في السفر سنة أو عزيمة - وعن صحة الحديث الذي رواه الشافعي عن ابراهيم بن محمد عن طلحة بن عمرو عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة قالت كل ذلك قد فعل النبي صلى الله عليه وسلم قصر الصلاة وأتم - وكيف اسناد هذا الحديث - وعن التربة التي دفن فيها النبي صلى الله عليه وسلم هل هي أفضل من المسجد الحرام وعن الاستمنا هل هو حرام أم لا - وعما روى عن مالك في اباحه وطء المرأة في الدبر الصحيح - وكذلك ما رواه نافع عن ابن عمر في معناه هل هو صحيح أم لا *

أجاب الحمد لله * اذا كانت المرأة مقيمة في بيت زوجها مدة تأكل وتشرب وتكتسى كما جرت به العادة ثم تنازع الزوجان في ذلك فقالت هي أنت ما أنفقت علي ولا كسوتني بل حصل ذلك من غيرك - وقال هو بل النفقة والكسوة كانت مني * ففيها قولان للعلماء (أحدهما) القول قوله وهذا هو الصحيح الذي عليه الاكثرون . ونظير هذا أن يصدقها تعلم صناعة وتعلمها ثم يتنازعا فيمن علمها فيقول هو انا علمتها وتقول هي انا تعلمتها من غيره ففيها وجهان في مذهب الشافعي وأحمد * والصحيح من هذا كله أن القول قول من يشهد له العرف والمادة وهو مذهب مالك . وأبو حنيفة يوافق على أنها لا تستحق عليه شيأ لان النفقة تسقط بمضى الزمان عنده كنفقة الاقارب وهو قول في مذهب أحمد . وأصحاب هذا القول يقولون وجبت على طريقة الصلة فتسقط بمضى الزمان والجمهور ومالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه يقولون وجبت بطريق الماوضة فلا تسقط بمضى الزمان ولكن اذا تنازعا في قبضها

فقال بعض اصحاب الشافعي وأحمد القول قول المرأة لان الاصل عدم المقبوض كما لو تنازعا في قبض الصداق * والصواب أنه يرجع في ذلك الى العرف والعادة فاذا كانت العادة أن الرجل ينفق على المرأة في بيته ويكسوها وادعت انه لم يفعل ذلك فالقول قول قوله مع يمينه وهذا القول هو الصواب الذي لا يسوغ غيره لا وجه *

(أحدها) أن الصحابة والتابعين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين لم يعلم منهم امرأة قبل قولها في ذلك ولو كان قول المرأة مقبولا في ذلك لكانت الهمة متوفرة على دعوى النساء وذلك كما هو الواقع فعلم انه كان مستقرا بينهم أنه لا يقبل قولها (الثاني) أنه لو كان القول قولها لم يقبل قول الرجل الا ببينة فكان يحتاج الى الاشهاد عليها كلما أطعمها وكساها وكان تركه ذلك تفريطا منه كما اذا ترك الاشهاد على الدين المؤجل ومعلوم ان هذا لم يفعله مسلم على عهد السلف *

(الثالث) ان الاشهاد في هذا متعذر أو متعسر فلا يحتاج اليه كالاشهاد على الوطء فانهما لو تنازعا في الوطء وهي ثيب لم يقبل مجرد قولها في عدم الوطء عند الجمهور مع أن الاصل عدمه بل إما أن يكون القول قول الرجل أو يؤمر باخراج المني أو يجامعها في مكان وقريب منهما من يعلم ذلك بمسد انقضاء الوطء على ما للعلماء في ذلك من النزاع فهذا دعواها وافقت الاصل ولم تقبل لتعذر اقامة البينة على ذلك والانفاق في البيوت بهذه المثابة ولا يكلف الناس الاشهاد على إعطاء النفقة فان هذا بدعة في الدين وخرج على المسلمين واتباع غير سبيل المؤمنين *

(الرابع) ان العلماء متنازعون هل يجب تملك النفقة على قوانين والاظهر انه لا يجب ولا يجب أن يفرض لها شيئا بل يطعمها ويكسوها بالمعروف * وهذا القول هو الذي دلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال في النساء لمن رزقهن وكسوتهن بالمعروف كما في المملوك وكسوته بالمعروف^(١) وقال حقا ان اطعمها اذا طعمت وتكسوها اذا اكسيت كما قال في المالك إخوانكم حولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل ويلبسه مما يلبس^(٢) وهذه عادة المسلمين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه لا يعلم قط أن رجلا فرض لزوجته نفقة بل يطعمها ويكسوها واذا كان كذلك كان له ولاية

(١) قوله كما في المملوك وكسوته بالمعروف ثابت في نسخة (٢) في نسخة وليكسه مما يكتسى

المدعى كانت اليمين مشروعة في حقه عند الجمهور كمالك والشافعى وأحمد كالايمان في القسامة وكما لو أقام شاهدا غدلا في الاموال فانه يحكم له بشاهد ويمين والنبي صلى الله عليه وسلم جعل اليمين على المدعى عليه اذا لم يكن مع المدعى حجة ترجح جانبه ولهذا قال جمهور العلماء في الزوجين اذا تنازعا في متاع البيت فانه يحكم لكل منهما بما جرت العادة باستعماله اياه فيحكم للمرأة بمتاع النساء وللرجل بمتاع الرجال وان كانت اليد الحسية منهما ثابتة على هذا وهذا لانه يعلم بالعادة ان كلا منهما يتصرف في متاع جنسه وهنا العادة جارية بأن الرجل ينفق على امرأته ويكسوها فان لم يعلم لها جهة تنفق منها على نفسها أجرى الامر على المادة *

(الوجه السادس) ان هذه المرأة لا بد أن تكون اكلت واكتست في الزمان الماضى وذلك إما ان يكون من الزوج واما ان يكون من غيره والاصل عدم غيره فيكون منه كما قلنا في أصح الوجهين ان القول قوله في انه علمها الصناعة والقراءة التي أصدقها تعليمها لان الحكم الحادث يضاف الى السبب المعلوم كما لو سقط في الماء نجاسة فرئى متغيرا بعد ذلك وشك هل تغير بالنجاسة أو غيرها فأصح الوجهين أنه يضاف التغير الى النجاسة * ويدل على ذلك ما ثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم أفتى عدى بن حاتم فيما اذا رمى الصيد وغاب عنه ولم يجد فيه أثر غير سهمه أنه يأكله لان الاصل عدم سبب آخر زهقت به نفسه بخلاف ما اذا تردى في ماء أو خالط كلبه كلاب أخر فان تلك الاسباب شاركت في الزهوق . وبسط هذه المسائل له موضع آخر غير هذا *

﴿فصل﴾ وأما تقدير الحكم النفقة والكسوة فهذا يكون عند التنازع فيها كما يقدر مهر المثل اذا تنازعا فيه وكما يقدر مقدار الوطء اذا ادعت المرأة أنه يضر بها فان الحقوق التي لا يعلم مقدارها الا بالمعروف متى تنازع فيها الخصمان قدرها ولى الامر وأما الرجل اذا كان ينفق على امرأته بالمعروف كما جرت عادة مثله لمثلها فهذا يكفي ولا يحتاج الى تقدير الحكم - ولو طلبت المرأة أن يفرض لها نفقة يسلمها اليها مع العلم بأنه ينفق عليها بالمعروف فالصحيح من قولى العلماء في هذه الصورة أنه لا يفرض لها نفقة ولا يجب تملكها ذلك كما تقدم فان هذا هو الذى يدل عليه الكتاب والسنة والاعتبار المبني على العدل * والصواب المقطوع به عند جمهور العلماء أن نفقة الزوجة مرجعها الى العرف وليست مقدرة بالشرع بل تختلف باختلاف أحوال

البلاد والازمنة وحال الزوجين وعادتهما فان الله تعالى قال (وعاشروهن بالمعروف) وقال النبي صلى الله عليه وسلم خذي ما يكرهك وولديك بالمعروف وقال لمن رزقهن وكسوتهن بالمعروف *

﴿فصل﴾ وأما قوله هل كل من بليت روايته قبلت شهادته فهذا فيه نزاع فان العبد تقبل روايته باتفاق العلماء وفي قبول شهادته نزاع بين العلماء * فذهب على وأنس وشريح تقبل شهادته وهو مذهب أحمد وغيره - ومذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي لا تقبل شهادته - والمرأة تقبل روايتها مطلقا وتقبل شهادتها في الجملة لكون الشهادة على شخص معين لا يتعدى حكمها الى الشاهد بخلاف الرواية فان الرواية يتعدى حكمها فان الراوى روى حكما يشترك فيه هو وغيره فلهذا لم يشترط في الرواية عدد بخلاف الشهادة * وهذا مما فرقوا به بين الشهادة والخبر فقالوا الخبر يخبر بأمر يشترك فيه هو وغيره كالأخبار النبوية والدينية كالأخبار بروية الهلال ونجاسة الماء وغير ذلك بخلاف الشاهد *

﴿فصل﴾ * وأما اللحن في الفاتحة الذي لا يحيل المعنى فتصح صلاة صاحبه اماما أو منفردا مثل أن يقول رب العالمين ولا الضالين ونحو ذلك وأما ما قد قرئ به مثل الحمد لله رب ورب ورب ورب ومثل الحمد لله والحمد لله بضم اللام أو بكسر الدال ومثل عليهم وعليهم عليهم وأمثال ذلك فهذا لا يمتد لحنا - وأما اللحن الذي يحيل المعنى اذا علم صاحبه معناه مثل ان يقول صراط الذين أنعمت عليهم وهو يعلم ان هذا ضمير المتكلم لا تصح صلاته - وان لم يعلم أنه يحيل المعنى واعتقد أن هذا ضمير المتكلم فهذا لا تصح صلاته - وان لم يعلم أنه يحيل المعنى واعتقد ان هذا ضمير المخاطب ففيه نزاع والله أعلم *

﴿فصل﴾ * وأما صلاة الرجل خلف من يخالف مذهبه فهذه تصح باتفاق الصحابة والتابعين لهم باحسان والأئمة الاربعة ولكن النزاع في صورتين (احدهما) خلافا شاذ وهو ما اذا أتى الامام بالواجبات كما يعتقد المأموم لكن لا يعتقد وجوبها مثل التشهد الاخير اذا فعله من لم يعتقد وجوبه والمأموم يعتقد وجوبه فهذا فيه خلاف شاذ * والصواب الذي عليه السلف وجمهور الخلف صحة الصلاة (المسئلة الثانية) فيها نزاع مشهور اذا ترك الامام ما يعتقد المأموم وجوبه مثل أن يترك قراءة البسلة سرا وجهرا والمأموم يعتقد وجوبها أو مثل أن يترك الوضوء من مس الذكر أو لمس النساء أو أكل لحم الابل أو القهقهة أو خروج التجاسات أو النجاسة النادرة والمأموم

يري وجوب الوضوء من ذلك فهذا فيه قولان أصحهما صحة صلاة المأموم وهو مذهب مالك وأصرح الروايتين عن أحمد في مثل هذه المسائل وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعي بل هو المنصوص عنه فإنه كان يصلي خلف المالكية الذين لا يقرؤون بالبسملة ومذهبه وجوب قراءتها * والدليل على ذلك ما رواه البخاري وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يصلون لكم فإن أصابوا فلكم ولهم وإن أخطؤا فلكم وعليهم فجعل خطأ الإمام عليه دون المأموم * وهذه المسائل إن كان مذهب الإمام فيها هو الصواب فلا نزاع وإن كان مخطئاً فخطؤه مختص به والنزاع يقول المأموم يعتد بطلان صلاة إمامه وليس كذلك بل يعتد أن الإمام يصلي باجتهاد أو تقليد إن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر وهو ينفذ حكم الحاكم في مسائل الاجتهاد وهذا أعظم من اقتدائه به فإن كان المجتهد حكمه باطلا لم يحز انفاذ الباطل ولو تركه الإمام الطهارة ناسياً لم يعد المأموم عند الجمهور كما ثبت عن الخلفاء الراشدين مع أن الناسى عليه إعادة الصلاة والتأول لا إعادة عليه فإذا صحت الصلاة خلف من عليه الإعادة فلأن تصح خلف من لا إعادة عليه أولى والإمام يعيد إذا ذكر دون المأموم ولم يصدر من الإمام ولأن المأموم تفريط لان الإمام لا يرجع عن اعتقاده بقوله بخلاف ما إذا رأى على الإمام نجاسة ولم يحذره منها فإن المأموم هنا فرط فإذا صلى يعيد لان ذلك لتفريطه وأما الإمام فلا يعيد في هذه الصورة في أصح قولي كقول مالك والشافعي في القديم وأحمد في أصح الروايتين عنه وعلم المأموم بحال الإمام «ورة التأويل يقتضي أنه يعلم أنه مجتهد مغفور له خطؤه فلا تكون صلاته باطلة وهذا القول و الصواب المقطوع به والله أعلم *

﴿ فصل ﴾ والعمره في وجوبها قولان للعلماء وهما قولان في مذهب الشافعي وأحمد والمشهور عنهما وجوبها والقول الآخر لا يجب وهو مذهب أبي حنيفة ومالك * وهذا القول أرجح فإن الله إنما أوجب الحج بقوله تعالى (والله على الناس حج البيت) — لم يوجب العمره كما أوجب إتمامها بقوله (وأتوا الحج والعمره لله)^(١) إيجاب الإتمام وأوجب إتمامها وفي الابتداء إنما أوجب الحج وهكذا سائر الأحاديث الصحيحة ليس فيها إلا إيجاب الحج ولان العمره ليس فيها جنس غير ما في الحج فأنها أحرام واحلال وطواف بالبيت وبين الصفا والمروة وهذا

(١) بياض بالاصلين

كله داخل في الحج وإذا كان كذلك فأفعال الحج لم يفرض الله منها شيئاً مرتين فلم يفرض وقوفين ولا طوافين ولا سعيين ولا فرض الحج مرتين فطواف الوداع ليس بركن بل هو واجب وليس هو من تمام الحج ولكن كل من خرج من مكة عليه أن يودع ولهذا من أقام بمكة لا يودع على الصحيح. فوجوبه ليكون آخر عهد الخارج بالبيت كما وجب الدخول بالأحرام في أحد قولي العلماء لسبب عارض لا لكون ذلك واجبا بالسلام كوجوب الحج ولأن الصحابة المقيمين بمكة لم يكونوا يعتمرون بمكة لا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا على عهد خلفائه بل لم يعتمر أحد عمرة بمكة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلا عائشة وحدها لسبب عارض. وقد بسطنا الكلام على ذلك في غير هذا الموضع *

﴿ فصل ﴾ وأما القصر في السفر. فهو سنة النبي صلى الله عليه وسلم وسنة خلفائه الراشدين فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل في السفر قط إلا ركعتين وكذلك أبو بكر وعمر وكذلك عثمان في السنة الأولى من خلافته لكنه في السنة الثانية أتمها بنى لأعداء مذكورة في غير هذا الموضع * وأما الحديث المذكور فلا ريب أنه خطأ على عائشة * وإبراهيم بن محمد هو ابن أبي يحيى المدني القدرى وهو وطلحة بن عمرو المكي ضعيفان باتفاق أهل الحديث لا يمتنع بواحد منهما فيما هو دون هذا * وقد ثبت في الصحيح عن عائشة أنها قالت فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر وقيل لعروة فلم أتمت عائشة الصلاة قال تأولت كما تأول عثمان. فهدمه عائشة تخبر بأن صلاة السفر ركعتان وابن أخيها عروة أعلم الناس بها يذكر أنها أتمت بالتأويل لم يكن عندها بذلك سنة * وكذلك ثبت عن عمر بن الخطاب أنه قال صلاة السفر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة الأضحية ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم — وأيضا فإن المسلمين قد نقلوا بالتواتر أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل في السفر إلا ركعتين ولم ينقل عنه أحد أنه صلى أربعاً قط ولكن الثابت عنه أنه صام في السفر وأفطر وكان أصحابه منهم الصائم ومنهم المفطر * وأما القصر فكل الصحابة كانوا يقصرون منهم أهل مكة وغير أهل مكة بنى وعرفة وغيرهما وقد تنازع العلماء في الترييح هل هو محرم أو مكروه أو ترك للأولى أو مستحب أو هما سواء على خمسة أقوال — أحدها قول من يقول إن الاتمام أفضل كقول للشافعي — والثاني قول من يسوى بينهما كبعض أصحاب

مالك والثالث قول من يقول القصر أفضل كقول الشافعي الصحيح واحدى الروايتين عن أحمد والرابع قول من يقول الاتمام مكروه كقول مالك في احدي الروايتين وأحمد في الرواية الاخرى - والخامس قول من يقول ان القصر واجب كقول أبي حنيفة ومالك في رواية * وأظهر الاقوال قول من يقول إنه سنة وان الاتمام مكروه ولهذا لا تجب نية القصر عند أكثر العلماء كابى حنيفة ومالك وأحمد في احد القولين عنه في مذهبه *

﴿ فصل ﴾ وأما التربة التي دفن فيها النبي صلى الله عليه وسلم فلا أعلم أحدا من الناس قال انها أفضل من المسجد الحرام أو المسجد النبوي أو المسجد الأقصى الا القاضي عياض فذكر ذلك اجماعا وهو قول لم يسبقه اليه أحد فيما علمناه ولا حجة عليه بل بدن النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من المساجد . وأما امامته خلق أو ما فيه دفن فلا يلزم اذا كان هو أفضل ان يكون مامنه خلق أفضل فان أحدا لا يقول ان بدن عبد الله ابيه أفضل من أبدان الانبياء فان الله يخرج الحي من الميت والميت من الحي ونوح نبي كريم وابنه المغرق كافر وابراهيم خليل الرحمن وابوه آزر كافر * والنصوص الدالة على تفضيل المساجد مطلقة لم يستثن منها قبور الانبياء ولا قبور الصالحين ولو كان ما ذكره حقا لكان مدفن كل نبي بل وكل صالح أفضل من المساجد التي هي بيوت الله فيكون بيوت المخلوقين أفضل من بيوت الخالق التي أذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه . وهذا قول مبتدع في الدين مخالف لاصول الاسلام *

﴿ فصل ﴾ وأما الاستمنا باليد فهو حرام عند جمهور العلماء وهو أصح القولين في مذهب أحمد ولذلك يزر من فعله وفي القول الآخر هو مكروه غير محرم واكثرهم لا يبيحونه لخوف العنت ولا غيره * ونقل عن طائفة من الصحابة والتابعين أنهم رخصوا فيه للضرورة مثل أن يخشي الزنا فلا يعصم منه الا به ومثل ان يخاف ان لم يفعله أن يعرض وهذا قول احمد وغيره وأما بدون الضرورة فما علمت أحدا رخص فيه والله أعلم *

﴿ فصل ﴾ وأما إتيان النساء في أدبارهن فهذا محرم عند جمهور السلف والخلف كما ثبت ذلك بالكتاب والسنة وهو المشهور في مذهب مالك . وأما القول الآخر بالرخصة فيه فن الناس من يحكيه رواية عن مالك ومنهم من ينكر ذلك ونافع نقل عن ابن عمر أنه لما قرأ عليه (نساءكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم) قال ابن عمر انها نزلت في إتيان النساء في أدبارهن فن الناس

من يقول غلط نافع على ابن عمر ولم يفهم مراده وكان مراده أنها نزلت في إتيان النساء من جهة الدبر في القبل فإن الآية نزلت في ذلك باتفاق العلماء وكانت اليهود تنهى عن ذلك وتقول إذا أتى الرجل المرأة في قبلها من دبرها جاء الولد أحول فأُنزل الله هذه الآية * والحرث موضع الولد وهو القبل فرخص الله للرجل أن يظأ المرأة في قبلها من أى الجهات شاء— وكان سالم بن عبد الله بن عمر يقول كذب العبد على أبى * وهذا مما يقوى غلط نافع على ابن عمر فإن الكذب كانوا يطلقونه بأزاء الخطأ كقول عبادة كذب أبو محمد لما قال الوتر واجب وكقول ابن عباس كذب نوف لما قال ان موسى صاحب الخضر ليس هو موسى بنى اسرائيل * ومن الناس من يقول إن ابن عمر هو الذى غلط في فهم الآية والله يعلم أى ذلك كان لكن نقل عن ابن عمر انه قال أو يفعل هذا مسلم لكن بكل حال معنى الآية هو ما فسرهابه الصحابة والتابعون. وسبب النزول يدل على ذلك والله أعلم *

﴿المسئلة الخامسة والعشرون﴾ سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن رجل تزوج بامرأة فشرط عليه عند النكاح أنه لا يتزوج عليها ولا ينقلها من منزلها وكانت لها ابنة فشرط عليه ان تكون عند أمها وعنده ما زال فدخل على ذلك كله فهل يلزمه الوفاء. وإذا أخلف هذا الشرط فهل للزوجة الفسخ أم لا *

﴿أجاب﴾ الحمد لله * نعم تصح هذه الشروط وما في معناها في مذهب الامام أحمد وغيره من الصحابة والتابعين وتابعيهم كعمر بن الخطاب وعمر بن العاص رضى الله عنهما وشرى القاضي والاوزاعى واسحق ولهذا يوجد في هذا الوقت صداقات أهل المغرب القديمة لما كانوا على مذهب الاوزاعى فيها هذه الشروط * ومذهب مالك إذا شرط أنه اذا تزوج عليها أو تسرى ان يكون أمرها بيدها ونحو ذلك صح هذا الشرط أيضا وملكت المرأة نفسها وملكت الفرقة به * وهو في المعنى نحو مذهب احمد في ذلك لما اخرجاه في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال إن احق الشروط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج— وقال عمر بن الخطاب مقاطع الحقوق عند الشروط فجعل النبي صلى الله عليه وسلم ما يستحل به الفروج من الشروط احق بالوفاء من غيره. وهذا نص في مثل هذه الشروط. — اذ ليس هناك شرط يوفي به بالاجماع غير الصداق والكلام فتعين ان تكون هي هذه الشروط وأما شرط مقام ولدها ونفقة عليه

فهذا مثل الزيادة في الصداق . والصداق يحتمل من الجهالة فيه في المنصوص عن أحمد وهو مذهب
ابن حنيفة ومالك لا يحتمل في الثمن والاجرة وكل جهالة تنقص عن جهالة مهر المثل تكون احق
بالجواز لا سيما مثل هذا يجوز في الاجارة ونحوها في مذهب أحمد وغيره ان استأجر الاجير
بطعامه وكسوته ويرجع في ذلك الى العرف فكذلك اشتراط النفقة على ولدها يرجع فيه الى العرف
بطريق الاولى . ومتى لم يوف لها بهذه الشروط فتزوج او تسرى فلها فسخ النكاح لكن في توقف
ذلك على الحاكم نزاع لكونه خيارا مجتهدا فيه كخيار العنة والعيوب اذ فيه خلاف او يقال لا يحتاج
الى اجتهاد في ثبوته وان وقع نزاع في الفسخ به كخيار المعتقة يثبت في مواضع الخلاف عند
القائلين به بلا حكم حاكم مثل أن يفسخ على التراخي * وأصل ذلك ان توقف الفسخ على
الحكم هل هو الاجتهاد في ثبوت الحكم أيضا وان الفرقة يحنط لها * والافوي أن الفسخ يختلف
فيه كالعنة لا يفتقر الى حكم حاكم لكن اذا رفع الى حاكم يرى فيه امضاء امضاءه وان رأي
ابطاله ابطاله والله أعلم *

المسئلة السادسة والعشرون * سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن امرأة لها زوج ولها
عليه صداق فلما حضرته الوفاة حضرت شاهد عدل وجماعة نسوة وأشهدت على نفسها أنها
ابرائته من الصداق فهل يصح هذا البراء أم لا - وعن رجل وصف له شحم الخنزير لمرض به
هل يجوز له ذلك أم لا - وعن رجل تزوج ببييمة صغيرة وعقد عقدها شافعي المذهب ولم تدرك
الا بعد شهرين فهل هذا العقد جائز أم لا *

(اجاب) الحمد لله * ان كان الصداق ثابتا عليه الى أن مرضت مرض الموت لم يصح ذلك
الا باجازه الورثة الباقين وأما ان كانت ابرأته في الصحة جاز ذلك وثبت بشاهد وعين عند مالك
والشافعي وأحمد وثبت أيضا بشهادة امرأتين وعين عند مالك وقول في مذهب أحمد وان أقرت
في مرضها أنها ابرأته في الصحة لم يقبل هذا الاقرار عند أبي حنيفة وأحمد وغيرهما ويقبل عند
الشافعي وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه . فلا وصية لوارث
وليس للمريض أن يخص الوارث باكثر مما اعطاه الله *

(وأما التداوى) باكل شحم الخنزير فلا يجوز وأما التداوى بالتلطخ به ثم يغسله بعد ذلك
فهذا ينبغي على جواز مباشرة النجاسة في غير الصلاة وفيه نزاع مشهور والصحيح أنه يجوز

للحاجة كما يجوز استنجاؤه الرجل بيده وإزالة النجاسة بيده. وما أبيع للحاجة جاز التداوي به كما يجوز التداوي بلبس الحرير على أصح القولين—وما أبيع للضرورة كالمطاعم الخبيثة فلا يجوز التداوي بها كما لا يجوز التداوي بشرب الخمر لاسيما على قول من يقول أنهم كانوا ينتفعون بشحوم الميتة في طلي السفن ودهن الجلود والاستصباح به وأقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وإنما نهاهم عن ثمنه ولهذا رخص من لم يقل بطهارة جلود الميتة بالدباغ في الانتفاع بها في اليابسات في أصح القولين وفي المائعات التي لا تنجسها *

(وأما اليتيمة) التي لم تبلغ قبل وولي تزويجها غير الأب والجد كالأخ والعمة والسلطان الذي هو حاكم ونواب الحاكم في المقود فللقهاء في ذلك ثلاثة أقوال (أحدها) لا يجوز وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد في رواية (والثاني) يجوز النكاح بلا إذنها ولها الخيار إذا بلغت وهو مذهب أبي حنيفة ورواية عن أحمد (والثالث) أنها تزوج بأذنها ولا خيار لها إذا بلغت وهذا هو مذهب أحمد المشهور عنه فهذه التي لم تبلغ يجوز نكاحها في مذهب أبي حنيفة وأحمد وغيرهما ولو زوجها حاكم يرى ذلك فهل يكون تزويجه حكما لا يمكن نقضه أو يقتصر إلى حكم من غيره يصحح ذلك على وجهين في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما. أحدهما الأول لكن الحاكم المزوج هنا شافعي فإن كان قد تقلد قول من يصحح هذا النكاح وراعى سائر شروطه وكان ممن له ذلك جاز—وان كان أقدم على ^(١) يعتقد تحريمه كان فعله غير جائز—وان كان قد ظنها بالغافز زوجها فبانت غير بالغ لم يكن في الحقيقة قد زوجها فلا يكون النكاح صحيحا والله أعلم *

المسئلة السابعة والعشرون * سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن أهل الجنة هل يتناسلون أم لا—وهل الولد إن أولاد أهل الجنة وما حكم الأولاد وعن أرواح أهل الجنة والنار إذا خرجت من الجسد هل تكون في الجنة تنعم والتي في النار تعذب أو تكون في مكان مخصوص إلى حيث يبعث الجسد—وما حكم ولد الزنا إذا مات هل يكون مع أهل الاعراف أو في الجنة—وما الصحيح في أولاد المشركين هل هم من أهل النار أم من أهل الجنة—وهل تسمى الأيام في الآخرة كما تسمى في الدنيا مثل السبت والاحد—وسئل عن قوله صلى الله عليه وسلم أسفر وابتأ فجر فأنه أعظم للأجر * وعن فاطمة أنها أتت النبي صلى الله عليه وسلم وقالت يا رسول

(١) بياض بالاصلين ولعل الأصل على ذلك وهو يعتقد النكاح مصححه

الله إن عليا يقوم الليالي كلها إلا ليلة الجمعة فإنه يصلي الوتر ثم ينام إلى أن يطلع الفجر فقال إن الله يرفع روح علي كل ليلة جمعة تسبح في السماء إلى طلوع الفجر فهل ذلك صحيح أم لا وهل هذا صحيح عن علي أنه قال سألتني عن طرق السماء فإني أعرف بها من طرق الأرض *

(اجاب) الحمد لله * الولد ان الذين يطوفون على أهل الجنة هم خلق من خلق الجنة ليسوا أبناء أهل الدنيا بل أبناء أهل الدنيا اذا دخلوا الجنة يكمل خلقهم كأهل الجنة على صورة آدم أبناء ثلاث وثلاثين سنة في طول ستين ذراعا * وقد روى أيضا ان المرض سبعة اذرع * وأرواح المؤمنين في الجنة وأرواح الكفار في النار إلى ان تعاد إلى الابدان وولد الزنا ان آمن وعمل صالحا دخل الجنة والا جوزى بعمله كما يجازى غيره والجزاء على الاعمال لا على النسب. وإنما يذم ولد الزنا لانه مظنة أن يعمل عملا خبيثا كما يقع كثيرا كما تحمد الأنساب الفاضلة لانها مظنة عمل الخير فاما اذا ظهر العمل فالجزاء عليه وأكرم الخلق عند الله أتقاهم *

* وأما أولاد المشركين * فاصح الاوجه فيهم جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في الصحيحين عنه أنه قال مامن مولود الا يولد على الفطرة الحديث قيل يا رسول الله أرأيت من يموت من أطفال المشركين وهو صغير قال الله أعلم بما كانوا عاملين فلا يحكم على معين منهم لاجنة ولا نار * ويروى أنهم يوم القيمة يمتحنون في عرصات القيامة فمن أطاع الله حينئذ دخل الجنة ومن عصى دخل النار ودلت الاحاديث الصحيحة أن بعضهم في الجنة وبعضهم في النار *

* والجنة * ليس فيها شمس ولا قر ولا ليل ولا نهار ولكن تعرف البكرة والعشية بنور يظهر من قبل العرش والله أعلم *

* وأما قوله * أسفروا بالفجر فإنه أعظم للاجر فإنه صحيح سكن استفاض عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يغتسل بالفجر حتى كانت تنصرف نساء المؤمنين متلفعات بمروطهن ما يعرفن أحد من الناس فلماذا أول الحديث بوجهين (أحدهما) انه أراد الاسفار بالخروج منها أي أطيلوا القراءة حتى تخرجوا منها مسافرين فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيها بالستين آية إلى المائة نحو نصف جزء * والوجه الثاني * انه أراد أن يتبين الفجر ويظهر فلا يصلي مع غلبة الظن بطلوعه *

(وأما) الحديث المذكور عن علي فكذب . مارواه أحد من أهل العلم (وأما قوله) سألوني عن طرق السماء فإنه قاله ولم يرد بذلك طريقا للهدى وإنما يريد بمثل هذا الكلام الأعمال الصالحة التي يتقرب بها والله أعلم *

﴿ المسئلة الثامنة والمشرون ﴾ سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن رجل تذكره الصلاة وهو في مدرسة فيجد في المدارس بركا فيها ماء له مدة كثيرة ومثل ماء الحمام الذي في الحوض فهل يجوز من ذلك الوضوء والطهارة أم لا - وعن رجل مراب خلف مالا وولدا وهو يعلم بحاله فهل يكون المال حلالا للولد بالميراث أم لا - وعن رجل غصب له مال أو مطلق في دين سم مات فهل تكون المطالبة له في الآخرة أم للورثة أمفتونا مأجورين *

﴿ أجاب ﴾ الحمد لله * قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه كحديث عائشة وأم سلمة وميمونة وابن عمر رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل هو وزوجته من اناء واحد حتى يقول لها أبق لي وتقول هي أبق لي * وفي صحيح البخاري عن عبد الله بن عمر قال كان الرجال والنساء يغتسلون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من اناء واحد ولم يكن بالمدينة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ماء جار ولا حمام - فإذا كانوا يتوضؤون جميعا يغتسلون جميعا من اناء واحد بقدر الفرق وهو بضعة عشر رطلا بالمصري أو أقل وليس لهم ينبوع ولا أبواب فتوضؤهم واغتسلهم جميعا من حوض الحمام أولى وأحرى فيجوز ذلك وإن كان الحوض ناقصا والأنبوب مسدودا فكيف إذا كان الأنبوب مفتوحا وسواء فاض أو لم يفيض وكذلك برك المدارس ومن منع غيره حتى ينفرد وحده بالاغتسال فهو مبتدع مخالف للسنة *

وأما القدر الذي يعلم الولد أنه ربا يخرج به إياه أن يرد إلى أصحابه إن أمكن والا تصدق به والباقي لا يحرم عليه لكن القدر المأبى يستحب له تركه إذا لم يجب صرفه في قضاء دين أو نفقة عيال - وإن كان الأب قبضه المأبى الربوية التي يرخص فيها بعض الفقهاء جاز للوارث الانتفاع به - وإن اختلط الحلال بالحرام وجهل قدر كل منهما جعل ذلك نصفين *

وأما من غصب له مال أو مطلق به فالمطالبة في الآخرة له كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من كانت لآخيه عنده مظنة في دم أو مال أو عرض فليستحل

من قبل أن يأتي يوم لا دينار فيه ولا درهم فإن كانت له حسنات أخذ من حسناته وإن لم يكن له حسنات. أخذ من سيئات صاحبه فالحقت عليه - فينبى النبي صلى الله عليه وسلم أن الظلّامة اذا كانت في المال طالب المظلوم بها ظلّاله ولم يجعل المطالبة لورثته وذلك أن الورثة يخلفونه في الدنيا فما امكن استيفاؤه في الدنيا كان للورثة وما لم يمكن استيفاؤه في الدنيا فالطلب به في الآخرة للمظلوم نفسه والله أعلم *

المسئلة التاسعة والمشرون سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن الدعاء عقب الصلاة هل هو سنة ام لا ومن أنكر على امام لم يدع عقب صلاة العصر هل هو مصيب ام مخطىء - وسئل عن الصلاة على الميت الذى كان لا يصلى هل لاحد فيها أجر ام لا وهل عليه اثم اذا تركها مع علمه انه كان لا يصلى - وكذلك الذى يشرب الخمر وما كان يصلى هل يجوز لمن كان يعلم حاله ان يصلى عليه ام لا * افتونا مأجورين *

(اجاب) الحمد لله * لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يدعو هو والمأمومون عقب الصلوات الخمس كما يفعله بعض الناس عقب الفجر والعصر ولا تقل ذلك عن أحد ولا استحب ذلك أحد من الأئمة * ومن تقل عن الشافعى أنه استحب ذلك فقد غلط عليه ولفظه الموجود فى كتبه ينافى ذلك وكذلك أحمد وغيره من الأئمة لم يستحبوا ذلك ولكن طائفة من أصحاب احمد وأبى حنيفة وغيرهما استحبوا الدعاء بعد الفجر والعصر (قالوا) لان هاتين الصلاتين لا صلاة بعدهما فتعوض بالدعاء عن الصلاة - واستحب طائفة أخرى من اصحاب الشافعى وغيره الدعاء عقب الصلوات الخمس وكلهم متفقون على ان من ترك الدعاء لم ينكر عليه ومن انكر عليه فهو مخطىء باتفاق العلماء فان هذا ليس مأمورا به لا أمر ايجاب ولا أمر استحباب فى هذا الموطن والمنكر على التارك أحق بالانكار منه بل الفاعل أحق بالانكار فان المداومة على ما لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يداوم عليه فى الصلوات الخمس ليس مشروعا بل مكروه كما لو داوم على الدعاء قبل الدخول فى الصلوات أو داوم على القنوت فى الركعة الاولى او فى الصلوات الخمس أو داوم على الجهر بالاستفتاح فى كل صلاة ونحو ذلك فانه مكروه وان كان القنوت فى الصلوات الخمس قد فعله النبي صلى الله عليه وسلم أحيانا وقد كان عمر يجهر بالاستفتاح أحيانا وجهر رجل خلف النبي صلى الله عليه وسلم بنحو ذلك فاقره عليه فليس كل ما يشرع فعله أحيانا يشرع المداومة

عليه ولو دعا الامام والمؤمنون أحيانا عقيب الصلاة لاضر لم يعد هذا مخالفا للسنة كالذي يداوم على ذلك * والاحاديث الصحيحة تدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو دبر الصلاة قبل السلام ويأمر بذلك كما قد بسطنا الكلام على ذلك وذكرا ما في ذلك من الاحاديث وما يظن أن فيه حجة للمنازع في غير هذا الموضع - وذلك لان المصلي يتأجي ربه فاذا سلم انصرف عن مناجاته ومعلوم أن سؤال السائل لربه حال مناجاته هو الذي يتناسب دون سؤاله بعد انصرافه كما أن من كان يخاطب ملكا أو غيره فإن سؤاله له وهو مقبل على مخاطبته أولى من سؤاله له بعد انصرافه عنه - وأما من كان مظهرا للاسلام فانه يجري عليه احكام الاسلام الظاهرة من المناكحة والموارة وتفسيكه والصلاة عليه ودفنه في مقابر المسلمين ونحو ذلك لكن من علم منه النفاق والزندقة فانه لا يجوز لمن علم ذلك منه الصلاة عليه وان كان مظهرا للاسلام فان الله نهى نبيه عن الصلاة على المنافقين فقال (ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره انهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون) وقال (سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ان يغفر الله لهم) وأما من كان مظهرا للفسق مع ما فيه من الايمان كاهل الكبائر فهو لا بد أن يصلي عليهم بعض المسلمين * ومن امتنع من الصلاة على أحدهم زجرا لامثاله عن مثل ما فعل كما امتنع النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة على قاتل نفسه وعلى الغال وعلى المدين الذي لا ولاء له وكما كان كثير من السلف يمتنعون من الصلاة على ^(١) كان عمله بهذه السنة حسنا وقد قال لجندب بن عبد الله البجلي ابنه إني لم اتم البارحة بشما ^(٢) فقال أما انك لومت لم أصل عليك كانه يقول قتلت نفسك بكثرة الاكل . وهذا من جنس هجر المظهرين للكبائر حتى يتوبوا فاذا كان في ذلك مثل هذه المصلحة راجحة كان ذلك حسنا ومن صلى على أحدهم يرجو له رحمة الله ولم يكن في امتناعه مصلحة راجحة كان ذلك حسنا ولو امتنع في الظاهر ودعا له في الباطن ليجمع بين المصلحتين كان تحصيل المصلحتين أولى من تقويت احدهما وكل من لم يعلم منه النفاق وهو مسلم يجوز الاستغفار له والصلاة عليه بل يشرع ذلك ويؤمر به كما قال تعالى (واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات) وكل من أظهر الكبائر فانه تسوغ عقوبته بالهجر وغيره حتى ممن في هجره مصلحة راجحة فيحصل المصالح الشرعية في ذلك بحسب الامكان والله أعلم *

(١) بياض بالاصلين (٢) بفتحيتين أى نخمة

﴿ المسئلة الثلاثون ﴾ سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن رجل إمام بلد وليس هو من أهل العدالة وفي البلد رجل آخر يكره الصلاة خلفه فهل تصح صلاته خلفه أم لا — وإذا لم يصل خلفه وترك الصلاة مع الجماعة هل يأثم بذلك — والذي يكره الصلاة خلفه يعتقد أنه لا يصحح الفاتحة وفي البلد من هو أقرأ منه وأفق (وسئل) عن رجل دعا دعاء ملحونا فقال له رجل ما يقبل الله دعاء ملحونا (وسئل) عن يهودى قال هؤلاء المسلمون الكلاب أبناء الكلاب يتعصبون علينا وكان قد خاصمه بعض المسلمين (وسئل) عن رجل أراد أن يشتكي على رجل فشنع فيه جماعة فقال لو جاءني محمد بن عبد الله فيه ما قبلت فقالوا كفرت استغفر الله من قولك فقال ما أقول (وسئل) عن التبليغ خلف الإمام هل هو مستحب أو بدعة (وسئل) عن الكلب إذا وانغ في اللبن أو غيره ما الذي يجب في ذلك (وسئل) عن من يكون مسافرا في رمضان ولم يصبه جوع ولا عطش ولا تعب فما الأفضل له الصيام أم الإفطار (وسئل) عن الإنسان إذا كان على غير طهر وحمل المصحف بأكماله ليقرا به ويرفقه من مكان إلى مكان هل يكره ذلك — وإذا مات الصبي وهو غير مختون هل يحتن بعد موته (وسئل) ما معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تجعلوا بيوتكم قبورا وهل يتكلم الميت في قبره أم لا *

﴿ اجاب رحمه الله ﴾ الحمد لله * أما كونه لا يصحح الفاتحة فهذا بعيد جدا فان عامة الخلق من العامة والخاصة يقرؤون الفاتحة قراءة تجزئ بها الصلاة فان اللحن الخفى واللحن الذى لا يحيل المعنى لا يبطل الصلاة وفي الفاتحة قرات كثيرة قد قرئ بها فلو قرأ عليهم وعليهم وعليهم أو قرأ الصراط والسرط والزراط فهذه قرات مشهورة ولو قرأ الحمد لله والحمد لله أو قرأ رب العالمين أو رب العالمين أو قرأ بالكسر ونحو ذلك لكانت قرات قد قرئ بها وتصح الصلاة خلف من قرأ بها — ولو قرأ رب العالمين بالضم أو قرأ مالك يوم الدين بالفتح لكان هذا لحنا لا يحيل المعنى ولا يبطل الصلاة — وان كان اماما راتبا وفي البلد من هو أقرأ منه صلى خلفه فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يؤمن الرجل في سلطانه — وان كان متظاهرا بالفسق وليس هناك من يقر الجماعة غيره صلى خلفه أيضا ولم يترك الجماعة ^(١) فهو آثم مخالف للكتاب والسنة ولما كان عليه السلف * وأما من دعا لله مخلصا له الدين بدعا جائز سمعه الله واجاب

دعاء سواء كان معرباً أو ملحوناً والكلام المذكور لا أصل له بل ينبغي للداعي إذا لم يكن عادة الاعراب أن لا يتكلف الاعراب قال بعض السلف إذا جاء الاعراب ذهب الخشوع وهذا كما يكره تكلف السجع في الدعاء فإذا وقع بغير تكلف فلا بأس به فإن أصل الدعاء من القلب واللسان تابع للقلب—ومن جعل همته في الدعاء تقويم لسانه أضعف توجه قلبه ولهذا يدعو المضطر بقلبه دعاء يفتح عليه لا يحضره قبل ذلك وهذا أمر يجده كل مؤمن في قلبه والدعاء يجوز بالعربية وبغير العربية والله سبحانه يعلم قصد الداعي ومراده وإن لم يقوم لسانه فإنه يعلم ضجيج الاصوات باختلاف اللغات على تنوع الحاجات *

(وأما اليهودي) إذا كان أراد بشتمه طائفة معينة من المسلمين فإنه يعاقب على ذلك عقوبة تزرجه وامثاله عن مثل ذلك—وأما أن ظهر منه قصد العموم فإنه ينتقض عبده بذلك ويجب قتله (وأما قول الرجل) لو جاءني محمد بن عبد الله إذا ثبت عليه هذا الكلام فإنه يقتل على ذلك ولو تاب بعد رفعه إلى الإمام لم يسقط عنه القتل في أظهر قولي العلماء، لكن إن تاب قبل رفعه إلى الإمام سقط عنه القتل في أظهر القولين وإن عزر بعد التوبة كان سائفاً *

(وأما التبليغ) خلف الإمام لغير حاجة فهو بدعة غير مستحبة باتفاق الأئمة وإنما يجهر بالتكبير الإمام كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه يفعلون ولم يكن أحد يبلغ خلف النبي صلى الله عليه وسلم لكن لما مرض النبي صلى الله عليه وسلم ضعف صوته فكان أبو بكر رضي الله عنه يسمع بالتكبير * وقد اختلف العلماء هل تبطل صلاة المبلغ على قولين في مذهب مالك وأحمد وغيرهما *

وأما السكب فقد تنازع العلماء فيه على ثلاثة أقوال (أحدها) أنه طاهر حتى ريقه وهذا هو مذهب مالك (والثاني) نجس حتى شعره وهذا هو مذهب الشافعي وأحمد في الروايتين عن أحمد (والثالث) شعره طاهر وريقه نجس وهذا هو مذهب أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين عنه وهذا أصح الأقوال فإذا أصاب الثوب أو البدن رطوبة شعره لم ينجس بذلك وإذا ولغ في الماء أريق الماء—وإن ولغ في اللبن ونحوه من العلماء من يقول يؤكل ذلك الطعام كقول مالك وغيره ومنهم من يقول يراق كذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد فأما إن كان اللبن كثيراً فالصحيح أنه لا ينجس كما تقدم *

واما المسافر فيفطر باتفاق المسلمين وان لم يكن عليه مشقة والفطر له أفضل وان صام جاز عند أكثر العلماء ومنهم من يقول لا يجوز له وليس لاحد أن يجهر بالقراءة بحيث يؤذى غيره كالمصلين *
واما اذا حمل الانسان المصحف بكمه فلا بأس ولكن لا يمسه بيديه * ولا يجتن احد بعد الموت *
واما لفظ الحديث اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا يعني أن القبور موضع الموتى فاذا لم تصلوا في بيوتكم ولم تذكروا الله فيها كنتم كالميت وكانت كالقبور فان في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال مثل الذي يذكر ربه والذي لا يذكر ربه كمثل الحي والميت - وفي لفظ مثل الميت الذي يذكر الله فيه والذي لا يذكر الله فيه مثل الحي والميت *
واما سؤال السائل هل يتكلم الميت في قبره فجوابه أنه يتكلم وقد يسمع أيضا من كلفه كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انهم يسمعون قرع نعالهم * وثبت عنه في الصحيح أن الميت يسأل في قبره فيقال له من ربك وما دينك ومن نبيك فيثبت الله المؤمنين بالقول الثابت فيقول الله ربى والاسلام دينى ومحمد نبي - ويقال له ما تقول في هذا الرجل الذى بعث فيكم فيقول المؤمن هو عبد الله ورسوله جانا بالبينات والهدى فأمنابه واتبعناه *
وهذا تأويل قوله تعالى (يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة) وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنها نزلت في عذاب القبر وكذلك يتكلم المنافق فيقول آم آه لا أدري سمعت الناس يقولون شيئا فقلته فيضرب بمرزبة من حديد فيصيح صيحة يسمعها كل شيء الا الانسان * وثبت عنه في الصحيح أنه قال لولا ان لا تدافنوا سألت الله ان يسمعكم عذاب القبر مثل الذي أسمع * وثبت عنه في الصحيح أنه نادى المشركين يوم بدر لما أقام في انقلاب قال ما أنتم باسمع لما أقول منهم * والآثار في هذا كثيرة منتشرة والله أعلم *

المسئلة الحادية والثلاثون * سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن النية في الدخول في العبادات من الصلاة وغيرها هل تقتصر الى نطق اللسان مثل قول القائل نويت أصلي ونويت أصوم * أجاب * الحمد لله * نية الظهارة من وضوء أو غسل أو تيمم والصلاة والصيام والزكاة والكفارات وغير ذلك من العبادات لا تقتصر الى نطق باللسان باتفاق أئمة الاسلام بل النية محلها القلب باتفاقهم فلو لفظ بلسانه غاطا خلاف ما في قلبه فلا اعتبار بما نوى لا بما لفظ ولم يذكر أحد في ذلك خلافا الا أن بعض متأخري أصحاب الشافعى خرج وجهه في ذلك وغلطه

فيه أئمة أصحابه * ولكن تنازع العلماء هل يستحب اللفظ بالنية على قولين فقال طائفة من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد يستحب التلفظ بها لكونه أكد - وقالت طائفة من أصحاب مالك وأحمد وغيرهما لا يستحب التلفظ بها لأن ذلك بدعة لم ينقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه ولا أمر النبي صلى الله عليه وسلم أحدا من أمته أن يلفظ بالنية ولا علم ذلك أحدا من المسلمين ولو كان هذا مشروعا لم يهمله النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه مع أن الأمة مبتلاة به كل يوم وليلة * وهذا القول أصبح بل التلفظ بالنية نقص في العقل والدين أما في الدين فلأنه بدعة - وأما في العقل فلأن هذا بمنزلة من يريد أكل الطعام فقال أنوى بوضع يدي في هذا الاناء أتى أخذ منه لقمة فأضعها في فمي فأمضغها ثم أبلعها لا شيع فهذا حق وجهل وذلك أن النية تتبع العلم فتى علم العبد ما يفعل كان قد نواه ضرورة فلا يتصور مع وجود العلم به أن لا تحصل نية وقد اتفق الأئمة على أن الجهر بالنية وتكريرها ليس بمشروع بل من اعتاده فانه ينبغي له أن يؤدب تأديبا يمنعه عن التعبد بالبدع وإذا الناس برفع صوته والله أعلم *

﴿ المسئلة الثانية والثلاثون ﴾ سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن زيارة القدس وقبر الخليل عليه السلام وما في أكل الخبز والعدس من البركة وقوله من بلد الى بلد للبركة وما في ذلك من السنة والبدعة *

﴿ أجاب ﴾ الحمد لله * أما السفر الى بيت المقدس للصلاة فيه والاعتكاف أو القراءة أو الذكر أو الدعاء فمشروع مستحب باتفاق علماء المسلمين وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة وأبي سعيد أنه قال لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا - والمسجد الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل منه * وفي الصحيحين عنه انه قال صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام (وأما السفر) الى مجرد زيارة قبر الخليل أو غيره من مقابر الانبياء والصالحين ومشاهدتهم وآثارهم فلم يستحبه أحد من أئمة المسلمين الا الأربعة ولا غيرهم بل لو نذر ذلك ناذر لم يجب عليه الوفاء بهذا النذر عند الأئمة الأربعة وغيرهم بخلاف المساجد الثلاثة فانه اذا نذر السفر الى المسجد الحرام لحج أو عمرة لزمه ذلك باتفاق الأئمة واذا نذر السفر الى المسجدين الآخرين

لزمه السفر عند أكثرهم كمالك وأحمد والشافعي في أظهر قوله لقول النبي صلى الله عليه وسلم من نذر أن يطعم الله فليطعمه ومن نذر أن يمضي الله فلا يمعه رواه البخاري . وإنما يجب الوفاء بنذر كل ما كان طاعة مثل من نذر صلاة أو صوما أو اعتكافا أو صدقة لله أو حجاً ولهذا لا يجب بالنذر السفر الى غير المساجد الثلاثة لأنه ليس بطاعة لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد فمنع من السفر الى مسجد غير المساجد الثلاثة فغير المساجد أولى بالمنع لان العبادة في المساجد أفضل منها في غير المساجد وغير البيوت بلا ريب ولأنه قد ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال أحب البقاع الى الله المساجد مع أن قوله لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد يتناول المنع من السفر الى كل بقعة مقصودة بخلاف السفر للتجارة وطلب العلم ونحو ذلك فان السفر لطلب تلك الحاجة حيث كانت وكذلك السفر لزيارة الاخ في الله فانه هو المقصود حيث كان * وقد ذكر بعض المتأخرين من العلماء أنه لا بأس بالسفر الى المشاهد واحتجوا بان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتي قباء كل سبت راكباً وماشيأً أخرجاه في الصحيحين ولا حجة لهم فيه لان قباء ليست مشهداً بل مسجد وهي منهي عن السفر اليها باتفاق الأئمة لان ذلك ليس يسفر مشروع بل لو سافر الى قباء من ديرة أهله لم يحجز ولكن لو سافر الى المسجد النبوي ثم ذهب منه الى قباء فهذا يستحب كما يستحب زيارة قبور أهل البقيع وشهداء أحد *

وأما كل الخبز والعقد المصنوع عند قبر الخليل عليه السلام فهذا لم يستحبه أحد من العلماء لا المتقدمين ولا المتأخرين ولا كان هذا مصنوعاً لافى زمن الصحابة ولا التابعين لهم باحسان ولا بعد ذلك الى خمسمائة سنة من البعثة حتى أخذ النصارى تلك البلاد ولم تكن القبة التي على قبره مفتوحة بل كانت مسدودة ولا كان السلف من الصحابة والتابعين يسافرون الى قبره ولا قبر غيره لكن لما أخذ النصارى تلك البلاد فسوّوا حجرته وأخذوها كنيسة فلما أخذ المسلمون البلاد بعد ذلك أخذوا ذلك من اتخذ مسجداً وذلك بدعة منهي عنها لما ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما فعلوا - وفي الصحيح عنه أنه قال قبل موته بخمسة إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد الا فلا تتخذوا القبور مساجد فاني أنهاكم

عن ذلك ثم وقف بعض الناس وقفا للقدس والخبز وليس هذا وقفا من الخليل ولا من أحد من بني إسرائيل ولا من النبي صلى الله عليه وسلم ولا من خلفائه بل قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أطلق تلك القرية للدارميين ولم يأمرهم أن يطعموا عند مشهد الخليل عليه السلام لا خبزاً ولا عدساً ولا غير ذلك * فمن اعتقد أن الاكل من هذا الخبز والقدس مستحب شرعه النبي صلى الله عليه وسلم فهو مبتدع ضال بل من اعتقد أن القدس مطلقاً فيه فضيلة فهو جاهل والحديث الذي يروى كلكوا القدس فانه يُرَقِّق القلب وقد قدس فيه سبعون نبياً حديث مكذوب مختلق باتفاق أهل العلم ولكن القدس هو مما اشتبه اليهود وقال الله تعالى لهم (استبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير) ومن الناس من يتقرب الى الجن بالقدس فيطبخون عدساً ويضعونه في المراحيض أو يرسلونه ويطلبون من الشياطين بعض ما يطلب منهم كما يفعلون مثل ذلك في الحمام وغير ذلك وهذا من الايمان بالجبت والطاغوت * وجماع دين الاسلام أن يبدل الله وحده لا شريك له ويمجد بما شرعه سبحانه وتعالى على لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم من الواجبات والمستحبات والمندوبات * فمن تعبد بعبادة ليست واجبة ولا مستحبة فهو ضال والله أعلم *

* المسئلة الثالثة والثلاثون * سئل شيخ الاسلام ابن تيمية هل صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح على عنقه في الوضوء أو احد من اصحابه - وهل يجوز المسح على الجيوب كخلف ام لا - وهل يكون الخرق الذي فيه الذي بين الطعن مانعاً من المسح فقد يصف بشرة شيء من محل الفرض - واذا كان في الخلف خرق بقدر النصف أو اكثر هل يعنى عن ذلك ام لا *

* الجواب * الحمد لله * لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح على عنقه في الوضوء بل ولا روى عنه ذلك في حديث صحيح بل الاحاديث الصحيحة التي فيها صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن^(١) يمسح عنقه ولهذا لم يستحب ذلك جمهور العلماء كمالك والشافعي واحمد في ظاهر مذهبهم ومن استحب فاعتمد فيه على أثر يروى عن ابي هريرة او حديث يضعف نقله أنه مسح رأسه حتى بلغ القذال ومثل ذلك لا يصلح حجة ولا يمارض ما دل عليه

(١) كذا بالاصلين ولعل الصواب لم يكن فيها انه كان يمسح الخ ونحوه والله أعلم اهـ مصححه

الاحاديث ومن ترك مسح العنق فوضوه صحيح باتفاق العلماء *

(وأما مسح الجوارب) نعم يجوز المسح على الجوربين اذا كان يمشي فيهما سواء كانت مجلدة او لم تكن في اصح قول العلماء . ففي السنن أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على جوربيه ونعليه وهذا الحديث اذا لم يثبت فالقياس يقتضى ذلك فان الفرق بين الجوربين والنعلين انما هو كون هذا من صوف وهذا من جلود ومعلوم أن مثل هذا الفرق غير مؤثر في الشريعة فلا فرق بين ان يكون جلودا او قطنيا أو كتانا او صوفيا كما لم يفرق بين سواد اللباس في الاحرام وبياضه ومحظوره ومباحه وغايته أن الجلد أبقى من الصوف فهذا لا تأثير له كما لا تأثير لكون الجلد قويا بل يجوز المسح على ما يبق وما لا يبق — وأيضا فمن المعلوم أن الحاجة الى المسح على هذا كالحاجة الى المسح على هذا سواء . ومع التساوى في الحكمة والحاجة يكون التفريق بينهما تفريقا بين المتماثلين وهذا خلاف العدل والاعتبار الصحيح الذي جاء به الكتاب والسنة وما أنزل الله به كتبه وارسل به رسله * ومن فرق بكون هذا ينفذ الماء منه وهذا لا ينفذ منه فقد ذكر فرقا طريدا عديم التأثير — ولو قال قائل يصل الماء الى الصوف أكثر من الجلد فيكون المسح عليه أولى للصوف الطهور به أكثر كان هذا الوصف أولى بالاعتبار من ذلك الوصف واقرب الى الاوصاف المؤثرة وذلك اقرب الى الاوصاف الطردية وكلاهما باطل * وخروج الطعن لا تتمع . جواز المسح ولو لم تستر الجوارب الا بالشد جاز المسح عليها على الصحيح وكذلك الزربول الطويل الذي لا يثبت بنفسه ولا يستر الا بالشد والله أعلم *

﴿ فصل ﴾ قال الشيخ رحمه الله لما ذهبت علي البرية كنا نجمع بين الصلاتين فكنت أولا أوذن عند الغروب وانا راكب ثم تأملت فوجدت النبي صلى الله عليه وسلم لما جمع ليلة جمع لم يؤذنوا للمغرب في طريقهم بل أخر التأذين حتى نزل فصرت أفعل ذلك لانه في الجمع صار وقت الثانية وقتا لهما والاذان اعلام بوقت الصلاة ولهذا قلنا يؤذن للفائتة كما اذن بلال لما ناموا عن صلاة الفجر لانه وقتها والاذان للوقت الذي يفعل فيه لا الوقت الذي وجب فيه *

﴿ فصل ﴾ وقال الشيخ أيضا وجدة بنا السير وقد انقضت مدة المسح فلم يمكن النزاع والوضوء الا باقتطاع عن الرفقة او حبسهم على وجه يتضررون بالوقوف فغلب على ظني عدم التوقيت عند الحاجة كما قلنا في الجبيرة ونزلت حديث عمر وقوله لعقبة بن عامر أصبت السنة

على هذا توفيقاً بين الآثار ثم رأيت مصر حابه في مغازي ابن عائذ أنه كان قد ذهب على البرية كما ذهبت لما فتحت دمشق ذهب بشيراً بالفتح من يوم الجمعة الى يوم الجمعة فقال له عمر منذ كم يوم لم تنزع خفيك قال منذ يوم الجمعة قال أصبت فخدمت الله على الموافقة . وهذا أظنه أحد القولين لأصحابنا وهو أنه اذا كان يتضرر بنزع الخف صار بمنزلة الجبيرة وفي القول الآخر أنه اذا خاف الضرر بالنزع تيمم ولم يمسه وهذا كالرويتين لنا اذا كان جرحه بارزاً يمكنه مسحه بالماء دون غسله فيل يمسه أو يتيمم له على روايتين والصحيح المسح لأن طهارة المسح بالماء أولى من طهارة المسح بالتراب ولأنه اذا جاز المسح على حائل العضو فعليه أولى وذلك أن طهارة المسح على الخفين طهارة اختيار وطهارة الجبيرة طهارة اضطرار فمسح الخف لما كان متمكناً من الغسل والمسح وقت له المسح ومسح الجبيرة لما كان مضطراً الى مسحها لم يوقت وجاز في السكبري فالخف الذي يتضرر بنزعه جبيرة والضرورة بأشياء اما ان يكون في الثلج وبرد عظيم اذا نزع ينال رجله ضرراً أو يكون الماء بارداً لا يمكن معه غسلهما فان نزعهما تيمم فمسحهما خير من التيمم أو يكون خائفاً اذا نزعهما وتوضأ من عدو أو سبع أو انقطاع عن الرفقة في مكان لا يمكنه السير وحده ففي مثل هذا الحال له ترك طهارة الماء الى التيمم فلا أن يجوز ترك طهارة الغسل الى المسح أولى . ويلحق بذلك اذا كان عادماً للماء ومعه قليل يكفي طهارة المسح لا طهارة الغسل فان نزعهما تيمم فالمسح خير خير من التيمم وأصل ذلك أن قوله صلى الله عليه وسلم يمسح المقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن منطوقه اباحة المسح هذه المدة والمفهوم لا عموم له بل يكفي أن لا يكون المسكوت كالمندقوق فاذا خالفه في صورة حصلت المخالفة فاذا كان فيما سوى هذه المدة لا يباح مطلقاً بل يحظر تاره ويباح أخرى حصل العمل بالحديث وهذا واضح وهي مسألة نافعة جداً فانه من باشر الاسفار في الحج والجهاد والتجارة وغيرها رأى أنه في أوقات كثيرة لا يمكن نزع الخفين والوضوء إلا بتضرر يباح التيمم بدونه واعتبر ذلك بما لو انقضت المدة والعدو بازائه فقائدة النزع الوضوء على الرجلين بحيث يسقط الوضوء على الرجلين بسقط النزع وقد يكون الوضوء واجباً لو كانا بارزين لكن منع استنارهما يحتاج الى قلعهما وغسل الرجلين ثم لبسهما ثانياً اذا لم تتم مصلحته إلا بذلك بخلاف ما اذا استمر فان طهارته باقية وبخلاف ما اذا توضأ ومسح عليهما فان ذلك قد لا يضره في هذين الموضعين لا يتوقت اذا كان الوضوء ساقطاً فينتقل الى التيمم

فإن المسح المستمر أولى من التيمم وإذا كان في النزاع واللبس ضرر يبيع التيمم فلان يبيع المسح أولى والله أعلم *

المسئلة الرابعة والثلاثون * سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن بنت الزنا هل تزوج باينها - وعنمن زنى باخته ماذا يجب عليه *

جواب * الحمد لله * مذهب الجمهور من العلماء أنه لا يجوز التزويج بها وهو الصواب المقطوع به حتى تنازع الجمهور هل يقتل من فعل ذلك على قولين: والمنقول عن أحمد أنه يقتل من فعل ذلك فقد يقال هذا إذا لم يكن متأولاً وأما المتأول فلا يقتل وإن كان مخطئاً وقد يقال هذا مطلقاً كما قاله الجمهور إنه يجلد من شرب النبيذ المختلف فيه متأولاً وإن كان مع ذلك لا يفسق عند الشافعي وأحمد في إحدى الرايتين وفسقه مالك وأحمد في الرواية الأخرى والصحيح أن المتأول المذمور لا يفسق بل ولا يأثم وأحمد لم يأنه أن في هذه المسئلة خلافاً فإن الخلاف فيها انما ظهر في زمنه لم يظهر زمن السلف فلهذا لم يعرفه * والذين سوغوا نكاح البنت من الزنا حججهم في ذلك أن قالوا ليست هذه بنتاً في الشرع بدليل أنهما لا يتوارثان ولا يجب نفقتها ولا يلي نكاحها ولا تمتق عليه بالملك ونحو ذلك من أحكام النسب وإذا لم تكن بنتاً في الشرع لم تدخل في آية التحريم فتدعى داخلة في قوله (وأحل لكم ما وراء ذلكم) * وأما حجة الجمهور فهو أن يقال قول الله تعالى (حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم) الآية هو متناول لكل من شمله هذا اللفظ سواء كان حقيقة أو مجازاً وسواء ثبت في حقه التوارث وغيره من الأحكام أم لم يثبت إلا التحريم خاصة ليس العموم في آية التحريم كالعموم في آية الفرائض ونحوها كقوله (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) * وبيان ذلك من ثلاثة أوجه (أحدها) أن آية التحريم تناولت البنت وبنت الابن وبنت البنت كما تناولت لفظ العمة عمة الاب والام والجددة والجد وكذلك بنت الاخت وبنت ابن الاخت وبنت بنت الاخت ومثل هذا العموم لا يثبت لا في آية الفرائض ولا نحوها من الآيات والنصوص التي علق فيها الأحكام بالانساب (الثاني) أن تحريم النكاح يثبت بمجرد الرضاة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاة ما يحرم من الولادة - وفي لفظ ما يحرم من النسب - وهذا حديث متفق على صحته وعمل الأئمة به فقد حرم الله على المرأة أن تتزوج بطفل غذته من لبنها أو أن تنكح أولاده وحرم على أمهاتها وعماتها

وخالتها بل حرم على الطفلة المرتضعة من امرأة أن تزوج بالفحل صاحب اللبن وهو الذي وطئ المرأة حتى در اللبن بوطئه فاذا كان يحرم على الرجل أن ينكح بنته من الرضاع ولا يثبت في حقها شيء من أحكام النسب سوى التحريم وما يتبعها من الحرمة فكيف يباح له نكاح بنت خلقت من مائه وأين المخلوقة من مائه من المتغذية بلبن در بوطئه فهذا يبين التحريم من جهة عموم الخطاب ومن جهة التنبيه والفحوى وقياس الاولى (الثالث) أن الله تعالى قال (وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم) قال العلماء احتراز عن ابنه الذي تبناه كما قال (لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم اذا قضوا منهن وطرا) ومعلوم أنهم في الجاهلية كانوا يستلحقون ولد الزنا أعظم مما يستلحقون ولد المتبنى فاذا كان الله تعالى قيد ذلك بقوله من أصلابكم علم أن لفظ البنات ونحوها يشمل كل من كان في لفتهم دخلا في الاسم * وأما قول القائل إنه لا يثبت في حقها الميراث ونحوه فجوابه أن النسب تتبع أحكامه فقد ثبت لبعض أحكام النسب دون بعض كما وافق أكثر المتأزمين في^(١) الملاعة على أنه يحرم على الملاعن ولا يرثه * واختلف العلماء في استلحاق ولد الزنا اذا لم يكن فراشا على قولين كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ألحق ابن وليدة زمعة بن الاسود بن زمعة بن الاسود وكان قد أحبلها عتبة ابن أبي وقاص فاخصم فيه سعد وعبد بن زمعة فقال سعد : ابن أخي . عهد الى ابن وليدة زمعة هذا ابني فقال عبد : أخي وابن وليدة أبي ولد على فراش أبي فقال النبي صلى الله عليه وسلم هو لك يا عبد بن زمعة الولد للفراش وللعاهر الحجر احتجبي منه يا سود لما رأى من شبهه البين بعتبة فجعله أخاها في الميراث دون الحرمة . وقد تنازع العلماء في ولد الزنا هل يعتق بالملك على قولين في مذهب أبي حنيفة وأحمد . وهذه المسئلة لها بسط لاتسعه هذه الورقة * ومثل هذه المسئلة الضعيفة ليس لاحد أن يحكيها عن امام من أئمة المسلمين لاعلى وجه القدح فيه ولا على وجه المتابعة له فيها فان في ذلك ضربا من الطعن في الأئمة واتباع الاقوال الضعيفة وبمثل ذلك صار وزير التترياتي الفتنة بين مذاهب أهل السنة حتى يدعوهم الى الخروج عن السنة والجماعة ويوقعهم في مذاهب الرافضة وأهل الالحاد والله أعلم *

(وأما من زنى باخته) مع علمه بتحريم ذلك وجب قتله * والحجة في ذلك ما رواه البراء

(١) بياض باحد الاصلين

ابن عازب قال مررت بى خالى أبو بردة ومعه راية فقلت أين تذهب يا خالى قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل تزوج بامرأة أبيه فأمرني أن اضرب عنقه وأخس ماله والله أعلم *
 * المسئلة الخامسة والثلاثون * سئل شيخ الإسلام ابن تيمية هل تصح الصلاة في المسجد اذا كان فيه قبر والناس تجتمع فيه لصلاى الجماعة والجمعة أم لا - وهل يمهّد القبر أو يعمل عليه حاجز أحاط - وهل من كان عليه دين هل يجوز له ان يأخذ من زكاة أبيه لقضاء دينه أم لا *
 * أجاب * الحمد لله * اتفق الاثمة أنه لا يبنى مسجد على قبر لان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فاني أنهاكم عن ذلك وأنه لا يجوز دفن ميت في مسجد فان كان المسجد قبل الدفن غير اما بتسوية القبر واما بنشه ان كان جديداً وان كان المسجد بنى بعد القبر فاما ان يزال المسجد وإما ان تزال صورة القبر فالمسجد الذى على القبر لا يصلي فيه فرض ولا نفل فانه منهي عنه *

(واذا كان) على الولد دين ولا وفاء له جاز له ان يأخذ من زكاة أبيه في أظهر القولين في مذهب أحمد وغيره وأما ان كان محتاجا الى النفقة وليس لايه ما ينفق عليه ففيه نزاع والأظهر انه يجوز له أخذ زكاة أبيه وأما ان كان مستغنيا بنفقة أبيه فلا حاجة به الى زكاته والله أعلم *
 * المسئلة السادسة والثلاثون * سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن جندي له أقطاع ونسخ بيده صحيح مسلم والبخارى والقرآن وهو ناوى كتابة الحديث والقرآن العظيم . وان سمع بورك أو انلام اشترى بألف درهم وقال انا ان شاء الله أكتب في جميع هذا الورق أحاديث الرسول والقرآن ويؤمل آمالاً بعيدة فهل يأثم أم لا - وأي التفاسير أقرب الى الكتاب والسنة الرعشى أم القرطبي أم البغوي أو غير هؤلاء - واذا نسخ الانسان لنفسه أو للبيع يكون له أجر وسوا^(١)
 مثل احياء علوم الدين وقوت القلوب ومثل كتاب المنطق أفتونا *

* الجواب * ليس عليه اثم فيما ينويه ويفعله من كتابة العلوم الشرعية فان كتابة القرآن والاحاديث الصحيحة والتفاسير الموجودة الثابتة من أعظم القربات والطاعات * وأما التفاسير التي في أيدي الناس فأصحها تفسير محمد بن جرير الطبري فانه يذكر مقالات السلف بالاسانيد الثابتة وليس فيه بدعة ولا ينقل عن المتهمين كقائل بن بكير والكلبي . والتفاسير

المأثورة بالاسانيد كثيرة كتفسير عبد الرزاق وعبد بن حميد ووكيع بن أبي قتيبة وأحمد بن حنبل واسحق بن راهويه *

وأما التفاسير الثلاثة المسؤل عنها فأسلمها من البدعة والاحاديث الضعيفة البغوي لكنه مختصر في تفسير الثعلبي وحذف منه الاحاديث الموضوعة والبدع التي فيه وحذف أشياء غير ذلك * وأما الواحدى فانه تلميذ الثعلبي وهو أخبر منه بالعريية لكن الثعلبي فيه سلامة من البدع وان ذكرها تقليدا لغيره وتفسيره وتفسير الواحدى البسيط والوسيط والوجيز فيها فوائد جلية وفيها غث كثير من المنقولات الباطلة وغيرها * وأما الزمخشري فتفسيره محشو بالبدعة وعلى طريقة المعتزلة من انكار الصفات والرؤية والقول بخلق القرآن وأنكر أن الله يريد للكائنات وخالق لأفعال العباد وغير ذلك من أصول المعتزلة * وأصولهم خمسة يسمونها التوحيد والمدل والمنزلة بين المنزلتين وانفاذ الوعيد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر لكن معنى التوحيد عندهم يتضمن نفي الصفات ولهذا سمي ابن التورموت أصحابه الموحدين وهذا انما هو إلحاد في أسماء الله وآياته * ومعنى المدل عندهم يتضمن التكذيب بالقدر وهو خلق أفعال العباد وارادة الكائنات والقدرة على شئ ومنهم من ينكر مقدم العلم والكتاب لكن هذا قول أنهم وهؤلاء منضوب الزمخشري فان مذهبه مذهب المغيرة بن علي وأبي هاشم وأبائهم ومذهب أبي الحسين . والمعتزلة الذين على طريقته نوعان مسابحية وخشبية * وأما المنزلة بين المنزلتين فهي عندهم أن الفاسق لا يسمى مؤمنا بوجه من الوجوه كما لا يسمى كافرا فزلوه بين منزلتين . وانفاذ الوعيد عندهم معناه أن فساق الملة مخلدون في النار لا يخرجون منها بشفاعة ولا غير ذلك كما تقوله الخوارج . والامر بالمعروف والنهي عن المنكر يتضمن عندهم جواز الخروج على الأئمة وقتلهم بالسيف * وهذه الاصول حشا كتابه بعبارة لا يهتدى أكثر الناس اليها ولا لمقاصده فيها مع ما فيه من الاحاديث الموضوعة ومن قلة النقل عن الصحابة والتابعين وتفسير القرطبي خير منه بكثير وأقرب الى طريقة أهل الكتاب والسنة وأبعد عن البدع وان كان كل من كتب هذه الكتب لابد أن تشتمل على ما ينقد لكن يجب العدل بينهما واعطاء كل ذي حق حقه وتفسير ابن عطية خير من تفسير الزمخشري وأصح نقلا وبجنا وأبعد عن البدع وان اشتمل على بعضها بل هو خير منه بكثير بل لعله أرجح هذه

التفسير لكن تفسير ابن جرير أصح من هذه كلها . وثم تفاسير أخر كثيرة جدا كتفسير ابن الجوزي والماوردي *

(وأما) كتاب قوت القلوب وكتاب الاحياء تبع له فيما يذكره من أعمال القلوب مثل الصبر والشكر والحب والتوكل والتوحيد ونحو ذلك . وأبو طالب أعلم بالحديث والاثار وكلام أهل علوم القلوب من الصوفية وغيرهم من أبي حامد الغزالي وكلامه أسد وأجود تحقيقا وأبعد عن البدعة مع ان في قوت القلوب أحاديث ضعيفة وموضوعة وأشياء مردودة كثيرة (وأما) ما في الاحياء من المهلكات مثل الكلام على الكبر والعجب والرياء والحسد ونحو ذلك فغالبه منقول من كلام الحارث المحاسبي في الرعاية — ومنه ما هو مقبول ومنه ما هو مردود ومنه ما هو متنازع فيه والاحياء فيه فوائد كثيرة لكن فيه مواد مذمومة فان فيه مواد فاسدة من كلام الفلاسفة تتعلق بالتوحيد والنبوة والمعاد — فاذا ذكرت معارف الصوفية كان بمنزلة من أخذ عدوا للمسلمين ألبسه ثياب المسلمين وقد أنكر أئمة الدين على أبي حامد هذا في كتبه وقالوا أمرضه الشفاء يعني شفاء ابن سينا في الفلسفة وفيه أحاديث وآثار ضعيفة بل موضوعة كثيرة وفيه أشياء من أغاليط الصوفية وترهاتهم وفيه مع ذلك من كلام المشايخ الصوفية العارفين المستقيمين في أعمال القلوب الموافق للكتاب والسنة ومن غير ذلك من العبادات والادب ما هو موافق للكتاب والسنة ما هو أكثر مما يرد منه فلهذا اختلف فيه اجتهد الناس وتنازعوا فيه *

(وأما) كتب الحديث المعروفة مثل البخاري ومسلم فليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري ومسلم بعد القرآن ^(١) ما جمع بينهما مثل الجمع بين الصحيحين للحميدي ولعبد الحق الاشبيلي وبعد ذلك كتب السنن كسنن أبي داود والنسائي وجامع الترمذي والمسند الشافعي ومسند الامام أحمد وموطا مالك فيه الاحاديث والآثار وغير ذلك وهو من أجل الكتب حتى قال الشافعي ليس تحت أديم السماء بعد كتاب الله أصح من موطا مالك يعني بذلك ما صنف على طريقته فان المتقدمين كانوا يجمعون في الباب بين المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين ولم تكن وضعت كتب

(١) يباي بالاصلين ولعل المتروك قوله وبعدها اه مصححه

الرأى التي تسمى كتب الفقه * وبعد هذا جمع الحديث المسند في جمع الصحيح للبخارى ومسلم والكتب التي تحب ويؤجر الانسان على كتابتها سواء كتبها لنفسه أو كتبها لبيعها كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة الجنة صانعه والراى به والممد به فالكتابة كذلك لينتفع به أو لينتفع به غيره كلاهما يثاب عليه *

(وأما) كتب المنطق فتلك لا تشتمل على علم يؤمر به شرعا وان كان قد أدى اجتهاد بعض الناس الى انه فرض على الكفاية وقال بعض الناس ان العلوم لا تقوم الا به كما ذكر ذلك أبو حامد فهذا غلط عظيم عقلا وشرعا. أما عقلا فان جمع عقلاء بنى آدم من جميع أصناف المتكلمين في العلم حرزوا علومهم بدون المنطق اليونانى. وأما شرعا فانه من المعلوم بالاضطرار في دين الاسلام أن الله لم يوجب تعلم هذا المنطق اليونانى على أهل العلم والايمان وأما هو في نفسه فبعضه حق وبعضه باطل والحق الذي فيه كثير منه أو أكثره لا يحتاج اليه والقدر الذي يحتاج اليه منه فأكثر الفطر السليمة تستقل به والبليد لا ينتفع به والذي لا يحتاج اليه ومضرته على من لم يكن خيرا بعلوم الانبياء أكثر من نفعه فان فيه من القواعد السليمة الفاسدة ما راجت على كثير من الفضلاء وكانت سبب نفاقهم وفساد علومهم * قول من قال انه كله حق كلام باطل بل في كلامهم في الحد والصفات الذاتية والدرضية وأقسام القياس والبرهان وموارده من الفساد ما قد يتناه في غير هذا الموضع وقد بين ذلك علماء المسلمين والله أعلم *

﴿ المسئلة السابعة والثلاثون ﴾ سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل قال ما وسعنى لا سمانى ولا أرضى ولا كن وسعنى قلب عبدى المؤمن ﴿ أجاب ﴾ الحمد لله * هذا ما ذكره في الاسرائيليات ليس له اسناد معروف عن النبي صلى الله عليه وسلم . ومعناه وسع قلبه محبتي ومعرفته . وما يروي القلب بيت الرب هذا من جنس الاول فان القلب بيت الايمان بالله تعالى ومعرفته ومحبته (وما يرووه) كنت كنتا لا أعرف فأحببت ان أعرف فخلقت خلقا ففرقتهم بي في عرفوني هذا ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولا أعرف له اسنادا صحيحا ولا ضعيفا (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الله خلق العقل فقال له أقبل فأقبل ثم قال له أدبر فأدبر فقال وعزنى وجلالى ما خلقت خلقا أشرف منك فبك آخذ وبك أعطى هذا الحديث باطل موضوع باتفاق أهل

العلم بالحديث (وما يرووه) حب الدنيا رأس كل خطيئة هذا معروف عن جندب بن عبد الله البجلي - وأما عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس له اسناد معروف (وما يرووه) الدنيا خطوة رجل مؤمن هذا لا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا غيره من سلف الامة ولا آئمتها (وما يرووه) من يورك له في شيء فليزمه ومن ألزم نفسه شيئاً لزمه . الاول يؤثر عن بعض السلف - والثاني باطل^(١) من ألزم نفسه وقد لا يلزمه بحسب ما يأمر به الله ورسوله (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذوا مع الفقراء أيادي فان لهم في غد دولة وأي دولة . الفقر فخري وبه افتخر كلاهما كذب لا يعرف في شيء من كتب المسلمين المعروفة (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم انا مدينة العلم وعلى بابها هذا الحديث ضعيف بل موضوع عند أهل العلم بالحديث ولكن قد رواه الترمذي وغيره ووقع هذا وهو كذب (وما يرووه) أنه يقعد الفقراء يوم القيامة ويقول وعزتي وجلالي ما زويت الدنيا عنكم لهوانكم علي ولكن أردت ان أرفع قدركم في هذا اليوم انطلقوا الى الموقف فمن أحسن اليكم بكسرة او سقاكم شربة ماء أو كساكم خرقه انطلقوا به الى الجنة * قال الشيخ : الثاني كذب لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث وهو باطل خلاف الكتاب والسنة والاجماع (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم الى المدينة خرجن بنات النجار بالدفوف وهن يقان طلع البدر علينا من ثنيات الوداع الى آخر الشعر فقال لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم هزوا غرايلكم بارك الله فيكم . حديث النسوة وضرب الدف في الأفراح صحيح فقد كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم - وأما قوله هزوا غرايلكم هذا لا يعرف عنه (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اللهم انك أخرجتني من أحب البقاع الى فأسكنني في أحب البقاع اليك هذا حديث باطل كذب وقد رواه الترمذي وغيره بل انه قال لمكة انك أحب بلاد الله الى وقال انك لاحب البلاد الى الله (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم من زارني وزار أبي إبراهيم في عام دخل الجنة هذا كذب موضوع ولم يروه أحد من أهل العلم بالحديث (وما يرووه) عن علي رضي الله عنه أن اعرايا صلي وقر صلاته فقال علي لا تنقر صلاتك فقال

(١) كذا بالاصلين ولعل في العبارة سقطا والاصل فان من ألزم نفسه شيئاً قد يلزمه وقد لا يلزمه الخ والله أعلم اهـ مصححه

الاعرابي ياعلى لو تقرأها أبوك ما دخل النار هذا كذب (وما يرووه) عن عمر أنه قتل أباه هذا
 كذب فان أباه مات قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه
 وسلم كنت نبيا وآدم بين الماء والطين. وكنت وآدم لآماء ولا طين هذا اللفظ كذب باطل (وما
 يرووه) العازب فراشه من نار. مسكين رجل بلا امرأة ومسكينة امرأة بلا رجل هذا ليس
 من كلام النبي صلى الله عليه وسلم * ولم يثبت عن ابراهيم الخليل عليه السلام لما بنى البيت
 صلى في كل ركن ألف ركعة فأوحى الله تعالى اليه يا ابراهيم ما هذا سد جوعة أو ستر عورة
 هذا كذب ظاهر ليس هو في شيء من كتب المسلمين (وما يرووه) لا تكرر هو الفتنة فان
 فيها حصاد المناققين هذا ليس معروفا عن النبي صلى الله عليه وسلم (وما يرووه) من علم أخاه
 آية من كتاب الله ملك ربه هذا كذب ليس في شيء من كتب أهل العلم (وما يرووه) عن
 النبي صلى الله عليه وسلم اطلعت على ذنوب أمي فلم أجد أعظم ذنبا ممن تعلم آية ثم نسيها وإذا
 صح هذا الحديث فهذا عنى بالنسيان التلاوة . ولفظ الحديث انه قال يوجد من سيئات أمي
 الرجل يؤتيه الله آية من القرآن فينام عنها حتى ينساها والنسيان الذي هو بمعنى الاعراض عن
 القرآن وترك الايمان والعمل به واما اجمال درسه حتى ينسى فهو من الذنوب (وما يرووه)
 ان آية من القرآن خير من محمد وآل محمد القرآن كلام الله منزل غير مخلوق فلا يشبهه بغيره اللفظ
 المذكور غير مأثور (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم من علم علما نافعا وأخفاه عن
 المسلمين أجزه الله يوم القيامة بلجام من نار هذا معناه معروف في السنن عن النبي صلى الله
 عليه وسلم من سئل عن علم يعلمه فكتمه أجزه الله يوم القيامة بلجام من نار (وما يرووه) عن
 النبي صلى الله عليه وسلم اذا وصلت إلى ما شجر بين أصحابي فأمسكوا واذا وصلت إلى القضاء
 والقدر فأمسكوا هذا مأثور بأسانيد متقطعة (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 قال لسلمان الفارسي وهو يأكل العنب ذو ذو يعني عنبتين عنبتين هذا ليس من كلام النبي
 صلى الله عليه وسلم وهو باطل (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم من زنى بأمرأة
 فجاءت منه بنت فلزاني ان يتزوج بابنته من الزنا هذا يقوله من ليس من أصحاب الشافعي
 وبهضم ينقله عن الشافعي ومن أصحاب الشافعي من أنكر ذلك عنه وقال انه لم يصرح بتحليل
 ذلك ولكن صرح بحل ذلك من الرضاة اذا رضع من ابن المرأة الحامل من الزنا وعامة العلماء

كاحمد وأبي حنيفة وغيرهما متفقون على تحريم ذلك وهذا اظهر القولين في مذهب مالك (وما يرووه) أحق ما أخذتم عليه أجره كتاب الله نعم ثبت ذلك انه قال أحق ما أخذتم عليه أجره كتاب الله لكنه في حديث الرقية وكان الجمل على عافية مريض القوم لا على التلاوة (وهل يحرم) اتخاذ أبراج الحمام اذا طارت من الابراج تحط على زراعات الناس وتأكل الحب فهل يحرم اتخاذ أبراج الحمام في القرى والبلدان لهذا السبب نعم اذا كان يضر بالناس منع منه (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم من ظلم ذميا كان الله خصمه يوم القيامة أو كنت خصمه يوم القيامة هذا ضعيف لكن المعروف عنه انه قال من قتل معاهداً بغير حق لم يرح رائحة الجنة (وما يرووه) عنه من أسرج سراجاً في مسجد لم تزل الملائكة وحمة العرش تستغفر له ما دام في المسجد ضوء ذلك السراج . هذا لا أعرف له اسناداً عن النبي صلى الله عليه وسلم

المسألة الثامنة والثلاثون وردت هذه المسائل من اصبهان على الشيخ الامام العالم شيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن تيمية وسئل أن يشرح ما ذكره نجم الدين بن حمدان في آخر كتاب الرعاية وهو قوله من التزم مذهباً انكر عليه مخالفته بغير دليل أو تقليد أو عذر آخر—ويين لنا ما أشكل علينا من كون بعض المسائل يذكر فيها في السكافي والمحرد والمفنع والرعاية والخلاصة والهداية روايتان أو وجهان ولم يذكر الأصح والارجح فلا ندرى بأيهما نأخذ . وان سألونا عنه أشكل علينا *

(اجاب) الحمد لله * أما هذه الكتب التي يذكر فيها روايتان أو وجهان ولا يذكر فيها الصحيح فطالب العلم يمكنه معرفة ذلك من كتب أخرى مثل كتاب التعليق للقاضي أبي يعلى والانتصار لابن الخطاب وعمدة الدالة لابن عقيل وتعليق القاضي يعقوب البرزيني وأبي الحسن الزاغوني وغير ذلك من الكتب الكبار التي يذكر فيها مسائل الخلاف ويذكر فيها الراجح وقد اختصرت رؤس مسائل هذه الكتب في كتب مختصرة مثل رؤس المسائل للقاضي أبي يعلى ورؤس المسائل للشريف أبي جعفر ورؤس المسائل لابن الخطاب ورؤس المسائل للقاضي أبي الحسين وقد نقل عن الشيخ أبي البركات صاحب المحرر أنه كان يقول لمن يسأله عن ظاهر مذهب أحمد أنه ما رجع أبو الخطاب في رؤس مسائله . ومما يعرف منه ذلك كتاب المغني للشيخ أبي محمد وكتاب شرح الهداية لجدنا أبي البركات وقد شرح الهداية غير واحد

كآبي حليم النهرواني وأبي عبد الله بن تيمية صاحب التفسير الخطيب عم أبي البركات وأبي
 المعالي ابن المنجا وأبي البقاء النحوي لكن لم يكمل ذلك وقد اختلف الاصحاب فيما يصححونه
 فمنهم من يصحح رواية ويصحح آخرون رواية فمن عرف ذلك نقله ومن ترجع عنده قول
 واحد على قول آخر اتبع القول الراجح ومن كان مقصوده نقل مذهب أحمد نقل ما ذكره من
 اختلاف الروايات والوجوه والطرق كما ينقل أصحاب الشافعي وأبي حنيفة ومالك مذاهب الأئمة
 فإنه في كل مذهب من اختلاف الأقوال عن الأئمة واختلاف أصحابهم في معرفة مذهبهم ومعرفة
 الراجح شرعا ما هو معروف. ومن كان خيرا بأصول أحمد ونصوصه عرف الراجح في مذهبه
 في عامة المسائل وإن كان له بصيرة بالأدلة الشرعية عرف الراجح في الشرع وأحمد كان أعلم من
 غيره بالكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولهذا لا يكاد يوجد له قول يخالف نصا
 كما يوجد لغيره ولا يوجد له قول ضعيف في الغالب الا وفي مذهبه قول يوافق القول الاقوى واكثر
 مفاريدته التي لم يختلف فيها مذهبه يكون قوله فيها راجحا كقوله بجواز فسح الافراد والقران الى
 التمتع وقبوله شهادة أهل الذمة على المسلمين عند الحاجة كالوصية في السفر وقوله بتحريم نكاح
 الزانية حتى تتوب وقوله بجواز شهادة العبد وقوله بأن السنة للمتمتع ان يسمح الكوعين بضربة
 واحدة وقوله في المستحاضة بأنها تارة ترجع الى العادة وتارة ترجع الى التميز وتارة ترجع الى
 غالب عادات النساء فإنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها ثلاث سنن عمل بالثلاثة أحمد
 دون غيره وقوله بجواز المساقاة والمزارعة على الارض البيضاء والتي فيها شجر وسواء كان
 البذر منهما أو من أحدهما وجواز ما يشبه ذلك وإن كان من باب المشاركة ليس من باب
 الاجارة ولا هو على خلاف القياس ونظير هذا كثير. وأما ما يسميه بعض الناس مفردة لكونه
 انفرد بها فهو أبي حنيفة والشافعي مع ان قول مالك فيها موافق لقول أحمد أو قريب منه وهي
 التي صنف لها الهراسي ردا عليها وانتصر لها جماعة كابن عقيل والقاضي أبي يعلى الصغير وأبي
 الفرج ابن الجوزي وأبي محمد بن المثنى فهذه غالبيتها يكون قول مالك وأحمد ارجح من القول
 الآخر وما يرجح فيها القول الآخر يكون مما اختلف فيه قول أحمد وهذا كإبطال الحيل
 المسقط للزكاة والشفعة. ونحو ذلك الحيل المبيحة للربا والفواحش ونحو ذلك. وكاعتبار المقاصد
 والنيات في العقود والرجوع في الأيمان الى سبب اليمين وما هيجهما مع نية الخالف وكإقامة

الحدود على أهل الجنايات كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه الراشدون يقيمونها كما كانوا يقيمون الحد على الشارب بالرائحة والقيء ونحو ذلك وكاعتبار العرف في الشروط وجعل الشرط العرفي كالشرط اللفظي والاكتفاء في العقود المطلقة بما يعرفه الناس وان ماعده الناس بيعا فهو بيع وما عدوه اجارة فهو اجارة وما عدوه هبة فهو هبة وما عدوه وقفا فهو وقف لا يعتبر في ذلك لفظ معين ومثل هذا كثير *

﴿ فصل ﴾ وأما قول الشيخ نجم الدين بن حمدان من التزم مذهبنا أنكر عليه مخالفته بغير دليل أو تقليد أو عذر آخر فهذا يراد به شيان (أحدهما) أن من التزم مذهبنا معينا ثم فعل خلافة من غير تقليد لعالم آخر أفناه ولا استدلال بدليل يقتضي خلاف ذلك ومن غير عذر شرعي يبيح له فعله فإنه يكون متبعا لهواه وعاملا بغير اجتهاد ولا تقليد فاعلا للتحريم بغير عذر شرعي وهذا منكر . وهذا المعنى هو الذي اراد الشيخ نجم الدين رحمه الله وقد نص الامام أحمد وغيره على انه ليس لاحد أن يعتقد الشيء واجبا أو حراما ثم يعتقده غير واجب أو محرم بمجرد هواه مثل أن يكون طالبا لشفعة الجوار فيعتقدها أنها حق له ثم اذا طلبت منه شفعة الجوار اعتقدها أنها ليست ثابتة أو مثل من يعتقد اذا كان أخا مع جد أن الاخوة تقاسم الجد فاذا صار جدا مع أخ اعتقد أن الجد لا يقاسم الاخوة أو اذا كان له عدو يفعل بعض الامور المختلف فيها كشرب التبغ المختلف فيه ولسب الشطرنج وحضور السماع اعتقد أن هذا ينبغي أن يهجر وينكر عليه فاذا فعل ذلك صدقه اعتقد ذلك أن هذا من مسائل الاجتهاد التي لا تنكر فمثل هذا ممن يكون في اعتقاده حل الشيء وحرمة وجوبه وسقوطه بسبب هواه هو مذموم مجروح خارج عن المدالة وقد نص أحمد وغيره على أن هذا لا يجوز * وأما اذا تبين له ما يوجب رجحان قول على قول إما بالدلة المفصلة أن كان يعرفها ويفهمها وإما بأن يرى أحد رجلين أعلم بتلك المسئلة من الآخر أو هو أتقى لله فيما يقول فيرجع عن قول الى قول لمثل هذا فهذا يجوز بل يجب وقد نص الامام أحمد على ذلك وما ذكره ابن حمدان المراد به القسم الاول ولهذا قال من التزم مذهبنا أنكر عليه مخالفته بغير دليل أو تقليد يسوغ له أن يقلد في خلافه أو عذر شرعي أباح المحظور الذي يباح بمثل ذلك المذمور لم ينكر عليه * وهنا مسئلة ثانية قد يظن أنه أرادها ولم يردّها لكننا نتكلم على تقدير ارادتها وهو أن من التزم مذهبنا لم يكن له أن ينتقل عنه قاله بعض

أصحاب أحمد وكذلك غير هذا ما يذكره ابن حمدان وغيره يكون مما قاله بعض أصحابه وإن لم يكن منصوباً عنه - وكذلك ما يوجد في كتب أصحاب الشافعي ومالك وأبي حنيفة كثير منه يكون مما ذكره بعض أصحابهم وليس منصوباً عنهم بل قد يكون المنصوص خلاف ذلك * وأصل هذه المسئلة أن العاصي هل عليه أن يلتزم مذهباً معيناً يأخذ بمبادئه ورخصه - فيه وجهان لأصحاب أحمد وهما وجهان لأصحاب الشافعي والجمهور من هؤلاء وهؤلاء لا يوجبون ذلك والذين أوجبوه يقولون إذا التزمه لم يكن له أن يخرج عنه ما دام ملتزماً له أو ما لم يتبين له أن غيره أولى بالالتزام منه ولا ريب أن التزام المذاهب والخروج عنها إن كان لتغير أمر ديني مثل أن يلتزم مذهباً للحصول غرض دنيوي من مال أو جاه ونحو ذلك فهذا مما لا يحمده عليه بل يذم عليه في نفس الأمر ولو كان ما انتقل إليه خيراً مما انتقل عنه وهو بمنزلة من يسلم لا يسلم إلا لغرض دنيوي أو يهاجر من مكة إلى المدينة لاسرأة أو يتزوجها أو دنيا يصيبها وقد كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم رجل هاجر إلى امرأة يقال لها أم قيس فكان يقال له مهاجر أم قيس فقال النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر في الحديث الصحيح «انما الأعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى» فن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرتة إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرتة إلى ما هاجر إليه * »

(وأما) إن كان انتقاله من مذهب إلى مذهب لا مذهب لا مذهب ديني مثل أن يتبين له رجحان قول على قول فراجع إلى القول الذي يرى أنه أقرب إلى الله ورسوله فهو مثاب على ذلك بل واجب على كل أحد إذا تبين له حكم الله ورسوله في أمر أن لا يعدل ولا يتبع أحداً في مخالفة حكم الله ورسوله فإن الله فرض طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم على كل أحد في كل حال فقال تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً) وقال تعالى (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم) وقال تعالى (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم) وقد صنف الإمام أحمد كتاباً في طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا متفق عليه بين أئمة المسلمين . فطاعة الله ورسوله وتحليل ما أحله الله ورسوله وتحريم ما حرمه الله ورسوله وإيجاب ما أوجبه الله ورسوله واجب على جميع الثقلين الإنس والجن واجب على

كل أحد في كل حال سرا وعلاية لكن لما كان من الأحكام ما لا يعرفه كـ من الناس رجع الناس في ذلك الى من يعلمهم ذلك لانه أعلم بما قاله الرسول وأعلم بمراده فأثمة المسلمين الذين اتبعوهم وسائل وطرق وأدلة بين الناس وبين الرسول يبلغونهم ما قاله ويفهمونهم مراده بحسب اجتهادهم واستطاعتهم وقد يخص الله هذا العالم من العلم والفهم ما ليس عند الآخر—وقد يكون عند ذلك في مسألة أخرى من العلم ما ليس عند هذا وقد قال تعالى (وداود وسليمان اذ يحكمان في الحرب اذ نفشت فيه غم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وعلما) فهذان نبيان كريمان حكما في قضية واحدة يخص الله أحدهما بالفهم وأثنى على كل منهما والعلماء ورثة الانبياء واجتهاد العلماء في الأحكام كاجتهاد المستدلين على جهة الكعبة—فاذا كان أربعة أنفس يصلي كل واحد بطائفة الى أربع جهات لاعتقادهم أن الكعبة هناك فان صلاة الاربعة صحيحة والذي صلى الى جهة الكعبة واحد وهو المصيب الذي له أجران كما في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «اذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وان اجتهد فأخطأ فله أجر» وأكثر الناس انما التزموا المذاهب بل الاديان بحكم ماتين لهم فان الانسان ينشأ على دين أبيه أو سيده أو أهل بلده كما يتبع الطفل في الدين أبويه وسادته وأهل بلده ثم اذا بلغ الرجل فعلية أن يلتزم طاعة الله ورسوله حيث كانت ولا يكون ممن اذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا فكل من عدل عن اتباع الكتاب والسنة وطاعة الله ورسوله الى عادته وعادة أبيه وقومه فهو من أهل الجاهلية المستحقين للوعيد—وكذلك من تبين له في مسألة من المسائل الحق الذي بعث الله به رسوله ثم عدل عنه الى عادته فهو من أهل الذم والعقاب * وأما من كان عاجزا عن معرفة ما أمر الله به ورسوله وقد اتبع فيها من هو من أهل العلم والدين ولم يتبين له أن قول غيره أرجح من قوله فهو بمجمود مثاب لا يذم على ذلك ولا يعاقب وان كان قادرا على الاستدلال ومعرفة ما هو الأرجح ولو في بعض المسائل فعدل عن ذلك الى التقليد فهذا قد اختلف فيه . فذهب أحمد المنصوص عنه الذي عليه أصحابه أن هذا آثم أيضا وهذا مذهب الشافعي وأصحابه وحكي عن محمد بن الحسن وغيره أنه يجوز له التقليد قيل مطلقا وقيل يجوز تقليد الا علم وحكي بعضهم هذا عن أحمد كما ذكره أبو اسحق في اللمع وهذا غلط على أحمد فان أحمد انما يقول هذا في الصحابة فقط على اختلاف عنه في ذلك . وأما مثل مالك

والشافعي وسفيان ومثل اسحق بن راهويه وأبي عبيد فقد نص في غير موضع على أنه لا يجوز للعالم القادر على الاستدلال أن يقلدهم وقال لا تقلدوني ولا تقلدوا مالك ولا الشافعي ولا الثوري وكان يحب الشافعي ويثنى عليه ويجب اسحق ويثنى عليه ويثنى على مالك والثوري وغيرهما من الأئمة ويأمر العاصي بأن يستفتي اسحق وأبا عبيد وأبا ثور وأبا مصعب وينهى العلماء من أصحابه كـأبي داود وعثمان بن سعيد وإبراهيم الحربي وأبي بكر الأثرم وأبي زرعة وأبي حاتم السجستاني ومسلم وغير هؤلاء أن لا يقلدوا أحدا من العلماء ويقول عليكم بالأصل بالكتاب والسنة

﴿فصل﴾ وأما العنب الذي يصير زيبا فإذا أخرج عنه زيبا بقدر عشرة لو كان بصير زيبا جاز وهو أفضل وأجزأه ذلك بلا ريب ولا يتعين على صاحب المال الإخراج من عين المال لافي هذه الصورة ولا غيرها بل من كان معه ذهب أو فضة أو عرض تجارة أوله حب أو ثمر يجب فيه العشر أو ما شية تجب فيها الزكاة وأخرج مقدار الواجب المنصوص من غير ذلك المال أجزأه فكيف في هذه الصورة * وإن أخرج العشر عينا ففيه قولان في مذهب أحمد أحدهما وهو المنصوص عنه أنه لا يحجزه - والثاني يحجزه وهو قول القاضي أبي يعلى وهذا قول أكثر العلماء وهو أظهر * وأما العنب الذي يصير زيبا لكنه قطعه قبل أن يصير زيبا فنحن نخرج زيبا بلا ريب فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث سماته فيخرسون النخل والكرم ويطلب أهله بمقدار الزكاة يابسا وإن كان أهل الثمار يأكلون كثيرا منها رطبا ويأمر النبي صلى الله عليه وسلم الخارصين أن يدعوا لأهل الأموال الثلث أو الربع لا يؤخذ منه عشر ويقول إذا خرصتم فدعوا الثلث فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع - وفي رواية فإن في المال العربية والرطبة والسائلة يعني أن صاحب المال يتزعم بما يعريه من النخل لمن يأكله وعليه ضيف يطؤون حديقته يطعمهم ويطعم السائلة وهم أبناء السبيل وهذا الإسقاط مذهب الإمام أحمد وغيره من فقهاء الحديث . وفي هذه المسئلة نزاع بين العلماء وكذلك في الأولى . وأما الثانية فما علمت فيها نزاعا فإن حق أهل السهمان لا يسقط باختيار قطعه رطبا . كان يبس نعم لو باع عنبه أو رطبه بعد بدو صلاحه فقد نص أحمد في هذه الصورة على أنه يحجزه إخراج عشر الثمن ولا يحتاج إلى إخراج عنب أو زبيب فإن في إخراج القيمة نزاعا في مذهبه ونصوصه الكثيرة تدل على أنه يجوز ذلك للحاجة ولا يجوز بدون الحاجة والمشهور عند كثير من أصحابه لا يجوز مطلقا وخرجت عنه

رواية بالجواز مطلقا ونصوصه الصريحة انما هي بالفرق ومثل هذا كثير في مذهبه ومذهب الشافعي وغيرهما من الاثمة قد ينص على مسئلتين متشابهتين بجوابين مختلفين ويخرج بعض أصحابه جواب كل واحدة الى الاخرى ويكون الصحيح اقرار نصوصه بالفرق بين المسئلتين كما قد نص على ان الوصية للقاتل تجوز، بعد الجرح ونص على أن المدبر اذا قتل سيده بطل التدبير فن أصحابه من خرج في المسئلتين روايتين - ومنهم من قال بل اذا قتل بعد الوصية بطلت الوصية كما يمنع قتل الوارث لمورثه أن يرثه وأما اذا أوصى له بعد الجرح فمنها الوصية صحيحة فانه وصى بها بعد جرحه ونظائر هذا كثيرة *

﴿ فصل ﴾ وأما المزارعة فاذا كان البذر من العامل أو من رب الارض أو كان من شخص أرض ومن آخر بذر ومن ثالث العمل ففي ذلك روايتان عن أحمد * والصواب أنها تصح في ذلك كله وأما اذا كان البذر من العامل فهو أولى بالصحة مما اذا كان البذر من المالك فان النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر على ان يعمروها من أموالهم بشرط ما يخرج منها من ثمر وزرع رواه البخاري وغيره . وقصة أهل خيبر هي الاصل في جواز المساقاة والمزارعة وانما كانوا يبذرون من أموالهم لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يعطيهم بذرا من عبده وهكذا خلفاؤه وأصحابه من بعده مثل عمر وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود وغير واحد من الصحابة كانوا يزارعون ببذر من العامل . وقد نص الامام أحمد في رواية عامة اصحابه في أجوبة كثيرة جداً على أنه يجوز ان يؤجر الارض ببعض ما يخرج منها واحتج على ذلك بقصة أهل خيبر وأن النبي صلى الله عليه وسلم عاملهم عليها ببعض الخارج منها وهذا هو معنى اجارتها ببعض الخارج منها اذا كان البذر من العامل فان المستأجر هو الذي يبذر الارض وفي صورتين للمالك بعض الزرع ولهذا قال من حقق هذا الموضع من أصحابه كأبي الخطاب وغيره ان هذا مزارعة على أن البذر من العامل - وقالت طائفة من أصحابه كالقاضي وغيره بل يجوز هذا العقد بلفظ الاجارة ولا يجوز بلفظ المزارعة لانه نص في موضع آخر أن المزارعة يجب ان يكون فيها البذر من المالك - وقالت طائفة ثالثة بل يجوز هذا مزارعة ولا يجوز مؤاجرة لان الاجارة عقد لازم بخلاف المزارعة في أحد الوجهين ولان هذا يشبه فقير الطحآن وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن فقير الطحآن وهو ان يستأجر ليطحن الحب بجزء من الدقيق

(والصواب) هو الطريقة الاولى فان الاعتبار في العقود بالمعاني والمقاصد لا بمجرد اللفظ هذا أصل أحمد وجمهور العلماء، وأحد الوجهين في مذهب الشافعي ولكن بعض اصحابه قد يعملون الحكم يختلف بتغير اللفظ كما قد يذكر الشافعي ذلك في بعض المواضع وهذا كالمسلم الحال في لفظ البيع والخلع بلفظ الطلاق والاجارة بلفظ البيع ونحو ذلك مما هو مبسوط في موضعه (وأما) من قال ان المزارعة يشترط فيها ان يكون البذر من المالك فليس معهم بذلك حجة شرعية ولا أثر عن الصحابة ولكنهم قالوا ذلك على المضاربة - قالوا كما أنه في المضاربة يكون العمل من شخص والمال من شخص فكذلك المساقاة والمزارعة يكون العمل من واحد والمال من واحد والبذر من رب المال وهذا قياس فاسد لان المال في المضاربة يرجع الى صاحبه ويقسمان الربح فنظيره الارض أو الشجر يعود الى صاحبه ويقسمان الثمر والزرع وأما البذر فانهم لا يعمدون الى صاحبه بل يذهب بلا بدل كما يذهب عمل العامل وعمل بقره بلا بدل فكان من جنس النفع لا من جنس المال وكان اشتراط كونه من العامل أقرب في القياس مع موافقة هذا المنقول عن الصحابة رضي الله عنهم فان منهم من كان يزارع والبذر من العامل وكان عمر يزارع على أنه ان كان البذر من المالك فله كذا وان كان من العامل فله كذا ذكره البخاري فجوز عمر هذا وهذا هو الصواب * وأما الذين قالوا لا يجوز ذلك اجارة لئيه عن قفيز الطحان فيقال هذا الحديث باطل لا أصل له وليس هو في شيء من كتب الحديث المعتمدة ولا رواه امام من الأئمة والمدينة النبوية لم يكن بها طحان يطحن بالاجرة ولا خباز يخبز بالاجرة - وأيضاً فاهل المدينة لم يكن لهم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم مكيال يسمى القفيز وانما حدث هذا المكيال لما فتحت العراق وضرب عليهم الخراج فالعراق لم يفتح على عهد النبي صلى الله عليه وسلم . وهذا وغيره مما يبين أن هذا ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو من كلام بعض العراقيين الذين لا يسوغون مثل هذا قولاً باجتهادهم . والحديث ليس فيه نهية عن اشتراط جزء مشاع من الدقيق بل عن شيء مسمى وهو القفيز وهو من المزارعة لو شرط لاحدهما زرعه بقعة بعينها أو شيئاً مقدراً كانت المزارعة فاسدة . وهذا هو المزارعة التي نهى عنها النبي صلى الله عليه وسلم في حديث رافع بن خديج في حديثه المفق عليه أنهم كانوا يشترطون لرب الارض زرعه بقعة بعينها فهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقد بسط الكلام على هذه المسائل في

غير هذا الموضع وبين أن المزارعة أحل من المؤاجرة بأجرة مسماة وقد تنازع المسلمون في الجميع فإن المزارعة مبناها على العدل أن حصل شيء فمولى لها وإن لم يحصل شيء اشترك في الحرمان — وأما الاجارة فالمؤجر يقبض الاجرة والمستأجر على خطر قد يحصل له مقصوده وقد لا يحصل فكانت المزارعة أبعد عن المخاطرة من الاجارة وليست المزارعة مؤاجرة على عمل معين حتى يشترط فيها العمل بالاجرة بل هي من جنس المشاركة كالمضاربة ونحوها وأحمد عنده هذا الباب هو القياس . ويجوز عنده أن يدفع الخيل والبغال والحمير والجمال الى من يكارى عليها والسكران بين المالك والعامل وقد جاء في ذلك أحاديث في سنن أبي داود وغيره . ويجوز عنده أن يدفع ما يصطاد به الصقر والشباك والبهائم وغيرها الى من يصطاد بها وما حصل بينهما . ويجوز عنده أن يدفع الحنطة الى من يطحنها وله الثلث أو الربع وكذلك الدقيق الى من يعجنه والنزل الى من ينسجه والثياب الى من يخطبها بجزء في الجميع من النماء . وكذلك الجلود الى من يجذوها نمالا وإن حكى عنه في ذلك خلاف . وكذلك يجوز عنده في أظهر الروايتين أن يدفع الماشية الى من يعمل عليها بجزء من درهما ونسلها ويدفع دود القر والورق الى من يطعمه ويخدمه وله جزء من القر * وأما قول من فرق بين المزارعة والاجارة بأن الاجارة عقد لازم بخلاف المزارعة فيقال له هذا ممنوع بل إذا زارعه حولا بعينه فالمزارعة عقد لازم كما تلزم إذا كانت بلفظ الاجارة والاجارة قد لا تكون لازمة كما إذا قال آجرتك هذه الدار كل شهر بدرهمين فإنها صحيحة في ظاهر مذهب أحمد وغيره وكلما دخل شهر فله فسخ الاجارة . والجمالة في معنى الاجارة وليست عقدا لازما فالنقد المطلق الذي لا وقت له لا يكون لازما وأما الوقت فقد يكون لازما *

فصل * وأما اجارة الارض بجنس الطعام الخارج منها كاجارة الارض لمن يزرعها حنطة أو شعيراً بمقدار معين من الحنطة والشعير فهو أيضا جائز في أظهر الروايتين عن أحمد وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وفي الاخرى ينهى عنه كقول مالك — قالوا لان المقصود بالاجارة هو الطعام فهو في معنى بيعه بجنسه وقالوا هو من المخاربة التي نهى عنها النبي صلى الله عليه وسلم وهو في معنى المزارعة لان المقصود بيع الشيء بجنسه جرأفا * والصحيح قول الجمهور لان المستحق بعقد الاجارة هو الانتفاع بالارض ولهذا اذا تمكن من الزرع ولم يزرع وجبت

عليه الاجرة والطعام انما يحصل بعمله وبذره وبذره لم يعطه اياه المؤجر فليس هذا من الربا في شيء. ونظير هذا أن يستأجر قوما ليستخرجوا له معدن ذهب أو فضة أو ركازا من الارض بدراهم أو دنانير فليس هذا كبيع الدراهم بدراهم. وكذلك من استأجر من يشق الارض ويبذر فيها ويسقيها بطعام من عنده وقد استأجره على أن يبذر له طعاما فهذا مثل ذلك * والمخبرة التي نهى عنها النبي صلى الله عليه وسلم قد فسر ها رافع راوى الحديث بأنها المراقبة التي يشترط فيها لرب الارض زرع بقعة بعينها ولكن من العلماء من جعل المراقبة كلها من المخبرة كآبي حنيفة — ومنهم من قال المراقبة على الارض البيضاء من المخبرة كالشافعي — ومنهم من قال المراقبة على ان يكون البذر من العامل من المخبرة — ومنهم من قال كراء الارض بمنحس الخارج منها من المخبرة كما لا — والصحيح ان المخبرة المنهى عنها كما فسر ها به رافع بن خديج وكذلك قال الليث بن سعد الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء اذا نظر فيه ذو البصيرة بالحلل والحرام علم أنه محرم . وهذا مذهب عامة فقهاء الحديث كأحمد واسحق وابن المنذر وابن خزيمة وغيرهم والنبي صلى الله عليه وسلم حرم أشياء داخلية فيما حرمه الله في كتابه فان الله حرم في كتابه الربا والميسر وحرم النبي صلى الله عليه وسلم بيع الغرر فانه من نوع الميسر وكذلك بيع الثمار قبيل بدو صلاحها وبيع حب الحبة وحرم صلى الله عليه وسلم بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة الا مثلاً بمثل وغير ذلك مما يدخل في الربا فصار بعض أهل العلم يظنون أنه دخل في العام أو علته العامة أشياء وهي غير داخلية في ذلك كما أدخل بعضهم ضمان البساتين حولاً كاملاً أو أحوالاً لمن يسقيها ويخدمها حتى تثمر فظنوا أن هذا من باب بيع الثمار قبل بدو صلاحها خرموه وانما هذا من باب الاجارة كاجارة الارض فلما نهى عن بيع الحب حتى يشتد وجوز اجارة الارض لمن يعمل عليها حتى تثبت وكذلك نهى عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها ولم يفته أن تضمن لمن يخدمها حتى تثمر ويحصل الثمر بخدمته على ملكه وبائع الثمر والزرع عليه سقيه الى كمال صلاحه خلاف المؤجر فانه ليس يسقى ما للاستأجر من ثمر وزرع بل سقى ذلك على الضامن المستأجر وعمر بن الخطاب ضمن حديقة أسيد بن الحضير ثلاث سنين وتسلف كراءها فوفى به ديناً كان عليه ونظائر هذا الباب كثيرة *

﴿ فصل ﴾ وأما المشر فهو عند جمهور العلماء كالك والشافعي وأحمد وغيرهم على من نبت

الزروع على ملكه كما قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض) فالأول يتضمن زكاة التجارة - والثاني يتضمن زكاة ما أخرج الله لنا من الأرض فن أخرج الله له الحب فعليه العشر فإذا استأجر أرضاً ليرزعا فالعشر على المستأجر عند هؤلاء العلماء كلهم وكذلك عند أبي يوسف ومحمد وأبو حنيفة يقول العشر على المؤجر --- وإذا زرع أرضاً على النصف فما حصل للمالك فعليه عشرة وما حصل للعامل فعليه عشرة على كل واحد منهما عشر ما أخرج الله له ومن أعير أرضاً أو أقطمها أو كانت موقوفة على عيئه فازدرع فيها زرعا فعليه عشرة وإن آجرها فالعشر على المستأجر وإن زارعا فالعشر بينهما وأصل هؤلاء الثلاثة أن العشر حق الزرع ولهذا كان عندهم يجتمع العشر والخراج لأن العشر حق الزرع ومستحقه أهل الزكاة والخراج حق الزرع ومستحقه أهل القى، فهما حقان لمستحقين بسببين مختلفين فاجتمعا كما لو قتل مسلماً خطأ فعليه الدية لاهله والكفارة حقاً لله وكما لو قتل صيداً مملوكاً وهو محرم فعليه الأبدل للمالكه وعليه الجراء حقاً لله. وأبو حنيفة يقول العشر حق الأرض فلا يجتمع عليها حقان * ومما احتج به الجمهور أن الخراج يجب في الأرض التي يمكن أن تزرع سواء زرعت أو لم تزرع وأما العشر فلا يجب إلا في الزرع والحديث المرفوع لا يجتمع العشر والخراج كذب باتفاق أهل الحديث *

﴿فصل﴾ وأما من أدى فرضه اماماً أو مأموماً أو منفرداً فهل يجوز أن يؤم في تلك الصلاة لمن يؤدي فرضه مثل أن يصلى الإمام مرتين هذه فيها نزاع مشهور وفيها ثلاث روايات عن أحمد (أحداها) أنه لا يجوز وهي اختيار كثير من أصحابه ومذهب أبي حنيفة ومالك (والثانية) يجوز مطلقاً وهي اختيار بعض أصحابه كالشيخ أبي محمد المقدسى وهي مذهب الشافعى (والثالثة) يجوز عند الحاجة كصلاة الخوف. قال الشيخ وهو اختيار جدنا أبي البركات لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه بعض الاوقات صلاة الخوف مرتين وصلى بطائفة وسلم ثم صلى بطائفة أخرى وسلم * ومن جوز ذلك مطلقاً احتج بحديث معاذ المعروف أنه كان يصلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم ثم ينطلق فيؤم قومه - وفي رواية فكانت الاولى فرضاً له والثانية نفلاً * والذين منعوا ذلك ليس لهم حجة مستقيمة فانهم احتجوا بلفظ لا يدل على محل النزاع كقوله إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه وبأن الإمام ضامن فلا تكون صلاته ناقصة

من صلاة المأموم وليس في هذين ما يدفع تلك الحجج . والاختلاف المراد به الاختلاف في الافعال كما جاء مفسراً . والا فيجوز للمأموم ان يعيد الصلاة فيكون متنفلاً خلف مفترض كما هو قول جماهير العلماء . وقد دل على ذلك قوله في الحديث الصحيح يصلون بعدى أمرأ يؤخرون الصلاة عن وقتها فصلوا الصلاة لوقتها ثم اجمعوا لصلاتهم معهم نافلة — وأيضاً فإنه صلى بمسجد الخيف فرأى رجلين لم يصليا فقال ما منعكما أن تصليا قالاً صلينا في رحالتنا فقال اذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا . معهم فإنها لكما نافلة — وفي السنن انه رأى رجلاً وحده فقال ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه . فهذا قد ثبت صلاة المتنفل خلف المفترض في عدة أحاديث وثبت أيضاً بالعكس فعلم ان موافقة الامام في نية الفرض أو النفل ليست بواجبة والامام ضامن وان كان متنفلاً . ومن هذا الباب صلاة العشاء الآخرة خلف من يصلي قيام رمضان . يصلي خلفه ركعتين ثم يقوم فيتم ركعتين فأظهر الاقوال جواز هذا كله لكن لا ينبغي ان يصلي بغيرهم ثانياً الا الحاجة أو مصاحبة مثل ان يكون ليس هناك من يصلح للإمامة غيره أو هو أحق الحاضرين بالإمامة لكونه أعلمهم بكتاب الله وسنة رسوله أو كانوا مستوين في العلم وهو أسبقهم الى هجرة ما حرم الله ورسوله أو أقدمهم سناً فإنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سناً فقدم النبي صلى الله عليه وسلم بالفضيلة في العلم بالكتاب والسنة فإن استوتوا في العلم قدم بالسبق الى العمل الصالح وقدم السابق باختياره وهو المهاجر على من سبق بخلق الله له وهو الكبير السن * وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه فمن سبق الى هجرة السيئات بالتوبة منها فهو أقدمهم هجرة فيقدم في الإمامة فإذا حضر من هو أحق بالإمامة وكان قد صلى فرضه فإنه يؤمهم كما أم النبي صلى الله عليه وسلم لطائفة بعد طائفة من أصحابه مرتين وكما كان معاذ يصلي ثم يؤم قومه أهل بقاء لانه كان أحقهم بالإمامة وقد ادعى بعضهم أن حديث معاذ منسوخ ولم يأتوا على ذلك بحجة صحيحة وما ثبت من الاحكام بالكتاب والسنة لا يجوز دعوى نسخه بامور محتلة للنسخ وعدم النسخ . وهذا باب واسع قد وقع في بعضه كثير من الناس كما هو مبسوط في غير هذا الموضع

وكذلك الصلاة على الجنازة اذا صلى عليها الرجل إماماً ثم قدم آخرون فله ان يصلي بالطائفة الثانية اذا كان أحقهم بالإمامة وله اذا صلى غيره على الجنازة مرة ثانية أن يعيدها معهم تبعاً كما يعيد الفريضة تبعاً مثل أن يصلي في بيته ثم يأتي مسجداً فيه إمام راتب فيصلي معهم فان هذا مشروع في مذهب الإمام أحمد بلا نزاع وكذلك مذهبه فيمن لم يصل على الجنازة فله أن يصلي عليها بغيره وله ان يصلي على القبر اذا فاتته الصلاة. هذا مذهب فقهاء الحديث قاطبة كالشافعي وأحمد وإسحق وغيرهم ومالك لا يرى الاعادة وأبو حنيفة لا يراها الا للولى (وأما) اذا صلى هو على الجنازة ثم صلى عليها غيره فهل له أن يعيدها مع الطائفة الثانية فيه وجهان في مذهب أحمد - قيل لا يعيدها - قالوا لان الثانية نقل وصلاة الجنازة لا يتنفل بها - وقيل بل له أن يعيدها وهو الصحيح فان النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى على قبر مدفون صلى معه من كان صلى عليها أولاً. وإعادة صلاة الجنازة من جنس إعادة الفريضة فتشريع حيث شرعها الله ورسوله - وعلى هذا فهل يؤم على الجنازة مرتين على روايتين والصحيح أن له ذلك والله أعلم *

﴿ المسئلة التاسعة والثلاثون ﴾ سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن الرجل يغتسل الى جانب الحوض أو الجرن في الحمام وغيره وهو نافس ثم يرجع بعض الماء من على بطنه الى الجرن هل يصير ذلك الماء مستعملاً لا - وكذلك الجنب اذا وضع يده في الماء أو الجرن هل يصير مستعملاً أم لا - وعن مقدار الماء الذي اذا اغتسل فيه الجنب لا يصير مستعملاً - وعن الطاسة التي تحط على أرض الحمام والماء المستعمل جار عليها ثم يغترف بها من الجرن الناقص من غير أن تغسل أفتونا مأجورين *

﴿ أجاب ﴾ الحمد لله * ما يطير من بدن المغتسل أو المتوضئ من الرشاش في اناء الطهارة لا يجعله مستعملاً وكذلك غمس الجنب يده في الاناء والجرن الناقص لا يصير مستعملاً (وأما) مقدار الماء التي اذا اغتسل فيه الجنب لا يصير مستعملاً اذا كان كثيراً مقدار قلتين (وأما) الطاسة التي توضع على أرض الحمام فالماء المستعمل طاهر لا ينجس الا بملاقاة النجاسة فالاصل في الارض الطهارة حتى تلم نجاستها لا سيما ما بين يدي الحياض الفائضة في الحمامات فان الماء يجري عليها كثيراً والله أعلم *

﴿ المسئلة الأربعون ﴾ سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن أقوام يعاشرون المردان

وقد يقع من أحدهم قبله ومضاجعة للصبي ويدعون انهم يصحبون الله ولا يعدون ذلك ذنباً ولا عاراً ويقولون نحن نصحبهم بغير خنا ويعلم أبو الصبي بذلك وعمه وأخوه فلا ينكرون فما حكم الله تعالى في هؤلاء وما ذا ينبغي للمرأة المسلم أن تعاملهم به والحالة هذه *

﴿أجاب﴾ الحمد لله * الصبي الا مرد المليح بمنزلة المرأة الاجنبية في كثير من الامور ولا يجوز تقييله على وجه اللذة بل لا يقبله الا من يؤمن عليه كالأب والأخوة ولا يجوز النظر اليه على هذا الوجه باتفاق الناس بل يحرم عند جمهورهم النظر اليه عند خوف ذلك وانما ينظر اليه لحاجة بلا ريبة مثل معاملته والشهادة عليه ونحو ذلك كما ينظر الى المرأة للحاجة (وأما) مضاجعته فهذا أخف من ان يسأل عنه فان النبي صلى الله عليه وسلم قال مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع اذا بلغوا عشرين ولم يحتلموا بعد فكيف بما هو فوق ذلك واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال لا يخلو رجل بامرأة الا كان ثالثهما الشيطان وقال واياكم والدخول على النساء قالوا يا رسول الله أفرايت الحم^(١) قال الحم الموت. فاذا كانت الخلوة محرمة لما يخاف منها فكيف بالمضاجعة (وأما) قول القائل انه يفعل ذلك لله فهذا أكثره كذب وقد يكون لله مع هوى النفس كما يدعى من يدعى مثل ذلك في صحبة النساء الاجانب فيبقى كما قال الله تعالى في الحجر (فيهما اثم كبير ومنافع للناس واثمهما أكبر من نفعهما) وقد روى الشعبي عن النبي صلى الله عليه وسلم أن وفد عبد القيس لما قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم وكان فيهم غلام ظاهر الوضوء أجلسه خلف ظهره وقال انما كانت خطيئة داود عليه السلام النظر. هذا وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مزوج بتسع نسوة والوفد قوم صالحون ولم تكن الفاحشة معروفة في العرب - وقد روى عن المشايخ من التحذير عن صحبة الأحداث ما يطول وصفه وليس لاحد من الناس أن يفعل ما يقضى الى هذه المفاصد المحرمة وان ضم الى ذلك مصلحة من تعليم أو تأديب فان المردان يمكن تعليمهم وتأديبهم بدون هذه المفاصد التي فيها مضرة عليهم وعلى من يصحبهم وعلى المسلمين بسوء الظن تارة وبالشبهة أخرى بل روى

(١) الحم: أحد الأحماء أقارب الزوج * وقوله الحم الموت هذه كلمة تنوّلها العرب كما تقول الأسد الموت والسلطان النار أي لقاؤهما مثل الموت والنار يعني أن خلوة الحم معها أشد من خلوة غيره من الغرباء لانه ربما حسن لها أشياء وحملها على أمور تنقل على الزوج من التماس ما ليس في وسعه أو سوء عشرة أو غير ذلك ولان الزوج لا يؤثر ان يطلع الحم على باطن حاله بدخول بيته كذا في النهاية نقله مصححه عن

ان رجلاً كان يجلس اليه المرءان فنهى عمر رضي الله عنه عن مجالسته واتى عمر بن الخطاب شاباً فقطع شعره لئيل بعض النساء اليه مع ما في ذلك من اخراجه من وطنه والتفريق بينه وبين أهله - ومن أقر صبيبا يتولاه مثل ابنه أو أخيه أو مملوكه أو يتيم عند من يعاشره على هذا الوجه فهو ديوث ملعون ولا يدخل الجنة ديوث فان الفاحشة الباطنة ما يقوم عليها بئنة في المادة وانما تقوم على الظاهرة وهذه العشرة القبيحة من الظاهرة وقد قال الله تعالى (ولا تقربوا الفواحش ماظهر منها وما بطن) وقال تعالى (قل انما حرم ربى الفواحش ماظهر منها وما بطن) فلو ذكرنا ما حصل في مثل هذا من الضرر والمفاسد وما ذكره العلماء لطلال سواء كان الرجل تقياً أو فاجراً فان التي يعالج مرارة في مجاهدة هواه وخلاف نفسه وكثيرا ما يغلبه شيطانه ونفسه بمنزلة من يحمل حملاً لا يطيقه فيعذبه أو يقتله والفاجر يكمل فجوره بذلك والله أعلم *

المسئلة الحادية والاربعون * سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن جماعة من المسلمين رجال كهول وشبان وشيوخ وهم قوم حجاج مواظبون على أداء ما افترض الله عليهم من صوم وصلاة وعبادة ومنهم كبير القدر معروفون بالثقة والامانة بين المسلمين في أقوالهم وأفعالهم ليس عليهم شيء من ظواهر السوء والفسوق وقد اجتمعت عقولهم وأذهانهم ورأيهم على أن كل الغبيراء^(١) وكان قولهم واعتقادهم فيها أنها سيئة غير انهم مع ذلك يقولون مع اعتقادهم بدليل كتاب الله تعالى أن الحسنات يذهبن السيئات وذكروا أيضا أنها حرام لكن يزعمون أن لهم وردا من الليل وتعبات وانها اذا حصلت نشأتها برؤسهم تأمرهم بتلك العبادة ولا تأمرهم بسوء ولا فاحشة ونسبوا أنه ليس لها ضرر لاحد من خلق الله تعالى كالزنا وشرب الخمر والسرقة وأنه لا يجب على من أكلها حد من الحدود الا أنها تتعلق بمخالفة أمر من أمور الله تعالى والله تعالى يفر للعبد ما بينه وبينه واجتمع بهم رجل صادق القول وذكر عنهم ذلك ووافقهم على أكلها بحكمهم عليه وحديثهم له واعترف على نفسه بذلك فهل يجب على آكلها حد شارب الخمر أم لا * أفتونا *

(اجاب) الحمد لله رب العالمين * نعم يجب على آكلها حد شارب الخمر وهؤلاء القوم ضلال

(١) الغبيراء ضرب من الشراب يتغذيه الحيش من البقرة وتسمى السكركة وقال ثعلب هو خمر يعمل الغبيراء هذا التمر المعروف أي مثل الخمر التي يتعارفها جميع الناس لافضل بينهما في التحريم انه نهاية ابن الاثير

جهال عصاة الله ورسوله وكفى برجل جهلاً أن يعرف بأن هذا الفعل محرم وأنه معصية الله ورسوله ثم يقول إنه يطيب له العبادة ويصلح له حاله - ومح هذا القائل أيقظ أن الله تعالى ورسوله حرم على الخلق ما ينفعهم ويصلح لهم حالهم نعم قد يكون في الشيء منفعة وفيه مضرة أكثر من منفعته فيحرمه الله سبحانه وتعالى لأن المضرة إذا كانت أكثر من المنفعة بقيت الزيادة محض مضرة وصار هذا كرجل قال لرجل خذ هذا الدينار وأعطني درهما فجعله يقول له يعطيك درهما فخذ والعامل يقول نعم! يحصل الدرهم بفوات الدينار وهذا ضرر لا منفعة له بل جميع ما حرمه الله ورسوله أن ثبت أنه فيه منفعة فأقل بل يكون ضرره أكثر فلهذه الحشيشة الملعونة هي وآكلوها ومستجلوها الموجبة لسخط الله وسخط رسوله وسخط عباده المؤمنين المعترضة صاحبها لعقوبة الله إذا كانت كما يقول الظالمون من أنها تجمع لهم وتدعو إلى العبادة فإنها مشتملة على ضرر في دين المرء وعقله وخلقه وطبعه أضاع ما فيها من خير ولا خير فيها ولكن هذا تحليل للرطوبات فتصاعد الانبجاسة إلى الدماغ فتورث خيالات فاسدة فيهون على المرء ما يفعله من عبادة وتشغله بتلك الخيالات عن إضرار الناس وهذه رشوة الشيطان يرشوها المبطلون ليطيعوه فهي بمنزلة النضة القليلة في الدرهم الممشوش وكل منفعة تحصل بهذا السبب فإنها تنقلب مضرة في المال ولا يبارك لصاحبها فيها وإنما هذا نظير السكر في الخمر فإنها يطيش عقله حتى يسخو بماله ويتشجع على أفرانه فيعتقد الغير أنها ورثة الشجاعة والسخاء وهو جاهل إنما درسته عدم العقل ومن لا عقل له لا يعرف قدر النفس والمال فيجود به جهله لا عن عقل فيه كذلك هذه الحشيشة المذكورة إذا أضعفت العقل وفتحت باب الخيال بقيت العبادات مثل العبادات في الدين الباطل دين النصارى فإن الراهب تجده يجهد في أنواع العبادات لا يعظمها المسلم الحنيفي فازدينه باطل والباطل خفيف ولهذا تجود النفس في المحرم والعشيرة المحرمة من الأموال ومن حسن الخلق بما لا تجود به في الحق وما هذا بالذي يبيع تلك المحارم أو يدعو المؤمن إلى فعلها لأن ذلك إنما كان لأن الطبع لما أخذ نصيبه من الحظ المحرم لم يزال ما بذله عوضاً عن ذلك وليس في ذلك منفعة في دين المرء ولا دياره وإنما ذلك لذة ساعة الزاني حال الفجور ولذة شفاء النضوب حال القتل ولذة الخمر حال النشوة ثم إذا صح من ذلك وجد عمله باطلاً وذنبه محيط به وقد نقص عليه عقله ودينه وخلقه وأبن هؤلاء الضلال مما

تورثه هذه الملعونة من قلة الغيرة وزوال الحمية حتى يصير آكلها إما ديوثا وإماما بونا وإما كليهما وتفسد الامزجة حتى جعلت خلقا كثيرا مجانين وتجعل الكبد بمنزلة السفنج ومن يحن منهم فقد أعطته نقص العقل ولو حن منها فانه لا بد أن يكون في عقله خيل ثم ان كثيرا يسكر حتى يصد عنه ذكر الله وعن الصلاة وهي وان كانت لا توجب قوة نفس صاحبها حتى يضارب ويشاتم فكفى بذلك والله أعلم *

المسئلة الثمانية والاربعون * في حكم البناء في طريق المسلمين الواسع اذا كان البناء لا يضر في المارة وذلك نوعان (أحدهما) أن يبنى لنفسه فهذا لا يجوز في المشهور من مذهب أحمد وحوزه بعضهم باذن الامام وقد ذكر القاضي أبو يلى ومن خطه نقلته أن هذه المسئلة حدثت في أيامه واختلف فيها جواب المفتين فذكر في مسئلة حادثة في الطريق الواسع هل يجوز للامام أن يأذن في حيازة بعضه بئنا أن بعضهم أفتى بالجواز وأفتى بعضهم بالمنع واختاره القاضي وذكر أنه ظاهر كلام أحمد فانه قال في رواية ابن القاسم اذا كان الطريق قد سلكه الناس وصير طريقا فليس لاحد ان يأخذ منه شيئا قليلا ولا كثيرا قيل له وان كان واسعا مثل الشوارع قال وان كان واسعا قال وهو أشد ممن أخذ حدا بينه وبين شريكه لان هذا يأخذ من واحد وهذا يأخذ من جماعة المسلمين (قلت) وقد صنف أبو عبد الله بن بطه مصنفات من أخذ شيئا من طريق المسلمين وذكر في ذلك آثارا عن أحمد وغيره من السلف وقد ذكر هذه المسئلة غير واحد من المتقدمين والمتأخرين من أصحاب أحمد منهم الشيخ أبو محمد المقدسى - قال في المغني وما كان من الشوارع والطرق والرحبات بين العمران فليس لاحد إحياؤه سواء كان واسعا أو ضيقا وسواء ضيق على الناس بذلك أو لم يضيق لان ذلك يشترك فيه المسلمون وتعلق به مصالحهم فأشبهه مساجدهم ويجوز الارتفاق بالعمود في الواسع من ذلك للبيع والشراء على وجه لا يضيق على أحد ولا يضر بالمارة لاتفاق أهل الامصار في جميع الاعصار على إقرار الناس على ذلك من غير انكار ولانه ارتفاق بمباح من غير اضرار فلم يمنع كالا حياز * قال أحمد في السابق الى دكاكين السوق غدوة فهو له الى الليل وكان هذا في سوق المدينة فيما مضى وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم منى مناخ من سبق وله ان يظلل على نفسه بما لا يضر فيه من بارية وتابوت وكساء ونحوه لان الحاجة تدعو اليه من غير مضرة فيه وليس له البناء لادكة ولا غيرها لانه يضيق على

الناس وتعمد به المارة بالليل وللضرب بالليل والنهار ويبقى على الدوام فربما ادعى ملكه بسبب ذلك والسابق أحق به مادام فيه (ثلاث) هذا كله فيما إذا بني الدكة لنفسه كما يدل عليه أول الكلام وآخره ولهذا علل بأنه قد يدعى ملكه بسبب ذلك مع أن تعليله هذه المسئلة يقتضى أن المنع إنما يكون في مظنة الضرر فإذا قدر أن البناء يحاذى ما على يمينه وشماله ولا يضر بالمارة أصلاً فهذه العلة منتفية فيه وموجب هذا التعليل الجواز إذا انتفت العلة كأحد القولين اللذين ذكرهما القاضى * وفي الجملة في جواز البناء المختص بالباني الذى لا ضرر فيه أصلاً باذن الامام قولان. ونظير هذا إذا أخرج روشنا أو ميزاباً الى الطريق التنافذ ولا مضرة فيه فهل يجوز باذن الامام على قولين في مذهب أحمد (أحدهما) يجوز كما اختاره ابن عقيل وأبو البركات (والثاني) لا يجوز كما اختاره غير واحد والمشهور عن أحمد تحريماً أو تنزيهاً وذكر أبو بكر المروزي في كتاب الورع آثاراً في ذلك - منها ما نقله المروزي عن أحمد أنه سقف له داراً وجعل ميزاباً الى الطريق فلما أصبح قال ادع لى التجار حتى يحول الماء الى الدار - فدعوته له فحوله وقال ان يحجي القطان كانت مياهه في الطريق فزعم عليها وصيرها الى الدار. وذكر عن أحمد أنه ذكر ورع شعيب بن حرب وأنه قال ليس لك ان تطين الحائط لئلا يخرج الى الطريق. وسأله المروزي عن الرجل يحفر في فئانه البئر أو الحرم للعالم قال لا - هذا طريق المسلمين قال المروزي قلت انما هو بئر يحفر ويسد رأسها قال أليس هي في طريق المسلمين. وسأله ابن الحكم عن الرجل يخرج الى طريق المسلمين الكنيف أو الاسطوانة هل يكون عدلاً قال لا يكون عدلاً ولا تجوز شهادته - وروى أحمد بإسناده عن علي أنه كان يأمر بالثعالب^(١) والكنف تقطع عن طريق المسلمين وعن عائذ بن عمرو المزني قال لأن يصب طينى في حجبتى^(٢) أحب الى من يصب في طريق المسلمين - قال وبلغنا أنه لم يكن يخرج من داره الى الطريق ماء السماء قال فرئى له أنه من أهل الجنة قيل له بهم ذلك قال بكف أذاه عن المسلمين. ومن جوز ذلك احتج بحديث ميزاب العباس (النوع الثاني) أن يبنى في الطريق الواسع مالا يضر المارة لمصلحة المسلمين مثل بناء مسجد يحتاج اليه الناس أو توسيع مسجد ضيق بادخال بعض الطريق الواسع فيه أو أخذ بعض الطريق لمصاحبة المسجد مثل حانوت ينتفع به المسجد فهذا النوع يجوز في مذهب أحمد

(١) أى مسائل الماء (٢) الحجلة بالتحريض بيت كالقبة يستر بالثياب وتكون له أزرار كبار

المعروف . وكذلك ذكره أصحاب أبي حنيفة ولكن هل يقتصر الى اذن ولي الامر على روايتين
عن أحمد ومن أصحاب أحمد من لم يحك نزاعاً في جواز هذا النوع ومنهم من ذكر رواية ثالثة
بالنوع مطلقاً . والمسئلة في كتب أصحاب أحمد القديمة والحديثة من زمن أصحابه وأصحاب أصحابه
الى زمن متأخرى المصنفين منهم كابي البركات وابن تيمم وابن جعدان وغيرهم . والفاظ أحمد في
جامع الخلال والشافى لابى بكر عبد العزيز وزاد المسافر والمترجم لابى اسحق الجوزجاني وغير
ذلك قال اسمعيل بن سعيد الشاذلي سألت أحمد عن طريق واسع وللمسلمين عنه غني وبهم
الى ان يكون مسجداً حاجة هل يجوز أن يبنى هناك مسجد قال لا بأس اذا لم يضر بالطريق
ومسائل اسمعيل بن سعيد هذا من أجل مسائل أحمد وقد شرحها أبو اسحق ابراهيم بن
يعقوب الجوزجاني في كتابه المترجم وكان خطيباً بجامع دمشق هنا وله عن أحمد مسائل وكان
يقرأ كتب أحمد اليه على منبر جامع دمشق فأحمد أجاز البناء هنا مطلقاً ولم يشترط اذن الامام
وقال له محمد بن الحكم تكره الصلاة في المسجد الذي يؤخذ من الطريق فقال أكره الصلاة
فيه الا ان يكون باذن الامام فهنا اشترط في الجواز اذن الامام . ومسائل اسمعيل عن أحمد
بعد مسائل ابن الحكم فان ابن الحكم صاحب أحمد قديماً ومات قبل موته بنحو عشرين سنة
وأما اسمعيل فانه كان على مذهب أهل الرأي ثم انتقل الى مذهب أهل الحديث وسأل
أحمد متأخراً وسأل معه سليمان بن داود الهاشمي وغيره من علماء أهل الحديث وسليمان كان
يقرن بأحمد حتى قال الشافعي ما رأيت ببغداد أعقل من رجلين أحمد بن حنبل وسليمان
ابن داود الهاشمي * وأما الذين جعلوا في المسئلة رواية ثالثة فأخذوها من قوله في رواية
المروزي حكم هذه المساجد التي قد بنيت في الطريق أن تهدم وقال محمد بن يحيى الكحال قلت
لأحمد الرجل يزيد في المسجد من الطريق قال لا يصلي فيه — ومن لم يثبت رواية ثالثة فانه يقول
هذا اشارة من أحمد الى مساجد ضيقت الطريق وأضرت بالمسلمين وهذه لا يجوز بناؤها بلا
ريب فان في هذا جمعاً بين نصوصه فهو أولى من التناقض بينها وأبلغ من ذلك أن أحمد يجوز
ابدال المسجد بغيره للمصلحة كما فعل ذلك الصحابة — قال صالح بن أحمد قلت لابى المسجد
يخرب ويذهب أهله ترى أن يحول الى مكان آخر قال اذا كان يريد منفعة الناس فنعم والا فلا
قال وابن مسعود قد حول الجامع المسجد من التمارين فاذا كان على المنفعة فلا بأس والا فلا

وقد سألت أبي عن رجل بنى مسجدا ثم أراد تحويله الى موضع آخر قل ان كان الذي بنى المسجد يريد أن يحوله خوفا من اصوص أو يكون موضعه موضعاً قدراً فلا بأس * قال أحمد حدثنا يزيد بن هرون ثنا المسعودي عن القاسم قال لما قدم عبد الله بن مسعود الى بيت المال كان سعد بن مالك قد بنى القصر واتخذ مسجداً عند أصحاب النمر قال فنقب بيت المال فأخذ الرجل الذي نقبه فكتب فيه الى عمر بن الخطاب فكتب عمر أن اقطع الرجل وانقل المسجد واجعل بيت المال في قبلة المسجد فانه لن يزال في المسجد مصلّي فتقله عبد الله فخط له هذه الخطّة . قال صالح قال أبي يقال ان بيت المال نقب في مسجد الكوفة فحول عبد الله بن مسعود المسجد . موضع التأذين اليوم في موضع المسجد العتيق يدعى أحمد ان المسجد الذي بناه ابن مسعود كان موضع التأذين في زمان أحمد وهذا المسجد هو المسجد العتيق ثم غير مسجد الكوفة مرة ثالثة * وقال أبو الخطاب سئل أبو عبد الله يحول المسجد قال اذا كان ضيقاً لابسع أهله فلا بأس . أن يحول الى موضع أوسع منه وجوز أحمد أن يرفع المسجد الذي على الارض ويبني تحته سقاية للمصاحّة وان تنازع الجيران فقال بعضهم نحن شيوخ لا نصعد في الدرج واختار بعضهم بناءه فقال أحمد ينظر الى ما يختار الاكثر وقد تأول بعض أصحابه هذا على أنه ابتداء البناء وتحققوا أصحابه يعلمون أن هذا التأويل خطأ لان نصوصه في غير موضع صريحة بتحويل المسجد فاذا كان أحمد قد أفقّى بما فعله الصجابة حيث جعلوا المسجد غير المسجد لاجل المصلحة مع ان حرمة المسجد أعظم من حرمة سائر البقاع فانه قد ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أحب البقاع الى الله مساجدها وأبغض البقاع الى الله أسواقها فاذا جاز جعل البقعة المحترمة المشتركة بين المسلمين بقعة غير محترمة للمصلحة فلا أن يجوز جعل المشتركة التي ليست محترمة كالطريق الواسع بقعة محترمة ونابغة للبقعة المحترمة بطريق الاولى والاخرى فانه لا ريب أن حرمة المساجد أعظم من حرمة الطرقات وكلاهما منفعة مشتركة

فصل في الامور المتعلقة بالامام متعلقة بنوابه فما كان الى الحكم فأمر الحاكم الذي هو نائب الامام فيه كامر الامام مثل تزويج الايامي والنظر في الوقوف واجرائها على شروط واقفيها وعمارة المساجد ووقوفها حيث يجوز للامام فعل ذلك فما جاز^(١) لثأبه فيه واذا كانت

(١) يابض بالاصل ولعل الاصل فما جاز للامام التصرف فيه جاز لثأبه التصرف فيه والله أعلم اهـ مصححه

المسئلة من مسائل الاجتهاد التي شاع فيها النزاع لم يكن لاحد أن ينكر على الامام ولا على نائبه من حاكم وغيره ولا ينقض ما فعله الامام ونوابه من ذلك وهذا اذا كان البناء في الطريق وان كان متصلا بالطريق عند أكثر العلماء مالكا والشافعي وأحمد . وكذلك فناء الدار ولكن هل الفناء ملك لصاحب الدار أو حق من حقوقها فيه وجهان في مذهب أحمد (أحدهما) أنه مملوك لصاحبها وهو مذهب مالك والشافعي حتى قال مالك في الألفية التي في الطريق يكرها أهلها فقال ان كانت ضيقة تضر بالمسلمين وصنع شيء فيها ممنعوا ولم يمكنوا . وأما كل فناء اذا انتفع به أهله لم يضيق على المسلمين في ممرهم فلا أرى به بأسا . قال الطحاوي وهذا يدل على انه كان يرى الألفية مملوكة لأهلها اذا أجاز أجازها فيبني ان لا يفسد البيع بشرطها - قال والذي يدل عليه قول الشافعي أنه ان كان فيه صلاح للدار فهو ملك لصاحبها الا أنه لا يجوز بيعه عنده وذكر الطحاوي أن مذهب أبي حنيفة ان الألفية لجماعة المسلمين غير مملوكة كسائر الطريق * والذي ذكره القاضي وابن عقيل وغيرهما من أصحاب أحمد هو الوجه الثاني وهو أن الارض تملك دون الطريق الا أن صاحب الارض أحق بالمرافق من غيره ولذلك هو أحق بفناء الدار من غيره وهذا مذهب أحمد في السكلا النابت في ملكه أنه أحق به من غيره وان كان لا يملكه^(١) على قول الجمهور مالكا والشافعي وأحمد^(٢) فاذا كان البناء في فناء المسجد والدار فإنه أحق بالجواز منه في جادة الطريق وقد ثبت في الصحيح عن عائشة أن أبا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه اتخذ مسجدا بفناء داره وهذا كالبطحاء التي كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعلها خارج مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن يتحدث ويفعل ما يئصان عنه المسجد فلم يكن مسجدا ولم يكن كالطريق بل^(٣) اختصاص بالمسجد مثل هذه يجوز البناء فيها بطريق الأولى والبناء كالدخلات التي تكون منجرفة عن جادة الطريق متصلة بالدار والمسجد ومتصلة بالطريق وأهل الطريق لا يحتاجون اليها الا اذا قدر رحبة خارجة عن العادة وهي تشبه الطريق الذي ينفذ المتصل بالطريق النافذ فان هذا كله أحق من غيرهم ولو أردوا أن يبنوا فيه ويجعلوا عليه بابا جاز عند الأكثرين لما تقدم - وعند أبي حنيفة ليس لهم ذلك لمأفيه من ابطال حق غيرهم من الدخول اليه عند الحاجة . والا كثرون يقولون حقهم فيه انما هو جواز الانتفاع اذا لم يحجر عليه أصحابه

(١) بياض باحد الاصين (٢) بياض باحد الاصين أيضا (٣) بياض أيضا

كما يجوز الانتفاع بالصحراء المملوكة على وجه لا يضر بأصحابها كالصلاة فيها والمفيل فيها ونزول المسافرين فيها فإن هذا جائز فيها وفي أفنية الدور بدون إذن المالك عند جماهير العلماء وذكر أصحاب الشافعي في الانتفاع بالفناء بدون إذن المالك قولين وذكر بعض أصحاب أحمد في الصحراء وجهها بالمنع من الصلاة فيها وهو يبعد على نصوص أحمد وأصوله فإنه يجوز أكل الثمرة في مثل ذلك فكيف بالمنافع التي لا تضره ويجوز على المنصوص عنه رعي السكلا في الأرض المنصوبة فيدخلها بغير إذن صاحبها لأجل السكلا وإن كان من أصحابه من منع ذلك. وأما الانتفاع الذي لا يضر بوجهه فهو كالاستغلال بظله والاستضاءة بناره ومثل هذا لا يحتاج إلى إذن فإذا حجب عليها صاحبها صارت بمنوعة ولهذا يفرق بين الثمار التي ليس عليها حائط ولا ناطور فيجوز فيها من الأكل بلا عوض مالا يجوز في المنوعة على مذهب أحمد إما مطلقا وإما للمحتاج وإن لم ينجز الحمل وإذا جاز البناء في فناء الملك لصاحبه ففي فناء المسجد للمسجد بطريق الأولى. وفناء الدار والمسجد لا يختص بناحية الباب بل قد يكون من جميع الجوانب قال القاضي وابن عقيل وغيرهما إذا كان المحيا أرضا كان أحق بفنائها فلو أراد غيره أن يحفر في أصل حائطه بئر لم يكن له ذلك وكذلك ذكر أبو حامد والماوردي وغيرهما من أصحاب الشافعي والله أعلم *

المسئلة الثالثة والاربعون في اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم بصحيح العقول * قال الشيخ الحمد لله رب العالمين وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا * أما بعد اعلم أنه يجب على كل بالغ عاقل من الأنس والجن أن يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله أرسله بالهدى والحق لإظهاره على الدين كله وكفى بالله شهيدا . أرسله إلى جميع الخلق أنسهم وجنهم وعربهم وعجمهم وفرنسهم وهندهم وبربرهم ورومهم وسائر أصناف العجم أسودهم وأبيضهم . والمراد بالعجم من ليس بعربي على اختلاف السننهم فحمد صلى الله عليه وسلم أرسل إلى كل أحد من الأنس والجن كتابهم وغير كتابهم في كل ما يتعلق بدينه من الأمور الباطنة والظاهرة في عقائده وحقائقه وطرائقه وشرائعه فلا عقيدة إلا عقيدته ولا حقيقة إلا حقيقته ولا طريقة إلا طريقته ولا شريعة إلا شريعته ولا يصل أحد من الخلق إلى الله وإلى رضوانه وجنته وكرامته وولايته إلا باتباعه باطنا وظاهرا

في الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة في أقوال القلب وعقائده وأحوال القلب وحقائقه وأقوال
اللسان وأعمال الجوارح وليس لله ولي إلا من اتبعه باطنا وظاهرا فصدقه فيما أخبر به من
الغيوب والتزم طاعته فيما فرض على الخلق من أداء الواجبات وترك المحرمات. فمن لم يكن له مصدقا
فيما أخبر ملتزما لطاعته فيما أوجب وأمر^(١) في الأمور الباطنة التي في القلوب والأعمال
الظاهرة التي على الأبدان لم يكن مؤمنا فضلا عن أن يكون وليا لله. ولو حصل له من خوارق
العادات ما دأب على أن يحصل فإنه لا يكون مع تركه لفعل الماء. وترك المحذور من أداء الواجبات
من الصلاة وغيرها بطهارتها وواجباتها إلا من أهل الأحوال الشيطانية المبعدة لصاحبها عن الله
المقربة إلى سخطه وعذابه لكن من ليس بمكلف من الأطفال والمجانين قد رفع القلم عنهم
فلا يعاقبون وليس لهم من الإيمان بالله وتقواه باطنا وظاهرا ما يكونون به من أولياء الله المتقين
وحزبه المفالحين وجنده الغالبين لكن يدخلون في الإسلام تبعا لآبائهم كما قال تعالى (والذين
آمنوا واتبعنهم ذريتهم بإيمان ألقناهم ذريتهم وما ألتناهم من عملهم من شيء كل امرئ بما
كسب رهين) وهم مع عدم العقل لا يكونون ممن في قلوبهم حقائق الإيمان ومعارف أهل ولاية
الله وأحوال خواص الله لأن هذه الأمور كلها مشروطة بالعقل فالجنون مضاد العقل والتصديق
والمعرفة واليقين والهدى والثناء وإنما يرفع الله الذين آمنوا والذين أتوا العلم درجات. فالجنون
وإن كان الله لا يعاقبه ويرحمه في الآخرة فإنه لا يكون من أولياء الله المقربين والمقتصدين
الذين يرفع الله درجاتهم. ومن ظن أن أحدا من هؤلاء الذين لا يؤدون الواجبات ولا يتركون
المحرمات سواء كان عاقلا أو مجنونا أو مولها أو متولها فن اعتقد أن أحدا من هؤلاء من أولياء
الله المتقين وحزبه المفالحين وعباده الصالحين وجنده الغالبين السابقين المقربين والمقتصدين الذين
يرفع الله درجاتهم بالعلم والإيمان مع كونه لا يؤدي الواجبات ولا يترك المحرمات كان المعتقد
لولاية مثل هذا كافرا مرتدا عن دين الإسلام غير شاهد لمحمد صلى الله عليه وسلم بأنه رسول
الله صلى الله عليه وسلم بل هو مكذب لمحمد صلى الله عليه وسلم فيما شهد به لأن محمدا أخبر
عن الله أن أولياء الله هم المتقون المؤمنون قل تعالى (ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم
يخزنون الذين آمنوا وكانوا يتقون) وقال تعالى (يا أيها الناس أنا خلقناكم من ذكر وأنثى

(١) يابض بالاصلين

وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن اكرمكم عند الله أتقاكم) والتقوى أن يعمل الرجل بطاعة الله على نور من الله يرجو رحمة الله وأن يترك معصية الله على نور من الله يخاف عذاب الله ولا يتقرب إلى الله إلا بأداء فرائضه ثم بأداء نوافله قال تعالى ما تقرب إلى عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه ولا يزال عبدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه كما جاء في الحديث الصحيح الإلهي الذي رواه البخاري *

﴿فصل﴾ ومن أحب الأعمال إلى الله وأعظم الفرائض عنده الصلوات الخمس في مواقيتها وهي أول ما يحاسب عليها العبد من عمله يوم القيامة وهي التي فرضها الله تعالى بنفسه ليلة المعراج لم يجعل فيها بينه وبين محمد واسطة وهي عمود الاسلام الذي لا يقوم الا به وهي أهم أمر الدين كما كان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب يكتب إلى عماله إن أهم أمركم عندي الصلاة فن حفظها وحافظ عليها حفظ دينه * ومن ضيعها كان لما سواها من عمله أشد إضاعة وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بين العبد وبين الشرك ترك الصلاة وقال العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فن تركها فقد كفر * فمن لم يعتقد وجوبها على كل عاقل بالغ الا الحائض والنفساء فهو كافر مرتد باتفاق أئمة المسلمين وان اعتقد أنها عمل صالح وأن الله يحبها ويثيب عليها صلى مع ذلك وقام الليل وصام النهار وهو مع ذلك لا يعتقد وجوبها على كل بالغ فهو أيضاً كافر مرتد حتى يعتقد أنها فرض واجب على كل بالغ عاقل. ومن اعتقد أنها تسقط عن بعض الشيوخ العارفين والمكاشفين والواصلين أو ان لله خواصاً لا تجب عليهم الصلاة بل قد سقطت عنهم لوصولهم إلى حضرة القدس أو لاستغنائهم عنها بما هو أهم منها أو أولى أو ان المقصود حضور القلب مع الرب أو أن الصلاة فيها تفرقة فإذا كان العبد في جمعيته مع الله فلا يحتاج إلى الصلاة بل المقصود من الصلاة هي المعرفة فإذا حصلت لم يحتاج إلى الصلاة فان المقصود أن يحصل لك خرق عادة كالطيران في الهواء والمشي على الماء أو ملء الاوعية ماء من الهواء أو تفوير المياه واستخراج ما تحتها من الكواثر وقتل من يبغضه بالاحوال الشيطانية فتي حصل له ذلك استغنى عن الصلاة ونحو ذلك — أو أن لله رجالاً خواصاً لا يحتاجون إلى متابعة محمد صلى الله عليه وسلم بل استغنوا عنه كما استغنى الخضر عن موسى أو أن كل من كاشف وطار في الهواء أو مشي على الماء فهو ولي سواء صلى أو لم يصل — أو اعتقد أن الصلاة تقبل

من غير طهارة أو أن المولاهين والمتولاهين والمجانين الذين يكونون في المقابر والمزابل والطهارات
والخانات والقمامين وغير ذلك من البقاع وهم لا يتوضئون ولا يصلون الصلوات المفروضات فن
اعتقد ان هؤلاء أولياء فهو كافر مرتد عن الاسلام باتفاق أئمة الاسلام ولو كان في نفسه زاهدا
عابداً فالرهبان أزهد وأعبد وقد آمنوا بكثير مما جاء به الرسول وجمهورهم يعظمون الرسول
ويعظمون اتباعه ولكنهم لم يؤمنوا بجميع ما جاء به بل آمنوا ببعض وكفروا ببعض فصاروا
بذلك كافرين كما قال تعالى (ان الذين يكفرون بالله ورسوله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسوله ويقولون
نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلاً أولئك هم الكافرون حقا
وأعتدنا للكافرين عذاباً مهيناً) والذين آمنوا بالله ورسوله ولم يفرقوا بين أحد منهم أولئك
سوف يؤتيهم أجورهم وكان الله غفوراً رحيماً * ومن كان مسلوب العقل أو مجنوناً فغايتة أن
يكون القلم قد رفع عنه فلا يس عليه عقاب ولا يصح إيمانه ولا صلاته ولا صيامه ولا
شيء من أعماله فان الأعمال كلها لا تقبل الا مع العقل فن لا عقل له لا يصح شيء من عباداته
لا فرائضه ولا نوافله ومن لا فريضة له ولا نافلة ليس من أولياء الله ولهذا قال تعالى (ان
في ذلك لآيات لاولى انتهى) أي العقول وقال تعالى (هل في ذلك قسم لذي حجر) أي لذى
عقل وقال تعالى (فإنقولن يا أولى الاباب) وقال (ان شر الدواب عند الله الصم البكم الذين
لا يعقلون) وقال تعالى (انا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون) فانما مدح الله وأثنى على من كان له
عقل فاما من لا يعقل فان الله لم يحمده ولم يثن عليه ولم يذكره بخير قط بل قال تعالى عن أهل
النار (وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير) وقال تعالى (ولقد ذرأنا لجهنم
كثيرا من الجن والانس لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون
بها أولئك كالانعام بل هم أضل أولئك هم الغافلون) وقال (أم تحسب أن أكثرهم يسمعون
أو يعقلون انهم الا كالانعام بل هم أضل سبيلاً) فن لا عقل له لا يصح إيمانه ولا فرضه ولا نفعه
ومن كان يهودياً أو نصرانياً ثم جن وأسلم بعد جنونه لم يصح اسلامه لا باطنا ولا ظاهراً. ومن
كان قد آمن ثم كفر وجن بعد ذلك فحكمه حكم الكفار — ومن كان مؤمناً ثم جن بعد ذلك
أثيب على إيمانه الذي كان في حال عقله ومن ولد مجنوناً ثم استمر جنونه لم يصح منه إيمان ولا
كفر. وحكم المجنون حكم الطفل اذا كان أبوه مسلماً كان مسلماً تبعاً لأبويه باتفاق المسلمين وكذلك

اذا كانت أمه مسلمة عند جمهور العلماء كآبي حنيفة والشافعي وأحمد . وكذلك من جن بعد اسلامه
 يثبت لهم حكم الاسلام تبعاً لا بأبائهم . وكذلك المجنون الذي ولد بين المسلمين يحكم له بالاسلام
 ظاهراً تبعاً لآبويه أو لأهل الدار كما يحكم بذلك للأطفال لاجل ايمان قام به فأطفال المسلمين
 ومجانينهم يوم القيامة تبع لا بأبائهم وهذا الاسلام لا يوجب له مزية على غيره ولا أن يصير به من
 أولياء الله المتقين الذين يتقربون اليه بالفرائض والنوافل وقد قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا
 الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً الا عابري سبيل حتى تغتسلوا) فهى الله
 عز وجل عن قربان الصلاة اذا كانوا سكارى حتى يعلموا ما يقولون . وهذه الآية نزلت باتفاق
 العلماء قبل أن تحرم الخمر بالآية التى أنزلها الله في سورة المائدة . وقد روى أنه كان سبب نزولها
 أن بعض الصحابة صلى بأصحابه وقد شرب الخمر قبل أن تحرم فخلط فخلط في القراءة فأنزل الله
 هذه الآية فاذا كان قد حرم الله الصلاة مع السكر والشرب الذى لم يحرم حتى يعلموا ما يقولون
 علم أن ذلك يوجب أن لا يصلي أحد حتى يعلم ما يقول . فمن لم يعلم ما يقول لم يحل له الصلاة وان كان
 عقله قد زال بسبب غير محرم ولهذا اتفق العلماء على أنه لا تصح صلاة من زال عقله بأى سبب زال
 فكيف بالمجنون وقد قال بعض المفسرين وهو يروى عن الضحاك لا تقربوها وأنتم سكارى من
 النوم . وهذا اذا قيل ان الآية دلت عليه بطريق الاعتبار أو شمول معنى اللفظ العام والا فلا ريب
 أن سبب نزول الآية كان السكر من الخمر واللفظ صريح في ذلك والمعنى الآخر صحيح أيضاً
 وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا قام أحدكم يصلي بالليل فاستمع
 القرآن على لسانه فليرقد فانه لا يدري لعله يريد أن يستغفر فيسب نفسه — وفي لفظ اذا قام يصلي
 فنمى فليرقد فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة مع النعاس الذى يغلط معه النعاس
 وقد احتج العلماء بهذا على أن النعاس لا ينقض الوضوء اذ لو نقض بذلك لبطلت الصلاة أو
 لوجب الخروج منها لتجديد الطهارة والنبي صلى الله عليه وسلم انما علل ذلك بقوله فانه لا يدري
 لعله يريد أن يستغفر فيسب نفسه فعلم أنه قصد النهى عن الصلاة لمن لا يدري ما يقول وان
 كان ذلك بسبب النعاس . وطرد ذلك أنه ثبت عنه في الصحيح أنه قال لا يصلي أحدكم وهو يدافع
 الأخبثين ولا بمحضرة طعام لما في ذلك من شغل القلب — وقال أبو الدرداء من فقه الرجل أن
 يبدأ بحاجته فيقضئها ثم يقبل على صلاته وقلبه فارغ فاذا كانت الصلاة محرمة مع ما يزيل العقل

ولو كان بسبب مباح حتى يعلم ما يقول كانت صلاة المجنون ومن يدخل في مسعى المجنون وان سعى ، ولها أو متولها أولى أن لا تجوز صلاته . ومعلوم أن الصلاة أفضل العبادات كما في الصحيحين عن ابن مسعود أنه قال قلت للنبي صلى الله عليه وسلم أى العمل أحب الى الله قال الصلاة على وقتها - قلت ثم أى قال بر الوالدين - قلت ثم أى قال الجهاد - قال حدثني بهن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو استزدته لزدني . وثبت أيضا في الصحيحين عنه انه جعل أفضل الاعمال ايمان بالله وجهاد في سبيله ثم الحج المبرور ولا منافاة بينهما فان الصلاة داخلة في مسعى الايمان بالله كما دخلت في قوله تعالى (وما كان الله ليضيع ايمانكم) قال البراء بن عازب وغيره من السلف أى صلاتكم الى بيت المقدس ولهذا كانت الصلاة كالايان لا تدخلها النيابة بحال فلا يصلى أحد عن أحد الفرض لا العذر ولا لغير عذر كما لا يؤمن أحد عنه ولا تسقط بحال كما لا يسقط الايمان بل عليه الصلاة مادام عقله حاضرا وهو متبكن من فعل بعض أفعالها فاذا عجز عن جميع الافعال ولم يقدر على الأقوال فهل يصلي بتحريك طرفه ويستحضر الافعال بقلبه . فيه قولان للعلماء وان كان الاظهر أن هذا غير مشروع . فاذا كان كذلك تبين أن من زال عقله فقد حرم ما يتقرب به الى الله من فرض ونفل والولاية هي الايمان والتقوى المتضمنة للتقرب بالفرائض والنوافل فقد حرم ما به يتقرب أولياء الله اليه لكنه مع جنونه قد رفع القلم عنه فلا يعاقب كما لا يعاقب الاطفال والبهائم اذ لا تكليف عليهم في هذه الحال . ثم ان كان مؤمنا قبل حدوث الجنون به وله أعمال صالحة وكان يتقرب الى الله بالفرائض والنوافل قبل زوال عقله كان له من ثواب ذلك الايمان والعمل الصالح ما تقدم وكان له من ولاية الله تعالى بحسب ما كان عليه من الايمان والتقوى كما لا يسقط ذلك بالموت بخلاف ما لو ارتد عن الاسلام فان الردة تحبط الاعمال وليس من السيئات ما يحبط الاعمال الصالحة الا الردة كما أنه ليس من الحسنات ما يحبط جميع السيئات الا التوبة فلا يكتب للمجنون حال جنونه مثل ما كان يعمل في حال إفاقته كما لا يكون مثل ذلك لسيئاته في زوال عقله فالاعمال المسكرة والنوم^(١) لانه في هذه الحال ليس له قصد صحيح ولا يكن في الحديث الصحيح عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا مرض العبد أو سافر كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم - وفي الصحيح عن

(١) فالاعمال المسكرة والنوم كذا بالاصابين وفي العبارة سقط وتحريف والله أعلم اهـ معجزة

النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في غزوة تبوك إن بالمدينة لرجالا ما سرتهم مسيرا ولا قطعتم واديا الا كانوا معكم قالوا وهم بالمدينة قال وهم بالمدينة حبسهم العذر فهؤلاء كانوا قاصدين للعمل الذي كانوا يعملونه راغبين فيه لكن عجزوا فصاروا بمنزلة العامل بخلاف من زال عقله فانه ليس له قصد صحيح ولا عبادة أصلا بخلاف أولئك فان لهم قصدا صحيحا يكتب لهم به الثواب. وأما ان كان قبل جنونه كافرا أو فاسقا أو مذنباً لم يكن حدوث الجنون به مزيلاً لما ثبت من كفره وفسقه ولهذا كان من جن من اليهود والنصارى بعد تهوده وتنصره محشورا معهم— وكذلك من جن من المسلمين بعد إيمانه وتقواه محشور مع المؤمنين من المتقين. وزوال العقل بخنوع أو غيره سواء سعى صاحبه مولها أو متولها لا يوجب مزيد حال صاحبه من الإيمان والتقوي ولا يكون زوال عقله سبباً لمزيد خيره ولا صلاحه ولا ذنبه ولكن الجنون يوجب زوال العقل فيبقى على ما كان عليه من خير وشر لا أنه يزيد ولا ينقصه لكن جنونه يحرمه الزيادة من الخير كما أنه يمنع عقوبته على الشر— وأما ان كان زوال عقله بسبب محرم كشرب الخمر أو كل الحشيشة أو كان يحضر السماع الملهن فيستمع حتى يفتب عقله أو الذي يتعبد بعبادات بدعية حتى يقتن به بعض الشياطين فيغيروا عقله أو يأكل كل نجس يزيل عقله فهؤلاء يستحقون الذم والعقاب على ما أزالوا به العقول. وكثير من هؤلاء يستجاب الحال الشيطاني بأن يفعل ما يحبه فيرقص رقصة عظيمة حتى يفتب عقله أو ينفط ويخور حتى يحيثه الحال الشيطاني وكثير من هؤلاء يقصد التوله حتى يصير مولها. فهؤلاء كلهم من حزب الشيطان وهذا معروف من غير واحد منهم * واختلف العلماء هل هم مكلفون في حال زوال عقلهم والاصل مسئلة السكران والمنصوص عن الشافعي وأحمد وغيرهما أنه مكلف حال زوال عقله— وقال كثير من العلماء ليس مكلفاً وهو أحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد وأحمدى الروايتين عن أحمد أن طلاق السكران لا يقع وهذا أظهر القولين ولم يقل أحد من العلماء ان هؤلاء الذين زال عقلهم بمثل هذا يكونون من أولياء الله الموحدين المقربين وحزبه المفلحين. ومن ذكره العلماء من عقلاء المجانين الذين ذكروهم بخير فهم من القسم الاول الذين كان فيهم خير ثم زالت عقولهم. ومن علامة هؤلاء أنهم اذا حصل لهم في جنونهم نوع من الصحو تكلموا بما كان في قلوبهم من الإيمان لا بالكفر والبهتان بخلاف غيرهم ممن يتكلم اذا حصل له نوع أفاقة بالكفر والشرك ويهذى في زوال

عقله بالكفر فهذا انما يكون كافرا لا مسلما ومن كان يهذى بكلام لا يعقل بالفارسية أو التركية أو البربرية وغير ذلك مما يحصل لبعض من يحضر السماع ويحصل له وجد يغيب عقله حتى يهذى بكلام لا يعقل أو بنبر العربية فهو لا، انما يتكلم على ألسنتهم الشيطان كما يتكلم على لسان المصروع * ومن قال ان هؤلاء أعطاهم الله عقولا وأحوالاً فأتى أحوالهم وأذهب عقولهم وأسقط ما فرض عليهم بما سلب - قيل قولك وهب الله لهم أحوالاً كلام مجمل فإن الأحوال تنقسم الى حال رحمانى وحال شيطان وما يكون لهؤلاء، من خرق عادة بمكاشفة وتصرف عجيب فتارة يكون من جنس ما يكون للسحرة والكهان وتارة يكون من الرحمن من جنس ما يكون من أهل التقوى والايان فان كان هؤلاء في حال عقولهم كانت لهم مواهب إيمانية وكانوا من المؤمنين المتقين فلا ريب أنه اذا زالت عقولهم سقطت عنهم الفرائض بما سلب من العقول - وان كان ما أعطوه من الأحوال الشيطانية كما يعطاه المشركون وأهل الكتاب والمنافقون فهو لا، اذا زالت عقولهم لم يخرجوا بذلك مما كانوا عليه من الكفر والفسوق كما لم يخرج الاولون عما كانوا عليه من الايمان والتقوى كما أن نوم كل واحد من الطائفتين وموته واغماؤه لا يزيل حكم ما تقدم قبل زوال عقله من ايمانه وطاعته أو كفره وثقه بزوال العقل غايته أن يسقط التكليف ورفع القلم لا يوجب حمدا ولا مدحا ولا ثوابا ولا يحصل لصاحبه بسبب زوال عقله موهبة من مواهب أولياء الله ولا كرامة من كرامات الصالحين بل قد رفع القلم عنه كما قد يرفع القلم عن النائم والمنعمى عليه والميت ولا مدح في ذلك ولا ذم بل التأم أحسن حالا من هؤلاء. ولهذا كان الانبياء عليهم السلام ينامون وليس فيهم محنون ولا موله والنبي صلى الله عليه وسلم يجوز عليه النوم والاغماؤه ولا يجوز عليه الجنون وكان نبينا محمد صلى الله عليه وسلم تنام عيناه ولا ينام قلبه وقد أغمى عليه في مرضه . وأما الجنون فقد نزه الله أنبياءه عنه فانه من أعظم نقائص الانسان ان كمال الانسان بالعقل ولهذا حرم الله ازالة العقل بكل طريق وحرم ما يكون ذريعة الى ازالة العقل كشراب الخمر فحرم القطرة منها وان لم تزل العقل لانها ذريعة الى شرب الكثير الذى يزيل العقل فكيف يكون مع هذا زوال العقل سببا أو شرطا أو مقربا الى ولاية الله كما يظنه كثير من أهل الضلال حتى قال قائلهم في هؤلاء: * هم معسر حلوا النظام وخرقوا السياج فلا فرض لديهم ولا نفل

مجانين الا أن سر جنونهم عزيز على أبوابه يسجد العقل
فهذا كلام ضال بل كافر يظن أن للمجنون سرا يسجد العقل على بابه وذلك لما رآه من
بعض المجانين من نوع مكاشفة أو تصرف عجيب خارق للعادة ويكون ذلك بسبب ما اقترن
به من الشياطين كما يكون للسحرة والكهان فيظن هذا الضال أن كل من كاشف أو خرق
عادة كان وليا لله . ومن اعتقد هذا فهو كافر باجماع المسلمين ^(١) اليهود والنصارى فإن كثيرا
من الكفار والمشركين فضلا عن أهل الكتاب يكرن لهم من المكاشفات وخرق العادات
بسبب شياطينهم أضاعاف ما لهؤلاء . لانه كلما كان الرجل أضل واكفر كان الشيطان اليه
أقرب . لكن لا بد في جميع مكاشفة هؤلاء من الكذب والبهتان . ولا بد في أعمالهم من فجور
وطغيان . كما يكون لأخوانهم من السحرة والكهان . قال الله تعالى (هل أنبئكم على من تنزل
الشياطين تنزل على كل أفك أثيم) فكل من تنزلت عليه الشياطين لابد ان يكون فيه كذب
وفجور من أى قسم كان والنبي صلى الله عليه وسلم قد أخبر ان أولياء الله هم الذين يتقربون
اليه بالفرائض وحزبه المفلحون وجنوده الغالبون وعباده الصالحون فمن اعتقد فيمن لا يفعل
الفرائض ولا النوافل أنه من أولياء الله المتقين إما لعدم عقله أو جهله أو لغير ذلك فمن اعتقد
في مثل هؤلاء انه من أولياء الله المتقين وحزبه المفلحين وعباده الصالحين فهو كافر مرتد عن
دين رب العالمين واذا قال انا أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله كان من
الكاذبين الذين قيل فيهم (إذا جاءك المنافقون قاوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله
والله يشهد ان المنافقين لكاذبون اتخذوا أيمانهم جنة فصدوا عن سبيل الله انهم ساء ما كانوا
يعملون ذلك بأنهم آمنوا ثم كفروا فطبع على قلوبهم فهم لا يفقهون) * وقد ثبت في الصحيح عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من ترك ثلاث جمع تهاونا من غير عذر طبع الله على قلبه فاذا
كن طبع على قلب من ترك الجمع وان صلى الظهر فكيف بمن لا يصلي ظهرا ولا جمعة ولا فريضة
ولا نافلة ولا يتطهر للصلاة لا الطهارة الكبرى ولا الصغرى فهذا لو كان قبل مؤمنا وكان
قد طبع على قلبه كان كافرا مرتدا بما تركه ولم يعتد وجوبه من هذه الفرائض وان اعتقد
أنه مؤمن كان كافرا مرتدا فكيف يعتد أنه من أولياء الله المتقين وقد قال تعالى في صفة

(١) بياض بالاصلين

المنافقين (استحوذ عليهم الشيطان) أى استولى يقال حاذ الابل حوذا اذا استاقها فالذين
 استحوذ عليهم الشيطان فساقم الى خلاف ما أمر الله به ورسوله قال تعالى (ألم تر أنا أرسلنا
 الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا) أى ترعجم ازعاجا فهو لاء استحوذ عليهم الشيطان فأنساهم
 ذكر الله (أولئك حزب الشيطان الا ان حزب الشيطان هم الخاسرون) - وفى السنن عن
 أبى الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما من ثلاثة فى قرية لا يؤذن ولا يقيم فيهم
 الصلاة الا استحوذ عليهم الشيطان فأى ثلاثة كانوا من هؤلاء لا يؤذن ولا يقيم فيهم الصلاة
 كانوا من حزب الشيطان. استحوذ عليهم لا من أولياء الرحمن الذين أكرمهم فان كانوا عبادا
 زهادا ولهم جوع وسهر وصمت وخلوة كرهان الديارات والمقيمين فى الكهوف والمغارات
 كأهل جبل لبنان وأهل جبل الفتح الذى بأسون وجبل ليسون ومغارة الدم بجبل قاسيون
 وغير ذلك من الجبال والبقاع التى يقصدها كثير من العباد الجهال الضلال ويقملون فيها
 خلوات ورياضات من غير أن يؤذن وتقام فيهم الصلاة الخمس بل يتعبدون بعبادات لم
 يشرعها الله ورسوله بل يعبدونه بأذواتهم ومواجيدهم من غير اعتبار لآحوالهم بالكتاب والسنة
 ولا قصد المتابعة لرسول الله الذى قال الله فيه (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعونى يحبكم الله
 ويغفر لكم ذنوبكم) الآية فهو لاء أهل البدع والضلالات من حزب الشيطان لا من أولياء
 الرحمن فمن شهد لهم بولاية الله فهو شاهد زور كاذب. وعن طريق الصواب ناكب. ثم ان كان
 قد عرف أن هؤلاء مخالفون للرسول وشهد مع ذلك انهم من أولياء الله فهو مرتد عن دين
 الاسلام إما مكذب للرسول وإما شاك فيما جاء به مرتاب وإما غير متقاده بل مخالف له جحوداً
 وعناداً واتباعاً لهواه وكل من هؤلاء كافر وأما ان كان جاهلاً بما جاء به الرسول وهو معتقد
 مع ذلك أنه رسول الله الى كل أحد فى الامور الباطنة والظاهرة وأنه لا طريق الى الله الا بمتابعتة
 صلى الله عليه وسلم لشكن ظن أن هذه العبادات البدعية والحقائق الشيطانية هى مما جاء بها
 الرسول ولم يعلم أنها من الشيطان لجهله بسنته وشريعته ومنهاجه وطريقته وحقيقته لا لقصد
 مخالفته ولا يرجو الهدى فى غير متابعتة فهذا يبين له الصواب ويعرف ما به من السنة والكتاب
 فان تاب وأناب والاحق بالقسم الذى قبله وكان كافراً مرتداً ولا تنجي عبادته ولا زهادته
 من عذاب الله كما لم ينج من ذلك الرهبان وعباد الصلبان وعباد النيران وعباد الاوثان مع كثرة

من فيهم ممن له خوارق شيطانية ومكاشفات شيطانية قال تعالى (قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا) قال سعد بن أبي وقاص وغيره من السلف نزلت في أصحاب الصوامع والديارات وقد روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وغيره^(١) أنهم كانوا^(٢) الحرورية ونحوهم من أهل البدع والضلالات وقال تعالى (هل أنبئكم على من تنزل الشياطين تنزل على كل أفاك أثيم) فلا فاك هو الكذاب والأثيم الفاجر كما قال (لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة خاطئة) ومن تكلم في الدين بلا علم كان كاذبا وإن كان لا يتمد الكذب كما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم لما قالت له سبيعة الأسلمية وقد توفي عنها زوجها سعد بن خولة في حجة الوداع فكانت حاملا فوضعت بعد موت زوجها بليال قلائل فقال لها أبو السنابل بن بعكك ما أنت بنا كحة حتى يمضي عليك آخر الاجلين فقال النبي صلى الله عليه وسلم كذب أبو السنابل بل حلت فانكحي وكذلك لما قال سلمة بن الأكوع أنهم يقولون ان عامرا قتل نفسه وحبط عمله فقال كذب من قالها انه لجاهد مجاهد وكان قاتل ذلك لم يتمد الكذب فانه كان رجلا صالحا وقد روى انه كان أسيد ابن الحضير لكه لما تكلم بلا علم كذبه النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال ابو بكر وابن مسعود وغيرهما من الصحابة فيما يفتون فيه باجتهادهم ان يكن صوابا فمن الله وان يكن خطأ فو مني ومن الشيطان والله ورسوله بريان منه فاذا كن خطأ المجتهد المغفور له هو من الشيطان فكيف بمن تكلم بلا اجتهاد يبيع له الكلام في الدين فهذا خطؤه أيضا من الشيطان مع انه يعاقب عليه اذا لم يتب والمجتهد خطؤه من الشيطان وهو مغفور له كما أن الاحتلام والنسيان وغير ذلك من الشيطان وهو مغفور بخلاف من تكلم بلا اجتهاد يبيع له ذلك فهذا كذب آثم في ذلك وان كانت له حسنات في غير ذلك فان الشيطان ينزل على كل انسان ويوحى بحسب موافقته له ويطرد بحسب اخلاصه لله وطاعته له قال تعالى (إن عبادي ليس لك عليهم سلطان) وعباده هم الذين عبدوه بما أمرت به رسله من أداء الواجبات والمستحبات وأما من عبده بغير ذلك فانه من عباد الشيطان لا من عباد الرحمن قال تعالى (ألم أعهد إليكم يا بني آدم أن لا تعبدوا الشيطان انه ليحكم عدو مبين وان اعبدوني هذا صراط مستقيم ولقد أضل منكم جبلا كثيرا)

(١) يياض باحد الاصلين (٢) يياض بالاصلين

افلم تكونوا تعقلون) والذين يعبدون الشيطان اكثرهم لا يعرفون أنهم يعبدون الشيطان بل
 قد يظنون أنهم يعبدون الملائكة أو الصالحين كالذين يستغيثون بهم ويسجدون لهم فهم في الحقيقة
 انما عبدوا الشيطان وان ظنوا أنهم يتوسلون ويستشفعون بعباد الله الصالحين قال تعالى (يوم
 نحشرهم جميعا ثم نقول للملائكة أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون قالوا سبحانك أنت ولينا من
 دونهم بل كانوا يعبدون الجن اكثرهم بهم مؤمنون) ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن
 الصلاة وقت طلوع الشمس ووقت غروبها فان الشيطان يقارنها حينئذ حتى يكون سجود عباد
 الشمس له وهم يظنون أنهم يسجدون للشمس وسجودهم للشيطان وكذلك أصحاب دعوات
 الكواكب الذين يدعون كوكبا من الكواكب ويسجدون له ويناجونه ويدعونه ويضعون له من
 الطعام واللباس والبخور والتسبيحات ما يناسبه كما ذكره صاحب السر المكنوم المشرق وصاحب
 الشعلة النورانية البوني المغربي وغيرهما فان هؤلاء تنزل عليهم أرواح تخاطبهم وتحبرهم ببعض
 الامور وتقضى لهم بعض الحوائج وبسمون ذلك روحانية الكواكب ومنهم من يظن أنها
 ملائكة وانما هي شياطين تنزل عليهم قال تعالى (ومن يعش عن ذكر الرحمن نقيض له شيطانا
 فهو له قرين) وذكر الرحمن هو الذى أنزله وهو الكتاب والسنة اللذان قال الله فيهما (واذكروا
 نعمة الله عليكم و أنزل عليكم من الكتاب والحكمة يعظكم به) وقال تعالى (لقد من الله على المؤمنين
 اذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة) وقال
 تعالى (هو الذى بعث في الاميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب
 والحكمة) وهو الذى قال الله فيه (انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون) فمن أعرض عن
 هذا الذكر وهو الكتاب والسنة فيض له قرين من الشياطين فصار من أولياء الشيطان بحسب
 ما ناباه — وان كان مواليا للرحمن تارة وللشيطان أخرى كان فيه من الايمان ولولاية الله بحسب
 ما والى فيه الرحمن وكان فيه من عداوة الله والنفاق بحسب ما والى فيه الشيطان كما قال حذيفة
 ابن اليمان القلوب أربعة قلب أجرد فيه سراج يزهو فذلك قلب المؤمن — وقلب أغلف فذلك
 قلب الكافر والأغلف قلب ياف عليه غلاف كما قال تعالى عن اليهود (وقالوا قلوبنا غلف بل
 طبع الله عليها بكفرهم) وقد تقدم قوله صلى الله عليه وسلم من ترك ثلاث جمع طبع الله على قلبه —
 وقلب منكوس فذلك قلب المنافق — وقلب فيه مادنان مادة تمده للايمان ومادة تمده للنفاق

فأيها غلب كان الحكم له وقد روى هذا في مسند الامام أحمد مرفوعاً * وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها إذا أؤتمن خان وإذا حدث كذب وإذا عاهد غدر وإذا خاصم فجر - فقد بين النبي صلى الله عليه وسلم ان القلب يكون فيه شعبة نفاق وشعبة ايمان فاذا كان فيه شعبة نفاق كان فيه شعبة من ولايته وشعبة من عداوته ولهذا يكون بعض هؤلاء يجري على يديه خوارق من جهة ايمانه بالله وتقواه تكون من كرامات الاولياء وخوارق من جهة نفاقه وعداوته تكون من أحوال الشياطين ولهذا أمرنا الله تعالى ان نقول في كل صلاة (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المنضوب عليهم ولا الضالين) والمنضوب عليهم هم الذين يعلمون الحق ويعملون بخلافه. والضالون الذين يعبدون الله بغير علم فن اتبع هواه وذوقه ووجدته مع علمه أنه مخلف للكتاب والسنة فهو من المنضوب عليهم وان كان^(١) فذلك من الضالين نسأل الله أن يهدينا الصراط المستقيم صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا والحمد لله رب العالمين والدابة للمتقين *

المسئلة الرابعة والاربعون قاعدة تكاحية قال الله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) الى قوله (ويعولتهن أحق بردهن في ذلك ان أرادوا اصلاحا ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة) الى قوله تعالى (الطلاق مرتان فامسك بمعروف او تسريح باحسان) فجعل المباح أحد أمرين إما امسك بمعروف او تسريح باحسان وأخبر ان الرجال ليسوا أحق بالرد الا اذا أرادوا اصلاحا وجعل لمن مثل الذي عليهن بالمعروف وقال تعالى (واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف او سرحوهن بمعروف) وقال تعالى في الآية الاخرى (فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف) وقال تعالى (فلا تمضوهن أن ينكحن أزواجهن اذا تراضوا بينهم بالمعروف) * وقوله هنا بالمعروف يدل على أن المرأة لو رضيت بغير المعروف لكان للاولياء المفضل والمعروف تزويج الكف وقد يستدل به من يقول مهر مثلها من المعروف فان المعروف هو الذي يعرفه أولئك وقال

تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ولا تمضواهن لتندبوا ببعض ما آتيتوهن) إلى قوله (وعاشروهن بالمعروف) فتد. ذكر أن التراضي بالمعروف والامساك بالمعروف والتسريح بالمعروف والمعاشرة بالمعروف وأن لهن به عليهن بالمعروف كما قال (ولهن رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فهذا المذكور في القرآن هو الواجب المعدل في جميع ما يتعلق بالنكاح من أمور النكاح وحقوق الزوجين فكما أن ما يجب للمرأة عليه من الرزق والكسوة هو بالمعروف وهو العرف الذي يعرفه الناس في حالهما نوعا وقدرا وصفة. وإذ كان ذلك يتنوع بتنوع حالهما من اليسار والاعسار والزمان كالشتاء والصيف والليل والنهار والمكان فيطمعها في كل بلد بما هو عادة أهل البلد وهو العرف بينهم. وكذلك ما يجب لها عليه من المتعة والعشرة فعليه أن يبيت عندها ويطأها بالمعروف ويختلف ذلك باختلاف حالها وحاله وهذا أصح القولين في الوطء الواجب أنه مقدر بالمعروف لا بتقدير من الشرع كما قررته في غير هذا الموضع والمثال المشهور هو النفقة فإنها مقدرة بالعرف تتنوع بتنوع حال الزوجين عند جمهور المسلمين ومنهم من قال هي مقدرة بالشرع نوعا وقدرا مدا من حنطة أو مدا ونصفا أو مدين قياسا على الاطعام الواجب في الكفارة على أصل القياس * والصواب المقطوع به ما عليه الأمة علما وعملا قديما وحديثا فإن القرآن قد دل على ذلك * وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لهند امرأة أبي سفيان لما قالت له يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح وأنه لا يعطيني ما يكفيني وولدي فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيك وولدي بالمعروف فأمرها أن تأخذ الكفاية بالمعروف ولم يقدر لها نوعا ولا قدرا - ولو قدر ذلك بشرع أو غيره لبين لها القدر والنوع كما بين فرائض الزكاة والديات * وفي صحيح مسلم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته العظيمة بعرفات ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف وإذا كان الواجب هو الكفاية بالمعروف فمعلوم أن الكفاية بالمعروف تتنوع بحال الزوجة في حاجتها وتنوع الزمان والمكان ويتنوع حال الزوج في يساره واعساره وليست كسوة القصيرة الضئيلة ككسوة الطويلة الجسيمة ولا كسوة الشتاء ككسوة الصيف ولا كفاية طعامه كطعامه ولا طعام البلاد الحارة كالباردة ولا المعروف في بلاد النمر والشعير كالمعروف في بلاد الفاكية والخير * وفي مسند الامام أحمد وسنن أبي داود وابن ماجه عن حكيم بن معاوية النميري

عن أبيه أنه قال قالت يا رسول الله ما حق زوجة أحدنا عليه قال تطعمها إذا أكلت وتكسوها إذا اكتسبت ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر إلا في البيت * فهذه ثلاثة أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أذن للزوجة مرة أن تأخذ كفايتها وكفاية ولدها بالمعروف - وقال في الخطبة التي خطبها يوم أكل الله الدين في أكبر مجمع كان له في الإسلام لمن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف - وقال للسائل المستفتى له عن حق الزوجة تطعمها إذا أكلت وتكسوها إذا اكتسبت - لم يأمر في شيء من ذلك بقدر معين لكن قيد ذلك بالمعروف تارة وبالمواساة بالزوج أخرى وهكذا قال في نفقة المالك . في الصحيحين عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال هم إخوانكم وخولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يديه ^(١) فليطعمه مما يأكل وليلبسه بما يلبس ولا تكفوه ما يغلبهم فإن كلفتموهم فأعينوهم * وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمملوك طعامه وكسوته ولا يكاف من العمل إلا ما يطيق في الزوجة والمملوك أمره واحد تارة يذكر أنه يجب الرزق والكسوة بالمعروف وتارة يأمر بمواساتهم بالنفس فمن العلماء من جعل المعروف هو الواجب والمواساة مستحبة وقد يقال أحدهما تفسير للآخر وعلى هذا فالواجب هو الرزق والكسوة بالمعروف في النوع والقدر وصفة الاتفاق وإن كان العلماء قد تنازعوا في ذلك . أما النوع فلا يتعين أن يعطيها مكيلاً كالخبز ولا نموزونا كالخبز ولا ثمن ذلك كالدرهم بل يرجع في ذلك إلى العرف فإذا أعطاه كفايتها بالمعروف مثل أن يكون عادتهم أكل التمر والشعير فيعطيه ذلك أو يكون أكل الخبز والادام فيعطيه ذلك وإن كان عادتهم أن يعطيها حبا فتطحنه في البيت فعل ذلك وإن كان يطعن في الطاحون ويخبز في البيت فعل ذلك وإن كان يخبز في البيت فعل ذلك وإن كان يشتري خبزاً ^(٢) من السوق فعل ذلك وكذلك الطيبخ ونحوه فعل ما هو المعروف فلا يتعين عليه دراهم ولا حبات أصلاً لا بشرع ولا بفرض فإن تعين ذلك دائماً من المنكر ليس من المعروف وهو مضر به تارة وبها أخرى وكذلك القدر لا يتعين مقدار مطرد بل تتنوع المصادر بتنوع الاوقات * وأما الاتفاق فقد قيل إن الواجب تملكها النفقة والكسوة وقيل لا يجب التملك وهو الصواب فإن ذلك ليس هو المعروف بل عرف النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين

(١) في نسخة تحت يده (٢) في نسخة مجبوزا

الى يومنا هذا ان الرجل يأتي بالطعام الى منزله فيأكل هو وامراته ومملوكه تارة جميعا وتارة
أفرادا ويفضل منه فضل تارة فيدخرونه ولا يعرف المسلمون انه يملكها كل يوم دراهم
تصرف فيها تصرف المالك بل من عاشر امرأة بمثل هذا الفرض كان عند المسلمين قد تماشرا
بغير المعروف وتضاراً في العشرة وإنما يفعل أحدهما ذلك بصاحبه عند الضرر لا عند العشرة
بالمعروف - وأيضا فان النبي صلى الله عليه وسلم أوجب في الزوجة مثل ما أوجب في المملوك تارة
قال لمن رزقهن وكسوتهن بالمعروف كما قال في المملوك وتارة قال تطعمها اذا أكلت وتكسوها
اذا اكتسبت كما قال في المملوك وقد اتفق المسلمون على أنه لا يجب تملك المملوك نفقته فلم
ان هذا الكلام لا يقتضى ايجاب التملك واذا تنازع الزوجان فتي اعترفت الزوجة انه يطعمها
اذا أكل ويكسوها اذا اكتسب وذلك هو المعروف لثاتها في بلدها فلا حق لها سوى ذلك
وان أنكرت ذلك أمره الحاكم ان ينفق بالمعروف بل ولا له ان يأمر بدراهم مقدرة مطلقا
أوجب مقدر مطلقا لكن يذكر المعروف الذي يليق بهما *

﴿فصل﴾ وكذلك قسم الابتداء والوطء والعشرة والمتعة هما واجبان كما قد قررناه
بأكبر من عشرة أدلة ومن شك في وجوب ذلك فقد أبعد تأمل الأدلة الشرعية والسياسة
الأنسانية * ثم الواجب قيل مبيت ليلة من أربع ليال والوطء في كل أربعة أشهر مرة كما
ثبت ذلك في المولى والمتزوج أربعاً - وقيل ان الواجب وطؤها بالمعروف فيقل ويكثر بحسب
حاجتها وقدرته كالفوت سواء *

﴿فصل﴾ وكذلك ما عليها من موافقته في المسكن وعشرته ومطاعته في المتعة فان
ذلك واجب عليها بالاتفاق عليها ان تسكن معه في أى بلد أو دار اذا كان ذلك بالمعروف
ولم تشترط خلافه وعليها ان لا تفارق ذلك بغير أمره الا لموجب شرعى فلا تنتقل ولا تسافر
ولا تخرج من منزله بغير حاجة الا باذنه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فانهن عوان عندكم
بمنزلة العبد والاسير وعليها تمكينه من الاستمتاع بها اذا طلب ذلك وذلك كله بالمعروف غير
المشكر فليس له أن يستمتع استمتاعا يضرها ولا يسكنها مسكناً يضرها ولا يحبسها حبساً
يضرها *

﴿فصل﴾ وتنازع العلماء هل عليها أن تخدمه في مثل فراش المنزل ومناولة الطعام

والشراب والخبز والبطحن والطعام لمالكه وبهائمه مثل علف دابته ومحو ذلك فمنهم من قال لا تجب الخدمة وهذا القول ضعيف كضعف قول من قال لا تجب عليه العشرة والوطء فان هذا ليس معاشرته له بالمعروف بل الصاحب في السفر الذي هو نظير الانسان وصاحبه في المسكن إن لم يماونه على مصلحته لم يكن قد عاشره بالمعروف وقيل وهو الصواب وجوب الخدمة فان الزوج سيدها في كتاب الله وهي عانية عنده بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى العاني والعبد الخدمة ولان ذلك هو المعروف * ثم من هؤلاء من قال تجب الخدمة اليسيرة ومنهم من قال تجب الخدمة بالمعروف وهذا هو الصواب فليها أن تخدمه الخدمة المعروفة من مثلها لمثله ويتنوع ذلك بتنوع الاحوال فخدمة البدوية ليست كخدمة القروية وخدمة القوية ليست كخدمة الضعيفة *

﴿ فصل ﴾ والمعروف فيما له ولها هو موجب العقد المطلق فان العقد المطلق يرجع في موجهه الى العرف كما يوجب العقد المطلق في البيع النقد المعروف فان شرط أحدهما على صاحبه شرطاً لا يحرم حلالاً ولا يحلل حراماً فالسلاسون عند شروطهم فان موجبات العقود تتاق من اللفظ نارة ومن العرف نارة أخرى لكن كلاهما مقيد بما لم يحرمه الله ورسوله فان لكل من العاقلين أن يوجب للآخر على نفسه ما لم يمنعه الله من إيجابه ولا يمنعه الله أن يوجب في المعاوضة ما يباح بذله بلا عوض فأما ما يحرم بذله بلا عوض كمارية البضع والولاء لتغير المعتقد فلا سبيل الى أن يجب بالشرط فانه اذا حرم بذله كيف يجب بالشرط فهذه أصول جامعة مع اختصار والله أعلم *

﴿ المسئلة الخامسة والاربعون ﴾ قال الشيخ اختلف الفقهاء فيما تدرك به الجمعة والجماعة على ثلاثة أقوال (أحدها) أنهما لا يدركان الا بركمة وهو مذهب مالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه اختارها جماعة من أصحابه وهو وجه في مذهب الشافعي واختاره بعض أصحابه أيضاً كابني المحاسن الرياني وغيره (والقول الثاني) أنهما يدركان بتكبيرة وهو مذهب أبي حنيفة (والقول الثالث) ان الجمعة لا تدرك الا بركمة والجماعة تدرك بتكبيرة وهذا القول هو المشهور من مذهب الشافعي وأحمد والصحيح هو القول الاول لوجوه (أحدها) أن قدر التكبيرة لم يعلق به الشارع شيئاً من الاحكام لافي الوقت ولا في الجمعة ولا الجماعة ولا غيرها فهو

وصف ملني في نظر الشارع فلا يجوز اعتباره (الثاني) أن النبي صلى الله عليه وسلم انما علق الاحكام بادراك الركعة فتطبيقها بالتكبيره الناء لما اعتبره واعتبار لما ألفاه وكل ذلك فاسد فيما اعتبر فيه الركعة وعلق الادراك بها في الوقت * ففي الصحيحين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أدرك أحدكم ركعة من صلاة العصر قبل ان تغرب الشمس فليتم صلاته واذا أدرك ركعة من صلاة الصبح قبل ان تطلع الشمس فليتم صلاته * وأما ما في بعض طرقه اذا أدرك أحدكم سجدة فالمراد بها الركعة التامة كما في اللفظ الآخر ولان الركعة التامة تسمى باسم الركوع فيقال ركعة وباسم السجود فيقال سجدة وهذا كثير في ألفاظ الحديث مثل هذا الحديث وغيره (الثالث) أن النبي صلى الله عليه وسلم علق الادراك مع الامام بركعة وهو نص في المسئلة * ففي الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصلاة مع الامام فقد أدرك الصلاة وهذا نص رافع للنزاع (الرابع) ان الجماعة لا تدرك الا بركعة كما أنفي به أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم ابن عمر وابن مسعود وأنس وغيرهم ولا يعلم لهم في الصحابة مخالف . وقد حكى غير واحد أن ذلك اجماع الصحابة والتفريق بين الجماعة والجماعة غير صحيح ولهذا أبو حنيفة طرد أصله وسوى بينهما ولكن الاحاديث الثابتة وآثار الصحابة تبطل ماذهب اليه (الخامس) أن مادون الركعة لا يعتد به من الصلاة فانه يستقبلها جميعها منفردا فلا يكون قد أدرك مع الامام شيئا يحتسب له به فلا يكون قد اجتمع هو والامام في جزء من أجزاء الصلاة يعتد له به فتكون صلاته جميعا صلاة منفرد * يوضح هذا انه لا يكون مدركا للركعة الا اذا أدرك الامام في الركوع واذا أدركه بعد الركوع لم يعتد له بما فعله معه مع انه قد أدرك معه القيام من الركوع والسجود وجلسة الفصل ولكن لما فانه معظم الركعة وهو القيام والركوع فاتته الركعة فكيف يقال مع هذا انه قد أدرك الصلاة مع الجماعة وهو لم يدرك معهم ما يحتسب له به فادراك الصلاة بادراك الركعة نظير ادراك الركعة بادراك الركوع لانه في الموضعين قد أدرك ما يعتد له به واذا لم يدرك من الصلاة ركعة كان كمن لم يدرك الركوع مع الامام في فوت الركعة لانه في الموضعين لم يدرك ما يحتسب له به وهذا من أصح القياس (السادس) ان ينبغي على هذا ان المسافر اذا اتم بمقيم وأدرك معه ركعة فما فوقها فانه يتم الصلاة وان أدرك معه أقل من ركعة صلاها مقصورة نص عليه الامام أحمد في احدي الروايتين عنه وهذا

لأنه بأدراك الركعة قد اتمم بمقيم في جزء من صلاته فلزمه الانتماء وإذا لم يدرك معه ركعة فصلاته صلاة منفرد فيصليها مقصورة - وبني عليه أيضا أن المرأة الحائض إذا طهرت قبل غروب الشمس بقدر ركعة لزومها العصر وان طهرت قبل الفجر بقدر ركعة لزومها العشاء وان حصل ذلك بأقل من مقدار ركعة لم يلزمها شيء * وأما الظهر والمغرب فكل يلزمها بذلك فيه خلاف مشهور (فقل) لا يلزمها وهو قول أبي حنيفة (وقيل) يلزمها وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد ورواه الامام أحمد عن ابن عباس وعبد الرحمن بن عوف *

ثم اختلف هؤلاء فيما تلزم به الصلاة الاولى على قولين (أحدهما) تجب بما تجب به الثانية وهل هو ركعة أو تكبيرة على قولين (والثاني) لا تجب الا بان تدرك زمانا يتسع لفعليها وهو أصح . وقرب من هذا اختلافهم فيما اذا دخل عليها الوقت وهي طاهرة ثم حاضت هل يلزمها قضاء الصلاة أم لا - على قولين (أحدهما) لا يلزمها كما يقوله مالك وأبو حنيفة (والثاني) يلزمها كما يقوله الشافعي وأحمد * ثم اختلف الموجبون عليها الصلاة فيما يستقر به الوجوب على قولين (أحدهما) قدر تكبيرة وهو المشهور في مذهب أحمد (والثاني) أن يمضي عليها زمن تتمكن فيه من الطهارة وفعل الصلاة وهو القول الثاني في مذهب أحمد والشافعي * ثم اختلفوا بعد ذلك هل يلزمها فعل الثانية من المجموعتين مع الاولى على قولين وهما روايتان عن الامام أحمد * والظاهر في الدليل مذهب أبي حنيفة ومالك انها لا يلزمها شيء لان القضاء انما يجب بامر جديد ولا أمر هنا يلزمها بالقضاء ولانها أخرت تأخيرًا جائزًا فهي غير مفرطة * وأما النائم أو الناسى وان كان غير مفرط أيضا فان ما يفعله ليس قضاء بل ذلك وقت الصلاة في حقه حين يستيقظ ويذكر كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث واحد بقضاء الصلاة بعد وقتها وانما وردت السنة بالاعادة في الوقت لمن ترك واجبا من واجبات الصلاة كإمره للنسيء في صلاته بالاعادة لما ترك الطمأنينة المأمور بها وكإمره لمن صلى خلف الصف منفردا بالاعادة لما ترك المصافحة الواجبة وكإمره لمن ترك لمعة من قدمه لم يصبها الماء بالاعادة لما ترك الوضوء المأمور به وأمر الناسى بان يصليها اذا ذكرها وذلك هو الوقت في حقهما والله سبحانه وتعالى أعلم *

❦ المسئلة السادسة والاربعون ❦ في رجل من أهل القبلة ترك الصلاة مدة سنتين ثم
 تاب بعد ذلك وواظب على أدائها فهل يجب عليه قضاء ما فاتته منها أم لا *
 ❦ الجواب ❦ أما من ترك الصلاة أو فرضا من فرائضها فإما أن يكون قد ترك ذلك
 ناسيا له بعد علمه بوجوبه وإما أن يكون جاهلا بوجوبه وإما أن يكون لعذر يعتد معه جواز
 التأخير وإما أن يتركه عالما عمدا (فأما الناسي) للصلاة فعليه أن يصلها إذا ذكرها بسنة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم المستفيضة عنه باتفاق الأئمة قال صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة
 أو نسيها فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها الا ذلك . وقد استفاض في الصحيح وغيره أنه نام
 هو وأصحابه عن صلاة الفجر في السفر فصلوها بعد ما طلعت الشمس السنة والفريضة بأذان
 وإقامة . وكذلك من نسي طهارة الحدث وصلى ناسيا فعليه أن يعيد الصلاة بطهارة بلا نزاع حتى
 لو كان الناسي اماما كان عليه أن يعيد الصلاة ولا إعادة على المأمومين اذا لم يعلموا عند جمهور
 العلماء كمالك والشافعي وأحمد في المنصوص المشهور عنه كما جرى ذلك لعمر وعثمان رضي الله
 عنهما . وأما من نسي طهارة الخبث فإنه لا إعادة عليه في مذهب مالك وأحمد في أصح الروايتين عنه
 والشافعي في أحد قولي له لان هذا من باب فعل المنهى عنه وتلك من باب ترك المأمور به ومن
 فعل ما نهى عنه ناسيا فلا إثم عليه بالكتاب والسنة كما جاءت به السنة فيمن أكل في رمضان
 ناسيا وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد . وطرده ذلك فيمن تكلم في الصلاة ناسيا ومن
 تطيب ولبس ناسيا كما هو مذهب الشافعي وأحمد في أحادي الروايتين عنه . وكذلك من فعل
 المحلوف عليه ناسيا كما هو أحد القولين عن الشافعي وأحمد . وهنا مسائل تنازع العلماء فيها مثل
 من نسي الماء في رحله وصلى بالتيمم وأمثال ذلك ليس هذا موضع تفصيلها (وأما) من ترك
 الصلاة جاهلا بوجوبها مثل من أسلم في دار الحرب ولم يعلم أن الصلاة واجبة عليه فهذه المسئلة
 للفقهاء فيها ثلاثة أقوال وجهان في مذهب أحمد (أحدها) عليه الاعادة مطلقا وهو قول
 الشافعي وأحد الوجهين في مذهب أحمد (والثاني) عليه الاعادة اذا تركها بدار الاسلام دون
 دار الحرب وهو مذهب أبي حنيفة لان دار الحرب دار جهل يعذر فيه بخلاف دار الاسلام
 (والثالث) لا اعادة عليه مطلقا وهو الوجه الثاني في مذهب أحمد وغيره * وأصل هذين
 الوجهين أن حكم الشارع هل يثبت في حق المكلف قبل بلوغ الخطاب له فيه ثلاثة أقوال

في مذهب أحمد وغيره (أحدها) يثبت مطلقا (والثاني) لا يثبت مطلقا (والثالث) يثبت حكم الخطأ المبتدئ دون الخطأ الناسخ كفضية أهل قباء، وكان نزاع المعروف في الوكيل إذا عزل فهل يثبت حكم العزل في حقه قبل العلم. وعلى هذا لو ترك الطهارة الواجبة لعدم بلوغ النص مثل أن يأكل لحما لا بل ولا يتوضأ ثم يبلغه النص ويتبين له وجوب الوضوء أو يصلي في أعطان لا بل ثم يبلغه ويتبين له النص فهل عليه إعادة ما مضى فيه قولان هما روايتان عن أحمد. ونظيره أن يحس ذكره ويصلي ثم يتبين له وجوب الوضوء من مس الذكر * والصحيح في جميع هذه المسائل عدم وجوب الإعادة لأن الله عفا عن الخطأ والنسيان ولأنه قال (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) فمن لم يبلغه أمر الرسول في شيء معين لم يثبت حكم وجوبه عليه ولهذا لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم عمر وعمارا لما أجابا فلم يصل عمر وصلى عمار بالترغ أن يعيد أحدهما وكذلك لم يأمر أباذر بالإعادة لما كان يجنب ويتكثرا لا يصلي وكذلك لم يأمر من أكل من الصحابة حتى يتبين الحبل الأبيض من الحبل الأسود بالقضاء كما لم يأمر من صلى إلى بيت المقدس قبل بلوغ النسخ لهم بالقضاء * ومن هذا الباب المستحاضة إذا مكثت مدة لا تصلح لاعتقادها عدم وجوب الصلاة عليها ففي وجوب القضاء عليها قولان (أحدهما) لا إعادة عليها كما نقل عن مالك وغيره لأن المستحاضة التي قالت للنبي صلى الله عليه وسلم اني حضت حيضة شديدة كبيرة منكثرة منعتني الصلاة والصيام أمرها بما يجب في المستقبل ولم يأمرها بقضاء صلاة الماضي * وقد ثبت عندى بالنقل التواتر أن في النساء والرجال بالبوادى وغير البوادى من يبلغ ولا يعلم أن الصلاة عليه واجبة بل إذا قيل للمرأة صلى تقول حتى أكبر وأصير عجوزة ظانة أنه لا يخاطب بالصلاة إلا المرأة الكبيرة كالمجوز ونحوها. وفي أتباع الشيوخ طوائف كثيرون لا يعلمون أن الصلاة واجبة عليهم فهؤلاء لا يجب عليهم في الصحيح قضاء الصلوات سواء قيل كانوا كفارا أو كانوا معذورين بالجهل. وكذلك من كان منافقا زنديقا يظهر الإسلام ويبطن خلافه وهو لا يصلي أو يصلي حياء بلا وضوء، أو لا يمتد وجوب الصلاة فانه إذا تاب من نفاقه وصلى فانه لا قضاء عليه عند جمهور العلماء المرتد الذي كان يمتد وجوب الصلاة ثم ارتد عن الإسلام ثم عاد لا يجب عليه قضاء ما تركه حال الردة عند جمهور العلماء كمالك وأبي حنيفة وأحمد في ظاهر مذهبهم فإن المرتدين

الذين ارتدوا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كعبد الله بن سعد بن أبي سرح وغيره مكثوا على الكفر مدة ثم أسلموا ولم يأمر أحدا منهم بقضاء ما تركوه وكذلك المرتدون على عهد أبي بكر لم يؤمروا بقضاء صلاة لالا^(١) واما من كان عالما بوجوبها وتركها بلا تاويل حتى خرج وقتها الموقت فهذا يجب عليه القضاء عند الاثمة الاربعة وذهب طائفة منهم ابن حزم وغيره الى أن فعلها بعد الوقت لا يصح من هؤلاء وكذلك قالوا فيمن ترك الصوم متعمدا والله سبحانه وتعالى اعلم *

﴿المسئلة السابعة والاربعون﴾ سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن رجل تزوج امرأة من سنين ثم طلقها ثلاثا وكان ولي نكاحها فاسقا فهل يصح عقد الفاسق بحيث اذا طلق ثلاثا لا تحل له الا بعد نكاح غيره أولا يصح عقده فله ان يتزوجها بعقد جديد وولى مرشد من غير أن ينكحها غيره *

﴿أجاب﴾ الحمد لله * ان كان قد طلقها ثلاثا فقد وقع به الطلاق وليس لأحد بعد الطلاق الثلاث أن ينظر في الولي هل كان عدلا أو فاسقا ليجعل فسق الولي ذريعة الى عدم وقوع الطلاق فان أكثر الفقهاء يصححون ولاية الفاسق وأكثرهم يوقعون الطلاق في مثل هذا النكاح بل وفي غيره من الأنكحة الفاسدة واذا فرغ على ان النكاح فاسد وان الطلاق لا يقع فيه فانما يجوز أن يستحل الحلال من يحرم الحرام وليس لاحد أن يعتد الشيء حلالا حراما وهذا الزوج كان يستحل وطأها قبل الطلاق ولو ماتت لورثها فهو عامل على صحة النكاح فكيف يعمل بعد الطلاق على فباده فيكون النكاح صحيحا اذا كان له غرض في صحته فاسدا اذا كان له غرض في فسادة . وهذا القول يخالف اجماع المسلمين فانهم متفقون على أن من اعتقد حل الشيء كان عليه أن يعتد ذلك سواً وافق غرضه أو خالفه . ومن اعتقد تحريمه كان عليه أن يعتد ذلك في الحالين * وهؤلاء المطلقون لا يفكرون في فساد النكاح بفسق الولي الا عند الطلاق الثلاث لا عند الاستمتاع والتوارث يكونون في وقت يقدون من يفسده وفي وقت يقدون من يصححه بحسب الفرض والهوى ومثل هذا لا يجوز باتفاق الامة — وأما ان كان هذا حلف يميناً بالطلاق فليذكر يمينه ليفتي بما يجب في ذلك فان كثيراً من

الناس قد يظن أنه حنث ووقع به الطلاق ويكون الامر بخلاف ذلك وفي الحنث مسائل فيها نزاع بين العلماء فالأخذ بقول سائغ في ذلك خير من الدخول فيما يخالف الاجماع * ونظير هذا أن يعتد الرجل بثبوت شفعة الجوار اذا كان طالبا لها وعدم ثبوتها اذا كان مستريا فان هذا لا يجوز بالاجماع . وكذا من بنى على صحة ولاية الفاسق في حال نكاحه وبني على فساد ولايته في حال طلاقه لم يجوز ذلك باجماع المسلمين ولو قال المستفتى المعين أنا لم أكن أعرف ذلك وأنا من اليوم ألزم ذلك لم يكن من ذلك لان ذلك يفتح باب التلاعب بالدين وفتح الذريعة الى ان يكون التحليل والتحريم بحسب الأهواء ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن نكاح الشغار وهو ان يزوجه أخته على أن يزوجه أخته وقد ظن بعض الفقهاء ان ذلك لأجل شرط عدم المهر فصحح النكاح وأوجب مهر المثل . وآخرون قالوا إنما نهى عن ذلك لأجل الاشتراك في البضع فان كل واحدة يصير بضعها مملوكا لزوجهما وللزوجة الأخرى التي أصدقته لان الصداق ملك الزوجة ولهذا قال بعض الفقهاء ان سموا مهر اصبح النكاح والا لم يصح وقال بعضهم ان قال وبضع كل واحدة منهما مهر للأخرى فسد والا لم يفسد * والصواب ان نكاح الشغار فاسد كما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم وان من صورده ما اذا سموا مهرًا وغيره لانه قد صار مشروطا في نكاح الأخرى وان كانت هي لم تملكه وانما ملكه ولها فانه يكون ما يستحقه من المهر لولها وهو انما أخذ بضعاً . وفي ذلك مفسد (أحدها) اشتراط عدم المهر وفرق بين عدم تسميته وبين اشتراط نفيه فالاول لا يفسد بالاتفاق * والثاني يفسد في أحد القولين في مذهب مالك وأحمد وهو الصحيح (والثاني) ان ذلك يقتضي عناية للخاطب وانه لا ينظر في مصلحة وليته (والثالث) ان هذا يقتضي ان يكون الموضع المشروط لغير المرأة بل لزوجهما حقيقة الامر ان المرأة زوجت لأجل غيرها وصار بضعها مبدولا لأجل مقصود غيرها والاب له حق في مال ولده كما قال النبي صلى الله عليه وسلم انت ومالك لايك وليس له حق في بضعها لانه لا يتمتع به والله سبحانه أعلم *

المسئلة الثامنة والاربعون في قوله تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لانكاف نفس الاوسعها) الى قوله (واعلموا ان الله بما تعلمون بصير) مع قوله (وان كن أولات حمل فانفقوا عليهن حتى

يضمن حملهن فان ارضعن لكم فآتهن أجورهن) الى قوله (سيجعل الله بعد عسر يسرا) * وفي ذلك أنواع من الاحكام بعضها مجمع عليه وبعضها متنازع فيه . واذا تدبرت كتاب الله تبين انه يفصل النزاع بين من يحسن الرد اليه وأن من لم يهتد الى ذلك فهو إما لعدم استطاعته فيعذر أو لتفريطه فيلام * قوله تعالى (حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة) يدل على أن هذا تمام الرضاعة وما بعد ذلك فهو غذاء من الاغذية وبهذا يستدل من يقول الرضاع بعد الحولين بمنزلة رضاع الكبير * وقوله حولين كاملين يدل على ان لفظ الحولين يقع على حول وبعض آخر وهذا معروف في كلامهم يقال لفلان عشرون عاما اذا كمل ذلك . قال الفراء والزجاج وغيرهما لما جاز ان يقول حولين ويريد أقل منهما كما قال تعالى (فمن تمجّل في يومين) ومعلوم انه يتعجل في يوم وبعض آخر وتقول لم أر فلانا يومين وانما تريد يوما وبعض آخر قال كاملين ليبين انه لا يجوز ان ينقص منهما وهذا بمنزلة قوله تعالى (تلك عشرة كاملة) فان لفظ العشرة يقع على تسعة وبعض العاشر فيقال أمت عشرة أيام وان لم يكملها فقولُه هناك كاملة بمنزلة قوله هنا كاملين * وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الخازن الأمين الذي يعطى ما أمر به كاملا موفرا طيبة به نفسه أحد المتصدقين فالكمال الذي لم ينقص منه شيء اذ الكمال ضد النقصان وأما الموفر فقد قال أجروهم موفر يقال الموفر للزائد ويقال لم يكلم أي يجرح كما جاء في الحديث الذي رواه الامام أحمد في كتاب الزهد عن وهب بن منبه أن الله تعالى قال لموسى وما ذاك لهوانهم على ولكن ليستكملوا نصيبهم من كرامتي سالما موفرا لم تكلمه الدنيا ولم تكلمه نطمة الهوى وكان هذا تنيير الصفة وذاك نقصان القدر—وذكر أبو الفرج هل هو عام في جميع الوالدات أو يختص بالمطلقات على قولين . والخصوص قول سعيد بن جبير ومجاهد والضحاك والسدي ومقاتل في آخرين . والعموم قول أبي سليمان الدمشقي والقاضي أبي يعلى في آخرين قال القاضي ولهذا يقول لها ان تؤجر نفسها لرضاع ولدها سواء كانت مع الزوج أو مطلقة (قلت) الآية حجة عليهم فانها أوجبت للامرضعات رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا زيادة على ذلك وهو يقول تؤجر نفسها بأجرة غير النفقة والآية لا تدل على هذا بل اذا كانت الآية عامة دلت على انها ترضع ولدها مع اتفاق الزوج عليها كما لو كانت حاملا فانها ينفق عليها وتدخل نفقة الولد في نفقة الزوجية لان الولد ينزى بنزاه أمه وكذلك في حال الرضاع فان نفقة الحمل هي نفقة المرتضع وعلى هذا

فلا منافاة بين القولين فإن الذين خصوه بالمطلقات أوجبوا نفقة جديدة بسبب الرضاع كما ذكر في سورة الطلاق وهذا مختص بالمطقة وقوله تعالى (حولين كاملين) قد علم أن مبدأ الحول من حين الولادة . والكمال إلى نظير ذلك فإذا كان من عاشر المحرم كان الكمال في عاشر المحرم في مثل تلك الساعة فإن الحول المطلق هو اثنا عشر شهرا من الشهر الهلالي كما قال تعالى (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله) وهكذا ما ذكره من عدة أربعة أشهر وعشر أولها من حين الموت وآخرها إذا مضت عشر بد نظيره فإذا كان في منتصف المحرم فأخرها خامس عشر المحرم وكذلك الاجل المسمى في البيوع وسائر ما يؤجل بالشرع وبالشرط والفقهاء هنا قولان آخران ضعيفان (أحدهما) قول من يقول إذا كان في أثناء الشهر كان جميع الشهور بالعدد فيكون الحولان ثلثائة وستين وثلاثمائة وستين وعلى هذا القول تزيد المدة اثني عشر يوما وهو غلط بين (والقول الثاني) قول من يقول منها واحد بالعدد وسائرهما بالأهلة . وهذا أقرب لكن فيه غلط فانه على هذا إذا كان المبدأ عاشر المحرم وقد نقص المحرم كان تمامه تاسعه فيكون التكميل أحد عشر فيكون المنتهى حادى عشر المحرم وهو غلط أيضا وظاهر القرآن يدل على أن على الام ارضاعه لان قوله يرضعن خبر في معنى الامر وهى مسئلة نزاع ولهذا تأولها من ذهب الى القول الآخر . قال القاضي أبو يعلى وهذا الامر انصرف الى الآباء لان عليهم الاسترضاع لاعلى الوالدات بدليل قوله (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن) وقوله (فأتوهن أجورهن) فلو كان متحما على الوالدة لم يكن عليه الاجرة فيقال بل القرآن دل على ان الابن على الام الفعل وعلى الاب النفقة ولولم يوجد غيرها تمين عليها وهى تستحق الاجرة والاجنبية تستحق الاجرة ولولم يوجد غيرها * وقوله تعالى (لمن أراد ان يتم الرضاعة) دليل على أنه يجوز أن يريد اتمام الرضاع ويجوز القبطام قبل ذلك اذا كان مصلحة وقد بين ذلك بقوله تعالى (فإن أرادا فصلا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما) وذلك يدل على انه لا يفصل الا برضى الابوين فلو أراد أحدهما الا تمام والآخر الفصل قبل ذلك كان الامر لمن أراد الا تمام لانه قال تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن) وقوله تعالى (يرضعن) صيغة خبر ومعناه الامر والتقدير الوالدة مأمورة بأرضاعه حولين كاملين اذا أريد اتمام الرضاعة فإذا أرادت الا تمام كانت مأمورة بذلك وكان على الاب رزقها وكسوتها وإن

أراد الاب الاتمام كان له ذلك فانه لم يبح الفصل الا بتراضيهما جميعاً. يدل على ذلك قوله تعالى (لمن أراد ان يتم الرضاعة) ولقطة من إما ان يقال هو عام يتناول هذا وهذا ويدخل فيه الذكر والانثى فن أراد الاتمام ارضعن له وإما ان يقال قوله تعالى (لمن أراد ان يتم الرضاعة) انما هو المولود له فهو المولود له وهو المرضع له فالام تلده وترضع له كما قال تعالى (فان ارضعن لكم والام كالأجير مع المستأجر فان أراد الاب الاتمام ارضعن له وان أراد أن لا يتم^(١)) وعلى هذا التقدير فنطوق الآية أمرهن بارضاعه عند ارادة الاب ومفهومها أيضا جواز الفصل بتراضيهما يبقى اذا أرادت الام دون الاب مسكوتاً عنه لكن مفهوم قوله تعالى (عن تراض) أنه لا يجوز كما ذكر ذلك مجاهد وغيره ولكن تناوله قوله تعالى (فان ارضعن لكم فآتوهن أجورهن) فانها اذا أرضعت تمام الحول فله أرضعت وكفته بذلك مؤنة الطفل فلولاً رضاعها لا يحتاج الى ان تطعمه شيئاً آخر. ففي هذه الآية بين أن على الام الاتمام اذا أراد الاب وفي تلك بين أن على الاب الأجر اذا أبت المرأة قال مجاهد التشاور فيما دون الحولين ان أرادت ان تقطم وأبى فليس لها وان أراد هو ولم ترد فليس له ذلك حتى يقع ذلك على تراض منهما وتشاور يقول غير مسسن^(٢) الى أنفسهما ولا رضاهما. وقوله تعالى (اذا سلمتم ما آتيتن بالمعروف) قال اذا سلمتم أيها الاباء الى أمهات الاولاد أجر ما أرضعن قبل امتناعهن روى عن مجاهد والسدى وقيل اذا سلمتم الى الظئر أجرها بالمعروف روى عن سعيد بن جبير ومقاتل وقرأ ابن كثير أتيتم بالقصر. وقوله تعالى (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) ولم يقل وعلى الوالدين كما قال والوالدان لان المرأة هي التي تلده وأما الاب فلم يلده بل هو مولود له ولكن اذا قرن بينهما قيل وبالوالدين احساناً فأما مع الافراد فليس في القرآن تسميته والدابل أبا وفيه بيان ان الولد ولد للاب لا للام ولهذا كان عليه نفقته حملاً وأجرة رضاعه وهذا يوافق قوله تعالى (يحب لمن يشاء إنانا ويحب لمن يشاء الذكور) فجعله موهوباً للاب وجعل بيته بيته في قوله تعالى (لا جناح عليكم ان تأكلوا من بيوتكم) واذا كان الاب هو المنفق عليه جنينا ورضيعاً والمرأة وعاء فالولد زرع الاب قال تعالى (نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم) فالمرأة هي الارض المزروعة والزرع فيها للاب وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يسقى الرجل ماءه زرع

غيره يريد به النهي عن وطء الحبالى فان ماء الواطي يزيد في الحمل كما يزيد الماء في الزرع وفي الحديث الآخر الصحيح لقد هممت أن ألعنه لعنة تدخل معه في قبره كيف يورثه وهو لا يحل له وكيف يستعبده وهو لا يحل له وإذا كان الولد للآب وهو زرعه كان هذا مطابقاً لقوله صلى الله عليه وسلم أنت ومالك لأبيك وقوله صلى الله عليه وسلم إن أطيّب ما أكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه فقد خصل الولد من كسبه كما دلت عليه هذه الآية فان الزرع الذى فى الارض كسب المزدرع له الذى بذره وسقاه واعطى أجرة الارض فان الرجل أعطى المرأة مهرها وهو أجر الوطء كما قال تعالى (ولا جناح عليكم أن تنكحوهن إذا آتيتهن من أجورهن) وهو مطابق لقوله تعالى (ما أغنى عنه ماله وما كسب) وقد فسر ما كسب بالولد فالأُم هى الحرث وهى الارض التى فيها زرع والآب استأجرها بالمهر كما يستأجر الارض وأنفق على الزرع باتفاقه لما كانت حاملًا ثم أنفق على الرضيع كما ينفق المستأجر على الزرع والثمر اذا كان مستورا واذا برز فالزرع هو الولد وهو من كسبه وهذا يدل على ان للآب أن يأخذ من ماله مالا يضربه كما جاءت به السنة وأن ماله للآب مباح وان كان ملكا لابن فهو مباح للآب أن يملكه والا ببقى للابن فاذا مات ولم يترك له ورث عن الابن وللآب أيضا ان يستخدم الولد ما لم يضربه وفى هذا وجوب طاعة الآب على الابن اذا كان العمل مباحا لا يضرب بالابن فانه لو استخدم عبده فى^(١) أو اعتدى عليه لم يجوز فالابن أولى. ونفع الابن له اذا لم يأخذه الآب بخلاف نفع المملوك فانه للمالك كما ان ماله لو مات للمالكه لا لوارثه ودل ما ذكره على انه لا يجوز للرجل ان يطأ حاملا من غيره وأنه اذا وطئها كان كسقى الزرع يزيد فيه وينميه ويبقى له شركة فى الولد فيحرم عليه استعباد هذا الولد فلو ملك أمة حاملا من غيره ووطئها حرم استعباد هذا الولد لانه سقاه ولقوله صلى الله عليه وسلم كيف يستعبده وهو لا يحل له وكيف يورثه أى يجعله موروثا منه وهو لا يحل له ومن ظن ان المراد كيف يجعله وارثا فقد غلط لان تلك المرأة كانت أمة للواطى والعبد لا يجعل وارثا انما يجعل موروثا فأما اذا استبرئت المرأة علم انه لا زرع هناك ولو كانت بكرًا أو عند من لا يطؤها فقيه نزاع والظاهر جواز الوطء لانه لا زرع هناك وظهور براءة الرحم هنا أقوى من براءتها من الاستبراء بحيضة فان الحامل قد

(١) يباح بالاصلين ولعل الاصل فيما يضربه اهـ - صححه

يخرج منها من الدم مثل دم الحيض وان كان نادراً وقد تنازع العلماء هل هو حيض أولاً
 فالاستبراء ليس دليلاً قاطعاً على براءة الرحم بل دليل ظاهر. والبكارة وكونها كانت مملوكة
 لصبي أو امرأة أدل على البراءة. وان كان البائع صادقاً وأخبره أنه استبرأها حصل المقصود
 واستبراء الصغيرة التي لم تحض والمجوز والآيسة في غاية البعد ولهذا اضطرب القائلون هل
 تستبرأ بشهر أو شهر ونصف أو شهرين أو ثلاثة أشهر وكلها أقوال ضعيفة وابن عمر رضي الله
 عنهما لم يكن يستبرئ البكر ولا يعرف له مخالف من الصحابة والنبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر
 بالاستبراء الا في المسبيات كما قال في سبائا أوطاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات
 حمل حتى تستبرأ بحيضة لم يأمر كل من ورث أمة أو اشتراها أن يستبرئها مع وجود ذلك في
 زمنه فلم انه أمر بالاستبراء عند الجهل بالحال لا مكان ان تكون حاملاً وكذلك من ملكت
 وكان سيدها يطؤها ولم يستبرئها لكن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر مثل هذا اذا لم يكن
 المسلمون يفعلون مثل هذا لا يرضى لنفسه أحد ان يبيع أمته الجامل منه بل لا يبيعها اذا وطئها
 حتى يستبرئها فلا يحتاج المشتري الى استبراء ثان ولهذا لم يته عن وطء الجبالى من (١) ذات
 اذا ملكت ببيع أوهبة لان هذا لم يكن يقع بل هذه دخلت في نفيه صلى الله عليه وسلم أن
 يسقى الرجل ماءه زرع غيره * وقوله تعالى (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) وقال
 تعالى في تلك الآية (فان أرضعن لكم فآوهن أجورهن) يدل على ان هذا الاجر هو رزقهن
 وكسوتهن بالمعروف اذا لم يكن بينهما مسمى يرجعان اليه وأجرة المثل انما تقدر بالمسمى اذا كان
 هناك مسمى يرجعان اليه كما في البيع والاجارة لما كان السلعة هي أو مثلها بشئ مسمى وجب ثمن
 المثل اذا أخذت بغير اختياره وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم من أعتق شركاً له في عبد وكان له
 من المال ما يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق العبد فهناك أقيم العبد
 لانه ومثله يباع في السوق فتعرف القيمة التي هي السعر في ذلك الوقت وكذلك الاجير والصانع
 كما نهى النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح لعل أن يعطى الجازر من البدن شيئاً وقال
 نحن نمطيه من عندنا فان الذبح وقسمه اللحم على المهدي فعليه أجرة الجازر الذي فعل ذلك وهو
 يستحق نظير ما يستحقه مثله اذا عمل ذلك لان الجزارة معروفة ولها عادة معروفة وكذلك سائر

(١) رياض بالاصلين

الصناعات كالحياكة والخياطة والبناء وقد كان من الناس من يخطب بالاجرة على عهده فيستحق
 هذا الخياط ما يستحقه نظراؤه وكذلك أجبر الخدمة يستحق ما يستحقه نظيره لأن لذلك عادة
 معروفة عند الناس . وأما الام المرضعة فهي نظير سائر الامهات المرضعات بمدة الطلاق وليس
 لمن عادة مقدرة الا اعتبار حال الرضاع بما ذكر وهي اذا كانت حاملا منه وهي مطلقة
 استحققت نفقتها وكسوتها بالمعروف وهي في الحقيقة نفقة على الحمل وهذا أظهر قولي العلماء
 كما قال تعالى (وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضمن حملن) * وللعلماء هنا ثلاثة أقوال
 (أحدها) إن هذه النفقة نفقة زوجة ممتدة ولا فرق بين ان تكون حاملا أو حائلا وهذا
 قول من يوجب النفقة للبائن كما يوجبها للرجمية كقول طائفة من السلف والخلف وهو مذهب
 أبي حنيفة وغيره ويروى عن عمر وابن مسعود ولكن على هذا القول ليس لكونها حاملا
 تأثير فانهم ينفقون عليها حتى تنقضي العدة سواء كانت حاملا أو حائلا (القول الثاني) أنه
 ينفق عليها نفقة زوجة لاجل الحمل كأحد قولي الشافعي واحدى الروايتين عن أحمد وهذا
 قول متناقض فانه ان كان نفقة زوجة فقد وجب لكونها زوجة لاجل الولد وان كان
 لاجل الولد فنفقة الولد تجب مع غير الزوجة كما يجب عليه أن ينفق على سريته الحامل اذا
 اعتقها وهؤلاء يقولون هل وجبت النفقة للحمل أو لها من أجل الحمل على قولين فان ارادوا
 لها من أجل الحمل أى لهذه الحامل من أجل حملها فلا فرق - وان ارادوا وهو مرادهم أنه يجب
 لها نفقة زوجة من أجل الحمل فهذا تناقض فان نفقة الزوجة تجب وان لم يكن حمل ونفقة الحمل
 تجب وان لم تكن زوجة (والقول الثالث) وهو الصحيح أن النفقة تجب للحمل ولها من أجل
 الحمل لكونها حاملا بولده فهي نفقة عليه لكونه اباه لاعليها لكونها زوجة وهذا قول مالك
 وأحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد والقرآن يدل على هذا فانه قال تعالى (وان كن أولات
 حمل فأنفقوا عليهن حتى يضمن حملن) ثم قال تعالى (فان أرضعن لكم فأسألهن أجورهن) وقال
 هنا (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فجعل أجر الارضاع على من وجبت عليه نفقة
 الحامل ومعلوم ان أجر الارضاع يجب على الاب لكونه أباف كذلك نفقة الحامل ولان نفقة
 الحامل ورزقها وكسوتها بالمعروف وقد جعل أجر المرضعة كذلك ولانه قال (وعلى الوارث مثل
 ذلك) أي وارث الطفل فأوجب عليه ما يجب على الاب وهذا كله يبين ان نفقة الحمل والرضاع

من باب نفقة الاب على ابنه لامن باب نفقة الزوج على زوجته وعلى هذا فلم تكن زوجة بل كانت حاملا بوطء شبهة يلحقه نسبه أو كانت حاملا منه وقد أعتقها وجب عليه نفقة الحمل كما يجب عليه نفقة الارضاع ولو كان الحمل لغيره كمن وطئ أمة غيره بنكاح أو شبهة أو إرث فالولدهنا لسيد الامة فليس على الواطئ شي وان كان زوجا ولو تزوج عبد حرة فحملت منه فالنسب ههنا لاحق لكن الولد حر والولد الحر لا تجب نفقته على أبيه العبد ولا أجرة رضاعه فان العبد ليس له مال ينفق منه على ولده وسيدته لاحق له في ولده فان ولده إما حر وإما مملوك لسيد الامة نعم ولو كانت الحامل أمة والولد حر مثل المرقور الذي اشترى أمة فظهر أنها مستحقة لغير البائع أو تزوج حرة فظهر أنها أمة فهنا الولد حر وان كانت أمة مملوكة لغير الواطئ لأنه انما وطئ من يمتقدها مملوكة له أو زوجة حرة وبهذا قضت الصحابة لسيد الامة بشراء الولد وهو^(١) فهنا الآن ينفق على الحامل كما ينفق على المرضعة له والله سبحانه وتعالى أعلم *

المسئلة التاسعة والاربعون ❦ سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عما يفعله الناس في يوم عاشوراء من الكحل والاغتسال والحناء والمصافحة وطبخ الحبوب واظهار السرور وعزوا ذلك الى الشارع فهل ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك حديث صحيح أم لا - واذا لم يرد حديث صحيح في شيء من ذلك فهل يكون فعل ذلك بدعة أم لا *

❦ اجاب ❦ الحمد لله رب العالمين * لم يرد في شيء من ذلك حديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه ولا استحب ذلك أحد من أئمة المسلمين لا الأئمة الاربعة ولا غيرهم ولا روى أهل الكتب المعتمدة في ذلك شيئا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا الصحابة ولا التابعين لا صحيحا ولا ضعيفا لا في كتب الصحيح ولا السنن ولا المسانيد ولا يعرف شيء من هذه الاحاديث على عهد القرون الفاضلة ولكن روى بعض المتأخرين في ذلك أحاديث مثل ما رويوا أن من اكتحل يوم عاشوراء لم يرمد ذلك العام ومن اغتسل يوم عاشوراء لم يعرض ذلك العام وأمثال ذلك ورويوا فضائل في صلاة يوم عاشوراء ورويوا أن في يوم عاشوراء توبة آتم واستواء السفينة على الجودي ورد يوسف على يعقوب وانجاء ابراهيم من النار وفداء الذبيح بالكبش

(١) يابض بالاصلين

ونحو ذلك ورووا ذلك في حديث موضوع على النبي صلى الله عليه وسلم ورووا أنه من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته . ورواية هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم كذب ولكنه معروف من رواية سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه قال بلغنا أنه من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته وإبراهيم بن محمد بن المنتشر من أهل الكوفة وأهل الكوفة كان فيهم طائفتان — طائفة رافضة يظهرن موالاة أهل البيت وهم في الباطن إما ملاحدة زنادقة وإما جهال وأصحاب هوى — وطائفة ناصبة تبغض علياً وأصحابه لما جرى من القتال في الفتنة ما جرى وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال سيكون في ثقيف كذاب ومبير فكان الكذاب هو المختار بن أبي عبيد الثقفي وكان يظهر موالاة أهل البيت والانتصار لهم وقتل عبيد الله بن زياد أمير العراق الذي جهز السرية التي قتلت الحسين بن علي رضي الله عنهما ثم أنه أظهر الكذب وادعى النبوة وأن جبريل عليه السلام ينزل عليه حتى قالوا لابن عمر وابن عباس قالوا لا أحدهما إن المختار بن أبي عبيد يزعم أنه ينزل عليه فقال صدق قال الله تعالى (قل هل أنبئكم على من تنزل الشياطين تنزل على كل أفك أئيم) وقالوا للآخر إن المختار يزعم أنه يوحى إليه فقال صدق (وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوك) * وأما المبير فهو الحجاج بن يوسف الثقفي وكان منحرفاً عن علي وأصحابه فكان هذا من النواصب والاول من الروافض وهذا الرافض كان أعظم كذباً وافتراءً والحاد في الدين فإنه ادعى النبوة وذلك كان أعظم عقوبة لمن خرج على سلطانه وانتقاماً لمن آثمهم بمعصية أميره عبد الملك بن مروان وكان في الكوفة بين هؤلاء وهؤلاء فتن وقتال فلما قتل الحسين بن علي رضي الله عنهما يوم عاشوراء وقتلته الطائفة الظالمة الباغية وأكرم الله الحسين بالشهادة كما أكرم من أكرم من أهل بيته . أكرم بها حمزة وجعفر وأباه علياً وغيرهم وكانت شهادته مما رفع الله بها منزلته وأعلى درجته فإنه هو وأخوه الحسن سيدي شباب أهل الجنة . والمنازل العالية لا تنال إلا بالبلاء كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل أي الناس أشد بلاء فقال الأنبياء ثم الصالحون ثم الأمثل فالأمثل يبتلى الرجل على حسب دينه فإن كان في دينه صلابة زيد في بلائه وإن كان في دينه رقة خفف عنه ولا يزال البلاء بالمؤمن حتى يمشي على الأرض وليس عليه خطيئة رواه الترمذي وغيره . فكان الحسن والحسين قد سبق لهما من الله تعالى ما سبق

من المنزلة العلية ولم يكن قد حصل لهما من البلاء ما حصل لسلفهما الطيب فانهما ولدا في عز الاسلام وترتيا في عز وكرامة والمسلمون يعظمونهما ويكرمونهما ومات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يستكملا سن التمييز فكان نعمة الله عليهما أن ابتلاهما بما يلحقهما باهل بيتهما كما ابتلى من كان أفضل منهما فان على بن أبي طالب أفضل منهما وقد قتل شهيدا وكان مقتل الحسين مما نارت به الفتن بين الناس كما كان مقتل عثمان رضى الله عنه من أعظم الاسباب التي اوجبت الفتن بين الناس وبسببه تفرقت الامة الى اليوم ولهذا جاء في الحديث ثلاث من نجا منها فقد نجا موتي وقتل خليفة مضطهد والدجال . فكان موت النبي صلى الله عليه وسلم من أعظم الاسباب التي افتتن بها خلق كثير من الناس وارتدوا عن الاسلام فأقام الله تعالى الصديق رضى الله عنه حتى ثبت الله به الايمان واعاد به الامر الى ما كان فأدخل أهل الردة في الباب الذي منه خرجوا وأقر أهل الايمان على الدين الذي فيه ولجوا وجعل فيه من القوة والجهاد والشدة على اعداء الله والذين لا ولياء الله ما استحق أن يكون به وبغيره خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم استخلف عمر فقهر الكفار من الجوس وأهل الكتاب وأعز الاسلام ومصر الأمصار وفرض العطاء ووضع الديوان ونشر العدل وأقام السنة وظهر الاسلام في أيامه ظهورا بان به تصديقه قوله تعالى (هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدا) وقوله تعالى (وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني لا يشركون بي شيئا) وقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده . والذي نفسى بيده لتنفق كنوزهما في سبيل الله فكان عمر رضى الله عنه هو الذي أنفق كنوزهما فعلم أنه أنفقها في سبيل الله وأنه كان خليفة راشدا مهديا ثم جعل الامر شورى في ستة فاتفق المهاجرون والانصار على تقديم عثمان بن عفان من غير رغبة بذلها لهم ولا رهبة أخافهم بها وبايعوه بأجمعهم طائمين غير كارهين وجرى في آخر أيامه أسباب ظهر بالشر فيها أهل العلم والجهل والمدوان وما زالوا يسعون في الفتن حتى قتل الخليفة مظلوما شهيدا بغير سبب يديح قتله وهو صابر محتسب لم يقاتل مسلما فلما قتل رضى الله عنه تفرقت القلوب وعظمت الكروب وظهر الاشرار وذلل الأخيار وسعى في الفتنة من كان عاجزا

عنها وعجز عن الخير والصلاح. من كان يحب اقامته فبايموا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب
 رضى الله عنه وهو أحق الناس بالخلافة حينئذ وأفضل من بقي لـكن كانت القلوب متفرقة
 ونار الفتنة موقدة فلم تنفك الكلمة ولم تنظم الجماعة ولم يتمكن الخليفة وخيار الامة من كل
 ما يريدونه من الخير ودخل في الفرقة والفتنة أقوام وكان ما كان الى أن ظهرت الحزبية المارقة
 مع كثرة صلاتهم وصيامهم وقراءتهم فقاتلوا أمير المؤمنين عليا ومن معه فقتلهم بأمر الله ورسوله
 طاعة لقول النبي صلى الله عليه وسلم لما وصفهم بقوله يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه
 مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤون القرآن لا يجاوز سناجرهم يرقون من الاسلام كما يبرق
 السهم من الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجراً عند الله لمن قتلهم يوم القيامة. وقوله
 تترق مارقة على حين فرقة من المسلمين يقتلهم أدنى الطائفتين الى الحق أخرجاه في الصحيحين
 فكانت هذه الحزبية هي المارقة وكان بين المؤمنين فرقة. والقتال بين المؤمنين لا يخرجهم عن
 الايمان كما قال تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فان بقت احدهما على
 الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى أمر الله فان فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأفسطوا ان
 الله يحب المقتولين) فبين سبحانه وتعالى أنهم مع الاقتال وبني بعضهم على بعض مؤمنون اخوة
 وأمر بالاصلاح بينهم فان بقت احدهما بعد ذلك فوالت الباغية ولم يأمر بالاقتال ابتداء
 وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن الطائفة المارقة يقتلها أدنى الطائفتين الى الحق فكان علي بن
 أبي طالب ومن معه هم الذين قاتلوهم فدل كلام النبي صلى الله عليه وسلم أنهم أدنى الى الحق
 من معاوية ومن معه مع ايمان الطائفتين. ثم ان عبد الرحمن بن ملجم من هؤلاء المارقين قتل
 أمير المؤمنين عليا فصار الى كرامة الله ورضوانه شهيدا وباع الصحابة للحسن ابنه فظهرت
 فضيلته التي أخبر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح حيث قال ان ابني هذا
 سيد ويصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين فنزل عن الولاية وأصلح الله به بين الطائفتين
 وكان هذا مما مدحه به النبي صلى الله عليه وسلم وأثنى عليه ودل ذلك على ان الاصلاح بينهما
 مما يحبه الله ورسوله ويحمده الله ورسوله. ثم انه مات وصار الى كرامة الله ورضوانه فقامت
 طوائف كاتبوا الحسين ووعده بالنصر والمعاوية اذا قام بالامر ولم يكونوا من أهل ذلك بل
 لما أرسل اليهم ابن عمه أخلفوا وبعده ونقضوا عهده وأعاثوا عليه من وعدوه أن يدفعوه عنه ويقتلوه

معه وكان أهل الرأي والمحبة للحسين كابن عباس وابن عمر وغيرهما أشاروا عليه بأن لا يذهب اليهم ولا يقبل منهم ورأوا أن خروجه اليهم ليس بمصلحة ولا يترتب عليه ما يسرّ وكان الامر كما قالوا وكان أمر الله قدرا مقدورا فلما خرج الحسين رضي الله عنه ورأى أن الامور قد تغيرت طلب منهم أن يدعوه يرجع أو يلحق ببعض الثغور أو يلحق بابن عمه يزيد فنفوه هذا وهذا^(١) يستأسر وقتلوه فقاتلهم فقتلوه وطائفه ممن معه مظلوما شهيدا شهادة أكرمها الله بها وألحقه باهل بيته الطاهرين وأهان بها من ظلمه واعتدى عليه وأوجب ذلك شرّا بين الناس فصارت طائفة جاهلة ظالمة إما ملحدة منافقة وإما ضالة غاوية تظهر موالاته وموالاة أهل بيته تتخذ يوم عاشوراء يوم ماتم وحزن ونيابة وتظهر فيه شعار الجاهلية من لطم الخدود وشق الجيوب والتعزي بعزاء الجاهلية. والذي أمر الله به ورسوله في المصيبة اذا كانت جديدة انما هو الصبر والاحتساب والاسترجاع كما قال تعالى (وبشر الصابرين الذين اذا أصابتهم مصيبة قالوا انا لله وانا اليه راجعون أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون) * وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية وقال أنا بريء من الصائقة والخائفة والشاقة وقال النائحة اذا لم تب قبل موتها فانها تلبس يوم القيامة درعا من جرب وسربالا من قطران. وفي المسند عن فاطمة بنت الحسين عن أبيها الحسين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما من رجل يصاب بمصيبة فيذكر مصيبتها وان قدمت فيحدث لها استرجاعا الا أعطاه الله من الاجر مثل أجره يوم أصيب بها وهذا من كرامة الله للمؤمنين فان مصيبة الحسين وغيره اذا ذكرت بعد طول العهد فينبغي للمؤمن ان يسترجع فيها كما أمر الله ورسوله ليعطى من الاجر مثل أجر المصاب يوم أصيب بها. واذا كان الله تعالى قد أمر بالصبر والاحتساب عند حدثان العهد بالمصيبة فكيف مع طول الزمان فكان ما زينه الشيطان لاهل الضلال والنفي من اتخاذ يوم عاشوراء مأتما وما يصنعونه فيه من الندب والنياحة وإنشاد قصائد الحزن ورواية الاخبار التي فيها كذب كثير والصدق منها ليس فيه الا تجديد الحزن والنضب وإثارة الشحن والحرب والفتن بين أهل الاسلام والتوسل بذلك الى سب السابقين الاولين وكثرة الكذب والفتن في الدين ولم يعرف طوائف الاسلام

(١) يباض بالاصطين ولعل المتروك كلمة حتى اه مضموحه

أكثر كذبا وفتنا ومعاونة للكفار على أهل الاسلام من هذه الطائفة الضالة الغاوية فانهم شر من الخوارج المارقين. وأولئك قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الاوثان. وهؤلاء يعاونون اليهود والنصارى والمشركين على أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وأمتة المؤمنين كما أعانوا المشركين من الترك والتتار على ما فعلوه ببغداد وغيرها بأهل بيت النبوة ومعدن الرسالة ولد العباس وغيرهم من أهل البيت والمؤمنين من القتل والسبي وخراب الديار. وشر هؤلاء وضررهم على أهل الاسلام لا يحصيه الرجل الفصيح في الكلام فعارض هؤلاء قوم إما من النواصب المتعصبين على الحسين وأهل بيته وإما من الجهال الذين قابلوا الفاسد بالفاسد والكذب بالكذب والشر بالشر والبدعة بالبدعة فوضعوا الآثار في شعائر الفرج والنور يوم عاشوراء كالاكتحال والاختضاب وتوسيع النفقات على العيال وطبخ الاطعمة الخارجة عن العادة ونحو ذلك مما يفعل في الاعياد والمواسم فصار هؤلاء يتخذون يوم عاشوراء موسما كمواسم الاعياد والافراح. وأولئك يتخذونه مأتما يقيمون فيه الأحزان والأتراس وكلا الطائفتين مخطئة خارجة عن السنة وإن كان أولئك أسوأ قصدا وأعظم جهلا وأظهر ظلما لكن الله يأمر بالعدل والاحسان وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم إنه من يمش منكم بعدي فسيرى اختلافا كثيرا فعليكم بسنني وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الامور فإن كل بدعة ضلالة * ولم يسن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا خلفاؤه الراشدون في يوم عاشوراء شيئا من هذه الامور لاشعائر الحزن والترحم ولا شعائر النور والفرح. ولكنه صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة وجد اليهود تصوم يوم عاشوراء فقال ما هذا فقالوا هذا يوم نجي الله فيه موسى من الفرق فنحن نصومه فقال نحن أحق بموسى منكم فصامه وأمر بصيامه وكانت قريش أيضا تعظمه في الجاهلية واليوم الذي أمر الناس بصيامه كان يوما واحدا فانه قدم المدينة في شهر ربيع الاول فلما كان في العام القابل صام يوم عاشوراء وأمر بصيامه ثم فرض شهر رمضان ذلك العام فنسخ صوم عاشوراء * وقد تنازع العلماء هل كان صوم ذلك اليوم واجبا أو مستحبا على قولين مشهورين أحصهما انه كان واجبا ثم إنه بعد ذلك كان يصومه من يصومه استحبابا ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم العامة بصيامه بل كان يقول هذا يوم عاشوراء وأنا صائم فيه فمن شاء صام. وقال صوم يوم عاشوراء يكفر سنة ١

وصوم يوم غرة يكثر سنتين ولما كان آخر عمره صلى الله عليه وسلم وبلغه ان اليهود يتخذونه
 عيداً قال لئن عشت الى قابل لا صوم من التاسع ليخاف اليهود ولا يشابههم في اتخاذه عيداً وكان
 من الصجابة والعلماء من لا يصومه ولا يستحب صومه بل يكره افراده بالصوم كما نقل ذلك
 عن طائفة من الكوفيين ومن العلماء من يستحب صومه * والصحيح انه يستحب لمن صامه ان
 يصوم معه التاسع لان هذا آخر أمر النبي صلى الله عليه وسلم لقوله لئن عشت الى قابل
 لا صوم من التاسع مع العاشر كما جاء ذلك مفسراً في بعض طرق الحديث فهذا الذي سنه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم * وأما سائر الامور مثل اتخاذ طعام خارج عن العادة إما حبوب وإما
 غير حبوب أو تجديد لباس أو توسيع نفقة أو اشتراء حوائج العام ذلك اليوم أو فعل عبادة مختصة
 كصلاة مختصة به أو قصد الذبح أو ادخار لحوم الاضاحي لطبخ بها الحبوب أو الا كتحال
 أو الاختضاب أو الاغتسال أو التصفاح أو التزاور أو زيارة المساجد والمشاهد ونحو ذلك فهذا من
 البدع المنكرة التي لم يسنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا خلفؤه الراشدون ولا استحبها
 أحد من أئمة المسلمين لا مالك ولا الثوري ولا الليث بن سعد ولا أبو حنيفة ولا الاوزاعي
 ولا الشافعي ولا أحمد بن حنبل ولا اسحق بن راهويه ولا أمثال هؤلاء من أئمة المسلمين
 وعلماء المسلمين وان كان بعض المتأخرين من أتباع الأئمة قد كانوا يأمرون ببعض ذلك ويروون
 في ذلك أحاديث وأثاراً ويقولون ان بعض ذلك صحيح فهم مخطئون غلطون بلا ريب عند أهل
 المعرفة بحقائق الامور وقد قال حرب الكرماني في مسائله سئل أحمد بن حنبل عن هذا
 الحديث من وسع على أهله يوم عاشوراء فلم يره شيئاً . وأعلى ما عندهم أثر يروى عن ابراهيم
 ابن محمد بن المنتشر عن أبيه انه قال بلغنا انه من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه
 سائر سنته قال سفيان بن عيينة جربناه مندستين عاماً فوجدناه صحيحاً وابراهيم بن محمد كان
 من أهل الكوفة ولم يذكر ممن سمع هذا ولا ممن بلغه فلمل الذي قال هذا من أهل
 البدع الذين يفضون علياً وأصحابه ويريدون أن يقابلوا الرافضة بالكذب مقابلة الفاسد بالفاسد
 والبدعة بالبدعة * وأما قول ابن عيينة فانه لا حجة فيه فان الله سبحانه أنعم عليه برزقه وليس في
 انعام الله بذلك ما يدل على أن سبب ذلك كان التوسيع يوم عاشوراء وقد وسع الله على من
 هم أفضل الخلق من المهاجرين والانصار ولم يكونوا يقصدون أن يوسموا على أهلهم يوم عاشوراء

بخصوصه وهذا كما ان كثيرا من الناس يندرون نذرا لحاجة يطلبها فيقضى الله حاجته فيظن
 أن النذر كان سببها * وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن النذر وقال
 انه لا يأتي بخير وانما يستخرج به من البخيل فمن ظن أن حاجته انما قضيت بالنذر فقد كذب على
 الله ورسوله والناس مأمورون بطاعة الله ورسوله واتباع دينه وسبيله . واقتفاء هدايه ودليله
 وعليهم ان يشكروا الله على ما عظمت به النعمة حيث بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم
 آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح
 ان خير الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد وشر الامور محدثاتها وكل بدعة ضلالة وقد
 اتفق أهل المعرفة والتحقيق على أن الرجل لو طار في الهواء أو مشى على الماء لم يتبع الا أن
 يكون موافقا لامر الله ورسوله ومن رأى من رجل مكاشفة أو تأثيرا فاتبعه في خلاف الكتاب
 والسنة كان من جنس أتباع الدجال فان الدجال يقول للسماء أمطري فتمطر ويقول للأرض
 أنبتى فتنبت ويقول للخربة أخرجي كنوزك فتخرج معه كنوز الذهب والفضة ويقتل رجلا ثم يأمره
 أن يقوم فيقوم وهو مع هذا كافر ملعون عند الله قال النبي صلى الله عليه وسلم ما من نبي الا
 قد أذرت أمته الدجال وانا أذكر كونه إنه أعور وان الله ليس بأعور مكتوب بين عينيه كافر ف
 يقرؤه كل مؤمن قارئ وغير قارئ واعلموا ان أحدا منكم لن يرى ربه حتى يموت * وقد ثبت
 عنه في الصحيح انه قال اذا قدم أحدكم في الصلاة فليستد بالله من أربع يقول اللهم انى أعوذ
 بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال وقال
 صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون دجالون كذابون كلهم يزعم أنه رسول
 الله وقال صلى الله عليه وسلم يكون بين ايدى الساعة كذابون دجالون يحدثونكم بما لم تسمعوا
 أنتم ولا آباؤكم فأياكم وإياهم . وهؤلاء تنزل عليهم الشياطين وتوحى اليهم كما قال تعالى (هل أنبئكم
 على من تنزل الشياطين تنزل على كل أفك أنهم يلقون السمع وأكثرهم كاذبون) ومن أول من
 ظهر من هؤلاء المختار بن أبي عبيد المتقدم ذكره . ومن لم يفرق بين الاحوال الشيطانية والاحوال
 الرجائية والا كان بمنزلة من سوى بين محمد رسول الله وبين مسيلمة الكذاب فان مسيلمة
 كان له شيطان ينزل عليه ويوحى اليه * ومن علامات هؤلاء أن الاحوال اذا تنزلت عليهم
 وقت سماع المساء والتصدية أزدوا وأرغوا كالصرع وتكلموا بكلام لا يفقه معناه فان الشياطين

تتكلم على آسنتهم كما تتكلم على لسان المصروع * والاصل في هذا الباب أن يعلم الرجل أن أولياء الله هم الذين نعمهم الله في كتابه حيث قال (ألا أن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الذين آمنوا وكانوا يتقون) فكل من كان مؤمناً تقياً كان لله ولياً * وفي الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يقول الله تعالى من عادى لي ولياً فقد بارزني بالمحاربة وما تقرب إلى عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه ولا يزال عبدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها فبي يسمع وبني يبطش وبني يمشي ولئن سألتني لَأُعطينه ولئن استعاذني لَأُعينه وما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي في قبض نفس عبدي المؤمن يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له منه * ودين الاسلام مبني على أصليين على أن لا نعبد الا الله وان نمجده بما شرع لا نعبد بالبدع قال تعالى (فن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً) فالعمل الصالح ما أحبه الله ورسوله وهو المشروع المسنون ولهذا كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول في دعائه اللهم اجعل عملي كله صالحاً واجعله لوجهك خالصاً ولا تجعل لأحد فيه شيئاً ولهذا كانت أصول الاسلام تدور على ثلاثة أحاديث . قول النبي صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى وقوله من عمل عملاً ليس عليه امرنا فهو رد . وقوله الحلال بين والحرام بين وبين ذلك أمور مشبهات لا يعلم من كثير من الناس فن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يواقعها ألا وإن لكل ملك حمى ألا وإن حمى الله محارمه ألا وإن في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد كله الا وهي القلب والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم *

﴿ المسئلة الخمسون ﴾ سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن قول النبي صلى الله عليه وسلم دعوة أخى ذى النون لا اله الا أنت سبحانك اني كنت من الظالمين ما دعا بها مكروب الا فرج الله كربته ما معنى هذه الدعوة ولم كانت كاشفة للكرب و هل لها شروط باطنة عند النطق بلفظها وكيف مطابقة اعتقاد القلب لمعناها حتى يوجب كشف ضره وما مناسبة ذكره اني كنت من الظالمين مع التوحيد وهل مجرد الاعتراف بالظلم مع التوحيد يوجب كشف الضر وهل يكفيه اعترافه أم لا بد من التوبة والعزم في المستقبل وما هو السرفي ان كشف

الضر وزواله يكون عند انقطاع الرجاء عن الخلق والتعلق بهم وما الحيلة في انصراف القلب عن الرجاء للمخلوقين والتعلق بهم بالسكينة وتملقه بالله تعالى ورجائه وانصرافه اليه بالكيفية وما السبب المدين على ذلك *

﴿ فَأَجَاب ﴾ الحمد لله رب العالمين * لفظ الدعاء والدعوة في القرآن يتناول معنيين دعاء العبادة ودعاء المسئلة قال الله تعالى (فلا تدع مع الله الها آخر فتكون من المعذنين) وقال تعالى (ومن يدع مع الله الها آخر لا برهان له به فانما حسابه عند ربه انه لا يفلح الكافرون) وقال تعالى (ولا تدع مع الله الها آخر لا اله الا هو) وقال (وانه لما قام عبد الله يدعوه كادوا يكونون عليه لبدا) وقال (إن يدعون من دونه الا إنا أنا وان يدعون إلا شيطانا مريدا) وقال تعالى (له دعوة الحق والذين يدعون من دونه لا يستجيبون لهم بشئ الا كباسط كفيه الى الماء ليبلغ فاه وما هو بباله) وقال تعالى (والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون) وقال في آخر السورة (قل ما يعبا بكم ربي لولا دعاؤكم قيل لولا دعاؤكم اياه وقيل لولا دعاؤه اياكم فان المصدر يضاف الى الفاعل تارة والى المفعول تارة ولكن اضافته الى الفاعل أقوى لانه لا بد له من فاعل فلهذا كان هذا أقوى القولين أي ما يعبا بكم لولا أنكم تدعونه فتعبدونه وتسألونه (فقد كذبتم فسوف يكون لزاما) أي عذاب لازم للمكذبين ولفظ الصلاة في اللغة أصله الدعاء وسميت الصلاة دعاء لتضمنها معنى الدعاء وهو العبادة والمسئلة وقد فسر قوله تعالى (ادعوني أستجب لكم) بالوجهين قيل اعبدوني وامثلوا أمرى استجب لكم كما قال تعالى (ويستجيب الذين آمنوا وعملوا الصالحات) أي يستجيب لهم وهو معروف في اللغة يقال استجابه واستجاب له كما قال الشاعر *

وداع دعا يامن يجيب الى الندى * فلم يستجبه عند ذاك محيب
وقيل سلوني اعطكم * وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ينزل ربنا كل ليلة الى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول من يدعوني فأستجيب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له فذكر أولا لفظ الدعاء ثم ذكر السؤال والاستغفار والمستغفر سائل كما ان السائل داع لكن ذكر السائل لدفع الشر بعد السائل الطالب للخير وذكرهما جميعا بفسد ذكر الداعي الذي يتناولهما وغيرهما فهو من باب عطف الخاص على العام وقال تعالى

(وإذا سألك عبادى عنى فانى قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان) وكل سائل راغب راهب وهو عابد للمسؤل وكل عابد له فهو أيضا راغب وراهب يرجو رحمته ويخاف عذابه فكل عابد سائل وكل سائل عابد فأحد الاسمين يتناول الآخر عند تجرده عنه ولكن اذا جمع بينهما فانه يراد بالسائل الذى يطلب جلب المنفعة ودفع المضرة بصنيع السؤل والطلب ويراد بالعابد من يطلب ذلك بامثال الامروان لم يكن فى ذلك صنيع سؤل. والعابد الذى يريد وجه الله والنظر اليه هو أيضا راج خائف راغب راهب يرغب فى حصول مراده ويرهب من فواته قال تعالى (إنهم كانوا يسارعون فى الخيرات ويدعوننا رغبا ورهبا) وقال تعالى (تجافى جنوبهم عن المضاجع يدعون ربهم خوفا وطمعا) ولا يتصور أن يخلو داع لله دعاء عبادة أو دعاء مسئلة من الرغب والرهب من الخوف والطمع * وما يذكر عن بعض الشيوخ أنه جعل الخوف والرجاء من مقامات العامة فهذا قد يفسر مراده بأن المقرين يريدون وجه الله فيقصدون التلذذ بالنظر اليه وان لم يكن هناك مخلوق تلذذون به وهؤلاء يرجون حصول هذا المطلوب ويخافون حرمانه فلم يخلوا عن الخوف والرجاء لكن مرجوهم وخوفهم بحسب مطلوبهم. ومن قال من هؤلاء لم أعبدك شوقا الى جنتك ولا خوفا من نارك فهذا يظن أن الجنة اسم لما يتمتع فيه بالمخلوقات والنار اسم للملا عذاب فيه الا ألم المخلوقات وهذا قصور وتقصير منهم عن فهم مسمى الجنة بل كل ما أعده الله لولائه فهو من الجنة والنظر اليه هو من الجنة ولهذا كان أفضل الخلق يسأل الله الجنة ويستعين به من النار ولما سأل بعض أصحابه عما يقول فى صلاته قال إني أسأل الله الجنة وأعوذ بالله من النار أما انى لأحسن دندنتك ولا دندنة معاذ فقال حولها ندندن * وقد أنكر على من قال هذا الكلام. يعنى أسألك لذة النظر الى وجهك فريق من أهل الكلام ظنوا أن الله لا يتلذذ بالنظر اليه وانه لا نعيم الا بمخلوق فنلط هؤلاء فى معنى الجنة كما غلط أولئك لكن أولئك طلبوا ما يستحق أن يطلب وهؤلاء أنكروا ذلك وأما التألم بالنار فهو أمر ضرورى ومن قال لو أدخلنى النار لكنت راضيا فهو عزم منه على الرضا والبرائة قد تنفسح عند وجود الحقائق ومثل هذا يقع فى كلام طائفة مثل سمنون الذى قال .
وايس لى فى سواك حظ * فكيف ما شئت فامتحنى
فابتلى بمسر البول فجعل يطوف على صبيان المكاتب ويقول ادعوا لكم الكذاب قال تعالى

(ولقد كنتم تمنون الموت من قبل أن تلقوه فقد رأيتموه وأنتم تنظرون) * وبعض من تكلم في علل المقامات جعل الحب والرضا والخوف والرجاء من مقامات العامة بناء على مشاهدة القدر وان من شهد القدر^(١) فشهد توحيد الافعال حتى في من لم يكن وبق من لم يزل يخرج عن هذه الامور وهذا كلام مستدرك حقيقة وشرعا * أما الحقيقة فإن الحى لا يتصور أن لا يكون حساسا محبا لما يلائمه مبغضا لما ينافره ومن قال ان الحى يستوى عنده جميع المقدورات فهو أحد رجلين إما أنه لا يتصور ما يقول بل هو جاهل وإما أنه مكابر معاند ولو قدر ان الانسان حصل له حال أزال عقله سواء سمي اصطلا ما او محو او فناء او غشا او ضعف فهذا لم يسقط احساس نفسه بالكلية بل له احساس بما يلائمه وما ينافره وان سقط احساسه ببعض الاشياء فإنه لم يسقط بجميعها فن زعم ان المشاهد لتوحيد الربوبية يدخل الى مقام الجمع والفناء فلا يشهد فرقا فإنه غلط بل لا بد من الفرق فإنه أمر ضرورى لكن اذا خرج عن الفرق الشرعى بقي في الفرق الطبعى فيبقى متبعا لهواء لا مطيعا لمولاه ولهذا لما وقعت هذه المسئلة بين الجنيد وأصحابه ذكر لهم الفرق الثانى وهو أن يفرق بين المأمور والمحظور وبين ما يحببه الله وما يكرهه مع شهوده للقدر الجامع فشهد الفرق في القدر الجامع . ومن لم يفرق بين المأمور والمحظور والا خرج عن دين الاسلام وهؤلاء الذين يتكلمون في الجمع لا يخرجون عن الفرق الشرعى بالكلية . وان خرجوا عنه كانوا كفارا من شر الكفار وهم الذين يخرجون الى التسوية بين الرسل وغيرهم ثم يخرجون الى القول بوحدة الوجود فلا يفرقون بين الخالق والمخلوق ولكن ليس كل هؤلاء يتجهون الى هذا الاتحاد بل يفرقون من وجه دون وجه فيطيعون الله ورسوله تارة ويعصون الله ورسوله تارة كالمصاة من أهل القبلة * وهذه الامور مبسوسة في غير هذا الموضع * والمقصود هنا ان لفظ الدعوة والدعاء يتناول هذا وهذا قال الله تعالى (وآخذ دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) وفي الحديث أفضل الذكر لا اله الا الله وأفضل الدعاء الحمد لله رواه ابن ماجه وابن أبى الدنيا وقال النبى صلى الله عليه وسلم في الحديث الذى رواه الترمذى وغيره دعوة أخى ذى النون لا اله الا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين ما دعا بها مكروب الا فرج الله كربه سماها دعوة لانها تتضمن نوعى الدعاء فقول لا اله الا أنت اعتراف بتوحيد الالهية . وتوحيد الالهية يتضمن أحد

(١) كذا في نسختين وفى نسخة وأما من نظر الى القدر الخ

نوعى الدعاء فان الاله هو المستحق لأن يدعى دعاء عبادة ودعاء مسئلة وهو الله لا اله الا هو *
وقوله إني كنت من الظالمين اعتراف بالذنب وهو يتضمن طلب المغفرة فان الطالب السائل تارة
يسأل بصيغة الطلب وتارة يسأل بصيغة الخبر اما بوصف حاله واما بوصف حال المسئول واما
بوصف الحالين كقول نوح عليه السلام (رب إني أعوذ بك ان أسألك ما ليس لي به علم والا
تغفر لي وترحمني اكن من الخاسرين) فهذا ليس بصيغة طلب وانما هو إخبار عن الله أنه ان لم
يغفر له ويرحمه خسر ولكن هذا الخبر يتضمن سؤال المغفرة وكذلك قول آدم عليه السلام
(ربنا ظلمنا أنفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين) هو من هذا الباب ومن
ذلك قول موسى عليه السلام (رب إني لما انزلت الي من خير فقير) فان هذا وصف لحاله بأنه
فقير الى ما أنزل الله اليه من الخير وهو متضمن لسؤال الله انزال الخير اليه . وقد روى الترمذي
غيره عن النبي صلي الله عليه وسلم أنه قال من شغله قراءة القرآن عن ذكرى ومساءتي أعطيته
أفضل ما أعطى السائلين رواه الترمذي وقال حديث حسن ورواه مالك بن الحويرث وقال من
شغله ذكرى عن مساءتي أعطيته أفضل ما أعطى السائلين وأظن البيهقي رواه مرفوعا بهذا اللفظ
وقد سئل سفيان بن عيينة عن قوله أفضل الدعاء يوم عرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له
له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير فذكر هذا الحديث وأنشد قول أمية بن أبي الصلت
يمدح ابن جدعان *

أأذكر حاجتي أم قد كفاني * جباؤك إن شيمتك الحباء

إذا اتى عليك المرء يوما * كفاه من تعرضه الثناء

قال فهذا مخلوق يخاطب مخلوقا فكيف بالخالق تعالى . ومن هذا الباب الدعاء المأثور عن
موسى عليه السلام اللهم لك الحمد واليك المنة وأنت المستعان وبك المستغاث وعليك التكلان فهذا
خبر يتضمن السؤال . ومن هذا الباب قول أيوب عليه السلام (مسنى الضر وأنت أرحم الراحمين)
فوصف نفسه ووصف ربه بوصف يتضمن سؤال رحمته بكشف ضره وهي صيغة خبر تضمنت
السؤال وهذا هو من باب حسن الادب في السؤال والدعاء فقول القائل لمن يعظمه ويرغب
اليه انا جائع أنا مريض حسن أدب في السؤال وان كان في قوله أطمعني ودأوني ونحو ذلك
مما هو بصيغة الطلب طلب جازم من المسئول فذاك فيه اظهار حاله وإخباره على وجه الذل

والافتقار المتضمن لسؤال الحال وهذا فيه الرغبة التامة والسؤال المحض بصيغة الطلب وهذه الصيغة صيغة الطلب والاستدعاء اذا كانت لمن يحتاج اليه الطالب او ممن يقدر على تهر المطلوب منه ونحو ذلك فانها تقال على وجه الامر إما لما في ذلك من حاجة الطالب وإما لما فيه من نفع المطلوب فأما اذا كانت من الفقير من كل وجه للنهي من كل وجه فانها سؤال محض بتدلل وافتقار و اظهار الحال . ووصف الحاجة والافتقار هو سؤال بالحال وهو المبلغ من جهة العلم والبيان وذلك اظهر من جهة القصد والارادة فلماذا كان غالب الدعاء من القسم الثاني لان الطالب السائل يتصور مقصوده ومراده فيطلبه ويسأله فهو سؤال بالمطابقة والقصد الاول وتصريح به باللفظ وان لم يكن فيه وصف لحال السائل والمسؤل فان تضمن وصف حالهما كان اكل من النوعين فانه يتضمن الخبر والعلم المقتضى للسؤال والاجابة ويتضمن القصد والطلب الذي هو نفس السؤال فيتضمن السؤال والمقتضى له والاجابة لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه لما قال له علمني دعاء أدعوه به في صلاتي فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم اخرجاه في الصحيحين . فهذا فيه وصف العبد لحال نفسه المقتضى حاجته الى المغفرة وفيه وصف ربه الذي يوجب انه لا يقدر على هذا المطلوب غيره وفيه التصريح بسؤال العبد لمطلوبه وفيه بيان المقتضى للاجابة وهو وصف الرب بالمغفرة والرحمة فهذا ونحوه اكمل أنواع الطلب وكثير من الأدعية يتضمن بعض ذلك كقول موسى عليه السلام (أنت ولينا فاغفر لنا وارحمنا وأنت خير الغافرين) فهذا طلب ووصف للمولى بما يقتضى الاجابة . وقوله (رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي) فيه وصف حال النفس والطلب . وقوله (اني لما أنزلت الى من خير فقير) فيه الوصف المتضمن للسؤال بالحال فهذه أنواع لكل نوع منها خاصة يبق أن يقال فصاحب الحوت ومن اشبهه لماذا ناسب حالهم صيغة الوصف والخبر دون صيغة الطلب فيقال لان المقام مقام اعتراف بان ما أصابني من الشر كان بذنبي فأصل الشر هو الذنب والمقصود دفع الضر . والاستغفار جاء بالقصد الثاني فلم يذكر صيغة طلب كشف الضر لاستشعاره انه مسيء ظالم وهو لذي ادخل الضر على نفسه فناسب حاله أن يذكر ما يرفع سببه من الاعتراف بظلمه ولم يذكر صيغة طلب المغفرة لانه مقصود للعبد المذنب بالضرر وبالفصد الثاني بخلاف كشف الكرب فانه مقصود له

في حال وجوده بالقصد الاول اذ النفس بطبعها تطلب ما هي محتاجة اليه من زوال الضرر الحاصل من الحال قبل طلبها زوال ما تخاف وجوده من الضرر في المستقبل بالقصد الثاني والمقصود الاول في هذا المقام هو المغفرة وطلب كشف الضر فهذا مقدم في قصده وارادته وابلغ ما ينال به رفع سببه فجاء بما يحصل مقصوده * وهذا يتبين بالكلام على قوله سبحانه فان هذا اللفظ يتضمن تعظيم الرب وتزويده وانقام يقتضي تزويده عن الظلم والمعقوبة بنير ذنب يقول انت مقدس ومنزه عن ظلمي وعقوبتي بنير ذنب بل أنا الظالم الذي ظلمت نفسي قال تعالى (وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون) وقال تعالى (وما ظلمناهم ولكن ظلموا أنفسهم) وقال (وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين) وقال آدم عليه السلام (ربنا ظلمنا أنفسنا) وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح الذي في مسلم في دعاء الاستفتاح اللهم أنت الملك لا اله الا أنت أنت ربى وأنا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا فانه لا يغفر الذنوب الا أنت * وفي صحيح البخارى سيد الاستغفار ان يقول العبد اللهم أنت ربى لا اله الا أنت خلقتنى وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت أبوء لك بنعمتك على وأبوء بذنبي فاغفر لي فانه لا يغفر الذنوب الا أنت من قالها اذا أصبح موقنا بها فمات من يومه دخل الجنة ومن قالها اذا أمسى موقنا بها فمات من ليلته دخل الجنة فالعبد عليه أن يتترف بعبد الله واحسانه فانه لا يظلم الناس شيئا فلا يعاقب أحدا الا بذنبه وهو يحسن اليهم فكل تقمة منه عدل وكل نعمة منه فضل فقوله لا اله الا أنت فيه اثبات انفراد بالالهية والالهية تتضمن كمال علمه وقدرته ورحمته وحكمته ففيها اثبات احسانه الى العباد فان الاله هو المألوه والمألوه هو الذى يستحق ان يعبد وكونه يستحق أن يعبد هو بما اتصف به من الصفات التى تستلزم ان يكون هو المحبوب غاية الحب المخضوع له غاية الخضوع والعبادة تتضمن غاية الحب بغاية لذل وقوله سبحانه يتضمن تعظيمه وتزويده عن الظلم وغيره من القائلين فان التدبيح وان كان يقال يتضمن نفي النقائص وقد روى في حديث مرسل من مراسيل موسى بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وسلم في قول العبد سبحانه الله انها براءة الله من السوء فالنفي لا يكون مدحا الا اذا تضمن ثبوتا والا فالمدح المحض لا مدح فيه ونفى السوء والنقص عنه يستلزم اثبات محاسنه وكماله والله الاسماء الحسنى وهكذا عامة ما يأتي به القرآن في نفي السوء والنقص عنه يتضمن

إثبات محاسنه وكمال كقوله تعالى (الله لا اله الا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم) ففي أخذ السنة والنوم له يتضمن كمال حياته وقوميته وقوله (وما مسنا من لغوب) يتضمن كمال قدرته ونحو ذلك فالتسبيح المتضمن تنزيهه عن السوء ونفي النقص عنه يتضمن تعظيمه ففي قوله سبحانه تبرئته من الظلم وإثبات العظمة الموجبة له براءته من الظلم فإن الظالم انما يظلم لحاجته الى الظلم أو لجهله والله غنى عن كل شيء عليم بكل شيء وهو غنى بنفسه وكل ما سواه فقير اليه وهذا كمال العظمة — وأيضا ففي هذا الدعاء التهليل والتسبيح فقوله لا اله الا أنت تهليل وقوله سبحانه تسبيح. وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أفضل الكلام بعد القرآن أربع وهن من القرآن سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر والتحميد مقرون بالتسبيح وتابع له والتكبير مقرون بالتهليل وتابع له وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم سئل أي الكلام أفضل قال ما اصابني الله للملائكة سبحانه الله وبحمده * وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان الى الرحمن سبحانه الله وبحمده سبحانه الله العظيم وفي القرآن فسبح بحمد ربك وقالت الملائكة ونحن نُسبح بحمديك. وهاتان الكلمتان أحدهما مأمورة بالتحميد والاخرى بالتعظيم فانا قد ذكرنا أن التسبيح فيه نفي السوء والنقائص المتضمن إثبات المحاسن والكمال والحمد انما يكون على المحاسن. وقرن بين الحمد والتعظيم كما قرن بين الجلال والاكرام اذ ليس كل معظم محبوبا محمودا ولا كل محبوب محمودا عظيما وقد تقدم أن العبادة تتضمن كمال الحب المتضمن معنى الحمد وتضمن كمال الذل المتضمن معنى التعظيم ففي العبادة حبه وحمده على المحاسن وفيها الذل له الناشئ عن عظمته وكبريائه ففيها اجلاله واكرامه وهو سبحانه المستحق للجلال والاكرام فهو مستحق غاية الاجلال وغاية الاكرام. ومن الناس من يحسب ان الجلال هو الصفات السلبية والاكرام الصفات الثبوتية كما ذكر ذلك الرازي ونحوه — والتحقيق ان كليهما صفات ثبوتية وإثبات الكمال يستلزم نفي النقائص لكن ذكر نوعي الثبوت وهو ما يستحق أن يحب وما يستحق أن يعظم كقوله ان الله هو الغني الحميد وقول سليمان عليه السلام فان ربي غني كريم وكذلك قوله له الملك وله الحمد فان كثيرا مما يكون له الملك والغنى لا يكون محمودا بل مذموما اذ الحمد يتضمن الاخبار عن الم محمود بمحاسنه المحبوبة فيتضمن إخبار المحاسن المحبوبة محبة له وكثير ممن له نصيب من الحمد

والمحبة يكون فيه عجز وضعف وذل ينافي العظمة والنبى والملاك فالاول يهاب ويخاف ولا يجب وهذا يجب ويحمد ولا يهاب ولا يخاف والكمال اجتماع الرصدين كما ورد فى الاثر ان المؤمن رزق حلاوة ومهابة وفى نعت النبى صلى الله عليه وسلم كان من رآه بديهة هابه ومن خالطه معرفة أحبه فقرن التسبيح بالتحميد وقرن التهليل بالتكبير كما فى كلمات الأذان . ثم ان كل واحد من النوعين يتضمن الآخر اذا أفرد فان التسبيح والتحميد يتضمن التعظيم ويتضمن اثبات ما يحمد عليه وذلك يستلزم الآلهية فان الآلهية تتضمن كونه محبوبا بل يتضمن انه لا يستحق كمال الحب الا هو والحمد لله هو الاخبار عن المحمود بالصفات التى يستحق ان يحب فالآلهية تتضمن كمال الحمد ولهذا كان الحمد لله مفتاح الخطاب وكل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم وسبحان الله فيها اثبات عظمتة كما قدمناه ولهذا قال (فسبح باسم ربك العظيم) وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم اجعلوها فى ركوعكم رواه أهل السنن وقال أبنا الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا فيه بالدعاء فقم ان يستجاب لكم رواه مسلم فجعل التعظيم فى الركوع أخص منه بالسجود والتسبيح يتضمن التعظيم . فى قوله سبحان الله وبحمده اثبات تنزيهه وتعظيمه بآلهيته وحمده . وأما قوله لا اله الا الله والله أكبر فى لا اله الا الله محامده فانها كلها داخلة فى آلهيته وفى قوله الله أكبر اثبات عظمتة فان الكبرياء تتضمن العظمة ولكن الكبرياء اكمل ولهذا جاءت الالفاظ المشروعة فى الصلاة والأذان بقول الله أكبر فان ذلك اكمل من قول الله أعظم كما ثبت فى الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال يقول الله تعالى الكبرياء ردائى والعظمة إزارى فمن نازعنى واحدا منهما عذبتى فجعل العظمة كالإزار والكبرياء كالرداء ومعلوم ان الرداء أشرف فلما كان التكبير أبغ من التعظيم صرح بلفظه وتضمن ذلك التعظيم وفى قوله سبحان الله صرح فيها بالتنزيه من السوء المتضمن للتعظيم فصار كل من الكلمتين متضمنا معنى الكلمتين الآخرين اذا أفردنا وعند الاقتران تعطى كل كلمة خاصيتها . وهذا كما ان كل اسم من أسماء الله فانه يستلزم معنى الآخر فانه يدل على الذات والذات تستلزم معنى الاسم الآخر لكن هذا بالازوم . وأما دلالة كل اسم على خاصيته وعلى الذات بمجموعهما بالمطابقة ودلالاتها على أحدهما بالتضمن . فقول الداعى لا اله الا أنت سبحانك يتضمن معنى الكلمات الأربع اللاتى هن أفضل الكلام بعد القرآن . وهذه الكلمات تتضمن معانى أسماء الله الحسنى وصفاته

العليا ففيها كمال المدح . وقوله اني كنت من الظالمين فيه اعتراف بحقيقة حاله وليس لاحد من العباد أن يرى نفسه عن هذا الوصف لاسيما في مقام مناجاته لربه * وقد ثبت في الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متى وقال من قال أنا خير من يونس بن متى فقد كذب فمن ظن أنه خير من يونس بحيث إنه ليس عليه ان يعترف بظلم نفسه فهو كاذب ولهذا كان سادات الاخلاق لا يفضلون أنفسهم على يونس في هذا المقام بل يقولون كما قال أبوهم آدم وخاتمهم محمد صلى الله عليه وسلم تسليما *

﴿ فصل ﴾ وأما قول السائل لم كانت موجبة لكشف الضر فذلك لان الضر لا يكشفه الا الله كما قال تعالى (وان يمسسك الله بضر فلا كاشف له الا هو وإن يردك بخير فلا راد لفضله) والذنوب سبب للضر . والاستغفار يزيل سببه كما قال تعالى (وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وما كان الله ليعذبهم وهم يستغفرون) فاخبر أنه سبحانه لا يعذب مستغفرا . وفي الحديث من أكثر الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجا ومن كل ضيق مخرجا ورزقه من حيث لا يحتسب وقال تعالى (وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير) فقوله اني كنت من الظالمين اعتراف بالذنوب وهو استغفار فان هذا الاعتراف متضمن طلب المغفرة وقوله لا اله الا أنت تحقيق لتوحيد الالهية فان الخير لا موجب له الا مشيئة الله فإشياء كان وما لم يشأ لم يكن والمعوق له من العبد هو ذنوبه وما كان خارجا عن قدرة العبد فهو من الله وان كانت أفعال العباد بقدر الله تعالى لكن الله جعل فعل المأمور وترك المحذور سببا للإنجاة والسعادة فشهادة التوحيد تفتح باب الخير والاستغفار من الذنوب يفتح باب الشر . ولهذا ينبغي للعبد ان لا يعلق رجاءه الا بالله ولا يخاف من الله أن يظلمه فان الله لا يظلم الناس شيئا . ولكن الناس أنفسهم يظلمون بل يخاف ان يحزبه بذنوبه وهذا معنى ما روى عن علي عليه السلام أنه قال لا يرجون عبد الا ربه ولا يخافن الا ذنبه . وفي الحديث المرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم أنه دخل على مريض فقال كيف تجدك فقال ارجو الله وأخاف ذنوبي فقال ما اجتمعما في قلب عبد في مثل هذا الموطن الا أعطاه الله ما يرجو وآمنه مما يخاف فالرجاء ينبغي ان يتعلق بالله ولا يتعلق بمخلوق ولا بقوة العبد ولا عمله فان تعلق الرجاء بغير الله اشراك وان كان الله قد جعل لها اسبابا فالسبب لا يستقل بنفسه بل لا بد له من معاون ولا بد أن يمنع

الماض المعقود له وهو لا يحصل ويبقى الأبنشيئة الله تعالى ولهذا قيل الالتفات إلى الاسباب
شرك في التوحيد ومحو الاسباب ان تكون اسبابا تقص في العقل والاعراض عن الاسباب
بالكلية فمدح في الشرع ولهذا قال الله تعالى (فاذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب) فامر
بأن تكون الرغبة إليه وحده وقال (وعلى الله فتوكلوا ان كنتم مؤمنين) فالقلب لا يتوكل الا على
من يرجوه فمن رجا قوته أو عمله أو علمه أو حاله أو صديقه أو قرابته أو شيخه أو ملكه أو
ماله غير ناظر إلى الله كان في نوع توكل على ذلك السبب وما رجا أحد مخلوقا أو توكل عليه
الا خاب ظنه فيه فانه مشرك (ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء فتخطفه الطير أو تهوى
به الريح في مكان سحيق) وكذلك المشرك يخاف المخلوقين ويرجوهم فيحصل له رعب كما قال
تعالى (سنلقى في قلوب الذين كفروا الرعب بما أشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا) والخالص
من الشرك يحصل له الامن كما قال تعالى (الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم أولئك لهم الامن
وهم مهتدون) وقد فسر النبي صلى الله عليه وسلم الظلم هنا بالشرك . ففي الصحيح عن ابن مسعود
ان هذه الآية لما نزلت شق ذلك على أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا اينما لم يظلم نفسه
فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما هذا الشرك لم تسموا الى قول العهد الصالح ان الشرك لظلم
عظيم وقال تعالى (ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا
أشد حبا لله ولو يرى الذين ظلموا اذ يرون العذاب أن القوة لله جميعا وأن الله شديد العذاب
اذ تبوأ الذين اتبعوا من الذين اتبعوا ورأوا العذاب وتقطعت بهم الاسباب وقال الذين اتبعوا
لو أن لنا كرة فنتبأ منهم كما تبوأ منا كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم وما هم بخارجين
من النار) وقال تعالى (قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا
تحويلا أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه ان
عذاب ربك كان محذورا) ولهذا يذكر الله الاسباب ويأمر بان لا يعتمد عليها ولا يرجي الا الله
قال تعالى لما أنزل الملائكة (وما جعله الله الا بشرى لكم ولتطمئن قلوبكم به وما النصر الا من
عند الله العزيز الحكيم) وقال (ان ينصركم الله فلا غالب لكم وان يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم
من بعده وعلى الله فليتوكل المؤمنون) وقد قدمنا أن الدعاء نوعان دعاء عبادة ودعاء مسئلة وكلاهما
لا يصلح الا لله فمن جعل مع الله الها آخر فقد مذموما مخذولا والراجي سائل طالب فلا

يصلح أن يرجو الا الله ولا يسأل غيره ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح
ما أتاك من هذا المال وأنت غير سائل ولا مشرف نخذه ومالا فلا تتبعه نفسك. فالمشرف الذي
يستشرف بقلبه والسائل الذي يسأل بلسانه وفي الحديث الذي في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري
قال أصابتنا فاقة فجئت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسأله فوجدته يخطب الناس وهو يقول
أيها الناس والله مهما يكن عندنا من خير فلن ندخره عنكم وانه من يستغن يغنه الله ومن يستعفف
يعفه الله ومن يتصبر يصبره الله وما أعطي أحد عطاء خيرا اوسع من الصبر. والاستغناء أن
لا يرجو بقلبه أحدا فيستشرف اليه. والاستعفاف أن لا يسأل بلسانه أحدا ولهذا لما سئل أحمد
ابن حنبل عن التوكل فقال قطع الاستشراف الى الخلق أى لا يكون في قلبك أن أحدا يأتيك
بشيء فقيل له فما الحجة في ذلك فقال قول الخليل لما قال له جبريل هل لك من حاجة فقال
أما اليك فلا. فهذا وما يشبهه مما بين ان العبد في طلب ما ينفعه ودفع ما يضره لا يوجه قلبه
الا الى الله فلهذا قال المكروب لا اله الا أنت : ومثل هذا ما في الصحيحين عن ابن عباس ان
النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول عند الكرب لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب
العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات ورب الارض رب العرش الكريم فان هذه الكلمات
فيها تحقيق التوحيد وتأله العبد ربه وتعلق رجائه به وحده لا شريك له وهي لفظ خبر يتضمن
الطلب. والناس وان كانوا يقولون بالسببهم لا اله الا الله فقول العبد لها مخلصا من قلبه له حقيقة
أخرى وبحسب تحقيق التوحيد تكمل طاعة الله قال تعالى (أفرأيت من اتخذ الهه هواه
أفأنت تكون عليه وكىلا أم تحسب ان أكثرهم يسمعون أو يعقلون ان هم الا كالانعام بل هم
أضل سبيلا) فمن جعل ما ياله هو ما يهواه فقد اتخذ الهه هواه أى جعل معبوده هو ما يهواه وهذا حال
المشركين الذين يعبد أحدهم ما يستحسنه فهم يتخذون أندادا من دون الله يحبونهم كحب الله
ولهذا قال الخليل (لا أحب الا فلين) فان قومه لم يكونوا منكرين للصانع ولكن كان أحدهم
يعبد ما يستحسنه ويظنه نافعا له كالشمس والقمر والكواكب والخليل بين ان الاقل يغيب
عن عابده ويحجبه عنه الحواجب فلا يرى عابده ولا يسمع كلامه ولا يعلم حاله ولا ينفعه ولا
يضره بسبب ولا غيره فأى وجه لعبادة من يأقل. وكلما حقق العبد الاخلاص في قول لا اله
الا الله خرج من قلبه تأله ما يهواه ويصرف عنه المعاصي والذنوب كما قال تعالى (كذلك لنصرف

عنه السوء والفحشاء انه من عبادنا المخلصين) فعمل صرف السوء والفحشاء عنه بأنه من عباد الله
 المخلصين وهؤلاء هم الذين قال فيهم (ان عبادي ليس لك عليهم سلطان) وقال الشيطان (فبمزتك
 لا غوينهم أجمعين الا عبادك منهم المخلصين) * وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال من قال لا إله الا الله مخلصا من قلبه حرمة الله على النار فان الاخلاص ينفي أسباب
 دخول النار فن دخل النار من الفاتلين لا إله الا الله لم يحقق اخلاصها المحرم له على النار بل
 كان في قلبه نوع من الشرك الذي أوقعه فيها أدخله النار والشرك في هذه الامة أخفى من
 ديب الملأ ولهذا كان العبد مأمورا في كل صلاة أن يقول إياك نعبد وإياك نستعين والشيطان
 يأمر بالشرك والنفس تطيعه في ذلك فلا تزال النفس تلتفت الى غير الله إما خوفا منه وإما
 رجاء له فلا يزال العبد مفتقرا الى تخلص توحيده من شوائب الشرك * وفي الحديث الذي
 رواه ابن أبي عاصم وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يقول الشيطان أهلكم الناس
 بالذنوب وأهلكوني بلا اله الا الله والاستغفار فلما رأيت ذلك ثبت فيهم الاهواء فهم يذنبون
 ولا يستغفرون لانهم يحسبون انهم يحسنون صنعا فصاحب الهوي الذي آتبع هواه بغير هدى
 من الله نصيب من اتخذ الهه هواه فصار فيه شرك منه من الاستغفار وأما من حقق التوحيد
 والاستغفار فلا بد أن يرفع عنه الشر فهذا قال ذوالنون (لا إله الا أنت سبحانك اني كنت من
 الظالمين) ولهذا يقرن الله بين التوحيد والاستغفار في غير موضع كقوله تعالى (فاعلم انه لا اله الا
 الله واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات) وقوله (ألا تعبدوا الا الله اني لكم منه نذير وبشير
 وأن استغفروا ربكم ثم توبوا اليه) وقوله (والى عاد أخاهم هودا قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم
 من اله غيره) الى قوله (وأن استغفروا ربكم ثم توبوا اليه) وقوله (فاستقيموا اليه واستغفروه)
 وخاتمة المجلس سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا اله الا أنت أستغفرك وأتوب اليك ان
 كان مجلس رحمة كانت كالطابع عليه وان كان مجلس لنو كانت كفارة له وقد روى أيضا
 أنها تقال في آخر الوضوء بعد ان يقال أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا
 عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وهذا الذكر يتضمن التوحيد
 والاستغفار فان صدره الشهادتان اللتان هما أصبلا الدين وجماعه فان جميع الدين داخل في
 الشهادتين اذ مضمونهما أن لا نعبد الا الله وان نطيع رسوله والدين كله داخل في هذا

في عبادة الله بطاعة الله و طاعة رسوله وكل ما يجب أو يستحب داخل في طاعة الله ورسوله - وقد
 روى انه يقول سبحانه اللهم وبمحمدك أشهد أن لا اله الا أنت أستغفرك وأتوب اليك وهذا كفارة
 المجلس فقد شرع في آخر المجلس وفي آخر الوضوء وكذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يختم الصلاة
 كما في الحديث الصحيح أنه كان يقول في آخر صلاته اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت
 وما أبهرت وما أعلنت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت وهنا
 قدم الدعاء وختمه بالتوحيد لان الدعاء مأمور به في آخر الصلاة وختم بالتوحيد ليختم الصلاة
 بأفضل الامرين وهو التوحيد بخلاف ما لم يقصد فيه هذا فان تقديم التوحيد أفضل فان جسد
 الدعاء الذي هو ثناء وعبادة أفضل من جنس الدعاء الذي هو سؤال وطلب وان كان المفضل قد
 يفضل على الفاضل في موضعه الخاص بسبب وبأشياء أخر كما ان الصلاة أفضل من القراءة
 والقراءة أفضل من الذكر الذي هو ثناء والذكر أفضل من الدعاء الذي هو سؤال ومع هذا
 فالمفضل له أمانة وأحوال يكون فيها أفضل من الفاضل لكن أول الدين وآخره
 وظاهره وباطنه هو التوحيد وإخلاص الدين كله لله وتحقيق قول لا اله الا الله فان المسلمين وان
 اختلفوا في الاقرار بها فهم متفاضلون في تحقيقها تفاضلا لا تقدر ان تضبطه حتى ان كثيرا
 منهم يظنون أن التوحيد المفروض هو الاقرار والتصديق بأن الله خالق كل شيء وربهم ولا يميزون
 بين الاقرار بتوحيد الربوبية الذي أقر به مشركو العرب وبين توحيد الالهية الذي دعاهم
 اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجمعون بين التوحيد القولي والعملي فان المشركين
 ما كانوا يقولون ان العالم خلقه اثنان ولا إن مع الله ربا ينفرد دونه بخلق كل شيء بل كانوا كما
 قال الله عنهم (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) وقال تعالى (وما يؤمن
 أكثرهم بالله الا وهم مشركون) وقال تعالى (قل لمن الارض ومن فيها ان كنتم تعلمون
 سيقولون لله قل أفلا تذكرون قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم سيقولون
 لله قل أفلا تتقون قل من بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه ان كنتم تعلمون
 سيقولون لله قل فأنى تسحرون) وكانوا مع اقرارهم بأن الله هو الخالق وحده يحملون معه
 آلهة أخرى يجعلونهم شفعا لهم اليه ويقولون ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى ومحبوهم كحب
 الله . والا شرارك في الحب والعبادة والدعاء والسؤال غير الا شرارك في الاعتقاد والاقرار كما قال

تعالى (ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله)
 فمن أحب مخلوقا كما يحب الخالق فهو مشرك به قد اتخذ من دون الله أندادا يحبهم كحب الله
 وإن كان مقرا بأن الله خالقه ولهذا فرق الله ورسوله بين من أحب مخلوقا لله وبين من أحب مخلوقا
 مع الله فالأول يكون الله هو محبوبه ومعبوده الذي هو منتهى حبه وعبادته لا يحب معه غيره
 لكنه لما علم أن الله يحب أنبياءه وعباده الصالحين أحبهم لأجله وكذلك لما علم أن الله يحب
 فعل المأمور وترك المحذور أحب ذلك فكان حبه لما يحبه تابعا لحبه الله وفرعا عليه ودخلا
 فيه بخلاف من أحب مع الله فجعله ندا لله يرجوه ويخافه أو يطعمه من غير أن يعلم أن طاعته
 طاعة لله ويتخذ شفعاء له من غير أن يعلم أن الله يأذن له أن يشفع فيه قال تعالى (ويسجدون من
 دون الله مالا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله) وقال تعالى (اتخذوا أجبازهم
 ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا الا ليعبدوا الها واحدا لا اله الا هو
 سبحانه عما يشركون) وقد قال عدى بن حاتم للنبي صلى الله عليه وسلم ما عبدوهم قال أحلوا لهم
 الحرام فأطاعوهم وحرمو عليهم الحلال فأطاعوهم فكانت تلك عبادتهم إياهم قال تعالى (أم لهم شركاء
 شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله) وقال تعالى (ويوم يعض الظالم على يديه يقول يا ليتني اتخذت
 مع الرسول سبيلا ياويلتي ليتني لم اتخذ فلانا خليلا لقد أضلني عن الذكر بعد إذ جاءني وكان
 الشيطان للإنسان خذولا) فالرسول وجبت طاعته لانه من يطع الرسول فقد أطاع الله فالاحلال
 ما حله والحرام ما حرمه والدين ما شرعه ، ومن سوى الرسول من العلماء والمشايخ والأمراء
 والملوك إنما تجب طاعتهم إذا كانت طاعتهم طاعة لله وهو إذا أمر الله ورسوله بطاعتهم
 فطاعتهم داخلية في طاعة الرسول قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول
 وأولى الأمر منكم) فلم يقل وأطيعوا الرسول وأطيعوا أولى الأمر منكم بل جعل طاعة أولى
 الأمر داخلية في طاعة الرسول وطاعة الرسول طاعة لله وأعاد الفعل في طاعة الرسول دون
 طاعة أولى الأمر فانه من يطع الرسول فقد أطاع الله فليس لاحد إذا أمره الرسول بأمر أن
 ينظر هل أمر الله به أم لا بخلاف أولى الأمر فانهم قد يأمرون بمعصية الله فليس كل من أطاعهم
 مطيعا لله بل لابد فيما يأمرون به أن يعلم انه ليس بمعصية لله وينظر هل أمر الله به أم لا سواء كان
 أولى الأمر من العلماء أو الأمراء ويدخل في هذا تقليد العلماء وطاعة أمرآء السرايا وغير ذلك

وبهذا يكون الدين كله لله قال تعالى (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) وقال النبي صلى الله عليه وسلم لما قيل له يارسول الله الرجل يقاتل شجاعة ويقاتل حمية ويقاتل رياء فأى ذلك في سبيل الله فقال من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله . ثم ان كثيرا من الناس يحب خليفة أو عالما أو شيخا أو أميرا فيجعله ندا لله وان كان قد يقول إنه يحبه لله فمن جعل غير الرسول تجب طاعته في كل ما يأمر به وينهى عنه وان خالف أمر الله ورسوله فقد جعله ندا وربما صنع به كما تصنع النصارى بالمسيح ويدعوه ويستغيث به ويوالى أوليائه ويمادى أعداءه مع إيجابه طاعته في كل ما يأمر به وينهى عنه ويحمله ويحرمه ويقبضه مقام الله ورسوله فهذا من الشرك الذي يدخل أصحابه في قوله تعالى (ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله) فالتوحيد والاشراك يكون في أقوال القلب ويكون في أعمال القلب ولهذا قال الجنيد التوحيد قول القلب والتوكل عمل القلب أراد بذلك التوحيد الذي هو التصديق فانه لما قرنه بالتوكل جعله أصله وإذا أفرد لفظ التوحيد فهو يتضمن قول القلب وعمله والتوكل من تمام التوحيد . وهذا كلفظ الايمان فانه اذا أفرد دخلت فيه الاعمال الباطنة والظاهرة وقيل الايمان قول وعمل أى قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه الايمان بضع وستون شعبة أعلاها قول لا إله الا الله وأدناها إماطة الاذي عن الطريق . والحياة شعبة من الايمان ومنه قوله تعالى (انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون) وقوله (انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا وعلى ربهم يتوكلون الذين يقيمون الصلاة وما رزقناهم ينفقون أولئك هم المؤمنون حقا) وقوله (انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله واذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه) والايمان المطلق يدخل فيه الاسلام كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لو فد عبد القيس أمركم بالايمان بالله . أتدرون ما الايمان بالله شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلاة وایتاء الزكاة وأن تؤدوا خمس ما غنمتم ولهذا قال من قال من السلف كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمننا . واما اذا قرن لفظ الايمان بالعلم أو بالاسلام فانه يفرق بينهما كما في قوله تعالى (ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات) وهو في القرآن

كثير وكما في قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح لما ساله جبريل عن الاسلام والايان والاحسان فقال الاسلام أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت . قال فما الايمان قال أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت وتؤمن بالقدر خيره وشره . قال فما الاحسان قال أن تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك . ففرق في هذا النص بين الاسلام والايان لما قرن بين الاسمين وفي ذلك النص أدخل الاسلام في الايمان لما أفرد به بالذكرة . وكذلك لفظ العمل فان الاسلام المذكور هو من العمل والعمل الظاهر هو موجب ايمان القلب ومقتضاه فاذا حصل ايمان القلب حصل ايمان الجوارح ضرورة وايمان القلب لا بد فيه من تصديق القلب وانفياده والا فلو صدق قلبه بان محمدا رسول الله وهو يفضه ويحسده ويستكبر عن متابعتة لم يكن قد آمن قلبه . والايان وإن تضمن التصديق فليس هو مرادفا له فلا يقال لكل مصدق بشئ إنه مؤمن به فلو قال انا أصدق بأن الواحد نصف الاثنين وأن السماء فوقنا والارض تحتنا ونحو ذلك مما يشاهده الناس ويعلمونه لم يقل لهذا انه مؤمن بذلك بل لا يستعمل الا فيمن أخبر بشئ من الامور الغائبة كقول اخوة يوسف (وما أنت بمؤمن لنا) فانهم أخبروه بما غاب عنه وهم يعرفون بين من آمن له وآمن به فالاول يقال للمخبر والثاني يقال للمخبر به كما قال اخوة يوسف (وما أنت بمؤمن لنا) وقال تعالى (فما آمن لموسى الا ذرية من قومه) وقال تعالى (ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو اذن قل اذن خير لكم يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين) ففرق بين ايمانه بالله وايمانه للمؤمنين لان المراد تصديق المؤمنين اذا أخبروه وأما ايمانه بالله فهو من باب الاقرار به ومنه قوله تعالى عن قول فرعون وملئه (انؤمن لبشرين مثلنا) أي تقر لهما ونصدقهما . ومنه قوله (أفتطمعون ان يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون) ومنه قوله تعالى (فآمن له لوط وقال اني مهاجر الى ربى) . ومن المعنى الآخر قوله تعالى (يؤمنون بالغيب) وقوله (آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا تفرق بين أحد من رسله) وقوله (ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتب والنبين) أي أقر بذلك ومثل هذا في القرآن كثير . والمقصود هنا ان لفظ الايمان إنما يستعمل في بعض الاخبار وهو مأخوذ من الأمان كما ان الاقرار مأخوذ من أقر فالؤمن

صاحب أمن كما ان المقر صاحب اقرار فلا بد في ذلك من عمل القلب بموجب تصديقه فاذا كان عالما بأن محمد رسول الله ولم يقترب بذلك حبه وتعظيمه بل كان يفضه ويحسده ويستكبر عن اتباعه فان هذا ليس بمؤمن به بل كافر به . ومن هذا الباب كفر ابليس وفرعون وأهل الكتاب الذين يعرفونه كما يعرفون أبناءهم وغير هؤلاء فان ابليس لم يكذب خبراً ولا يخبر ابليس استكبر عن أمر ربه . وفرعون وقومه قال الله فيهم (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً) وقال له موسى (لقد علمت بما أنزل هؤلاء الا رب السموات والارض بصائر) وقال تعالى (الذين آتيناكم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم) فجرد علم القلب بالحق ان لم يقترب به عمل القلب بموجب علمه مثل محبة القلب له واتباع القلب له لم ينفع صاحبه بل أشد الناس عذاباً يوم القيامة عالم لم ينفعه الله بعلمه وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول اللهم اني أعوذ بك من علم لا ينفع ونفس لا تشبع ودعاء لا يسمع وقلب لا يخشع ولكن الجهمية ظنوا ان مجرد علم القلب وتصديقه هو الايمان وان من دل الشرع على انه ليس بمؤمن فان ذلك يدل على عدم علم قلبه وهذا من أعظم الجهل شرعاً وعقلاً . وحقيقته توجب التسوية بين المؤمن والكافر ولهذا اطلق وكيع بن الجراح وأحمد ابن حنبل وغيرهما من الأئمة كفرهم بذلك فانه من المعلوم ان الانسان يكون عالماً بالحق وينفضه لغرض آخر فليس كل من كان مستكبراً عن الحق يكون غير عالم به . وحينئذ فالإيمان لا بد فيه من تصديق القلب وعمله وهذا معنى قول السلف الايمان قول وعمل . ثم انه اذا تحقق القلب بالتصديق والمحبة التامة المتضمنة للارادة لزم وجود الافعال الظاهرة فان الارادة الجازمة اذا اقترنت بها القدرة التامة لزم وجود المراد قطعاً وانما ينتفي وجود الفعل لعدم كمال القدرة أو لعدم كمال الارادة والافعال كمالها يجب وجود الفعل الاختياري فاذا أقر القلب اقراراً تاماً بأن محمد رسول الله وأحبه محبة تامة امتنع مع ذلك ان لا يتكلم بالشهادتين مع قدرته على ذلك لكن ان كان عاجزاً لخوف ونحوه او لخوف ونحوه لم يكن قادراً على النطق بهما وأبو طالب وان كان عالماً بأن محمد رسول الله وهو محب له فلم تكن محبته له لمحبة لله بل كان يحبه لانه ابن أخيه فيحبه للقرابة واذا أحب ظهوره فلما يحصل له بذلك من الشرف والرئاسة فأصل محبته هو الرئاسة فلهاذا لما عرض عليه الشهادتين عند الموت رأى أن بالافرار بهما زوال دينه الذي يحبه فكان دينه أحب اليه من ابن أخيه فلم يقربهما فلو كان يحبه لانه رسول الله

كما كان يحبه أبو بكر الذي قال الله فيه (وسيجنبها الأتقى الذي يؤتى ماله يتزكى وما لأحد عنده من نعمة تجزى إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى ولسوف يرضى) وكما كان يحبه سائر المؤمنين به كعمر وعثمان وعلي وغيرهم لنطق بالشهادتين قطعه فكان حبه جابغ الله لأحبا لله ولهذا لم يقبل الله ما فعله من نصر الرسول وموازرتة لأنه لم يعمل لله والله لا يقبل من العمل إلا ما أريد به وجهه بخلاف الذي فعل ما فعل ابتغاء وجه ربه الأعلى. وهذا مما يحقق أن الإيمان والتوحيد لا بد فيهما من عمل القلب كحب القلب فلا بد من إخلاص الدين لله والدين لا يكون دينا إلا بعمل فان الدين يتضمن الطاعة والمعبادة وقد أنزل الله عز وجل سورتي الإخلاص قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد. إحديهما في توحيد القول والعلم. والثانية في توحيد العمل والارادة فقال في الاول (قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد) فأمره أن يقول هذا التوحيد وقال في الثاني (قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ولا أنتم عابدون ما أعبد ولا أنا عابد ما عبدتم ولا أنتم عابدون ما أعبد لكم دينكم ولي دين) فأمره أن يقول ما يوجب البراءة من عبادة غير الله وإخلاص العبادة لله والعبادة أصلها القصد والارادة. والمعبادة اذا أفردت دخل فيها التوكل ونحوه واذا قرنت بالتوكل صار التوكل قسما لها كما ذكرناه في لفظ الإيمان قال تعالى (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) وقال تعالى (يا أيها الناس اعبدوا ربكم) فهذا ونحوه يدخل فيه فعل المأمورات وترك المحظورات والتوكل من ذلك وقد قال في موضع آخر اياك نعبد واياك نستعين وقال (فاعبده وتوكل عليه) ومثل هذا كثيرا ما يجيء في القرآن بتنوع دلالة اللفظ في عمومه وخصوصه بحسب الأفراد والاقتران كلفظ المعروف والمنكر فانه قد قال (كنتم خيرا أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر) وقال (يا أيها الذين آمنوا لا تأمروا بالمعروف ولا تنهوا عن المنكر) فالتوكل يدخل فيه ما كرهه الله كما يدخل في المعروف ما يحبه الله وقد قال في موضع آخر (ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر) فمطغ المنكر على الفحشاء ودخل في المنكر هنا البني وقال في موضع آخر (ان الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبني) فقرن بالمنكر الفحشاء والبني. ومن هذا الباب لفظ الفقراء والمساكين اذا أفرد أحدهما دخل فيه. الآخر واذا قرن أحدهما بالآخر صار بينهما فرق لكن هناك أحد الاسمين أعم من الآخر وهنا بينهما عموم وخصوص فحجة الله وحده والتوكل عليه

وحده وخشية الله وحده ونحو هذا كل هذا يدخل في توحيد الله تعالى قال تعالى في الحجة
 (ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله)
 وقال تعالى (قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها
 وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب اليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله
 فمبصوا حتى يأتي الله بأمره) وقال تعالى (ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فأولئك هم
 الفائزون) فجعل الطاعة لله والرسول وجعل الخشية والتقوى لله وحده وقال تعالى (ولو أنهم رضوا
 ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله إنا الى الله راغبون) وقال
 تعالى (فإذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب) فجعل التمسك والرغبة الى الله وحده وهذه
 الامور مبسطة في غير هذا الموضع * والمقصود هنا ان قول القائل لا اله الا انت فيه افراد
 الالهية لله وحده وذلك يتضمن التصديق لله قولا وعملا والمشركون كانوا يقولون بان الله رب
 كل شيء لكن كانوا يجعلون معه آلهة أخرى فلا يخصونه بالالهية وتخصيصه بالالهية ان
 لا يعبد الا اياه وان لا يسأل غيره كما في قوله (اياك نعبد واياك نستعين) فان الانسان قد
 يقصد سؤال الله وحده والتوكل عليه لكن في أمور لا يجبها الله بل يكرها وينهى عنها فهذا
 وان كان مخلصا في سؤاله والتوكل عليه لكن ليس هو مخلصا في عبادته وطاعته وهذا حال
 كثير من أهل التوجهات الفاسدة أصحاب الكشوفات والتصرفات المخالفة لامر الله ورسوله
 فانهم يمانون على هذه الامور وكثير منهم يستعين الله عليها لكن لم تكن موافقة لامر
 الله ورسوله حصل لهم نصيب من العاجلة وكانت عاقبتهم عاقبة سيئة قال تعالى (واذا مسكم الضر
 في البحر ضل من تدعون الا اياه فلما نجاكم الى البر أعرضتم وكان الانسان كافورا) وقال تعالى
 (واذا مس الانسان ضر دعانا لجنبه أو قاعدا أو قائما فلما كشفنا عنه ضره مر كأن لم يدعنا الى ضره)
 وطائفة أخرى قد يقصدون طاعة الله ورسوله لكن لا يحققون التوكل عليه والاستعانة به
 فهؤلاء يثابون على حسن نيتهم وعلى طاعتهم لكنهم مخذولون فيما يقصدونه اذا لم يحققوا الاستعانة
 بالله والتوكل عليه ولهذا يتلى الواحد من هؤلاء بالضمف والجزع تارة وبالعجب أخرى فان
 لم يحصل مراده من الخير كان لضعفه وربما حصل له جزع فان حصل مراده نظر الى نفسه
 وقوته فحصل له إعجاب وقد يعجب بحاله فيظن حصول مراده فيدخل قال تعالى (ويوم حنين

اذ أعجبكم كثير منكم فلم تكن عنكم شيئاً وضافت عليكم الارض بما رحبت ثم وليتم مدبرين) الى قوله (ثم يتوب الله من بعد ذلك على من يشاء والله غفور رحيم) وكثيرا ما يقرن الناس بين الرياء والعجب فالرياء من باب الاشراك بالخلق والعجب من باب الاشراك بالنفس وهذا حال المستكبر فالمرأى لا يحقق قوله (اياك نعبد) والمعجب لا يحقق قوله (اياك نستعين) فمن حقق قوله (اياك نعبد) خرج عن الرياء ومن حقق قوله (اياك نستعين) خرج عن الاعجاب وفي الحديث المعروف ثلاث مهلكات شح مطاع وهوى متبع واعجاب المرء بنفسه . وشر من هؤلاء وهؤلاء من لا تكون عبادته لله ولا استعانة بالله بل يعبد غيره ويستعين غيره وهؤلاء المشركون من الوجهين . ومن هؤلاء من يكون شره بالشياطين كأصحاب الاحوال الشيطانية فيفعلون ما تحبه الشياطين من الكذب والفجور ويدعونه بأدعية تحبها الشياطين ويمزجون بالزآتم التي تطيعها الشياطين مما فيها اشراك بالله كما قد بسط الكلام عليهم في مواضع أخر وهؤلاء قد يحصل لهم من الخوارق ما يظن أنه من كرامات الاولياء وانما هو من أحوال السحرة والكهان ولهذا يجب الفرق بين الاحوال الايمانية القرآنية والاحوال النفسانية والاحوال الشيطانية * وأما القسم الرابع فهم أهل التوحيد الذين أخلصوا دينهم لله فلم يعبدوا الا اياه ولم يتكلموا الا عليه * وقول المكروب لا اله الا أنت قد يستحضر في ذلك أحد النوعين دون الآخر فمن أتم الله عليه النعمة استحضر التوحيد في النوعين فان المكروب همته منصرفة الى دفع ضره وجلب نفعه فقد يقول لا اله الا الله مستشعرا أنه لا يكشف الضر غيرك ولا يأتي بالنعمة الا أنت فهذا مستحضر توحيد الربوبية ومستحضر توحيد السؤال والطلب والتوكل عليه معرض عن توحيد الالهية الذي يحبه الله ويرضاه ويأمر به وهو أن لا يعبد الاياه ولا يعبد الا بطاعته وطاعة رسوله فمن استشعر هذا في قوله لا اله الا أنت كان عابدا لله متوكلا عليه وكان ممثلا لقوله (فاعبده وتوكل عليه) وقوله (عليه توكلت واليه أنيب) وقوله (واذ كرامتكم برك وتبتل اليه تبتلا رب المشرق والمغرب لا اله الا هو فاتخذوه وكيلا) ثم ان كان مطلوبه محرما أثم وان قضيت حاجته . وان كان طالبا مباحا لغير قصد الاستعانة به على طاعة الله وعبادته لم يكن آثما ولا مثابا . وان كان طالبا ما يعينه على طاعة الله وعبادته لقصد الاستعانة به على ذلك كان مثابا مأجورا . وهذا مما يفرق به بين العبد الرسول وخلفائه وبين النبي الملك فان نبينا محمدا صلى الله

عليه وسلم خير بين أن يكون نبيا ملكا أو عبدا رسولا فاختر أن يكون عبدا رسولا فإن العبد الرسول هو الذي لا يفعل الا ما أمر به ففعله كله عبادة لله فهو عبد محض منفذ أمر مرسله كما ثبت عنه في صحيح البخاري أنه قال إني والله لا أعطي أحدا ولا أمتنع أحدا وإنما أنا قاسم أضع حيث أمرت وهو لم يرد بقوله لا أعطي أحدا ولا أمتنع أفراد الله بذلك قدرا وكونا فإن جميع المخلوقين يشاركونه في هذا فلا يعطى أحد ولا يمنع الا بقضاء الله وقدره وإنما أراد أفراد الله بذلك شرعا وديننا أى لا أعطي الا من أمرت بأعطائه ولا أمتنع الا من أمرت بمنعه فأنا مطيع لله في عطائي ومنني فهو يقسم الصدقة والفى والغنائم كما يقسم الموارث بين أهلها لان الله أمره بهذه القسمة ولهذا كان المال حيث أضيف الى الله ورسوله فالمراد به ما يجب أن يصرف في طاعة الله ورسوله ليس المراد به أنه ملك للرسول كما ظنه طائفة من الفقهاء ولا المراد به كونه مملوكا لله خلقا وقدرا فإن جميع الاموال بهذه المثابة. وهذا كقوله (قل الأنفال لله والرسول) وقوله (واعلموا أنما غنمتم من شئ فإن لله خمسة وللرسول) الآية وقوله (وما أفاء الله على رسوله منهم فإا أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب) الى قوله (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذئ القربي) الآية فذكر في الفى ما ذكر في الخمس فظن طائفة من الفقهاء أن الاضافة الى الرسول تقتضى أنه يملكه كما يملك الناس أملاكهم ثم قال بعضهم ان غنائم بدر كانت ملكا للرسول وقال بعضهم إن الفى وأربعة أخماسه كان ملكا للرسول وقال بعضهم ان الرسول انما كان يستحق من الخمس خمسة وقال بعض هؤلاء وكذلك كان يستحق من خمس الفى خمسة وهذه الافوال توجد في كلام طوائف من أصحاب الشافعي وأحمد وأبي حنيفة وغيرهم وهذا غلط من وجوه منها ١ أن الرسول لم يكن يملك هذه الاموال كما يملك الناس أموالهم ولا كما يتصرف الملوك في ملكهم فان هؤلاء وهؤلاء لهم أن يصرفوا أموالهم في المباحات فإما ان يكون مالكه فيصرفه في أغراضه الخاصة وإما أن يكون ملكه فيصرفه في مصلحة ملكه وهذه حال النبي الملك كداود وسليمان قال تعالى (فامن او أمسك بغير حساب) أى أعط من شئت واحرم من شئت لا حساب عليك ونبينا كان عبدا رسولا لا يعطى الا من أمر بأعطائه ولا يمنع الا من أمر بمنعه فلم يكن يصرف الاموال الا في عبادة لله وطاعته ٢ ومنها ٣ أن النبي لا يورث ولو كان ملكا فان الانبياء لا يورثون فاذا كان ملوك

الانبياء لم يكونوا ملاكا كما يملك الناس أموالهم فكيف يكون صفوة الرسل الذي هو عبد رسول ماله كما ومنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينفق على نفسه وعياله قدر الحاجة ويصرف سائر المال في طاعة الله لا يستفضله وليست هذه حال الملاك بل المال الذي يتصرف فيه كله هو مال الله ورسوله بمعنى أن الله أمر رسوله أن يصرف ذلك المال في طاعته فتجب طاعته في نفسه كما تجب طاعته في سائر ما يأمر به فانه من يطع الرسول فقد أطاع الله وهو في ذلك مبالغ عن الله * والاموال التي كان يقسمها النبي صلى الله عليه وسلم على وجهين . منها ما تبين مستحقه ومصرفه كالمواريث . ومنها ما يحتاج الى اجتهاده ونظره ورأيه فان ما أمر الله به منه ما هو محدود بالشرع كالصلوات الخمس وطواف الاسبوع بالبيت ومنه ما يرجع في قدره الى اجتهاد المأمور فيزيده وينقصه بحسب المصلحة التي يحجبها الله . فمن هذا ما اتفق عليه الناس ومنه ما تنازعوا فيه كتنازع الفقهاء فيما يجب للزوجات من النفقات هل هي مقدرة بالشرع أم يرجع فيها الى العرف فتختلف في قدرها وصفتها باختلاف أحوال الناس . وجهور الفقهاء على القول الثاني وهو الصواب لقول النبي صلى الله عليه وسلم لهند خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف وقال أيضا في خطبته المعروفة^(١) للنساء كسوتهن ونفقتهن بالمعروف . وكذلك تنازعوا أيضا فيما يجب من الكفارات هل هو مقدر بالشرع أو بالعرف . فإضيف الى الله والرسول من الاموال كان المرجع في قسمته الى أمر النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف ما سمي مستحقوه كالمواريث ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم عام حنين ليس لي مما أفاء الله عليكم الا الخمس والخمس مردود عليكم أي ليس له بحكم القسم الذي يرجع فيه الى اجتهاده ونظره الخاص الا الخمس ولهذا قال وهو مردود عليكم بخلاف أربعة أخماس الغنيمة فانه لمن شهد الوقعة ولهذا كانت الغنائم يقسمها الأمراء بين الغائبين والخمس يرفع الى الخلفاء الراشدين المهديين الذين خلفوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمته فيقسمونها بأمرهم فأما أربعة الاخماس فانما يرجعون فيها ليعلم حكم الله ورسوله كما يستفتى المستفتي وكما كانوا في الحدود لمعرفة الامر الشرعي والنبي صلى الله عليه وسلم أعطي المؤلفة قلوبهم من غنائم حنين ما أعطاهم قليل إن ذلك كان من الخمس وقيل إنه كان من أصل الغنيمة وعلى هذا القول فهو فعل ذلك لطيب نفوس المؤمنين

بذلك ولهذا أجاب من عتب من الانصار بما أزال عتبه وأراد تمويضهم عن ذلك . ومن الناس من يقول الفتيمة قبل القسمة لم يملكها النائمون وإن للامام ان يتصرف فيها باجتهاده كما هو مذكور في غير هذا الموضع فان المقصود هنا بيان حال العبد المحض لله الذي يعبد ويستعينه فيعمل له ويستعينه ويحقق قوله (إياك نعبد وإياك نستعين) توحيد الالهية وتوحيد الربوبية وان كانت الالهية تتضمن الربوبية والربوبية تستلزم الالهية فان أحدهما اذا تضمن الآخر عند الانفراد لم يمنع ان يختص بمناه عند الاقتران كما في قوله (قل أعوذ برب الناس ملك الناس اله الناس) وفي قوله (الحمد لله رب العالمين) فجمع بين الاسمين اسم الاله واسم الرب فان الاله هو المعبود الذي يستحق ان يعبد والرب هو الذي يرب عبده فيدبره ولهذا كانت العبادة متعلقة باسمه الله والسؤال متعلقا باسمه الرب فان العبادة هي الناية التي لها خلق الخلق والالهية هي الناية والربوبية تتضمن خلق الخلق وإنشاءهم فهو متضمن ابتداء عالم والمصلي اذا قال (إياك نعبد وإياك نستعين) فبدأ بالمقصود الذي هو الناية على الوسيلة التي هي البداية فالعبادة غاية مقصودة والاستعانة وسيلة اليها تلك حكمة وهذا سبب والفرق بين العلة الغائية والعلة الفاعلية معروف ولهذا يقال أول الفكرة آخر العمل وأول البغية آخر الدرك . فالعلة الغائية متقدمة في التصور والارادة وهي متأخرة في الوجود فاللؤمن يقصد عبادة الله ابتداءً وهو يعلم ان ذلك لا يحصل الا باعانه فيقول (اياك نعبد وإياك نستعين) . ولما كانت العبادة متعلقة باسمه الله تعالى جاءت الأذكار المشروعة بهذا الاسم مثل كلمات الاذان الله أكبر الله أكبر ومثل الشهادتين أشهد أن لا اله الا الله ومثل التشهد التحيات لله ومثل التسبيح والتحميد والتهليل والتكبير سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر * وأما السؤال فكثيرا ما يمجى باسم الرب كقول آدم وحواء (ربنا ظلمنا أنفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين) وقول نوح (رب انى أعوذ بك أن أسألك ما ليس لى به علم) وقول موسى (رب انى ظلمت نفسى فاغفر لى) وقول الخليل (ربنا انى أسكنت من ذريتى بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم ربنا ليقيموا الصلاة) الآية وقوله مع اسمعيل (ربنا تقبل منا انك أنت السميع العليم) وكذلك قول الذين قالوا (ربنا آتانا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) ومثل هذا كثير وقد نقل عن مالك أنه قال أكره للرجل أن يقول فى دعائه يا سيدي يا سيدي يا حنان يا حنان ولكن

يدعو بما دعت به الانبياء ربنا ربنا نقله عنه العتي في العتية وقال تعالى (عن أولى الالباب الذين
يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم ويتفكرون في خلق السموات والارض) ربنا ما خلقت هذا
باطلا سبحانه فكنا عذاب النار) الآيات فاذا سبق الى قلب العبد قصد السؤال ناسبه أن يسأله
باسم الرب . وان سأله باسمه الله لتضمنه اسم الرب كان حسنا وأما اذا سبق الى قلبه قصد العبادة
فاسم الله أولى بذلك . اذا بدأ بالثناء ذكر اسم الله واذا قصد الدعاء دعا باسم الرب ولهذا قال
يونس (لا اله الا أنت سبحانه اني كنت من الظالمين) وقال آدم (ربنا ظلمنا أنفسنا وان لم تغفر
لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين) فان يونس عليه السلام ذهب مغاضبا وقال تعالى (واصبر لحكم
ربك ولا تكن كصاحب الحوت) وقال تعالى (فالتقمه الحوت وهو مليم) ففعل ما يلام عليه فكان
المناسب لحاله أن يبدأ بالثناء على ربه والاعتراف بأنه لا إله الا هو فهو الذي يستحق أن يعبد دون
غيره فلا يطاع الهوى فان اتبع الهوى يضعف عبادة الله وحده وقد روى ان يونس عليه السلام
نادى من ارتفاع العذاب عن قومه بعد أن أظلم وخاف أن ينسبوه الى الكذب فغاضب وفعل
ما اقتضى الكلام الذي ذكره الله تعالى وان يقال لا إله الا أنت وهذا الكلام يتضمن براءة
ماسوى الله من الالهية سواء قدر ذلك هوى النفس أو طاعة الخلق أو غير ذلك ولهذا قال (سبحانه
اني كنت من الظالمين) . والعبد يقول مثل هذا الكلام فيما يظنه وهو غير مطابق وفيما يريد
وهو غير حسن وأما آدم عليه السلام فانه اعترف أولا بذنبه فقال ظلمنا أنفسنا ولم يكن عند
آدم من ينازعه الارادة لما أمر الله به ما يزاحم الالهية بل ظن صدق الشيطان الذي قاسمها
إني لكما لمن الناصحين فدلاهما بفروور فالشيطان غرهما وأظهر نصحهما فكانا في قبول غروره
وما أظهر من نصحه حالهما مناسبا لقولهما (ربنا ظلمنا أنفسنا) لما حصل من التفريط لا لأجل
هوى وحظ يزاحم الالهية وكنا محتاجين الى ان يرهبهما ربوبية تكمل علمهما وقصدهما حتى
لا يقترا بمثل ذلك فهما يشهدان حاجتهما الى الله ربهما الذي لا يقضي حاجتهما غيره وذو النون
شهد ما حصل من التقصير في حق الالهية بما حصل من المناصبة وكرهه انجاء أولئك ففي
ذلك من المماوضة في الفعل لحب شيء آخر ما يوجب تجريد محبته لله وتأله له وان يقول لا إله
الا أنت فان قول العبد لا إله الا أنت يحو أن يتخذ الهه هواه وقد روي ما تحت أديم السماء
اله يعبد أعظم عند الله من هوى متبع فأكمل يونس صلوات الله عليه بتحقيق الهيته لله ومحو

الهوى الذى يتخذ الهام من دونه فلم يبق له صلوات الله عليه وسلامه عند تحقيق قوله لا إله إلا أنت إرادة تراحم الهية الحق بل كان مخلصاً لله الدين اذ كان من أفضل عباد الله المخلصين وأيضاً فمثل هذه الحال تعرض لمن تعرض له فيبقى فيه نوع مغاضبة للقدر ومعارضة له فى خلقه وأمره ووساوس فى حكمته ورحمته فيحتاج العبد أن ينقى عنده شينين الآراء الفاسدة والا هواء الفاسدة فيعلم أن الحكمة والعدل فيما اقتضاه علمه وحكمته لا فيما اقتضاه علم العبد وحكمته ويكون هواه تبعاً لما أمر الله به فلا يكون له مع أمر الله وحكمه هوى يخالف ذلك قال الله تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً) وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال والذى نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به رواه أبو حاتم فى صحيحه وفى الصحيح أن عمر قال له يا رسول الله والله لا أنت أحب الى من نفسي قال الآن يا عمر وفى الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب اليه من ولده ووالده والناس أجمعين وقال تعالى (قل ان كان آبؤكم وأبنؤكم وأزواجكم وإخوانكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب اليكم من الله ورسوله وجهاد فى سبيله فترى بصوا) فإذا كان الايمان لا يحصل حتى يحكم العبد رسوله ويسلم له ويكون هواه تبعاً لما جاء به ويكون الرسول والجهاد فى سبيله مقدماً على حب الانسان نفسه وماله وأهله فكيف فى تحكيمه الله تعالى والتسليم له فمن رأى قوماً يستحقون العذاب فى ظنه وقد غفر الله لهم ورحمهم وكره هو ذلك فهذا إما ان يكون عن ارادة تخالف حكم الله وإما عن ظن يخالف علم الله والله عليم حكيم واذا علمت أنه عليم وأنه حكيم لم يبق لكرهية ما فعله وجه وهذا يكون فيما أمر به وفيما خلقه ولم يأمرنا ان نكرهه ونفضب عليه . فأما ما أمرنا بكرهاته من الموجودات كالكفر والفسوق والعصيان فعلينا ان نطيعه فى أمره بخلاف توبته على عباده وإنجائه اياهم من العذاب فان هذان مفعولان لا نكرها بل هما مما يحبها فانه يحب التوابين ويحب المتطهرين فكرهية هذان نوع اتباع الارادة المزاحمة الالهية ذلى صاحبها أن يحقق توحيد الالهية فيقول لا إله إلا أنت فعلينا ان نحب ما يحب ونرضى ما يرضى ونأمر بما يأمر ونهى عما ينهى فإذا كان يحب التوابين ويحب المتطهرين فعلينا أن نحبهم ولا نأله مرادنا المخالفة

لحجابه * والكلام في هذا المقام مبني على أصل وهو أن الانبياء صلوات الله عليهم معصومون فيما يخبرون به عن الله سبحانه وفي تبليغ رسالاته باتفاق الامة ولهذا وجب الايمان بكل ما أوتوه كما قال تعالى (قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والآساب وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وإن تولوا فانما هم في شقاق فسيكفيكمهم الله وهو السميع العليم) وقال (ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والتبيين) وقال (آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير) بخلاف غير الانبياء فانهم ليسوا معصومين كما عصم الانبياء ولو كانوا أولياء الله ولهذا من سب نبيا من الانبياء قتل باتفاق الفقهاء ومن سب غيرهم لم يقتل وهذه العصمة الثابتة للانبياء هي التي يحصل بها مقصود النبوة والرسالة فان النبي هو المبدأ عن الله والرسول هو الذي أرسله الله تعالى وكل رسول نبي وليس كل نبي رسولا والعصمة فيما يبلغونه عن الله ثابتة فلا يستقر في ذلك خطأ باتفاق المسلمين. ولكن هل يصدر ما يستدركه الله فينسخ ما يأتي الشيطان ويحكم الله آياته هذا فيه قولان. والمأثور عن السلف يوافق القرآن بذلك. والذين منعوا ذلك من المتأخرين طعنوا فيما ينقل من الزيادة في سورة النجم بقوله «تلك الترائيق العلى وان شفاعتها لترجي» وقالوا ان هذا لم يثبت ومن علم أنه ثبت قال هذا ألقاء الشيطان فيما معهم^(١) ولم يلفظ به الرسول صلى الله عليه وسلم ولكن السؤال وارد على هذا التقدير أيضا وقالوا في قوله (الا اذا نعى أتى الشيطان في أمنيته) هو حديث النفس. وأما الذين قرروا ما نقل عن السلف فقالوا هذا منقول نقلا ثابتا لا يمكن القدح فيه والقرآن يدل عليه بقوله (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي الا اذا نعى أتى الشيطان في أمنيته فينسخ الله ما يلقي الشيطان ثم يحكم الله آياته والله عليم حكيم ليجعل ما يلقي الشيطان فتنة للذين في قلوبهم مرض والقاسية قلوبهم وان الظالمين لن في شقاق بعيد وليعلم الذين أوتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتخبت له قلوبهم وان الله لهادي الذين آمنوا إلى صراط مستقيم) فقالوا الآثار في تفسير هذه الآية مرووفة ثابتة في كتب التفسير والحديث والقرآن يوافق ذلك فان نسخ الله

(١) قوله فيما معهم كذا بالأصل ولعله في أسماعهم اهـ مصححه

لما يلتقى الشيطان وإحكامه آياته إنما يكون لرفع ما وقع في آياته وتمييز الحق من الباطل حتى لا تختلط آياته بغيرها، وجعل ما ألقى الشيطان فتنه للذين في قلوبهم مرض والقاسية قلوبهم إنما يكون إذا كان ذلك ظاهراً يسمعه الناس لا باطناً في النفس والفتنة التي تحصل بهذا النوع من جنس الفتنة التي تحصل بالنوع الآخر من النسخ وهذا النوع أدل على صدق الرسول صلى الله عليه وسلم وبعده عن الهوى من ذلك النوع فإنه إذا كان يأمر بأمر ثم يأمر بخلافه وكلاهما من عند الله وهو مصدق في ذلك فإذا قال من نفسه إن الثاني هو الذي من عند الله وهو النسخ وإن ذلك المرفوع الذي نسخه الله ليس كذلك كان أدل على اعتياده للصدق وقوله الحق وهذا كما قالت عائشة رضي الله عنها لو كان محمد كاتماً شيئاً من الوحي لكنتم هذه الآية (وتخفى في نفسك ما الله مبديه وتخفى الناس والله أحق أن تخشاه) ألا ترى أن الذي يعظم نفسه بالباطل يريد أن ينصر كل ما قاله ولو كان خطأ فبيان الرسول صلى الله عليه وسلم أن الله أحكم آياته ونسخ ما ألغاه الشيطان هو أدل على تحريره للصدق وبرائه من الكذب وهذا هو المقصود بالرسالة فإنه الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم تسليماً ولهذا كان تكذيبه كفراً محضاً بلا ريب * وأما العصمة في غير ما يتعلق بتبليغ الرسالة فلا بأس فيه نزاع هل هو ثابت بالعقل أو بالسمع ومتنازعون في أن العصمة من الكبائر والصغائر أو من بعضها أم هل العصمة إنما هي في الإقرار عليها لا في فعلها أم لا يجب القول بالعصمة إلا في التبليغ فقط وهل يجب العصمة من الكفر والذنوب قبل المبعث أم لا والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضع * والقول الذي عليه جمهور الناس وهو الموافق للأثر المنقولة عن السلف أثبات العصمة من الإقرار على الذنوب مطلقاً والرد على من يقول أنه يجوز إقرارهم عليها وحجج القائلين بالعصمة إذا حررت إنما تدل على هذا القول وحجج النفاة لا تدل على وقوع ذنب أقر عليه الأنبياء فإن القائلين بالعصمة احتجوا بأن الناس بهم مشروع وذلك لا يجوز إلا من تجوز كون الأفعال ذنوباً^(١) ومعلوم أن الناس بهم إنما هو مشروع فيما أقروا عليه دون ما نهوا ورجعوا عنه كما أن الأمر والنهي إنما يجب طاعتهم فيما لم ينسخ منه فأمّا ما نسخ من الأمر والنهي فلا يجوز جملة ما أمر به ولا منهيها عنه فضلاً عن وجوب اتباعه والطاعة فيه . وكذلك ما احتجوا به من أن الذنوب تنافي الكمال أو أنها من عظمته عليه النعمة أقيح أو أنها توجب انتقير أو نحو

(١) كذا بالأصل وصوابه غير ذنوب اهـ مصححه

ذلك من الحجة العقلية فهذا انما يكون مع البقاء على ذلك وعدم الرجوع والا فالنوبة النصوح التي يقبلها الله يرفع بها صاحبها الى أعظم مما كان عليه كما قال بعض السلف كان داود عليه السلام بعد النوبة خيرا منه قبل الخطيئة وقال آخر لو لم تكن النوبة أحب الاشياء اليه لما ابتلى بالذنوب أكرم الخلق عليه وقد ثبت في الصحيح حديث التوبة لله أفرح بتوبة عبده من رجل نزل منزلا^(١) وقد ظن تعالى (ان الله يحب المتطهرين) وقال تعالى (الا من تاب وآمن وعمل صالحا فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات) وقد ثبت في الصحيح حديث الذي يعرض الله صغار ذنوبه ويحبأ عنه كبارها وهو مشفق من كبارها أن تظهر فيقول الله له اني قد غفرتها لك وأبدلتك مكان كل سيئة حسنة فيقول أي رب إن لي سيئات لم أرها فاذا رأى تبدل السيئات بالحسنات طلب رؤية الذنوب السكار التي كان مشفقا منها أن تظهر ومعلوم ان حاله هذه مع هذا التبديل أعظم من حاله لو لم تقع السيئات ولا التبديل وقال طائفة من السلف منهم سعيد بن جبير إن العبد ليعمل الحسنة فيدخل بها النار وإن العبد ليعمل السيئة فيدخل بها الجنة يعمل الحسنة فيعجب بها ويفتخر بها حتى تدخله النار ويعمل السيئة فلا يزال خوفه منها وتوبته منها حتى تدخله الجنة وقد قال تعالى (وحملها الانسان انه كان ظلوماً جهولاً ليعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات . وكان الله غفورا رحيما) ففاية كل انسان أن يكون من المؤمنين والمؤمنات الذين تاب الله عليهم . وفي الكتاب والسنة الصحيحة والكتب التي أنزلت قبل القرآن مما يوافق هذا القول ما يعمد إحصاؤه . والرادون لذلك تأولوا ذلك بمثل تأويلات الجهمية والقدرية والدهرية لنصوص الاسماء والصفات ونصوص القدر ونصوص المعاد وهي من جنس تأويلات القرامطة والباطنية التي يعلم بالاضطرار أنها باطلة وانها من باب تحريف الكلم عن مواضعه وهؤلاء يقصد أحدهم تهظيم الانبياء فيقع في تكذيبهم ويريد الايمان بهم فيقع في الكفر بهم ثم ان العصمة المعلومة بدليل الشرع والعقل والاجماع وهي العصمة في التبليغ لم ينتفعوا بها اذ كانوا لا يقررون بموجب ما بلغته الانبياء وانما يقررون بلفظ حرفوا معناه او كانوا فيه كالاميين الذين لا يعلمون الكتاب الا أماني والعصمة التي كانوا ادعوا لو كانت

(١) بياض بالاصل والمتروكة تمة الحديث ولما كانت الفاظ الحديث مختلفة لم نتجاسر على تيممه وأصل

الحديث رواه الشيخان وابن ماجة .هـ معججه

ثابتة لم يلتفتوا بها ولا حاجة بهم اليها عندهم فانها متعلقة بغيرهم لا بما أمروا بالايمان به فيتكلم أحدهم فيها على الانبياء بغير سلطان من الله ويدع ما يجب عليه من تصديق الانبياء وطاعتهم وهو الذي به تحصل السعادة وبضده تحصل الشقاوة قال تعالى (فإنما عليه ما حمل وعليكم ما حتم) الآية والله تعالى لم يذكر في القرآن شيئا من ذلك عن نبي من الانبياء الا مقرونا بالتوبة والاستغفار كقول آدم وزوجته (ربنا ظلمنا أنفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين) وقول نوح (رب اني أعوذ بك ان أسألك ما ليس لي به علم وإلا تغفر لي وترحمني أكن من الخاسرين) وقول الخليل عليه السلام (ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب) وقوله (والذي أطمع ان يغفر لي خطيئتي يوم الدين) وقول موسى (أنت ولينا فاغفر لنا وارحمنا وأنت خير الغافرين) واكتب لنا في هذه الدنيا حسنة وفي الآخرة إنا هدانا إليك) وقوله (رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي) وقوله (فلما أفاق قال سبحانك تبت إليك وأنا أول المؤمنين) وقوله تعالى عن داود (فاستغفر ربه وخر راكعا وأتاب فغفرنا له ذلك وان له عندنا لزلفى وحسن مآب) وقوله تعالى عن سليمان (رب اغفر لي وهب لي ملكا لا ينبغي لأحد من بعدي انك أنت الوهاب) . وأما يوسف الصديق فلم يذكر الله عنه ذنبا فلهذا لم يذكر الله عنه ما يناسب الذنب من الاستغفار بل قال (كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء إنه من عبادنا المخلصين) فاخبر أنه صرف عنه السوء والفحشاء وهذا يدل على انه لم يصدر منه سوء ولا فحشاء وأما قوله (ولقد همت به وهم بها لولا أن رأى برهان ربه) فالهم اسم جنس تحتة نوعان كما قال الامام أحمد اللهم هان هم خطرات وهم إصرار وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ان العبد اذا هم بسيئة لم تكتب عليه واذا تركها لله كتبت له حسنة وان عملها كتبت له سيئة واحدة وان تركها من غير أن يتركها لله لم تكتب له حسنة ولا تكتب عليه سيئة ويوسف صلى الله عليه وسلم همهما تركه لله ولذلك صرف الله عنه السوء والفحشاء لا خلاصه وذلك انما يكون اذا قام مقتضى للذنب وهو الهم وعارضه الاخلاص الموجب لانصراف القلب عن الذنب لله فيوسف عليه السلام لم يصدر منه الا حسنة ثياب عليها وقال تعالى (ان الذين اتقوا اذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فاذا هم مبصرون) وأما ما ينقل من انه حل سراويله وجلس مجلس الرجل من المرأة وانه رأى صورة يعقوب عاضا على يده وأمثال ذلك فكله مما لم يخبر الله به .

ولا رسوله وما لم يكن كذلك فانما هو مأخوذ عن اليهود الذين هم من أعظم الناس كذبا على الانبياء وقدحا فيهم وكل من نقله من المسلمين فنقله لم ينقل من ذلك أحد عن نبينا صلى الله عليه وسلم حرفا واحدا وقوله (وما أبرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء الا ما رحم ربي) فن كلام امرأة العزيز كما يدل القرآن على ذلك دلالة بيّنة لا يرتاب فيها من تدبر القرآن حيث قال تعالى (وقال الملك ائتوني به فلما جاءه الرسول قال ارجع الى ربك فاسأله ما بال النسوة اللاتي قطعن أيديهن ان ربي بكيدهن عايم قال ما خطبكن اذ راودتن يوسف عن نفسه قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء قالت امرأة العزيز الآن حصحص الحق أنا راودته عن نفسه وانته لمن الصادقين ذلك ليعلم اني لم أخنه بالغييب وأن الله لا يهتدي كيد الخائنين وما أبرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء الا ما رحم ربي ان ربي غفور رحيم) فهذا كله كلام امرأة العزيز ويوسف اذ ذاك في السجن لم يحضر بعد الى الملك ولا سمع كلامه ولا رآه ولكن لما ظهرت براءته في غيبته كما قالت امرأة العزيز (ذلك ليعلم اني لم أخنه بالغييب) اي لم أخنه في حال مغيبه عني وان كنت في حال شهوده راودته فحينئذ (قال الملك ائتوني به أستخلصه لنفسي فلما كله قال انك اليوم لدينا مكين أمين) وقد قال كثير من المفسرين ان هذا من كلام يوسف ومنهم من لم يذكر الا هذا القول وهو قول في غاية الفساد ولا دليل عليه بل الادلة تدل على نقيضه وقد بسط الكلام على هذه الامور في غير هذا الموضع * والمقصود هنا أن ما تضمنه قصة ذى النون مما يلام عليه كله مغفور بذله الله به حسنات ورفع درجاته وكان بعد خروجه من بطن الحوت وتوبته أعظم درجة منه قبل أن يقع ما وقع قال تعالى (فاصبر لحكم ربك ولا تكن كصاحب الحوت اذ نادى وهو مكظوم لولا أن تداركه نعمة من ربه لنبذ بالعراء وهو مذموم فاجتبه ربه فجعله من الصالحين) وهذا بخلاف حال التقام الحوت فانه قال (فالتقمه الحوت وهو مليم) فاخبر أنه في تلك الحال مليم والمليم الذي فعل ما يلام عليه فاللام في تلك الحال لافي حال نبذه بالعراء وهو سقيم فكانت حاله بعد قوله (لا إله الا أنت سبحانك اني كنت من الظالمين) أرفع من حاله قبل ان يكون ما كان والاعتبار بكمال النهاية لا بما جري في البداية والاعمال بخواتيمها والله تعالى خالق الانسان وأخرجه من بطن أمه لا يعلم شيئا ثم علمه فنقله من حال النقص الى حال الكمال فلا يجوز ان يعتبر قدر الانسان بما وقع منه قبل حال الكمال بل

الاعتبار بحال كماله ويونس صلى الله عليه وسلم وغيره من الانبياء في حال النهاية حالهم أكمل
 الاحوال * ومن هنا غلط من غلط في تفضيل الملائكة على الانبياء والصالحين فانهم اعتبروا كمال
 الملائكة مع بداية الصالحين ونقصهم فغلطوا ولو اعتبروا حال الانبياء والصالحين بعد دخول الجنان
 ورضى الرحمن وزوال كل ما فيه نقص وملام وحصول كل ما فيه رحمة وسلام حتى استقر بهم
 القرار والملائكة يدخلون عليهم من كل باب (سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقي الدار) فاذا اعتبرت
 تلك الحال ظهر فضلها على حال غيرهم من المخلوقين والافهل يجوز لما قل أن يعتبر حال أحدهم
 قبل الكمال في مقام المدح والتفضيل والبراءة من النقائص والعيوب . ولو اعتبر ذلك لاعتبر
 أحدهم وهو نطفة ثم علقه ثم مضغة ثم حين نفخت فيه الروح ثم هو وليد ثم رضيع ثم فطيم
 الى أحوال آخر فلم ان الواحد في هذه الحال لم تقم به صفات الكمال التي يستحق بها كمال
 المدح والتفضيل وتفضيله بها على كل صنف وجيل وانما فضله باعتبار المال عند حصول الكمال *
 وما يظنه بعض الناس أنه من ولد على الاسلام فلم يكفر قط أفضل ممن كان كافرا فأسلم ليس
 بصواب بل الاعتبار بالعاقبة وأيهما كان أنقي لله في عاقبته كان أفضل فانه من المعلوم أن السابقين
 الاولين من المهاجرين والانصار الذين آمنوا بالله ورسوله بعد كفرهم هم أفضل ممن ولد على
 الاسلام من أولادهم وغير أولادهم بل من عرف الشر وذاته فقد تكون معرفته بالخير ومحبه
 له ومعرفته بالشر وبفضله أكمل ممن لم يعرف الخير والشر وبذوقها كما ذاقها بل من لم يعرف الا
 الخير فقد يأتية الشر فلا يعرف انه شر فاما ان يقع فيه وإما ان لا ينكره كما أنكره الذي عرفه ولهذا
 قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه انما تنقض عرى الاسلام عروة عروة اذا نشأ في الاسلام من لم
 يعرف الجاهلية وهو كما قال عمر فان كمال الاسلام هو بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر وتام ذلك
 بالجهاد في سبيل الله ومن نشأ في المعروف لم يعرف غيره بقدر لا يكون عنده من العلم بالمنكر ضرورة
 ما عند من علمه ولا يكون عنده من الاحتراز عنه ومنع أهله والجهاد لهم ما ليس عند غيره ولهذا
 كان الصحابة رضي الله عنهم أعظم ايمانا وجهادا ممن بعدهم لكنهم لم يعرفوا بالخير والشر وكما لم يعرفوا
 للخير وبغضهم للشر لما علموه من حسن حال الايمان والعمل الصالح وبعج حال الكفر والمعاصي ولهذا
 يوجد من ذاق الفقر والمرض والخوف أحرص على الثني والصحة والامن ممن لم يذق ذلك
 ولهذا يقال (والضد يظهر حسنه الضد) ويقال (وبضدها تبين الاشياء) وكان عمر بن الخطاب

رضي الله عنه يقول لست بنجبة ولا يخذني الحب قال قلب السليم المحمود هو الذي يريد الخير لا الشر وكال ذلك بأن يعرف الخير والشر فأما من لا يعرف الشر فذاك نقص فيه لا يمدح به وليس المراد أن كل من ذاق طعم الكفر والمعاصي يكون أعلم بذلك واكره له ممن لم يذقه مطلقا فان هذا ليس بمطرد بل قد يكون الطبيب أعلم بالأمر من المراضى والانبياء عليهم الصلاة والسلام أطباء الاديان فهم أعلم الناس بما يصلح القلوب ويفسدها وان كان أحدهم لم يذق من الشر مما ذاقه الناس ولكن المراد أن من الناس من يحصل له بذوقه الشر من المعرفة به والنفور عنه والمحبة للخير اذا ذاقه ما لا يحصل لبعض الناس مثل من كان مشركا او يهوديا او نصرانيا وقد عرف ما في الكفر من الشبهات والاقوال الفاسدة والظلمة والشر ثم شرح الله صدره للاسلام وعرفه محاسن الاسلام فانه قد يكون أرغب فيه واكره للكفر من بعض من لم يعرف حقيقة الكفر والاسلام بل هو معرض عن بعض حقيقة هذا وحقيقة هذا أو مقادير مدح هذا وذم هذا. وامثال ذلك من ذاق طعم الجوع ثم ذاق طعم الشبع بعده او ذاق المرض ثم ذاق طعم العافية بعده او ذاق الخوف ثم ذاق الامن بعده فان محبة هذا ورغبته في العافية والامن والشبع ونفوره عن الجوع والخوف والمرض أعظم ممن لم يتبل بذلك ولم يعرف حقيقته وكذلك من دخل مع أهل البدع والفجور ثم بين الله له الحق وتاب عليه توبة نصوحا ورزقه الجهاد في سبيل الله فقد يكون بيانه خالما وهجره مساوياهم وجهاده لهم أعظم من غيره قال نعيم بن حماد الخزاعي وكان شديدا على الجهمية أنا شديد عليهم لاني كنت منهم وقد قال الله تعالى (والذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا إن ربك من بمرها لغفور رحيم) نزلت هذه الآية في طائفة من الصحابة كان المشركون فتنوهم عن دينهم ثم تاب الله عليهم فهاجروا الى الله ورسوله وجاهدوا وصبروا. وكان عمر بن الخطاب وخالد بن الوليد رضي الله عنهما من أشد الناس على الاسلام تقدما على من سبقهما الى الاسلام وكان دونهما في الايمان والعمل الصالح بما كان عندهما من كمال الجهاد للكمفار والنصر لله ورسوله وكان عمر لكونه اكمل ايمانا واخلاصا وصدقا ومعرفة وفراصة ونورا أبعد عن هوى النفس وأعلى همة في إقامة دين الله مقدما على سائر المسلمين غير أبي بكر رضي الله عنهم أجمعين. وهذا

(١) أي من سبقهما الى الاسلام اه مصححه

وغيره مما يبين أن الاعتبار بكمال النهاية لا ينقص البداية . وما يذكر في الاسرائيليات أن الله
 قال لداود أما الذنب فقد غفرناه وأما الود فلا يعود فهذا لو عرفت صحته لم يكن شرعا لنا أن
 نبين ديننا على هذا فإن دين محمد صلى الله عليه وسلم في التوبة جاء بما لم يحجى به شرع من قبله
 ولهذا قال أنا نبي الرحمة وأنا نبي التوبة وقد رفع به من الآصار والأغلال ما كان على من قبلنا
 وقد قال تعالى في كتابه (إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) وأخبر أنه تعالى يفرح بتوبة
 التائب أعظم من فرح الناقص لما يحتاج إليه من الطعام والشراب والمركب اذا وجده بعد اليأس
 فاذا كان هذا فرح الرب بتوبة التائب وتلك محبته كيف يقال إنه لا يعود لمودته وهو الغفور
 الودود ذو العرش المجيد فما لا يريد ولكن وده وجبه بحسب ما يتقرب اليه العبد بعد التوبة
 فان كان ما يأتي به من محبوبات الحق يعد التوبة أفضل مما كان يأتي به قبل ذلك كانت مودته
 له بعد التوبة أعظم من مودته له قبل التوبة وان كان أنقص كان الامر انقص فان الجزء من
 جنس العمل وما ربك بظلام للعبيد وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
 يقول الله تعالى من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب وما تقرب الى عبدي بمثل أداء ما افترضت
 عليه ولا يزال عبدي يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه فاذا أحبته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره
 الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها في سماع وبصر وبطش وبشي
 يمشي واثن سئلني لا عطينه ولئن استعاذني لا عيذنه وما ترددت في شيء انا فاعله ترددي في
 قبض نفس عبدي المؤمن يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له منه . ومعلوم ان أفضل الاولياء
 بعد الانبياء هم السابقون الاولون من المهاجرين والانصار وكانت محبة الرب لهم ومودته لهم
 بعد توبتهم من الكفر والفسوق والعصيان أعظم محبة ومودة . وكلما تقربوا اليه بالنوافل بعد
 الفرائض أحبهم وودهم وقد قال تعالى (عسى الله أن يجعل بينكم وبين الذين عاديتم منهم مودة
 والله قدير والله غفور رحيم) نزلت في المشركين الذين عادوا الله ورسوله مثل أهل الاحزاب
 كأبي سفين بن حرب وأبي سفين بن الحرث والحارث بن هشام وسهيل بن عمرو وعكرمة بن
 أبي جهل وصفوان بن أمية وغيرهم وانهم بعد معاداتهم لله ورسوله جعل الله بينهم وبين الرسول
 والمؤمنين مودة وكانوا في ذلك متفاضلين وكان عكرمة وسهيل والحارث بن هشام أعظم مودة
 من أبي سفيان بن حرب ونحوه وقد ثبت في الصحيح ان هنذا امرأة أبي سفيان أم معاوية قالت والله

يارسول الله ما كان على وجه الارض أهل خباء أحب الى أن يذلوا من أهل خبائك وقد أصبحت
 وما على وجه الارض أهل خباء أحب الى أن يمزوا من أهل خبائك فذكر النبي صلى الله
 عليه وسلم لها نحو ذلك ومعلوم أن المحبة والمودة التي بين المؤمنين انما تكون تابعة لحبهم لله
 تعالى فان أوثق عرى الايمان الحب في الله والبغض في الله فالحب لله من كمال التوحيد والحب
 مع الله شرك قال تعالى (ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين
 آمنوا أشد حبا لله) فتلك المودة التي صارت بين الرسول والمؤمنين وبين الذين عادوهم من
 المشركين انما كانت مودة لله ومحبة لله ومن أحب الله أحبه الله ومن ودَّ الله ودَّه الله فعلم ان الله
 أحبهم وودهم بعد التوبة كما أحبوه وودوه فكيف يقال ان التائب انما تحصل له المغفرة دون
 المودة . وان قال قائل أولئك كانوا كفارا لم يعرفوا أن ما فعلوه محرم بل كانوا جهالا
 بخلاف من علم أن الفعل محرم وأناه - قيل الجواب من وجهين (أحدهما) انه ليس الامر كذلك
 بل كان كثير من الكفار يعلمون أن محمداً رسول الله ويعادونه حسداً وكبراً وأبو سفين
 قد سمع من أخبار نبوة النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يسمع غيره كما سمع من أمية بن أبي الصلت
 وما سمعه من هبقل ملك الروم وقد أخبر عن نفسه انه لم يزل موقفاً أن أمر النبي صلى الله
 عليه وسلم سيظهر حتى أدخل الله عليه الاسلام وهو كاره له وقد سمع منه عام اليرموك وغيره
 ما دل على حسن اسلامه ومحبة لله ورسوله بعد تلك المداوة العظيمة وقد قال تعالى (والذين
 لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون ومن يفعل
 ذلك يلقِ أثاماً يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً الا من تاب وآمن وعمل عملاً
 صالحاً فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات) . فالحسنات توجب مودة الله لهم وتبديل السيئات
 حسنات ليس مختصاً بمن كان كافراً وقد قال تعالى (انما التوبة على الله للذين يعملون السوء
 بجهالة ثم يتوبون من قريب فأولئك يتوب الله عليهم وكان الله عليهما حكيماً) قال أبو العالية سألت
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذه الآية فقالوا الى كل من عصى الله فهو جاهل
 وكل من تاب قبل الموت فقد تاب من قريب (الوجه الثاني) ان ما ذكر من الفرق بين تائب وتائب
 في محبة الله تعالى للتائبين فرق لا أصل له بل الكتاب والسنة يدل على ان الله يحب التوابين
 ويفرح بتوبة التائبين سواء كانوا عاقلين بأن ما أتوه ذنب أو لم يكونوا عاقلين بذلك ومن علم أن

ما أتاه ذنب ثم تاب فلا بد أن يبدل وصفه المذموم بالمحمود فإذا كان يفيض الحق فلا بد أن يمحى
 وإذا كان يحب الباطل فلا بد أن يفيضه فما يأتي به التائب من معرفة الحق ومحبة والعمل به
 ومن بفض الباطل واجتنابه هو من الأمور التي يحبها الله تعالى ويرضاها ومحبة الله كذلك
 بحسب ما يأتي به العبد من محابه فكل من كان أعظم فعلا لمحبوب الحق كان الحق أعظم محبة
 له وانتقاله من مكروه الحق الى محبوبه مع قوة بفض ما كان عليه من الباطل وقوة حب
 ما انتقل اليه من حب الحق فوجب زيادة محبة الحق له ومودته اليه بل يبدل الله سيئاته
 حسنات لانه بدل صفاته المذمومة بالمحمودة فيبدل الله سيئاته حسنات فان الجزاء من جنس
 العمل وحينئذ فإذا كان آتيا للتائب بما يحبه الحق أعظم من آتيا غيره كانت محبة الحق له أعظم
 وإذا كان فعله لما يوده الله منه أعظم من فعله له قبل التوبة كانت مودة الله له بعد التوبة أعظم
 من مودته له قبل التوبة فكيف يقال الود لا يعود * وبهذا يظهر جواب شبهة من يقول إن الله
 لا يبعث نبيا الا من كان معصوما قبل النبوة كما يقول ذلك طائفة من الرافضة وغيرهم وكذلك
 من قال إنه لا يبعث نبيا الا من كان مؤمنا قبل النبوة فان هؤلاء توهموا أن الذنوب تكون
 نقصا وان تاب التائب منها وهذا منشأ غلطهم فن ظن أن صاحب الذنوب مع التوبة النصوح
 يكون ناقصا فهو غلط غلطا عظيما فان النعم والعقاب الذي يلحق أهل الذنوب لا يلحق التائب
 منها شيء أصلا لكن ان قدم التوبة لم يلحقه شيء وان أخر التوبة فقد يلحقه ما ينال الذنوب
 والتوبة من الذم والعقاب ما يناسب حاله . والانبيا صلوات الله عليهم وسلامه كانوا لا يؤخرون
 التوبة بل يسارعون اليها ويسابقون اليها لا يؤخرون ولا يصبرون على الذنب بل هم معصومون
 من ذلك ومن أخر ذلك زمنا قليلا كفر الله ذلك بما يتلوه به كما فعل بذي النون صلى الله
 عليه وسلم هذا على المشهور أن إلقاءه كان بعد النبوة وأما من قال إن إلقاءه كان قبل النبوة فلا
 يحتاج الى هذا . والتائب من الكفر والذنوب قد يكون أفضل ممن لم يقع في الكفر والذنوب
 وإذا كان قد يكون أفضل فالأفضل أحق بالنبوة ممن ليس مثله في الفضيلة وقد أخبر الله عن
 اخوة يوسف بما أخبر من ذنوبهم وهم الأسياف الذين نبأهم الله تعالى وقد قال تعالى (فآمن له
 لوط وقال اني مهاجر الى ربى) فآمن لوط لابراهيم عليه السلام ثم أرسله الله تعالى الى قوم لوط
 وقد قال تعالى في قصة شعيب (قال الملأ الذين استكبروا من قومه لنخر جنك يا شعيب والذين

آمنوا معك من قريتنا أو لتعودن في ملتنا قال أولو كنا كارهين قد افترينا على الله كذبا إن
 عدنا في ملتكم بعداذ نجانا الله منها وما يكون لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء الله ربنا وسع ربنا
 كل شيء علما على الله توكلنا ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين) وقال تعالى
 (وقال الذين كفروا لرسلم لنخرجنكم من أرضنا أو لتعودن في ملتنا فأوحى اليهم ربهم لنهلكن
 الظالمين ولنسكننكم الأرض من بعدهم ذلك لمن خاف مقامى وخاف وعيد) * وإذا عرف ان
 الاعتبار بكمال النهاية وهذا الكمال إنما يحصل بالتوبة والاستغفار ولا بد لكل عبد من التوبة
 وهى واجبة على الاولين والآخرين كما قال تعالى (ليمذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين
 والمشركات ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفورا رحيما) وقد أخبر الله سبحانه
 بتوبة آدم ونوح ومن بعدهما الى خاتم المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم وآخر ما نزل عليه أو من
 آخر ما نزل عليه قوله تعالى (إذا جاء نصر الله والفتح ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا
 فسبح بحمد ربك واستغفره انه كان توابا) * وفي الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم
 اغفرلى يتأول القرآن وقد أنزل الله عليه قبل ذلك (لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والانصار
 الذين اتبعوه في ساعة العسرة من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ثم تاب عليهم انه بهم
 رؤوف رحيم) * وفي صحيح البخارى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول يا أيها الناس توبوا
 الى الله ربكم فوالذى نفسى بيده إني لاستغفر الله وأتوب اليه في اليوم أكثر من سبعين مرة *
 وفي صحيح مسلم عن الاغر المزنى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انى ليغان على قلبي وانى
 لاستغفر الله في اليوم مائة مرة * وفي السنن عن ابن عمر انه قال كنا نعد لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم في المجلس الواحد يقول رب اغفرلى وتب عليّ انك انت التواب الغفور مائة مرة *
 وفي الصحيحين عن أبى موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول اللهم اغفرلى خطيئتي
 وجهلي وإسرافي في أمري وما أنت أعلم به منى اللهم اغفرلى هزلي وجدي وخطيئتي وعمدي
 وكل ذلك عندي اللهم اغفرلى ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أنت أعلم به
 منى أنت المقدم وأنت المؤخر. وأنت على كل شيء قدير * وفي الصحيحين عن أبى هريرة أنه قال
 يارسول الله أرايت سكوتك بين التكبير والقراءة ما تقول قال أقول اللهم باعد بينى وخطاياى

كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم تقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس اللهم أغسلني بالماء البارد * وفي صحيح مسلم وغيره انه كان يقول نحو هذا اذا رفع رأسه من الركوع * وفي صحيح مسلم عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول في دعاء الاستفتاح اللهم أنت الملك لا إله الا أنت أنت ربّي وأنا عبدك ظلمت نفسي وعملت سوءاً فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب الا أنت واصرف عني سيئها فإنه لا يصرف عني سيئها الا أنت * وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول في سجوده اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله وأغلظته وسره وأوله وآخره * وفي السنن عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بدابة ليركبها وأنه حمد الله وقال سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا لمنقلبون ثم كبره وحمده ثم قال سبحانك ظلمت نفسي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب الا أنت ثم ضحك وقال ان الرب يعجب من عبده اذا قال اغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب الا أنت . يقول علم عبيدي أنه لا يغفر الذنوب الا أنا وقد قال تعالى (واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات) وقال (انا فتحنا لك فتحاً مبيناً ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر) وثبت في الصحيحين في حديث الشفاعة أن المسيح يقول اذهبوا الى محمد عبد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر * وفي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقوم حتى ترم قدماه فيقال له أتفعل هذا وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر قال أفلا أكون عبداً شكوراً * ونصوص الكتاب والسنة في هذا الباب كثيرة متظاهرة والآثار في ذلك عن الصحابة والتابعين وعلماء المسلمين كثيرة لكن المنازعون بتأولون هذه النصوص من جنس تأويلات الجهمية والباطنية كما فعل ذلك من صنف في هذا الباب . وتأويلاتهم تين لمن تدبرها أنها فاسدة من باب تحريف الكلم عن مواضعه كتبنا عليهم نوله (ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر) ذنب أمته ^(١) وهذا معلوم البطلان ويدل على ذلك وجوه (أحدها) ان آدم قد تاب الله عليه قبل أن ينزل الى الارض فضلاً عن عام الحديبية الذي أنزل الله فيه هذه السورة قال تعالى (وعصى آدم ربه فغوى ثم اجتبه ربه فتاب عليه وهدى) وقال (فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه انه هو التواب الرحيم) وقد ذكر أنه

(١) كذا بالأصل وفي العبارة سقط كما تدل عليه الوجوه المذكورة ولعل الأصل ما تقدم من ذنبك أي

ذنب من تقدمك من الأمم (وما تأخر) أي ذنب أمتك اه مصححه

قال (ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين) (الثاني) أن يقال فآدم عندكم من جملة موارد النزاع ولا يحتاج أن يغفر له ذنبه عند المنازع فإنه نبي أيضا ومن قال إنه لم يصدر من الأنبياء ذنب يقول ذلك عن آدم ومحمد وغيرهما

(الثالث) أن الله لا يجعل الذنب ذنباً لمن لم يفعله فإنه هو التأويل (ولا تزروا زرة وزر أخرى) فمن الممتنع أن يضاف إلى محمد صلى الله عليه وسلم ذنب آدم صلى الله عليه وسلم أو أمته أو غيرهما وقد قال تعالى (فإنما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم) وقد قال تعالى (فقاتل في سبيل الله لا تكاف الانفسك) ولو جاز هذا لجاز أن يضاف إلى محمد ذنوب الأنبياء كلهم ويقال إن قوله (ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر) المراد ذنوب الأنبياء وأممهم قبلك فإنه يوم القيامة يشفع للخلائق كلهم وهو سيد ولد آدم وقال أنا سيد ولد آدم ولا فخر. آدم فمن دونه تحت لوائي يوم القيامة أنا خطيب الأنبياء إذا وفدوا وإمامهم إذا اجتمعوا وحيثئذ فلا يختص آدم بإضافة ذنبه إلى محمد بل تجعل ذنوب الأولين والآخرين على قول هؤلاء ذنوباً له. فإن قال إن الله لم يغفر ذنوب جميع الأمم قيل وهو أيضاً لم يغفر ذنوب جميع أمته *

الوجه الرابع * أنه قد ميز بين ذنبه وذنوب المؤمنين بقوله (واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات) فكيف يكون ذنب المؤمن ذنباً له *

الوجه الخامس * أنه ثبت في الصحيح أن هذه الآية لما نزلت قال الصحابة يا رسول الله هذا لك فما لنا فأُنزل الله (هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم) فدل ذلك على أن الرسول والمؤمنين علموا أن قوله (ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر) مختص به دون أمته *

الوجه السادس * أن الله لم يغفر ذنوب جميع أمته بل قد ثبت أن من أمته من يعاقب بذنوبه إما في الدنيا وإما في الآخرة وهذا مما تواتر به النقل وأخبر به الصادق المصدوق واتفق عليه سائر الأئمة وأئمتها وشوهد في الدين أن ذلك مالا يحصيه إلا الله وقد قال الله تعالى (ليس بأمانكم ولا أمانى أهل الكتاب من يعمل سوءاً يجز به) والاستغفار والتوبة قد يكون من ترك الأفضل فن قل إلى حال أفضل مما كان عليه قد يتوب من الحال الأولى لكن الذم والوعيد لا يكون إلا على ذنب *

﴿ وأما قول السائل هل الاعتراف بالخطيئة بمجرد مع التوحيد موجب لغفرانها
 وكشف الكربة الصادرة عنها أم يحتاج الى شيء آخر - فجوابه أن الموجب للغفران مع التوحيد
 هو التوبة المأمور بها فإن الشرك لا يغفره الله الا بتوبة كما قال تعالى (ان الله لا يغفر أن يشرك
 به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) في موضعين من القرآن . وما دون الشرك فهو مع التوبة مغفور
 وبدون التوبة معلق بالمشيئة كما قال تعالى (قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا
 من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا) فهذا في حق التائبين ولهذا عم وأطلق وحتم أنه يغفر
 الذنوب جميعا وقال في تلك الآية (ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) فخص ما دون الشرك وعلقه
 بالمشيئة فاذا كان الشرك لا يغفر الا بتوبة . وأما ما دونه فيغفره الله للتائب وقد يغفره بدون
 التوبة لمن يشاء فالاعتراف بالخطيئة مع التوحيد إن كان متضمنا للتوبة أوجب المغفرة واذا غفر
 الذنب زالت عقوبته فإن المغفرة هي وقاية شر الذنب . ومن الناس من يقول الغفر الستر ويقول
 انما سمي المغفرة والغفار لما فيه من معنى الستر وتفسير اسم الله الغفار بأنه الساتر وهذا تقصير
 في معنى الغفر فإن المغفرة معناها وقاية شر الذنب بحيث لا يعاقب على الذنب فمن غفر ذنبه لم
 يعاقب عليه . وأما مجرد ستره فقد يعاقب عليه في الباطن ومن عوقب على الذنب باطنا وظاهرا
 فلم يغفر له وانما يكون غفران الذنب اذا لم يعاقب عليه العقوبة المستحقة بالذنب . وأما اذا ابتلى
 مع ذلك بما يكون سببا في حقه لزيادة اجره فهذا لا ينافي المغفرة وكذلك اذا كان من تمام التوبة
 ان يأتي بحسنات يعملها فان ما يشترط في التوبة من تمام التوبة وقد يظن الظان أنه تائب ولا
 يكون تائبا بل يكون تاركا والتارك غير التائب فانه قد يعرض عن الذنب لعدم خطوره بهـاله
 أو المقتضى لمجزئه عنه أو تنفني ارادته له بسبب غير ديني وهذا ليس بتوبة بل لا بد من ان
 يمتد أنه سيئة ويكره فعله لنهي الله عنه ويدعه لله تعالى لا لرغبة مخلوق ولا لرغبة مخلوق فان
 التوبة من أعظم الحسنات والحسنات كلها يشترط فيها الاخلاص وموافقة أمره كما قال الفضيل
 ابن عياض في قوله (ليبلوكم أيكم أحسن عملا) قال أخلصه وأصوبه قالوا يا أبا علي ما أخلصه
 وأصوبه قال ان العمل اذا كان خالصا ولم يكن صوابا لم يقبل واذا كان صوابا ولم يكن خالصا
 لم يقبل حتى يكون خالصا صوابا . والخالص ان يكون لله . والصواب ان يكون على السنة . وكان
 عمر بن الخطاب رضي الله يقول في دعائه اللهم اجعل عملي كله صالحا واجعله لوجهك خالصا ولا

تجمل لاحد فيه شيئاً ويسط الكلام في التوبة له موضع آخر * وأما الاعتراف بالذنب على وجه الخضوع لله من غير اقلع عنه فهذا في نفس الاستغفار المجرد الذي لا توبة معه وهو كالذي يسأل الله تعالى أن يغفر له الذنب مع كونه لم يتب منه وهذا يأثم من رحمة الله ولا يقطع بالمغفرة له فانه داع دعوة مجردة وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما من داع يدعو بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم الا كان بين إحدى ثلث إيمان يعجل له دعوته وإما ان يدخر له من الجزاء مثلها وإما ان يصرف عنه من الشر مثلها قالوا يا رسول الله اذا نكثرت قال الله أكثر . فتل هذا الدعاء قد تحصل معه المغفرة واذا لم تحصل فلا بد ان يحصل معه صرف شر آخر أو حصول خير آخر فهو نافع كما ينفع كل دعاء * وقول من قال من العلماء الاستغفار مع الاصرار توبة الكذابين فهذا اذا كان المستغفر يقوله على وجه التوبة أو يدعى أن استغفاره توبة وأنه تائب بهذا الاستغفار فلا رب أنه مع الاصرار لا يكون تائباً فان التوبة والاصرار ضدان الاصرار يضاد التوبة لكن لا يضاد الاستغفار بدون التوبة *

وقول القائل هل الاعتراف بالذنب المعين يوجب رفع ما حصل بذنوب متعددة أم لا بدمن استحضار جميع الذنوب فجواب هذا مبني على أصول (أحدها) ان التوبة تصح من ذنب مع الاصرار على ذنب آخر اذا كان المقتضي للتوبة من أحدهما أقوى من المقتضي للتوبة من الآخر أو كان المانع من أحدهما أشد وهذا هو القول المعروف عند السلف والخلف . وذهب طائفة من أهل الكلام كأبي هاشم الى أن التوبة لا تصح من قبيح مع الاصرار على الآخر قالوا لان الباعث على التوبة ان لم يكن من خشية الله لم يكن توبة صحيحة والخشية مانعة من جميع الذنوب لامن بعضها وحكي القاضي أبو يعلى وابن عقيل هذا رواية عن أحمد لان للروزي نقل عنه انه سئل عن تائب من الفاحشة وقال لو مرضت لم أعد لكن لا يدع النظر فقال أحمد أي توبة ذه قال جرير بن عبد الله سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظرة الفجأة فقال اصرف بصرك والمعروف عن أحمد وسائر الأئمة هو القول بصحة التوبة وأحمد في هذه المسئلة انما أراد ان هذه ليست توبة عامة يحصل بسببها من التائبين توبة مطلقا لم يرد ان ذنب هذا كذنب المصرك على الكبائر فان نصوصه المتواترة عنه وأقواله النابتة تنافي ذلك وحمل كلام الامام علي ما يصدق بعضه بعضاً أولى من حمله على التناقض لاسيما اذا كان القول الآخر مبتدعاً لم يعرف عن أحد

من السلف وأحمد يقول إياك ان تتكلم في مسألة ليس لك فيها امام وكان في المحنة يقول كيف
أقول لملم قل واتباع أحمد للسنة والآبار وقوة رغبته في ذلك وكرهته لخلافه من الامور
المتواترة عنه يعرفها من يعرف حاله من الخاصة والعامة * وما ذكره من أن الخشية توجب العموم
بجوابه انه قد يعلم قبح أحد الذنوب دون الآخر وانما يتوب مما يعلم قبحه وأيضاً فقد يعلم قبحها
ولكن هواه يغلبه في أحدهما دون الآخر فيتوب من هذا دون ذلك كمن أدى بعض الواجبات
دون بعض فان ذلك يقبل منه ولكن المعتزلة لم أصل فاسد وافقوا فيه الخوارج في الحكم
وان خالفهم في الاسم فقالوا ان أصحاب الكبارئ يخذلون في النار ولا يخرجون منها بشفاعة
ولا غيرها وعدم عتق أن يكون الرجل الواحد ممن يعاقبه الله ثم يشبه ولهذا يقولون بحبوط
جميع الحسنات بالكبيرة . وأما الصحابة وأهل السنة والجماعة فلي أن أهل الكبارئ يخرجون
من النار ويشفع فيهم وان الكبيرة الواحدة لا تحبط جميع الحسنات ولكن قد يحبط ما يقابلها
عند أكثر أهل السنة ولا يحبط جميع الحسنات الا الكفر كما لا يحبط جميع السيئات الا التوبة
فصاحب الكبيرة اذا أتى بحسنات يتبني بها رضى الله أثابه الله على ذلك وان كان مستحقاً
للعقوبة على كبريته وكتاب الله عز وجل يفرق بين حكم السارق والزاني وقتال المؤمنين بعضهم
بعضاً وبين حكم الكفار في الاسماء والاحكام . والسنة المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم
واجماع الصحابة يدل على ذلك كما هو مبسوط في غير هذا الموضع وعلى هذا تنازع الناس في
قوله (انما يتقبل الله من المتقين) فلي قول الخوارج والمعتزلة لا تقبل حسنة الا من اتقاه مطلقاً فلم
يأت كبيرة وعند المرجئة انما يتقبل ممن اتقى الشرك فجعلوا أهل الكبارئ داخلين في اسم المتقين
وعند أهل السنة والجماعة يتقبل العمل ممن اتقى الله فيه فعمله خالصاً لله موافقاً لأمر الله فن
اتقاه في عمل تقبله منه وان كان عاصياً في غيره ومن لم يتقه فيه لم يتقبله منه وان كان مطيعاً في
غيره والتوبة من بعض الذنوب دون بعض كفعل بعض الحسنات المأمور بها دون بعض اذا
لم يكن المتروك شرطاً في صحة المفعول كالايمان المشروط في غيره من الاعمال كما قال الله تعالى
(ومن أراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن فأولئك كان سعيهم مشكوراً) وقال تعالى
(ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنجزيه حياة طيبة) وقال (ومن يرتدد
منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار

هم فيها خالدين) *

﴿الأصل الثاني﴾ ان من له ذنوب فتأب من بعضها دون بعض فإن التوبة إنما تقضى مغفرة ما تأب منه أما ما لم يتب منه فهو باق فيه على حكم من لم يتب لاعلى حكم من تأب وما علمت في هذا نزاعا الا في الكافر اذا أسلم فإن اسلامه يتضمن التوبة من الكفر فيغفر له بالاسلام الكفر الذي تأب منه وهل تغفر له الذنوب التي فعلها في حال الكفر ولم يتب منها في الاسلام هذا فيه قولان معروفان ﴿أحدهما﴾ يغفر له الجميع لاطلاق قوله صلى الله عليه وسلم الاسلام يهدم ما كان قبله رواه مسلم . مع قوله تعالى (قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) ﴿والقول الثاني﴾ انه لا يستحق ان يغفر له بالاسلام الا ما تأب منه فاذا أسلم وهو مصر على كبر ذنوب الكفر فحكمه في ذلك حكم أمثاله من أهل الكبائر وهذا القول هو الذي تدل عليه الاصول والنصوص فإن في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له حكيم بن حزام يا رسول الله أنؤاخذ بما عملنا في الجاهلية فقال من أحسن منكم في الاسلام لم يؤاخذ بما عمل في الجاهلية ومن أساء في الاسلام أخذ في الأول والآخر فقد دل هذا النص على انه إنما ترفع المؤاخذة بالأعمال التي فعلت في حال الجاهلية عمن أحسن لاعمن لا يحسن وان لم يحسن أخذ بالأول والآخر ومن لم يتب منها فلم يحسن . وقوله تعالى (قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) يدل على أن المنتهى عن شيء يغفر له ما قد سلف منه لا يدل على أن المنتهى عن شيء يغفر له ما سلف من غيره وذلك لان قول القائل لغيره ان انتهيت غفرت لك ما تقدم ونحو ذلك يفهم منه عند الاطلاق أنك ان انتهيت عن هذا الامر غفر لك ما تقدم منه واذا انتهيت عن شيء غفر لك ما تقدم منه كما يفهم مثل ذلك في قوله ان تبت لا يفهم منه انك بالانتهاء عن ذنب يغفر لك ما تقدم من غيره * وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم الاسلام يهدم ما قبله وفي رواية يجب ما كان قبله فهذا قاله لما أسلم عمرو بن العاص وطلب أن يغفر الله له ما تقدم من ذنبه فقال له يا عمرو أما علمت ان الاسلام يهدم ما كان قبله وان التوبة تهدم ما كان قبلها وان الهجرة تهدم ما كان قبلها ومعلوم ان التوبة إنما توجب مغفرة ما تأب منه لا توجب التوبة غفران جميع الذنوب *

﴿الأصل الثالث﴾ أن الانسان قد يستحضر ذنوبا فيتوب منها وقد يتوب توبة مطلقة

لا يستحضر معها ذنوبه لكن اذا كانت نيته التوبة العامة فهي تتناول كل ما يراه ذنباً لان التوبة العامة تتضمن عزماً عاماً بفعل المأمور وترك المحذور وكذلك تتضمن ندماً عاماً على كل محذور . والندم سواء قيل انه من باب الاعتقادات او من باب الارادات أو قيل انه من باب الآلام التي تلحق النفس بسبب فعل ما يضرها فاذا استشعر القلب أنه فعل ما يضره حصل له معرفة بان الذي فعله كان من السيئات وهذا من باب الاعتقادات وكرهية لما كان فعله وهو من جنس الارادات وحصل له أذى وغم لما كان فعله وهذا من باب الآلام كأنه مومٍ والا حزان كما كان الفرح والسرور هو من باب اللذات ليس هو من باب الاعتقادات والارادات . ومن قال من المتفلسفة ومن اتبعهم ان اللذة هي ادراك الملازم من حيث هو ملازم وان الألم هو ادراك المنافر من حيث هو منافر فقد غلط في ذلك فان اللذة والألم حالان يتقبان ادراك الملازم والمنافر فان الحب لما يلائمه كالطعام المشتهى مثلاً له ثلاثة أحوال أحدها الحب كالشهوة للطعام - والثاني ادراك المحبوب كالطعام - والثالث اللذة الحاصلة بذلك واللذة أمر مفابر للشهوة ولذوق المشتهى لتشتت نفس ذوق المشتهى . وكذلك المكروه كالضرب مثلاً فان كراهته شيء وحصوله شيء آخر والألم الحاصل به ثالث وكذلك ما للمعارفين أهل محبة الله من النعيم والسرور بذلك فان حبهم شيء ثم ما يحصل من ذكر المحبوب شيء ثم اللذة الحاصلة بذلك أمر ثالث ولا ريب ان الحب مشروط بشعور المحبوب كما ان الشهوة مشروطة بشعور المشتهى لكن الشعور المشروط في اللذة غير الشعور المشروط في المحبة فهذا الثاني يسمى ادراكاً وذوقاً ونيلًا ووجدًا ووصالًا ونحو ذلك مما يعبر به عن ادراك المحبوب سواء كان بالباطن أو الظاهر ثم هذا الذوق يستلزم اللذة واللذة يجتنبها الحى باطناً وظاهراً . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح ذاق طعم الايمان من رضى بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً . وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الايمان من كان الله ورسوله أحب اليه مما سواهما ومن كان يحب المرء لا يحبه الا الله ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد إذ انقذه الله منه كما يكره أن ياتي في النار . فبين صلى الله عليه وسلم أن ذوق طعم الايمان لمن رضى بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً وأن وجد حلاوة الايمان حاصل لمن كان حبه لله ورسوله أشد من حبه لغيرهما ومن كان يحب شخصاً هو لا غيره ومن

كان يكره ضد الايمان كما يكره ان يلقى في النار فهذا الحب للايمان والكراهة للكفر استلزم خلاوة الايمان كما استلزم الرضى المتقدم ذوق طعم الايمان وهذا هو اللذة وليس هو نفس التصديق والمعرفة الحاصلة في القلب ولا نفس الحب الحاصل في القلب بل هذا نتيجة ذلك وثمرته ولازم له وهي أمور متلازمة فلا توجد اللذة الا بحب وذوق والا فن أحب شيئاً ولم يذق منه شيئاً لم يجد لذة كالذي يشتهي الطعام ولم يذق منه شيئاً ولو ذاق مالا يحبه لم يجد لذة كمن ذاق مالا يريد فاذا اجتمع حب الشيء وذوقه حصلت اللذة بعد ذلك وان حصل بنفسه وذوق البغيض حصل الألم فالذي يبغض الذنب ولا يفعله لا يندم والذي لا يبغضه لا يندم على فعله فاذا فعله وعرف أن هذا مما يبغضه وبضره ندم على فعله اياه* وفي المسند عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الندم توبة اذا تبين هذا ممن تاب توبة عامة كانت هذه التوبة مقتضية لغفران الذنوب كلها وان لم يستحضر أعيان الذنوب الا أن يعارض هذا العام معارض يوجب التخصيص مثل ان يكون بعض الذنوب لو استحضره لم يتب منه لقوة ارادته اياه ولا اعتقاده أنه حسن ليس بقبيح فما كان لو استحضره لم يتب منه لم يدخل في التوبة وأما ما كان لو حضر بعينه لكان مما يتوب منه فان التوبة العامة شامتته وأما التوبة المطلقة وهي ان يتوب توبة مجمة ولا تلتزم التوبة من كل ذنب فهذه لا توجب دخول كل فرد من أفراد الذنوب فيها ولا يمنع دخوله كاللفظ المطلق لكن هذه تصلح ان تكون سببا لغفران العين كما تصلح ان تكون سببا لغفرانه^(١) بخلاف العامة فانها مقتضية للغفران العام كما تناولت الذنوب تناولاً عاماً وكثير من الناس لا يستحضر عند التوبة الا بعض المتصفات بانفاحة أو مقدماتها او بعض الظلم باللسان او اليد وقد يكون مآثره من الأمور الذي يحب الله عليه في باطنه وظاهره من شعب الايمان وحقائقه أعظم ضرراً عليه مما فعله من بعض الفواحش فان ما أمر الله به من حقائق الايمان التي بها يصير العبد من المؤمنين حقاً أعظم نفعاً من نفع ترك بعض الذنوب الظاهرة بحسب الله ورسوله فان هذا أعظم الحسنات الفعلية حتى ثبت في الصحيح أنه كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم رجل يدعى حمارة وكان يشرب الخمر وكان كلما أتى به الى النبي صلى الله عليه وسلم جأده الحدة فلما كثر ذلك منه أتى به مرة فأمر بمجده فلعنه رجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تلعنه فانه يحب الله ورسوله

(١) قوله لسن هذه تصلح الى قوله سببا لغفرانه كذا بالاسم ولعل في العبارة سقطا ونحوها

فنهى عن لعنه مع اصراره على الشرب لكونه يحب الله ورسوله مع انه صلى الله عليه وسلم
 لعن الخمر وعاصرها ومعتصرها للمعنى الذى قام به مما يمنع لحوق اللعنة له وكذلك التكفير المطلق
 والوعيد المطلق ولهذا كان الوعيد المطلق في الكتاب والسنة مشروعا بنبوت شروط وانتفاء
 موانع فلا يلحق التائب من الذنب باتفاق المسلمين ولا يلحق من له حسنات تمحو سيئاته ولا
 يلحق المشفوع له والمغفور له فان الذنوب تزول عقوبتها التي هي جهنم باسباب التوبة والحسنات
 الماحية والمصائب المكفرة لكونها من عقوبات الدنيا وكذلك ما يحصل في البرزخ من الشدة
 وكذلك ما يحصل في عرصات القيامة وتزول أيضا بدعاء المؤمنين كالصلاة عليه وشفاعة الشفيع
 المطاع كمن يشفع فيه سيد الشفعاء محمد صلى الله عليه وسلم تسليما وحينئذ فأى ذنب تاب منه
 ارتفع موجب وما لم يتب منه فله حكم الذنوب التي لم يتب منها فالشدة اذا حصلت بذنوب
 وتاب من بعضها خفف منه بقدر ما تاب منه بخلاف ما لم يتب منه بخلاف صاحب التوبة
 العامة والناس في غالب أحوالهم لا يتوبون توبة عامة مع حاجتهم الى ذلك فان التوبة واجبة
 على كل عبد في كل حال لانه دائما يظهر له ما فرط فيه من ترك ما أمر أو ما اعتدى فيه من
 فعل محظور فعليه أن يتوب دائما والله أعلم *

وأما قول السائل ما السبب في أن الفرج يأتي عند انقطاع الرجاء عن الخلق وما الحيلة في
 صرف القلب عن اتعلق بهم وتعلقه بالله فيقال سبب هذا تحقيق التوحيد توحيد الربوبية
 وتوحيد الالهية فتوحيد الربوبية أنه لا خالق الا الله فلا يستقل شئ سواه باحداث أمر
 من الامور بل ما يشاء كان وما لم يشأ لم يكن فكل ما سواه اذا قدر سبباً فلا بد له من
 شريك معاون وضد معوق فاذا طلب ما سواه لإحداث أمر من الامور طلب منه ما لا
 يستقل به ولا يقدر وحده عليه حتى ما يطلب من العبد من الافعال الاختيارية لا يفعلها الا
 بإعانة الله له كأن يحمله فاعلا لها بما يخلقه فيه من الارادة الجازمة ويخلقه له من القدرة التامة
 وعند وجود القدرة التامة والارادة الجازمة يجب وجود المقدور فشيئة الله وحده
 مستلزمة لكل ما يريد فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وما سواه لا يستلزم ارادته شياً
 بل ما أَرَادَهُ لا يكون الا بامور خارجة عن مقدوره إن لم يعنه الرب بها لم يحصل مراده
 ونفس ارادته لا تحصل الا بمشيئة الله تعالى كما قال تعالى (من شاء منكم أن يستقيم وما

تَشَاوُنَ الْإِنْسَانِ بِإِشَاءِ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (وقال تعالى) (فمن شاء اتخذ إلى ربه سبيلاً وما تشاؤون إلا
 أن يشاء الله أن الله كان عليهما حكيمًا يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً) وقال
 (فمن شاء ذكره وما يذكرون إلا أن يشاء الله هو أهل التقوى وأهل المغفرة) (والراجح للمخلوق
 طالب بقلبه لما يريد من ذلك المخلوق وذلك المخلوق عاجز عنه ثم هذا من الشرك الذي لا يفهمه
 الله فمن كمال نعمته وإحسانه إلى عباده المؤمنين أن يمنع حصول مطالبهم بالشرك حتى يصرف
 قلوبهم إلى التوحيد ثم إن وحده العبد توحيد الألوهية حصلت له سمادة الدنيا والآخرة وإن كان ممن
 قيل فيه (وإذا مس الإنسان الضر دعانا لجنبه أو قاعداً أو قائماً فلما كشفنا عنه ضره مر كأن لم يدعنا إلى
 ضره مسه كذلك زين للمسرفين ما كانوا يعملون) وفي قوله (وإذا مسكم الضر في البحر ضل من
 تدعون إلا إياه فلما نجاكم إلى البر أعرضتم وكان الإنسان كفوراً) كان اجصل له من وحدايته
 حجة عليه كما احتج سبحانه على المشركين الذين يقرون بأنه خالق كل شيء ثم يشركون ولا
 يعبدونه وحده لا شريك له قال تعالى (قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون سيقولون لله
 قل أفلا تذكرون . قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم سيقولون لله قل أفلا
 تتقون . قل من بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه إن كنتم تعلمون سيقولون لله
 قل فأتى تسحرون) وقال تعالى (ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله قل فأتى
 تؤفكون) وهذا قد ذكر في القرآن في غير موضع . فمن تمام نعمة الله على عباده المؤمنين أن ينزل
 بهم الشدة والغر وما يلجئهم إلى توحيده فيدعونه مخلصين له الدين ويرجون أنه لا يرجون أحدًا
 سواه وتعلق قلوبهم به لا بغيره فيحصل لهم من التوكل عليه والابانة إليه وحلاوة الإيمان
 وذوق طعمه والبراءة من الشرك ما هو أعظم نعمة عليهم من زوال المرض والخوف أو الجذب
 أو حصول اليسر وزوال العسر في المعيشة فإن ذلك لذات بدنية ونعم دنيوية قد يحصل للكافر
 منها أعظم مما يحصل للمؤمن . وأما ما يحصل لأهل التوحيد المخلصين لله الدين فأعظم من أن يعبر
 عن كنهه مقال أو يستحضر تفصيله بال ولكل مؤمن من ذلك نصيب بقدر إيمانه ولهذا قال
 بعض السلف يا ابن آدم لقد بورك لك في حاجة أكثرت فيها من قرع باب سيدك وقال بعض
 الشيوخ إنه ليكون لي إلى الله حاجة فأدعوه فيفتح لي من لذيذ معرفته وحلاوة مناجاته ما لا
 أحب معه أن يجعل قضاء حاجتي خشية أن تنصرف نفسي عن ذلك لأن النفس لا تريد إلا

حطها. فإذا قضى انصرف * وفي بعض الاسرائيليات يا ابن آدم البلاء، يجمع بيني وبينك والمافية
تجمع بينك وبين نفسك وهذا المعنى كثير وهو موجود مفقود محسوس بالحس الباطن
للمؤمن وما من مؤمن الا وقد وجد من ذلك ما يعرف به ما ذكرناه فان ذلك من باب الذوق
والحس لا يعرفه الا من كان له ذوق وحس بذلك. ولفظ الذوق وان كان قد يظن انه في
الاصل يختص بفوق الانسان فامتداه في الكتاب والسنة يدل على انه اعم من ذلك مستعمل
في الاحساس باللائم والمنافر كما ان لفظ الاحساس في عرف الاستعمال عام فيما يحس بالحواس
الحس بل وبالباطن وأما في اللغة فأصله الرؤية كما قال (هل تحس منهم من أحد) * والمقصود
لفظ الذوق قال تعالى (فأذاقها الله لباس الجوع والخوف) فجعل الخوف والجوع مدوها وأضاف
ليهما اللباس ليظهر أنه ليس الجائع والخائف فشمله وأحاط به احاطة اللباس باللباس بخلاف من
كان الألم لا يستوعب مشاعره بل يختص ببعض المواضع وقال تعالى (فذوقوا العذاب الاليم)
وقال تعالى (ذق انك انت العزيز الكريم) وقال تعالى (ذوقوا مسنقر) وقال (لا يذوقون فيها الموت)
وقال تعالى (لا يذوقون فيها برداً ولا شراباً الا حميماً وغساقاً) وقال (ولنذيقنهم من العذاب
الا ذى دون العذاب الاكبر) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ذاق طعم الايمان من رضى
بالله رباً وبالاسلام ديناً وبمحمد نبياً فاستعمل لفظ الذوق في ادراك اللائم والمنافر كثير
وقال النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الايمان كما تقدم ذكر الحديث
فوجد المؤمن حلاوة الايمان في قلبه وذوق طعم الايمان أمر يعرفه من حصل له هذا الوجد
وهذا الذوق وأصحابه فيه يتفاوتون فالذي يحصل لاهل الايمان عند تجريد توحيد قلوبهم الى
الله وإقبالهم عليه دون ماسواه بحيث يكونون حقاً له مخلصين له الدين لا يحبون شيئاً الا له ولا
يتوكلون الا عليه ولا يوالون الا فيه ولا يعادون الا له ولا يسألون الا اياه ولا يرجون الا اياه
ولا يخافون الا اياه يعبدونه ويستعينون له وبه بحيث يكونون عند الحق بلا خلق وعند الخلق
بلا هوى قد فُتيت عنهم ارادة ماسواه بارادته ومحبة ماسواه بمحبته وخوف ماسواه بخوفه
ورجاء ماسواه برجائه ودعاء ماسواه بدعائه هو أمر لا يعرفه بالذوق والوجد الا من له نصيب
وما من مؤمن الا له منه نصيب وهذا هو حقيقة الاسلام الذي بمت الله به الرسل وأنزل به
الكتاب وهو قطب القرآن الذى يدور عليه رحاه والله سبحانه أعلم *

﴿ المسئلة الحادية والخسون ﴾ سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن قوله عز وجل (يا أيها الناس اعبدوا ربكم) فما العبادة وفروعها وهل مجموع الدين داخل فيها أم لا - وما حقيقة العبودية وهل هي أعلى المقامات في الدنيا والآخرة أم فوقها شيء من المقامات وليسطوا لنا القول في ذلك *

﴿ أجاب ﴾ الحمد لله رب العالمين * العبادة هي اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة فالصلاة والزكاة والصيام والحج وصدق الحديث وأداء الأمانة وبر الوالدين وصلة الأرحام والوفاء بالعهود والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد للكفار والمنافقين والإحسان إلى الجار واليتيم والمسكين وابن السبيل والمملوك من الآدميين والبهائم والدعاء والذكر والقراءة وأمثال ذلك من العبادة وكذلك حب الله ورسوله وخشيته الله والأمانة إليه وإخلاص الدين له والصبر لحكمه والشكر لنعمه والرضا بقضائه والتوكل عليه والرجاء لرحمته والخوف لعدابه وأمثال ذلك هي من العبادة لله وذلك أن العبادة لله هي الغاية المحبوبة له والمرضية له التي خلق الخلق لها كما قال تعالى (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) وبها أرسل جميع الرسل كما قال نوح لقومه (اعبدوا الله ما لكم من اله غيره) وكذلك قال هود وصالح وشعيب وغيرهم لقومهم . وقال تعالى (ولقد بئشنا في كل أمة رسولاً أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت فمنهم من هدى الله ومنهم من حقت عليه الضلالة) وقال تعالى (وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) وقال تعالى (وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون) كما قال في الآية الأخرى (يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً إني بما تعملون عليم) وجعل ذلك لازماً لرسوله إلى الموت كما قال (واعبدوا ربكم حتى يأتيتكم اليقين) وبذلك وصف ملائكته وأنبياءه فقال تعالى (وله من في السموات والأرض ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته ولا يستحسرون يسبحون الليل والنهار لا يفترون) وقال تعالى (إن الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون) وضم المستكبرين عنها بقوله (وقال ربكم ادعوني أستجب لكم إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين) ونمت صفوة خلقه بالعبودية له فقال تعالى (عينا يشرب بها عباد الله يفجرونها تفجييراً) وقال (وعباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هونا) الآيات ولما قال الشيطان (فما

أغويتني لازينن لهم في الارض ولا أغوينهم أجمعين الا عبادك منهم المخلصين) قال الله تعالى (إن عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين) وقال في وصف الملائكة بذلك (وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون) الى قوله (وهم من خشيته مشفقون) وقال تعالى (وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا إدا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا أن دعوا للرحمن ولدا وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدا ان كل من في السموات والارض الا أتى الرحمن عبدا لقد أحصاهم وعدهم عدا وكلهم آتية يوم القيامة فردا) وقال تعالى عن المسيح الذي ادعت فيه الالهية والنبوّة (ان هو الا عبد أنعمنا عليه وجعلناه مثلاً لى اسرائيل) ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح لا تطروني كما أطرت الجباري عيسى ابن مريم فانما أنا عبد فقولوا عبد الله ورسوله وقد نعت الله بالعبودية في أكمل أحواله فقال في الاسراء (سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً) وقال في الايحاء (فأوحى الى عبده ما أوحى) وقال في الدعوة (وأنه لما قام عبد الله يدعوه كادوا يكونون عليه لبدا) وقال في التحدي (وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله) فالدين كله داخل في العبادة وقد ثبت في الصحيح أن جبريل لما جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم في صورة اعرابي وسأله عن الاسلام قال أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت ان استطعت اليه سبيلاً * قال فذا الايمان قال أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت وتؤمن بالقدر خيره وشره * قال فذا الاحسان قال أن تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك ثم قال في آخر الحديث هذا جبريل جاءكم يعلمكم دينكم فجعل هذا كله من الدين والدين يتضمن معنى الخضوع والذل يقال دنه فدان أى أذلته فذل ويقال يدين الله ويدين الله أى يعبد الله ويطيعه ويخضع له فدين الله عبادته وطاعته والخضوع له والعبادة أصل معناها الذل أيضاً يقال طريق معبد اذا كان مذكلاً قد وطئته لأقدام لكن العبادة للأمور بها تتضمن معنى الذل ومعنى الحب فهم تتضمن غاية انذل لله بغاية المحبة له فان آخر مراتب الحب هو التتيم وأوله العلاقة لتعلق القلب بالمحبوب ثم الصباة لانصباب القلب اليه ثم الغرام وهو الحب اللازم للقلب ثم المشق وآخرها التتم يقال تيم الله أى عبد الله فالتميم المعبود المحبوبة ومن خضع

لانسان مع بفضه له لا يكون عابدا له ولو احب شيأ ولم يخضع له لم يكن عابدا له كما قد يحب
 ولده وصديقه ولهذا لا يكفي أحدهما في عبادة الله تعالى بل يجب ان يكون الله أحب الى العبد
 من كل شيء وأن يكون الله أعظم عنده من كل شيء بل لا يستحق المحبة والذل التام الا الله
 وكل ما أحب لغير الله فحبته فاسدة وما عظم بغير أمر الله كان تعظيمه باطلا قال الله تعالى (قل
 ان كان آباؤكم وأبناؤكم وأخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتوها وتجارة تخشون
 كسادها ومساكن ترضونها أحب اليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتي يأتي
 الله بأمره) جنس المحبة تكون لله ورسوله كالطاعة فان الطاعة لله ورسوله والا رضاه لله
 ورسوله (والله ورسوله أحق ان يرضوه) والاياء لله ورسوله (ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله)
 وأما العبادة وما يناسبها من التوكل والخوف ونحو ذلك فلا يكون الا لله وحده كما قال تعالى
 (قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد الا الله ولا نشرك به شيأ) الى
 قوله (فان تولوا فقولوا اشهدوا بانا مسلمون) وقال تعالى (ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله
 وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله انا الى الله راغبون) فالاياء لله والرسول
 كقوله (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) . وأما الحسب وهو الكافي فهو
 الله وحده كما قال تعالى (الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا
 وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل) وقال تعالى (يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين)
 أي حسبك وحسب من اتبعك الله ومن ظن ان المعنى حسبك الله والمؤمنون معه فقد غلط
 غلطا فاحشا كما قد بسطناه في غير هذا الموضع وقال تعالى (أليس الله بكاف عبده) وتحرير
 ذلك ان العبد يراد به المعبد الذي عبده الله فذله وديره وصرفه وبهذا الاعتبار المخلوقون كلهم
 عباد الله من الابرار والفجار والمؤمنين والكفار وأهل الجنة وأهل النار اذ هو ربهم كلهم ومليكهم
 لا يخرجون عن مشيئته وقدرته وكلماته التامات التي لا يجاوزهن برولا فاجر فما شاء كان وان
 لم يشأوا . وما شاؤا ان لم يشأه لم يكن كما قال تعالى (أفغير دين الله يبغون وله أسلم من في السموات
 والارض طوعا وكرها واليه يرجعون) فهو سبحانه رب العالمين وخالقهم ورازقهم ومحييهم
 ومميتهم ومقلب قلوبهم ومصرف أمورهم لارب لهم غيره ولا مالك لهم سواء ولا خالق الا
 هو . سواء اعترفوا بذلك أو أنكروه وسواء علموا ذلك أو جهلوه لكن أهل الايمان منهم

عبروا ذلك واعترفوا به بخلاف من كان جاهلا بذلك أو جاحدا له مستكبرا على ربه لا يقر ولا يخضع له مع علمه بأن الله ربه وخالفه فالمعرفة بالحق اذا كانت مع الاستكبار عن قبوله والجد له كان عذابا على صاحبه كما قال تعالى (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا فانظر كيف كان عاقبة المفسدين) وقال تعالى (الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم وإن فريقا منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون) وقال تعالى (فانهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون) فان اعترف العبد أن الله ربه وخالفه وأنه مفتقر اليه محتاج اليه عرف العبودية المتعلقة بربوبية الله وهذا العبد يسأل ربه فيتضرع اليه ويتوكل عليه لكن قد يطبع أمره وقد يعصيه وقد يعبد مع ذلك وقد يعبد الشيطان والاصنام ومثل هذه العبودية لا تفرق بين أهل الجنة والنار ولا يصير بها الرجل مؤمنا كما قال تعالى (وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون) فان المشركين كانوا يقولون أن الله خالقهم ورازقهم وهم يعبدون غيره قال تعالى (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) وقال تعالى (قل لمن الارض ومن فيها ان كنتم تعلمون سيقولون لله قل أفلا تذكرون) الى قوله (قل فأني تسحرون) وكثير ممن يتكلم في الحقيقة ويشهدها يشهد هذه الحقيقة وهي الحقيقة الكونية التي يشترك فيها وفي شهودها ومعرفة المؤمن والكافر والبر والفاجر وابليس معترف بهذه الحقيقة وأهل النار وقال ابليس (رب فأنظرني الى يوم يبعثون) وقال (رب بما أغويتني لأزينن لهم في الارض ولا غوينهم أجمعين) وقال (فبعضتك لا غوينهم أجمعين) وقال (أرايتك هذا الذي كرمت على) وأمثال هذا من الخطاب الذي يقر فيه بأن الله ربه وخالفه وخالف غيره وكذلك أهل النار قالوا (ربنا غلبت علينا شقوتنا وكنا قوما ضالين) وقال تعالى (ولو ترى اذ وقفوا على ربهم قال أليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا) فن وقف عند هذه الحقيقة وعند شهودها ولم يقم بما أمر به من الحقيقة الدينية التي هي عبادته المتعلقة بالهيته وطاعة أمره وأمر رسوله كان من جنس ابليس وأهل النار وان ظن مع ذلك أنه من خواص أولياء الله وأهل المعرفة والتحقيق الذين يسقط عنهم الامر والنهي الشرعيان كان من أشد أهل الكفر والالحاد . ومن ظن ان الخضر وغيره سقط عنهم الامر لمشاهدة الارادة ونحو ذلك كان قوله هذا من شر أوال الكافرين بالله ورسوله حتى يدخل في النوع الثاني من معنى العبد وهو العبد بمعنى العابد فيكون ساجدا لله لا يعبد الا إياه فيطيع

أمره وأمر رسله ويوالى أوليائه المؤمنين المتقين ويمادى أعداءه وهذه العبادة متعلقة بألميته ولهذا كان عنوان التوحيد لا إله الا الله بخلاف من يقر ربوبيته ولا يعبده أو يعبد معه الها آخر فالله الذى يألمه القلب بكمال الحب والتعظيم والاحلال والا كرام والخوف والرجاء ونحو ذلك وهذه العبادة هى التى يحبها الله وبرضاها وبها وصف المصطفين من عباده وبها بعث رسله . وأما العبد بمعنى العبد سواء أقر بذلك أو أنكره فذلك يشترك فيها المؤمن والكافر * وبالفارق بين هذين النوعين يعرف الفرق بين الحقائق الدينية الداخلة فى عبادة الله ودينه وأمره الشرعى التى يحبها وبرضاها ويوالى أهلها ويكرمهم بحجته وبين الحقائق الكونية التى يشترك فيها المؤمن والكافر والبر والفاجر التى من اكتفى بها ولم يتبع الحقائق الدينية كان من أتباع إبليس اللعين والكافرين رب العالمين . ومن اكتفى بها فى بعض الامور دون بعض أو فى مقام أو حال نقص من إيمانه وولايته لله بحسب ما نقص من الحقائق الدينية وهذا مقام عظيم فيه غلط الغالطون وكثر فيه الاشتباه على السالكين حتى زلق فيه من أكابر الشيوخ المدعين^(١) الى التحقيق والتوحيد والرفان مالا يحصيهم الا الله الذى يعلم السر والاعلان والى هذا أشار الشيخ عبد القادر رحمه الله فيما ذكر عنه فيمن ان كثيرا من الرجال اذا وصلوا الى القضاء والقدر أمسكوا الا أنا فاني انفتحت لي فيه روضة فنازعت أقدار الحق بالحق للحق والرجل من يكون منازعا للقدر لا من يكون موافقا للقدر * والذى ذكره الشيخ رحمه الله هو الذى أمر الله به ورسوله لكن كثير من الرجال غلطوا فانهم قد يشهدون ما يقدر على أحدهم من الماصي والذنوب أو ما يقدر على الناس من ذلك بل من الكفر ويشهدون ان هذا جار بمشيئة الله وقضائه وقدره داخل فى حكم ربوبيته ومقتضى مشيئته فيظنون الاستسلام لذلك وموافقته والرضا به ونحو ذلك دينا وطريقا وعبادة فيضاهون المشركين الذين قالوا (لو شاء الله ما أشركنا ولا آباءنا ولا حرمنا من شيء) . وقالوا (أنظم من لو شاء الله أطعمه) . وقالوا (لو شاء الرحمن ما عبدناهم) ولو هدوا لعلموا أن القدر أمرنا أن نرضى به ونصبر على وجهه فى المصائب التى تصيبنا كالقفر والمرض والخوف قال تعالى (ما أصاب من مصيبة الا باذن الله ومن يؤمن بالله يهد قلبه) قال بعض السلف هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله

(١) كذا بالأصاين ولعله المنتهين اه . صححه

فيرضي ويسلم وقال تعالى (ما أصاب من مصيبة في الارض ولا في أنفسكم الا في كتاب من قبل أن نبرأها ان ذلك على الله يسير لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم) وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال احتج آدم وموسى فقال موسى أنت آدم الذي خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه. وأسجد لك ملائكته وعلمك أسماء كل شيء فلما ذا أخرجتنا ونفسك من الجنة فقال آدم أنت موسى الذي اصطفاك الله برسائه وبكلامه فهل وجدت ذلك مكتوبا عليّ قبل ان أخلق قال نعم قال فخرج آدم موسى . وآدم عليه السلام لم يحتج على موسى بالقدر ظنا أن المذنب يحتاج بالقدر فان هذا لا يقوله مسلم ولا عاقل ولو كان هذا عذرا لكان عذرا لا بليس وقوم نوح وقوم هود وكل كافر ولا موسى لام آدم أيضا لاجل الذنب فان آدم قد تاب الى ربه فاجتبه وهدى ولكن لآدم لاجل المصيبة التي لحقتهم بالخطيئة ولهذا قال فلما ذا أخرجتنا ونفسك من الجنة فأجابه آدم أن هذا كان مكتوبا قبل أن أخلق فكان العمل والمصيبة المترتبة عليه مقدرا وما قدر من المصائب يجب الاستسلام له فانه من تمام الرضا بالله ربا وأما الذنوب فليس للعبد أن يذنب واذا أذنب فعليه أن يستغفر ويتوب فيتوب من المعاييب ويصبر على المصائب قال تعالى (فاصبر ان وعد الله حق واستغفر لذنبك) وقال تعالى (وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا) وقال (وان تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الامور) وقال يوسف (انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين) وكذلك ذنوب العباد يجب على العبد فيها أن يأمر بالمعروف وينهي عن المنكر بحسب قدرته ويجاهد في سبيل الله الكفار والمنافقين ويوالي أولياء الله ويمادى أعداء الله ويجب في الله وينقض في الله كما قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون اليهم بالموعدة) الى قوله (قد كانت لكم أسوة حسنة في ابراهيم والذين معه اذ قالوا لقومهم انا برآء منكم وما تعبدون من دون الله كفرننا بكم وبدنا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبدا حتى تؤمنوا بالله وحده) وقال تعالى (لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله) الى قوله (أولئك كتب في قلوبهم الايمان وأيدهم بروح منه) وقال تعالى (أنجعل المسلمين كالحجرمين) وقال (أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الارض أم نجعل المتقين كالفجار) وقال تعالى (أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا

وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون (وقال تعالى (وما يستوى الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الأحياء ولا الأموات) وقال تعالى (ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل هل يستويان مثلا) وقال تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء) الى قوله (بل أكثرهم لا يعلمون وضرب الله مثلا رجلين أحدهما أبكم لا يقدر على شيء) الى قوله (وهو على صراط مستقيم) وقال تعالى (لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة أصحاب الجنة هم الفائزون) ونظائر ذلك مما يفرق الله فيه بين أهل الحق والباطل وأهل الطاعة وأهل المعصية وأهل البر وأهل الفجور وأهل الهدى والضلال وأهل النبي والرشاد وأهل الصدق والكذب فن شهد الحقيقة الكونية دون الدينية سوى بين هذه الاجناس المختلفة التي فرق الله بينها غاية التفريق حتى يؤل به الامر الى أن يسوى الله بالانصاف كما قال تعالى عنهم (تالله ان كنا لفي ضلال مبين اذ نسويكم برب العالمين) بل قد آل الامر بهؤلاء الى أن سوا الله بكل موجود وجعلوا ما يستحقه من العبادة والطاعة حقاً لكل موجود اذ جعلوه هو وجود المخلوقات وهذا من أعظم الكفر والالحاد برب العباد وهؤلاء يصل بهم الكفر الى أنهم لا يشهدون أنهم عباد لا بمعنى أنهم معبدون ولا بمعنى أنهم عابدون اذ يشهدون أنفسهم هي الحق كما صرح بذلك طواغيتهم كابن عربي صاحب الفصوص وأمثاله من الملحدين المفتريين كابن سبعين وأمثاله ويشهدون أنهم هم العابدون والمعبدون وهذا ليس بشهود الحقيقة لا كونية ولا ذنية بل هو ضلال وعمى عن شهود الحقيقة الكونية حيث جعلوا وجود الخالق هو وجود المخلوق وجعلوا كل وصف مذموم وممدوح نعماً للخالق والمخلوق اذ وجود هذا هو وجود هذا عندهم . وأما المؤمنون بالله ورسوله عوامهم خواصهم الذين هم أهل الكتاب كما قال النبي صلى الله عليه وسلم إن الله أهلين من الناس قيل من هم يارسول الله قال أهل القرآن هم أهل الله وخاصته فهؤلاء يعلمون أن الله رب كل شيء ومليكه وخالقه وأن الخالق سبحانه مبين للمخلوق ليس هو حالا فيه ولا متحدا به ولا وجوده وجوده والنصارى كفرهم الله بأن قالوا بالحلول والاتحاد بالمسيح خاصة فكيف من جعل ذلك عاما في كل مخلوق ويعلمون مع ذلك أن الله أمر بطاعته وطاعة رسوله ونهي عن معصيته ومعصية رسوله وأنه لا يجب الفساد ولا يرضى لمباده الكفر وأن على الخلق أن يبدوه فيطيعوا أمره ويستمتنعوا به على ذلك كما قال

(اياك نعبد و اياك نستعين) ومن عبادته وطاعته الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بحسب
الامكان والجهاد في سبيله لاهل الكفر والتفارق فيجتهدون في اقامة دينه مستعينين به دافعين
مزيلين بذلك ما قدر من السيئات دافعين بذلك ما قد يخاف من ذلك كما ينزل الانسان الجوع
الحاضر بالا كل ويدفع به الجوع المستقبل وكذلك اذا آن وان البرددفه باللباس وكذلك كل مطلوب
يدفع به مكروه كما قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم يا رسول الله أرايت أدوية تداوى بها ورقي
نسترقى بها وتقى^(١) تتقى بها هل ترد من قدر الله شيئاً فقال هي من قدر الله * وفي الحديث ان
الدعاء والبلاء يلتقيان فيعتلجان بين السماء والارض فهذا حال المؤمنين بالله ورسوله العابدين
لله وكل ذلك من العبادة * وهؤلاء الذين يشهدون الحقيقة الكونية وهو ربوبيته تعالى لكل
شيء ويحملون ذلك مانعا من اتباع أمره الديني الشرعي على مراتب في الضلال فغلاتهم يجعلون
ذلك مطلقا عاما فيحتجون بالقدر في كل ما يخالفون فيه الشريعة . وقول هؤلاء شر من قول
اليهود والنصارى وهو من جنس قول المشركين الذين قالوا (لو شاء الله ما أشركنا ولا آباءنا
ولا حرمنا من شيء) . وقالوا (لو شاء الرحمن ما عبدناهم) وهؤلاء من أعظم أهل الارض تناقضا
بل كل من احتج بالقدر فانه متناقض فانه لا يمكن أن يقر كل آدمي على ما فعل فلا بد اذا ظلمه ظالم أو
ظلم الناس ظالم وسعى في الارض بالفساد واخذ يسفك دماء الناس ويستحل الفروج ويهلك الحرث
والنسل ونحو ذلك من أنواع الضرر التي لا قوام للناس بها أن يدفع هذا القدر وان يعاقب الظالم
بما يكف عدوان أمثاله فيقال له ان كان القدر حجة فدع كل أحد يفعل ما يشاء بك وبغيرك وان
لم يكن حجة بطل أصل قولك حجة وأصحاب هذا القول يحتجون بالحقيقة الكونية لا بطردون
هذا القول ولا يلتزمونه وانماهم بحسب آرائهم وأهوائهم كما قال فيهم بعض العلماء انت عند الطاعة
قدرى وعند المعصية جبرى أى مذهب وافق هواك تمذهبت به ومنهم صنف يدعون التحقيق
والمعرفة فيزعمون ان الامر والنهي لازم لمن شهد لنفسه فعلا وأثبت له صنعا أما من شهد أن
أفعاله مخلوقة أو انه مجبور على ذلك وأن الله هو المتصرف فيه كما يحرك سائر المتحركات فانه
يرتفع عنه الامر والنهي والوعد والوعيد وقد يقولون من شهد الارادة سقط عنه التكليف
ويزعم أحدهم ان الخضر سقط عنه التكليف لشهوده الارادة فهؤلاء لا يفرقون بين المامة

(١) كذا بالاصاين وفي نسخة وتهاة

والخاصة الذين شهدوا الحقيقة الكونية فشهدوا أن الله خالق أفعال العباد وأنه يدبر جميع الكائنات وقد يفرقون بين من يعلم ذلك علماً وبين من يراه شهوداً فلا يسقطون التكليف ممن يؤمن بذلك ويعلمه فقط ولكن ممن يشهده فلا يرى لنفسه فعلاً أصلاً وهؤلاء لا يحملون الجبر وإثبات القدر مانعاً من التكليف على هذا الوجه وقد وقع في هذا طوائف من المنتسبين إلى التحقيق والمعرفة والتوحيد . وسبب ذلك أنه ضاق نطاقهم عن كون العبد يؤمر بما يقدر عليه خلافه كما ضاق نطاق المعتزلة ونحوهم من القدرية عن ذلك ثم المعتزلة أثبتت الأمر والنهي الشرعيين دون القضاء والقدر الذي هو إرادة الله العامة وخلق أفعال العباد وهؤلاء أثبتوا القضاء والقدر ونفوا الأمر والنهي في حق من شهد القدر إذ لم يمكنهم نفي ذلك مطلقاً وقول هؤلاء شر من قول المعتزلة ولهذا لم يكن في السلف من هؤلاء أحد وهؤلاء يحملون الأمر والنهي للمجبورين الذين لم يشهدوا هذه الحقيقة الكونية ولهذا يحملون من وصل إلى شهود هذه الحقيقة يسقط عنه الأمر والنهي وصار من الخاصة وربما تأولوا على ذلك قوله تعالى (واعبد ربك حتى يأتيك اليقين) وجعلوا اليقين هو معرفة هذه الحقيقة وقول هؤلاء كفر صريح وإن وقع فيه طوائف لم يعلموا أنه كفر فإنه قد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن الأمر والنهي لازم لكل عبداً دام عقله حاضراً إلى أن يموت لا يسقط عنه الأمر والنهي لا بشهوده القدر ولا بغير ذلك فمن لم يعرف ذلك عرفه وبين له فإن أصر على اعتقاد سقوط الأمر والنهي فإنه يقتل وقد كثرت مثل هذه المقالات في المستأخرين وأما المستقدمون من هذه الأمة فلم تكن هذه المقالات معروفة فيهم وهذه المقالات هي محادة لله ورسوله ومعاداة له وصعد عن سبيله ومشاقة له وتكذيب لرسوله ومضادة له في حكمه وإن كان من يقول هذه المقالات قد يجهل ذلك ويعتقد أن هذا الذي هو عليه هو طريق الرسول وطريق أولياء الله المحققين فهو في ذلك بمنزلة من يعتقد أن الصلاة لا تجب عليه لاستغنائها بما حصل له من الأحوال القلبية أو أن الخمر حلال له لكونه من الخواص الذين لا يضرهم شرب الخمر أو أن الفاحشة حلال له لأنه صار كالبحر لا تكدره الذنوب ونحو ذلك . ولا ريب أن المشركين الذين كذبوا الرسل يترددون بين البدعة المخالفة لشرع الله وبين الاحتجاج بالقدر على مخالفة أمر الله فهؤلاء الأصناف

(١) في نسخة وأنه مرید لجميع الكائنات

فيهم شبه من المشركين إما ان يتدعوا وإما ان يحتجوا بالقدر وإما أن يجمعوا بين الأمرين كما قال تعالى عن المشركين (وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها قل إن الله لا يأمر بالفحشاء أتقولون على الله مالا تعلمون) وكما قل تعالى عنهم (وقال الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء) . وقد ذكر عن المشركين ما ابتدعوه من الدين الذي فيه تحليل الحرام والعبادة التي لم يشرعها الله بمثل قوله تعالى (وقالوا هذه أنعام وحرت حبر لا يطعمها الا من نشاء بزعمهم وأنعام حزمت ظهورها وأنعام لا يذكرون اسم الله عليها افتراء عليه) الى آخر السورة وكذلك في سورة الاعراف في قوله (يا بني آدم لا يفتنك الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة) الى قوله (وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها قل إن الله لا يأمر بالفحشاء) الى قوله (قل أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد) الى قوله (وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق) الى قوله (قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى بغير الحق وأن تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله مالا تعلمون) وهؤلاء قد يسمون ما أحدثوه من البدع حقيقة كما يسمون ما يشهدون من القدر حقيقة . وطريق الحقيقة عندهم هو السلوك الذي لا يتقصد صاحبه بأمر الشارع ونهيه ولكن بما يراه ويدوقه ويحده ونحو ذلك وهؤلاء لا يحتجون بالقدر مطلقا بل عمدتهم اتباع آرائهم وأهوائهم وجعلهم لا يرونه وهو حقيقة وأمرهم باتباعها دون اتباع أمر الله ورسوله نظير بدع أهل الكلام من الجهمية وغيرهم الذين يحملون ما ابتدعوه من الأقوال المخالفة للكتاب والسنة حقائق عقلية يجب اعتقادها دون ما دلت عليه السمعيات . ثم الكتاب والسنة إما أن يحرفوه عن مواضعه وإما أن يعرضوا عنه بالكيفية فلا يتدبرونه ولا يعقلونه بل يقولون نفوض معناه الى الله . مع اعتقادهم تقيض مدلوله وإذا حقق على هؤلاء ما يزعمونه من العقلية المخالفة للكتاب والسنة وجدت جهليات واعتقادات فاسدة وكذلك أولئك إذا حقق عليهم ما يزعمونه من حقائق أولياء الله المخالفة للكتاب والسنة وجدت من الأهلوية التي يتبعها أعداء الله لا أولياؤه . وأصل ضلال من ضل هو بتقديم قياسه على النص المنزل من عند الله واختياره الهوى على اتباع أمر الله فان الذوق والوجد ونحو ذلك هو بحسب ما يحبه العبد فكل محب له ذوق ووجد بحسب محبته . فأهل الايمان

لهم من الذوق والوجد مثل ما بينه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله في الحديث الصحيح ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الايمان من كان الله ورسوله أحب اليه مما سواهما ومن كان يحب المرء لا يحبه الله ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد أن أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار . وقال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح ذاق طعم الايمان من رضى بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً . وأما أهل الكفر والبدع والشهوات فكل بحسبه . قيل لسفيان ابن عيينة ما بال أهل الاهواء لم حبة شديدة لاهوائهم فقال سببه ^(١) قوله تعالى (وأشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم) ونحو هذا من الكلام فعباد الاصنام يحبون آلهتهم كما قال تعالى (ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله) وقال (فان لم يستجيبوا لك فاعلم أنما يتبعون أهواءهم ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله) وقال (ان يتبعون الا الظن وما تهوى الانفس واتجداءهم من ربهم الهدى) ولهذا يميل هؤلاء الى سماع الشعر والاصوات التي تهيج المحبة المطلقة التي لا تختص بأهل الايمان بل يشترك فيها محب الرحمن ومحب الاوثان ومحب الصليان ومحب الاوطان ومحب الاخوان ومحب المردان ومحب النسوان . وهؤلاء الذين يتبعون أذواقهم ومواجيدهم من غير اعتبار لذلك بالكتاب والسنة وما كان عليه سلف الامة . فالحال لما بعث الله به رسوله من عبادته وطاعته وطاعة رسوله لا يكون متبعا لدين شرعه الله كما قال تعالى (ثم جعلناك على شريعة من الامر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون إنهم لن ينظروا عنك من الله شيئا) الى قوله (والله ولي المتقين) بل يكون متبعا لهواه بغير هدى من الله قال تعالى (أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله) وهم في ذلك تارة يكونون على بدعة يسمونها حقيقة يقدمونها على ما شرعه الله وتارة يحتجون بالقدر الكوني على الشريعة كما أخبر الله به عن المشركين كما تقدم . ومن هؤلاء طائفة هم أعلاهم قدرا وهم مستمسكون بالدين في أداء الفرائض المشهورة واجتناب المحرمات المشهورة لكن يفلطون في ترك ما أمروا به من الاسباب التي هي عبادة ظانين أن العارف اذا شهد القدر أعرض عن ذلك مثل من يجعل التوكل منهم أو الدعاء ونحو ذلك من مقامات العامة دون الخاصة بناء على أن من شهد القدر علم أن ما قدر سيكون فلا حاجة الي ذلك وهذا غلط عظيم فان الله قدر الاشياء باسبابها

كما قدر السعادة والشقاوة بأسبابها كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله خلق الجنة لأهلها خلقها لهم وهم في أصلا بآبائهم ويعمل أهل الجنة يعملون وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم لما أخبرهم بأن الله كتب المقادير فقالوا يارسول الله أفلا ندع العمل ونشكل على الكتاب فقال لا تعملوا فكل ميسر لما خلق له . أما من كان من أهل السعادة فسييسر لعمل أهل السعادة وأما من كان من أهل الشقاوة فسييسر لعمل أهل الشقاوة فما أمر الله به عباده من الأسباب فهو عبادة والتوكل مقرون بالعبادة كما في قوله تعالى (فاعبدوه وتوكل عليه) وفي قوله (قل هو ربي لا اله الا هو عليه توكلت واليه متاب) وقول شعيب عليه السلام (عليه توكلت واليه أئيب) ومنهم طائفة طائفة قد تركت المستحبات من الاعمال دون الواجبات فتقتصص بقدر ذلك . ومنهم طائفة يفترون بما يحصل لهم من خرق عادة مثل مكاشفة او استجابة دعوة مخالفة للعادة العامة ونحو ذلك فيشتغل أحدهم عما أمر به من العبادة والشكر ونحو ذلك فهذه الامور ونحوها كثيرا ما تعرض لأهل السلوك والتوجه وانما ينجو العبد منها بما لا زمة أمر الله الذي بعث به رسوله في كل وقت كما قال الزهري كان من مضى من سلفنا يقولون الاعتصام بالسنة نجاة وذلك أن السنة كما قال مالك رحمه الله مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق والعبادة والطاعة والاستقامة ولزوم الصراط المستقيم ونحو ذلك من الاسماء مقصودها واحد ولها أصلا بآبائهم ألا يبعد الا الله والثاني أن يعبده بما أمر وشرع لا بغير ذلك من البدع قال تعالى (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا) وقال تعالى (بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) وقال تعالى (ومن أحسن ديناً ممن أسلم وجهه لله وهو محسن واتبع ملة ابراهيم حنيفا واتخذ الله ابراهيم خيلا) فالعمل الصالح هو الاجسان وهو فعل الحسنات والحسنات هي ما أحبه الله ورسوله وهو ما أمر به أمر ايجاب أو استحباب فما كان من البدع في الدين التي ليست مشروعة فإن الله لا يحبها ولا رسوله فلا تكون من الحسنات ولا من العمل الصالح كما أن من يعمل مالا يجوز كالفواحش والظلم ليس من الحسنات ولا من العمل الصالح . وأما قوله (ولا يشرك بعبادة ربه أحدا) وقوله (أسلم وجهه لله) فهو اخلاص الدين لله وحده وكان عمر بن الخطاب يقول اللهم اجعل عملي كله صالحا واجعله لوجهك خالصا ولا تجعل لأحد فيه شيئا . وقال الفضيل بن عياض في قوله (ليلوكم

أيكم أحسن عملاً (قال أخلصه وأصوبه قالوا يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه قال ان العمل اذا
 كان خالصا ولم يكن صوابا لم يقبل واذا كان صوابا ولم يكن خالصا لم يقبل حتى يكون خالصا
 صوابا والخالص أن يكون لله والصواب أن يكون على السنة * فان قيل فاذا كان جميع ما يحبه
 الله داخلا في اسم العبادة فلماذا عطف عليها غيرها كقوله (إياك نعبد وإياك نستعين) وقوله
 (فاعبده وتوكل عليه) وقول نوح (اعبدوا الله واتقوه وأطيعون) وكذلك قول غيره من الرسل
 قيل هذا له نظائر كما في قوله (إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر) والفحشاء والمنكر وكذلك
 قوله (ان الله يأمر بالعدل والاحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى) وإيتاء
 ذى القربى هو من العدل والاحسان كما ان الفحشاء والبغى من المنكر . وكذلك قوله (والذين
 يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة) وإقامة الصلاة من أعظم التمسك بالكتاب . وكذلك قوله
 (انهم كانوا يسارعون في الخيرات ويدعوننا رغبا ورهبا) ودعاؤهم رغبا ورهبا من الخيرات وأمثال
 ذلك في القرآن كثير . وهذا الباب يكون تارة مع كون أحدهما بعض الآخر فيعطف عليه تخصيصا
 له بالذکر لكونه مطلوبا بالمعنى العام والمبنى الخاص وتارة تكون دلالة الاسم تتنوع بحال الانفراد
 والاقتران فاذا أفرد عم واذا قرن بنيره خص كاسم الفقير والمسكين لما أفرد أحدهما في مثل
 توله (للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله) وقوله (أو اطعام عشرة مساكين) دخل فيه الآخر
 ولما قرن بينهما في قوله (انما الصدقات للفقراء والمساكين) صارا نوعين وقد قيل ان الخاص
 المعطوف على العام لا يدخل في العام حال الاقتران بل يكون من هذا الباب . والتحقيق أن هذا
 ليس لازما قال تعالى (من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال) وقال تعالى (واذا
 أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ابن مريم) وذكر الخاص
 مع العام يكون لاسباب متنوعة تارة لكونه له خاصية ليست لسائر أفراد العام كما في نوح
 وإبراهيم وموسى وعيسى وتارة لكون العام فيه اطلاق قد لا يفهم منه العموم كما في قوله (هدي
 للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون والذين يؤمنون بما أنزل
 اليك وما أنزل من قبلك) فقوله يؤمنون بالغيب يتناول الغيب الذي يجب الايمان به لكن
 فيه اجمال فليس فيه دلالة على أن من الغيب ما أنزل اليك وما أنزل من قبلك . وقد يكون المقصود
 انهم يؤمنون بالخبر به وهو الغيب وبالاخبار بالغيب وهو ما أنزل اليك وما أنزل من قبلك

ومن هذا الباب قوله تعالى (ائذ ما أوحى إليك من الكتاب وأقم الصلاة) وقوله (والذين
يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة) وتلاوة الكتاب هي اتباعه كما قال ابن مسعود في قوله تعالى
(الذين آتيناهم الكتاب يتلونه حق تلاوته) قال يجللون حلاله ويحرمون حرامه ويؤمنون بمشابهه
ويعملون بمحكمه فاتباع الكتاب يتناول الصلاة وغيرها لكن خصها بالذكر لمزيتها وكذلك قوله
لموسى (إني أنا الله لا إله الا أنا فاعبدني وأقم الصلاة لذكري) واقامة الصلاة لذكره من أجل
عبادته وكذلك قوله تعالى (اتقوا الله وقولوا قولا سديدا) وقوله (اتقوا الله وابتغوا اليه
الوسيلة) وقوله (اتقوا الله وكونوا مع الصادقين) فان هذه الامور هي أيضا من تمام تقوي
الله وكذلك قوله (فاعبده وتوكل عليه) فان التوكل والاستعانة هي من عبادة الله لكن
خصت بالذكر ليقصدها المتعبد بخصوصها فانها هي المون على سائر أنواع العبادة اذ هو سبحانه
لا يعبد الا بعبادته * اذا تبين هذا فكمال المخلوق في تحقيق عبوديته لله وكما ازداد المبد تحقيقا
للعبودية ازداد كماله وعلت درجته ومن توهم أن المخلوق يخرج عن العبودية بوجه من الوجوه
أو أن الخروج عنها أكل فهو من أجهل الخلق وأضلهم قال تعالى (وقالوا اتخذ الرحمن ولداً
سبحانه بل عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون) الى قوله (وهم من خشيته
مشفقون) وقال تعالى (وقالوا اتخذ الرحمن ولداً لقد جئتم شيأ إداً) الى قوله (ان كل من في السموات
والارض الا آتى الرحمن عبداً لقد احصاهم وعدم عداهم آتية يوم القيامة فردا) وقال تعالى
في المسيح (ان هو الا عبد أنعمنا عليه وجعلناه مثلاً لى اسرائيل) وقال تعالى (وله من في السموات
والارض ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته ولا يستحسرون يسبحون الليل والنهار لا يفترون)
وقال تعالى (ان يستكف المسيح ان يكون عبداً لله ولا الملائكة المقربون ومن يستكف عن
عبادته ويستكبر فسيحشرهم اليه جميعاً) الى قوله (ولا يجحدون لهم من دون الله ولياً ولا نصيراً)
وقال تعالى (وقال ربكم ادعوني أستجب لكم ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم
داخرين) وقال تعالى (ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر
واسجدوا لله الذى خلقهن ان كنتم إياه تعبدون فان استكبروا فالذين عند ربك يسبحون
له بالليل والنهار وهم لا يسأمون) وقال تعالى (واذا ذكر ربك في نفسك تضرعاً وخيفة) الى قوله
(ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون) * وهذا ونحوه مما فيه

وصف أكابر المخلوقات بالمادة وذم من خرج عن ذلك متعدد في القرآن وقد أخبر أنه أرسل جميع الرسل بذلك فقال تعالى (وما أرسلنا من قبلك من رسول الا نوحي اليه أنه لا اله الا أنا فاعبدون) وقال (ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت) وقال تعالى لبني اسرائيل (يا عبادي الذين آمنوا ان أرضي واسعة فايها فاعبدون) (واياي فاتقون) وقال (يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون) وقال (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) وقال تعالى (قل اني أمرت أن أعبد الله مخلصا له الدين وأمرت لأن أكون أول المسلمين قل اني أخاف ان عصيت ربي عذاب يوم عظيم قل الله أعبد مخلصا له ديني فاعبدوا ما شئتم من دونه) وكل رسول من الرسل افتتح دعوته بالدعاء الى عبادة الله كقول نوح ومن بعده عليهم السلام (اعبدوا الله ما لكم من اله غيره) * وفي المسند عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بشت بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له وجعل رزقي تحت ظل رحمي وجعل الذلة والصغار على من خالف أمرى وقد بين أن عباده هم الذين ينجون من السيئات قال الشيطان (فما أغويتني لآزيتن لهم في الارض ولا غوينهم أجمعين الا عبادك منهم المخلصين) قال تعالى (ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من التاوين) وقال (فبمزتك لاغوينهم أجمعين الا عبادك منهم المخلصين) وقال في حق يوسف (كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء انه من عبادنا المخلصين) وقال (سبحان الله عما يصفون الا عباد الله المخلصين) وقال (انه ليس له سلطان على الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون انما سلطانه على الذين يتولونه والذين هم به مشركون) وبها نمت كل من اصطفى من خلقه كقوله (واذكر عبادنا ابراهيم واسحق ويعقوب أولي الايدي والابصار انا اخالصناهم بخاصة ذكرى الدار وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار) وقوله (واذكر عبدنا داود ذا الایداه اواب) وقال عن سليمان (نعم العبد انه اواب) وعن أيوب (نعم العبد) وقال (واذكر عبدنا أيوب اذ نادى ربه) وقال عن نوح عليه السلام (ذرية من حملنا مع نوح انه كان عبدا شكورا) وقال (سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى) وقال (وأنه لما قام عبد الله يدعوه) وقال (وان كنتم في ريب مما أنزلنا على عبدنا) وقال (فأوحى الى عبده ما أوحى) وقال (عينا يشرب بها عباد الله) وقال (وعباد الرحمن الذين يمشون على الارض هونا) ومثل هذا كثير متعدد في القرآن

﴿ فصل ﴾ اذا تبين ذلك فنعلم ان هذا الباب يتفاضلون فيه تفاضلا عظيما وهو تفاضلهم في حقيقة الايمان وهم ينقسمون فيه الى عام وخاص ولهذا كانت ربوبية الرب لهم فيها عموم وخصوص ولهذا كان الشرك في هذه الامة أخفى من ديب النمل * وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تمس عبد الدرهم تمس عبد الدينار تمس عبد القطيفة تمس عبد الخميصة تمس وانتكس واذا شيك فلا انتقش انا أعطى رضى وان منع سخط فسماء النبي صلى الله عليه وسلم عبد الدرهم وعبد الدينار وعبد القطيفة وعبد الخميصة وذكر ما فيه دعاء وخبر وهو قوله تمس وانتكس واذا شيك فلا انتقش والتمس اخراج الشوك من الرجل والنقاش ما يخرج به الشوك وهذه حال من اذا اصابه شر لم يخرج منه ولم يفلح لكونه تمس وانتكس فلا نال المطلوب ولا خلاص من المكروه وهذه حال من عبد المال وقد وصف ذلك بأنه اذا أعطى رضى واذا منع سخط كما قال تعالى (ومنهم من يلمزك في الصدقات فان أعطوا منها رضوا وان لم يعطوا منها اذا هم يسخطون) فريضهم لغير الله وسخطهم لغير الله وهكذا حال من كان متعلقا برئاسة أو بصورة ونحو ذلك من أهواء نفسه ان حصل له رضى وان لم يحصل له سخط فهذا عبد ما يهواه من ذلك وهو رقيق له اذ الرق والعبودية في الحقيقة هو رق القلب وعبوديته فما استرق القلب واستعبده فهو عبده ولهذا يقال

العبد حر ما قنع * والحر عبد ما طمع

﴿ وقال القائل ﴾

أطمت مطامعي فاستعبدتني * ولو أنى قنعت لكنت حرا

ويقال الطمع غل في العنق قيد في الرجل فاذا زال النل من العنق زال القيد من الرجل ويروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال الطمع فقر واليأس غنى وان أحدكم اذا يئس من شيء استغنى عنه وهذا أمر يجده الانسان من نفسه فان الامر الذي يئس منه لا يطلبه ولا يطمع به ولا يبقى قلبه فقيرا اليه ولا الى من يفعله وأما اذا طمع في أمر من الامور ورجاه تعلق قلبه به فصار فقيرا الى حصوله والى من يظن أنه سبب في حصوله وهذا في المال والجاه والصور وغير ذلك قال الخليل صلى الله عليه وسلم (فابتغوا عند الله الرزق واعبدوه واشكروا له اليه ترجعون) فالعبد لا بد له من رزق وهو محتاج الى ذلك فاذا طلب رزقه من الله صار عبدا لله

فقير آليه وان طلبه من مخلوق صار عبدا لذلك المخلوق فقيرا اليه ولهذا كانت مسألة المخلوق
 محرمة في الاصل وانما أبيحت للضرورة وفي النهي عنها أحاديث كثيرة في الصحاح والسنن
 والمسائيد كقوله صلى الله عليه وسلم لا تزال المسألة بأحدكم حتى يأتي يوم القيامة وليس في وجهه
 مزعة لحم وقوله من سأل الناس وله ما يغنيه جاءت مسأله يوم القيامة خدوشا أو خموشا أو
 كدوحا في وجهه وقوله لا تخل المسألة الا لذي غرم مفقوع أو دم موجع أو فقر مدقع هذا
 المعنى في الصحيح وفيه أيضا لأن يأخذ أحدكم حبله فيذهب فيحطب خيرا له من ان يسأل
 الناس أعطوه أو منعوه وقال ما أتاك من هذا المال وأنت غير سائل ولا مشرف نخذه ومالا
 فلا تتبعه نفسك فذكره أخذه من سؤال اللسان واستشرف القلب وقال في الحديث الصحيح
 من يستغن يغنيه الله ومن يستغفف يغف الله ومن يتصبر يصبره الله وما أعطى أحد عطاء
 خيرا وأوسع من الصبر وأوصى خواص أصحابه ان لا يسألوا الناس شيئا * وفي المسند أن أبا بكر
 كان يسقط السوط من يده فلا يقول لاحد ناولني اياه ويقول ان خليلي أمرني ان لا أسأل
 الناس شيئا وفي صحيح مسلم وغيره عن عوف بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم بالعه في طائفة وأسر
 اليهم كلمة خفية أن لا تسألوا الناس شيئا فكان بعض أولئك نفر يسقط السوط من يدا أحدهم ولا
 يقول لاحد ناولني اياه * وقد دلت النصوص على الامر بمسألة الخالق والنهي عن مسألة المخلوق
 في غير موضع كقوله تعالى (فاذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب) وقول النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم لا تسألوا الناس شيئا * وإذا استعنت فاستعن بالله ومنه قول الخليل (فابتنوا عند الله
 الرزق) ولم يقل فابتنوا الرزق عند الله لان تقديم الظرف يشعر بالاختصاص والخصر كأنه قال
 لا تبتنوا الرزق الا عند الله وقد قال تعالى (واسألوا الله من فضله) والانسان لا بدله من حصول
 ما يحتاج اليه من الرزق ونحوه ودفع ما يضره وكلا الأمرين شرع له أن يكون دعاؤه لله فله
 أن يسأل الله واليه يشتكي كما قال يعقوب عليه السلام (انما أشكو بشي وحزني الى الله) والله تعالى
 ذكر في القرآن الهجر الجميل والصفح الجميل والصبر الجميل وقد قيل ان الهجر الجميل هو هجر
 بلا اذى والصفح الجميل صفح بلا معاتبة والصبر الجميل صبر بغير شكوى الى المخلوق ولهذا
 قرئ على أحمد بن حنبل في مرضه أن طائوسا كان يكره أن ين المريض ويقول انه شكوى فأن
 أحمد حتى مات وأما الشكوى الى الخالق فلا تنافي الصبر الجميل فان يعقوب قال (فصبر جميل) وقال

(انما أشكو بثي وحزني الى الله) وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقرأ في الفجر بسورة يونس ويوسف والنحل فرب هذه الآية في قراءته فبكى حتى سمع نسيجه من آخر الصفوف ومن دعاء موسى اللهم لك الحمد وإليك المشتكى وأنت المستعان وبك المستغاث عليك التكلان ولا حول ولا قوة الا بك وفي الدعاء الذي دعا به النبي صلى الله عليه وسلم لما قبل به أهل الطائف ما فعلوا اللهم إليك أشكو ضعف قوتي وقلة حيلتي وهو اني على الناس انت رب المستضعفين وأنت ربي اللهم إلى من تكلني إلى بعيد يتجهمني أم إلى عدو ما يكنه أمري ان لم يكن بك غضب على فلا أبالي غير ان عافيتك أوسع لي أعوذ بنور وجهك الذي أشرقت به الظلمات وصلح عليه أمر الدنيا والآخرة أن ينزل في سخطك أو يحل علي غضبك لك العتي حتى ترضى فلا حول ولا قوة الا بك وفي بعض الروايات ولا حول ولا قوة الا بك . وكلما قوى طمع العبد في فضل الله ورحمته ورجاه لقضاء حاجته ودفع ضرورته قوت عبوديته له وحرية مما سواه فكما أن طمعه في المخلوق يوجب عبوديته له ويأسه منه يوجب غنى قلبه عنه كما قيل استغن عن شئت تكون نظيره . وأفضل على من شئت تكن أميره . واحتج الى من شئت تكن أسيره فكذلك طمع العبد في ربه ورجاؤه له يوجب عبوديته له واعراض قلبه عن الطلب من غير الله والرجاء له يوجب انصراف قلبه عن العبودية لله لاسيما من كان يرجو المخلوق ولا يرجو الخالق بحيث يكون قلبه معتمدا إما على رئاسته وجنوده وأتباعه ومماليكه وإما على أهله وأصدقائه وإما على أمواله وذخائره وإما على ساداته وكبرائه كمالكه وملوكه وشيخه ومخدومه وغيرهم ممن هو قد مات أو يموت قال تعالى (وتوكل على الحي الذي لا يموت وسبح بحمده وكفى به بذنوب عباده خبيرا) وكل من علق قلبه بالمخلوقات أن ينصروه أو يرزقوه أو ان يهدوه خضع قلبه لهم وصار فيه من العبودية لهم بقدر ذلك وان كان في الظاهر أميرا لهم مدبرا لهم متصرفا بهم فالعافل ينظر الى الحقائق لا الى الظواهر فالرجل اذا تعلق قلبه بامرأة ولو كانت مباحة له يبق قلبه أسيرا لها تحكم فيه وتتصرف بما تريد وهو في الظاهر سيدها لانه زوجها وفي الحقيقة هو أسيرها ومملوكها لاسيما اذا درت بقره اليها وعشقه لها وأنه لا يمتاض عنها بغيرها فانها حينئذ تحكم فيه بحكم السيد الظاهر الظالم في عبده المقيور الذي لا يستطيع الخلاص منه بل أعظم فان أسر القلب أعظم من أسر البدن واستعباد القلب

أعظم من استعباد البدن فإن من استعبد بدنه واسترق لا يبالي إذا كان قلبه مستريحاً من ذلك مطمئناً بل يمكنه الاحتيال في الخلاص وأما إذا كان القلب الذي هو الملك رقيقاً مستعبداً متيماً لغير الله فهذا هو الذل والأسر المحض والعبودية لما استعبد القلب . وعبودية القلب وأسرته هي التي يترتب عليها الثواب والمقاب فإن المسلم لو أسره كافر أو استرقه فاجر بغير حق لم يضره ذلك إذا كان قائماً بما يقدر عليه من الواجبات ومن استعبد بحق إذا أدى حق الله وحق مواليه له أجران ولو أكره على التكلم بالكفر فتكلم به وقلبه مطمئن بالإيمان لم يضره ذلك وأما من استعبد قلبه فصار عبداً لغير الله فهذا يضره ذلك ولو كان في الظاهر ملك الناس فالحرية حرية القلب والعبودية عبودية القلب كما أن الغنى غنى النفس^(١) قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس الغنى عن كثرة العرض وإنما الغنى غنى النفس وهذا المعري إذا كان قد استعبد قلبه صورة مباحة فأما من استعبد قلبه صورة محرمة امرأة أوصبي فهذا هو العذاب الذي لا يدان فيه^(٢) وهؤلاء من أعظم الناس عذاباً وأقلمهم ثواباً فإن العاشق لصورة إذا بقي قلبه متعلقاً بها مستعبداً لها اجتمع له من أنواع الشر والفساد ما لا يحصىه إلا رب العباد ولو سلم من فعل الفاحشة الكبرى فدوام تعلق القلب بها بلا فعل الفاحشة أشد ضرراً عليه ممن يفعل ذنباً ثم يتوب منه ويحول أثره من قلبه وهؤلاء يشبهون بالسكارى والمجانين كما قيل *

سكران سكر هوى وسكر مدامة * ومتى إفاقة من به سكران
وقيل قالوا جنت بمن تهوى فقلت لهم * العشق أعظم مما بالمجانين
العشق لا يستفيق الدهر صاحبه * وإنما يصرع المجنون في الحين

ومن أعظم أسباب هذا البلاء اعراض القلب عن الله فإن القلب إذا ذاق طعم عبادة الله والاخلاص له لم يكن عنده شيء قط أحلى من ذلك ولا أذ ولا أطيّب ولا إنسان لا يترك محبوباً إلا بمحسوب آخر يكون أحب إليه منه أو خوفاً من مكروهه فالحب الفاسد إنما ينصرف القلب عنه بالحب الصالح أو بالخوف من الضرر قال تعالى في حق يوسف (كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء إنه من عبادنا المخلصين) فالله يصرف عن عبده ما يسوءه من الميل إلى الصور والتعلق بها ويصرف عنه الفحشاء بإخلاصه لله ولهذا يكون قبل أن يذوق حلاوة العبودية

(١) في نسخة غنى القلب (٢) أي لاطاقة له به

لله والاخلاص له تغلبه نفسه على اتباع هواها فاذا ذاق طعم الاخلاص وقوى في قلبه انتهر
 له هواه بلا علاج قال تعالى (ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ولذكر الله أكبر) فان
 الصلاة فيها دفع للمكروه وهو الفحشاء والمنكر وفيها تحصيل المحبوب وهو ذكر الله وحصول
 هذا المحبوب اكبر من دفع المكروه فان ذكر الله عبادة لله وعبادة القلب لله مقصودة لذاتها
 وأما اندفاع الشر عنه فهو مقصود لغيره على سبيل التبع والقلب خلق يحب الحق ويريد به ويطلبه
 فلما عرضت له إرادة الشر طلب دفع ذلك فانه يفسد القلب كما يفسد الزرع بما يثبت فيه من
 الدغل ولهذا قال تعالى (قد أفلح من زكاها وقد خاب من دساها) وقال تعالى (قد أفلح من
 تركي وذكر اسم ربه فصلي) وقال (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك
 أزكى لهم) وقال تعالى (ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكا منكم من أحد أبداً) فجعل سبحانه
 غض البصر وحفظ الفرج هو أزكى للنفس وبين أن ترك الفواحش من زكاة النفوس وزكاة
 النفوس تتضمن زوال جميع الشرور من الفواحش والظلم والشرك والكذب وغير ذلك وكذلك
 طالب الرئاسة والعلو في الارض قلبه رقيق لمن يعينه عليها ولو كان في الظاهر مقدمهم والمطاع
 فيهم فهو في الحقيقة يرجوهم ويخافهم فينذل لهم الاموال والولايات ويعفو عنهم ليطيعوه ويعينوه
 فهو في الظاهر رئيس مطاع وفي الحقيقة عبد مطيع لهم والتحقيق ان كلاهما فيه عبودية للآخر
 وكلاهما تارك لحقيقة عبادة الله واذا كان تعاونهما على العلو في الارض بغير الحق كانا بمنزلة
 المتعاونين على الفاحشة أو قطع الطريق فكل واحد من الشخصين لهواه الذي يستعبده
 واسترقه يستعبده الآخر وهكذا أيضا طالب المال فان ذلك يستعبده ويسترقه وهذه الامور
 نوعان منها ما يحتاج العبد اليه كما يحتاج اليه من طعامه وشرابه ومسكنه ومنكحه ونحو ذلك
 فهذا يطلبه من الله ويرغب اليه فيه فيكون المال عنده يستعمله في حاجته بمنزلة حماره الذي
 يركبه وبساطه الذي يجلس عليه بل بمنزلة الكنيف الذي يقضى فيه حاجته من غير أن يستعبده
 فيكون لهوفا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا. ومنها ما لا يحتاج العبد اليه فهذه لا
 ينبغي له أن يعلق قلبه بها فاذا تعلق قلبه بها صار مستعبدا لها وربما صار معتمدا على غير الله فلا
 يبقى معه حقيقة العبادة لله ولا حقيقة التوكل عليه بل فيه شعبة من العبادة لغير الله وشعبة
 من التوكل على غير الله وهذا من أحق الناس بقوله صلى الله عليه وسلم تعس عبد الدرهم تعس

عبد الدينار تمس عبد القطيفة تمس عبد الخليفة وهذا هو عبد هذه الامور فلو طلبها من الله فان الله اذا أعطاه اياها رضى واذا منعه اياها سخط وانما عبد الله من يرضيه ما يرضى الله ويسخطه ما يسخط الله ويحب ما أحبه الله ورسوله ويبغض ما أبغضه الله ورسوله ويوالي أولياء الله ويمادى أعداء الله تعالى وهذا هو الذي استكمل الايمان كما في الحديث من أحب لله وأبغض لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الايمان وقال اوثق عرى الايمان الحب في الله والبغض في الله * وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الايمان من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ومن كان يحب المرء لا يحبه الا الله ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار فهذا وافق ربه فيما يحبه وما يكرهه فكان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما وأحب المخلوق لله لا لغرض آخر فكان هذا من تمام حبه لله فان محبة محبوب محبوب من تمامة محبة المحبوب فاذا أحب أنبياء الله وأولياء الله لاجل قيامهم بمحبوبات الحق لا لشيء آخر فقد أحبه الله لا لغيره وقد قال تعالى (فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعززة على الكافرين) ولهذا قال تعالى (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) فان الرسول يأمر بما يحب الله وينهى عما يبغضه الله ويفعل ما يحبه الله ويحذر بما يحب الله التصديق به فن كان محبا لله لزم ان يتبع الرسول فيصدقه فيما أخبر ويطيعه فيما أمر ويتأبى به فيما فعل ومن فعل هذا فقد فعل ما يحبه الله فيحبه الله فجعل الله لاهل محبته علامتين اتباع الرسول والجهاد في سبيله وذلك لان الجهاد حقيقة الاجتهاد في حصول ما يحبه الله من الايمان والعمل الصالح ومن دفع ما يبغضه الله من الكفر والفسوق والعصيان وقد قال تعالى (قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم وأخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم الى قوله) حتى يأتي الله بأمره فتوعد من كان أهله وماله أحب إليه من الله ورسوله والجهاد في سبيله بهذا الوعيد بل قد ثبت عنه في الصحيح أنه قال والذي نفسى بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين * وفي الصحيح أن عمر بن الخطاب قال له يا رسول الله والله لأنت أحب الى من كل شيء الا من نفسى فقال لا يا عمر حتى أكون أحب إليك من نفسك فقال فوالله لأنت أحب الى من نفسى فقال الآن يا عمر لحقيقة المحبة لا تتم الا بموالاة المحبوب وهو موافقته في حب ما يحب وبغض ما يبغض والله يحب الايمان والتقوى .

وينفض الكفر والفسوق والمصيان ومعلوم أن الحب يحرك ارادة القلب فكلما قويت المحبة في القلب طلب القلب فعمل المحبوبات فاذا كانت المحبة تامة استلزمت ارادة جازمة في حصول المحبوبات فاذا كان العبد قادرا عليها حصلها وان كان عاجزا عنها ففعل ما يقدر عليه من ذلك كان له كأجر الفاعل كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من دعا الى هدى كان له من الاجر مثل اجور من اتبعه من غير أن ينقص من اجورهم شيئا ومن دعا الى ضلالة كان عليه من الوزر مثل اوزار من اتبعه من غير أن ينقص من اوزارهم شيئا * وقال ان بالمدينة لرجالا ما سرتهم مسيرا ولا قطعتم واديا الا كانوا معكم قالوا وهم بالمدينة قال وهم بالمدينة حبسهم العذر والجهد هو بذل الوسع وهو القدرة في حصول محبوب الحق ودفع ما يكرهه الحق فاذا ترك العبد ما يقدر عليه من الجهاد كان دليلا على ضعف محبة الله ورسوله في قلبه ومعلوم ان المحبوبات لا تنال غالبا الا باحتمال المكروهات سواء كانت محبة صالحة او فاسدة فالمحبون للمال والرياسة والصور لا ينالون مطالبهم الا بضرر يلحقهم في الدنيا مع ما يصيبهم من الضرر في الدنيا والاخرة فالمحب لله ورسوله اذا لم يحتمل ما يرى ذو الرأي من المحبين لغير الله نأما يحتملون في حصول محبوبهم دل ذلك على ضعف محبتهم لله اذا كان ما يسلكه اولئك هو الطريق الذي يشير به العقل ومن المعلوم ان المؤمن أشد حبا لله كما قال تعالى (ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله) نعم قد يسلك المحب لضعف عقله وفساد تصوره طريقا لا يحصل بها المطلوب فمثل هذه الطريق لا تحمد اذا كانت المحبة صالحة محمودة فكيف اذا كانت المحبة فاسدة والطريق غير موصل كما يفعله المتهورون في طلب المال والرياسة والصور في حب أمور توجب لهم ضررا ولا تحصل لهم مطلوبا وانما المقصود الطرق التي يسلكها العقل لحصول مطلوبه * واذا تبين هذا فكلما ازداد القلب حبا لله ازداد له عبودية وكلما ازداد له عبودية ازداد له حبا وحرية عما سواه والقلب فقير بالذات الى الله من وجهين من جهة العبادة وهي العلة الغائية ومن جهة الاستعانة والتوكل وهي العلة الفاعلية فالقلب لا يصلح ولا يفلح ولا يلتذ ولا يسر ولا يطيب ولا يسكن ولا يطمئن الا بعبادة ربه وحبه والانابة اليه ولو حصل له كل ما يلتذ به من المخلوقات لم يطمئن ولم يسكن اذ فيه فقر ذاتي الى ربه ومن حيث هو معبوده ومحبوه ومطلوبه وبذلك يحصل له الفرح والسرور واللذة والنعمة والسكون والطمأنينة وهذا لا يحصل

له الا باعانة الله له لا يقدر على تحصيل ذلك له الا الله فهو دائماً مفتقر الى حقيقة (إياك نعبد وإياك نستعين) فانه لو أعين على حصول ما يحبه ويطلبه ويشتيه ويريد ولم يحصل له عبادته لله بحيث يكون هو غاية مراده ونهاية مقصوده وهو المحبوب له بالقصد الاول وكل ما سواه انما يحبه لاجله لا يجب شيئاً لذاته الا الله فتي لم يحصل له هذا لم يكن قد حقق حقيقة لا إله الا الله ولا حقيق التوحيد والعبودية والمحبة وكان فيه من النقص والعيب بل من الالم والحسرة والعذاب بحسب ذلك . ولو سمي في هذا المطلوب ولم يكن مستعيناً بالله متوكلاً عليه مفتقراً اليه في حصوله لم يحصل له فانه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فهو مفتقر الى الله من حيث هو المطلوب المحبوب المراد المعبود ومن حيث هو المسؤول المستعان به المتوكل عليه فهو الهه لا إله له غيره وهو ربه لازب له سواء ولا تتم عبوديته لله الا بهذين فتى كان يجب غير الله لذاته أو يلتفت الى غير الله أنه يعينه كان عبداً لما أحبه وعبداً لما رجاه بحسب حبه له ورجائه اياه . واذا لم يجب لذاته الا الله وكلما أحب سواء فائماً أحبه له ولم يرج قط شيئاً الا الله واذا فعل ما فعل من الاسباب أو حصل ما حصل منها كان مشاهداً أن الله هو الذى خلقها وقدرها وأن كل ما فى السموات والارض فالله ربه ومليكه وخالفه وهو مفتقر اليه كان قد حصل له من تمام عبوديته لله بحسب ما قسم له من ذلك . والناس فى هذا على درجات متفاوتة لا يحصى طرفها الا الله فأكمل الخلق وأفضاهم وأعلام وأقربهم الى الله وأقوام وأهداهم أنهم عبودية لله من هذا الوجه وهذا هو حقيقة دين الاسلام الذى أرسل به رسله وأنزل به كتبه وهو أن يستسلم العبد لله لا لغيره فالستسلم له ولغيره مشرك والممتنع عن الاستسلام له مستكبر وقد ثبت فى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الجنة لا يدخلها من فى قلبه مثقال ذرة من كبر كما ان النار لا يدخلها من فى قلبه مثقال ذرة من ايمان فجعل الكبر مقابلاً لايمان فان الكبر ينال حقيقة العبودية كما ثبت فى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يقول الله العظمة ازارى والكبرياء ردائى فمن نازعنى واحداً منهما عذبتة فالعظمة والكبرياء من خصائص الربوبية والكبرياء أعلى من العظمة ولهذا جعلها بمنزلة الرداء كما جعل العظمة بمنزلة الازار ولهذا كان شعار الصلوات والأذان والأعياد هو التكبير وكان مستحباً فى الامكنة العالية كالصفا والمروة واذا علا الانسان شرفاً أو ركب دابة ونحو ذلك وبه يطفأ الحريق وان عظم وعند الاذان يهرب

الشيطان قال تعالى (وقال ربكم ادعوني أستجب لكم ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون
 جهنم داخرين) وكل من استكبر عن عبادة الله لا بد أن يعبد غيره فان الانسان حساس يتحرك
 بالارادة وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أصدق الاسماء حارث وهمام فالحارث
 الكاسب الفاعل والمهام فعال من الهمة والهمة أول الارادة فالانسان له ارادة دائماً وكل ارادة فلا بد لها
 من مراد تنتهي اليه فلا بد لكل عبد من مراد محبوب هو منتهى حبه وارادته فمن لم يكن الله
 معبوده ومنتهى حبه وارادته بل استكبر عن ذلك فلا بد ان يكون له مراد محبوب يستعبده
 غير الله فيكون عبداً لذلك المراد المحبوب إما المال وإما الجاه وإما الصور وإما ما يتخذها الهامن دون
 الله كالشمس والقمر والكواكب والاونان وقبور الانبياء والصالحين أو من الملائكة والانبياء
 الذين يتخذهم أزبأباً وغير ذلك مما عبد من دون الله وإذا كان عبداً لغير الله يكون مشركاً وكل مستكبر
 فهو مشرك ولهذا كان فرعون من أعظم الخلق استكباراً عن عبادة الله وكان مشركاً قال تعالى
 (ولقد أرسلنا موسى بآياتنا وسلطان مبين الى فرعون وهامان وقارون فقالوا ساحر كذاب)
 الى قوله (وقال موسى اني عذت بربي وربكم من كل متكبر لا يؤمن بيوم الحساب) الى قوله
 (كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار) وقال تعالى (وقارون وفرعون وهامان ولقد جاءهم
 موسى بالبينات فاستكبروا في الارض وما كانوا سابقين) وقال تعالى (ان فرعون علا في الارض
 وجعل أهلها شيعا يستضعف طائفة منهم يذبح أبناءهم ويستحي نساءهم) الى قوله (فانظر كيف
 كان عاقبة المفسدين) ومثل هذا في القرآن كثير وقد وصف فرعون بالشرك في قوله (وقال الملأ
 من قوم فرعون أنذر موسى وقومه ليفسدوا في الارض ويزرك وآلهتك) بل الاستقراء يدل
 على انه كلما كان الرجل أعظم استكباراً عن عبادة الله كان أعظم اشراكاً بالله لانه كلما استكبر
 عن عبادة الله ازداد فقره وحاجته الى المراد المحبوب الذي هو المقصود مقصود القلب بالقصد
 الاول فيكون مشركاً بما استعبده من ذلك ولن يستغنى القلب عن جميع المخلوقات إلا بأن يكون
 الله هو مولاه الذي لا يعبد الا اياه ولا يستعين الا به ولا يتوكل الا عليه ولا يفرح الا بما
 يحبه ويرضاه ولا يكره الا ما يبغضه الرب ويكرهه ولا يوالى الا من والاه الله ولا يساوى
 الا من عاداه الله ولا يحب الا الله ولا يبغض شيئاً الا الله ولا يعطي الا الله ولا يمنع الا الله
 فكذلك قوى اخلاص دينه لله كملت عبوديته واستغناؤه عن المخلوقات وبكمال عبوديته لله

تبريه^(١) من الكبر والشرك والشرك غالب على النصارى والكبر غالب على اليهود قال تعالى في النصارى (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا الا ليعبدوا الها واحدا لا اله الا هو سبحانه عما يشركون) وقال في اليهود (أفكلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون) وقال تعالى (سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الارض بغير الحق وان يروا كل آية لا يؤمنوا بها وان يروا سبيل الرشدا لا يتخذوه سبيلا وان يروا سبيل النجى يتخذوه سبيلا) ولما كان الكبر مستلزما للشرك والشرك ضد الاسلام وهو الذنب الذي لا يغفره الله قال تعالى (ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ومن يشرك بالله فقد افترى إثما عظيما) وقال (ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ومن يشرك بالله فقد ضل ضلالا بعيدا) كان الانبياء جميعهم بموئين بدين الاسلام فهو الدين الذي لا يقبل الله غيره لا من الاولين ولا من الآخرين قال نوح (فان توليتهم فإسألتكم من أجر ان أجرى الا على الله وأمرت أن أكون من المسلمين) وقال في حق ابراهيم (ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه ولقد اصطفيناه في الدنيا وانه في الآخرة لمن الصالحين اذ قال له ربه أسلم قال أسلمت لرب العالمين) الى قوله (فلا تموتن الا وانتم مسلمون) وقال يوسف (توفني مسلما وألحقني بالصالحين) وقال موسى (يا قوم ان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين فقالوا على الله توكلنا) وقال تعالى (انا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا) وقالت بلقيس (رب انى ظلمت نفسي وأسلمت مع سليمان لله رب العالمين) وقال (واذ أوحيت الى الحواريين ان آمنوا بى وبرسولي قالوا آمنا واشهد بأننا مسلمون) وقال (ان الدين عند الله الاسلام) وقال (ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه) وقال تعالى (أغفر دين الله يبينون وله أسلم من في السموات والارض طوعا وكرها) فذكر اسلام الكائنات طوعا وكرها لأن المخلوقات جميعها متعبدة له التعبد العام سواء أقر المقر بذلك أو أنكره وهم مدينون مدبرون فهم مسلمون له طوعا وكرها ليس لاحد من المخلوقات خروج عما شاءه وقدره وقضاه ولا حول ولا قوة الا به وهو رب العالمين ومليكمهم يصرفهم كيف يشاء وهو خالقهم كلهم وبارئهم ومصورهم وكل ما سواه فهو مربوب مصنوع مفعول فقير محتاج معبد مقهور وهو الواحد القهار الخالق البارئ المصور وهو وان

(١) فى نسخة وكال عبوديته لله ببرته

كان قد خلق ما خلقه بأسباب فهو خالق السبب والمقدر له وهو مفتقر اليه كافتقار هذا وليس في المخلوقات سبب مستقل بفعل ولا دفع ضرر بل كل ما هو سبب فهو محتاج الى سبب آخر يعاونه والى ما يدفع عنه الضد الذي يعارضه ويأمنه وهو سبحانه وحده الغني عن كل ما سواه ليس له شريك يعاونه ولا ضد يناوئه ويعارضه قال تعالى (قل أرأيتم ما تدعون من دون الله ان أرادني الله بضر هل هن كاشفات ضرره أو أرادني برحمة هل هن ممسكات رحمته قل حسبي الله عليه يتوكل المتوكلون) وقال تعالى (وان يمسسك الله بضر فلا كاشف له الا هو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير) وقال تعالى عن الخليل (يا قوم اني بريء مما تشركون اني وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا وما انا من المشركين وحاجه قومه قال اتحاجوني في الله وقد هدان ولا أخاف ما تشركون به الا أن يشاء ربي شيئا) الى قوله تعالى (الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون) وفي الصحيحين عن ابن مسعود رضى الله عنه أن هذه الآية لما نزلت شق ذلك على أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا يا رسول الله أينالم يلبس ايمانه بظلم فقال إنما هو الشرك ألم تسمعون الى قول العبد الصالح (ان الشرك لظلم عظيم) و ابراهيم الخليل امام الحنفاء المخلصين حيث بعث وقد طبق الارض دين المشركين قال الله تعالى (واذا ابتلى ابراهيم) وبه بكلمات فأتهم قال إني جاءك للناس إماما قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدى الظالمين / فذكر أن عهده بالامامة لا يتناول الظالم فلم يأمر الله سبحانه ان يكون الظالم اماما وأعظم الله وقال تعالى (ان ابراهيم كان أمة قانتا لله حنيفا ولم يك من المشركين) والامة هو معلم الخير الذي يؤتم به كما ان القدوة الذي يقتدى به والله تعالى جعل في ذريته النبوة والكتاب وانما بعث الانبياء بعده بملته قال تعالى (ثم أوحينا اليك أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا وما كان من المشركين) وقال تعالى (ان أولى الناس بابراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي والذين آمنوا والله ولي المؤمنين) وقال تعالى (ما كان ابراهيم يهوديا ولا نصرانيا ولكن كان حنيفا مسلما وما كان من المشركين) وقال تعالى (وقالوا كونوا هودا أو نصارى تهتدوا قل بل ملة ابراهيم حنيفا وما كان من المشركين قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل الى ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب والاسباط) الى قوله ونحن له مسلمون) وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ابراهيم خير البرية فهو أفضل الانبياء بعد النبي صلى الله عليه وسلم وهو خليل الله تعالى وقد ثبت في الصحيح ^(١) عن

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

(٢)

النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه أنه قال ان الله اتخذني خليلًا كما اتخذ إبراهيم خليلًا. وقال لو كنت متخذًا من أهل الأرض خليلًا لاتخذت أبا بكر خليلًا ولكن صاحبكم خليل الله يعني نفسه. وقال لا يقيم في المسجد خوذة الاسد الا خوذة أبا بكر وقال ان من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فاني أنهاكم عن ذلك وكل هذا في الصحيح وفيه انه قال ذلك قبل موته بأيام وذلك من تمام رسالته فان في ذلك تمام تحقيق مخاتته لله التي أصلها محبة الله تعالى للعبد ومحبة العبد لله خلافا للجهمية وفي ذلك تحقيق توحيد الله وأن لا يعبدوا الا إياه ورد على أشباه المشركين وفيه رد على الرافضة الذي يخسون الصديق حقّه وهم أعظم المنتسبين الى القبلة اشرا كما بالبشر والخلّة هي كمال المحبة المستلزمة من العبد كمال العبودية لله ومن الرب سبحانه كمال الربوبية لعباده الذين يحبهم ويحبونه ولفظ العبودية يتضمن كمال الذل وكمال الحب فانهم يقولون قلب متيم اذا كان متعبدا للمحبوب والمتيم المتعبد وتيم الله عبده وهذا على الكمال حصل لابراهيم ومحمد صلى الله عليهما وسلم ولهذا لم يكن له من أهل الأرض خليل اذ الخلّة لا تحتل الشراكة فانه كما قيل في المعنى *

قد تخللت مسلك الروح مني * وبذا سمي الخليل خليلًا

بخلاف أصل الحب فانه صلى الله عليه وسلم قد قال في الحديث الصحيح في الحسن واسامة اللهم اني أحبهما فأحبهما وأحب من يحبهما وسأل عمرو بن العاص أي النساء^(١) أحب اليك قال عائشة قال فن الرجال قال أبوها وقال لعللى رضى الله عنه لا عطين الراية رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله وأمثال ذلك كثير وقد أخبر تعالى انه يحب المتقين ويحب المحسنين ويحب المقسطين ويحب التوايين ويحب المتطهرين ويحب الذين يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص وقال (فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه) فقد أخبر بمحبته لعباده المؤمنين ومحبة المؤمنين له حتى قال (والذين آمنوا أشد حبا لله) وأما الخلّة فخاصة * وقول بعض الناس ان محمدا حبيب الله وإبراهيم خليل الله وظنه ان المحبة فوق الخلّة قول ضعيف فان محمدا أيضا خليل الله كما ثبت ذلك في الاحاديث الصحيحة المستفيضة * وما يروى أن العباس يحشر بين حبيب و خليل وأمثال ذلك فاحاديث موضوعة لا تصلح ان يعتمد عليها وقد قدمنا أن محبة الله تعالى محبة ما أحب كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ثلاث من كن فيه وجد حلوة الايمان من كان

(٢) في نسخة اي الثاني

لله ورسوله أحب إليه مما سواها ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا لله ومن كان يكرهه أن يرجع
 في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار. أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن هذه
 الثلاث من كن فيه وجد حلاوة الايمان لان وجد الحلاوة بالشئ يتبع المحبة له فن أحب شياً
 او اشتهاه اذا حصل له مراده فانه يجد الحلاوة واللذة والسرور بذلك . الأمر يحصل
 عقيب ادراك الملائم الذي هو المحبوب أو المشتى * ومن قال ان اللذة ادراك الملائم كما يقوله من
 يقوله من المتفلسفة والأطباء فقد غلط في ذلك غلطاً بينا فان الادراك يتوسط بين المحبة واللذة
 فان الانسان مثلاً يشتهي الطعام فاذا اكله حصل له عقيب ذلك اللذة فاللذة تتبع النظر الى الشئ
 فاذا نظر اليه التذ فاللذة تتبع النظر ليست نفس النظر وليست هي رؤية الشئ بل تحصل عقيب
 رؤيته وقال تعالى (وفيها ما تشتهي الانفس وتلذ الاعين) وهكذا جميع ما يحصل للنفس من
 اللذات والآلام من فرح وحزن ونحو ذلك يحصل بالشعور بالمحسوب او الشعور بالمكروه
 وليس نفس الشعور هو الفرح ولا الحزن خلاوة الايمان المتضمنة من اللذة به والفرح بما يجده
 المؤمن الواحد من حلاوة الايمان يتبع كمال محبة العبد لله وذلك بثلاثة أمور تكميل هذه المحبة
 وتفرعها ودفع ضدها . فتكميلها أن يكون الله ورسوله أحب اليه مما سواها فان محبة الله ورسوله
 لا يكتفى فيها باصل الحب بل لابد أن يكون الله ورسوله أحب اليه مما سواها كما تقدم . وتفرعها
 أن يحب المرء لا يحبه إلا لله . ودفع ضدها ان يكره ضد الايمان أعظم من كراهته الالقاء في
 النار فاذا كانت محبة الرسول والمؤمنين من محبة الله وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب
 المؤمنين الذين يحبهم الله لانه اكل الناس محبة الله وأحقهم بان يحب ما يحبه الله ويبغض ما يبغضه الله
 والخلقة ليس لغير الله فيها نصيب بل قال لو كنت متخذاً من أهل الارض خليلاً لاتخذت
 أبابكر خليلاً علم مزيد مرتبة الخلقة على مطلق المحبة والمقصود هو ان الخلقة والمحبة لله تحقيق
 عبوديته وانما يغلط من يغلط في هذه من حيث يتوهمون العبودية مجرد ذل وخضوع فقط
 لا محبة معه او أن المحبة فيها انبساط في الاهواء او إدلال لاتحتمله الربوبية ولهذا يذكر
 عن ذى النون انهم تكلموا عنده في مسألة المحبة فقال أمسكوا عن هذه المسئلة لا تسمعها
 النفوس فتدعيها وكره من كره من أهل المعرفة والعلم مجالسة أقوام يكثرون الكلام في المحبة بلا
 خشية وقال من قال من السلف من عبد الله بالحب وحده فهو زنديق ومن عبده بالرجاء وحده

فهو مرجئ ومن عبده بالخوف وحده فهو حرورى ومن عبده بالحب والخوف والرجاء فهو مؤمن موحد ولهذا وجد في المستأخرين من انبسط في دعوى المحبة حتى أخرجه ذلك الى نوع من الرعونة والدعوى التي تنافي العبودية وتدخل العبد في نوع من الربوبية التي لا تصالح الا لله ويدعى أحدهم دعاوى تتجاوز حدود الانبياء والمرسلين أو يطلبون من الله ما لا يصالح بكل وجه الا لله لا يصالح الانبياء والمرسلين وهذا باب وقع فيه كثير من الشيوخ وسببه ضعف تحقيق العبودية التي بينها الرسل وحررها الامر والنهاي الذي جاؤا به بل ضعف العقل الذي به يعرف العبد حقيقته واذا ضعف العقل وقل العلم بالدين وفي النفس محبة انبسطت النفس بحمقها في ذلك كما ينسط الانسان في محبة الانسان مع حقته وجهله ويقول أنا محب فلا أؤخذ بما أفعله من أنواع يكون فيها عدوان وجهل فهذا عين الضلال وهو شبيه يقول اليهود والنصارى (نحن أبناء الله وأحباؤه) قال الله تعالى (قل فلم يعذبكم بذنوبكم بل أنتم بشر ممن خلق يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء) فان تعذبه لهم بذنوبهم يقتضى أنهم غير محبوين ولا منسوين اليه بنسبة البنوة بل يقتضى أنهم مربوبون مخلوقون فمن كان الله يحبه استعمله فيما يحبه ومحبوه لا يفعل ما ينفض الحق ويسخطه من الكفر والفسوق والعصيان ومن فعل الكبائر وأصر عليها ولم يتب منها فان الله ينفض منه ذلك كما يحب منه ما يفعله من الخير اذ حبه للعبد بحسب ايمانه وتقواه ومن ظن أن الذنوب لا تضره لكون الله يحبه مع اصراره عليها كان بمنزلة من زعم ان تناول السم لا يضره مع مداومته عليه وعدم تداويه منه بصحة مزاجه ولو تدبر الاحق ما قص الله في كتابه من قصص أنبيائه وما جرى لهم من التوبة والاستغفار وما أصيبوا به من أنواع البلاء الذي فيه تمحيص لهم وتطهير بحسب أحوالهم علم بعض ضرر الذنوب بأصحابها ولو كان أرفع الناس مقاما فان المحب للمخلوق اذا لم يكن عارفا بمصلحته ولا مريدا لها بل يعمل بمقتضى الحب وان كان جهلا وظلما كان ذلك سببا لبغض المحبوب له ونفوره عنه بل لعقوبته وكثير من السالكين سلكوا في دعوى حب الله أنواعا من أوهام الجهل بالدين إيمان تسمى حدود الله وإيمان تضيق حقوق الله وإيمان ادعاء الدعاوى الباطلة التي لا حقيقة لها كقول بعضهم أى مريدى ترك في النار أحدا فانا منه بري، فقال الآخر أى مريدى ترك أحدا من المؤمنين يدخل النار فانا منه بري، فالاول جعل مریده يخرج كل من في النار والثاني

جعل مريده بمنع أهل الكبائر من دخول النار ويقول بعضهم اذا كان يوم القيامة نصبت
 خيمتي على جهنم حتى لا يدخلها أحد وأمثال ذلك من الأقوال التي تؤثر عن بعض المشايخ
 المشهورين وهي إما كذب عليهم وإما غلط منهم ومثل هذا قد يصدر في حال سكر وغلبة وفناء
 يسقط فيها تمييز الانسان أو يضعف حتى لا يدري ما قال والسكر هو لذة مع عدم تمييز ولهذا
 كان بين هؤلاء من اذا صحا استغفر من ذلك الكلام . والذين توسعوا من الشيوخ في سماع
 القصائد المتضمنة للحب والشوق واللوم والعذل والغرام كان هذا أصل مقصدهم ولهذا أنزل
 الله للمحبة محنة يمتحن بها المحب فقال (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) فلا يكون
 محبا لله الا من يتبع رسوله وطاعة الرسول ومتابعته تحقيق العبودية . وكثير ممن يدعى المحبة
 يخرج عن شريعته وسننه ويدعي من الخيالات ما لا يتسع هذا الموضع لذكره حتى قد يظن
 أحدهم سقوط الامر وتحليل الحرام له وغير ذلك مما فيه مخالفة شريعة الرسول وسننه وطاعته
 بل قد جعل محبة الله ومحبة رسوله الجهاد في سبيله والجهاد يتضمن كمال محبة نأمر الله به وكما
 بغض ما نهى الله عنه ولهذا قال في صفة من يحبهم ويحبونه (أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين
 يجاهدون في سبيل الله) ولهذا كانت محبة هذه الامة لله أكمل من محبة من قبلها وعبوديتهم
 لله أكمل من عبودية من قبلهم . وأكمل هذه الامة في ذلك أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم . ومن
 كان بهم أشبه كان ذلك فيه أكمل فأين هذا من قوم يدعون المحبة وكلام بعض الشيوخ المحبة
 نار تحرق في القلب ما سوى مراد المحبوب وأرادوا أن السكون كله قد أراد الله وجوده فظنوا
 أن كمال المحبة أن يحب العبد كل شيء حتى الكفر والفسوق والعصيان ولا يمكن أحدا أن يحب
 كل موجود بل يحب ما يلائمه وينفعه ويبغض ما ينافيه ويضره ولكن استفادوا بهذا الضلال
 اتباع أهوائهم فهم يحبون ما يهونونه كالصور والرئاسة وفضول المال والبذع المضلة زاعمين أن
 هذا من محبة الله ومن محبة الله بغض ما يبغضه الله ورسوله وجهاد أهله بالنفس والمال * وأصل
 ضلالهم أن هذا القائل الذي قال ان المحبة نار تحرق ما سوى مراد المحبوب قصد بمراد الله
 تعالى الارادة الدينية الشرعية التي هي بمعنى محبته ورضاه فكأنه قال تحرق من القلب ما سوى
 المحبوب لله وهذا معنى صحيح فان من تمام الحب أن لا يحب الا ما يحبه الله فاذا أحبت
 ما لا يحب كانت المحبة ناقصة وأما قضاؤه وقدره فهو يبغضه ويكرهه ويسخطه وينهى عنه

فان لم أواقفه في بفضه وكرهته وسخطه لم أكن محبا له بل محبا لما يفضه فاتباع الشريعة والقيام
بالجهاد سن أعظم الفروق بين أهل محبة الله وأوليائه الذين يحبهم ويحبونه وبين من يدعى محبة
الله ناظرا الى عموم ربوبيته أو متبعا لبعض البدع المخالفة لشريعته فان دعوى هذه المحبة لله
من جنس دعوى اليهود والنصارى المحبة لله بل قد تكون دعوى هؤلاء شرأ من دعوى
اليهود والنصارى لما فيهم من النفاق الذين هم به في الدرك الاسفل من النار كما قد تكون
دعوى اليهود والنصارى شرأ من دعواهم اذا لم يصلوا الي مثل كفرهم وفي التوراة والانجيل
من محبة الله ما هم متفقون عليه حتى ان ذلك عندهم أعظم وصايا الناموس ففي الانجيل ان
المسيح قال أعظم وصايا المسيح أن تحب الله بكل قلبك وعقلك ونفسك والنصارى يدعون
قيامهم بهذه المحبة وأن ما هم فيه من الزهد والعبادة هو من ذلك وهم برآء من محبة الله اذ لم
يتبعوا ما أحبه بل اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم والله يفيض الكافرين
ويعقهم ويلعنهم وهو سبحانه يحب من يحبه لا يمكن أن يكون العبد محبا لله والله تعالى غير
محب له بل بقدر محبة العبد لربه يكون سم الله له وان كان جزاء الله لعبده أعظم كما في الحديث
الصحيح الالهي عن الله تعالى أنه قال من تقرب الى شبرا تقربت اليه ذراعا ومن تقرب الى
ذراعا تقربت اليه باعا ومن أتاني يمشي أتيت هرولة وقد أخبر سبحانه أنه يحب المتقين والمحسنين
والصابرين ويحب التوايين ويحب المتطهرين بل هو يحب من فعل ما أمر به من واجب ومستحب
كما في الحديث الصحيح لا يزال عبدي يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه فاذا أحبته كنت سمعه
الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به الحديث * وكثير من الخطئين الذين اتبعوا اشياء في الزهد
والعبادة وقعوا في بعض ما وقع فيه النصارى من دعوى المحبة لله مع مخالفة شريعته وترك
المجاهدة في سبيله ونحو ذلك ويتمسكون في الدين الذي يتقربون به الى الله بنحو ما تمسك
به النصارى من الكلام المتشابه والحكايات التي لا يعرف صدق قائلها ولو صدق لم يكن
قائلها مصوما فيجعلون متبوعهم شارعين لهم دين كما جعل النصارى قسيسهم ورهبانهم شارعين
لهم ديناً ثم انهم ينتقصون العبودية ويدعون ان الخاصة يتمدونها كما يدعى النصارى في المسيح ويثبتون
للخاصة من المشاركة في الله من جنس ما تثبته النصارى في المسيح وأمه الى أنواع أخر يطول شرحها
في هذا الموضوع وانما دين الحق هو تحقيق العبودية لله بكل وجه وهو تحقيق محبة الله بكل درجة

وبقدر اكتميل العبودية تكمل محبة العبد لربه وتكمل محبة الرب لعبده وبقدر نقص هذا يكون نقص هذا وكلما كان في القلب حب لغير الله كانت فيه عبودية لغير الله بحسب ذلك وكلما كان فيه عبودية لغير الله كان فيه حب لغير الله بحسب ذلك وكل محبة لا تكون لله فهي باطلة وكل عمل لا يراد به وجه الله فهو باطل فالدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ما كان لله ولا يكون لله إلا ما أحبه الله ورسوله وهو المشروع فكل عمل أرته به غير الله لم يكن لله وكل عمل لا يوافق شرع الله لم يكن لله بل لا يكون لله إلا ما جمع الوصفين ان يكون لله وان يكون موافقا لمحبة الله ورسوله وهو الواجب والمستحب كما قال (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحداً) فلا بد من العمل الصالح وهو الواجب والمستحب ولا بد أن يكون خالصا لوجه الله تعالى كما قال تعالى (بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) وقال النبي صلى الله عليه وسلم من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد وقال صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها او امرأة يتزوجها فهجرته الى ما هاجر اليه * وهذا الاصل هو أصل الدين وبحسب تحقيقه يكون تحقيق الدين وبه أرسل الله الرسل وأنزل الكتب واليه دعا الرسول وعليه جاهد وبه أمر وفيه رغب وهو قطب الدين الذي يدور عليه رحاه والشرك غالب على النفوس وهو كما جاء في الحديث وهو في هذه الامة أخفى من ديب النمل وفي حديث آخر قال أبو بكر يارسول الله كيف ننجو منه وهو أخفى من ديب النمل فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا بي بكر ألا اعلمك كلمة اذا قلتها نجت من دقه وجله قال اللهم إني اعوذ بك ان أشرك بك وأنا أعلم واستغفرك لما لا أعلم . وكان عمر يقول في دعائه اللهم اجعل عملي كله صالحا واجعله لوجهك خالصا ولا تجعل لاحد فيه شيئا . وكثيرا ما يخالط النفوس من الشهوات الخفية ما يفسد عليها تحقيق محبتها لله وعبوديتها له وإخلاص دينها له كما قال شداد بن اوس يا قاييا العرب ان اخوف ما أخاف عليكم الرياء والشهوة الخفية . قيل لأبي داود السجستاني وما الشهوة الخفية قال حب الرئاسة وعن كعب بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما ذئبان جائعان أرسلا في زريبة غنم بافسد لها من حرص المرء على المال والشرف لدينه قال الترمذي حديث حسن صحيح فين صلى

لله عليه وسلم أن الحرص على المال والشرف في فساد الدين لا ينقص عن فساد الدين الجائعين
 لزينة الغنم وذلك بين فان الدين السليم لا يكون فيه هذا الحرص وذلك أن القلب اذا ذاق
 حلاوة عبوديته لله ومحبه له لم يكن شئ أحب اليه من ذلك حتى يقدمه عليه وبذلك يصرف
 عن أهل الاخلاص لله السوء والفحشاء كما قال تعالى (كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء إنه
 من عبادنا المخلصين) فان المخلص لله ذاق من حلاوة عبوديته لله ما يمنعه عن عبوديته لغيره
 ومن حلاوة محبه لله ما يمنعه عن محبة غيره اذ ليس عند القلب لا أحلى ولا ألد ولا أطيب ولا
 ألين ولا أنعم من حلاوة الايمان المتضمن عبوديته لله ومحبه له واخلاصه الدين له وذلك يقتضى
 انجذاب القلب الى الله فيصير القلب منيبا الى الله خائفا منه راغبا راهبا كما قال تعالى (من خشى
 الرحمن بالغيب وجاء بقلب منيب) اذ الحب يخاف من زوال مطلوبه وحصول مرغوبه فلا يكون
 عبد الله ومحبه الا بين خوف ورجاء قل تعالى (أولئك الذين يدعون يبتغون الى ربهم الوسيلة
 أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه ان عذاب ربك كان محذورا) واذا كان العبد مخلصا
 له اجتباؤه ربه فيحي قلبه واجتذبه اليه فينصرف عنه ما يضاد ذلك من السوء والفحشاء ويخاف
 من حصول ضد ذلك بخلاف القلب الذي لم يخلص لله فانه في طلب وارادة وحب مطلق فيهو
 ما يسمح له ويتشبث بما يهواه كالغصن أى نسيم مر بمطفه أماله فتارة تجتذبه الصور المحرمة
 وغير المحرمة فيبقى أسيراً عبداً لمن لو اتخذ هو عبداً له لكان ذلك عبياً ونقصاً وذمماً وتارة يجتذبه
 الشرف والرئاسة فترضيه الكلمة وتغضبه الكلمة ويستعبده من يشئ عليه ولو بالباطل ويعادى
 من يذمه ولو بالحق . وتارة يستعبده الدرهم والدينار وأمثال ذلك من الامور التي تستعبد القلوب
 والقلوب تهواها فيتخذ الهه هواه ويتبع هواه بغير هدى من الله ومن لم يكن خالصا لله عبدا
 له قد صار قلبه معبداً لربه وحده لا شريك له بحيث يكون الله أحب اليه من كل ما سواه
 ويكون ذليلاً له خاضعاً والاستعباده الكائنات واستولت على قلبه الشياطين وكان من الغاوين
 اخوان الشياطين وصار فيه من السوء والفحشاء ما لا يعلمه الا الله وهذا أمر ضرورى لا
 حيلة فيه فالقلب ان لم يكن حنيفاً مقبلاً على الله معرضاً عما سواه والا كان مشركاً (فأقم وجهك
 للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن
 أكثر الناس لا يعلمون) الى قوله (كل حزب بما لديهم فرحون) وقد جعل الله سبحانه ابراهيم

وآل ابراهيم أئمة لهؤلاء الحنفاء المخلصين أهل محبة الله وعبادته وإخلاص الدين له كما جعل فرعون وآل فرعون أئمة المشركين المتبعين أمواءهم قال تعالى في ابراهيم (ووهبنا له إسحق ويعقوب نافلة وكلا جعلنا صالحين وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا وأوحينا اليهم فمسل الخيرات وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وكانوا لنا عابدين) وقال في فرعون وقومه (وجعلناهم أئمة يدعون الى النار ويوم القيامة لا ينصرون وأتبعناهم في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة هم من المقبوحين) ولهذا يصير أتباع فرعون اولاً الى ان لا يميزوا بين ما يحبه الله ويرضاه وبين ما قدر الله وقضاه بل ينظرون الى المشيئة المطلقة الشاملة ثم في آخر الامر لا يميزون بين الخالق والمخلوق بل يحملون وجود هذا وجود هذا ويقول محققوم الشريعة فيها طاعة ومعصية والحقيقة فيها معصية بلا طاعة والتحقيق ليس فيه طاعة ولا معصية وهذا تحقيق مذهب فرعون وقومه الذين انكروا الخالق وأنكروا تكليمه لعبد موسى وما أرسله به من الامر والنهي * وأما ابراهيم وآل ابراهيم الحنفاء والانبياء فهم يعلمون أنه لا بد من الفرق بين الخالق والمخلوق ولا بد من الفرق بين الطاعة والمعصية وأن العبد كلما ازداد تحقيقاً ازدادت محبته لله وعبوديته له وطاعته له واعراضه عن عبادة غيره ومحبة غيره وطاعة غيره وهؤلاء المشركون الضالون يسوون بين الله وبين خلقه والخليل يقول (أفأنتم ما كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم الا قدمون فانهم عدولى الا رب العالمين) ويتمسكون بالمتشابه من كلام المشايخ كما فعلت النصارى * مثال ذلك اسم الفناء فان الفناء ثلاثة أنواع . نوع للسكاملين من الانبياء والاولياء . ونوع للقاصدين من الاولياء والصالحين . ونوع للمناققين الملحدون المشبهين . (فاما الاول) فهو الفناء عن ارادة ماسوى الله بحيث لا يجب الا لله ولا يعبد الا اياه ولا يتوكل الا عليه ولا يطلب غيره وهو المعنى الذى يجب ان يقصد بقول الشيخ أبى يزيد حيث قال أريد ان لا أريد الا ما يريد اى المراد المحبوب المرضى وهو المراد بالارادة الدينية وكال العبد أن لا يريد ولا يجب ولا يرضى الا ما اراده الله ورضيه وأحبه وهو ما أمر به أمر ايجاب أو استحباب ولا يجب الا ما يحبه الله كالملائكة والانبياء والصالحين وهذا معنى قولهم فى قوله (الا من أتى الله بقلب سليم) قالوا هو البليم مما سوى الله أو مما سوى عبادة الله أو مما سوى ارادة الله أو مما سوى محبة الله فالمعنى واحد وهذا المعنى ان سعى فناء أو لم يسع هو أول الاسلام وآخره وباطن الدين وظاهره (وأما النوع الثانى) فهو الفناء عن شهود السوى وهذا يحصل لكثير من

السالكين فانهم لفرط-انجذاب قلوبهم الى ذكر الله وعبادته ومحبته وضعف قلوبهم عن أن تشهد غير ما تصد وترى غير ما تقصد لا يخطر بقلوبهم غير الله بل ولا يشعرون كما قيل في قوله (وأصبح فؤاد أم موسى فارغا ان كادت لتبدي به لولا أن ربطنا على قلبها) قالوا فارغا من كل شيء الا من ذكر موسى وهذا كثير يعرض لمن فقمه أمر من الأمور إما حب وإما خوف وإما رجاء يبقى قلبه منصرفا عن كل شيء الا عما قد أحبه أو خافه أو طلبه بحيث يكون عند استراقه في ذلك لا يشعر بغيره فاذا قوى على صاحب الفناء هذا فانه يغيب بموجوده عن وجوده وبمشهوده عن شهوده وبمذكوره عن ذكره وبمعروفه عن معرفته حتى يفي من لم يكن وهي المخلوقات المعبدة ممن سواه ويقى من لم يزل وهو الرب تعالى . والمراد فناؤها في شهود العبد وذكره وفناؤه عن ان يدركها أو يشهدا واذا قوى هذا ضعف المحب حتى اضطرب في تمييزه فقد يظن انه هو محبوبه كما يذكر أن رجلا أتى نفسه في اليم فألقى محبه نفسه خلقه فقال أنا وقعت فما أوقعك خافي غبت بك عني فظننت أنك أئى . وهذا الموضع ذل فيه أقوام وظنوا أنه اتحاد وأن المحب يتحد بالمحجوب حتى لا يكون بينهما فرق في نفس وجودهما وهذا غلط فان الخالق لا يتحد به شيء أصلا بل لا يتحد شيء بشيء الا اذا استحالا وفسدا وحصل من اتحادهما أمر ثالث لاهو هذا ولا هذا كما اذا اتحد الماء واللبن والماء والخمر ونحو ذلك ولكن يتحد المراد والمحجوب والمكروه وينفقان في نوع الارادة والكراهة فيجب هذا ما يجب هذا ويبغض هذا ما يبغض هذا ويرضى ما يرضى ويسخط ما يسخط ويكره ما يكره ويوالى من يوالى ويعادي من يعادي وهذا الفناء كله فيه نقص . وأكابر الاولياء كأبي بكر وعمر والسابقين الاولين من المهاجرين والانصار لم يقموا في هذا الفناء فضلا عن هو فوقهم من الانبياء وانما وقع شيء من هذا بعد الصحابة وكذلك كل ما كان من هذا النمط مما فيه غيبة العقل والتميز لما يرد على القلب من أحوال الايمان فان الصحابة رضى الله عنهم كانوا اكمل وأقوى وأثبت في الأحوال الايمانية من ان تفيب عقولهم أو يحصل لهم غشى أو صبق أو سكر أو فناء أو وله أو جنون وانما كان مبادئ هذه الامور في التابعين من عباد البصرة فانه كان فيهم من يغشى عليه اذا سمع القرآن ومنهم من يموت كأبي جهر^(١) الضريع وزرارة بن أبي اوفى قاضي

(١) في نسخة كافي جبير بالتصغير فليحذر اه مصححه

البصرة . وكذلك صار في شيوخ الصوفية من يمرض له من الفناء والسكر ما يضعف معه تمييزه حتى يقول في تلك الحال من الاقوال ما اذا صحا عرف انه غلط فيه كما يحكى نحو ذلك عن مثل أبي يزيد وأبي الحسن النوري وأبي بكر الشبلي وأمثالهم بخلاف أبي سليمان الداراني ومعروف والكرخي والفضيل بن عياض بل وبخلاف الجنيد وأمثالهم ممن كانت عقولهم وتميزهم يصح بهم في أحوالهم فلا يعمون في مثل هذا الفناء والسكر ونحوه بل الكمل تكون قلوبهم ليس فيها شيء محبة الله واراادته وعبادته وعندهم من سعة الدلم والتميز ما يشهدون الامور على ما هي عليه بل يشهدون المخلوقات قائمة بأمر الله مدبرة بمشيئته بل مستجيبة له قائنة له فيكون لهم فيها تبصرة وذكرى ويكون ما يشهدونه من ذلك مؤيداً وممدداً لما في قلوبهم من اخلاص الدين وتجريد التوسيد له والعبادة له وحده لا شريك له وهذه الحقيقة التي دعا اليها القرآن وقام بها أهل تحقيق الايمان والكمل من أهل العرفان ونبينا صلى الله عليه وسلم امام هؤلاء ، وأكملهم ولهذا لما عرج به الى السموات وعان ما هنالك من الآيات وأوحى اليه ما أوحى من أنواع المناجاة أصبح فيهم وهو لم يتغير حاله ولا ظهر عليه ذلك بخلاف ما كان يظهر على موسى من النفثى صلى الله عليهم وسلم أجمعين (وأما النوع الثالث) مما قد يسمى فناء فهو أن يشهد أن لا موجود الا الله وان وجود الخالق هو وجود المخلوق فلا فرق بين الرب والعبد فهذا فناء أهل الضلال وإلحاد الواقفين في الحلول والاتحاد . والمشايخ المستقيمون اذا قال أحدهم ما أرى غير الله أولاً أنظر الى غير الله ونحو ذلك فرأهم بذلك ما أرى رباً غيره ولا خالقاً غيره ولا مدبراً غيره ولا الها غيره ولا أنظر الى غيره محبة له أو خوفاً منه أو رجاء له فان العين تنظر الى ما يتعلق به انقلب فن أحب شيئاً أو رجاء أو خافه التفت اليه واذا لم يكن في القلب محبة له ولا رجاء له ولا خوف منه ولا بغض له ولا غير ذلك من تعلق القلب له لم يقصد القلب أن يلتفت اليه ولا أن ينظر اليه ولا أن يراه . ان رآه اتفاقاً رؤية مجردة كان كما لو رأى حائطاً ونحوه مما ليس في قلبه تعلق . به والمشايخ الصالحون رضئ الله عنهم يذكرون شيئاً من تجريد التوحيد وتحقيق اخلاص الدين كله بحيث لا يكون العبد ملتفتاً الى غير الله ولا ناظراً الى ما سواه لاحباله ولا خوفاً منه ولا رجاء له بل يكون القلب فارغاً من المخلوقات خالياً منها لا ينظر اليها الا بنور الله فبالحق يسمع وبالحق يبصر وبالحق يبطش وبالحق يمشي فيحب منها ما يحبه الله ويبغض منها ما يبغضه الله

ويؤالي منها ما والا الله ويمادى منها ما عاداه الله ويخاف الله فيها ولا يخافها في الله ويرجو الله فيها ولا يرجوها في الله فهذا هو القلب السليم الخفيف الموحد المسلم المؤمن العارف المحقق الموحد بمعرفة الانبياء والمرسلين وبحقيقتهم وتوحيدهم (وأما النوع الثالث) وهو الفناء في الوجود فهو تحقيق آل فرعون ومعرفتهم وتوحيدهم كالقرامطة وأمثالهم وهذا النوع الذي عليه اتباع الانبياء هو الفناء المحمود الذي يكون صاحبه بمن أثنى الله عليهم من أوليائه المتقين وحزبه الفلحين وجنده الغالبين وليس مراد المشايخ والصالحين بهذا القول ان الذي أراه ببنى من المخلوقات هو رب الارض والسموات فان هذا لا يقوله الا من هو في غاية الضلال والفساد إما فساد العقل وإما فساد الاعتقاد فهو متردد بين الجنون والاحاد. وكل المشايخ الذين يقتدى بهم في الدين متفقون على ما اتفق عليه سلف الامة وأئمتها من ان الخالق سبحانه مبين للمخلوقات وليس في مخلوقاته شيء من ذاته ولا في ذاته شيء من مخلوقاته وأنه يجب افراد القديم عن الحادث وتمييز الخالق عن المخلوق وهذا في كلامهم أكثر من أن يمكن ذكره هنا وهم قد تكلموا على ما يعرض للقلوب من الأمراض والشبهات وإن بعض الناس قد يشهد وجود المخلوقات فيظنه خالق الارض والسموات لعدم التمييز والفرقان في قلبه بمنزلة من رأى شعاع الشمس فظن ان ذلك هو الشمس الذي في السماء وهم قد يتكلمون في الفرق والجمع ويدخل في ذلك من العبارات المتلفة نظير ما دخل في الفناء فان العبد اذا شهد التفرقة والكثرة في المخلوقات يبتقى قلبه متملقاً بها متشتتاً ناظراً إليها وتملقاً بها إما محبة وإما خوفاً وإما رجاء فاذا انتقل الى الجميع اجتمع قلبه على توحيد الله وعبادته وحده لا شريك له فالتفت قلبه الى الله بعد انقائه الى المخلوقين فصارت محبته لربه وخوفه من ربه ورجاؤه لربه واستعانة بربه وهو في هذا الحال قد لا يسع قلبه النظر الى المخلوق ليفرق بين الخالق والمخلوق فقد يكون مجتمعا على الحق معرضا عن الخلق نظراً وقصداً وهو نظير النوع الثاني من الفناء ولكن بعد ذلك الفرق الثاني وهو أن يشهد أن المخلوقات قائمة بالله مدبرة بأمره ويشهد كثرتها معدومة بوحداية الله سبحانه وتعالى وأنه سبحانه رب المصنوعات والهياكل وخالقها وما لكها فيكون مع اجتماع قلبه على الله اخلاصاً له وحبة وخوفاً ورجاء واستعانة وتوكل على الله وموالاته فيه ومعاداة فيه وأمثال ذلك ناظراً الى الفرق بين الخالق والمخلوق بميزا بين هذا وهذا يشهد بفرق المخلوقات كثرتها^(١) مع شهادته أن الله رب كل شيء ومليكه وخالقه وأنه هو الله لا اله

وكانت
المخلوقات
تسبح
بشهادة
(١)

الا هو وهذا هو الشهود الصحيح المستقيم وذلك واجب في علم القلب وشهادته وذكره ومعرفته
 في حال القلب وعبادته وقصده وارادته ومحبته وموالاته وطاعته وذلك تحقيق شهادة أن لا إله
 الا الله فانه ينفي عن قلبه ألوهية ما سوى الحق ويثبت في قلبه ألوهية الحق فيكون نافيا لألوهية كل
 شيء من المخلوقات مبتدأ لألوهية رب العالمين رب الارض والسماوات وذلك يتضمن اجتماع القلب
 على الله وعلى مفارقة ما سواه فيكون مفرقا في علمه وقصده في شهادته وارادته في معرفته ومحبته
 بين الخالق والمخلوق بحيث يكون عالما بالله تعالى ذا كرامه عارفا به وهو مع ذلك عالم بعبادته لخلقهم
 وانشرادهم عنهم وتوحيده دونهم ويكون محبا لله معظما له عابدا له راجيا له خائفا منه مواليا فيه معاديا
 فيه مستعينا به متوكلا عليه ممتنعان عبادة غيره والتوكل عليه والاستغاثة به والخوف منه والرجاء
 له والموالاته فيه والمعاداة فيه والطاعة لامرئه وأمثال ذلك مما هو من خصائص الهية الله
 سبحانه وتعالى . وقراره بالهوية الله تعالى دون ما سواه يتضمن اقراره بربوبيته وهو أنه رب
 كل شيء ومليكه وخالقه ومدبره فينشد ليكون موحدا لله * وبين ذلك ان أفضل الذكر لا إله
 الا الله كما رواه الترمذي وابن أبي الدنيا وغيرهما مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
 أفضل الذكر لا إله الا الله وأفضل الدعاء الحمد لله وفي الموطأ وغيره عن طلحة بن عبد الله بن
 كثير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أفضل ما قلت أنا والنبليون من قبلي لا إله الا الله وحده
 لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير * ومن زعم أن هذا ذكر العامة وان ذكر
 الخاصة هو الاسم المفرد وذكر خاصة الخاصة هو الاسم المضمّر فهم ضالون غالطون واحتجاج
 بعضهم على ذلك بقوله (قل الله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون) من أين غلط هؤلاء فان الاسم
 هو المذكور في الامر بجواب الاستفهام وهو قوله (قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى
 نورا وهدى للناس) الى قوله قل الله أي الله الذي أنزل الكتاب الذي جاء به موسى فالاسم مبتدأ
 وخبره قد دل عليه الاستفهام كما في نظائر ذلك تقول من جاره فيقول زيد وأما الاسم المفرد مظهرا
 أو مضمرا فلايس بكلام تام ولا جملة مفيدة ولا يتعلق به إيمان ولا كفر ولا أسر ولا نهي ولم
 يذكر ذلك أحد من سلف الامة ولا شرع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يعطى القلب
 بنفسه معرفة مفيدة ولا حالا نافعا وانما يطميه تصورا مطلقا لا يحكم عليه بنفي ولا اثبات فان لم يقترب
 به من معرفة القلب وحاله ما يفيد بنفسه والالم يكن فيه فائدة والشرعية انما تشرع من الأذكار ما يفيد

بنفسه لا ما تكون الفائدة حاصلة بغيره وقد وقع بعض من واظب على هذا الذكر في فنون من الاتحاد
 وأنواع من الاتحاد كما قد بسط في غير هذا الموضع . وما يدكر عن بعض الشيوخ من أنه قال أخاف
 أن أموت بين النفي والاثبات حال لا يقتدى فيها بصاحبها فان في ذلك من الغلط ما لا خفاء به اذ لو
 مات المبدى في هذه الحال لم يمت الا على ما قصده ونواه اذ الاعمال بالنيات وقد ثبت أن النبي صلى
 الله عليه وسلم أمر بتلقين الميت لا اله الا الله وقال من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة
 ولو كان ما ذكره محذورا لم يلحق الميت كلمة يخاف ان يموت في اثنا موتا غير محمود بل كان
 يلحق ما اختاره من ذكر الاسم المفرد . والذكر بالاسم المضمع المفرد أبعد عن السنة وأدخل
 في البدعة وأقرب الى اضلال الشيطان فان من قال ياهو ياهو أو هو هو ونحو ذلك لم يكن
 الضمير عائدا إلا الى ما يصوره قلبه والقلب قد يهتدى وقد يضل وقد صنف صاحب الفصوص
 كتابا سماه كتاب الهو وزعم بعضهم أن قوله (وما يعلم تأويله الا الله) معناه وما يعلم تأويل هذا
 الاسم الذي هو الهو . وقيل هذا وان كان مما اتفق المسلمون بل العقلاء على أنه من ائيين الباطل
 فقد يظن ذلك من يظنه . من هؤلاء حتى قلت مرة لبعض من قال شيئا من ذلك لو كان هذا
 كما قلته لكنت وما يعلم تأويل هو منفصلة . ثم كثيرا ما يذكر بعض الشيوخ أنه يحتاج على قول
 القائل الله بقوله (قل الله ثم ذرهم) ويظن أن الله أمر نبيه بأن يقول الاسم المفرد وهذا غلط
 باتفاق أهل العلم فان قوله قل الله مضاه الله الذي أنزل الكتاب الذي جاء به موسى وهو جواب
 لقوله (قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا وهدى للناس تجعلونه قراطيس تبدونها
 وتحفون كثيرا وعلمتم ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم قل الله) أي الله الذي أنزل الكتاب الذي
 جاء به موسى . رد بذلك قول من قال ما أنزل الله على بشر من شيء فقال من أنزل الكتاب
 الذي جاء به موسى ثم قال قل الله أنزله ثم ذر هؤلاء المكذبين في خوضهم يلعبون * ومما
 يبين ما تقدم ما ذكره سيدويه وغيره من أئمة النحو أن العرب يحكون بالقول ما كان كلاما
 لا يحكون به ما كان قولا فالقول لا يحكى به الا كلام تام أو جملة اسمية أو فعلية ولهذا يكسرون
 ان اذا جاءت بعد القول فالقول لا يحكى به اسم والله تعالى لا يأمر أحدا بذكر اسم مفرد
 ولا شرع للمسلمين اسما مفردا مجردا والاسم المجرد لا يفيد الايمان باتفاق أهل الاسلام ولا
 يؤمر به في شيء من العبادات ولا في شيء من المخاطبات * ونظير من اقتصر على الاسم المفرد

ما يذکر أن بعض الاعراب مر بمؤذن يقول أشهد أن محمدا رسول الله بالنصب فقال ماذا يقول هذا . هذا الاسم فاين الخبر عنه الذي يتم به الكلام وما في القرآن من قوله (واذکر اسم ربك وتبتل اليه تبتيلا) وقوله (سبح اسم ربك الاعلى) وقوله (قد أفلح من تزي و ذکر اسم ربه فصلي) وقوله (فسبح باسم ربك العظيم) ونحو ذلك لا يقتضي ذكره مفردا بل في السنن أنه لما نزل قوله (فسبح باسم ربك العظيم) قال اجعلوها في ركوعكم ولما نزل قوله (سبح اسم ربك الاعلى) قال اجعلوها في سجودكم فشرع لهم أن يقولوا في الركوع سبحان ربي العظيم وفي السجود سبحان ربي الاعلى . وفي الصحيح انه كان يقول في ركوعه سبحان ربي العظيم وفي سجوده سبحان ربي الاعلى . وهذا هو معنى قوله اجعلوها في ركوعكم وسجودكم باتفاق المسلمين فتسبيح اسم ربه الاعلى و ذکر اسم ربه ونحو ذلك هو بالكلام التام المفيد كما في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال أفضل الكلام بعد القرآن أربع وهن من القرآن سبحان الله والحمد ولا اله الا الله والله أكبر * وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان الى الرحمن سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم * وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من قال في يومه مائة مرة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير كتب الله له حرزا من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي . ولم يأت أحد بافضل مما جاء به الا رجل قال مثل ما قال أو زاد عليه . ومن قال في يومه مائة مرة سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم حطت عنه خطاياه ولو كانت مثل زبد البحر * وفي الموطأ وغيره . عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير * وفي سنن ابن ماجه وغيره عنه صلى الله عليه وسلم انه قال أفضل الذكر لا اله الا الله وأفضل الدعاء الحمد لله . ومثل هذه الاحاديث كثيرة في أنواع ما يقال من الذكر والدعاء * وكذلك ما في القرآن من قوله تعالى (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) وقوله (فكلوا مما أمسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه) انما هو قوله بسم الله وهذا جملة تامة اما اسمية على أظهر قولي النحاة أو فعلية والتقدير ذبحي باسم الله أو أذبح باسم الله وكذلك قول القاري بسم الله الرحمن الرحيم فتقديره قرائتي بسم الله أو اقرأ بسم الله * ومن الناس من يضم في مثل هذا ابتدائي بسم الله أو ابتدأت بسم الله

والاول أحسن لان الفعل كله مفعول بسم الله ليس مجرد ابتدائه كما أظهر المضمرة في قوله اقرأ بسم ربك الذي خلق وفي قوله (بسم الله مجربا ومرساها) وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم من كان ذبح قبل الصلاة فليذبح مكانها أخرى ومن لم يكن ذبح فليذبح بسم الله . ومن هذا الباب قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح لربيته عمر بن أبي سلمة سم الله وكل يمينك وكل مما يليك فالمراد ان يقول بسم الله ليس المراد أن يذكر الاسم مجردا . وكذلك قوله في الحديث الصحيح لعدي بن حاتم اذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله فكل وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم اذا دخل الرجل منزله فذكر اسم الله عند دخوله وعند خروجه وعند طعامه قال الشيطان لا مبيت لكم ولا عشاء وأمثال ذلك كثير . وكذلك ما شرع للمسلمين في صلاتهم وأذانهم وحجهم وأعيادهم من ذكر الله تعالى انما هو بالجملة التامة كقول المؤذن الله أكبر الله أكبر أشهد ان لا اله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله وقول المصلي الله أكبر . سبحان ربي العظيم . سبحان ربي الاعلى . سمع الله لمن حمده . ربنا ولك الحمد . التحيات لله وقول المللي ابيك اللهم لييك وأمثال ذلك فجميع ما شرعه الله من الذكر انما هو كلام تام لا اسم مفرد لا مظهر ولا مضمرة . وهذا هو الذي يسمى في اللغة كلمة كقوله كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان الى الرحمن سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم وقوله أفضل كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد (ألا كل شيء ما خلا الله باطل) ومنه قوله تعالى (كبرت كلمة تخرج من أفواههم) الآية وقوله (وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا) وأمثال ذلك مما استعمل فيه لفظ الكلمة من الكتاب والسنة بل وسائر كلام العرب فانما يراد به الجملة التامة كما كانوا يستعملون الحرف في الاسم فيقولون هذا حرف غريب أي لفظ الاسم غريب . وقسم سيديويه الكلام الى اسم وفعل وحرف جاء بمعنى ليس باسم وفعل وكل من هذه الاقسام يسمى حرفا لكن خاصة الثالث أنه حرف . جاء بمعنى ليس باسم ولا فعل وسمى حروف الهجاء باسم الحرف وهي أسماء ولفظ الحرف يتناول هذه الاسماء وغيرها كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ القرآن فأعربه فله بكل حرف عشر حسنات أما اني لا أقول الم حرف ولكن الف حرف ولام حرف وميم حرف وقد سأل الخليل أصحابه عن النطق بحرف الزاي من زيد فقالوا زاي فقال جثتم بالاسم وانما الحرف «ز» ثم ان النحاة اصطلمحوا على ان هذا المسمى في اللغة بالحرف يسمى كلمة وأن لفظ الحرف يخص

لما جاء لمعنى ايس باسم ولا فعل كحروف الجر ونحوها وأما الفاظ حروف الهجاء فيعبر تارة بالحرف عن نفس الحرف من اللفظ وتارة باسم ذلك الحرف ولما غلب هذا الاصطلاح صار يتوهم من اعتاده أنه هكذا في لغة العرب ومنهم من يحمل لفظ الكلمة في اللغة لفظا مشتركا بين الاسم مثلا وبين الجملة ولا يعرف في صريح اللغة من لفظ الكلمة الا الجملة التامة * والمقصود هنا أن المشروع في ذكر الله سبحانه هو ذكره بجملة تامة وهو المسمى بالكلام والواحد منه بالكلمة وهو الذى ينفع القلوب ويحصل به الثواب والاجر والقرب الى الله ومعرفته ومحبه وخشيته وغير ذلك من المطالب العالية والمقاصد السامية * وأما الاختصار على الاسم المفرد مظهرا او مضمرا فلا أصل له فضلا عن أن يكون من ذكر الخاصة والعارفين بل هو وسيلة الى أنواع من البدع والضلالات وذريعة الى تصورات أحوال فاسدة من أحوال أهل الالحاد وأهل الاتحاد كما قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع * وجماع الدين أصلان أن لا نعبد الا الله ولا نعبد الا بما شرع لا نعبد بالبدع كما قال تعالى (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا) وذلك تحقيق الشهادتين شهادة أن لا اله الا الله وشهادة أن محمدا رسول الله في الاولى أن لا نعبد الا إياه وفي الثانية أن محمدا هو رسوله المبلغ عنه فليتنا أن نصديق خبره ونطيع أمره وقد بين لنا ما نعبد الله به ونهاانا عن محدثات الامور. وأخبر أنها ضلالة قال تعالى (بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) كما أنا مأمورون أن لا نخاف الا الله ولا نتوكل الا على الله ولا نرغب الا الى الله ولا نستعين الا بالله وأن لا تكون عبادتنا الا لله فكذا نحن مأمورون أن نتبع الرسول ونطيعه ونأسى به فالحلال ما حله والحرام ما حرمه والدين ما شرعه قال تعالى (ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله انا الى الله راغبون) فجعل الايتاء لله والرسول كما قال (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) وجعل التوكل على الله وحده بقوله (وقالوا حسبنا الله) ولم يقل ورسوله كما قال في (الذين) قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا اليكم فاخشوهم فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل) ومثله قوله (يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين) أى حسبك وحسب المؤمنين كما قال (أليس الله بكاف عبده) ثم قال (وقالوا سيؤتينا

(١) كذا بأحد الاصلين وفي الثاني بياض بقدر كلمة بعد في اه مصححه

الله من فضله ورسوله) فجعل الايتاء لله والرسول وقدم ذكر الفضل لان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم وله الفضل على رسوله وعلى المؤمنين وقال (انا الى الله راجعون) فجعل الرغبة الى الله وحده كما في قوله (فاذا فرغت فانصب والى ربك فارغب) وقال النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس اذا سألت فاسأل الله واذا استعنت فاستعن بالله والقرآن يدل على مثل هذا في غير موضع فجعل العبادة والخشية والتقوى لله وجعل الطاعة والمحبة لله ورسوله كما في قول نوح عليه السلام (أن اعبدوا الله واتقوه وأطيعون) وقوله (ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فاولئك هم الفائزون) وأما مثال ذلك فالرسل أمروا بعبادته وحده والرغبة اليه والتوكل عليه والطاعة لهم فأصل الشيطان النصارى وأشباهم فأشركوا بالله وعصوا الرسول فاتخذوا أجباهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم فجاؤا يرغبون اليهم ويتوكلون عليهم ويسألونهم مع معصيتهم لأمورهم ومخالفتهم لسننهم وهدى الله المؤمنين المخلصين لله أهل الصراط المستقيم الذين عرفوا الحق واتبعوه فلم يكونوا من المنضوب عليهم ولا الضالين فأخلصوا دينهم لله واسلموا وجوههم لله وأنابوا الى ربهم وأحبوه ورجوه وخافوه وسألوه ورغبوا اليه وفوضوا أمورهم اليه وتوكلوا عليه وأطاعوا رسوله وعزروه ووفروهم وأحبوه ووالوهم واتبعوه واقفوا آثارهم واهتدوا بمنارهم وذلك هو دين الاسلام الذى بعث الله به الاولين والآخرين من الرسل وهو الدين الذى لا يقبل الله من أحد دينا الا اياه وهو حقيقة العبادة لرب العالمين * فنسأل الله العظيم أن يثبتنا عليه ويكمله لنا ويميتنا عليه وسائر اخواننا المسلمين * والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم *

أجوبة للشيخ تقي الدين^(١)

وكذلك في المائعات وذلك لأن الله اباح الطيبات وحرم الخبائث والخبث متميز عن الطيب بصفاته فاذا كان صفات الماء وغيره صفات الطيب دون الخبث وجب دخوله في الحلال دون الحرام * وايضا فقد ثبت من حديث أبى سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قيل له أتوصأ من بثر بضاعة وهي بثر ياتي فيها الحيض ولحوم الكلاب والخنزير فقال الماء طهور لا ينجسه شيء

(١) هذه الاجوبة انفرد بها أصل واحد وظاهر ان الموجود في هذه المسألة مقتطع من مسألة تامة لكن لم يقف عليها في الاجزاء التي بأيدينا اهـ مصححه

قال الامام أحمد حديث صحيح * وفي المسند أيضا عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الماء طهور لا ينجسه شيء وهذا اللفظ عام في القليل والكثير وهو عام في جميع النجاسات وأما إذا تغير بالنجاسة فأنما حرم استعماله لأن جرم النجاسة باق ففي استعماله استعمال لها بخلاف ما إذا استحالت فإن الماء طهور وليس هنالك نجاسة قائمة * ومما بين ذلك أنه لو وقع حمر في ماء واستحالت ثم شربها بشارب لم يكن شارباً للخمر ولم يجب عليه حد الخمر إذا لم يبق شيء من طعمها ولونها وريحها . ولو صب ابن امرأة في ماء واستحال حتى لم يبق له أثر وشرب طفل ذلك الماء لم يصير ابنها من الرضاعة * وأيضاً فإن هذا باق على أوصاف خلقته فيدخل في عموم قوله (فلم تجدوا ماء) فإن الكلام إنما هو فيما لم يتغير بالنجاسة لا طعمه ولا ريحه ولا لونه (فإن قيل) فإن النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى عن البول في الماء الدائم وعن الإغتسال منه (قيل) نهى عن البول في الماء الدائم لا يدل على أنه ينجس بمجرد البول إذ ليس في اللفظ ما يدل على ذلك بل قد يكون نهيه لأن البول ذريعة إلى تنجيسه فإنه إذا بال هذا تغير بالبول فكان نهياً مبتدأ سدا للذريعة * وأيضاً فيقال نهيه عن البول في الماء الدائم يعم القليل والكثير فيقال لصاحب القلتين أتجوز بوله فيما فوق القلتين . ان جوزه فقد خالفت ظاهر النص وان حرمة فقد نقضت دليلك . وكذلك يقال لمن فرق بين ما يمكن نزحه وما لا يمكن أنسوغ للحاج ان يقولوا في المصانع التي بطريق مكة ان جوزه فقد خالفت ظاهر النص والا نقضت قولك . ويقال للمقدر بمشرة أذرع إذا كان للقرية غدير مستطيل أكثر من عشرة أذرع رقيق أنسوغ لاهل القرية البول فيه ان سوغته فقد خالفت ظاهر النص والا نقضت قولك * وإما من فرق بين البول وبين صب البول فقوله ظاهر الفساد فإن صب البول أبلغ من أن ينهى عنه من مجرد البول إذا لا إنسان قد يحتاج إلى البول في الماء وأما صب البول في المياه فلا حاجة إليه (فإن قيل) ففي حديث القلتين أنه سئل عن الماء يكون بارض فلاة وما ينوبه من الدواب والسباع فقال إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث وفي لفظ لم ينجسه شيء وأما مفهومه إذا قلنا بدلالة مفهوم المسد فأنما يدل على أن الحكم في المسكوت مخالف للحكم في المنطوق بوجه من الوجوه ليظهر فائدة التخصيص بالمقدار ولا يشترط أن يكون الحكم في كل صورة من صور المسكوت مناقضة للحكم في كل صورة من صور المنطوق . وهذا معنى قولهم المفهوم

لا عموم له فلا يلزم أن كل ما لم يبلغ القلتين ينجس بل إذا قيل بالخالفه في بعض الصور حصل المقصود * وأيضا فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر هذا التقدير ابتداء وانما ذكره في جواب من سأله عن مياه الفلاة التي تردها السباع والدواب والتخصيص إذا كان له سبب غير اختصاص الحكم لم يبق حجة باتفاق كقوله تعالى (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق) فانه خص هذه الصورة بالنهي لأنها هي الواقعة لا لأن التحريم يختص بها وكذلك قوله (وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فراهان مقبوضة) فذكر الرهن في هذه الصورة للحاجة مع أنه قد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم مات ودرعه مرهونة فهذا رهن في الحضر فكذلك قوله إذا باغ الماء قلتين في جواب سائل معين بيان لما احتاج السائل الى بيانه فلما كان حال الماء المسؤل عنه كثيرا قد باغ قلتين ومن شأن الكثير أنه لا يحمل الخبث فلا يبقى الخبث فيه محمولا بل يستحيل الخبث فيه لكثرة بين لهم أن ما سألتهم عنه لا خبث فيه فلا ينجس ودل كلامه صلى الله عليه وسلم على أن مناط التنجيس هو كون الخبث محمولا فثبت كان الخبث محمولا موجودا في الماء كان نجسا وحيث كان الخبث مستهلكا غير محمول في الماء كان باقيا على طهارته فصار حديث القلتين موافقا لقوله الماء طهور لا ينجسه شيء والتقدير فيه لبيان صورة السؤال لا أنه أراد ان كل ما لم يبلغ قلتين فانه يحمل الخبث فان هذا مخالف للحس اذا ما دون القلتين قد لا يحمل الخبث ولا ينجسه شيء كقوله الماء طهور لا ينجسه شيء وهو انما أراد اذا لم يتغير في الموضعين وأما اذا كان قليلا فقد يحمل الخبث لضعفه وعلى هذا يخرج أمره بتطهير الاناء اذا ولغ فيه السكب سبعا احدهن بالتراب وباراقته فان قوله صلى الله عليه وسلم اذا ولغ السكب في إناء أحدكم فليرقه وليفسله سبعا اولاهن بالتراب كقوله اذا قام أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري أين باتت يده . فاذا كان النهي عن غمس اليد في الاناء هو الاناء المعتاد للفم وهو الواحد من آية المياه فكذلك تلك الآية المعتادة للولوغ وهي آية الماء وذلك ان السكب باغ بلسانه شيئا بعد شيء فلا بد أن يقي في الماء من ريقه ولعابه ما يقي وهو لزج فلا يحيله الماء القليل بل يبقى فيكون ذلك الخبث محمولا والماء يسيرا فيراق ذلك الماء لاجل كون الخبث محمولا فيه ويغسل الاناء الذي لا قاه ذلك الخبث وهذا بخلاف الخبث المستهلك المستحيل كاستحالة الخمر فان الخمر اذا انقلبت في الدن

بأذن الله كانت ظاهرة باتفاق العلماء وكذلك جوانب الدين فهناك ينسل الاناء وهنا لا ينسل لان
 الاستحالة حصلت في أحد الموضوعين دون الآخر * وأيضا فان النبي صلى الله عليه وسلم
 لو أراد الفصل بين المبتدأ^(١) والذي ينجس بمجرد الملاقاة وما لا ينجس الا بالتغير لقيل اذا لم
 يبلغ قلتين نجس وما بلغهما لم ينجس الا بالتغير انجبر^(٢) ذلك من الكلام الذي يدل على ذلك .
 فاما مجرد قوله اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث مع ان الكثير ينجس بالاتفاق فلا يدل على
 هذا المقصود بل يدل على أنه في العادة لا يحمل الخبث فلا ينجسه فهو إخبار عن انتفاء سبب
 التنجس وبيان لكون التنجس في نفس الامر هو حمل الخبث والله أعلم * وأما منهية صلى
 الله عليه وسلم أن يمس القائم من نوم الليل يده في الاناء قبل أن يغسلها ثلاثا فهو لا يقتضي
 تنجس الماء بالاتفاق بل قد يكون لانه يؤثر في الماء أثرا أو أنه قد نفضى الى التأثير وليس
 ذلك بأعظم من النهي عن البول في الماء الدائم وقد تقدم أنه لا يدل على التنجس * وأيضا فان في
 الصحيحين عن أبي هريرة قال اذا استيقظ أحدكم من نومه فليستنشق بمنخره من الماء فان
 الشيطان يبيت على خيشومه فامر بالنسل ملاما بيت الشيطان على خيشومه فلم أن ذلك سبب
 للفعل غير النجاسة والحدث المعروف * وقوله فان أحدكم لا يدري أين باتت يده يمكن ان يراد
 به ذلك فتكون هذه العلة من العلال المؤثرة التي شهد لها النص بالا اعتبار * وأما منهية صلى الله عليه
 وسلم عن الاغتسال فيه بعد البول فهذا ان صح عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو كنهية عن
 البول في المستحتم ثم اذا اغتسل حصل له وسواس وربما بقي شيء من أجزاء البول فماد عليه
 رشاشها وكذلك اذا بال في ماء ثم اغتسل فيه فقد يغتسل قبل الاستحالة مع بقاء أجزاء البول
 فهي عنه لذلك ونهية عن الاغتسال في الماء الدائم إن صح بتملق بمسئلة الماء المستعمل وهذا قد
 يكون لما فيه من تقذير الماء على غيره لا لاجل نجاسته ولا لمصيره مستعملا فانه قد ثبت في
 الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال الماء لا يجنب والله أعلم

* مسألة * في ازالة النجاسة بغير الماء ثلاثة أقوال للعلماء (أحدها) المنع كقول الشافعي
 وهو أحد القولين في مذهب مالك وأحمد (والثاني) الجواز كقول أبي حنيفة وهو القول الثاني
 في مذهب مالك وأحمد (والقول الثالث) في مذهب أحمد أن ذلك يجوز للحاجة كما في طهارة

(١) كذا بالاصل ولعل الصواب بين المائتين الذي الخ اه مصححه (٢) كذا بالاصل

فم الميرة برقيها وطهارة أفواه الصبيان بأديانهم ونحو ذلك والسنة قد جاءت بالامر بالماء في قوله لأسماء حثية ثم افرصيه ثم اغسله بالماء وقوله في آية المجوس أرحضوها ثم اغسلوها بالماء وقوله في حديث الاعرابي الذي قال في المسجد صبوا على بوله ذنوباً من ماء فامر بالازالة بالماء في قضايا معينة ولم يأمر أمراً عاماً بأن تزال كل نجاسة بالماء وقد أذن في ازالتها بنير الماء في مواضع منها الاستنجاء بالأحجار . ومنها قوله في النملين ثم ليدلكهما بالتراب فان التراب لهما طهور . ومنها قوله في الذيل يطهره مابعد . ومنها ان الكلاب كانت تقبل وتدبر وتبول في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لم يكونوا يغسلون ذلك . ومنها قوله في الهر لإنها من الطوافين عليكم والطوافات مع ان الهر في العادة تأكل الفأر ولم تكن هناك قناة تردها تطهر بها أفواهها وانما طهرها ريقها . ومنها ان الهر المنقلبة بنفسها تطهر باتفاق المسلمين واذا كان كذلك فالراجح في هذه المسئلة أن النجاسة متى زالت باى وجه كان زال حكمها فان الحكم اذا ثبت بعلّة زال بزوالها لكن لا يجوز استعمال الاطعمة والاشربة في ازالة النجاسة لغير حاجة لما في ذلك من افساد الاموال كما لا يجوز الاستنجاء بها والذين قالوا لا تزول الا بالماء منهم من قال ان هذا تعبد وليس الامر كذلك فان صاحب الشرع أمر بالماء في قضايا معينة لان ازالتها بالاشربة التي ينتفع بها المسلمون افساد لها وازالتها بالماء كانت متعذرة^(١) يغسل الثوب والاناة والارض بالماء فانه من المعلوم انه لو كان عنده ماء ورد وخل وغير ذلك لم يأمرهم بافساده فكيف اذا لم يكن عندهم . ومنهم من قال ان الماء له من اللطف ما ليس لغيره من المائعات فلا يلحق غيره به وليس الامر كذلك بل الخل وماء الورد وغيرها يزيلان ما في الآتية من النجاسة كالماء وأبلغ والاستحالة أبان في الازالة من التسيل بالماء فان الازالة بالماء قد يبقى معها لون النجاسة فيعني عنه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم يكفيك الماء ولا يضر ك أثره وغير الماء يزيل الطعم واللون والريح . ومنهم من قال كان القياس أن لا تزول بالماء لتنجسه بالملاقاة لكن رخص في الماء للحاجة فجعل الازالة بالماء صورة استحسان فلا يقاس عليها وكلا المقدمتين باطلة فليست ازالتها به على خلاف القياس^(٢) ان الحكم اذا ثبت بعلّة زال بزوالها وقولهم انه ينجس بالملاقاة ممنوع ومن سلمه فرق بين الوارد والمورد وبين الجارى والواقف

(١) بياض بالاصل بقدر كلمة (٢) بياض بالاصل

(٢٠) ولو قيل انها على خلاف القياس بالصواب انما خلف القياس عليه^(١) اذا عرفت علته اذ الاعتبار
في القياس بالجامع والفارق واعتبار طهارة الخبث بطهارة الحدث ضعيف فان طهارة الحدث
من باب الافعال المأمور بها ولهذا لم تسقط بالنسيان والجهل واشترط فيها ائنة عند الجمهور وأما
طهارة الخبث فانها من باب التروك فقصودها اجتناب الخبث ولهذا لا يشترط فيها فعل العبد
ولا قصده بل لو زالت بالمطر. النازل من السماء حصل المقصود كما ذهب اليه أئمة المذاهب وغيرهم.
ومن قال من أصحاب الشافعي وأحمد انهم اعتبروا فيها النية فهو قول شاذ يخالف للاجماع
السابق مع مخالفته لأئمة المذاهب وانما قيل هذا من ضيق المجال في المناظرة فان المنازع لهم في
مسئلة النية قاس طهارة الحدث على طهارة الخبث فنموا الحكم في الاصل وهذا ليس بشئ
ولهذا كان أصح قولى العلماء أنه اذا صلى بالنجاسة جاهلاً أو ناسياً فلا إعادة عليه كما هو مذهب
مالك وأحمد في أظهر الروايتين عنه لان النبي صلى الله عليه وسلم خلع نعليه في الصلاة للاذى
الذى كان فيهما ولم يستأنف الصلاة وكذلك في الحديث الآخر لما وجد في ثوبه نجاسة أمر
بنفسها ولم يعد الصلاة وذلك لان ما كان مقصوده اجتناب المحذور اذا فعله العبد ناسياً أو مخطئاً
فلا اثم عليه كما دل عليه الكتاب والسنة قال الله تعالى (ولا جناح عليكم فيما أخطأتم به) وقال
تعالى (ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا) قال الله تعالى قد فعلت رواه مسلم في صحيحه ولهذا
كان أقوى الاقوال أن ما فعله العبد ناسياً أو مخطئاً من محظورات الصلاة والصيام والحج لا يبطل
العبادة كالكلام ناسياً والاكل ناسياً واللباس والطيب ناسياً وكذلك اذا فعل المحلوف عليه ناسياً
وفي هذه المسائل نزاع وتفصيل ليس هذا موضعه وانما المقصود التنبيه على ان النجاسة من باب
ترك المنهي عنه وحينئذ اذا زال الخبث باى طريق كان حصل المقصود لكن ان زال بفعل
العبد ونيته أثيب على ذلك والا ان عدم بغير فعله ولا نيته زالت المفسدة ولم يكن له ثواب ولم
يكن عليه عقاب

مسئلة ٢٢ في الجبن الإفرنجى والجوخ هل هما مكروهان أو قال أحد من الأئمة بمن يعتمد
قوله إنهما نجسان وان الجبن يدهن بدهن الخنزير وكذلك الجوخ
الجواب ٢٣ الحمد لله * أما الجبن المجلوب من بلاد الأفرنج فالذين كبرهوه ذكروا لذلك
سببين أحدهما انه يوضع بينه شحم الخنزير اذا حمل في السفن. والثانى انهم لا يذكرون ما تصنع

منه الانفحة بل يضربون رأس البقر ولا يذكونه . فاما الوجه الاول فغايتيه ان ينجس ظاهر
الجبين فتى كشط الجبين أو غسل طهر فان ذلك ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم
سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال ألقوها وما حولها وكلوا سمنكم فإذا كان ملاقة الفأرة للسمن
لا توجب نجاسة جميعه فكيف تكون ملاقة الشحم النجس للجبين توجب نجاسة باطنه ومع
هذا فأنما يجب ازالة ظاهره اذا تيقن اصابه النجاسة له وأما مع الشك فلا يجب ذلك * وأما
الوجه الثاني فقد علم انه ليس كلما يعقرونه من الانعام يتركون ذكاته بل قد قيل انهم انما يفعلون هذا
بالبقر وقيل انهم يفعلون ذلك حتى يسقط ثم يذكونه ومثل هذا لا يوجب تحريم ذبائحهم بل
اذا اختلط الحرام بالحلal في عدد لا ينحصر كاختلاط أخته بأهل بلد واختلاط الميتة والمنصبوب
بأهل بلدة لم يوجب ذلك تحريم ما في البلد كما اذا اختلطت الاخت بالاجنبية والمذكي بالميت فهذا
القدر المذكور لا يوجب تحريم ذبائحهم المجهولة الحال * وبتقدير أن يكون الجبين مصنوعا من
انفحة ميتة فهذه المسئلة فيها قولان مشهوران للعلماء (أحدهما) أن ذلك مباح طاهر كما هو قول
أبي حنيفة وأحمد في اخدي الروايتين (والثاني) أنه حرام نجس كقول مالك والشافعي وأحمد
في الرواية الاخرى والخلاف مشهور في لبن الميتة وإنفتحها هل هو طاهر أم نجس والمطهرون
احتجوا بأن الصحابة أكلوا جبن المجوس مع كون ذبائحهم ميتة ومن خالفهم نازعهم كما هو
مذكور في موضع آخر * وأما الجوخ فقد حكي بعض الناس انهم يدهنونه بشحم الخنزير وقال
بعضهم انه ليس يفعل هذا به كله فاذا وقع الشك في عموم نجاسة الجوخ لم يحكم بنجاسة لعينه
لا مكان ان تكون النجاسة لم تصبها اذ العين طاهرة ومتى شك في نجاستها فالاصل الطهارة
ولو تيقنا نجاسة بعض أشخاص نوع دون بعض لم نحكم بنجاسة جميع أشخاصه ولا بنجاسة
ما شككنا في تنجسه ولكن اذا تيقن النجاسة أو قصد قاصد ازالة الشك فغسل الجوخة
يطهرها فان ذلك صوف أصابه دهن نجس واصابة البول والدم لثوب القطن والكثبان أشد
وهو به الصق وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لمن اصاب دم الحيض ثوبها حتىه ثم اقرصه
ثم اغسله بالماء وفي رواية ولا يضر كثره والله أعلم *

* مسئلة * في ناس في مفازة ومعهم ماء قليل فولغ الكلب فيه فما الحكم فيه
(الجواب) الحمد لله * يجوز لهم حبسه لاجل الشرب اذا عطشوا ولم يجدوا ماء طيبا فان

الخبائث جميعها تباح للمضطر فله ان يأكل عند الضرورة الميتة والدم ولحم الخنزير وله ان يشرب عند الضرورة ما يرويه كالمياه النجسة والمائعات التي ترويه وانما منعه أكثر الفقهاء شرب الخمر قالوا لانها تزيد عطشا * وأما التوضؤ بماء الولوج فلا يجوز عند جماهير العلماء بل يعدل عنه الى التيمم ويجب على المضطر أن يأكل ويشرب ما يقيم به نيته . فمن اضطر الى الميتة أو الماء النجس فلم يأكل ولم يشرب حتى مات دخل النار ولو وجد غيره مضطرا الى مامعه من الماء الطيب والنجس^(١) أو حدث صغير ومن اغتسل وتوضأ وهناك مضطر من أهل الملة أو الذمة ودوابهم المصومة فلم يسقه كان آثما عاصيا والله أعلم *

﴿ مسألة ﴾ في أواني النحاس المطعمة بالفضة كالطاسات وغيرها هل حكمها حكم آنية الذهب والفضة أم لا *

(الجواب) الحمد لله * أما المصنوب بالفضة من الآنية وما يجري مجراها من الآلات سواء سمي الواحد من ذلك إناء أو لم يسم وما يجري مجرى المصنوب كالمباخر والحجامر والطشوت والشمعدانات وأمثال ذلك فان كانت الضبة يسيرة لحاجة مثل تشعيب القدح وشعيرة السكين ونحو ذلك مما لا يباشر بالاستعمال فلا بأس بذلك . ومراد الفقهاء بالحاجة هنا أن يحتاج الى تلك الصورة كما يحتاج الى التشعيب والشعيرة سواء كان من فضة أو نحاس أو حديد أو غير ذلك وليس مرادهم أن يحتاج الى كونها من فضة بل هذا يسمونه في مثل هذا ضرورة والضرورة الذهب والفضة مفردا وتبعا حتى لو احتاج الى شد أسنانه بالذهب أو اتخذ انفا من ذهب ونحو ذلك جاز كما جاءت به السنة مع انه ذهب ومع انه مفرد . وكذلك لو لم يجد ما يشربه الا في إناء ذهب أو فضة جاز له شربه ولو لم يجد ثوبا يقيه البرد أو يقيه السلاح أو يستر به عورته الا ثوبا من حرير منسوج بذهب أو فضة جاز له لبسه فان الضرورة تبيح أكل الميتة والدم ولحم الخنزير بنص القرآن والسنة واجماع الامة مع ان تحريم المطاعم أشد من تحريم الملابس لان تأثير الخبائث بالممازجة والمخالطة للبدن أعظم من تأثيرها بالملابسة والمباشرة للظاهر ولهذا كانت النجاسات التي تحرم ملاستها يحرم أكلها ويحرم من أكل السهوم ونحوها من المضرات ما ليس بنجس ولا يحرم مباشرتها . ثم ما حرم خبث جنسه أشد مما حرم لما فيه من السرف والفخر والخيلاء فان هذا يحرم القدر الذي يقتضى ذلك منه ويباح للحاجة كما أباح للنساء لبس

الذهب والحريز لاحتجتهن الى التزين وحرم ذلك على الرجال وأبيح للرجال من ذلك اليسير كالعلم ونحو ذلك مما ثبت في السنة ولهذا كان الصحيح من القولين في مذهب أحمد وغيره جواز التداوى بهذا الضرب دون الاول كما رخص النبي صلى الله عليه وسلم الزبير وطلحة في لبس الحريز من حكمة كانت بهما ونهى عن التداوى بالحجر وقال انها داء وليست بدواء ونهى عن الدواء الخبيث ونهى عن قتل الضفدع لاجل التداوى بها وقال ان تقتتها تسبيح وقال ان الله لم يجعل شفاء أمي فيما حرم عليها ولهذا استدل بالمرئيين في التداوى بأبوال الابل وألبانها على ان ذلك ليس من الخبائث المحرمة النجسة لئيه عن التداوى بمثل ذلك وليكونه لم يأمر بفعل ما يصيب الأبدان والثياب والآنية من ذلك . واذا كان القائلون بطهارة ابوال الابل تنازعوا في جواز شربها لغير الضرورة وفيه عن أحمد روايتان منصوصتان فذاك لما فيها من القذارة المالحق لها بالمخاط والبصاق والماء ونحو ذلك من المستفذرات التي ليست بنجسة التي يشرع النظافة منها كما يشرع نف الابط وحاق العانة وتقليم الاظفار وإحفاء الشارب ولهذا أيضا كان هذا الضرب محرما في باب الآنية والمنقولات على الرجال والنساء فآنية الذهب والفضة حرام على الصنفين بخلاف التحلي بالذهب ولباس الحريز فانه مباح للنساء وباب الخبائث بالكس فانه يرخص في استعمال ذلك فيما ينفصل عن بدن الانسان مالا يباح اذا كان متصلا به كما يباح اطفاء الحريق بالحجر واطعام الميتة للبراة والصقور ولباس الدابة الثوب النجس وكذلك الاستصباح بالدهن النجس في أشهر قولي العلماء وهو أشهر الروايتين عن أحمد وهذا لان استعمال الخبائث فيها يجري مجرى الاتلاف ليس فيه ضرر وكذلك في الامور المنفصلة بخلاف استعمال الحريز والذهب فان هذا غاية السرف والفخر والخيلاء * وبهذا يظهر غلط من رخص من الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم في لباس دابته الثوب الحريز قياسا على لباس الثوب النجس فان هذا بمنزلة من يجوز اقتراش الحريز ووطأه قياسا على المصورات أو من يبيع تحلية دابته بالذهب والفضة قياسا على من يبيع لباسها الثوب النجس فقد ثبت بالنص تحريم اقتراش الحريز كما ثبت تحريم لباسه * وبهذا يظهر ان قول من حرم اقتراشه على النساء كما هو قول المراوذة من أصحاب الشافعي اقرب الى القياس من قول من اباحه الرجال كما قاله أبو حنيفة وان كان الجمهور على ان الاقتراش كاللباس يحرم على الرجال دون النساء لان

الاقتراش لباس كما قال انس فقمت الى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس اذ لا يلزم من اباحة التزين على البدن اباحة المنفصل كما في آنية الذهب والفضة فانهم اتفقوا على ان استعمال ذلك حرام على الزوجين الذكر والانثى * واذا تبين الفرق بين ما يسميه الفقهاء في هذا الباب حاجة وما يسمونه ضرورة فيسير الفضة التابع بباح عندهم للحاجة كما في حديث انس ان قدح رسول الله صلى الله عليه وسلم لما انكسر شرب بالفضة سواء كان الشاعب له رسول الله صلى الله عليه وسلم او كان هو أنسا * وأما ان كان اليسير للزينة ففيه أقوال في مذهب أحمد وغيره التحريم والاباحة والكره . قيل والرابع انه يباح من ذلك ما لا يباشر بالاستعمال وهذا هو المنصوص عنه في نهى عن العنبة في موضع الشرب دون غيره ولهذا كره حلقة الذهب في الاناء اتباعا لعبد الله بن عمر في ذلك فانه كره ذلك وهو أولى ما اتبع في ذلك * وأما ما يروى عنه مرفوعا من شرب في إناء ذهب أو فضة أو إناء فيه شيء من ذلك فأسناده ضعيف ولهذا كان المباح من الضبة انما يباح لنا استعماله عند الحاجة فأما بدون ذلك قيل يكره وقيل يحرم ولذلك كره أحمد الحلقة في الاناء اتباعا لعبد الله بن عمر . والكره منه هل يحمل على التنزيه أو التحريم على قولين لاصحابه وهذا المنع هو مقتضى النص والقياس فان تحريم الشيء مطلقا يقتضى تحريم كل جزء منه كما ان تحريم الخنزير والميتة والدم اقتضى ذلك وكذلك تحريم الاكل والشرب في آنية الذهب والفضة يقتضى المنع من أبعاض ذلك وكذلك النهى عن لبس الحرير يقتضى النهى عن أبعاض ذلك لولا ما ورد من استثناء موضع إصبعين أو ثلاث أو أربع في الحديث الصحيح ولهذا وقع الفرق في كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وكلام سائر الناس بين باب النهى والتحريم وباب الأمر والایجاب فاذا نهى عن شيء نهى عن بعضه واذا أمر بشيء كان أمرا بجميعة ولهذا كان النكاح حيث أمر به كان أمرا بجموعه وهو العقد والوطء وكذلك اذا أیج كما في قوله (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) (حتى تنكح زوجا غيره) (وأنكحوا الايالي منكم والصالحين من عبادكم وامائكم) يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج . حيث حرم النكاح كان تحريما لأبعاضه حتى يحرم العقد مفردا والوطء مفردا كما في قوله (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف) وكما في قوله (حرمت عليكم أمهاتكم) الآية الى آخرها وكما في قوله لا ينكح المحرم ولا ينكح ونحو ذلك ولهذا فرق مالك وأحمد في المشهور عنه بين من حلف ليفعلن شيئا

ففعل بمضه انه لاير ومن حلف لايفعل شيئاً ففعل بمضه انه يحنث . وإذا كان تحريم الذهب والحرير على الرجال وآنية الذهب والفضة على الزوجين يقتضى شمول التحريم لأبماض ذلك بقى اتخاذ اليسير لحاجة أو مطلقاً فلا اتخاذ اليسير^(١) ولهذا تنازع العلماء في جواز اتخاذ الآنية بدون استعمالها فرخص فيه أبو حنيفة والشافعي وأحمد في قول وإن كان المشهور عتقهما تحريمه اذ الاصل أن ما حرم استعماله حرم اتخاذه كآلات الملاهي * واما ان كانت الفضة التابعة كثيرة ففيها ايضاً قولان في مذهب الشافعي واحمد وفي تحديد الفرق بين الكثير واليسير والترخيص في لبس خاتم الفضة أو تحلية السلاح من الفضة وهذا فيه اباحة يسير الفضة مفرداً لكن في اللباس والتحلي وذلك يباح فيه مالا يباح في باب الآنية كما تقدم التنبيه على ذلك ولهذا غلط بعض الفقهاء من اصحاب احمد حيث حكى قولاً باباحة يسير الذهب تبعاً في الآنية عن ابى بكر عبد العزيز وابو بكر انما قال ذلك في باب اللباس والتحلي كعلم الذهب ونحوه * وفي يسير الذهب في باب اللباس عن احمد اقوال (احدها) الرخصة مطلقاً لحديث معاوية نهى عن الذهب الا مقطعاً ولعل هذا القول اقوى من غيره وهو قول ابى بكر (والثاني) الرخصة في السلاح فقط (والثالث) في السيف خاصة وفيه وجه بتحريمه مطلقاً لحديث أسماء لا يباح من الذهب ولا خريصة^(٢) والخريصة عين الجرادة^(٣) لكن هذا قد يحمل على الذهب المفرد دون التابع ولا ريب ان هذا محرم عند الأئمة الاربعة لانه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن خاتم الذهب وان كان قد لبسه من الصحابة من لم يبلغه النهي ولهذا فرق احمد وغيره بين يسير الحرير مفرداً كالتكة فنهى عنه وبين يسيره تبعاً كالعلم اذ الاستثناء وقع في هذا النوع فقط . فكما يفرق في الرخصة بين اليسير والكثير فيفرق بين التابع والمفرد ويحمل قول معاوية الا مقطعاً على التابع لغيره واذا كانت الفضة قد رخص منها في باب اللباس والتحلي في اليسير وان كان مفرداً فالذين رخصوا في اليسير أو الكثير التابع في الآنية ألحقوها بالحرير الذي ابيح يسيره تبعاً للرجال في الفضة التي ابيح يسيرها مفرداً اولاً ولهذا ابيح في احد قولى العلماء وهو احدى الروايتين عن احمد حلية المنطقة من الفضة وما يشبه ذلك من لباس الحرب كالخوذات والجوشن والران وحمايل السيف وأما تحلية

(١) كذا بالاصل ولعله سقط من العبارة شيء والله أعلم اهـ مصححه (٢) مصغر خرص بالضم وهى الحلقة الصغيرة من حلى الاذن اهـ مصححه (٣) كذا بالاصل

السيف بالفضة فليس فيه هذا الخلاف * والذين منعوا قالوا الرخصة وقعت في باب اللباس دون باب الآتية وباب اللباس أوسع كما تقدم وقد يقال إن هذا أقوى إذ لا أثر في هذه الرخصة والقياس كما ترى وأما المصنوب بالذهب فهذا دخل في النهي سواء كان قليلا أو كثيرا والخلاف المذكور في الفضة منتف ههنا لكن في يسير الذهب في الآتية وجه للرخصة فيه وأما التوضؤ والغتسال من آتية الذهب والفضة فهذا فيه نزاع معروف في مذهب أحمد لكنه مركب على إحدى الروايتين بل أشهرها عنه في الصلاة في الدار المنصوبة واللباس المحرم كالحرير والمنصوب والحج بالمال الحرام وذبح الشاة بالسكين المحرمة ونحو ذلك مما فيه أداء واجب واستحلال محظور فأما على الرواية الأخرى التي يصحح فيها الصلاة والحج ويبح الذبح فإنه يصحح الطهارة من آتية الذهب والفضة * وأما على المنع فلا صحابه قولان أحدهما الصحة كما هو قول الخرق وغيره والثاني البطلان كما هو قول أبي بكر طردا لقياس الباب . والذين نصروا قول الخرق أكثر اصحاب أحمد فرقوا بفرقين (أحدهما) أن المحرم ههنا منفصل عن العبادة فإن الاناء منفصل عن المتطهر بخلاف لباس المحرم وآكله والجالس عليه فإنه مباشر له (قالوا) فاشبهه بالوذهب إلى الجمعة بدابة منصوبة وضعف آخرون هذا الفرق بأنه لا فرق بين أن يمس يده في الاناء المحرم وبين أن يفترف منه وبأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الشارب من آتية الذهب والفضة إنما يجزئ في بطنه نار جهنم وهو حين انصباب الماء في بطنه يكون قد انفصل عن الاناء (والفرق الثاني) وهو افقه قالوا التحريم إذا كان في ركن العبادة وشرطها أثر فيها كما إذا كان في الصلاة في اللباس أو البقعة وأما إذا كان في اجنبي عنها لم يؤثر والاناء في الطهارة اجنبي عنها فلهذا لم يؤثر فيها والله اعلم

مسئلة في لمس النساء هل ينقض الوضوء أم لا

(الجواب) الحمد لله * أما نقض الوضوء بلمس النساء فالفقهاء فيه ثلاثة أقوال طرفان ووسط (اضفها) أنه ينقض اللبس وإن لم يكن لشهوة إذا كان الملموس مظنة للشهوة وهو قول الشافعي تمسكا بقوله تعالى (أو لا مستم النساء) وفي القراءة الأخرى أو لمستم (القول الثاني) أن اللبس لا ينقض بحال وإن كان لشهوة كقول أبي حنيفة وغيره وكلا القولين يذكر رواية عن أحمد لكن ظاهر مذهبه كذهب مالك والفقهاء السبعة أن اللبس إن كان لشهوة نقض والا فلا وليس في المسئلة قول متوجه إلا هذا القول أو الذي قبله . فأما تعليق النقض بمجرد اللبس

فهذا خلاف الاصول وخلاف اجماع الصحابة وخلاف الآثار وليس مع قائله نص ولا قياس فان كان اللمس في قوله تعالى (أو لمستم النساء) اذا أريد به اللمس باليد والقبلة ونحو ذلك كما قاله ابن عمر وغيره فقد علم انه حيث ذكر مثل ذلك في الكتاب والسنة فانما يراد به ما كان لشهوة مثل قوله في آية الاعتكاف (ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد) ومباشرة المعتكف لغير شهوة لا تحرم عليه بخلاف المباشرة لشهوة وكذلك المحرم الذي هو أشد لو باشر المرأة لغير شهوة لم يحرم عليه ولم يجب عليه به دم وكذلك قوله (ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن) وقوله (لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن) فانه لو مسها مسيسا خاليا من غير شهوة لم يجب به عدة ولا يستقر به مهر ولا تنتشر به حرمة المصاهرة باتفاق العلماء بخلاف ما لو لمس المرأة لشهوة ولم يخل بها ولم يطأها ففي استقرار المهر بذلك نزاع معروف بين العلماء في مذهب أحمد وغيره. فنزعم أن قوله (أو لمستم النساء) يتناول اللمس وان لم يكن لشهوة فقد خرج عن اللغة التي جاء بها القرآن بل وعن لغة الناس في عرفهم فانه اذا ذكر المس الذي يقرن فيه بين الرجل والمرأة علم أنه مس الشهوة كما انه اذا ذكر الوطء المقرون بين الرجال والمرأة علم انه الوطء بالفرج لا بالقدم * وأيضا فانه لا يقول إن الحكم معاق بلمس النساء مطلقا بل بصنف من النساء وهو ما كان مظنة الشهوة فأما مس من لا يكون مظنة كذوات المحارم والصغيرة فلا ينقض بها فقد ترك ما ادعاه من الظاهر واشترط شرطا لا أصل له بنص ولا قياس فان الاصول المنصوصة تفرق بين اللمس لشهوة واللمس لغير شهوة . لا تفرق بين ان يكون الملموس مظنة الشهوة أو لا يكون وهذا هو المس المؤثر في العبادات كلها كالأحرام والاعتكاف والصيام وغير ذلك وادنا كان هذا القول لا يدل عليه ظاهر اللفظ ولا القياس لم يكن له أصل في الشرع * وأما من علق النقص بالشهوة فالظاهر المعروف في مثل ذلك دليل له وقياس أصول الشريعة دليل * ومن لم يجعل اللمس ناقضا بحال فانه يجعل اللمس انما أريد به الجماع كما في قوله تعالى (وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن) ونظائره كثيرة * وفي السنن أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ لكن تكلم فيه * وأيضا فن المعلوم ان مس الناس نسائهم مما تم به البلوى ولا يزال الرجل يمس امرأته فلو كان هذا مما ينقض الوضوء لكان النبي صلى الله عليه وسلم يئنه لامته ولكان مشهورا بين الصحابة ولم ينقل أحد إن أسعد!

من الصحابة كان يتوضأ بمجرد ملاقة يده لأمرائه أو غيرها ولا نقل أحد في ذلك حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلم أن ذلك قول باطل والله أعلم *

* مسألة * هل التغليس أفضل أم الاسفار *

(الجواب) الحمد لله * بل التغليس أفضل إذا لم يكن ثم سبب يقتضي التأخير فإن الأحاديث الصحيحة المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم تبين أنه كان يغتسل بمصلاة الفجر كما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الفجر فيشهد معه نساء من المؤمنات متلفعات بمروطهن ثم يرجعن إلى بيوتهن ما يعفرن أحد من الغلس والنبي صلى الله عليه وسلم لم يكن في مسجده قناديل كما في الصحيحين عن أبي برزة الأسلمي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر بما بين السنتين آية إلى المائة وينصرف منها حين يعرف الرجل جليسه وهذه القراءة هي نحو نصف جزء أو ثلث جزء وكان فراغه من الصلاة حين يعرف الرجال جليسه وهكذا في الصحيح من غير هذا الوجه أنه كان يغتسل بالفجر وكذلك خلفاؤه الراشدون بعده وكان بعده أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها فتشأ في دولتهم فقهاء رأوا عاداتهم فظنوا أن تأخير الفجر والمصر أفضل من تقديمها وذلك غلط في السنة * واحتجوا بما رواه الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر وقد صححه الترمذي وهذا الحديث لو كان معارضاً لم يقاومها لأن تلك في الصحيحين وهي مشهورة مستفيضة والخبر الواحد إذا خالف المشهور المستفيض كان شاذاً وقد يكون منسوخاً لأن التغليس هو فعله حتى مات وفعل الخلفاء الراشدون بعده * وقد تناول الطحاوي من أصحاب أبي حنيفة وغيره كابي حفص^(١) البرمكي من أصحاب أحمد وغيرهما قوله أسفروا بالفجر على أن المراد الاسفار بالخروج منها أي أطيلوا صلاة الفجر حتى تخرجوا منها مسافرين * وقيل المراد بالاسفار التبين أي صلوا إذا تبين الفجر وانكشف ووضح فإن في الصحيحين عن ابن مسعود قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير وقتها إلا صلاة الفجر بمزدلفة وصلاة المغرب بمجمع وصلاة الفجر إنما صلاها يومئذ بعد طلوع الفجر هكذا في صحيح مسلم عن جابر قال صلى صلاة الفجر حين برق الفجر وإنما مراد عبد الله بن مسعود أنه كان يؤخر الفجر عن أول طلوع الفجر حتى يتبين ويتكشف ويظهر وذلك اليوم عجلاً قبل وبهذا تنفق معاني

(١) في نسخة كافي جعفر قايغر

أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وأما إذا أخرها لسبب يقتضى التأخير مثل المتيمع عادته انما يؤخرها ليصلي آخر الوقت بوضوء والمنفرد يؤخرها حتى يصلي آخر الوقت في جماعة أو أن يقدر على الصلاة آخر الوقت قائماً وفي أول الوقت لا يقدر الا قاعداً ونحو ذلك مما يكون فيه فضيلة تريد على الصلاة في أول الوقت فالتأخير لذلك أفضل والله أعلم *

﴿مسئلة﴾ هل تجزئ الصلاة قدام الامام أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله * أما صلاة المأموم قدام الامام ففيها ثلاثة أقوال للعلماء (أحدها) انها تصح مطلقاً وان قبل انها تكره وهذا هو المشهور من مذهب مالك والقول القديم للشافعي (والقول الثاني) انها لا تصح كذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد في المشهور من مذهبهما (والثالث) انها تصح مع العذر دون غيره مثل ما اذا كان زحمة فلم يمكنه ان يصلي الجمعة والجماعة الاقدام الامام فتكون صلاته قدام الامام خيراً من ترك الصلاة وهذا قول طائفة من العلماء وهو قول في مذهب أحمد وغيره وهو أعدل الأقوال وأرجحهما وذلك لان ترك التقدم على الامام غاية ان يكون واجبا من واجبات الصلاة في الجماعة والواجبات كلها تسقط بالعجز وهكذا يسقط عن المصلي ما يعجز عنه من القيام والقراءة واللباس والطهارة وغير ذلك وأما الجماعة فانه يجلس في الاوتار لمتابعة الامام ولو فعل ذلك منفردا عمدا بطلت صلاته واذا أدركه ساجدا أو قاعدا كبر وسجد معه وقعد معه لاجل المتابعة مع انه لا يعتمد له بذلك ويسجد لسهو الامام وان كان هو لم يسه * وأيضا في صلاة الخوف يستدبر القبلة ويعمل العمل الكثير ويفارق الامام قبل السلام ويقضي الركعة الاولى قبل سلام الامام وغير ذلك مما يفعله لاجل الجماعة ولو فعله لغير عذر بطلت صلاته * وأبلغ من ذلك ان مذهب البصريين وأكثر أهل الحديث أن الامام الراتب اذا صلى جالسا صلى المأمومون جلوسا لاجل متابعته فيتركون القيام الواجب لأجل المتابعة كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا صلى جالسا فصلوا جلوسا أجمعون * والناس في هذه المسئلة على ثلاث أقوال قيل لا يؤم القاعد القائم فان ذلك من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم كقول مالك ومحمد بن الحسن . وقيل بل يؤمهم ويقومون فان الامر بالقعود منسوخ كقول أبي حنيفة والشافعي . وقيل ذلك محكم وقد فعله غير واحد من الصحابة بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم كأبي سعيد بن خضير وغيره وهذا مذهب حماد بن زيد وأحمد بن حنبل وغيرهما * وعلى هذا فلو

صلوا قياما في صحة صلاتهم قولان * والمقصود هنا أن الجماعة تعمل بحسب الامكان فإذا كان المأموم لا يمكنه الاتهام بإمامه الاقدامه كان غاية ما في هذا الباب انه ترك الوقت لاجل الجماعة وهذا أخف من غيره ومثل هذا يسوغ له الصلاة خلف الصف ولم يدع الجماعة ولم يجذب أحدا يصلي معه كما ان المرأة اذا لم تجد امرأة تصافها فانها تقف وحدها خلف الصف باتفاق الأئمة وهو انما أمر بالمصافاة مع الامكان لامع المعجز عن المصافاة والله أعلم *

﴿ مسألة ﴾ في الصلاة يوم الجمعة بالسجدة هل تجب المداومة عليها أم لا *

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله * ليست قراءة ألم تنزيل التي فيها السجدة ولا غيرها من ذوات السجود واجبة في فجر الجمعة باتفاق الأئمة . ومن اعتقد ذلك واجبا أو ذم من ترك ذلك فهو ضال مخطئ يجب عليه ان يتوب من ذلك باتفاق الأئمة وانما تنازع العلماء في استحباب ذلك وكراهيته فممن مالك يكره ان يقرأ بالسجدة في الجهر والصحيح انه لا يكره كقول أبي حنيفة والشافعي وأحمد لانه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد في العشاء باذا السماء انشقت وثبت عنه في الصحيحين انه كان يقرأ في الفجر يوم الجمعة ألم تنزيل وهل أنى : وعند مالك يكره ان يقصد سورة بعينها * وأما الشافعي وأحمد فيستحبون ما جاءت به السنة مثل الجمعة والمنافقين في الجمعة والذاريات واقرب في العيد وألم تنزيل وهل أنى في فجر الجمعة لكن هنا مسثلان نافعتان (احدهما) انه لا يستحب أن يقرأ بسورة فيها سجدة أخرى باتفاق الأئمة فليس الاستحباب لاجل السجدة بل للسورتين والسجدة جاءت اتفاقا فان هاتين السورتين فهما ذكر ما يكون في يوم الجمعة من الخلق والبعث (الثانية) انه لا ينبغي المداومة عليها بحيث يتوهم الجهال انها واجبة وأن تاركها مسمى بل ينبغي تركها أحيانا لعدم وجوبها والله أعلم *

﴿ مسألة ﴾ في صلاة الجماعة هل هي فرض عين أم فرض كفاية أم سنة مؤكدة فان كانت فرض عين وصلى أحد وحده من غير عذر هل تصح صلاته أم لا وما أقوال العلماء في ذلك وما حجة كل واحد منهم وما الرجوع من قولهم *

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله * اتفق العلماء على انها من أوكد العبادات وأجل الطاعات وأعظم شعائر الاسلام وعلى ما ثبت من فضلها عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال بفضل صلاة الرجل في الجماعة على صلاته وحده بخمس وعشرين درجة هكذا في حديث أبي هريرة وأبي

سميد بخمس وعشرين وفي حديث ابن عمر بسبع وعشرين والثلاثة في الصحيح وقد جمع بينهما
بان حديث الخمس والعشرين ذكر فيه الفضل الذي بين صلاة المنفرد والصلاة في الجماعة
والفضل خمس وعشرون وحديث السبع والعشرين ذكر فيه صلاته منفردا وصلاته في الجماعة
والفضل بينهما فصار المجموع سبعا وعشرين. ومن ظن من المتسكة أن صلاته وحده أفضل
إما في خلوته وإما في غير خلوته فهو مخطئ ضال. وأضل منه من لم ير الجماعة الا خلف الامام
المعصوم فمطل المساجد عن الجمع والجماعات التي أمر الله تعالى بها ورسوله صلى الله عليه وسلم
وعمر المشاهد بالبدع والضلالات التي نهى الله عنها ورسوله وصار مشابها لمن نهى عن عبادة
الرحمن وأمر بعبادة الاوثان فان الله سبحانه شرع الصلاة وغيرها في المساجد كما قال تعالى
(ومن أظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها) وقال تعالى (ولا
تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد) وقال تعالى (قل أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند
كل مسجد) وقال تعالى (ما كان للمشركين ان يعمروا مساجد الله) الى قوله (انما يعمر مساجد
الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش الا الله فمضى أولئك أن
يكونوا من المهتدين) وقال تعالى (في بيوت أذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها
بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله واقام الصلاة وإيتاء الزكاة) الآية
وقال تعالى (وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا) وقال تعالى (ومساجد يذكر فيها اسم الله
كثيرا) * واما مشاهد القبور ونحوها فقد اتفق أئمة المسلمين على انه ليس من دين الاسلام ان
تخص بصلاة أو دعاء أو غير ذلك. ومن ظن ان الصلاة والدعاء والذكر فيها أفضل منه في
المساجد فقد كفر بل تواترت السنن بالنهي عن اتخاذها لذلك كما ثبت عنه في الصحيحين أنه قال
لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما فعلوا قالت عائشة ولولا ذلك
لا برز قبره ولكن كره ان يتخذ مسجدا * وفي الصحيحين أيضا انه ذكر له كنيسة بارض الحبشة
وما فيها من الحسن والتصاوير فقال أولئك اذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدا
وصوروا فيه تلك التصاوير أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة * وثبت عنه في صحيح مسلم من
حديث جندب انه قال قبل أن يموت بخمس ان من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ألا
فلا تتخذوا القبور مساجد فاني أنهاكم عن ذلك * وفي المسند عنه صلى الله عليه وسلم انه قال ان

من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء والذين يتخذون القبور مساجد * وفي موطأ مالك
عنه صلى الله عليه وسلم انه قال اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد اشتد غضب الله على قوم اتخذوا
قبور أنبيائهم مساجد * وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا تتخذوا قبوري عيداً وصلوا
عليّ حيث ما كنتم فان صلاتكم تبلغني * والمقصود هنا ان أئمة المسلمين متفقون على ان اقامة
الصلوات الخمس في المساجد هي من أعظم العبادات وأجل القربات ومن فضل تركها عليها
إشارة للخلو والانفراد على الصلوات الخمس في الجماعات أو جعل الدعاء والصلوة في المشاهد
أفضل من ذلك في المساجد فقد انخلع من ربة الدين واتبع غير سبيل المؤمنين (ومن يشاقق
الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت
مصيراً) ولكن تنازع العلماء بمد ذلك في كونها واجبة على الاعيان أو على الكفاية
أو سنة مؤكدة على ثلاثة أقوال (قيل) هي سنة مؤكدة فقط وهذا هو المعروف عن
أصحاب أبي حنيفة وأكثر أصحاب مالك وكثير من أصحاب الشافعي وبذكر رواية عن
أحمد (وقيل) هي واجبة على الكفاية وهذا هو المرجح في مذهب الشافعي وقول بعض
أصحاب مالك وقول في مذهب أحمد (وقيل) هي واجبة على الأعيان وهذا هو المنصوص
عن أحمد وغيره من أئمة السلف وفقهاء الحديث وغيرهم * وهؤلاء تنازعوا فيما إذا صلى منفردا
لغير عذر هل تصح صلاته على قولين (أحدهما) لا تصح وهو قول طائفة من قدماء أصحاب
أحمد ذكره القاضي أبو يعلى في شرح المذهب عنهم وبعض متأخريهم كابن عقيل وهو قول
طائفة من السلف واختاره ابن حزم وغيره (والثاني) تصح مع ثلثه بالترك وهذا هو المأثور عن
أحمد وقول أكثر أصحابه * والذين نفوا الوجوب احتجوا بتفضيل النبي صلى الله عليه وسلم
صلاة الجماعة على صلاة الرجل وحده (قالوا) ولو كانت واجبة لم تصح صلاة المنفرد ولم يكن
هناك تفضيل وحملوا ما جاء من م النبي صلى الله عليه وسلم بالنجريق على من ترك الجمعة أو
على المنافقين الذين كانوا يتخلفون عن الجماعة مع النفاق وأن تحريقهم كان لاجل النفاق لالاجل
ترك الجماعة مع الصلاة في البيوت * وأما الموجبون فاحتجوا بالكتاب والسنة والآثار أما
الكتاب * فقوله تعالى (واذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك) الآية وفيها
دليلان (أحدهما) انه أمرهم بصلاة الجماعة معه في حال الخوف وذلك دليل على وجوبها حال

الخوف وهو يدل بطريق الاولى على وجوبها حال الأمن (الثاني) أنه سن صلاة الخوف جماعة وسوغ^(١) فيها ما لا يجوز لغير عذر كما يستدبر القبلة والعمل الكثير فانه لا يجوز لغير عذر بالاتفاق وكذلك مفارقة الامام قبل السلام عند الجمهور . وكذلك التخلف عن متابعة الامام كما يتخلف الصف المؤخر بعد ركوعه مع الامام اذا كان العدو أمامهم (قالوا) وهذه الامور تبطل الصلاة لو فلت لغير عذر فلو لم تكن الجماعة واجبة بل مستحبة لكان قد التزم فعل محذور مبطل للصلاة وترك المتابعة الواجبة في الصلاة لاجل فعل مستحب مع انه قد كان من الممكن ان يصلوا وحدائنا صلاة تامة ففلم انها واجبة * وأيضا فقوله تعالى (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين) إما ان يراد به المفارقة في الفعل وهي الصلاة جماعة وإما ان يراد به ما يراد بقوله (وكونوا مع الصادقين) فان أريد الثاني لم يكن فرق بين قوله صلوا مع المصلين وصوموا مع الصائمين واركعوا مع الراكعين والسياق يدل على اختصاص الركوع بذلك (فان قيل) فالصلاة كلها تفعل في الجماعة (قيل) خص الركوع بالذكر لانه به تدرك الصلاة فمن أدرك الركعة فقد أدرك السجدة فامر بما يدرك به الركعة كما قال تعالى (يا مريم ائتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين) فانه لو قيل ائتي مع القانتين لدل على وجوب ادراك القيام ولو قيل اسجدي لم يدل على وجوب ادراك الركوع بخلاف قوله اركعي مع الراكعين فانه يدل على الامر بادراك الركوع وما بعده دون ما قبله وهو المطلوب (واما السنة) فالاحاديث المستفيضة في هذا الباب مثل حديث أبي هريرة المتفق عليه عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لقد هممت ان آمر بالصلاة فتقام ثم آمر رجلا فيصلي بالناس ثم أنطلق الى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار فهم بتحريق من لم يشهد الصلاة * وفي لفظ قال أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر ولو يعلمون ما فيها لاتوهما ولو حجبوا ولقد هممت ان آمر بالصلاة فتقام الحديث * وفي حديث في المسند وغيره لولا ما في البيوت من النساء والذرية لأمرت أن تقام الصلاة الحديث * فبين صلى الله عليه وسلم انه هم بتحريق البيوت على من لم يشهد الصلاة وبين أنه انما منعه من ذلك من فيها من النساء والذرية فانهم لا يجب عليهم شهود الصلاة وفي تحريق البيوت قتل من لا يجوز قتله وكان ذلك بمنزلة اقامة الحد على الجبلي وقد قال سبحانه (ولولا رجال مؤمنون

ونساء مؤمنات لم تعلموهم أن تطؤهم فتصيبكم منهم مرة بنسب علم ليدخل الله في رحمته من يشاء لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذابا أليما) * ومن حمل ذلك على ترك شهود الجمعة فسياق الحديث يبين ضعف قوله حيث ذكر صلاة العشا والفجر ثم أتبع ذلك بهمه بتحريق من لم يشهد الصلاة * وأما من حمل العقوبة على النفاق إلا على ترك الصلاة فقوله ضعيف لا وجه (أحدها) أن النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يقتل المنافقين على الأمور الباطنة وإنما يعاقبهم على ما يظهر منهم من ترك واجب أو فعل محرم فلولا أن في ذلك ترك واجب لما حرقهم (الثاني) أنه رتب العقوبة على ترك شهود الصلاة فيجب ربط الحكم بالسبب الذي ذكره (الثالث) أنه سيأتي أن شاء الله حديث ابن أم مكتوم حيث استأذنه أن يصلي في بيته فلم يأذن له وابن أم مكتوم رجل مؤمن من خيار المؤمنين أتى عليه القرآن وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستخلفه على المدينة وكان يؤذن للنبي صلى الله عليه وسلم (الرابع) أن ذلك حجة على وجوبها أيضا كما قد ثبت في صحيح مسلم وغيره عن عبد الله بن مسعود أنه قال من سره أن يلقي الله غدا مسلما فليصل هذه الصلوات الخمس حيث ينادى بهن فإن الله شرع لنبه صلى الله عليه وسلم سنن الهدى وإن هذه الصلوات الخمس في المساجد التي ينادى بهن من سنن الهدى وانكم لو صليتم في بيوتكم كما صلى هذا المتخلف في بيته تركتم سنة نبيكم ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف * فقد أخبر عبد الله بن مسعود أنه لم يكن يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق . وهذا دليل على استقرار وجوبها عند المؤمنين ولم يعلموا ذلك إلا من جهة النبي صلى الله عليه وسلم إذ لو كانت عندهم مستحبة كقيام الليل والتطوعات التي مع الفرائض وصلاة الضحى ونحو ذلك كان منهم من يفعلها ومنهم من لا يفعلها مع إيمانه كما قال له الأعرابي والله لا أزيد على ذلك^(١) ولا أنقص منه فقال أفلح إن صدق . ومعلوم أن كل أمر كان لا يتخلف عنه إلا منافق كان واجبا على الأعيان كخروجهم إلى غزوة تبوك فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر به المسلمين جميعا لم يأذن لاحد في التخلف إلا من ذكر أن له عذرا فاذن له لاجل عذره ثم لما رجع كشف الله أسرار المنافقين وهتك أستارهم وبين أنهم تخلفوا لغير عذر . والذين تخلفوا لغير عذر مع الإيمان عوقبوا بالهجر

(١) في نسختين على هذا

حتى هجران نسائهم لهم حتى تاب الله عليهم (فان قيل) فأنتم اليوم تحكمون بنفاق من تخلف عنها
وتجوزون تحريق البيوت عليه اذا لم يكن فيها ذرية (قيل له) من الافعال ما يكون واجبا ولكن
تأويل المتأول يسقط الحد عنه وقد صار اليوم كثير ممن هو مؤمن لا يراها واجبة عليه فيتركها
متأولا وفي زمن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لاحد تأويل لان النبي صلى الله عليه وسلم قد
بأشهرهم بالايجاب * وأيضا مما ثبت في الصحيح والسنن أن أعمى استأذن النبي صلى الله عليه عليه
وسلم ان يصلي في بيته فأذن له فلما ولى دعاه فقال هل تسمع النداء قال نعم قال فأجب فأمره
بالاجابة اذا سمع النداء ولهذا أوجب أحمد الجماعة على من سمع النداء * وفي لفظ في السنن أن
ابن أم مكتوم قال يارسول الله اني رجل شاسع الدار وان المدينة كثيرة الهوام ولى قائم
لا يلائني فهل تجدلي رخصة ان أصلي في بيتي فقال هل تسمع النداء قال نعم قال لا أجعلك رخصة
وهذا نص في الايجاب للجماعة مع كون الرجل مؤمنا * واما احتجاجهم بتفضيل صلاة الرجل
في الجماعة على صلاته وحده فمعه جوابان مبنيان على صحة صلاة المنفرد لغير عذر. فمن صحح صلاته
قال الجماعة واجبة وليست شرطا في الصحة كالوقت فانه لو أخر العصر الى وقت الاصفرار كان
آثما مع كون الصلاة صحيحة بل وكذلك لو أخرها الى ان يبقى مقدار ركعة كما ثبت في الصحيح
من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر * قال والتفضيل لا يدل على
ان المفضل جائز فقد قال تعالى (اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسموا الى ذكر الله وذروا
البيع ذلكم خير لكم) فجعل السمي الى الجمعة خيرا من البيع والسمي واجب والبيع حرام وقال
تعالى (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم) * ومن قال لا تصح
صلاة المنفرد الا لمدرك احتج بادلة الوجوب. قال وما ثبت وجوبه في الصلاة كان شرطا في الصحة
كسائر الواجبات وأما الوقت فلا يمكن تلافيه فإذا فات لم يمكن فعل الصلاة فيه فظير ذلك فوت
الجمعة وفوت الجماعة التي لا يمكن استدراكها فاذا فوت الجمعة الواجبة كان آثما وعليه الظاهر اذا لا يمكن
سوى ذلك وكذلك من فوت الجماعة الواجبة التي يجب عليه شهودها وليس هناك جماعة أخرى
فانه يصلي منفردا وتصح صلاته هنا لعدم إمكان صلاته جماعة كما يصح الظاهر من تقوته الجمعة وليس
وجوب الجماعة بأعظم من وجوب الجمعة وانما الكلام فيمن صلى في بيته منفردا لغير ثم أقيمت
الجماعة فهذا عندهم عليه أن يشهد الجماعة كمن صلى الظهر قبل الجمعة عليه أن يشهد الجمعة ^(١) * واستدلوا

الجمعة قبل الظهر
على من
لا يشهد الجمعة
أن يشهد الجمعة

على ذلك بحديث أبي هريرة الذي في السنن عنه صلى الله عليه وسلم من سمع النداء ثم لم يحجب من غير عذر فلا صلاة له * ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد فان هذا معروف من كلام علي وقد رواه الدار قطنى وغيره مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم وقوى ذلك بعض الحفاظ (قالوا) ولا يعرف في كلام الله ورسوله حرف التثنية دخل على فعل شرعى الا لترك واجب فيه كقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بام القرآن ولا ايمان لمن لا امانة له ونحو ذلك * واجاب هؤلاء عن حديث التفضيل بأن قالوا هو محمول على المعذور كالمرضى ونحوه فان هذا بمنزلة قوله صلى الله عليه وسلم صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم وصلاة النائم على النصف من صلاة القاعد وان تفضيله صلاة الرجل في جماعة على صلته وحده كتفضيله صلاة القائم على صلاة القاعد. ومعلوم ان القيام واجب في صلاة الفرض دون النفل كما ان الجماعة واجبة في الفرض دون النفل * وتام الكلام في ذلك أن العلماء تنازعوا في هذا الحديث ^(١) هل المراد بهما المعذور أو غيره على قولين فقالت طائفة المراد بهما غير المعذور * قالوا لان المعذور اجره تام بدليل ما ثبت في الصحيحين عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا مرض العبد أو سافر كتب له من العمل كما كان يعمل وهو صحيح مقيم * قالوا فاذا كان المريض والمسافر يكتب لهما ما كان يعملان في الصحة والاقامة كيف يكون صلاة المعذور قاعدا أو منفردا دون صلته في الجماعة قائما * وحمل هؤلاء تفضيل صلاة القائم على النفل دون الفرض لان القيام في الفرض واجب ومن قال هذا القول لزمه ان يجوز تطوع الصحيح مضطجعا لانه قد ثبت أنه قال ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم * وقد طرد هذا الدليل طائفة من متأخري أصحاب الشافعى وأحمد وجوزوا ان يتطوع الرجل مضطجعا لغير عذر لاجل هذا الحديث ولتمذر حمله على المريض كما تقدم ولكن أكثر العلماء انكروا ذلك وعدوه بدعة وحدثا في الاسلام وقالوا لا يعرف أن احدا قط صلى في الاسلام على جنبه وهو صحيح ولو كان هذا مشروعا لفعله المسلمون على عهد نبيهم صلى الله عليه وسلم أو بعده ولفعله النبي صلى الله عليه وسلم ولو مرة لتبين الجواز وقد كان يتطوع قاعدا ويصلى على راحلته قبل أى وجه توجهت به وبوتر عليها غير أنه لا يصلى عليها المكتوبة فلو كان هذا سائغا لفعله ولو مرة أو لفعله أصحابه * وهؤلاء

(١) كذا في ثلاث نسخ والصواب في هذين الحديثين

الذين انكروا هذا مع ظهور حجتهم قد تناقض من لم يوجب الجماعة منهم حيث حملوا قوله
تفضل صلاة الجماعة على صلاة الرجل وحده بخمس وعشرين درجة على أنه أراد غير المندور
فيقال لهم لم كان التفضيل هنا في حق غير المندور والتفضيل هناك في حق المندور وهل هذا إلا
تناقض وأما من أوجب الجماعة وحل التفضيل على المندور فطرد دليله وحينئذ فلا يكون
في الحديث حجة على صحة صلاة المنفرد لفير عذر * وأما ما احتج به منازعهم من قوله إذا
مرض العبد أو سافر كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم بخوابهم عنه أن هذا
الحديث دليل على أنه يكتب له مثل الثواب الذي كان يكتب له في حال الصحة والاقامة
لأجل نيته له وعجزه عنه بالذبح * وهذه قاعدة الشريعة أن من كان عازما على الفعل عزما
جازما وفعل ما يقدر عليه منه كان بمنزلة الفاعل فهذا الذي كان له عمل في صحته ولقامته عزمه
أنه يفعله وقد فعل في الأرض والسفر ما أمكنه فكان بمنزلة الفاعل كما جاء في السنن فيمن تطهر
في بيته ثم ذهب إلى المسجد ليدرك الجماعة فوجدها قد فاتت أنه يكتب له أجر صلاة الجماعة
وكما ثبت في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم إن بالمدينة لرجالا ماسرتم مسيرا ولا قطعتم
وأديا إلا كانوا معكم قالوا وهم بالمدينة قال وهم بالمدينة حبسهم العذر وقد قال تعالى (لا يستوى
القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم) الآية. فهذا
ومثله يبين أن المندور يكتب له مثل ثواب الصحيح إذا كانت نيته أن يفعل وقد عمل ما يقدر عليه
وذلك لا يقتضي أن يكون نفس عمله مثل عمل الصحيح فليس في الحديث أن صلاة المريض نفسها
في الأجر مثل صلاة الصحيح ولا أن صلاة المنفرد المندور في نفسها مثل صلاة الرجل في الجماعة
وإنما فيه أن يكتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم كما يكتب له أجر صلاة الجماعة إذا
فاته مع قصده لها * وأيضاً فليس كل مندور يكتب له مثل عمل الصحيح وإنما يكتب له إذا كان
يقصد عمل الصحيح ولكن عجز عنه فالحديث يدل على أن من كان من عادته الصلاة في جماعة
والصلاة قائماً ثم ترك ذلك لمرضه فإنه يكتب له ما كان يعمل وهو صحيح مقيم. وكذلك من تطوع
على الراحة في السفر وقد كان يتطوع في الحضر قائماً يكتب له ما كان يعمل في الإقامة. فأما من لم
تكن عادته الصلاة في جماعة ولا الصلاة قائماً إذا مرض فصلى وحده أو صلى قاعداً فهذا لا يكتب
له مثل صلاة المقيم الصحيح * ومن حمل الحديث على غير المندور يلزمه أن يحمل صلاة هذا قاعداً

مثل صلاة القائم وصلاته منفردا مثل الصلاة في جماعة وهذا قول باطل لم يدل عليه نص ولا قياس ولا قاله أحد * وأيضا فيقال تفضيل النبي صلى الله عليه وسلم لصلاة الجماعة على صلاة المنفرد ولصلاة القائم على صلاة القاعد والقاعد على المضطجع إنما دل على فضل هذه الصلاة على هذه الصلاة حيث يكون كل من الصلاتين صحيحة * أما كون هذه الصلاة المفضولة تصح حيث تصح تلك أو لا تصح فالحديث لم يدل عليه بنى ولا إثبات ولا سيق الحديث لاجل بيان صحة الصلاة وفسادها بل وجوب القيام والقعود وسقوط ذلك وجوب الجماعة وسقوطها يتلقى من أدلة أخر . وكذلك أيضا كون هذا المعدور يكتب له تمام عمله أولا يكتب لم يتعرض له هذا الحديث بل يتلقى من أحاديث أخر وقد بينت سائر النصوص أن تكميل الثواب هو لمن كان يعمل العمل الفاضل وهو صحيح مقيم لا لكل أحد وبينت نصوص أخر وجوب القيام في الفرض كقوله لعمران بن الحصين صل قائما فإن لم تستطع فقاعدا فإن لم تستطع فعلى جنب وبين جواز التطوع قاعدا لما رأيته وهم يصلون قعودا فأقرهم على ذلك وكان يصلي قاعدا مع كونه كان يتطوع على الراحلة في السفر كذلك بينت نصوص أخر وجوب الجماعة فيعطي كل حديث حقه فليس بينها تعارض ولا تناف وإنما يظن التعارض والتنافي من حملها مالا تدل عليه ولم يطمعها حقها بسوء نظره وتأويله والله سبحانه أعلم *

﴿مسئلة﴾ في رجل لا يطئن في صلاته ويرفع رأسه قبل الامام ويخفضه قبله وقد نهى عن ذلك فلم ينته فما حكم صلاته وما يجب عليه في نفسه *

﴿الجواب﴾ الحمد لله * الطهائية في الصلاة واجبة وتاركها مسيء ، باتفاق الأئمة بل جمهور أئمة الاسلام كمالك والشافعي واحمد واسحق وابي يوسف صاحب ابى حنيفة ^(١) وابو حنيفة ومحمد لا يخالفون في ان تارك ذلك مسيء ، غير محسن بل هو آثم عاص تارك للواجب . وغيرهم يوجبون الاعادة على من ترك الطهائية * ودليل وجوب الاعادة أن في الصحيحين أن رجلا صلى في المسجد ركعتين ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ارجع فصل فانك لم تصل مرتين او ثلاثا فقال والذي بعثك بالحق ما أحسن غير هذا فدلني ما يجزئني في صلاتي فقال اذا قمت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن

را كما ثم ارفع حتى تعتدل قائما ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم اجلس حتى تطمئن جالسا ثم
 افعل ذلك في صلاتك كلها فهذا كان رجلا جاهلا ومع هذا فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن
 يبعد الصلاة واخبره أنه لم يصل * فتبين بذلك أن من ترك الطمأنينة فقد أخبر الله ورسوله أنه لم
 يصل وقد أمره الله ورسوله بالاعادة ومن يعص الله ورسوله فله عذاب اليم * وفي السنن عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال لا يقبل الله صلاة رجل لا يقيم صلبه في الركوع والسجود يعني يقيم صلبه
 اذا رفع من الركوع واذا رفع من السجود * وفي الصحيح ان حذيفة بن اليمان رضى الله عنه
 رأى رجلا لا يقيم صلبه في الركوع والسجود فقال منذ كم تصلى هذه الصلاة قال منذ كذا وكذا
 فقال أما انك لومت على غير الفطرة التي فطر الله عليها محمدا صلى الله عليه وسلم . وقد روى هذا
 المعنى ابن خزيمة في صحيحه مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم وانه قال لمن نقر في الصلاة أما
 انك لومت على هذا مت على غير الفطرة التي فطر الله عليها محمدا صلى الله عليه وسلم وانحو هذا *
 وقال مثل الذى يصلى ولا يتم ركوعه وسجوده مثل الذى يأكل لقمة او لقمتين فما تغنى عنه * وفي
 صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تلك صلاة المنافق تلك صلاة المنافق ^(١) يرقب
 احدهم الشمس حتى اذا كانت بين قرني شيطان قام فنقر أربعاً لا يذكر الله فيها الا قليلا وقد
 كتبنا في ذلك من دلائل الكتاب والسنة في غير هذا الموضع ما يطول ذكره هنا والله اعلم *
 فصل * وأما مسابقة الامام فحرام باتفاق الائمة لا يجوز لاحد أن يركع قبل امامه ولا يرفع
 قبله ولا يسجد قبله وقد استفاضت الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بالهوى عن ذلك كقوله
 فى الحديث الصحيح لا تسبقونى بالركوع ولا بالسجود فأتى بها أسبقكم به اذا ركعت تدركونى به اذا
 رفعت . انى قد بدئت . وقوله انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا فان الامام
 يركع قبلكم ويرفع قبلكم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فتلك بتلك . واذا قال سمع الله لمن حمده
 فقولوا ربنا ولك الحمد يسمع الله لكم . واذا كبر وسجد فكبروا واسجدوا فان الامام يسجد قبلكم
 ويرفع قبلكم فتلك بتلك . وكقوله صلى الله عليه وسلم أما يخشى الذى يرفع رأسه قبل الامام أن
 يحول الله رأسه رأس حمار وهذا لأن المؤتم متبع للامام مقتد به والتابع المقتدى لا يتقدم على
 متبوعه وقدوته فاذا تقدم عليه كان كالخمار الذى لا يفقه ما يراى بعمله كما جاء فى حديث آخر مثل الذى

(١) هكذا بال تكرار في الاصل فلتحرر الرواية والمحفوظ انها من غير تكرار اهـ مصححه

يتكلم والخطيب يخطب مثل الحمار يحمل أسفارا ومن فعل ذلك استحق العقوبة والتعزير الذي يردعه وأمثاله كما روى عن عمر أنه رأى رجلا يسابق الامام فضربه وقال لا وحدك صليت ولا بامامك اقتديت. واذا سبق الامام سهوا لم تبطل صلاته لكن يتخلف عنه بقدر ما سبق به الامام كما أمر بذلك اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لان صلاة المأموم مقصورة بصلاة الامام وما فعله قبل الامام سهوا لا يبطل صلاته لانه زاد في الصلاة ما هو من جنسها سهوا فكان كما لو زاد ركوعا او سجودا سهوا وذلك لا يبطل بالسنة والاجماع ولكن ما فعله قبل الامام لا يعتد به على الصحيح لان فعله في غير محله لان ما قبل فعل الامام ليس وقتا لفعل المأموم فصار بمنزلة من صلى قبل الوقت او بمنزلة من كبر قبل تكبير الامام فان هذا لا يجزئه مما اوجب الله عليه بل لا بد أن يحرم اذا حل الوقت لاقبله وأن يحرم المأموم اذا أحرم الامام لاقبله فكذلك المأموم لا بد ان يكون ركوعه وسجوده اذا ركع الامام وسجد لاقبل ذلك فما فعله سابقا وهو ساء عني له عنه ولم يعتد له به فلماذا أمره الصحابة والأئمة أن يتخلف بمقداره ليكون فعله بقدر فعل الامام * وأما اذا سبق الامام عمدا ففي بطلان صلاته قولان معروفان في مذهب احمد وغيره ومن ابطالها قال ان هذا زاد في الصلاة عمدا فتبطل كما لو فعل قبله ركوعا او سجودا عمدا فان الصلاة تبطل بالريب وكما لو زاد في الصلاة ركوعا او سجودا عمدا وقد قال الصحابة للسابق لا وحدك صليت ولا بامامك اقتديت. ومن لم يصل وحده ولا مؤتما فلا صلاة له وعلى هذا المصلي أن يتوب من المسابقة ويتوب من نقر الصلاة وترك الطمأنينة فيها وان لم ينته فبلى الناس كلهم أن يأمره بالمعروف الذي أمره الله به وينهوه عن المنكر الذي نهاه الله عنه فان قام بذلك بعضهم والا أنموا كلهم. ومن كان قادرا على تعزيره وتأديبه على الوجه المشروع فعل ذلك ومن لم يمكنه الا هجره وكان ذلك مؤثرا فيه هجره حتى يتوب والله اعلم *

﴿مسئلة﴾ فيمن صلى خلف الصف منفردا هل تصح صلاته ام لا والاحاديث الواردة في ذلك هل هي صحيحة ام لا. والأئمة القائلون بهذا من غير الأئمة الاربعة كجماد بن ابي سليمان وابن المبارك وسفيان الثوري والاوزاعي فقد قال عنهم رجل اعنى عن هؤلاء الأئمة المذكورين هؤلاء لا ياتفت اليهم فصاحب هذا الكلام ما حكمه. وهل يسوغ تقليد هؤلاء الأئمة ان يجوز له التقليد كما يجوز تقليد الأئمة الاربعة ام لا *

﴿الجواب﴾ الحمد لله * من قول العلماء أنه لا تصح صلاة المنفرد خاف الصف لأن في ذلك حديثين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر المصلي خاف الصف بالاعادة وقال لا صلاة لفد خاف الصف وقد صحح الحديثين غير واحد من أئمة الحديث وأسانيدهما مما تقوم بهما الحجة بل المخالفون لهما يعتمدون في كثير من المسائل على ما هو اضعف إسنادا منهما وليس فيهما ما يخالف الاصول بل ما فيهما هو مقتضى النصوص المشهورة والاصول المقررة فإن صلاة الجماعة سميت جماعة لاجتماع المصلين في الفعل مكانا وزمانا فإذا أخاوا بالاجتماع المسكاني أو الزماني مثل ان يتقدموا أو بعضهم على الإمام أو يتخلفوا عنه تخلفاً كثيراً لغير عذر كان ذلك منهياعنه باتفاق الأئمة وكذلك لو كانوا مفترقين غير منتظمين مثل ان يكون هذا خلف هذا وهذا خلف هذا كان هذا من اعظم الامور المنكرة بل قد امروا بالاصطفاف بل امرهم النبي صلى الله عليه وسلم بتقويم الصفوف وتعديلها وتراص الصفوف وسد الخلل وسد الاول فالاول كل ذلك مبالغة في تحقيق اجتماعهم على احسن وجه بحسب الامكان ولو لم يكن الاصطفاف واجبا لجاز ان يقف واحد خلف واحد وهم جرا . وهذا مما يعلم كل احدهما عاما أن هذه ليست صلاة المسلمين ولو كان هذا مما يجوز لفعله المسلمون ولو مرة بل وكذلك اذا جعلوا الصف غير منتظم مثل أن يتقدم هذا على هذا ويتأخر هذا عن هذا لكان ذلك شياً قد علم نهي النبي صلى الله عليه وسلم عنه والنهي يقتضي التحريم بل اذا صلوا قدام الامام كان احسن من مثل هذا فاذا كان الجمهور لا يصححون الصلاة قدام الامام إماماً مطلقاً وإما لغير عذر فكيف تصح الصلاة بدون الاصطفاف فقياس الاصول يقتضى وجوب الاصطفاف وأن صلاة المنفرد لا تصح كما جاء به هذان الحديثان ومن خالف ذلك من العلماء فلا ريب انه لم تبلغه هذه السنة من وجه يثق به بل قد يكون لم يسمعها وقد يكون ظن أن الحديث ضعيف كما ذكر ذلك بعضهم * والذين عارضوه احتجوا بصحة صلاة المرأة منفردة كما ثبت في الصحيح أن النساء واليتيم صفا خلف النبي صلى الله عليه وسلم وصفت المعجوز خلفهما وقد اتفق العلماء على صحة وقوفها منفردة اذا لم يكن في الجماعة امرأة غيرها كما جاءت به السنة * واحتجوا ايضاً بوقوف الامام منفردا واحتجوا بحديث ابي بكر لما ركع دون الصف ثم دخل في الصف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم زارك الله حرصا ولا تؤذوه وهذه حجة ضعيفة لا تقاوم حجة النهي عن ذلك وذلك من وجوه (احدها) أن وقوف المرأة خلف صف

المصلي المنفرد لم يكن عالماً بالنهاي وقد أمره بالاعادة كما أمر الأعرابي المسي في صلاته بالاعادة *
وأما الأئمة المذكورون فمن سادات أئمة الاسلام فان الثوري إمام أهل العراق وهو
عند أكثرهم أجل من أقرانه كابن أبي ليلى والحسن بن صالح بن حي وأبي حنيفة وغيره
وله مذهب باق الى اليوم بارض خراسان . والاوزاعي إمام أهل الشام وما زالوا على مذهبه
الى المائة الرابعة بل أهل المغرب كانوا على مذهبه قبل أن يدخل اليهم مذهب مالك . وحمد بن
أبي سليمان هو شيخ أبي حنيفة ومع هذا فهذا القول هو قول أحمد بن حنبل واسحق بن
راهويه وغيرهما ومذهبه باق الى اليوم وهو مذهب داود بن علي وأصحابه ومذهبهم باق الى
اليوم فلم يجمع الناس اليوم على خلاف هذا القول بل القائلون به كثير في المشرق والمغرب *
وليس في الكتاب والسنة فرق في الأئمة المجتهدين بين شخص وشخص فمالك والليث بن
سعد والاوزاعي والثوري هؤلاء أئمة في زمانهم وتقليد كل منهم كتقليد الآخر لا يقول مسلم
إنه يجوز تقليد هذا دون هذا ولكن من منع من تقليد احد هؤلاء في زماننا قائماً بمنعه
لاحد شيئين (أحدهما) اعتقاده أنه لم يبق من يعرف مذاهبهم وتقليد المييت فيه نزاع مشهور فمن
منعه قال هؤلاء موتى ومن سوغه قال لا بد أن يكون في الأحياء من يعرف قول المييت (والثاني)
أن يقول الاجماع اليوم قد انقضى على خلاف هذا القول * وينبغي ذلك على مسألة معروفة في اصول
الفقه وهي أن الصحابة مثلاً أو غيرهم من أهل الاعصار اذا اختلفوا في مسألة على قولين ثم أجمع
التابعون أو أهل العصر الثاني على أحدهما فهل يكون هذا اجماعاً يرفع ذلك الخلاف . وفي المسئلة
نزاع مشهور في مذهب أحمد وغيره من العلماء فمن قال إن مع اجماع أهل العصر الثاني
لا يسوغ الاخذ بالقول الآخر واعتقد أن أهل العصر أجمعوا على ذلك يركب من هذين
الاعتقادين المنع . ومن علم أن الخلاف القديم حكمه باق لأن الاقوال لا تموت بموت قائلها فانه
يسوغ الذهاب الى القول الآخر للمجتهد الذي وافق اجتهاده * وأما التقليد فينبني على مسألة تقليد
المييت وفيها قولان مشهوران أيضاً في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما * وأما اذا كان القول الذي
يقول به هؤلاء الأئمة أو غيرهم قد قال به بعض العلماء الباقية مذاهبهم فلا ريب أن قوله مؤيد
بموافقة هؤلاء . ويعتضد به ويقابل بهؤلاء من خالفهم من أقرانهم فيقابل بالثوري والاوزاعي
أبا حنيفة ومالك اذا الامة متفقة على انه اذا اختلف مالك والاوزاعي والثوري وأبو حنيفة لم يحز

ان يقال قول هذا هو صواب دون هذا الا بحجة والله أعلم *

* مسألة * في رجل حنفي صلى في جماعة وأسرّ نيته ثم رفع يديه في كل تكبيرة فأنكر عليه فقيه الجماعة وقال له هذا لا يجوز في مذهبك وأنت مبتدع فيه وأنت مذبذب لا بامامك اقتديت ولا بمذهبك اهتديت فهل مافعله نقص في صلاته ومخالفة للسنة ولا مامه أم لا *

* الجواب * الحمد لله * اما الذي أنكر عليه إسراره بالنية فهو جاهل فان الجهر بالنية لا يجب ولا يستحب لا في مذهب أبي حنيفة ولا أحد من أئمة المسلمين بل كلهم متفقون على انه لا يشرع الجهر بالنية ومن جهر بالنية فهو مخطئ مخالف للسنة باتفاق أئمة الدين بل مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وسائر أئمة المسلمين أنه اذا نوى بقلبه ولم يتكلم بلسانه بالنية لا سرا ولا جهرا كانت صحيحة ولا يجب التكلم بالنية لا عند أبي حنيفة ولا عند أحد من الأئمة حتى ان بعض متأخري أصحاب الشافعي لما ذكر وجها يخرج أن اللفظ بالنية واجب غلطه بقية أصحابه وقالوا انما أوجب الشافعي النطق في أول الصلاة بالتكبير لا بالنية وأما أبو حنيفة وأصحابه فلم يتنازعوا في أن النطق بالنية لا يجب وكذلك مالك وأصحابه وأحمد وأصحابه بل تنازع العلماء هل يستحب التلفظ بالنية سرا على قولين فقال طائفة من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد يستحب التلفظ بالنية لا الجهر بها ولا يجب التلفظ ولا الجهر وقال طائفة من أصحاب مالك وأحمد وغيرهم بل لا يستحب التلفظ بالنية لا سرا ولا جهرا كما لا يجب باتفاق الأئمة لان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لم يكونوا يتلفظون بالنية لا سرا ولا جهرا وهذا القول هو الصواب الذي جاءت به السنة * وأما رفع اليدين في كل تكبيرة حتى في السجود فليست هي السنة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعلها ولكن الامة متفقة على انه يرفع اليدين مع تكبيرة الافتتاح. وأما رفعهما عند الركوع والاعتدال من الركوع فلم يعرفه أكثر فقهاء الكوفة كابراهيم النخعي وأبي حنيفة والثوري وغيرهم وأما أكثر فقهاء الأمصار وعلماء الآثار فانهم عرفوا ذلك لما انه استفاضت به السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم كالأوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحق وأبي عبيد وهو إحدى الروايتين عن مالك فانه قد ثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه اذا افتتح الصلاة واذا ركع واذا رفع رأسه من الركوع ولا يفضل ذلك في السجود ولا كذلك بين السجدين وثبت

هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح من حديث مالك بن الحويرث ووائل بن حجر وأبي حميد الساعدي في عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحدهم أبو قتادة وهو معروف من حديث علي بن أبي طالب وأبي هريرة وعدد كثير من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان ابن عمر رضي الله عنهما إذا رأى من يصلي ولا يرفع يديه في الصلاة حبسه^(١) وقال عقبه ابن عامر له بكل إشارة عشر خسرات * والكوفيون حججهم أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه لم يكن يرفع يديه وهم معذورون قيل إن تلبفهم السنة الصحيحة فإن عبد الله بن مسعود هو الفقيه الذي بعثه عمر بن الخطاب ليعلم أهل الكوفة السنة لكن قد حفظ الرفع عن النبي صلى الله عليه وسلم كثير من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم وابن مسعود لم يصرح بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرفع إلا أول مرة لكنهم رأوه يصلي ولا يرفع إلا أول مرة والآن قد ينسى وقد يذهل وقد خفي علي ابن مسعود التطبيق^(٢) في الصلاة فكان يصلي وإذا ركع طبق بين يديه كما كانوا يفعلون أول الإسلام ثم إن التطبيق نسخ بعد ذلك وأمروا بالركب وهذا لم يحفظه ابن مسعود فإن الرفع المتنازع فيه ليس من نواقض الصلاة بل يجوز أن يصلي بلا رفع وإذا رفع كان أفضل وأحسن * وإذا كان الرجل متبعاً لأبي حنيفة أو مالك أو الشافعي أو أحمد ورأى في بعض المسائل أن مذهب غيره أقوى فاتبه كان قد أحسن في ذلك ولم يقدح ذلك في دينه ولا عدالته بلا نزاع بل هذا أولى بالحق وأحب إلى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ممن يتعصب لواحد معين غير النبي صلى الله عليه وسلم ممن يتعصب لمالك أو الشافعي أو أحمد أو أبي حنيفة ويرى أن قول هذا المعين هو الصواب الذي ينبغي اتباعه دون قول الإمام الذي خالفه . فمن فعل هذا كان جاهلاً ضالاً بل قد يكون كافراً فإنه متى اعتقد أنه يجب على الناس اتباع واحد بعينه من هؤلاء الأئمة دون الإمام الآخر فإنه يجب أن يستتاب فإن تاب وألا قتل بل غاية ما يقال أنه يسوغ أو ينبغي أو يجب على العاصي أن يقلد واحداً لا بعينه من غير تعيين زيد ولا عمرو وأما أن يقول قائل إنه يجب على العامة تقليد فلان أو فلان فهذا لا يقوله مسلم * ومن كان موالياً للأئمة محباً لهم يقلد كل واحد منهم فيما يظهر له أنه موافق للسنة فهو محسن في ذلك

(١) أي رماه بالحصى وهي دقاق الحصى (٢) التطبيق أن يجمع بين أصابع يديه ويجعلها بين ركبتيه في الركوع والشهد كما في النهاية كتبه مصححه

بل هذا أحسن حالا من غيره ولا يقال لمثل هذا مذبذب على وجه الذم وإنما المذبذب
 المذموم الذي لا يكون مع المؤمنين ولا مع الكفار بل يأتي المؤمنين بوجه ويأتي المنافقين
 بوجه كما قال تعالى في حق المنافقين (إن المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم وإذا قاموا إلى
 الصلاة قاموا كسالى يراؤن الناس) إلى قوله (ومن يضلل الله فلن تجد له سبيلا) وقال النبي
 صلى الله عليه وسلم مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الفئمين تدير إلى هؤلاء مرة وإلى هؤلاء
 مرة. فهؤلاء المنافقون المذبذبون هم الذين ذمهم الله ورسوله وقال في حقهم (إذا جاءك المنافقون
 قالوا نشهد أنك لرسول الله والله يعلم أنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون) وقال تعالى
 في حقهم (ألم تر إلى الذين تولوا قوما غضب الله عليهم ما هم منكم ولا منهم ويحلفون على الكذب
 وهم يعلمون) فهؤلاء المنافقون الذين يتولون اليهود الذين غضب الله عليهم ما هم من اليهود ولا
 هم مناضلون من أظهر الإسلام من اليهود والنصارى والتبر وغيرهم وقلبه مع طائفته فلا هو
 مؤمن محض ولا هو كافر ظاهر وباطنا فهؤلاء هم المذبذبون الذين ذمهم الله ورسوله وأوجب
 على عباده أن يكونوا مؤمنين لا كفارا ولا منافقين بل يحبون الله وينصون لله ويعطون الله
 ويمنون لله قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء
 بعض ومن يتولهم منهم فانه منهم) إلى قوله (إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون
 الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم
 الغالبون) وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة
 وقد كفروا بما جاءكم من الحق) الآية وقال تعالى (لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر
 يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب
 في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه) وقال تعالى (إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم)
 وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم
 وتماطفهم كتل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحلم والسهر * وفي الصحيحين
 عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال المؤمن المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا وشبك بين أصابعه *
 وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يظلمه * وفي
 الصحيحين أنه قال والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأكبره من الخير ما يحب لنفسه.

وقال والذي نفسى بيده لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا ألا أخبركم بشئ إذا فعلتموه تحاببتم أفشوا السلام بينكم وقد أمر الله تعالى المؤمنين بالاجتماع والائتلاف ونهاهم عن الافتراق والاختلاف فقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وأنتم مسلمون واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا) الى قوله (لعلكم تهتدون) الى قوله (يوم تبيض وجوه وتسود وجوه) قال ابن عباس رضي الله عنهما تبيض وجوه أهل السنة والجماعة وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة. فأئمة الدين هم على منهاج الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين والصحابة كانوا مؤتلفين متفقين وإن تنازعوا في بعض فروع الشريعة في الطهارة أو الصلاة أو الحج أو الطلاق أو الفرائض أو غير ذلك فاجماعهم حجة قاطعة وتنازعهم رحمة واسعة. ومن تمصب لواحد بعينه من الأئمة دون الباقيين فهو بمنزلة من تمصب لواحد بعينه من الصحابة دون الباقيين. كالرافضي الذي يتمصب لعل دون الخلفاء الثلاثة وجمهور الصحابة وكالخارجي الذي يقدح في عثمان وعلي رضي الله عنهما فهذه طرق أهل البدع والأهواء الذين ثبت بالكتاب والسنة والاجماع أنهم مذمومون خارجون عن الشريعة والمناهج التي بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم فمن تمصب لواحد من الأئمة بعينه ففيه شبه من هؤلاء. سواء تمصب للمالك أو الشافعي أو أبي حنيفة أو أحمد أو غيرهم. ثم غاية التمتع لواحد منهم يكون جاهلا بقدره في العلم والدين وبقدر الآخرين فيكون جاهلا ظالما والله يأمر بالعلم والعدل وينهى عن الجهل والظلم قال تعالى (وحملها الانسان انه كان ظلوما جهولا ليعذب الله المنافقين والمنافقات) الى آخر السورة وهذا أبو يوسف ومحمد أنبع الناس لابي حنيفة وأعلمهم بقوله وهما قد خالفاه في مسائل لا تكاد تحصى لما تبين لهما من السنة والحجة ماوجب عليهما اتباعه وهما مع ذلك معظمان لامامهما لا يقال فيهما مذهبان بل أبو حنيفة وغيره من الأئمة يقول القول ثم تبين له الحجة في خلافه فيقول بها ولا يقال له مذهب فان الانسان لا يزال يطلب العلم والايمان. فاذا تبين له من العلم ما كان خافيا عليه وليس هذا مذهبيا بل هذا مهتد زاده الله هدى وقد قال تعالى (وقل رب زدني علما) فالواجب على كل مؤمن موالة المؤمنين وعلماء المؤمنين وإن يقصد الحق ويتبعه حيث وجده ويعلم أن من اجتهد منهم فاصاب فله أجران ومن اجتهد منهم فأخطأ فله أجر لا جهاده وخطؤه منقوض له وعلى المؤمنين أن يتبعوا امامهم اذا قل ما يسوغ فان النبي صلى الله عليه

وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به وسواء رفع يديه أو لم يرفعه يذبه لا يقدح ذلك في صلاتهم ولا يبطلها لا عند أبي حنيفة ولا الشافعي ولا مالك ولا أحمد ، ولو رفع الامام دون المأموم أو المأموم دون الامام لم يقدح ذلك في صلاة واحد منهما ولو رفع الرجل في بعض الاوقات دون بعض لم يقدح ذلك في صلاته . وليس لاحد أن يتخذ قول بعض العلماء شعارا يوجب اتباعه وينهى عن غيره مما جاءت به السنة بل كل ما جاءت به السنة فهو واسع مثل الاذان والاقامة فقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أمر بلالا أن يشفع الأذان ويوتر الاقامة * وثبت عنه في الصحيحين انه علم أبا مخذوة الاقامة شفعا شفعا كالأذان فن شفع الاقامة فقد أحسن ومن أفردا فقد أحسن ومن أوجب هذا دون هذا فهو مخطئ ضال ومن وإلى من يفعل هذا دون هذا بمجرد ذلك فهو مخطئ ضال . وبلاد الشرق من أسباب تسليط الله التمر عليها كثرة التفرق والفتن يسهم في المذاهب وغيرها حتى تجد المنتسب الى الشافعي يتمصب لمذهبه على مذهب ابي حنيفة حتى يخرج عن الدين والمنتسب الى أبي حنيفة يتمصب لمذهبه على مذهب الشافعي وغيره حتى يخرج عن الدين والمنتسب الى أحمد يتمصب لمذهبه على مذهب هذا أو هذا . وفي المغرب تجد المنتسب الى مالك يتمصب لمذهبه على هذا أو هذا وكل هذا من التفرق والاختلاف الذي نهى الله ورسوله عنه . وكل هؤلاء المنتصبين بالباطل المتبعين الظن وما تهوى الانفس المتبعين لا هوائهم بغير هدى من الله مستحقون للذم والعقاب . وهذا باب واسع لا تحتمل هذه القتيلا لبسطه فان الاعتصام بالجماعة والائتلاف من أصول الدين والفرع المتنازع فيه من الفروع الخفيفة فكيف يقدح في الاصل بحفظ الفرع وجنود المنتصبين لا يعرفون من الكتاب والسنة الا ما شاء الله بل يتمسكون بأحاديث ضعيفة أو آراء فاسدة أو حكايات عن بعض العلماء والشيوخ قد تكون صدقا وقد تكون كذبا وان كانت صدقا فليس صاحبها معصوما يتمسكون بنقل غير مصدق عن قائل غير معصوم ويدعون النقل المصدق عن القائل المعصوم وهو ما نقله الثقات الأثبات من أهل العلم ودونوه في الكتب الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم فان الناقلين لذلك مصدقون باتفاق أئمة الدين والمنقول عنه معصوم لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى قد أوجب الله تعالى على جميع الخلق طاعته واتباعه قال تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتي يحكموك) فكيف لا يجحدوا في

أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً) وقال تعالى (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) والله تعالى يوفقنا وسائر إخواننا المؤمنين لما يحببه ويرضاه من القول والعمل والهدى والنية والله اعلم . والحمد لله وحده *

مسئلة في المذاهب الاربعة هل تصح صلاة بعضهم خلف بعض أم لا وهل قال أحد من السلف إنه لا يصلي بعضهم خلف بعض . ومن قال ذلك فهل هو مبتدع أم لا وإذا فعل الامام ما يعتقد أن صلاته معه صحيحة والمأموم يعتقد خلاف ذلك مثل ان يكون الامام تقياً أو عرفاً أو اجتهتياً أو مس ذكره أو مس النساء بشهوة أو بغير شهوة أو فقهه في صلاته أو أكل ما مسته النار أو أكل لحم الابل وصلى ولم يتوضأ والمأموم يعتقد وجوب الوضوء من ذلك أو كان الامام لا يقرأ البسملة أو لم يتشهد التشهد الآخر أو لم يسلم من الصلاة والمأموم يعتقد وجوب ذلك فهل تصح صلاة المأموم والحال هذه . وإذا شرط في امام المسجد أن يكون على مذهب معين فكان غيره أعلم بالقرآن والسنة منه ووُليّ فهل يجوز ذلك وهل تصح الصلاة خلفه أم لا

(الجواب) الحمد لله * نعم يجوز صلاة بعضهم خلف بعض كما كان الصحابة والتابعون لهم باحسان ومن بعدهم من الأئمة الاربعة يصلى بعضهم خلف بعض مع تنازعهم في هذه المسائل المذكورة وغيرها ولم يقل أحد من السلف إنه لا يصلى بعضهم خلف بعض ومن أنكر ذلك فهو مبتدع ضال مخالف للكتاب والسنة واجماع سلف الأمة وأئمتها وقد كانت الصحابة والتابعون ومن بعدهم منهم من يقرأ البسملة ومنهم من لا يقرؤها . ومنهم من يجهر بها ومنهم من لا يجهر بها . وكان منهم من يقنت في الفجر ومنهم من لا يقنت . ومنهم من يتوضأ من الحجامة والرعاف والقيء ومنهم من لا يتوضأ من ذلك . ومنهم من يتوضأ من مس الذكر ومس النساء بشهوة ومنهم من لا يتوضأ من ذلك . ومنهم من يتوضأ من الفقهة في صلاته ومنهم من لا يتوضأ من ذلك . ومنهم من يتوضأ من أكل لحم الابل ومنهم من لا يتوضأ من ذلك . ومع هذا فكان بعضهم يصلى خلف بعض مثل ما كان أبو حنيفة وأصحابه والشافعي وغيرهم يصلون خلف أئمة أهل المدينة من المالكية وإن كانوا لا يقرؤون البسملة لا سرا ولا جهرا وصلى أبو يوسف خلف الرشيد وقد احتجهم وأفتاه مالك بأنه لا يتوضأ فصلى خلفه أبو يوسف ولم يُعَذِّبْهُ . وكان أحمد بن

(١) في نسخة وقد كان في الصحابة والتابعين ومن بعدهم من يقرأ البسملة

حنبل يرى الوضوء من الحجامة والرعاف فقليل له فان كان الامام قد خرج منه الدم ولم يتوضأ
تصلي خلفه فقال كيف لا أصلي خلف سعيد بن المسيب ومالك * وبالجمله فهذه المسائل لها
صورتان (احدهما) ان لا يعرف المأموم أن امامه فعل ما يبطل الصلاة فهنا يصلي المأموم خلفه
باتفاق السلف والأئمة الاربعة وغيرهم وليس في هذا خلاف ، متقدم وانما خالف بمض المتعصين
من المتأخرين فزعم ان الصلاة خلف الحنفى لاتصح وان أتى بالواجبات لانه أداها وهو لا يمتد
وجوبها وقائل هذا القول الى ان يستتاب كما يستتاب أهل البدع أخرج منه الى ان يستد
بمخلافه فانه مازال المسلمون على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد خلفائه يصلى بعضهم ببعض
وأكثر الأئمة لا يميزون بين المفروض والمسنون بل يصلون الصلاة الشرعية ولو كان العلم
بهذا واجبا لبطلت صلوات أكثر المسلمين ولم يمكن الاحتياط فان كثيرا من ذلك فيه نزاع
وأدلة ذلك خفية وأكثر ما يمكن المتدين أن يحتاط من الخلاف وهو لا يجزم بأحد القولين
فان كان الجزم بأحدهما واجبا فأكثر الخلق لا يمكنهم الجزم بذلك وهذا القائل نفسه ليس معه
الا تقليد بمض الفقهاء ولو طول بأدلة شرعية تدل على صحة قول امامه دون غيره لعجز عن
ذلك ولهذا لا يمتد بخلاف مثل هذا فانه ليس من الاجتهاد (الصورة الثانية) أن يتقن المأموم
ان الامام فعل ما لا يسوغ عنده مثل أن يمس ذكره أو النساء لشهوة أو يجتحم أو يفتصد أو يتبأ
ثم يصلى بلا وضوء فهذه الصورة فيها نزاع مشهور فأحد القولين لاتصح صلاة المأموم لانه
يمنتد بطلان صلاة امامه كما قال ذلك من قاله من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد * والقول
الثاني تصح صلاة المأموم وهو قول جمهور السلف وهو مذهب مالك وهو القول الآخر في
مذهب الشافعي وأحمد بل وأبي حنيفة وأكثر نصوص أحمد على هذا . وهذا هو الصواب
لما ثبت في الصحيح وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يصلون لكم فان أصابوا فلكم ولم
وان أخطؤا فلكم وعليهم . فقد بين صلى الله عليه وسلم أن خطأ الامام لا يتعدى الى المأموم ولأن
المأموم يمنتد أن ما فعله الامام سائغ له وأنه لا اثم عليه فيما فعل فانه مجتهد أو مقلد مجتهد وهو
يعلم أن هذا قد غفر الله له خطأه فهو يمنتد صحة صلاته وانه لا ياتم اذا لم يدها بل لو حكم بمثل
هذا لم يجز له نقض حكمه بل كان ينفذه . واذا كان الامام قد فعل باجتهاده ولا يكلف الله نفسا
إلا وسعها والمأموم قد فعل ماوجب عليه كانت صلاة كل منهما صحيحة وكان كل منهما قد أدى

ما يجب عليه وقد حصت موافقة الامام في الافعال الظاهرة . وقول القائل ان المأموم يعتقد بطلان صلاة الامام خطأ . منه فان المأموم يعتقد أن الامام فعل ماوجب عليه وأن الله قد غفر له ما أخطأ فيه وأن لا تبطل صلاته لاجل ذلك . ولو اخطأ الامام والمأموم فسلم الامام خطأ واعتقد المأموم جواز متابعتة فسلم كما سلم المسلمون خاف النبي صلى الله عليه وسلم لما سلم من اثنتين سهوا مع علمهم بأنه إنما صلى ركعتين وكما لو صلى خمسا سهوا فبطلوا خلفه خمسا كما صلى الصحابة خلف النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى بهم خمسا فتابعوه مع علمهم بأنه صلى خمسا لا اعتقادهم جواز ذلك فانه تصح صلاة المأموم في هذه الحال فكيف اذا كان الخطي هو الامام وحده وقد اتفقوا كلهم على ان الامام لو سلم خطأ لم تبطل صلاة المأموم اذا لم يتابعه ولو صلى خمسا لم تبطل صلاة المأموم اذا لم يتابعه فدل ذلك على أن ما فعله الامام خطأ لا يلزم فيه بطلان صلاة المأموم والله أعلم *

في آخر بعض أجزاء الفتاوى بخط بعض أفاضل نجد مانصه رأيت منسوبا للشيخ تقي الدين بخط الشيخ سليمان بن الشيخ عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب غفر الله لهم ما صورته يجوز للرجل أن يصلي الصلوات الخمس والجمعة وغير ذلك خلف من لم يعلم منه بدعة ولا فسقا باتفاق الأئمة الاربعة وغيرهم . وليس من شرط الائتمام أن يعلم المأموم اعتقاد امامه ولا يمتحنه فيقول ماذا تعتقد بل يصلي خلف مستور الحال . ولو صلى خلف من يعلم أنه فاسق أو مبتدع في صحة صلاته قولان في مذهب أحمد ومالك . ومذهب الشافعي وأبي حنيفة الصحة . وقول القائل لا أسلم مالى الا لمن أعرف مراده لا أصلي خلف من لا أعرفه كما لا أسلم مالى الا لمن أعرفه كلام جاهل لم يقله أحد من الأئمة فان المال اذا أودعته المجهول قد يخونه وقد يضيعه . وأما الامام فلو أخطأ أو نسي لم يؤخذ بذلك المأموم كما في البخارى وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اثبتكم يصلون لكم ولهم فان أصابوا فلكم ولهم وإن أخطؤا فلكم وعليهم فجعل خطأ الامام على نفسه دونهم وقد صلى عمر وغيره من الصحابة رضى الله عنهم وهو جنب ناسيا فأعاد ولم يأمر المأمومين بالاعادة وهذا مذهب الجمهور وكذلك لو فعل الامام ما يسوغ عنده وهو عند المأموم يبطل الصلاة مثل أن يتصد ويصلي ولا يتوضأ أو يس ذكره أو ترك البسمة وهو يعتقد أن صلاته تسح والمأموم يعتقد أنها لا تصح فجاءه بهور العلماء

على صحة صلاة المأموم. ولو قدر أن الإمام صلى بلا وضوء، منه: بدأ والمأموم لم يعلم حتى مات لم يطلبه الله بذلك ولم يكن عليه إثم بالاتفاق بخلاف ما إذا علم أنه يصلي بلا وضوء، فليس له أن يصلي خلفه فإن هذا ليس بمصل بل لاعب ولو علم بعد الصلاة أنه صلى بلا وضوء، ففي الإعادة نزاع * ولو علم المأموم أن الإمام مبتدع يدع إلى بدعته أو فاسق ظاهر الفسق وهو الإمام الراتب الذي لا تمكن الصلاة إلا خلفه فإن المأموم يصلي خلفه عند عامة السلف والخلف ولهذا قالوا في العقائد إنه يصلي الجمعة والعيد خلف كل إمام فإن الصلاة في جماعة خير من صلاة الرجل وحده وإن كان الإمام فاسقا هذا مذهب جماهير العلماء بل الجماعة واجبة على الأعيان في ظاهر مذهب أحمد * ومن ترك الجمعة والجماعة خلف الإمام الفاجر فهو مبتدع عند الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة كما ذكره في رسالة عبدوس * والصحيح أنه لا يعيد فإن الصحابة كانوا يصلون الجمعة والجماعة خلف الأئمة الفجار كما كان ابن عمر يصلي خلف الحجاج وابن مسعود وغيرهم يصلون خلف الوليد بن عقبة حتى أنه صلى بهم مرة الصبح أربعاً ثم قال أزيدكم فقال ابن مسعود ما زلنا معك من منذ اليوم في زيادة ولهذا رفعوه إلى عثمان * وفي صحيح البخاري أن عثمان رضي الله عنه لما حُصر صلى بالناس شخص فسأل سائل عثمان فقال إنك إمام عامة وهذا يصلي بالناس إمام فتنة فقال يا ابن أخي إن الصلاة من أحسن ما يعمل الناس فإذا أحسنوا فأحسن معهم فإذا أسأوا فاجتنب أسأتهم ومثل هذا كثير والفاسق والمبتدع صلاته في نفسه صحيحة أو سقيمة^(١)

مسئلة في رجل تفقه في مذهب من المذاهب الأربعة وتبصر فيه واشتغل بعده بالحديث فرأى أحاديث صحيحة لا يعلم لها ناسخا ولا مخصصا ولا معارضا وذلك المذهب يخالف لها هل يجوز له العمل بذلك المذهب أو يجب عليه الرجوع إلى العمل بالأحاديث ومخالفة مذهبه

الجواب الحمد لله * قد ثبت بالكتاب والسنة والاجماع أن الله سبحانه وتعالى فرض على الخلق طاعته وطاعة رسوله ولم يوجب على هذه الأمة طاعة أحد بعينه في كل ما يأمر به وينهى عنه إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كان صديق الأمة وأفضلها بعد نبيها يقول أطيعوني ما أطمت الله فإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم . واتفقوا كلهم على أنه ليس أحد معصوما في كل ما يأمر به وينهى عنه إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولهذا قال غير واحد من الأئمة

(١) هذا آخر ما وجدته بخط بعض أفاضل نجد منسوباً لشيخ الإسلام كجاءت عليه أول المسألة كتبه مصححه

كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهؤلاء الأئمة
 الأربعة رضى الله عنهم قد نهوا الناس عن تقليدكم في كل ما يقولونه وذلك هو الواجب عليهم
 فقال أبو خنيفة هذا رأي فن جاء برأى خير منه قبلناه ولهذا لما حج أفضل أصحابه أبو يوسف
 أتى مالكا فسأله عن مسألة الصاع وصدقة الخضر اوات ومسألة الأجناس فأخبره مالك بما
 يدل على السنة في ذلك فقال رجعت الى قولك يا أبا عبد الله ولو رأى صاحبي ما رأيت لرجع
 كما رجعت الى قولك يا أبا عبد الله . ومالك كان يقول انما أنا بشر أصيب وأخطئ فاعرضوا
 قولى على الكتاب والسنة أو كلاما هذا معناه . والشافعي كان يقول اذا صح الحديث فاضربوا
 بقولى الحائط واذا رأيت الحجة موضوعة على الطريق فهى قولى . وفي مختصر الزنى لما ذكر
 أنه اختصره من مذهب الشافعي لمن أراد معرفة مذهبه قال مع إعلاميه به عن تقليده وتقليد
 غيره من العلماء . والامام أحمد كان يقول لا تقلدنى ولا تقلد مالكا ولا الشافعي ولا الثوري وتعلم
 كما تعلمنا فكان يقول ^(١) من قلده علم الرجل ان يقلد به الرجل فقال لا تقلد دينك الرجال فانهم
 لن يسلموا من أن يغلطوا * وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من يرد
 الله به خيرا يفقهه في الدين ولازم ذلك أن من لم يفقه الله في الدين لم يرد به خيرا فيكون
 التفقه في الدين فرضا . والفقه في الدين معرفة الاحكام الشرعية بأدلتها السمعية فن لم يعرف
 ذلك لم يكن متفقا في الدين لكن من الناس من قد يعجز عن معرفة الادلة التفصيلية في جميع
 أموره فيسقط عنه ما يعجز عن معرفته لا كل ما يعجز عنه من التفقه ويلزم ما يقدر عليه . وأما
 القادر على الاستدلال فقليل يحرم عليه التقليد مطلقا وقليل يجوز مطلقا وقليل يجوز عند الحاجة
 كما اذا ضاق الوقت عن الاستدلال وهذا القول أعدل . والاجتهاد ليس هو أمرا واحدا
 لا يقبل التجزى والاقسام بل قد يكون الرجل مجتهدا في فن أو باب أو مسألة دون فن وباب
 ومسألة وكل أحد فاجتهاده بحسب وسعه * فن نظر في مسألة تنازع العلماء فيها ورأى مع
 أحد القولين نصوصا لم يعلم لها معارضا بعد نظر مثله فهو بين أمرين إما ان يتبع قول
 القائل الآخر لمجرد كونه الامام الذى اشتغل على مذهبه ومثل هذا ليس بحجة شرعية بل

(١) قوله فكان يقول الخ كذا بالاصل ولعل الصواب وكان يقول لمن قلده حرام على الرجل أن يقلد

دينه الرجال . وقال لا تقلد الخ كتبه مصححه

مجرد عادة يعارضها عادة غيره اشتغاله على مذهب امام آخر وإما ان يتبع القول الذي ترجح في نظره بالنصوص الدالة عليه وحينئذ فتكون موافقته لامام يقاوم ذلك الامام وتبقى النصوص سالمة في حقه عن المعارض بالعمل فهذا هو الذي يصلح . وانما تنزلنا هذا النزول لانه قد يقال إن نظر هذا قاصر وليس اجتهاده قائما في هذه المسئلة لضعف آلة الاجتهاد في حقه . أما اذا قدر على الاجتهاد التام الذي يعتد معه أن القول الآخر ليس معه ما يدفع به النص فهذا يجب عليه اتباع النصوص وان لم يفعل كان متبعا للظن وما تهوى الانفس وكان من أكبر العصاة لله ولرسوله . بخلاف من قد يقول قد يكون للقول الآخر حجة راجحة على هذا النص وأنا لأعلمها فهذا يقال له قد قال الله تعالى (فاتقوا الله ما استطعتم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم والذي تستطيعه من العلم والفقه في هذه المسئلة قد ذلك على أن هذا القول هو الراجح فعليك أن تتبع ذلك ثم ان تبين لك فيما بعد أن للنص معارضا راجحا كان حكمك في ذلك حكم المجتهد المستقل اذا تغير اجتهاده وانتقال الانسان من قول الى قول لاجل ما تبين له من الحق هو محمود فيه بخلاف إصراره على قول لا حجة معه عليه وترك القول الذي توضحته حجته أو الانتقال عن قول الى قول لمجرد عادة واتباع هوى فهذا مذموم . واذا كان الامام المقلد قد سمع الحديث وتركه لا سيما اذا كان قد رواه أيضا فمثل هذا وحده لا يكون عذرا في ترك النص فقد بينا فيما كتبناه في (رفع الملام عن الأئمة الاعلام) نحو عشرين عذرا للأئمة في ترك العمل ببعض الحديث وبيننا أنهم يعذرون في الترك لتلك الأعداء وأما نحن فمعذورون في تركنا لهذا القول . فمن ترك الحديث لاعتقاده أن ظاهر القرآن يخالفه وإن نص الحديث الصحيح مقدم على الظواهر ومقدم على القياس والعمل لم يكن عذر ذلك الرجل عذرا في حقه فان ظهور المدارك الشرعية للأذهان وخفائها أمر لا ينضبط طرفاه لا سيما اذا كان التارك للحديث معتقدا أنه قد ترك العمل به المهاجرون والانصار من أهل المدينة النبوية وغيرها الذين يقال انهم لا يتركون الحديث الا لاعتقادهم أنه منسوخ أو معارض براجح وقد بلغ من بعده أن المهاجرين والانصار لم يتركوه بل عمل به طائفة منهم أو من سمعه منهم ونحو ذلك مما يقدح في هذا المعارض للنص . واذا قيل لهذا المستهدى المسترشد أنت أعلم أم الامام الغلاني كانت هذه معارضة فاسدة لان الامام الغلاني قد خالفه في هذه المسئلة

من هو نظيره من الأئمة الى نسبة^(١) أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وأبي معاذ ونحوهم من الأئمة وغيرهم فكما أن هؤلاء الصحابة بعضهم لبعض أكفاء في موارد النزاع وإذا تنازعوا في شيء ردوا ما تنازعوا فيه الى الله والرسول وإن كان بعضهم قد يكون أعلم في مواضع آخر فكذلك موارد النزاع بين الأئمة وقد ترك الناس قول عمر وابن مسعود في مسألة تيمم الجنب وأخذوا بقول من هو دونهما كأبي موسى الأشعري وغيره لما احتج بالكتاب والسنة وتركوا قول عمر في دية الاصابع وأخذوا بقول معاوية لما كان معه السنة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذه وهذه سواء وقد كان بعض الناس يناظر ابن عباس في المتعة فقال له قال أبو بكر وعمر فقال ابن عباس يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء أقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقولون قال أبو بكر وعمر . وكذلك ابن عمر لما سأله عنها فأمر بها فعارضوا بقول عمر فتبين لهم أن عمر لم يرد ما يقولونه فألحوا عليه فقال لهم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبعوا أم أمر عمر مع علم الناس أن أبا بكر وعمر أعلمهم من فوق ابن عمر وابن عباس ولو فتح هذا الباب لوجب أن يعرض عن أمر الله ورسوله ويبقى كل امام في أتباعه بمنزلة النبي صلى الله عليه وسلم في أمته وهذا تبديل للدين يشبه ما عاب الله به النصاري في قوله (اتخذوا أجبازهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا الا ليعبدوا الها واحدا لا اله الا هو سبحانه عما يشركون) *

سئل الشيخ تقي الدين رحمه الله عليه ما تقول السادة العلماء أئمة الدين . رضي الله عنهم أجمعين في رجل سئل أين مذهبك فقال محمدى أتبع كتاب الله وسنة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم فقيل له ينبغي لكل مؤمن أن يتبع مذهباً ومن لا مذهب له فهو شيطان فقال أين كان مذهب أبي بكر الصديق والخلفاء بعده رضي الله عنهم فقيل له لا ينبغي لك الا أن تتبع مذهباً من هذه المذاهب فأبهم المصيب * أفتونا مأجورين *

فأجاب الحمد لله * انما يجب على الناس طاعة الله ورسوله وهؤلاء أولو الامر الذين امر الله بطاعتهم في قوله (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم) انما يجب طاعتهم تبعاً لطاعة الله ورسوله لا استقلالاً ثم قال (فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم

(١) قوله الى نسبة الخ كذا بالاصل ولعل الصواب ونسبة هؤلاء الأئمة نسبة أبي بكر الخ أم مصححه

تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً) وإذا نزلت بالمسلم نازلة فإنه يستفتى من اعتقد أنه يفتيه بشرع الله ورسوله من أي مذهب كان . ولا يجب على أحد من المسلمين تقليد شخص بعينه من العلماء في كل ما يقول . ولا يجب على أحد من المسلمين التزام مذهب شخص معين غير الرسول صلى الله عليه وسلم في كل ما يوجهه ويخبر به بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم . واتباع الشخص لمذهب شخص بعينه لمجزه عن معرفة الشرع من غير جهته إنما هو مما يسوغ له ليس هو مما يجب على كل أحد إذا أمكنه معرفة الشرع بغير ذلك الطريق بل كل أحد عليه أن يتق الله ما استطاع ويطلب علم ما أمر الله به ورسوله فيفعل المأمور . ويترك المحذور . والله أعلم *

﴿ وسئل ﴾ هل يقلد الشافعي حنفياً وعكس ذلك في الصلاة الوترية وفي جمع المطر أم لا ؟
 ﴿ أجاب ﴾ الحمد لله نعم يجوز للحنفي وغيره أن يقلد من يجوز الجمع من المطر لاسيما وهذا مذهب جمهور العلماء كمالك والشافعي وأحمد وقد كان عبد الله بن عمر يجمع مع ولادة الأمور بالمدينة إذا جمعا في المطر * وليس على أحد من الناس أن يقلد رجلاً بعينه في كل ما يأمر به وينهى عنه ويستحبه إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وما زال المسلمون يستفتون علماء المسلمين فيقلدون تارة هذا وتارة هذا فإذا كان المقلد يقلد في مسألة يراها أصلح في دينه أو القول بها أرجح أو نحو ذلك جاز هذا باتفاق جماهير علماء المسلمين . لم يحرم ذلك لأبو حنيفة ولا مالك ولا الشافعي ولا أحمد . وكذلك الوتر وغيره ينبئ للمأموم أن يتبع فيه إمامه فإن كنت قنت معه وإن لم يقنت لم يقنت وإن صلى بثلاث ركعات موصولة فعل ذلك وإن فصل فصل أيضاً . ومن الناس من يختار للمأموم أن يصل إذا فصل إمامه والاول أصح والله أعلم *

﴿ سئل ﴾ سيدنا وشيخنا عن مسائل وهي ما يقول سيدنا فيمن يخرج من بيته ناوياً الطهارة أو الصلاة هل يحتاج إلى تجديد نية غير هذه عند فعل الطهارة أو الصلاة أم لا . وهل التلفظ بالنية سنة أم لا . وإذا دخل وقت الصلاة وهو جنب ويخشى أن اشتغل بفعل الصلاة يفوته الوقت فهل يباح له التيمم أم لا . وإذا سافر الإنسان سفراً مقدار ثلاثة أيام أو ثلاثة فراسخ هل يباح له الجمع والقصر أم لا . وإذا قلد الشخص لبعض العلماء في مسائل الاجتهاد فهل ينكر عليه ويهجر أم لا . وإذا أراد إنسان أن يسجد في الصلاة يتأخر خطوتين هل يكره ذلك أم لا .

وإذا نظر الرجل الى جميع بدن امرأته ولمسه حتى الفرج عليه شيء أم لا *
(وما يقول سيدنا) في جماعة يسبحون الله ويحمدونه ويكبرونه هل ذلك سنة أم مكروه
وربما في الجماعة من يثقل بالتطويل من غير ضرورة *

(وما يقول سيدنا) فيمن يجهر بالقراءة والناس يصلون في المسجد السنة أو التحية فيحصل
لهم بقراته جهرا أذى فهل يكره جهر هذا بالقراءة أم لا *

(وما يقول سيدنا) في صائم رمضان هل يفترق كل يوم الى نية أم لا . وما معنى قول بعض
العلماء هذا الحديث ضعيف أو ليس بصحيح . وإذا كان في المسئلة روايتان أو وجهان فهل يباح
للإنسان أن يقلد أحدهما أم كيف الاعتماد في ذلك *

(وما يقول سيدنا) في النساء إذا لبسوا نساجتهم بعجين أو لباب وبين ذلك للمشتري
هل يجوز له ذلك أم لا . وإذا لم يبين للمشتري ذلك فهل يحرم على المدلس ثمن ذلك أم لا .
أفتونا مأجورين رضي الله عنكم *

(فاجاب) الحمد لله رب العالمين * سئل الامام أحمد عن رجل يخرج من بيته للصلاة هل
ينوي حين الصلاة فقال قد نوي حين خرج ولهذا قال أكابر أصحابه كالخرفي وغيره يجوز له
تقديم النية على التكبير من حين يدخل وقت الصلاة وإذا كان مستحضراً للنية الى حين الصلاة
اجزأه ذلك باتفاق العلماء فان النية لا يجب التلفظ بها باتفاق العلماء ومعلوم في العادة أن من كبر
للصلاة لا بد أن يقصد الصلاة . وإذا علم انه يصلي الظهر نوى الظهر فتى علم ما يريد فعله نواه
بالضرورة ولكن اذا لم يعلم أو نسي شذت عنه النية وهذا نادر * والتلفظ بالنية في استحبابه
قولان في مذهب أحمد وغيره والمنصوص عنه أنه لا يستحب التلفظ بالنية . قال أبو داود قلت
لأحمد يقول المصلي قبل التكبير شيأ قال لا *

﴿فصل﴾ وإذا دخل وقت الصلاة وهو مستيقظ والماء بميدمنه يخاف إن طلبه أن تقوته الصلاة
أو كان الوقت بارداً يخاف إن سخنه أو ذهب الى الحمام فأتت الصلاة فانه يصلي بالتيمم في مذهب
أحمد وجمهور العلماء . وإن استيقظ آخر الوقت وخاف أن تطهر طلعت الشمس فانه يصلي هنا
بالوضوء بعد طلوع الشمس فان عند جمهور العلماء اختلافاً كاحدى الروايتين عن مالك فانه هنا إنما
خطب بالصلاة بعد استيقاظه . ومن نام عن صلاة صلاها اذا استيقظ . وكان ذلك وقتها في حقه *

فصل ٤ وأما الجمع والقصر في السفر القصير ففيه ثلاثة أقوال بل أربعة بل خمسة في مذهب أحمد (أجدها) أنه لا يباح لا الجمع ولا القصر (والثاني) يباح الجمع دون القصر (والثالث) يباح الجمع برفة ومزدلفة خاصة للمكي وإن كان سفره قصيرا (والرابع) يباح الجمع والقصر برفة ومزدلفة (والخامس) يباح ذلك مطلقا والذي يجمع للسفر هل يباح له الجمع مطلقا أولا يباح إلا إذا كان مسافرا فيه روايتان عن أحمد مقيما أو مسافرا ولهذا نص أحمد على أنه يجمع إذا كان له شغل * قال القاضي أبو يعلى كل عذر يبيح ترك الجمعة والجماعة يبيح الجمع ولهذا يجمع للمطر والوحل وللريح الشديدة الباردة في ظاهر مذهب الامام أحمد ويجمع المريض والمستحاضة والمرضع فإذا جد السير بالمسافر جمع سواء كان سفره طويلا أو قصيرا كما مضت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع الناس برفة ومزدلفة المكي وغير المكي مع أن أهل مكة سفرهم قصير وكذلك جمع صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه الراشدون برفة ومزدلفة ومتى قصروا يقصر خلفهم أهل مكة وغير أهل مكة وعرفة من مكة يريد أربعة فراسخ ولهذا قال مالك وبعض أصحاب أحمد كآبى الخطاب في العبادات الخمس أن أهل مكة يقصرون برفة ومزدلفة وهذا القول هو الصواب وإن كان المنصوص عن الائمة الثلاثة بخلافه أحمد والشافعي وأبي حنيفة ولهذا قال طائفة أخرى من أصحاب أحمد وغيرهم إنه يقصر في السفر الطويل والقصير لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوقت للقصر مسافة ولا وقتا وقد قصر خلفه أهل مكة برفة ومزدلفة وهذا قول كثير من السلف والخلف وهو أصح الأقوال في الدليل ولكن لا بد أن يكون ذلك مما يمد في العرف سفرا مثل أن يتزود له ويبرز للصحراء فأما إذا كان في مثل دمشق وهو ينتقل من قرأها الشجرية من قرية إلى قرية كما ينتقل من الصالحية إلى دمشق فهذا ليس بمسافر كما أن مدينة النبي صلى الله عليه وسلم كانت بمنزلة القرى المتقاربة عند كل قوم نخيلهم ومقابرهم ومساجدهم قباء وغير قباء ولم يكن خروج الخارج إلى قباء سفرا ولهذا لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يقصرون في مثل ذلك فإن الله تعالى قال (ومن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة) فجميع الأبنية تدخل في مسمى المدينة وما خرج عن أهلها فهو من الأعراب أهل العمود . والمنتقل من المدينة من ناحية إلى ناحية ليس بمسافر ولا يقصر الصلاة ولكن هذه مسائل اجتهد فمن فعل منها بقول بعض العلماء لم ينكر عليه ولم يهجر . وهكذا اختلفوا في الجمع

أو القصر هل يشترط له نية فالجمهور لا يشترطون النية كمالك وأبي حنيفة وهو أحد القولين في مذهب أحمد وهو مقتضى نصوصه (والثاني) تشترط كقول الشافعي وكثير من أصحاب أحمد الخرق وغيره والاول أظهر ومن عمل بأحد القولين لم ينكر عليه

﴿فصل﴾ وأما التأخر حين السجود فليس بسنة ولا ينبغي فعل ذلك الا اذا كان الموضع ضيقاً فيتأخر لئتمكن من السجود *

﴿فصل﴾ ولا يحرم على الرجل النظر الى شيء من بدن امرأته ولا لمسه لكن يكره النظر الى الفرج وقيل لا يكره وقيل لا يكره الا عند الوطء *

﴿فصل﴾ والتسبيح والتكبير عقب الصلاة مستحب ليس بواجب ومن اراد أن يقوم قبل ذلك فله ذلك ولا ينكر عليه. وليس لمن اراد فعل المستحب ان يتركه ولكن ينبغي للمأموم ان لا يقوم حتى ينصرف الامام أى ينتقل عن القبلة ولا ينبغي للامام أن يقعد بعد السلام مستقبل القبلة إلا مقدار ما استغفر ثلاثاً ويقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام . واذا انتقل الامام فن اراد أن يقوم قام ومن أحب ان يقعد يذكر الله فعل ذلك *

﴿فصل﴾ وليس لأحد أن يجهر بالقراءة لا في صلاة ولا في غير صلاة إذا كان غيره يصلي في المسجد وهو يؤذيههم بجهره بل قد خرج النبي صلى الله عليه وسلم على الناس وهم يصلون في رمضان ويجهرون بالقراءة فقال أيها الناس كلكم يناجي ربه فلا يجهر بعضهم على بعض في القراءة ﴿فصل﴾ وكل من علم ان غداً من رمضان وهو يريد صومه فقد نوى صومه سواء تلفظ بالنية أو لم يتلفظ وهذا فعل عامة المسلمين كلهم ينوى الصيام * والعالم قد يقول ليس بصحيح أى هذا القول ضعيف في الدليل وان كان قد قاله بعض العلماء * والحديث الضعيف مثل الذي رواه من ليس بشقة إما لسوء حفظه وإما لعدم عدالته * واذا كان في المسئلة قولان فان كان الانسان يظهر له رجحان أحد القولان والا فلد بعض العلماء الذين يعتمد عليهم في بيان ارجح القولين

﴿فصل﴾ وبيع المغشوش الذي يعرف قدر غشه اذا عرفت المشتري بذلك ولم يدلسه على غيره جائز كالمعاملة بدراهم المغشوشة وأما اذا كان قدره مجهولاً كالابن الذي يخطط بالماء ولا يقدر قدر الماء فهذا منهى عنه وان علم المشتري أنه مغشوش ومن باع مغشوشاً لم يحرم عليه من الثمن الا مقدار ثمن الفس فعليه أن يعطيه لصاحبه أو يتصدق به عنه ان تمذر رده مثل من يبيع معيباً

مفشوشا بشرة وقيمته لو كان سالما عشرة وبالعيب قيمته ثمانية فقلبه ان عرف المشتري أن يدفع اليه الدرهمين ان اختار والا رد اليه المبيع وأن لم يعرفه تصدق عنه بالدرهمين والله اعلم *

﴿مسئلة﴾ في حديث عقبة بن عامر قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقرأ بالمعوذات دبر كل صلاة وعن أبي أمامة قال قيل يا رسول الله أئى الدعاء أسمع قال جوف الليل الآخر ودبر الصلوات ^(١) المكتوبة. وعن معاذ بن جبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيده فقال يا معاذ والله إنى لأحبك فلا تدعن في دبر كل صلاة ان تقول اللهم أعنى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك فهذه الاحاديث تدل على أن الدعاء بعد الخروج من الصلاة سنة . أفنونا وبسطوا القول في ذلك مأجورين *

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين * الإحاديث المعروفة في الصحاح والسنن والمساند تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو في دبر صلاته قبل الخروج منها وكان يأمر أصحابه بذلك ويعلمهم ذلك ولم ينقل أحد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى بالناس يدعو بعد الخروج من الصلاة هو والمأمومون جميعا لاني الفجر ولا في العصر ولا في غيرها من الصلوات بل قد ثبت عنه أنه كان يستقبل أصحابه ويذكر الله ويعلمهم ذكر الله عقيب الخروج من الصلاة * ففي الصحيح أنه كان قبل ان ينصرف يستغفر ثلاثا ويقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام * وفي الصحيحين من حديث المغيرة بن شعبة أنه كان يقول لا إله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد * وفي الصحيح من حديث ابن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يهال بهؤلاء الكلمات لا إله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير لا حول ولا قوة الا بالله لا إله الا الله ولا نعبد الا إياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا إله الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون * وفي الصحيح ^(٢) عن ابن عباس أن رفع الناس أصواتهم ^(٣) بالذكر كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم . وفي لفظ كنا نعرف انقضاء صلاته بالتكبير * والاذكار التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلمها المسلمين عقيب الصلاة أنواع (أحدها) انه يسبح ثلاثا وثلاثين ويحمد ثلاثا وثلاثين ويكبر ثلاثا وثلاثين فتلك تسع

(١). في نسخة ودبر الصلاة المكتوبة (٢) في نسخة وفي الصحيحين (٣) في نسخة أن رفع الصوت

وتسعون ويقول تمام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير . رواه مسلم في صحيحه (والثاني) يقولها خمسا وعشرين ويفهم إليها لا إله إلا الله وقد رواه مسلم (والثالث) يقول الثلاثة ثلاثا وثلاثين وهذا على وجهين . أحدهما أن يقول كل واحدة ثلاثا وثلاثين . والثاني أن يقول كل واحدة إحدى عشرة مرة والثلاث والثلاثون في الحديث المتفق عليه في الصحيحين (والخامس) ^(١) يكبر أربعاً وثلاثين ليمائة (والسادس) يقول الثلاثة عشر آياتاً عشراً وهذا هو الذي مضت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وذلك مناسب لأن المصلي يتأجج به . فدعاؤه ومبائله آياه وهو يتأجج به من مسألته ودعائه بمدانصرافه عنه * وأما الذكر بعد الانصراف فكما قالت عائشة رضي الله عنها هو مثل مسح المرأة بعد صلاتها فإن الصلاة نور فهي تصقل القلب كما تصقل المرأة ثم الذكر بعد ذلك بمنزلة مسح المرأة وقد قال الله تعالى (فاذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب) قيل إذا فرغت من أشغال الدنيا فانصب في العبادة وإلى ربك فارغب وهذا أشهر القولين . وخرج شريح القاضي على قوم من الحاكمة يوم عيد وهم يلعبون فقال ما لكم تلعبون قالوا انا تفرغنا قال وبهذا أمر الفارغ وتلا قوله تعالى (فاذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب) ويناسب هذا قوله تعالى (يا أيها المزمل قم الليل الا قليلا) إلى قوله (ان ناشئة الليل هي أشد وطأً واقوم قليلاً إن لك في النهار سبجاً طويلاً) أي ذهاباً ومجيئاً وبالليل تكون فارغاً . وناشئة الليل في أصبح القولين إنما تكون بعد النوم يقال نشأ إذا قام بعد النوم فإذا قام بعد النوم كانت مواطاة قلبه للسانه أشد لعدم ما يشغل القلب وزوال أثر حركة النهار بالنوم وكان قوله أقوم . وقد قيل إذا فرغت من الصلاة فانصب في الدعاء وإلى ربك فارغب . وهذا القول سواء كان صحيحاً أو لم يكن فإنه يمنع الدعاء في آخر الصلاة لاسيما والنبي صلى الله عليه وسلم هو المأمور بهذا فلا بد أن يمثل ما أمره الله به . ودعاؤه في الصلاة المتقول عنه في الصحيح وغيرها إنما كان قبل الخروج من الصلاة وقد قال لأصحابه في الحديث الصحيح إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع . يقول اللهم اني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنه الحيا والممات ومن فتنه المسيح الدجال * وفي حديث ابن مسعود الصحيح لما ذكر

(١) كذا بأصلين ولعله لم يسنون هنا بعنوان الرابع وفي الآتي بالخامس لاشتغال الثالث على وجهين فتأمل اهـ مصححه

التشهد قال ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه وقد روت عائشة وغيرها دعاءه في صلاته بالليل وأنه كان قبل الخروج من الصلاة . فقول من قال اذا فرغت من الصلاة فانصب في الدعاء يشبه قول من قال في حديث ابن مسعود لما ذكر التشهد فاذا فعلت ذلك فقد قضيت صلاتك فان شئت أن تقوم قم وان شئت أن تقعد فاقعد . وهذه الزيادة سواء كانت من كلام النبي صلى الله عليه وسلم أو من كلام من أدرجها في حديث ابن مسعود كما يقول ذلك من ذكره من أئمة الحديث ففيها أن قائل ذلك جعل ذلك قضاء للصلاة فهكذا جعله هذا المفسر فراغا من الصلاة مع أن تفسير قوله (فاذا فرغت فانصب) أي فرغت من الصلاة قول ضعيف فان قوله اذا فرغت مطلق ولأن الفراغ ان أريد به الفراغ من العبادة فالدعاء أيضا عبادة وان أريد به الفراغ من أشغال الدنيا بالصلاة فليس كذلك * يوضح ذلك أنه لا نزاع بين المسلمين أن الصلاة يدعي فيها كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يدعو فيها فقد ثبت عنه في الصحيح أنه كان يقول في دعاء الاستفتاح اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم تقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد وأنه كان يقول اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت . أنت ربي وأنا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت واهدني لأحسن الأخلاق فإنه لا يهدي لأحسنها إلا أنت واصرف عني سيئها فإنه لا يصرف عني سيئها إلا أنت * وثبت عنه في الصحيح أنه كان يدعو اذا رفع رأسه من الركوع وثبت عنه الدعاء في الركوع والسجود سواء كان في النفل أو في الفرض وتواتر عنه الدعاء آخر الصلاة * وفي الصحيحين ان أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال يا رسول الله علمني دعاء أدعوه به في صلاتي فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك أنت الغفور الرحيم فاذا كان الدعاء مشروعا في الصلاة لاسيا في آخرها فكيف يقول اذا فرغت من الصلاة فانصب في الدعاء والذي فرغ منه هو نظير الذي أمر به فهو في الضلّة كان ناصبا في الدعاء لا فارغا . ثم انه لم يقل بمسلم إن الدعاء بعد الخروج من الصلاة يكون أوكد وأقوى منه في الصلاة ثم لو كان قوله (فانصب) في الدعاء لم يحتاج الى قوله (والى ربك فارغب) فإنه قد علم أن الدعاء انما يكون لله . فلم انه أمره بشيئين أن يجتهد في العبادة عند فراغه من أشغاله وان تكون رغبته الى ربه لا الى غيره كما

في قوله (اياك نعبد واياك نستعين) فقوله اياك نعبد موافق لقوله فانصب . وقوله واياك نستعين موافق لقوله والى ربك فارغب ومثله قوله (ذاعبده وتوكل عليه) وقوله (هو ربى لا اله الا هو عليه توكلت واليه متاب) وقول شعيب عليه السلام (عليه توكلت واليه أنيب) ومنه الذى يروى عند دخول المسجد اللهم اجعلنى من أوجه من توجه اليك وأقرب من تقرب اليك وأفضل من سألك ورغب اليك والآخر الآخر واليك الرغبي^(١) والعمل وذلك ان دعاء الله المذكور في القرآن نوعان دعاء عبادة ودعاء مسألة ورغبة فقوله (فانصب والى ربك فارغب) يجمع نوعى دعاء الله قال تعالى (وأنه لما قام عبد الله يدعوه كادوا يكونون عليه لبدا) وقال تعالى (ومن يدع مع الله الها آخر لا برهان له به انما احسابه عند ربه) الآية ونظائره كثيرة * وأما لفظ دبر الصلاة فقد يراد به آخر جزء منه وقد يراد به ما يلي آخر جزء منه كما في دبر الانسان فانه آخر جزء منه ومثله لفظ العقب قد يراد به الجزء المؤخر من الشيء كعقب الانسان وقد يراد به ما يلي ذلك . فلدعاء المذكور في دبر الصلاة إما ان يراد به آخر جزء منها ليوافق بقية الاحاديث أو يراد به ما يلي آخرها ويكون ذلك ما بعد التشهد كما سمي ذلك قضاء للصلاة و فراغها حيث لم يبق الا السلام المنافي للصلاة بحيث لو فعله عمداً في الصلاة بطلت صلاته ولا تبطل سائر الأذكار المشروعة في الصلاة أو يكون مطلقاً أو مجزئاً . وبكل حال فلا يجوز أن يخص به ما بعد السلام^(٢) لان عامة الادعية الماثورة كانت قبل ذلك ولا يجوز ان يشرع سنة بلفظ مجمل يخالف السنة الماثورة بالاتفاق الصريحة والناس لهم في هذه فيما بعد السلام ثلاثة أحوال منهم من لا يرى قعود الامام مستقبل المأموم لا يذكر ولا دعاء ولا غير ذلك وحجتهم ما يروى عن السلف انهم كانوا يكرهون للامام أن يستديم استقبال القبلة بعد السلام فظنوا ان ذلك يوجب قيامه من مكانه ولم يعلموا أن انصرافه مستقبل المأمومين بوجهه كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل يحصل هذا المقصود وهذا يفعله من يفعله من أصحاب ممالك . ومنهم من يرى دعاء الامام والمأموم بعد السلام ثم منهم من يرى ذلك في الصلوات الخمس ومنهم من يراه في صلاة الفجر والعصر كما ذكر ذلك من ذكره من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهم وليس مع هؤلاء بذلك سنة وانما

(١) في نسخة وهي رواية الرغاب بلذ والفتح كالنعماء من الرغبة (٢) كذا بأصلين من هذه المسألة ولا ينبغي أن الأنسب ان يخص بما بعد السلام اه مصححه

غايتهم التمسك بلفظ يجمل أو بقياس كقول بعضهم ما بعد الفجر والمصر ليس بوقت صلاة فيستحب
 فيه الدعاء ومن المعلوم أن ما تقدمت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة الصحيحة بل
 المتواترة لا يحتاج فيه إلى مجمل ولا إلى قياس * وأما قول عقبة بن عامر أمرني رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أن اقرأ بالمؤذات دبر كل صلاة فهذا بعد الخروج منها * وأما حديث أبي أمانة
 قيل يارسول الله أمتي الدعاء اسمع قال جوف الليل الاخير ودبر الصلوات^(١) المكتوبة فهذا يجب
 أن لا يخص ما بعد السلام بل لا بد أن يتناول ما قبل السلام. وإن قيل انه يتم ما قبل السلام وما
 بعده لكن ذلك لا يستلزم ان يكون دعاء الامام والمأموم جميعاً بعد السلام سنة كما لا يلزم مثل
 ذلك قبل السلام بل اذا دعا كل واحد وحده بعد السلام فهذا لا يخالف السنة . وكذلك قوله
 صلى الله عليه وسلم لما ذبح جبل لا تدعن في دبر كل صلاة ان تقول اللهم أعني على ذكرك
 وشكرك وحسن عبادتك يتناول ما قبل السلام. واذا تناول ما بعده ايضاً كما تقدم فان معاذاً كان
 يصلي اماماً يقومه كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي اماماً وقد بعثه الى اليمن معاً لم فلم يكن
 هذا مشروعاً للامام والمأموم مجتمعين على ذلك كدعاء القنوت لكان يقول اللهم أعنا على ذكرك
 وشكرك فلما ذكره بصيغة الافراد علم انه لا يشرع للامام والمأموم ذلك بصيغة الجمع * ومما
 يوضح ذلك ما في الصحيح عن البراء بن عازب قال كنا اذا صلينا خلف رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أحياناً ان نكون عن يمينه يقبل علينا بوجهه قال فسمعت يقول رب قني عذابك يوم
 تبعث عبادك او يوم تجمع عبادك فهذا فيه دعاؤه صلى الله عليه وسلم بصيغة الافراد كما في حديث
 معاذ وكلاهما امام وفيه انه كان يستقبل المأمومين وأنه لا يدعو بصيغة الجمع وقد ذكر حديث
 معاذ بعض من صنف في الاحكام في الادعية في الصلاة قبل السلام موافقة لسائر الاحاديث كما
 في مسلم والسنن الثلاثة عن ابي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا فرغ أحدكم من التشهد
 الاخير فليتعوذ بالله من اربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنه الحيا والمات ومن فتنه
 المسيح الدجال * وفي مسلم وغيره عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم هذا الدعاء
 كما يعلمهم السورة من القرآن يقول اللهم اني اعوذ بك من عذاب جهنم واعوذ بك من عذاب القبر
 واعوذ بك من فتنه الحيا والمات واعوذ بك من فتنه المسيح الدجال * وفي السنن أنه قال رسول الله

(١) في نسخة ودبر الصلاة

صلى الله عليه وسلم لرجل ما تقول في الصلاة قال أتشهد ثم أقول اللهم اني أسألك الجنة واعوذ بك من النار أما والله ما أحسن دندنتك^(١) ولا دندنة معاذ فقال صلى الله عليه وسلم حولهما^(٢) ندندن رواه ابو داود وابو جاتم في صحيحه. وظاهر هذا أن دندنتهما ايضا بعد التشهد في الصلاة ليكون نظير ما قاله * وعن شداد بن أوس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في صلاته اللهم اني أسألك الثبات في الامر والعزيمة على الرشد وأسألك شكر نعمتك وحسن عبادتك وأسألك قلبا سليما ولسانا صادقا وأسألك من خير ما تعلم واعوذ بك من شر ما تعلم وأستغفرك لما تعلم رواه النسائي * وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو في الصلاة اللهم اني اعوذ بك من عذاب القبر واعوذ بك من فتنة المسيح الدجال واعوذ بك من فتنة الحيا والممات اللهم اني اعوذ بك من المغرم والمأثم فقال له قاتل ما أكثر ما تستعيز يا رسول الله من المغرم قال ان الرجل اذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف * قال المصنف في الاحكام والظاهر ان هذا يدل على انه كان بعد التشهد * يدل عليه حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بعد التشهد اللهم اني اعوذ بك من عذاب جهنم واعوذ بك من عذاب القبر واعوذ بك من فتنة الحيا والممات واعوذ بك من فتنة المسيح الدجال . وقد تقدم حديث ابن عباس الذي في الصحيحين أنه كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن وحديث أبي هريرة وأنه يقال بعد التشهد وقد روى في لفظ الدبر ما رواه البخاري وغيره عن سعد بن ابى وقاص أنه كان يعلم بني هؤلاء الكلمات كما يعلم المعلم الغلمان الكتابة ويقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ بهن دبر الصلاة اللهم اني اعوذ بك من البخل واعوذ بك من الجبن واعوذ بك أن أُرَد الى أرذل العمر واعوذ بك من فتنة الدنيا واعوذ بك من عذاب القبر * وفي النسائي عن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في دبر الصلاة اللهم اني اعوذ بك من الكفر والفقر وعذاب القبر * وفي النسائي ايضا عن عائشة رضي الله عنها قالت دخلت علي امرأة من اليهود فقالت إن عذاب القبر من البول فقلت كذبت فقالت بلى انا لنقرض منه الجلود والثوب فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الصلاة وقد ارتفعت أصواتنا فقال ما هذا فأخبرته بما قالت قال صدقت فما

(١) الدندنة أن يتكلم الرجل بالكلام تسمع نغمته ولا يفهم وهو أرفع من الهينة قليلا اه نهاية

(٢) أي حول الجبة والنار أي في طلب الاولى والعود من الثانية اه مصححه

صلي بعد يومئذ إلا قال في دبر الصلاة اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل أجرني من حر النار وعذاب القبر * قال المصنف في الاحكام والظاهر ان المراد بدبر الصلاة في الاحاديث الثلاثة قبل السلام توفيقاً بينه وبين ما تقدم من حديث ابن عباس وابي هريرة (قلت) وهذا الذي قاله صحيح فان هذا الحديث في الصحيح من حديث عائشة رضى الله عنها أن يهودية دخلت عليها فذكرت عذاب القبر فقالت لها اعاذك الله من عذاب القبر فسألت عائشة رضى الله عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عذاب القبر فقال نعم عذاب القبر حق قالت عائشة فآرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد صلي صلاة الا تموذ من عذاب القبر والاحاديث في هذا الباب يوافق بعضها بعضاً وتبين ما تقدم والله اعلم *

مسئلة فيما يشته على الطالب للعبادة من جهة الافضلية مما اختلف فيه الائمة من المسائل التي أذكرها وهي أيما افضل في صلاة الجهر ترك الجهر بالبسلة او الجهر بها . وأيما افضل المداومة على القنوت في صلاة الفجر ام تركه ام فعله أحيانا بحسب المصلحة وكذلك في الوتر . وأيما افضل طول الصلاة ومناسبة أبعاضها في السكينة والكيفية او تخفيفها بحسب ما اعتاده المؤمنون في هذه الازمنة . وأيما افضل المداومة على الوضوء ام ترك المداومة . وأيما افضل مع قصر الصلاة في السفر مداومة الجمع أم فعله أحيانا بحسب الحاجة . وهل قيام الليل كله بدعة ام سنة أم قيام بعضه افضل من قيامه كله . وكذلك سرد الصوم افضل ام صوم بعض الايام وإفطار بعضها وفي المواصله ايضاً . وهل لبس الخشن وأكله دائماً افضل ام لا . وأيما افضل فعل السنن الرواتب في السفر أم تركها ام فعل البعض دون البعض . وكذلك التطوع بالنوافل في السفر . وأيما افضل الصوم في السفر ام الفطر . وأيما افضل للجنب أن ينام على وضوء ام يكره له النوم على غير وضوء . ام لا . وهل يجوز له النوم في المسجد اذا توضأ ام لا من غير عذر واذا لم يجد ماء او تعذر عليه استعماله لمرض او يخاف من الضرر من شدة البرد وأمثال ذلك فهل يتيم ام لا . وهل يقوم التيمم مقام الوضوء فيما ذكر ام لا . وأيما افضل في اغناء هلال رمضان الصوم ام الفطر ام يخير بينهما أم يستحب فعل احدهما . وهل ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم في جميع أفعاله واحواله واقواله وحركاته وسكناته وفي شأنه كله من العبادات والعادات هل المواظبة على ذلك كله سنة في حق احد من الامة ام يختلف بحسب اختلاف المراتب والراتين . وأيما افضل للسالك النزلة

ام الخلطة . واذ اقدر احدهما فهل يكون ذلك على الاطلاق أم وقتا دون وقت . وإيما افضل ترك
السبب مع الجمع على الله ام السبب مع التفرقة اذ لم يمكن الا احدهما واذا قدر احدهما فهل يكون
ذلك مطلقا في سائر الاوقات ام لا * أفتونا مأجورين

(الجواب) الحمد لله * هذه المسائل التي يقع فيها النزاع مما يتعلق بصفات العبادات
أربعة أقسام *

(منها) ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل كل واحد من الامرين وافقت الامة
على ان من فعل احدهما لم يأثم بذلك لكن قد يتنازعون في الافضل وهو بمنزلة القراءات
الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم التي اتفق الناس على جواز القراءة بأي قراءة شاء منها كالقراءات
المشهورة بين المسلمين فهذه يقرأ المسلم بما شاء منها وان اختار بعضها لسبب من الاسباب . ومن
هذا الباب الاستفتاحات المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقولها في قيام الليل
وأنواع الادعية التي كان يدعو بها في صلاته في آخر التشهد فهذه الانواع الثابتة عن النبي
صلى الله عليه وسلم كلها سائغة باتفاق المسلمين لكن ما أمر به من ذلك افضل لنا مما فعله ولم
يأمر به * وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال اذا قعد أحدكم في التشهد فليستعذ بالله من أربع يقول
اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنه الحيا والمات ومن فتنه المسيح
الدجال قال الدعاء بهذا افضل من الدعاء بقوله اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما
أعلنت وما أنت أعلم به مني . أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله الا أنت . وهذا أيضا قد صح عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول في آخر صلاته لكن الاول أمر به . وما تنازع العلماء
في وجوبه فهو اوكد مما لم يأمر به ولم يتزع العلماء في وجوبه وكذلك الدعاء الذي كان
يكرره كثيرا كقوله ربنا آتني في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اوكد مما
ليس كذلك *

(القسم الثاني) ما اتفق العلماء على انه اذا قل كلا من الامرين كانت عبادته صحيحة ولا
إثم عليه لكن يتنازعون في الافضل وفيما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله . ومسألة القنوت
في الفجر والوتر والجهر بالبسملة وصفة الاستعاذة ونحوها من هذا الباب فانهم متفقون على
ان من يجهر بالبسملة صحت صلاته ومن خافت صحت صلاته وعلى أن من قنت في الفجر

صحت صلاته ومن لم يقنت فيها صحت صلاته وكذلك القنوت في الوتر وانما تنازعوا في وجوب قراءة البسملة وجمهورهم على أن قراءتها لا تجب وتنازعوا أيضا في استحباب قراءتها وجمهورهم على أن قراءتها مستحبة وتنازعوا فيها إذا ترك الإمام ما يعتقد المأموم وجوبه مثل أن يترك قراءة البسملة والمأموم يعتقد وجوبها أو لمس ذكره ولا يتوضأ والمأموم يرى وجوب الوضوء من ذلك أو يصلي في جلود الميتة المدبوجة والمأموم يرى أن الدباغ لا يطهر أو يحتجم ولا يتوضأ والمأموم يرى الوضوء من الحجامه . والصحيح المقطوع به أن صلاة المأموم صحيحة خلف امامه وان كان امامه مخطئا في نفس الأمر لما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يصلون لكم فان اصابوا فلكم ولهم وان اخطوا فلكم وعليهم . وكذلك اذا اقتدى المأموم بمن يقنت في الفجر أو الوتر قنت معه سواء قنت قبل الركوع أو بعده . وان كان لا يقنت لم يقنت معه . ولو كان الإمام يرى استحباب شيء والمأمومون لا يستحبونه فتركه لاجل الاتفاق والائتلاف كان قد أحسن . مثال ذلك الوتر فان للعلماء فيه ثلاثة أقوال (أحدها) انه لا يكون الا بثلاث متصلة كالمغرب كقول من قاله من أهل العراق (والثاني) أنه لا يكون الا ركعة مفصلة عما قبلها كقول من قال ذلك من أهل الحجاز (والثالث) أن الامرين جائز ان كما هو ظاهر مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما وهو الصحيح وان كان هؤلاء يختارون فصله عما قبله فلو كان الإمام يرى الفصل فاختر المأمومون أن يصلي الوتر كالمغرب فوافقهم على ذلك تأليفا لقلوبهم كان قد أحسن كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية لثققت السكبة ولألصقتها بالارض ولجملت لها بابين بابا يدخل الناس منه وبابا يخرجون منه فترك الأفضل عنده لئلا يفر الناس . وكذلك لو كان رجل يرى الجهر بالبسملة فأمر يقوم لا يستحبونه أو بالعكس ووافقهم كان قد أحسن وانما تنازعوا في الأفضل فهو بحسب ما اعتقدوه من السنة . وطائفة من أهل العراق اعتقدت أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقنت الا شهرا ثم تركه على وجه النسخ له فاعتقدوا أن القنوت في المكتوبات منسوخ . وطائفة من أهل الحجاز اعتقدوا أن النبي صلى الله عليه وسلم ما زال يقنت حتى فارق الدنيا ثم منهم من اعتقد أنه كان يقنت قبل الركوع ومنهم من كان يعتقد أنه كان يقنت بعد الركوع . والصواب هو القول الثالث الذي عليه جمهور أهل الحديث وكثير من أئمة أهل الحجاز وهو الذي ثبت في الصحيحين وغيرهما

أنه صلى الله عليه وسلم قنت بشهراً يدعو على رجلٍ وذَكَوان وعَصِيَّة ثم ترك هذا القنوت ثم انه بعد ذلك بمدة بعد خبير وبعد اسلام أبي هريرة قنت وكان يقول في قنوته اللهم أنج الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام والمستضعفين من المؤمنين اللهم اشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسنى يوسف فلو كان قد نسخ القنوت لم يقنت هذه المرة الثانية وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قنت في المغرب وفي الغشاء الآخرة * وفي السنن انه كان يقنت في الصلوات الخمس وأكثر قنوته كان في الفجر ولم يكن يداوم على القنوت لافي الفجر ولا غيرها بل قد ثبت في الصحيحين عن انس أنه قال لم يقنت بعد الركوع الا شهراً . فالحديث الذي رواه الحاكم وغيره من حديث الربيع بن انس عن انس انه قال ما زل يقنت حتى فارق الدنيا انما في سياقه القنوت قبل الركوع وهذا الحديث لو عارض الحديث الصحيح لم يلتفت اليه فان الربيع بن انس ليس من رجال الصحيح فكيف وهو لم يعارضه وانما معناه أنه كان يطيل القيام في الفجر دائماً قبل الركوع . وأما انه كان يدعو في الفجر دائماً قبل الركوع أو بعده بدعاء يسمع منه أولاً يسمع فهذا باطل قطعاً وكل من تأمل الاحاديث الصحيحة علم هذا بالضرورة وعلم أن هذا لو كان واقفاً لنقله الصحابة ولما أهملوا قنوته الراتب المشروع لنا مع انهم نقلوا قنوته الذي لا يشرع بعينه وانما يشرع نظيره فان دعاءه لا أولئك المعينين وعلى أولئك المعينين ليس بمشروع باتفاق المسلمين بل انما يشرع نظيره فيشرع أن يقنت عند النوازل يدعو للمؤمنين ويدعو على الكفار في الفجر وفي غيرها من الصلوات وهكذا كان عمر يقنت لما حارب النصارى بدعائه الذي فيه اللهم العن كفره أهل الكتاب الى آخره وكذلك على عليه السلام لما حارب قوماً قنت يدعو عليهم . وينبغي للقائ ان يدعو عند كل نازلة بالدعاء المناسب لتلك النازلة واذا سمي من يدعو لهم من المؤمنين ومن يدعو عليهم من الكافرين الحاربين كان ذلك أحسنًا *

وأما قنوت الوتر فلهما فيه ثلاثة أقوال . قيل لا يستحب بحال لانه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قنت في الوتر . وقيل بل يستحب في جميع السنة كما ينقل عن ابن مسعود وغيره ولان في السنن ان النبي صلى الله عليه وسلم علم الحسن بن علي رضي الله عنهما دعاء يدعو به في قنوت الوتر وقيل بل يقنت في النصف الاخير من رمضان كما كان أبي بن كعب يفعل * وحقيقة الامر أن قنوت الوتر من جنس الدعاء السائغ في الصلاة من شاء فعله ومن شاء تركه كما يخير

الرجل أن يوتر ثلاث أو خمس أو سبع وكما يخير إذا أوتر بثلاث إن شاء فصل وإن شاء وصل وكذلك يخير في دعاء القنوت إن شاء فعله وإن شاء تركه وإذا صلى بهم قيام رمضان فإن قنت في جميع الشهر فقد أحسن وإن قنت في النصف الأخير فقد أحسن وإن لم يقنت بحال فقد أحسن كما أن نفس قيام رمضان لم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم فيه عدداً معيناً بل كان هو صلى الله عليه وسلم لا يزيد في رمضان ولا غيره على ثلاث عشرة ركعة لكن كان يطيل الركعات فلما جمعهم عمر على أبي بن كعب كان يصلي بهم عشرين ركعة ثم يوتر بثلاث وكان يخفف القراءة بقدر ما زاد من الركعات لأن ذلك أخف على المأمومين من تطويل الركعة الواحدة ثم كان طائفة من السلف يقومون بأربعين ركعة ويوترون بثلاث وآخرون قاموا بست وثلاثين وأوتروا بثلاث وهذا كله سائغ فكيفما قام في رمضان من هذه الوجوه فقد أحسن . والافضل يختلف باختلاف أحوال المصلين فإن كان فيهم احتمال لطول القيام فالقيام بعشر ركعات وثلاث بعدها كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي لنفسه في رمضان وغيره هو الافضل وإن كانوا لا يحتملونه فالقيام بعشرين هو الافضل وهو الذي يعمل به أكثر المسلمين فإنه وسط بين العشر وبين الأربعين وإن قام بأربعين وغيرها جاز ذلك ولا يكره شيء من ذلك وقد نص على ذلك غير واحد من الأئمة كأحمد وغيره . ومن ظن أن قيام رمضان فيه عدد موقت عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يزداد فيه ولا ينقص منه فقد أخطأ فإذا كانت هذه السعة في نفس عدد القيام فكيف الظن بزيادة القيام لأجل دعاء القنوت أو تركه كل ذلك سائغ حسن وقد ينشط الرجل فيكون الافضل في حقه تطويل العبادة وقد لا ينشط فيكون الافضل في حقه تخفيفها وكانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم معتدلة إذا أطال القيام أطال الركوع والسجود وإذا خفف القيام خفف الركوع والسجود هكذا كان يفعل في المكتوبات وقيام الليل وصلاة الكسوف وغير ذلك * وقد تنازع الناس هل الافضل طول القيام أم كثرة الركوع والسجود أو كلاهما سواء على ثلاثة أقوال . أصحها أن كليهما سواء فإن القيام اختص بالقرآن وهي افضل من الذكر والدعاء والسجود نفسه افضل من القيام فينبغي أنه إذا طول القيام أن يطيل الركوع والسجود وهذا هو طول القنوت الذي اجاب به النبي صلى الله عليه وسلم لما قيل له أي الصلاة افضل فقال طول القنوت فإن القنوت هو إدامة العبادة سواء كان في حال القيام

أو الركوع أو السجود كما قال تعالى (أمن هو قانت آناء الليل ساجداً وقائماً) فسماء قانتا في حال سجوده كما سماء قانتا في حال قيامه *

وأما البسملة فلا ريب أنه كان في الصحابة من يجهر بها وفيهم من كان لا يجهر بها بل يقرؤها سرا ولا يقرؤها. والذين كانوا يجرون بها أكثرهم كان يجهر بها نارة ويخافت بها أخرى وهذا لأن الذكر قد تكون السنة المخافة به ويجهر به لمصلحة راجحة مثل تعليم المأمومين فإنه قد ثبت في الصحيح أن ابن عباس جهر بالقراءة على الجنابة ليعلمهم أنها سنة * وتنازع العلماء في القراءة على الجنابة على ثلاثة أقوال. قيل لا تستحب بخال كما هو مذهب أبي حنيفة ومالك. وقيل بل يجب فيها القراءة بالقراءة كما يقوله من يقوله من أصحاب الشافعي وأحمد. وقيل بل قراءة القاءة فيها سنة وإن لم يقرأ بل دعاء بالقراءة جاز وهذا هو الصواب * وثبت في الصحيح أن عمر بن الخطاب كان يقول الله أكبر سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك يجهر بذلك مرات كثيرة واتفق العلماء على أن الجهر بذلك ليس بسنة رتبة لكن جهر به للتعليم ولذلك نقل عن بعض الصحابة أنه كان يجهر أحيانا بالتعود فإذا كان من الصحابة من جهر بالاستفتاح والاستعاذة مع إقرار الصحابة له على ذلك فالجهر بالبسملة أولى أن يكون كذلك وإن يشرع الجهر بها أحيانا لمصلحة راجحة لكن لا نزاع بين أهل العلم بالحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجهر بالاستفتاح ولا بالاستعاذة بل قد ثبت في الصحيح أن أبا هريرة قال له يا رسول الله أرايت سكوتك بين التكبير والقراءة ماذا تقول قال أقول اللهم بدي وبيني و بين خطاياي كما بعدت بين المشرق والمغرب اللهم نفني من خطاياي كما يتقى الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني من خطاياي بالثلج والماء والبرد * وفي السنن عنه أنه كان يستعين في الصلاة قبل القراءة. والجهر بالبسملة أقوى من الجهر بالاستعاذة لأنها آية من كتاب الله تعالى وقد تنازع العلماء في وجوبها وإن كانوا قد تنازعوا في وجوب الاستفتاح والاستعاذة وفي ذلك قولان في مذهب أحمد وغيره لكن النزاع في ذلك اضعف من النزاع في وجوب البسملة والقائلون بوجوبها من العلماء افضل أو أكثر لكن لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يجهر بها وليس في الصحاح ولا السنن حديث صحيح صريح بالجهر والاحاديث الصريحة بالجهر كلها ضعيفة بل موضوعة ولهذا لما صنف الدارقطني مصنفاً في ذلك قيل له هل في ذلك شيء صحيح فقال أما عن النبي صلى الله عليه وسلم

فلا. وأما عن الصحابة فنه صحيح ومنه ضعيف ولو كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بها دائماً لكان الصحابة ينقلون ذلك ولكان الخلفاء يعلمون ذلك ولما كان الناس يحتاجون أن يسألوا أنس ابن مالك بعد انقضاء عصر الخلفاء ولما كان الراشدون ثم خلفاء بني أمية وبني العباس كلهم متفقين على ترك الجهر ولما كان أهل المدينة وهم أعلم أهل المدائن بسنته يشكرون قراءتها بالكلية سرا وجهر! والاحاديث الصحيحة تدل على أنها آية من كتاب الله وليست من الفاتحة ولا غيرها * وقد تنازع العلماء هل هي آية أو بعض آية من كل سورة أو ليست من القرآن إلا في سورة النمل أو هي آية من كتاب الله حيث كتبت في المصاحف وليست من السورة على ثلاثة أقوال. والقول الثالث هو أوسط الأقوال وفيه تجتمع الأدلة فإن كتابة الصحابة لها في المصاحف دليل على أنها من كتاب الله. وكونهم فصلوها عن السورة التي بعدها دليل على أنها ليست منها وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال نزلت على آتاف سورة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم أنا أعطيتك الكوثر إلى آخرها * وثبت في الصحيح أنه أول ما جاء الملك بالوحي قال اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم فهذا أول ما نزل ولم ينزل قبل ذلك بسم الله الرحمن الرحيم * وثبت عنه في السنن أنه قال سورة من القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غفر له وهي تبارك الذي بيده الملك. وهي ثلاثون آية بدون البسملة * وثبت عنه في الصحيح أنه قال يقول الله تعالى نسمت الصلاة بنبي وبين عبدني نصفين نصفها إلى ونصفها لعبدني ولعبدني ما سأل فإذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله مجدي عبدني. فإذا قال الرحمن الرحيم قال الله أثني على عبدني. فإذا قال مالك يوم الدين قال الله مجدي عبدني. فإذا قال إياك نعبد وإياك نستعين قال هذه الآية بيني وبين عبدني نصفين ولعبدني ما سأل. فإذا قال العبد اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال الله هؤلاء لعبدني ولعبدني ما سأل. فهذا الحديث صحيح صريح في أنها ليست من الفاتحة ولم يعارضه حديث صحيح صريح. وأجود ما يروى في هذا الباب من الحديث إنما يدل على أنه يقرأ بها في أول الفاتحة لا يدل على أنها منها ولهذا كان القراء منهم من يقرأ بها في أول السورة ومنهم من لا يقرأ بها فدل على أن كلا الأمرين سائغ لكن من قرأ بها كان قد أتى بالفضل وكذلك من كرر قراءتها في أول كل سورة كان قد أحسن ممن ترك

قراءتها لانه قرأ ما كتبه الصحابة في المصاحف فلو قدر أنهم كتبوها على وجه التبرك لكان ينبغي أن تقرأ على وجه التبرك والا فكيف يكتبون في المصحف مالا يشرع قراءته وهم قد جردوا المصحف عما ليس من القرآن حتى أنهم لم يكتبوا التأمين ولا أسماء السور ولا التخميس والتعشير ولا غير ذلك مع أن السنة للمصلي أن يقول عقب الفاتحة آمين فكيف يكتبون مالا يشرع أن يقوله وهم لم يكتبوا ما يشرع أن يقوله المصلي . من غير القرآن فاذا جمع بين الأدلة الشرعية دلت على أنها من كتاب الله وليست من السورة . والحديث الصحيح عن أنس ليس فيه نفي قراءة النبي صلى الله عليه وسلم سرا بل لفظه صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع احدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم او فلم يكونوا يجرون بسم الله الرحمن الرحيم . ورواية من روى فلم يكونوا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في اول قراءة ولا آخرها إنما تدل على نفي الجهر لان أنسا لم ينف الا ما علم وهو لا يعلم ما كان يقوله النبي صلى الله عليه وسلم سرا . ولا يمكن ان يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يسكت بل يصل التكبير بالقراءة فانه قد ثبت في الصحيحين ان أبا هريرة قال له رأيت سكوتك بين التكبير والقراءة ماذا تقول . ومن تأول حديث أنس على نفي قراءتها سرا فهو مقابل لقول من قال مراد أنس أنهم كانوا يفتتحون بفاتحة الكتاب قبل غيرها من السورة وهذا ايضا ضعيف فان هذا من العلم العام الذي مازال الناس يفعلونه وقد كان الحجاج بن يوسف وغيره من الامراء الذين صلى خلفهم أنس يقرؤون الفاتحة قبل السورة ولم ينازع في ذلك احد ولا سئل عن ذلك احد لا أنس ولا غيره ولا يحتاج أن يروى أنس هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه ومن روى عن أنس أنه شك هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بالبسلة او لا يقرؤها فروايته توافق الروايات الصحيحة لان أنسا لم يكن يعلم هل قرأها سرا أم لا وإنما نفي الجهر *

ومن هذا الباب الذي اتفق العلماء على انه يجوز فيه الامر ان فعل الرواتب في السفر فانه من شاء فعلم ومن شاء تركها باتفاق الأئمة والصلاة التي يجوز فعلها وتركها قد يكون فعلها أحيانا أفضل لحاجة الانسان اليها وقد يكون تركها أفضل اذا كان مشتغلا عن النافلة بما هو أفضل منها لكن النبي صلى الله عليه وسلم في السفر لم يكن يصلي من الرواتب الا ركعتي الفجر والوتر ولما نام عن الفجر صلى السنة والفریضة بعد ما طلعت الشمس وكان يصلي على

راحلته قبل أي وجه توجه، تبه ويوتر عابها غير انه لا يصلي عليها المكتوبة وهذا كله ثابت في الصحيح * فأما الصلاة قبل الظهر وبعدها وبعد المغرب فلم ينقل أحد عنه أنه فعل ذلك، في السفر *

وقد تنازع العلماء في السنن الرواتب مع الفريضة فمنهم من لم يوقت في ذلك شيأ ومنهم من وقت أشياء بأحاديث ضعيفة بل أحاديث يعلم أهل العلم بالحديث أنها موضوعة كمن يوقت ستا قبل الظهر وأربعا بعدها وأربعا قبل العصر وأربعا قبل العشاء وأربعا بعدها ونحو ذلك والصواب في هذا الباب القول بما ثبت في الأحاديث الصحيحة دون ما عارضها وقد ثبت في الصحيح ثلاثة أحاديث . حديث ابن عمر قال حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفجر . وحديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر أربعا وهو في الصحيح أيضا وسأثره في صحيح مسلم بحديث ابن عمر وهكذا في الصحيح وفي رواية صححها الترمذى جعلت قبل الظهر ركعتين . وحديث أم حبيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى في يوم وليلة اثنتي عشرة ركعة تطوعا غير فريضة بنى الله له بيتا في الجنة . وقد جاء في السنن تفسيرها أربعا قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفجر فهذا الحديث الصحيح فيه أنه رغب بقوله في اثنتي عشرة ركعة وفي الحديثين الصحيحين انه كان يصلي مع المكتوبة إما عشر ركعات وإما اثنتي عشرة ركعة وكان يقوم من الليل احدى عشرة ركعة أو ثلاث عشرة ركعة فكان مجموع صلاة الفريضة والنافلة في اليوم والليلة نحو أربعين ركعة . كان يوتر صلاة النهار بالمغرب ويوتر صلاة الليل بوتر الليل * وقد ثبت عنه في الصحيح انه قال بين كل أذانين صلاة بين كل أذانين صلاة بين كل أذانين صلاة وقال في الثالثة لمن شاء كراهية ان يتخذها الناس سنة * وثبت في الصحيح ان أصحابه كانوا يصلون بين اذان المغرب واقامتها ركعتين وهو يرام ولا ينهائم فاذا كان التطوع بين أذان المغرب مشروعا فلأن يكون مشروعا بين أذان العصر والعشاء بطريق الاولى لان السنة تعجيل المغرب باتفاق الأئمة فدل ذلك على أن الصلاة قبل العصر وقبل المغرب وقبل العشاء من التطوع المشروع وليس هو من السنن الراتبة التي قدرها بقوله ولا

داوم عليها بفعله . ومن ظن أنه كان له سنة يصليها قبل العصر قضاها بعد العصر فقد غلط وإنما كانت تلك ركعتي الظهر لما فاتته قضاها بعد العصر وما يفعل بعد الظهر فهو قبل العصر ولم يقض بعد العصر إلا الركعتين بعد الظهر . والتطوع الم شروع كالصلاة بين الاذنين وكالصلاة وقت الضحى ونحو ذلك هو كسائر التطوعات من الذكر والقراءة والدعاء مما قد يكون مستحباً لمن لا يشتغل عنه بما هو أفضل منه ولا يكون مستحباً لمن اشتغل عنه بما هو أفضل منه والمداومة على القليل أفضل من كثير لا يداوم عليه ولهذا كان عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ديمة واستحب الأئمة أن يكون للرجل عدد من الركعات يقوم بها من الليل لا يتركها فإن نشط أطاها وإن كسل خففها وإذا نام عنها صلى بدلها من النهار كما كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا نام عن صلاة الليل صلى من النهار اثنتي عشرة ركعة وقال من نام عن حزبه فقرأها ما بين صلاة الفجر إلى صلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل . ومن هذا الباب صلاة الضحى فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يداوم عليها باتفاق أهل العلم بسنته ومن زعم من الفقهاء أن ركعتي الضحى كانتا واجبتي عليه فقد غلط والحديث الذي يذكرونه ثلاث هن علي فريضة ولكم تطوع . الوتر والفجر وركعتا الضحى حديث موضوع بل ثبت في حديث صحيح لا معارض له أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي وقت الضحى لسبب عارض لا لاجل الوقت مثل أن ينام من الليل فيصلّي من النهار اثنتي عشرة ركعة ومثل أن يقدم من سفر وقت الضحى فيدخل المسجد فيصلّي فيه ومثل ما صلى لما فتح مكة ثمان ركعات وهذه الصلاة كانوا يسمونها صلاة الفتح وكان من الأمراء من يصليها إذا فتح مصرًا فإن النبي صلى الله عليه وسلم إنما صلاها لما فتح مكة ولو كان سببها مجرد الوقت كقيام الليل لم يختص بفتح مكة ولهذا كان من الصحابة من لا يصلي الضحى لكن قد ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أوصاني خليلي بثلاث صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وإن أوتر قبل أن أنام . وفي رواية لمسلم وركعتي الضحى كل يوم * وفي صحيح مسلم عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح على كل سلامي من أحدكم صدقة وكل تسبيحة صدقة وكل تحميدة صدقة وكل تهليلة صدقة وكل تكبيرة صدقة وأمر بالمعروف صدقة ونهى عن المنكر صدقة ويجزى من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى * وفي صحيح مسلم عن زيد بن أرقم قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم على

أهل قباء وهم يصلون الضحى فقال صلاة الاوابين اذا رخصت الفصال من الضحى . وهذه الاحاديث الصحيحة وأمثالها تبين ان الصلاة وقت الضحى حسنة محبوبة * بقى أن يقال فهل الافضل المداومة عليها كما في حديث أبي هريرة أو الافضل ترك المداومة اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم هذا مما تنازعوا فيه . والاشبه ان يقال من كان مداوما على قيام الليل أغناه عن المداومة على صلاة الضحى كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ومن كان ينام عن قيام الليل فصلاة الضحى بدل عن قيام الليل * وفي حديث أبي هريرة انه أوصاه ان يوتر قبل ان ينام وهذا انما يوصى به من لم يكن عادته قيام الليل والا فمن كانت عادته قيام الليل وهو يستيقظ غالبا من الليل قالوا تر آخر الليل أفضل له كما ثبت في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم من خشي ان لا يستيقظ آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يستيقظ آخره فليوتر آخره فان صلاة آخر الليل مشهودة وذلك أفضل وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل أي الصلاة أفضل بعد المكتوبة فقال قيام الليل *

* فصل * والقسم الثالث ما قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه انه سن الامرين لكن بعض أهل العلم حرم أحد النوعين أو كرهه لكونه لم يبلغه أو تأول الحديث تأويلا ضعيفا والصواب في مثل هذا أن كل ما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لامتته فهو مسنون لا ينهى عن شيء منه وان كان بعضه أفضل من ذلك *

فمن ذلك أنواع الشهادات فانه قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم تشهد ابن مسعود وثبت عنه في صحيح مسلم تشهد أبي موسى والفاظه قريبة من ألفاظه وثبت عنه في صحيح مسلم تشهد ابن عباس وفي السنن تشهد ابن عمر وعائشة وجابر وثبت في الموطأ وغيره أن عمر ابن الخطاب علم المسلمين تشهدا على منبر النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن عمر يعلمهم تشهدا يقرؤنه عليه الا وهو مشروع فلماذا كان الصواب عند الأئمة المحققين أن التشهد بكل من هذه جائز لا كراهة فيه ومن قال إن الاينان بالفاظ تشهد ابن مسعود واجب كما قاله بعض أصحاب أحمد فقد أخطأ *

ومن ذلك الاذان والاقامة فانه قد ثبت في الصحيح عن أنس ان بلالا أُمِرَ أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة وثبت في الصحيح انه علم أبا محذورة الاذان والاقامة فرجع في الاذان

وثني الإقامة وفي بعض طرقة انه كبر في أوله أربعاً كما في السنن وفي بعضها انه كبر مرتين كما في صحيح مسلم * وفي السنن ان أذان بلال الذي رواه عبد الله بن زيد ليس فيه ترجيع للأذان ولا تنية للإقامة فكل واحد من أذان بلال وأبي محذورة سنة فسواء رجع المؤذن في الأذان أو لم يرجع وسواء أفرد الإقامة أو نأها فقد أحسن واتبع السنة ومن قال ان الترجيع واجب لا بد منه أو إنه مكروه منهي عنه فكلاهما مخطيء وكذلك من قال افراد الإقامة مكروه أو تنيتها مكروه فقد أخطأ . وأما اختيار أحدهما فهذا من مسائل الاجتهاد كاختيار بعض القراءات على بعض واختيار بعض الشهادات على بعض *

ومن هذا الباب أنواع صلاة الخوف التي صلاحها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك أنواع الاستسقاء فانه استسقى مرة في مسجده بالاصلاة الاستسقاء ومرة خرج الى الصحراء فصلى بهم ركعتين وكانوا يستسقون بالدعاء بلا صلاة كما فعل ذلك خلفاؤه فكل ذلك حسن جائز *

ومن هذا الباب الصوم والفطر للمسافر في رمضان فان الأئمة الاربعة اتفقوا على جواز الامرين وذهب طائفة من السلف والخلف الى انه لا يجوز الا الفطر وأنه لو صام لم يجزئه وزعموا ان الاذن لهم في الصوم في السفر منسوخ بقوله ليس من البر الصيام في السفر والصحيح ما عليه الأئمة . وليس في هذا الحديث ما ينافي إذنه لهم في الصيام في السفر فانه نفي ان يكون من البر ولم ينف أن يكون جائزاً مباحاً والفرض يسقط بفعل النوع الجائز المباح اذا أتى بالأمور به . والمراد به كونه في السفر ليس من البر كما لو صام وعطش نفسه بأكل المالح أو صام وضحى للشمس فانه يقال ليس من البر الصيام في الشمس ولهذا قال - فيان بن عيينة معناه ليس من صام بأبر ممن لم يصم . ففي هذا ما دل على ان الفطر أفضل فانه آخر الامرين من النبي صلى الله عليه وسلم فانه صام أولاً في السفر ثم أفطر فيه . ومن كان يظن ان الصوم في السفر نقص في الدين فهذا مبتدع ضال واذا صام على هذا الوجه معتقدا وجوب الصوم عليه وتحريم الفطر فقد أمر طائفة من السلف والخلف بالاعادة * وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ان حمزة وابن عمرو سأله فقال انني رجل أكثر الصوم أفأصوم في السفر فقال ان أفطرت فحسن وان صمت فلا بأس فاذا فعل الرجل في السفر أيسر الأمرين عليه من تعجيل الصوم أو تأخيره فقد أحسن فان

الله يريد بنا اليسر ولا يريد بنا العسر . أما اذا كان الصوم في السفر أشق عليه من تأخيرهِ
فالتأخير أفضل فإن في المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الله يحب ان يؤخذ برخصه
كما يكره ان تؤتى بمعصيته وأخرجه بعضهم إما ابن خزيمة وإما غيره في صحيحه وهذه الصحاح
مرتبتها دون مرتبة صحيح البخاري ومسلم *

وأما صوم يوم النعيم اذا حال دون منظر الهلال غيم أو قتر ليلة الثلاثين من شعبان فكان
في الصحابة من يصومه احتياطاً وكان منهم من يفطر ولم نعلم أحداً منهم أوجب صومه بل الذين
صاموه إنما صاموه على طريق التحري والاحتياط والآثار المنقولة عنهم صريحة في ذلك كما
تقل عن عمر وعلى ومعاوية وعبد الله بن عمر وعائشة وغيرهم . والعلماء متنازعون فيه على أقوال
منهم من نهى عن صومه نهى تحريم أو تنزيه كما يقول ذلك من يقوله من أصحاب مالك والشافعي
وأحمد . ومنهم من يوجب كما يقول ذلك طائفة من أصحاب أحمد . ومنهم من يشرع فيه الأمرين
بمنزلة الإمساك اذا غم مطلع الفجر وهذا مذهب أبي حنيفة وهو المنصوص عن أحمد فانه
كان يصومه على طريق الاحتياط اتباعاً لابن عمر وغيره لاعلى طريق الإيجاب كسائر ما يشك
في وجوبه فانه يستحب فعله احتياطاً من غير وجوب . واذا صامه الرجل بنية معلقة بأن ينوي
ان كان من رمضان اجزأه والا فلا يوتين انه من رمضان اجزأه ذلك عند أكثر العلماء وهو
مذهب أبي حنيفة . وأصح الروايتين عن أحمد وغيره فان النية تتبع العلم فن علم ما يريد فعله نواه
بغير اختياره وأما اذا لم يعلم الشيء فيمتنع أن يقصده فلا يتصور أن يقصد صوم رمضان جزماً
من لم يعلم أنه من رمضان . وقد يدخل في هذا الباب القصر في السفر والجمع بين الصلاتين والذي
مضت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقصر في السفر فلا يصلي الرباعية في
السفر الا ركعتين وكذلك الشيخان بعده أبو بكر ثم عمر . وما كان يجمع في السفر بين الصلاتين
الا أحياناً عند الحاجة لم يكن جمعه كقصره بل القصر سنة راتبة والجمع رخصة عارضة فن
نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ربح في السفر الظهر أو العصر أو العشاء فهذا غلط فان
هذا لم ينقله عنه أحد باسناد صحيح ولا ضعيف ولكن روى بعض الناس حديثاً عن عائشة
أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر يقصر ويتم ويفطر ويصوم فسألت عن
ذلك فقال أحسنت يا عائشة فتوهم بعض العلماء أنه هو كان الذي يقصر في السفر ويتم وهذا لم

يرويه أحمد ونفس الحديث المروي في فعلها باطل ولم تكن عائشة ولا أحد غيرها ممن كان مع
 النبي صلى الله عليه وسلم يصلي إلا كصلاته ولم يصل معه أحد أربعا قط لا بعرفة ولا بمزدلفة
 ولا غيرها لا من أهل مكة ولا من غيرهم بل جميع المسلمين كانوا يصلون معه ركعتين وكان
 يقيم بمكة أيام الموسم يصلي بالناس ركعتين وكذلك بعده أبو بكر ثم عمر ثم عثمان بن عفان في أول
 خلافته ثم صلى بعد ذلك أربعا لأمور رآها تقتضي ذلك فاختاف الناس عليه فنهى من وافقه
 ومنهم من خالفه ولم يجمع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع إلا بعرفة وبمزدلفة خاصة
 لكنه كان إذا جد به السير في غير ذلك من أسفاره أخر المغرب إلى بعد العشاء ثم صلاهما
 جميعا ثم أخر الظهر إلى وقت العصر فصلاهما جميعا ولهذا كان الصحيح من قولی العلماء أن القصر
 في السفر يجوز سواء نوى القصر أو لم ينو وكذلك الجمع حيث يجوز له سواء نواه مع الصلاة
 الأولى أو لم ينو فإن الصحابة لما صلوا خلف النبي صلى الله عليه وسلم عند عرفة الظهر ركعتين
 ثم العصر ركعتين لم يأمرهم عند افتتاح صلاة الظهر بأن ينووا الجمع ولا كانوا يعلمون أنه
 يجمع لأنه لم يفعل ذلك في غير سفرته تلك ولا أمر أحدا خلفه لا من أهل مكة ولا غيرهم أن
 يفرد عنه لا بتربيع الصلاتين ولا بتأخير صلاة العصر بل صلوا معها وقد اتفق العلماء على جواز
 القصر في السفر واتفقوا أنه الأفضل إلا قولاً شاذاً لبعضهم واتفقوا أن فعل كل صلاة في وقتها
 في السفر أفضل إذا لم يكن هناك سبب يوجب الجمع إلا قولاً شاذاً لبعضهم والقصر سببه السفر
 خاصة لا يجوز في غير السفر وأما الجمع فسببه الحاجة والمذرة فإذا احتاج إليه جمع في السفر القصير
 والطويل وكذلك الجمع للمطر ونحوه وللمرض ونحوه ولغير ذلك من الأسباب فإن المقصود
 به رفع الجرح عن الأمة ولم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جمع في السفر وهو نازل إلا
 في حديث واحد ولهذا تنازع المجوزون للجمع كمالك والشافعي وأحمد هل يجوز الجمع للمسافر
 النازل فنعم منه مالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه وجوزه الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى
 ومنع أبو حنيفة الجمع إلا بعرفة ومزدلفة

ومن هذا الباب التمتع والإفراد والقرآن في الحج فإن مذهب الاثنية الأربعة وجمهور
 الأمة جواز الأمور الثلاثة . وذهب طائفة من السلف والخلف إلى أنه لا يجوز إلا التمتع وهو
 قول ابن عباس ومن وافقه من أهل الحديث والشيعة وكان طائفة من بني أمية ومن أتبعهم

يهون عن المتعة ويباقبون من تمتع وقد تنازع العلماء في حج النبي صلى الله عليه وسلم هل تمتع فيه أو أفرد أو قرن وتنازعوا أيُّ الثلاثة أفضل فطائفة من أصحاب أحمد تظن أنه تمتع تمتعا حل فيه من إحرامه. وطائفة أخرى تظن أنه أحرم بالعمرة ولم يحرم بالحج حتى طاف وسعى للعمرة. وطائفة من أصحاب مالك والشافعي تظن أنه أفرد الحج واعتبر عقيب ذلك. وطائفة من أصحاب أبي حنيفة تظن أنه قرن إنا طاف فيه طوافين وسعى فيه سعيين. وطائفة تظن أنه أحرم مطلقا وكل ذلك خطأ لم تروه الصحابة رضوان الله عليهم بل عامة روايات الصحابة متفقة ومن نسبهم الى الاختلاف في ذلك فليدم فهمه أحكامهم فان الصحابة نقلوا أن النبي صلى الله عليه وسلم تمتع بالعمرة الى الحج هكذا الذي نقله عامة الصحابة ونقل غير واحد من هؤلاء وغيرهم أنه قرن بين العمرة والحج وأنه أهل بها جميعا كما نقلوا أنه اعتمر مع حجته مع اتفانهم على أنه لم يعتمر بعد الحج بل لم يعتمر معه من أصحابه بعد الحج الا عائشة لاجل حيضتها * ولفظ المتمتع في الكتاب والسنة وكلام الصحابة اسم من جمع بين العمرة والحج في أشهر الحج سواء أحرم بها جميعا أو أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج أو أحرم بالحج بعد تحمله من الحج وهذا هو المتمتع الخاص في عرف المستأخرين وأحرم بالحج بعد قضاء العمرة قبل التحلل منه لكونه ساق الهدى أو مع كونه لم يسقه وهذا قد يسمونه متمتعا المتمتع الخاص وقارنا وقد يقولون لا يدخل في المتمتع الخاص بل هو قارن وما ذكرته من أن القرآن يسمونه تمتعا جاء مصرحا به في أحاديث صحيحة وهؤلاء الذين نقلوا أنه تمتع نقل بعضهم أنه أفرد الحج فانه أفراد أعمال الحج ويحل من إحرامه لاجل ساق الهدى فهو لم يتمتع متعة حل فيها من إحرامه فلهذا صار كالفرد من هذا الوجه * وأما الأفضل لمن قدم في أشهر الحج ولم يسق الهدى فالتحلل من إحرامه بعمرة أفضل كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه في حجة الوداع فانه أمر كل من لم يسق الهدى بالتمتع ومن ساق الهدى فالقران له أفضل كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ومن اعتمر في سفره وحج في سفره أو اعتمر قبل أشهر الحج وأقام حتى يحج فهذا الأفراد له أفضل من المتمتع والقران باتفاق الائمة الاربعة *

(وأما القسم الرابع) فهو ما تنازع العلماء فيه فأوجب أحدهم شيئا أو استحبه وحرمه الآخر والسنة لا تدل الا على أحد القولين لم تسوغها جميعا فهذا هو أشكل الاقسام الاربعة. وأما

الثلاثة المتقدمة فالسنة قد سوغت الامرين . وهذا مثل تنازعهم في قراءة الفاتحة خلف الامام
بحال الجهر فان للعلماء فيه ثلاثة أقوال . قيل ليس له ان يقرأ حال جهر الامام اذا كان يسمع
لا بالفاتحة ولا غيرها وهذا قول الجمهور من السلف والخلف وهذا مذهب مالك وأبي
حنيفة وغيرهم وأحد قولي الشافعي . وقيل بل يجوز الامر ان والقراءة أفضل ويروى هذا
عن الازاعي وأهل الشام والليث بن سعد وهو اختيار طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم . وقيل
يل القراءة واجبة وهو القول الآخر للشافعي وقول الجمهور هو الصحيح فان الله سبحانه قال
(واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون) قال أحمد أجمع الناس على انها نزلت في
الصلاة وقد ثبت في الصحيح من حديث أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انما جعل
الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا واذا قرأ فأنصتوا واذا كبر وركع فكبروا واركعوا فان الامام
يركع قبلكم ويرفع قبلكم فتلك الحديث الى آخره * وروى هذا اللفظ من حديث أبي هريرة
أيضا وذكر مسلم انه ثابت فقد أمر الله ورسوله بالانصات للامام اذا قرأ وجعل النبي صلى الله
عليه وسلم ذلك من جملة الاتهام به فمن لم ينصت له لم يكن قد اتم به ومعلوم ان الامام يجبر لاجل
المأموم ولهذا يؤمن المأموم على دعائه فاذا لم يستمع لقرائته ضاع جهره ومصلحة متابعة الامام
مقدمة على مصلحة ما يؤمر به المنفرد ألا ترى أنه لو أدرك الامام في وتر من صلاته فعل كما يفعل
فيتشهد عقيب الوتر ويسجد بعد التكبير اذا وجده ساجدا كل ذلك لاجل المتابعة فكيف
لا يستمع لقراءته مع انه بالاستماع يحصل له مصلحة القراءة فان المستمع له مثل أجر القارئ .
ومما يبين هذا اتفاقهم كلهم على انه لا يقرأ معه فيما زاد على الفاتحة اذا جهر فلولا أنه يحصل له
أجر القراءة بانصاته لكانت قراءته لنفسه أفضل من استماعه للامام واد كان يحصل له بالانصات
أجر القارئ لم يحتاج الى قراءته فلا يكون فيها منفعة بل فيها مضرة شغلته عن الاستماع للمأموم به
وقد تنازعوا اذا لم يسمع الامام لكون الصلاة صلاة مخافة أو لبعده المأموم أو طرشه أو نحو
ذلك هل الأولى له أن يقرأ أو يسكت والصحيح أن الأولى له أن يقرأ في هذه المواضع لانه
لا يستمع قراءة يحصل له بها مقصود القراءة فاذا قرأ لنفسه حصل له أجر القراءة والا بقي
ساكتا لا قارئ ولا مستمعا ومن سكت غير مستمع ولا قارئ في الصلاة لم يكن مأجورا بذلك
ولا محمودا بل جميع أفعال الصلاة لا بد فيها من ذكر الله تعالى كالتقراءة والتسبيح والدعاء أو .

الاستماع للذكر وادأ قيل بأن الامام يحمل عنه فرض القراءة قراءته انفسه أكمل له وأنفع له وأصلح لقلبه وأرفع له عند ذبه والانصات لا يؤثر به الاحال الجهر فاما حال المخافة فليس فيه صوت مسموع حتى ينصت له *

ومن هذا الباب فعل الصلاة التي لها سبب مثل تحية المسجد بعد الفجر والمصر فن العلماء من يستحب ذلك ومنهم من يكرهه كراهة تحريم والسنة اما أن تستحبه واما أن تكرهه والصحيح قول من استحب ذلك وهو مذهب الشافعي وأحمد في احدى الروايتين اختارها طائفة من أصحابه فان أحاديث النهى عن الصلاة في هذه الاوقات مثل قوله لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس عموم مخصوص خص منها صلاة الجنائز باتفاق المسلمين وخص منها قضاء الفوائت بقوله من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قضى ركعتي الظهر بعد العصر وقال لارجلين الذين رأها لم يصليا بعد الفجر في مسجد الخيف اذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكما نافلة وقد قال يابى عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى فيه أية ساعة شاء من ليل أو نهار فهذا المنصوص بين أن ذلك العموم خرجت منه صورة * أما قوله اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين فهو أمر عام لم يخص منه صورة فلا يجوز تخصيصه بعموم مخصوص بل العموم المحفوظ أولى من العموم المخصوص * وأيضاً فان الصلاة والامام على المنبر أشد من الصلاة بعد الفجر والعصر وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال اذا دخل أحدكم المسجد والامام يخطب فلا يجلس حتى يصلي ركعتين فلما أمر بالركعتين في وقت هذا النهى فكذلك في وقت ذلك النهى وأولى ولا تـ أحاديث النهى في بعضها لا تتحروا بصلاتكم فمنهى عن التحرى للصلاة ذلك الوقت ولان من العلماء من قال إن النهى فيها نهى تنزيه لا تحريم ومن السلف من جواز التطوع بعد العصر مطلقا واحتجوا بحديث عائشة لان النهى عن الصلاة انما كان سدا للذريعة إلى التشبه بالكفار وما كان منهيأ عنه للذريعة فانه يفعل لاجل المصلحة الراجعة كالصلاة التي لها سبب تقوت بفوات السبب فان لم تفعل فيه والافات المصلحة والتطوع المطلق لا يحتاج الى فعله وقت النهى فان الانسان لا يستغرق الليل والنهار بالصلاة فلم يكن في النهى تقويت مصلحة وفي فعله فيه مفسدة

بخلاف التطوع الذي له سبب يفوت كسجدة التلاوة وصلاة الكسوف ثم انه اذا جاز ركعتا الطواف مع امكان تأخير الطواف فما يفوت أولى أن يجوز * وطائفة من أصحابنا يجوزون قضاء السنن الرواتب دون غيرها لكون النبي صلى الله عليه وسلم قضى ركعتي الظهر وروى عنه انه رخص في قضاء ركعتي الفجر فيقال اذا جاز قضاء السنة الرابعة مع امكان تأخيرها فما يفوت كالنكسوف وسجود التلاوة وتحية المسجد أولى أن يجوز بل قد ثبت بالحديث الصحيح قضاء الفريضة في هذا الوقت مع انه قد يستحب تأخير قضائها كما أخر النبي صلى الله عليه وسلم قضاء الفجر لما نام عنها في غزوة خيبر وقال ان هذا واحد حضرنا فيه الشيطان فاذا جاز فبطل ما يمكن تأخيره فما لا يمكن ولا يستحب تأخيره أولى . وبسط هذه المسائل لا يمكن في هذا الجواب *

﴿ فصل ﴾ وأما قيام الليل وصيام النهار فالأفضل في ذلك ما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه فضله وقال أفضل القيام قيام داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه وأفضل الصيام صيام داود كان يصوم يوما ويفطر يوما ولا يفر اذا لاقى وقد ثبت في الصحيح ان عبدالله بن عمرو قال لأصوم من النهار ولأقوم من الليل ولأقرأ القرآن كل يوم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا تفعل فانك اذا فعلت ذلك هجمت له البين أي غارت ونفثت له النفس أي سدت ولكن صم من كل شهر ثلاثة أيام فذلك صيامك الدهر يعني الحسنة بشر أمثالها فقال اني أطيق أفضل من ذلك فا زال يزيده حتى قال صم يوما وافطر يوما قال اني أطيق أفضل من ذلك قال لا أفضل من ذلك وقال له في القراءة اقرأ القرآن في كل شهر فا زال يزيده حتى قال اقرأ في سبع وذكر له ان أفضل القيام قيام داود وقال له ان لنفسك عليك حقا ولأهلك عليك حقا ولزوجك عليك حقا فات كل ذي حق حقه فينبى له صلى الله عليه وسلم أن المداومة على هذا العمل تغير البدن والنفس والاهل والزور وأفضل الجهاد والعمل الصالح ما كان أطوع للرب وأنفع للعبد فاذا كان يضره ويمنعه ما هو أنفع منه لم يكن ذلك صالحا وقد ثبت في الصحيح ان رجلا قال أحدم أما أنا فأصوم لا أفطر وقال الآخر أما أنا فأقوم لا أنام وقال الآخر أما أنا فلا آكل اللحم وقال الآخر أما أنا فلا أتزوج النساء فقال صلى الله عليه وسلم مابل رجال يقول أحدم كنت وكنت لكنى أصوم وأفطر وأقوم وأنام

وأنزوح النساء وآكل اللحم فن رغب عن سنتي فليس مني فيمن صلى الله عليه وسلم أن مثل هذا الزهد الفاسد والمباداة الفاسدة ليست من سنته فن رغب فيها عن سنته فقرأها خير آمن سنته فليس منه وقد قال أبي بن كعب عليكم بالسبيل والسنة فإنه مامن عبد على السبيل والسنة ذكر الله خاليا فاشعر جلدك من خشية الله ألا تحاتت عنه خطاياك كما يتحات الورق اليابس عن الشجر وما من عبد على السبيل والسنة ذكر الله خاليا ففاضت عيناه من خشية الله إلا لم تمسه النار أبداً وإن اقتصاداً في سبيل وسنة خير من اجتهاد في خلاف سبيل وسنة فاحرصوا أن تكون أعمالكم أن كانت اجتهاداً أو اقتصاداً على منهاج الأنبياء وسنتهم وكذلك قال عبد الله ابن مسعود اقتصاد في سنة خير من اجتهاد في بدعة *

وقد تنازع العلماء في سرد الصوم إذا أفطر يوم العيد وأيام منى فاستحب ذلك طائفة من الفقهاء والمباد فرأوا أفضل من صوم يوم وفطر يوم، وطائفة أخرى لم يروه أفضل بل جعلوه سائناً بلا كراهة وجعلوا صوم شطر الدهر أفضل منه وجعلوا ما ورد في ترك صوم الدهر على من صام أيام النهي * والقول الثالث وهو الصواب قول من جعل ذلك تركاً للأولى أو كره ذلك فإن الأحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم كنهيه لعبد الله بن عمرو عن ذلك وقوله من صام الدهر فلا صام ولا أفطر وغيرها صريحة في أن هذا ليس بشروع، ومن جعل ذلك على أن المراد صوم الأيام الخمسة فقد غلط فإن صوم الدهر لا يراد به صوم خمسة أيام فقط وتلك الخمسة صومها محرم ولو أفطر غيرها فلم ينع عنها لكون ذلك صوماً للدهر ولا يجوز أن ينهى عن صوم أكثر من ثمانية يوم والمراد خمسة بل مثال هذا مثال من قال انني بكل من في الجامع وأراد به خمسة منهم وأيضاً فإنه علل ذلك بأنك إذا فعلت ذلك هجمت له العين ونفقت له النفس وهذا إنما يكون في سرد الصوم لا في صوم الخمسة * وأيضاً فإن في الصحيح أن سائلاً سأله عن صوم الدهر فقال من صام الدهر فلا صام ولا أفطر قال فمن يصوم يومين ويفطر يوماً فقال ومن يطيق ذلك قال فمن يصوم يوماً ويفطر يومين فقال وددت أني طوقت ذلك فقال فمن يصوم يوماً ويفطر يوماً فقال ذلك أفضل الصوم فسألوه عن صوم الدهر ثم عن صوم ثلثه ثم عن صوم ثلثه ثم عن صوم شطره * وأما قوله صيام ثلاثة أيام من كل شهر يمدل صيام الدهر وقوله من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال فكانما صام الدهر - الخمسة بصراً مثلها ونحو ذلك

فؤاده ان من فعل هذا يحصل له أجر صيام الدهر بتضعيف الاجر من غير حصول المفسدة
فاذا صام ثلاثة أيام من كل شهر حصل له أجر صوم الدهر بدون شهر رمضان واذا صام
رمضان وستا من شوال حصل بالمجموع أجر صوم الدهر وكان القياس ان يكون استغراق
الزمان بالصوم عبادة لولا ما في ذلك من المعارض الراجع وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم
الراجع وهو اضاعة ما هو أولى من الصوم وحصول المفسدة راجحة فيكون قد فوت مصلحة
راجحة واجبة أو مستحبة مع حصول مفسدة راجحة على مصلحة الصوم وقد بين صلى الله
الله عليه وسلم حكمة النهي فقال من صام الدهر فلا صام ولا أفطر فانه يصير الصيام له عادة
كصيام الليل فلا ينتفع بهذا الصوم ولا يكون صام ولا هو أيضا أفطر ومن تقل عن الصحابة
أنه سبى الصوم فقد ذهب الى أحد هذه الأقوال وكذلك من تقل عنه انه كان يقوم جميع الليل
دائماً أو أنه يصلي الصبح بوضوء المساء الآخرة كذا كذا سنة مع ان كثير من المنقول من ذلك
ضعيف وقال عبد الله بن مسعود لاصحابه أنتم أكثر صوماً وصلاة من أصحاب محمد وهم كانوا
خيراً منكم قالوا لم يا أبا عبد الرحمن قال لأنهم كانوا أزهد في الدنيا وأرغب في الآخرة فأما سرد
الصوم بمضى العام فهذا قد كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله قد كان يصوم حتى يقول القائل
لا يفطر ويفطر حتى يقول القائل لا يصوم وكذلك قيام بعض الليالي جميعها كالعشر الاخير من
رمضان أو قيام غيرها أحياناً فهذا مما جاءت به السنن وقد كان الصحابة يفعلونه فثبت في الصحيح
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل العشر الاخير من رمضان شد المنزر وأيقظ أهله
وأحياناً ليلة كله وفي السنن انه قام بآية ليلة حتى أصبح (إن تلمذهم فانهم عبادك وان تنفر لهم
فانك أنت العزيز الحكيم) ولكن غالب قيامه كان جوف الليل وكان يصلي بمن حضر عنده
كما صلى ليلة بآب بن عباس وليلة بآب بن مسعود وليلة بمخديفة بن اليمان وقد كان أحياناً يقرأ في الركعة
بالبقرة والنساء وآل عمران ثم يركع نحواً من قيامه يقول في ركوعه سبحان ربى العظيم
سبحان ربى العظيم ويرفع نحواً من ركوعه يقول ربى الحمد لربى الحمد ويسجد نحواً من قيامه
يقول سبحان ربى الاعلى سبحان ربى الاعلى ويجلس نحواً من سجوده يقول ربى اغفر لى رب
اغفر لى ويسجد *

(وأما الوصال) في الصيام فقد ثبت انه نهى عنه أصحابه ولم يرخص لهم الا في الوصال

الى السحر وأخبر أنه ليس كاحدم وقد كان طائفة من المجتهدين في العبادة يواصلون منهم من يبقى شهرا لا يأكل ولا يشرب ومنهم من يبقى شهرين وأكثر وأقل ولكن كثير من هؤلاء ندم على ما فعل وظهر ذلك في بعضهم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم الخلق بطريق الله وأنصح الخلق لعباد الله وأفضل الخلق وأطوعهم له وأنهم لسنة. والاحوال التي تحصل عن اعمال فيها مخالفة السنة أحوال غير محمودة وان كان فيها مكاشفات وفيها تأثيرات فمن كان خيرا بهذا الباب علم أن الاحوال الحاصلة عن عبادات غير مشروعة كالاموال المكسوبة بطريق غير شرعي والمالك الحاصل بطريق غير شرعي فان لم يتدارك الله عبده بتوبة يتبع بها الطريق الشرعية والا كانت تلك الامور سببا لضرر يحصل له ثم قد يكون مجتهدا مخطئا مغفورا له خطؤه وقد يكون مذنباً ذنباً مغموراً لحسنات ماحية وقد يكون مبتلياً بمصائب تكفر عنه وقد يعاقب بسبب تلك الاحوال واذا أصر على ترك ما أمر به من السنة وفعل ما نهى عنه فقد يعاقب بسبب فعل الواجبات حتى قد يصير فاسقا أو داعيا الى بدعة وان أصر على الكبرائر فقد يخاف عليه أن يسلب الايمان فان البدع لا تزال تخرج الانسان من صغير الى كبير حتى تخرجه الى الالحاد والزندقة كما وقع هذا لغير واحد ممن كان لهم أحوال من المكاشفات والتأثيرات وقد عرفنا من هذا ما ليس هذا موضع ذكره فالسنة مثال سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق * قال الزهري كان من مضى من علمائنا يقولون الاعتصام بالسنة نجاة وغاية من يحد له حالا من مكاشفة أو تأثير أعان به الكفار أو الفجار أو استعمله في غير ذلك من منصية فانما ذاك نتيجة عبادات غير شرعية كمن اكتسب أموالا محرمة فلا يكاد ينفعها الا في منصية الله * والبدع نوعان نوع في الافعال والاعتقادات ونوع في الافعال والعبادات وهذا الثاني يتضمن الاول كما ان الاول يدعو الى الثاني فالمنتسبون الى العلم والنظر وما يتبع ذلك يخاف عليهم اذا لم يعتصموا بالكتاب والسنة من القسم الاول. والمنتسبون الى العبادة والارادة وما يتبع ذلك يخاف عليهم اذا لم يعتصموا بالكتاب والسنة من القسم الثاني وقد أمرنا الله ان نقول في كل صلاة اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين آمين * وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون قال سفيان بن عيينة كانوا يقولون من فسد من العلماء فقيه شبه من اليهود

ومن فسد من العبادة ففيه شبه من النصارى وكان السلف يقولون احذروا فتنة العالم الفاجر والعابد الجاهل فان فتنتهما فتنة لكل مفتون فطالب العلم ان لم يقتن بطلبه فعمل ما يجب عليه وترك ما يحرم عليه الاعتصام بالكتاب والسنة والا وقع في الضلال. وأهل الارادة ان لم يقتن برادتهم طلب العلم الواجب عليهم الاعتصام بالكتاب والسنة والا وقعوا في الضلال والبني ولو اعتصم رجل بالعلم الشرعى من غير عمل بالواجب كان باغيا واذا اعتصم بالعبادة الشرعية من غير عمل بالواجب كان ضالا والضلال سمة النصاري والبني سمة اليهود مع ان كلا من الامتين فيها الضلال والبني ولهذا تجد من انحرف عن الشريعة في الامر والنهي من أهل الارادة والعبادة والسلوك والطريق ينتهون الى الفناء الذى لا يميزون فيه بين المأمور والمحظور فيكونون فيه متبعين أهواءهم وانما الفناء الشرعى أن يفنى بعبادة الله عن عباده ماسواه وبطاعته عن طاعة ماسواه وبخوفه عن خوف ماسواه وهذا هو اخلاص الدين لله وعبادته وحده لا شريك له وهو دين الاسلام الذى أرسل الله به الرسل وأنزل به الكتب وتجد أيضا من انحرف عن الشريعة من الجبر والنفى والاثبات من أهل العلم والنظر والكلام والبحث ينتهى أمرهم الى الشك والحيرة كما ينتهى الاولون الى الشطح والطامات فهؤلاء لا يصدقون بالحق وأولئك يصدقون بالباطل وانما يتحقق الدين بتصديق الرسول فى كل ما أخبر وطاعته فى كل ما أمر باطنا وظاهرا من المعارف والاحوال القلبية وفي الاقوال والاعمال الظاهرة . ومن عظيم مطلق السهر والجوع وأمر بهما مطلقا فهو مخطف بل الحمود السهر الشرعى والجوع الشرعى فالسهر الشرعى كما تقدم من صلاة أو ذكر أو قراءة أو كتابة علم أو نظر فيه أو درسه أو غير ذلك من العبادات والافضل يتنوع بتنوع الناس فبعض العلماء يقول كتابة الحديث أفضل من صلاة النافلة وبعض الشيوخ يقول ركعتان أصليهما بالليل حيث لا يرانى أحد أفضل من كتابة مائة حديث وآخر من الأئمة يقول بل الافضل فعل هذا وهذا والافضل يتنوع بتنوع أحوال الناس فن الأعمال ما يكون جنسه أفضل ثم يكون تارة مرجوحا أو منهيها كالصلاة فانها أفضل من قراءة القرآن وقراءة القرآن أفضل من الذكر والذكر أفضل من الدعاء ثم الصلاة فى أوقات النهي كما بعد الفجر والمصر ووقت الخطبة منهي عنها والاشتغال حينئذ إما بقراءة أو ذكر أو دعاء أو استماع افضل من ذلك وكذلك قراءة القرآن أفضل من الذكر ثم الذكر فى الركوع والسجود هو المشروع

دون قراءة القرآن وكذلك الدعاء في آخر الصلاة هو الم شروع دون القراءة والذكر وقد يكون الشخص يصالح دينه على العمل المفضول دون الافضل فيكون أفضل في حقه كما ان الحج في حق النساء أفضل من الجهاد ومن الناس من تكون القراءة أنفع له من الصلاة ومنهم من يكون الذكر أنفع له من القراءة ومنهم من يكون اجتهاده في الدعاء لكمال ضرورته أفضل له من ذكر هو فيه غافل والشخص الواحد يكون تارة هذا أفضل له وتارة هذا أفضل له ومعرفة حال كل شخص شخص وبيان الافضل له لا يمكن ذكره في كتاب بل لابد من هداية يهدي الله بها عبده الى ما هو أصالح وما صدق الله عبد الا صلح له * وفي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا قام من الليل يقول اللهم رب جبريل وميكائيل واسرافيل فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون اهدني لما اختلف فيه من الحق باذنك إنك تهدي من تشاء الى صراط مستقيم *

﴿ فصل ﴾ وأما الاكل واللباس فخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم وكان خلقه في الاكل انه يأكل ما تيسر اذا اشتهاه ولا يرد موجوداً ولا يتكاف مفقوداً فكان ان حضر خبز ولحم أكله وان حضر فاكهة وخبز ولحم أكله وان حضر تمر وحده أو خبز وحده أكله وان حضر حلوا أو عسل طعمه أيضاً وكان أحب الشراب اليه الحلو البارد وكان يأكل القثاء بالرطب فلم يكن اذا حضر لوزان من الطعام يقول لا آكل لوزين ولا يمتنع من طعام لما فيه من اللذة والحلاوة وكان أحيانا يمضى الشهران والثلاثة لا يوقد في بيته نار ولا يأكلون الا التمر والماء وأحيانا يربط على بطنه الحجر من الجوع وكان لا يعيب طعاما فان اشتهاه أكله والا تركه وأكل على ما تئذته لحم ضب فامتنع من أكله وقال إنه ليس بحرام ولكن لم يكن بأرض قومي فاجدني أعافه * وكذلك اللباس كان يلبس القميص والعامة ويلبس الازار والرداء ويلبس الجبة والفرّوج وكان يلبس من القطن والصوف وغير ذلك لبس في السفر جبة صوف وكان يلبس مما يجلب من اليمن وغيرها وغالب ذلك مصنوع من القطن وكانوا يلبسون من قباطي مصر وهي منسوجة من الكتان فسنته في ذلك تقتضى أن يلبس الرجل ويطعم مما يسره الله ببلده من الطعام واللباس وهذا يتنوع بتنوع الامصار وقد كان اجتمع طائفة من اصحابه على الامتناع من أكل اللحم ونحوه وعلى الامتناع من تزوج النساء فأُنزل الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا

طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين وكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا واتقوا الله الذي أنتم به مؤمنون وفي الصحيحين عنه أنه بلغه أن رجلا قال أحدم أما أنا فأصوم لا أفطر وقال الآخر أما أنا فأقوم لا أنام وقال الآخر أما أنا فلا أتزوج النساء وقال الآخر أما أنا فلا أكل اللحم فقال لكني أصوم وأفطر وأقوم وأنام وأتزوج النساء وآكل اللحم فمن رغب عن سنن فليس مني وقد قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله إن كنتم إياه تعبدون) فأمر بأكل الطيبات والشكر لله فمن حرم الطيبات كان معتديا ومن لم يشكر كان مفرطا مضيعا لحق الله * وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله يبرئ عن العبد أن يأكل الأكلة فيحمده عليها ويشرب الشربة فيحمده عليها * وفي الترمذي وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الطاعم الشاكر بمنزلة الصائم الصابر . فهذه الطريق التي كان عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم هي أعدل الطرق وأقومها . والانحراف عنها إلى وجهين قوم يسرفون في تناول الشهوات مع إعراضهم عن القيام بالواجبات وقد قال تعالى (وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين) وقال تعالى (فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا) وقوم يحرمون الطيبات ويتدعون رهبانية لم يشرعها الله تعالى ولا رهبانية في الإسلام وقد قال تعالى (لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين) وقال تعالى (يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا إني بما تعملون عليم) * وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال تعالى (يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا) وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم) ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يده إلى السماء يارب يارب ومطعمه حرام ومشربه حرام وملبسه حرام وغذي بالحرام فإني يستجاب لذلك وكل حلال طيب وكل طيب حلال فإن الله أحل لنا الطيبات وحرم علينا الخبائث لكن جهة كونه نافعا لذينا^(١) والله حرم علينا كل ما يضرنا وأباح لنا كل ما ينفعنا بخلاف أهل الكتاب فإنه يظلم منهم حرم عليهم طيبات أحلت لهم فحرم عليهم طيبات عموية لهم وإن محمدا صلى الله عليه وسلم لم يحرم علينا شيئا من الطيبات والناس يتنوع أحوالهم في الطعام واللباس والجوع والشبع والشخص الواحد

(١) قوله لكن جهة كونه نافعا لذينا كذا بالأصل الذي بأيدينا فليحذر اه مصححه

يَتَّبِعُ حاله ولكن خير الاعمال ما كان لله أطوع ولصاحبه أنفع وقد يكون ذلك أيسر العاملين وقد يكون أشدهما فليس كل شديد فاضلا ولا كل يسير مفضولا بل الشرع اذا أمر بشديد فإتاما يأمر به لما فيه من المنفعة لا مجرد تعذيب النفس كالجهاد الذي قال فيه تعالى (كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم) والحج هو الجهاد الصغير ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها في العمرة أجرك على قدر نصبك وقال تعالى في الجهاد (ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا نجاسة في سبيل الله ولا يظنون موطنًا يفيظ الكفار ولا ينالون من عدو نيلا إلا كتب لهم به عمل صالح إن الله لا يضيع أجر المحسنين) *

وأما مجرد تعذيب النفس والبدن من غير منفعة راجحة فليس هذا مشروعا لنا بل أمرنا الله بما ينفعنا ونهانا عما يضرنا وقد قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين وقال لمعاذ وأبي موسى لما بعثهما إلى اليمن يسرا ولا تعسرا وبشرا ولا تنفرا وقال هذا الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه فاستعينوا بالقدوة والروحة وثى من الدجلة والقصد القصد تبغوا وروى عنه أنه قال أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة فالإنسان إذا أصابه في الجهاد والحج أو غير ذلك حر أو برد أو جوع ونحو ذلك فهو بما يحمد عليه قال الله تعالى (وقالوا لا تنفروا في الحر قل نار جهنم أشد حرا لو كانوا يفقهون) وكذلك قال صلى الله عليه وسلم الكفارات اسباغ الوضوء على المكاره وكثرة الخطا إلى المساجد وانتظار الصلاة بعد الصلاة فذلكم الرباط فذلكم الرباط * وأما مجرد بروز الإنسان للحر والبرد بلا منفعة شرعية واحتفاؤه وكشف رأسه ونحو ذلك مما يظن بمض الناس أنه من مجاهدة النفس فهذا إذا لم يكن فيه منفعة للإنسان وطاعة لله فلا خير فيه بل قد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قائما في الشمس فقال ما هذا قالوا هذا أبو إسرائيل نذر أن يقوم في الشمس ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم فقال مروءة فليجلس وليستظل وليتكلم وليتم صومه ولهذا نهى عن الصمت الدائم بل المشروع ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت فالتكلم بالخير خير من السكوت عنه والسكوت عن الشر خير من التكلم به *

﴿فصل﴾ والجنب يستحب له الوضوء إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يعاود الوضوء لكن يكره له النوم إذا لم يتوضأ فإنه قد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل هل يرقد أحداً وهو جنب فقال نعم إذا توضأ للصلاة * ويستحب الوضوء عند النوم لكل أحد فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل إذا أخذت مضجعتك فتوضأ وضوأك للصلاة ثم قل اللهم إني أسلمت نفسي إليك ووجهت وجهي إليك وفوضت أمري إليك وألجأت ظهري إليك رغبة ورهبة إليك لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك آمنت بكتابتك الذي أنزلت ونبيك الذي أرسلت * وليس للجنب أن يلبث في المسجد لكن إذا توضأ جاز له اللبث فيه عند أحمد وغيره واستدل بما ذكره بإسناده عن هشام بن سعد أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يتوضئون وهم جنب ثم يجلسون في المسجد ويتحدثون وهذا لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الجنب بالوضوء عند النوم وقد جاء في بعض الأحاديث كراهة أن تقبض روحه وهو نائم فلا تشهد الملائكة جنازته فإن في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تدخل الملائكة بيتاً فيه جنب وهذا مناسب لتهيئه عن اللبث في المسجد فإن المساجد بيوت الملائكة كما نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل الثوم والبصل عند دخول المسجد وقل أن الملائكة تتأذى بما يتأذى منه بنو آدم فلما أمر النبي صلى الله عليه وسلم الجنب بالوضوء عند النوم دل ذلك على أن الوضوء يرفع الجنابة الغليظة وتبقى مرتبة بين المحدث وبين الجنب لم يرخص له فيما يرخص فيه للمحدث من القراءة ولم يمنع مما يمنع منه الجنب من اللبث في المسجد فإنه إذا كان وضوؤه عند النوم يقتضي شهود الملائكة له دل على أن الملائكة تدخل المكان الذي هو فيه إذا توضأ ولهذا يجوز الشافعي وأحمد للجنب المرور في المسجد بخلاف قراءة القرآن فإن الأئمة الأربعة متفقون على منعه من ذلك فلم أن منعه من القرآن أعظم من منعه من المسجد وقد تنازع العلماء في منع الكفار من دخول المسجد والمسلمون خير من الكفار ولو كانوا جنباً فإنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يي هريرة لما لقيه وهو جنب فأنخنس منه فاغتسل ثم أتاه فقال أين كنت قال إني كنت جنباً فكرهت أن أجالسك إلا على طهارة فقال سبحان الله أن المؤمن لا ينجس وقد قال الله تعالى (إنما المشركون نجس) فلبث المؤمن الجنب إذا توضأ في المسجد أولى من لبث الكافر فيه عند من يجوز ذلك ومن منع الكافر لم يجب

أن يمنع المؤمن المتوضئ كما تقل عن الصحابة وإذا كان الخنب يتوضأ عند النوم والملائكة تشهد جنازته حينئذ علم أن النوم لا يبطل الطهارة الحاصلة بذلك وهو تخفيف الجنابة وحينئذ فيجوز أن ينام في المسجد حيث ينام غيره وإذا كان النوم الكثير ينقض الوضوء فذاك هو الوضوء الذي يرفع الحدث الأصغر ووضوء الجنب هو تخفيف الجنابة والا فهذا الوضوء لا يبيح له ما يمنعه الحدث الأصغر من الصلاة والطواف ومس المصحف والتيمم يقوم مقام الطهارة بالماء فما يبيحه الاغتسال والوضوء من الممنوعات يبيحه التيمم وهو جائز إذا عدم الماء وخاف الوضوء باستعماله كما نبه الله تعالى على ذلك بذكر المريض وذكر من لم يجد الماء فن كان الماء يضره بزيادة في مرضه لاجل جرح به أو مرض أو غلشية البرد ونحو ذلك فإنه يقيم سواء كان جنباً أو محدثاً ويصلي وإذا جاز له الصلاة جاز له الطواف وقراءة القرآن ومس المصحف والابتن في المسجد ولا إعادة عليه إذا صلى سواء كان في الحضر أو في السفر في أصح قولي العلماء فإن الصحيح أن كل من فعل ما أمر به بحسب قدرته من غير تقييد منه ولا عدوان فلا إعادة عليه لافي الصلاة ولا في الصيام ولا الحج ولم يوجب الله على العبد أن يصلي الصلاة الواحدة مرتين ولا يصوم شهرين في عام ولا يحج حجين إلا أن يكون منه تقييد أو عدوان فإن نسي الصلاة كان عليه أن يصليها إذا ذكرها وكذلك إذا نسي بعض فرائضها كالطهارة والركوع والسجود. وأما إذا كان عاجزاً عن المفروض كمن صلى عريانا لعدم السترة أو صلى بلا قراءة لانقضاء لسانه أو لم يتم الركوع والسجود لمرضه ونحو ذلك فلا إعادة عليه ولا فرق بين العذر النادر والمتداد وما يدوم وما لا يدوم وقد اتفق المسلمون على أن المسافر إذا عدم الماء صلى بالتيمم ولا إعادة عليه وعلى أن العريان إذا لم يجد سترة صلى ولا إعادة عليه وعلى أن المريض يصلي بحسب حاله كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمران بن الحصين صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب ولا إعادة عليه *

﴿فصل﴾ والافضل للامام أن يتحرى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي كان يصليها بأصحابه بل هذا هو الم شروع الذي يؤمر به الائمة كما ثبت عنه في الصحيح أنه قال للمالك ابن الحويرث وصاحبه إذا حضرت الصلاة فأذنا وأقيا وليؤمكما أحداً وصلوا كما رأيتموني أصلي وقد ثبت عنه في الصحيح أنه كان يقرأ في الفجر بما بين الستين آية الى مائة آية وهذا

بالتقريب نحو ثلث جزء الى نصف جزء من تجزئة ثلاثين فكان يقرأ بطوال المفصل يقرأ بقاف
ويقرأ ألم تنزيل وتبارك ويقرأ سورة المؤمنين ويقرأ الصافات ونحو ذلك وكان يقرأ في الظهر
بأقل من ذلك بنحو ثلاثين آية ويقرأ في العصر بأقل من ذلك ويقرأ في المغرب بأقل من ذلك
مثل قصار المفصل وفي العشاء الآخرة بنحو والشمس وضحاها والليل اذا يغشى ونحوهما وكان
أحيانا يطيل الصلاة ويقرأ بأكثر من ذلك حتى يقرأ في المغرب بالأعراف ويقرأ فيها بالطور
ويقرأ فيها بالرسالات وأبو بكر الصديق قرأ في الفجر بسورة البقرة وعمر كان يقرأ في الفجر
بسورة هود وسورة يوسف ونحوهما وأحيانا يخفف^(١) ما أريد ان أطيله فأسمع بكاء الصبي فأخفف
لما أعلم من وجد أمه به حتى روي عنه أنه قرأ في الفجر سورة التكوير وسورة الزلزلة فينبغي
للامام ان يتحري الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم واذا كان المأمومون لم يعتادوا لصلاته
وربما نفروا عنها درجهم اليها شيئاً بعد شيء فلا يدؤم بما ينفرم عنها بل يتبع السنة بحسب
الامكان وليس للامام أن يطيل على القدر المشروع الا ان يختاروا ذلك كما ثبت عنه في الصحيح
أنه قال صلى الله عليه وسلم من أم الناس فليخفف بهم فان منهم السقيم والكبير وذا الحاجة
أخرجاه في الصحيحين * وقال اذا أم أحدكم الناس فليخفف واذا صلى لنفسه فليطول ما شاء وكان
يطيل الركوع والسجود والاعتدالين كما ثبت عنه في الصحيح أنه كان اذا رفع رأسه من الركوع
يقوم حتى يقول القائل قد نسي واذا رفع رأسه من السجود يقعد حتى يقول القائل قد نسي
واذا رفع رأسه من السجود يقعد حتى يقول القائل قد نسي * وفي السنن ان أنس بن مالك شبه
صلاة عمر بن عبدالعزيز بصلاته وكان عمر يسبح في الركوع نحو عشر تسبيحات وفي السجود
نحو عشر تسبيحات فينبغي للامام أن يفعل في الغالب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله في الغالب
واذا اقتضت المصلحة أن يطيل أكثر من ذلك أو يقصر عن ذلك فعل ذلك كما كان النبي
صلى الله عليه وسلم أحيانا يزيد على ذلك وأحيانا ينقص عن ذلك *

﴿فصل﴾ وأما الوضوء عند كل حدث ففيه حديث بلال المعروف عن بريدة بن حصيب
قال أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا بلالا فقال يا بلال يمّ سبعة فتنى الى الجنة ما دخلت

(١) كذا بالاصل وفي العبارة سقط ولعله هكذا كما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال إني لأدخل في
الصلاة وأنا أريد الخ اهـ مصححه

الجنة قط الا سمعت خشخشتك أماي دخلت البارحة الجنة فسمعت خشخشتك أماي فأثيت على قصر صريع مشرف من ذهب فقلت لمن هذا القصر فقالوا الرجل عربي فقلت أنا عربي لمن هذا القصر فقالوا الرجل من قريش قلت أنا رجل من قريش لمن هذا القصر فقالوا الرجل من أمة محمد فقلت أنا محمد لمن هذا القصر فقالوا العمرين الخطاب فقال بلال يا رسول الله ما أذنت قط الا صليت ركعتين وما أصابني حدث قط الا توضأت عندها^(١) فرأيت ان الله علي ركعتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٢) بهما قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح * وهذا يقتضي استحباب الوضوء عند كل حدث ولا يعارض ذلك الحديث الذي في الصحيح عن ابن عباس قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاء من الذنائب فأثي بطعام فقيل له ألا تتوضأ قال لم أصل فأتوضأ فان هذا ينفي وجوب الوضوء وينفي ان يكون مأمورا بالوضوء لاجل مجرد الاكل ولم نعلم أحدا يستحب الوضوء للاكل هل يكره^(٣) أو يستحب على قولين هما روايتان عن أحمد * فن استحب ذلك احتج بحديث سلمان أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم قرأت في التوراة أن من بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده ومن كرهه قال لأن هذا خلاف سنة المسلمين فانهم لم يكونوا يتوضؤون قبل الاكل وانما كان هذا من فعل اليهود فيكره التشبه بهم * وأما حديث سلمان فقد ضعفه بعضهم وقد يقال كان هذا في أول الاسلام لما كان النبي صلى الله عليه وسلم يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشئ ولهذا كان يسدل شعره موافقة ثم فرق بعد ذلك ولهذا صام عاشوراء لما قدم المدينة ثم انه قال قبل موته لئن عشت الى قابل لأصومن التاسع يعني مع العاشر لاجل مخالفة اليهود *

فصل * وأما سؤال السائل عن المواظبة على ما واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم في عبادته وعادته هل هي سنة أم تختلف باختلاف أحوال الراتين فيقال الذي نحن مأمورون به هو طاعة الله ورسوله فعلينا أن نطيع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أمرنا به فان الله قد ذكر طاعته في أكثر من ثلاثين موضعا من كتابه فقال تعالى (من يطع الرسول فقد أطاع الله)

(١) كذا بتأنيث الضمير في الاصل الذي بيدنا وفي نسخة من جامع الترمذي ولعله على معني النازلة والله أعلم اه مصححه (٢) كذا بالاصل وفي نسخة من الترمذي طبع الهند ولعله صلة لحذوفه تقديره عليك والله أعلم اه مصححه (٣) قوله هل يكره الخ كذا بالاصل ولعل في العبارة سقطا قبله ونصه وقد تنازع العلماء هل الخ والله أعلم اه مصححه

وقال (وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بأذن الله) وقد أوجب السعادة لمن أطاعه بقوله (فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا) وعلق السعادة والشقاوة بطاعته ومعصيته في قوله (ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله ويتمدد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين) وكان صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فإنه لا يضر إلا نفسه ولن يضر الله شيئا. وجميع الرسل دعوا إلى عبادة الله وتقواه وخشيته وإلى طاعتهم كما قال نوح عليه السلام (أن أعبدوا الله واتقوه وأطيعون) وقال تعالى (ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فأولئك هم الفائزون) وقال كل من نوح والنبيين (فاتقوا الله وأطيعون). وطاعة الرسول فيما أمرنا به هو الأصل الذي على كل مسلم أن يعتمد عليه وهو سبب السعادة كما أن ترك ذلك سبب الشقاوة وطاعته في أمره أولى بنا من موافقته في فعل لم يأمرنا بموافقته فيه باتفاق المسلمين ولم يتنازع العلماء أن أمره أوكد من فعله فإن فعله قد يكون مختصا به وقد يكون مستحبا وأما أمره لنا فهو من دين الله الذي أمرنا به ومن أفعاله ما قد علم أنه أمرنا أن نفعل مثله كقوله صلوا كما رأيتموني أصلي وقوله لما صلى بهم على المنبر انما فعلت هذا لتأتموا بي ولتعلموا صلاتي وقوله لما حج خذوا عني مناسككم * وأيضا فقد ثبت بالكتاب والسنة أن ما فعله على وجه العادة فهو مباح لنا إلا أن يقوم دليل على اختصاصه به كما قال سبحانه وتعالى (فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطرا) فأباح له أن يتزوج امرأة دعيه ليرفع الحرج عن المؤمنين في أزواج أدعيائهم فلم أن ما فعله كان لنا مباحا أن نفعله. ولما خصه ببعض الأحكام قال (وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيماهم لكيلا يكون عليك حرج وكان الله غفورا رحيما) فلما أحل له أن ينكح الموهوبة بين أن ذلك خالص له من دون المؤمنين فليس لاحد أن ينكح امرأة بلا مهر غيره صلى الله عليه وسلم * وفي صحيح مسلم أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك^(١) فقال يا رسول الله قد غفر الله

(١) كذا بالأصل وفي العبارة سقط أو تحريف يعلم بمراجعة مظنة هذا الحديث في الصحيح وضيق الوقت لم يساعدنا على المراجعة اهـ مصححه

لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال له أما والله انني لأتقاكم لله وأخشاكم له فلما أجابه صلى الله عليه وسلم بفعله دل ذلك على انه يباح للامة وعلى ان الله اذا أمره بأمر أو نهاه عن شيء كانت أمته أسوة له في ذلك ما لم يقدح في دليل على اختصاصه بذلك * فمن خصائصه ما كان من خصائص نبوته ورسالته فهذا ليس لاحد ان يقتدى به فيه فانه لا نبي بعده وهذا مثل كونه يطاع في كل ما يأمر به وينهى عنه وان لم يعلم جهة أمره حتى يقتل كل من أمر بقتله وليس هذا لاحد بعده فولاة الامور من العلماء والامراء يطاعون اذا لم يأمروا بخلاف أمره ولهذا جعل الله طاعتهم في ضمن طاعته قال الله تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم) فقالوا وأطيعوا الرسول وأولى الامر لأن أولى الامر يطاعون طاعة تابعة لطاعته فلا يطاعون استقلالاً ولا طاعة مطلقة وأما الرسول فيطاع طاعة مطلقة مستقلة فانه (من يطع الرسول فقد أطاع الله) فقال تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول) فاذا أمر الرسول كان علينا أن نطيعه وان لم نعلم جهة أمره وطاعته طاعة الله لا تكون طاعته بمعصية الله قط بخلاف غيره وقد ذكر الناس من خصائصه فيما يجب عليه ويحرم عليه ويكره به ما ليس هذا موضع تفصيله وبعض ذلك متفق عليه وبعضه متنازع فيه وقد كان صلى الله عليه وسلم إمام الامة وهو الذي يقضي بينهم وهو الذي يقسم وهو الذي ينزويهم وهو الذي يقيم الحدود وهو الذي يسننهم الحقوق وهو الذي يصلي بهم فالاعتداء به في كل مرتبة بحسب تلك المرتبة فامام الصلاة والحج يقتدى به في ذلك وأمير النزو يقتدى به في ذلك والذي يقيم الحدود يقتدى به في ذلك والذي يقضى أو يفتى يقتدى به في ذلك * وقد تنازع الناس في أمور فعلها هل هي من خصائصه أم للامة فعلها كدخوله في الصلاة اماماً بعد أن صلى بالناس غيره وكتركه الصلاة على الغال والقائل * وأيضاً فاذا فعل فعلاً لسبب وقد علمنا ذلك السبب امكننا ان تقتدى به فيه فأما اذا لم نعلم السبب أو كان السبب أمراً اتفاقياً فهذا مما يتنازع فيه الناس مثل نزوله في مكان في سفره فمن العلماء من يستحب أن ينزل حيث نزل كما كان ابن عمر يفعل وهؤلاء يقولون نفس موافقته في الفعل هو حسن وان كان فعله هو اتفاقاً ونحن فعلناه لقصد التشبه به ومن العلماء من يقول انما تستحب المتابعة اذا فعلناه على الوجه الذي فعله فأما اذا فعله اتفاقاً لم يشرع لنا أن نقصد ما لم يقصده ولهذا كان أكثر المهاجرين والانصار لا يفعلون كما كان ابن عمر يفعل * وأيضاً

فالاقتداء به يكون تارة في نوع الفعل وتارة في جنسه فإنه قد يفعل الفعل لمخى يعم ذلك النوع وغيره لالمخى يخصه فيكون المشروع هو الامر العام * مثال ذلك احتجامة صلى الله عليه وسلم فان ذلك كان لحاجته الى اخراج الدم الفاسد هل هو مخصوص بالحجامة أو المقصود اخراج الدم على الوجه النافع ومعلوم ان الناسى هو المشروع . فاذا كان البلد حاراً يخرج فيه الدم الى الجلد كانت الحجامة هي المصلحة وان كان البلد بارداً ينور فيه الدم الى العروق كان اخراجه بالمقصود هو المصلحة * وكذلك ادھانه صلى الله عليه وسلم هل المقصود خصوص الدهن أو المقصود ترجيل الشعر فاذا كان البلد رطباً وأهله يقتسئون بالماء الحار الذي يغنيهم عن الدهن والدهن يؤذى شعورهم وجلودهم يكون المشروع في حقهم ترجيل الشعر بما هو أصالح لهم ومعلوم ان الناسى هو الاشبه * وكذلك لما كان يأكل الرطب والتمر وخبز الشعير ونحو ذلك من قوت بلده فهل الناسى به أن يقصد خصوص الرطب والتمر والشعير حتى يفعل ذلك من يكون في بلاد لا ينبت فيها التمر ولا يقتاتون الشعير بل يقتاتون البر أو الرز أو غير ذلك ومعلوم ان الناسى هو المشروع * والدليل على ذلك ان الصحابة لما فتحوا الامصار كان كل منهم يأكل من قوت بلده ويلبس من لباس بلده من غير أن يقصد أقوات المدينة ولباسها ولو كان هذا الثاني هو الافضل في حقهم لكانوا أولى باختيار الافضل *

وعلى هذا بينى نزاع العلماء في صدقة الفطر اذا لم يكن أهل البلد يقتاتون التمر والشعير فهل يخرجون من قوتهم كالبز والرز أو يخرجون من التمر والشعير النبي صلى الله عليه وسلم فرض ذلك فان في الصحيحين عن ابن عمر أنه قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل صغير أو كبير ذكر أو أنثى حر أو عبد من المسلمين * وهذه المسئلة فيها قولان للعلماء وهما روايتان عن أحمد وأكثر العلماء على انه يخرج من قوت بلده وهذا هو الصحيح كما ذكر الله ذلك في الكفارة بقوله (من أوسط ما تطعمون أهليكم) *

ومن هذا الباب ان الغالب عليه وعلى أصحابه أنهم كانوا يأتزون ويرتدون فهل الأفضل لكل أحد أن يرتدي ويأترز ولو مع القميص أو الأفضل ان يلبس مع القميص السراويل من غير حاجة الى الازار والرداء هذا أيضاً مما تنازع فيه العلماء والثاني أظهر وهذا باب واسع وهذا

النوع ليس مخصوصاً بفعله وقول أصحابه بل وبكثير مما أمرهم به ونهاهم عنه وهذا سمت طائفة من الناس تنقيح المناط وهو ان يكون الحكم قد ثبت في عين معينة وليس مخصوصاً بها بل الحكم ثابت فيها وفي غيرها فيحتاج أن يعرف مناط الحكم * مثال ذلك انه قد ثبت في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال ألقوها وما حوطها وكلوا سمنكم فانه متفق على ان الحكم ليس مختصاً بتلك الفأرة وذلك السمن بل الحكم ثابت فيما هو أعم منهما فبقى المناط الذي علق به الحكم ماهو فطائفة من أهل العلم يزعمون أن الحكم مختص بفأرة وقعت في سمن فينجسون ما كان كذلك مطلقاً ولا ينجسون السمن اذا وقع فيه الكلب والبول والمذرة ولا ينجسون الزيت ونحوه اذا وقعت فيه الفأرة وهذا القول خطأ قطعاً وليس هذا مبنيّاً على كون القياس حجة فان القياس الذي يكون النزاع فيه هو تخرج المناط وهو ان يجوز اختصاص مورد النص بالحكم فاذا جاز اختصاصه وجاز ان يكون الحكم مشتركاً بين مورد النص وبغيره احتج معتبر القياس الى أن يعلم ان المشترك بين الاصل والفرع هو مناط الحكم كما في قوله لا تبيعوا الذهب بالذهب الا مثلاً بمثل ولا تبيعوا الفضة بالفضة الا مثلاً بمثل ولا تبيعوا الشمير بالشمير الا مثلاً بمثل ولا تبيعوا الملح بالملح الا مثلاً بمثل فلما نهى عن التفاضل في مثل هذه الاصناف أمكن ان يكون النهي لمعنى مشترك ولمعنى مختص، ولما سئل عن فأرة وقعت في سمن فأجاب عن تلك القضية المعينة ولا خفاء ان الحكم ليس مختصاً بها وكذلك سائر قضاء الاعيان كالأعرابي الذي قال له انى وقعت على أهلي في رمضان فأمره أن يعتق رقبة أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكيناً فان الحكم ليس مخصوصاً بذلك الاعرابي باتفاق المسلمين لكن هل أمره بذلك لكونه أفطر أو جامع في رمضان أو أفطر فيه بالجماع أو أفطر بالجنس الاعلى هذا مما تنازع فيه العلماء * وكذلك لما سأل عن أحرم بالعمرة وعليه جبة وهو متضمن بالخلق فقال انزع عنك الجبة واغسل عنك أثر الخلق واصنع في عمرتك ما كنت صانعة في حجتك فهل أمره بفعل الخلق لكونه طيباً حتى يؤمر المحرم بفعل كل طيب كان عليه أو لكونه خلقاً لرجل وقد نهى ان يتزعر الرجل فينهى عن الخلق الرجل سواء كان محرماً أو غير محرر * وكذلك لما عتقت بريرة فخيرها فاختارت نفسها عند من يقول إن زوجها كان عبداً فان المسلمين اتفقوا على ان الحكم لا يختص بها لكن هل التخيير

لكونها عتقت تحت عبد فكانت تحت ناقص ولا تخير اذا عتقت تحت الحر أو الحكم لكونها ملكت نفسها فتخير سواء كان الزوج حراً أو عبداً هذا مما تنازعوا فيه وهذا باب واسع وهو متناول لكل حكم تعلق بعين معينة مع العلم بأنه لا يختص بها فيحتاج ان يعرف المناط الذي يتعلق به الحكم وهذا النوع يسميه بعض الناس قياساً وبعضهم لا يسميه قياساً ولهذا كان أبو حنيفة وأصحابه يستعملونه في المواضع التي لا يستعملون فيها القياس * والصواب ان هذا ليس من القياس الذي يمكن فيه النزاع كما ان تحقيق المناط ليس مما يقبل النزاع باتفاق العلماء * وهذه الانواع الثلاثة تحقيق المناط وتنقيح المناط وتخريج المناط هي جماع الاجتهاد *

(فالاول) ان يعمل بالنص والاجماع فان الحكم معاق بوصف يحتاج في الحكم على المعين الى ان يعلم ثبوت ذلك الوصف فيه كما يعلم أن الله أمرنا بأشهاد ذوي عدل منا ومن يؤثر من الشهداء ولكن لا يمكن تعيين كل شاهد فيحتاج أن يعلم في الشهود المعينين هل هم من ذوي العدل المرصين أم لا وكما أمر الله بعشرة الزوجين بالمعروف وقال النبي صلى الله عليه وسلم للنساء رزقهن وكسوتهن بالمعروف ولم يمكن تعيين كل زوج فيحتاج ان ينظر في الاعيان * ثم من الفقهاء من يقول إن نفقة الزوجة مقدرة بالشرع والصواب ما عليه الجمهور أن ذلك مردود الى المعروف كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لهند خذي ما يكفيك ولذلك بالمعروف قال تعالى (ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن) ويبقى النظر في تسليمه الى هذا التاجر يجزي من الربح^(١) هل هو من التي هي أحسن أم لا ولذلك قوله (انما الصدقات للفقراء والمساكين) يبقى هذا الشخص المعين هل هو من الفقراء المساكين المذكورين في القرآن أم لا. وكما حرم الله الخمر والربا عموماً يبقى الكلام في الشراب المعين هل هو خمر أم لا وهذا النوع مما اتفق عليه المسلمون بل العقلاء بأنه لا يمكن ان ينص الشارع على حكم كل شخص انما يتكلم بكلام عام وكان نبينا صلى الله عليه وسلم قد أوتي جوامع الكلم *

(وأما النوع الثاني) الذي يسمونه تنقيح المناط بأن ينص على حكم أعيان معينة لكن قد علمنا ان الحكم لا يختص بها فالصواب في مثل هذا أنه ليس من باب القياس لاتفاقهم على النص بل المعين هنا نص على نوعه ولكنه يحتاج الى أن يعرف نوعه ومسألة الفارة في السمن

(١) قوله يجزي من الربح كذا بالأصل ولعله يفرض الربح والله أعلم اهـ مصححه

من هذا الباب فان الحكم ليس مخصوصا بتلك الفأرة وذلك السم ولا بقار المدينة ومنها ولكن السائل سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن فأرة وقعت في سمن فأجابه لا أن الجواب يختص به ولا بسؤاله كما أجاب غيره ولفظ الفأرة والسمن ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم حتى يكون هو الذي علق الحكم بها بل من كلام السائل الذي أخبر بما وقع له كما قال له الاعرابي إنه وقع على امرأته ولو وقع على سُرَيْتِه لكان الامر كذلك وكما قال له الآخر رأيت بياض خلخالها في القمر فوثبت عليها ولو وطئها بدون ذلك كان الحكم كذلك * فالصواب في هذا ما عليه الاثمة المشهورون أن الحكم في ذلك معلق بالخبيث الذي حرمه الله اذا وقع في السمن ونحوه من المائمات لان الله أباح لنا الطيبات وحرم علينا الخبائث فاذا علقنا الحكم بهذا المعنى كنا قد اتبعنا كتاب الله فاذا وقع الخبيث في الطيب أتى الخبيث وما حوله وأكل الطيب كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم وليس هذا الجواب موضع بسط مثل هذه المسائل ولكن يبينها هنا لان الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في أفعاله يتعلق بهذا وحينئذ هذا مما يتعلق باجتهاد الناس أو استدلالهم وما يؤتيهم الله من الفقه والحكمة والعلم وأحق الناس بالحق من علق الاحكام بالمعاني التي علقها بها الشارع * وهذا موضع تفاوت فيه الناس وتنازعوا هل يستفاد ذلك من خطاب الشارع أو من المعاني القياسية فقوم زعموا أن أكثر أحكام أفعال العباد لا يتناولها خطاب الشارع بل تحتاج الى القياس وقوم زعموا أن جميع أحكامها ثابتة بالنص وأسرفوا في تعلقهم بالظاهر حتى أنكروا خفى الخطاب وتبنيهم كقوله تعالى (ولا تقل لها أف) وقالوا إن هذا لا يدل الا على النهي عن التأنيف لا يفهم منه النهي عن الضرب والشم وأنكروا تنقيح المناط وادعوا في الالفاظ من الظهور ما لا يدل عليه وقوم يقدمون القياس تارة لكون دلالة النص غير تامة او لكونه خبر الواحد وأقوام يعارضون بين النص والقياس ويقدمون النص ويتناقضون ونحن قد بينا في غير هذا الموضع ان الأدلة الصحيحة لا تتناقض فلا تتناقض الأدلة الصحيحة العقلية والشرعية ولا تتناقض دلالة القياس اذا كانت صحيحة ودلالة الخطاب اذا كانت صحيحة فان القياس الصحيح حقيقة التسوية بين المتماثلين وهذا هو العدل الذي أنزل الله به الكتاب وأرسل به الرسل والرسول لا يأمر بخلاف العدل ولا يحكم في شيئين متماثلين بحكمين مختلفين ولا يحرم الشيء ويحل نظيره. وقد تأملنا عامة المواضع

التي قيل إن القياس فيها عارض النص وان حكم النص فيها على خلاف القياس فوجدنا ما خصه الشارع بحكم عن نظائره فانما خصه به لاختصاصه بوصف أو بواجب اختصاصه بالحكم كما خص العرايا بجواز بيعها بمثلها خرساً لتعذر الكيل مع الحاجة الى البيع والحاجة توجب الانتقال الى البدل عند تعذر الاصل فالحرص عند الحاجة قام مقام الكيل كما يقوم التراب مقام الماء والميتة مقام المذكي عند الحاجة وكذلك قول من قال القرض أو الاجارة أو القراض أو المساقاة أو المزارعة ونحو ذلك على خلاف القياس ان أراد به أن هذه الافعال اختصت بصفات أوجب ان يكون حكمها مخالف لحكم ما ليس مثلاً فقد صدق وهذا هو مقتضى القياس وان أراد أن الفعلين المتماثلين حكم فيهما بحكمين مختلفين فهذا ينزه عنه من هو دون الانبياء صلوات الله عليهم ولذكر. هذه الاقيسة المعارضة هي الفاسدة كقياس الذين قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا وقياس الذين قالوا أنا كلون ما قتلتم ولا تأكلون ما قتل الله ينعون الميتة وقال تعالى (وان الشياطين ليوحون الى أوليائهم ليجادلوكم وان أطعموهم انكم لمشركون) ولعل من رزقه الله فها وآناه من لدنه علما يجد عامة الاحكام التي تعلم بقياس شرعي صحيح يدل عليها الخطاب الشرعي كما أن غاية ما يدل عليه الخطاب الشرعي هو موافق للعقل الذي هو مطلوب القياس الصحيح * واذا كان الامر كذلك فالكلام في أعيان أحوال الرجل السالك يحتاج الى نظر خاص واستهداء من الله والله قد أمر العبد أن يقول في كل صلاة (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين) فلي العبد أن يجتهد في تحقيق هذا الدعاء ليصير من الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا *

فصل ١٠ وأما قوله هل الافضل للسالك العزلة أو الخلطة فهذه المسألة وان كان الناس يتنازعون فيها إما نزاعاً كلياً وإما حالياً حقيقة الامر أن الخلطة تارة تكون واجبة أو مستحبة والشخص الواحد قد يكون مأموراً بالخلطة تارة وبالعزلة تارة * وجماع ذلك أن المخالطة ان كان فيها تعاون على البر والتقوى فهي مأمور بها وان كان فيها تعاون على الاثم والعدوان فهي منهي عنها فالاختلاط بالمسلمين في جنس العبادات كالصلوات الخمس والجمعة والعيدين وصلاة الكسوف والاستسقاء ونحو ذلك هو مما أمر الله به ورسوله . وكذلك الاختلاط بهم

في الحج وفي غزو الكفار والخوارج المارقين وان كان أثمة ذلك بخاراً وان كان في تلك الجماعات بخار . وكذلك الاجتماع الذي يزداد العبد به ايماناً إما لا تنقاه به وإما لنفعه له ونحو ذلك ولا بد للعبد من أوقات ينفرد بها بنفسه في دعائه وذكره وصلاته وتفكره ومحاسبة نفسه واصلاح قلبه وما يختص به من الامور التي لا يشركه فيها غيره فهذه يحتاج فيها الى انفراد به بنفسه إما في بيته كما قال طاووس نعم صومعة الرجل بيته يكف فيها بصره ولسانه وإما في غير بيته فاختيار المخالطة مطلقاً خطأ واختيار الانفراد مطلقاً خطأ * وأما مقدار ما يحتاج اليه كل انسان من هذا وهذا وما هو الاصلاح له في كل حال فهذا يحتاج الى نظر خاص كما تقدم *

وكذلك السبب وترك السبب فمن كان قادراً على السبب ولا يشغله عما هو أرفع له في دينه فهو مأمور به مع التوكل على الله وهذا خير له من ان يأخذ من الناس ولو جاءه بغير سؤال . وسبب مثل هذا عبادة الله وهو مأمور أن يعبد الله ويتوكل عليه فان تسبب بغير نية صالحة أو لم يتوكل على الله فهو مطيع في هذا وهذا . وهذه طريق الانبياء والصحابة وأما من كان من الفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الارض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف فهذا إما ان يكون عاجزاً عن الكسب أو قادراً عليه بتقويت ما هو فيه أطوع لله من الكسب ففعل ما هو فيه أطوع هو المشروع في حقه وهذا يتنوع بتنوع أحوال الناس وقد تقدم أن الافضل يتنوع تارة بحسب أجناس العبادات كما أن جنس الصلاة أفضل من جنس القراءة وجنس القراءة أفضل من جنس الذكر وجنس الذكر أفضل من جنس الدعاء . وتارة يختلف باختلاف الاوقات كما أن القراءة والذكر والدعاء بعد الفجر والمصر هو المشروع دون الصلاة . وتارة يختلف عمل الانسان الظاهر كما ان الذكر والدعاء في الركوع والسجود هو المشروع دون القراءة وكذلك الذكر والدعاء في الطواف مشروع بالاتفاق * وأما القراءة في الطواف ففيها نزاع معروف وتارة باختلاف الامكنة كما ان المشروع بمرفة ومزدلفة وعند الجمار وعند الصفا والمروة هو الذكر والدعاء دون الصلاة ونحوها والطواف بالبيت للوارد أفضل من الصلاة والصلاة للمقيمين بمكة أفضل . وتارة باختلاف مرتبة جنس العبادة فالجهاد للرجال أفضل من الحج وأما النساء فجهادهن الحج والمرأة المتزوجة طاعتها لزوجها أفضل من طاعتها لابويها بخلاف الأئمة فانها مأمورة بطاعة أبويها . وتارة يختلف باختلاف حال قدرة العبد وعجزه فما يقدر عليه من

العبادات أفضل في حقه مما يهجز عنه وإن كان جنس المعجوز عنه أفضل وهذا باب واسع يفلو فيه كثير من الناس ويتبعون أهواءهم فإن من الناس من يرى أن العمل إذا كان أفضل في حقه لمناسبة له ولكونه أنفع لقلبه وأطوع لربه يريد أن يجعله أفضل لجميع الناس ويأمرهم بمثل ذلك والله يمت محمدًا بالكتاب والحكمة وجعله رخصة للعباد هدايا لهم يأمر كل إنسان بما هو أصابح له * فعلى المسلم أن يكون ناصحا للمسلمين يقصد لكل إنسان ما هو أصليح له وبهذا تبين لك أن من الناس من يكون تطوعه بالعلم أفضل له ومنهم من يكون تطوعه بالجهد أفضل ومنهم من يكون تطوعه بالعبادات البدنية كالصلاة والصيام أفضل له والأفضل المطلق ما كان أشبه بحال النبي صلى الله عليه وسلم باطنا وظاهرا فإن خير الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم والله سبحانه وتعالى أعلم *

﴿ سئل شيخ الاسلام تقي الدين قدس الله تعالى روحه ونور ضريحه * عن رجل عنده ستون قنطار زيت بالدمشقي وقعت فيه فأرة في بئر واحدة فهل ينجس بذلك أم لا وهل يجوز بيعه أو استعماله أم لا * أفتونا مأجورين * ﴾

(الجواب) الحمد لله * لا ينجس بذلك بل يجوز بيعه واستعماله إذا لم يتغير في إحدى الروايتين عن أحمد وحكم المائعات عنده حكم الماء في إحدى الروايتين فلا ينجس إذا بلغ القلتين إلا بالتغير لكن تلقى النجاسة وما حولها وقد ذهب إلى أن حكم المائعات حكم الماء طائفة من العلماء كالزهري والبخاري صاحب الصحيح وقد ذكر ذلك رواية عن مالك وهو أيضا مذهب أبي حنيفة فإنه سوى بين الماء والمائعات بملاقاة النجاسة وفي إزالة النجاسة وهو رواية عن أحمد في الإزالة لكن أبو حنيفة رأى مجرد الوصول منجسا وجمهور الأئمة خالفوا في ذلك فلم يروا الوصول منجسا مع الكثرة وتنازعوا في القليل إذ من الفقهاء من رأى أن مقتضى الدليل أن الخبيث إذا وقع في الطيب أفسده ومنهم من قال إنما يفسده إذا كانت قد ظهر أثره فأما إذا استهلك فيه واستحال فلا وجه لافساده كما لو انقلبت الخمرة خلا بنير قصد آدمي فإنها طاهرة حلال باتفاق الأئمة لكن مذهبه في الماء معروف وعلى هذا أدلة قد بسطناها في غير هذا الموضع ولا دليل على نجاسته في كتاب الله ولا سنة رسوله * وعمدة الذين نجسوه احتجاجهم بحديث زواه أبو داود وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال إن

كان جامداً فألقوها وما حولها وكلوا سمنكم وإن كان مائناً فلا تقربوه وهذا الحديث إنما يدل
لودل على نجاسة السمن الذي وقع فيه الفأرة فكيف الحديث ضعيف بل باطل غلط فيه
معمّر على الزهري غلطاً معروفاً عند النقاد الجهابذة كما ذكره الترمذي عن البخاري، ومن اعتقه
من الفقهاء أنه على شرط الصحيح فلم يعلم العلة الباطنة فيه التي توجب العلم بطلانه فإن علم المثل
من خواص علم اللغة الحديث ولهذا بين البخاري في صحيحه ما يوجب فساد هذه الرواية وأن
الحديث الصحيح هو على طهارته أدلّ منه على النجاسة فقال *

(باب) إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب فقال حدثنا عبدان قال حدثنا عبد الله
يعني ابن المبارك عن يونس عن الزهري أنه سئل عن الدابة التي تموت في الزيت أو السمن
وهو جامد أو غير جامد - الفأرة أو غيرها قال بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بفأرة
ماتت في سمن فأمر بما قرب منها فطرح ثم أكل * وفي حديث عبيد الله بن عبد الله عن ابن
عباس عن ميمونة قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن فأرة وقعت في سمن فقال ألقوها وما
حولها وكلوه فذكر البخاري عن ابن شهاب الزهري أعلم الأمة بالسنة في زمانه أنه أفنى في الزيت
والسمن الجامد وغير الجامد إذا ماتت فيه الفأرة أنها تطرح وما قرب منها واستدل بالحديث
الذي رواه عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة وقعت
في سمن فقال ألقوها وما حولها وكلوه ولم يقل النبي صلى الله عليه وسلم إن كان مائناً فلا تقربوه
بل هذا باطل فذكر البخاري رضي الله عنه هذا ليعين أن من ذكر عن الزهري أنه روى في هذا
الحديث هذا التفصيل فقد غلط عليه فإنه أجاب بالعموم في الجامد والذائب مستدلاً بهذا الحديث
بمعينه لا سيما والسمن بالحجاز يكون ذائباً أكثر مما يكون جامداً بل قيل إنه لا يكون بالحجاز
جامداً بحال فاطلاق النبي صلى الله عليه وسلم الجواب من غير تفصيل يوجب العموم إذ السؤال كلامه
في الجواب فكانه قال إذا وقعت الفأرة في السمن فألقوها وما حولها وكلوا سمنكم وترك الاستفصال
في حكاية الحال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال هذا إذا كان السمن بالحجاز
يكون جامداً ويكون ذائباً فأما إن كان وجود الجامد نادراً أو معدوماً كان الحديث نصاً في
أن السمن الذائب إذا وقعت فيه الفأرة فألقوها ما تأق وما حولها ويؤكل * وبذلك أجاب الزهري فإن
منهجه إن الماء لا ينجس قليلاً ولا كثيراً إلا بالتغير وقد ذكر البخاري في أوائل الصحيح التسوية

بين الماء والمائط وقد بسطنا الكلام في هذه المسئلة ودلائلها وكلام العلماء فيها في غير هذا
الموضع كيف وفي تنجيس مثل ذلك وتحريمه من فساد الأطعمة العظيمة وإتلاف الأموال
العظيمة القدر. لا تأتي بمثله الشريعة الجامعة للمحاسن كلها والله سبحانه إنما حرم علينا الخبائث
تنزيها لنا عن المضار وإباح لنا الطيبات كلها لم يحرم علينا شيئا من الطيبات كما حرم على أهل
الكتاب إظلمهم طيبات أحلت لهم ومن استقرأ الشريعة في مواردها ومصادرها واشتملها على
مصلح العباد في المبدئ والمعادتين له من ذلك ما يهديه الله إليه ومن لم يحمل الله له نورا فله من
نور الله سبحانه أعلم * والحمد لله وحده وصلاته على محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا
ومن مصنفاته نعمده الله تعالى برحمته *

﴿فصل﴾ (في طواف الخائض والجنب والمحدث) قال رحمه الله ثبت عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال الخائض تقضى المناسك كلها إلا الطواف بالبيت وقال لعائشة رضي الله عنها
اصنعي ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت ولما قيل له عن صفة إنها حاضت فقال أحابستنا
هي قليل له أنها قد أفاضت قال فلا إذا * وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه بعث أبا بكر عام تسع
لما أمره على الموسم ينادي أن لا يطوف بالبيت عريان ولم ينقل أحد عنه أنه أمر الطائفتين
بالوضوء ولا باجتنب النجاسة كما أمر المصلين بالوضوء فنهى الخائض عن الطواف بالبيت إما
أن يكون لأجل المسجد لكونها منبهة عن اللبث فيه وفي الطواف لبث أو عن الدخول إليه
مطلقا لمروا أو لبث وإما أن يكون لكون الطواف نفسه يحرم مع الحيض كما يحرم على الخائض
الصلاة والصيام بالنص والاجماع ومس المصحف عند عامة العلماء وكذلك قراءة القرآن في أحد
قولي العلماء. والذين حرموا عليها القراءة كأحمد في المشهور وكذلك الشافعي مع أبي حنيفة تنازعوا
في إباحة قراءة القرآن لها وللنفساء قبل الفسل وبعد انقطاع الدم على ثلاثة أقوال (أحدها) إباحتها
للخائض والنفساء وهو اختيار القاضي أبي يعلى وقال هو ظاهر كلام أحمد (والثاني) منع الخائض
والنفساء (والثالث) إباحتها للنفساء دون الخائض اختاره الخلال من أصحاب أحمد وإما أن يكون
لكل منهما وإما أن يكون لجموعهما بحيث لو انفرد أحدهما لم يحرم فإن كان تحريمه للأول لم
يحرم عليها عند الضرورة فإن لبثها في المسجد لضرورة المسجد وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه
وسلم في صحيح مسلم وغيره عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه

وسلم ناوليني الحفرة من المسجد فقالت اني حائض قال إن حيضتك ليست في يدك * وعن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع رأسه في حجر احدانا يتلو القرآن وهي حائض وتقوم إحدانا للحفرة الى المسجد فتبسطها وهي حائض رواه النسائي * وقد روى أبو داود من حديث عائشة عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لا أحل المسجد للجنب ولا حائض رواه ابن ماجه من حديث أم سلمة وقد تكلم في هذين الحديثين^(١) ولهذا ذهب أكثر العلماء كالشافعي وأحمد وغيرهما الى الفرق بين المرور واللبث جمعا بين الاحاديث ومنهم من منعها من اللبث والمرور كأبي حنيفة ومالك. ومنهم من لم يحرم المسجد عليها وقد يستدلون على ذلك بقوله تعالى (ولا جنبا الا عابري سبيل) وأباح أحمد وغيره اللبث لمن يتوضأ لما رواه هو وغيره عن عطاء بن يسار قال رأيت رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلسون في المسجد وهم مجنبون اذا توضؤوا وضوء الصلاة * وذلك والله أعلم ان المسجد بيت الملائكة والملائكة لا تدخل بيتا فيه جنب كما جاء ذلك في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم الجنب أن ينام حتى يتوضأ * وروى يحيى بن سعيد عن هشام بن عروة قال اخبرني أبي عن عائشة انها كانت تقول اذا اصاب أحدكم المرأة ثم اراد أن ينام فلا ينام حتى يتوضأ وضوءه للصلاة فانه لا يدري لعل نفسه تصاب في نومه. وفي حديث آخر فانه اذا مات لم تشهد الملائكة جنازته وقد أمر الجنب بالوضوء عند الاكل والشرب والمعاودة وهذا دليل أنه اذا توضأ ذهبت الجنابة عن أعضاء الوضوء فلا تبقى جنبته تامة وان كان قد بقي عليه بعض الحدث كما ان الحدث الاصغر عليه حدث دون الجنابة وان كان حدثه فوق الحدث الاصغر فهو دون الجنب فلا يمنع الملائكة عن شهوده فلماذا ينام ويلبث في المسجد * وأما الحائض فحدثها دائم لا يمكنها طهارة تمنعها عن الدوام فهي مذكورة في مكنتها ونومها وأكلها وغير ذلك فلا تمنع مما يمنع منه الجنب مع حاجتها اليه ولهذا كان أظهر قولي العلماء أنها لا تمنع من قراءة القرآن اذا احتاجت اليه كما هو مذهب مالك وأحد الوجهين في مذهب الشافعي ويذكر رواية عن أحمد فانها محتاجة اليها ولا يمكنها الطهارة كما يمكن الجنب وان كان حدثها أغلظ من حدث الجنب من جهة أنها لا تصوم ما لم يقطع الدم والجنب يصوم

(١) كذا بالاصل ولعل الصواب في هذا الحديث والله أعلم اهـ مصححه

ومن جهة انها ممنوعة من الصلاة طهرت أو لم تطهر ويمنع الرجل من وطئها أيضا فهذا يقتضى ان المقتضى للحظر في حقها أقوى لكن اذا احتاجت الى الفعل استباححت المحظور مع قيام سبب الحظر لاجل الضرورة كما يباح سائر المحرمات مع الضرورة من الدم والميتة ولحم الخنزير وان كان ما هو دونها في التحريم لا يباح من غير حاجة كلبس الحرير والشرب في آية الذهب والفضة ونحو ذلك . وكذلك الصلاة الى غير القبلة مع كشف المورة ومع النجاسة في البدن والثوب هي محرمة أغلظ من غيرها وتباح بل تجب مع الحاجة . وغيرها وان كان دونها في التحريم كقراءة القرآن مع الحاجة لا يباح . واذا قدر جنب استدرت به الجنابة وهو يقدر على غسل أو يتيم فهذا كالحائض في الرخصة وان كان هذا نادرا وكما أمر النبي صلى الله عليه وسلم الحيض أن يخرجن في العيد ويشهدن الخير ودعوة المسلمين ويكبرن بتكبير الناس وكذلك الحائض والنفساء أمرهما النبي صلى الله عليه وسلم بالا حرام والتلبية وما فيهما من ذكر الله وشهودهما عرفة مع الذكر والدعاء ورمى الجمار مع ذكر الله وغير ذلك ولا يكره لها ذلك بل يجب عليها والجنب يكره له ذلك حتى يغتسل لانه قادر على الطهارة بخلاف الحائض فهذا أصل عظيم في هذه المسائل ونوعها لا ينبغي ان ينظر الى غلط المفسدة المقتضية للحظر أولا ينظر مع ذلك الى الحاجة الموجبة للاذن بل الموجبة للاستحباب أو الإيجاب . وكل ما يحرم معه الصلاة يجب معه عند الحاجة اذا لم تمكن الصلاة الا كذلك فان الصلاة مع تلك الامور أخف من ترك الصلاة فلو صلى بتيمم مع قدرته على استعمال الماء وكانت الصلاة محرمة ومع عجزه عن استعمال الماء كانت الصلاة بالتيمم واجبة بالوقت وكذلك الصلاة عريانا والى غير القبلة ومع حصول النجاسة وبدون القراءة وصلاة الفرض قاعدا أو بدون اكمال الركوع والسجود وأمثال ذلك مما يحرم مع القدرة ويجب مع العجز وكذلك كل الميتة والدم ولحم الخنزير يحرم أكلها عند الغنى عنها ويجب أكلها بالضرورة عند الأئمة الاربعة وجمهور العلماء . قال مسروق من اضطر فلم يأكل حتى مات دخل النار وذلك لانه اعان على نفسه بترك ما يقدر عليه من الاكل المباح له في هذه الحال فصار بمنزلة من قتل نفسه بخلاف المجاهد بالنفس ومن تسكلم بحق عند سلطان جائر فان ذلك قتل مجاهدا ففي قتله مصلحة لدين الله تعالى * وتعليل منع طواف الحائض بانه لاجل حرمة المسجد رأيته يعلل به بعض الحنفية فان مذهب أبي حنيفة أن الطهارة واجبة له لا فرض فيه ولا شرط

له ولكن هذا التعليل يناسب القول بأن طواف المحدث غير محرم وهذا مذهب منصور بن
المعتمر وحماد بن أبي سليمان رواه أحمد عنهما * قال عبد الله في مناسكه حدثني أبي حدثنا سهل
ابن يوسف أنبأنا شعبة عن حماد ومنصور قال سأتهما عن الرجل يطوف بالبيت وهو غير
متوضئ فلم يربا به بأسا قال عبد الله سألت أبي عن ذلك فقال أغيب إلى أن يطوف بالبيت وهو
متوضئ لأن الطواف صلاة وأحمد عنه روايتان منصوصتان في الطهارة هل هي شرط في
الطواف أم لا وكذلك وجوب الطهارة في الطواف كلامه فيها يقتضي روايتين وكذلك قال بعض
الحنفية إن الطهارة ليست واجبة في الطواف بل سنة مع قوله إن في تركها دما فمن قال إن
المحدث يجوز له أن يطوف بخلاف الحائض والجنب فإنه يمكنه تعليل المنع بحرمة المسجد لا بخصوص
الطواف لأن الطواف يباح فيه الكلام والاكل والشرب فلا يكون كالصلاة ولأن الصلاة
مفتاحها الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم والطواف ليس كذلك ويقول إنما منع
العراة من ذلك لاجل نظر الناس ولحرمة المسجد أيضا ومن قال هذا قال المطاف أشرف
المساجد لا يكاد يخلو من طائف وقد قال الله تعالى (خذوا زينتكم عند كل مسجد) فأمر بأخذها
عند دخول المسجد وهذا بخلاف الصلاة فإن المصلي عليه أن يستتر لنفس الصلاة والصلاة
تفعل في جميع البقاع فلو صلى وحده في بيت مظلم لكان عليه أن يفعل ما أمر به من الستر
للصلاة بخلاف الطواف فإنه يشترط فيه المسجد الحرام والاعتكاف يشترط فيه جنس المساجد
وعلى قول هؤلاء فلا يحرم طواف الجنب والحائض إذا اضطر إلى ذلك كما لا يحرم عندهم الطواف
على المحدث بحال لأنه لا يحرم عليهما دخول المسجد حينئذ وهما إذا كانا مضطربين إلى ذلك
أولى بالجواز من المحدث الذي يجوزون له الطواف مع الحدث من غير حاجة إلا أن المحدث
منع من الصلاة ومس المصحف مع قدرته على الطهارة وذلك جائز للجنب مع التيمم وإذا عجز
عن التيمم صلى بلا غسل ولا تيمم في أحد قولي العلماء وهو المشهور في مذهب الشافعي وأحمد
كما نقل أن الصحابة صلوا مع الجنبات قبل أن تنزل آية التيمم والحائض نهيت عن الصوم فإنها
ليست محتاجة إلى الصوم في الحيض فإنه يمكنها أن تصوم شهرا آخر غير رمضان فإذا كان المسافر
والمرضى مع إمكان صومهما جعل لهما أن يصوما شهرا آخر فالحائض الممنوعة من ذلك أولى أن
تصوم شهرا آخر وإذا أمرت بقضاء الصوم فلم تؤمر إلا بشهر واحد فلم يجب عليها إلا ما يجب

على غيرها ولهذا لو استحاضت فانها تصوم مع الاستحاضة فان ذلك لا يمكن الاحتراز عنه اذ قد تستحيض وقت القضاء وأما الصلاة فانها تتكرر في كل يوم وليلة خمس مرات والحيض مما يمنع الصلاة فلو قيل انها تصلي مع الحيض لاجل الحاجة لم يكن الحيض مانعا من الصلاة بحال وكان يكون الصوم والطواف بالبيت أعظم حرمة من الصلاة وليس الامر كذلك بل كان من حرمة الصلاة انها لا تصلي وقت الحيض اذا كان لها في الصلاة أوقات الطهر غنية عن الصلاة وقت الحيض واذا كانت انما منعت من الطواف لاجل المسجد فمعلوم ان اباحة ذلك للندرة أولى من إباحة مس المصحف للمعذر ولو كان لها مصحف ولم يمكنها حفظه الا بمسه مثل ان يريد أن يأخذه لص أو كافر أو ينهبه أحد أو يشبه منها ولم يمكنها منعه الا بمسه لكان ذلك جائزا لها مع ان المحدث لا يمس المصحف ويجوز له الدخول في المسجد فعلم ان حرمة المصحف أعظم من حرمة المسجد واذا أبيع لها مس المصحف للحاجة فالمسجد الذي حرمة دون حرمة المصحف أولى بالإباحة *

﴿فصل ١٠﴾ وأما ان كان المنع من الطواف لمعنى في نفس الطواف كما منع من غيره أو كان لذلك وللمسجد . كل منهما علة مستقلة فنقول اذا اضطرت الى ذلك بحيث لم يمكنها الحج بدون طوافها وهي حائض لتعذر المقام عليها الى ان تطهر فيها الامر دائرين ان تطوف مع الحيض وبين الضرر الذي ينافي الشريعة فان الزامها بالمقام اذا كان فيه خوف على نفسها ومالها وفيه عجزها عن الرجوع الى أهلها والزامها بالمقام بمكة مع عجزها عن ذلك وتضررها به لا تأتي به الشريعة فان مذهب عامة العلماء ان من أمكنه الحج ولم يمكنه الرجوع الى أهله لم يجب عليه الحج وفيه قول ضعيف أنه يجب اذا أمكنه المقام . أما مع الضرر الذي يخاف منه على النفس أو مع العجز عن الكسب فلا يجب أحد عليه المقام فهذا لا يجب عليها حج يحتاج معه الى سكنى مكة وكثير من النساء اذا لم ترجع مع من حجت معه لم يمكنها بعد ذلك الرجوع ولو قدر أنه يمكنها بعد ذلك الرجوع فلا يجب عليها ان يبقى وطؤها محرما مع رجوعها الى أهلها ولا تزال كذلك الى ان تعود فهذا أيضا من أعظم الحرج الذي لا يوجب الله مثله اذ هو أعظم من إيجاب حجتين والله تعالى لم يوجب الا حجة واحدة . ومن وجب عليه القضاء كالمفطر فانما ذاك تفريطه بأفاسد الحج ولهذا لم يجب القضاء على المحصر في أظهر قولي العلماء لعدم التفريط ومن

أوجب القضاء على من فاتته الحج فإنه يوجب له لانه مفترط عنده وإذا قيل في هذه المسئلة بل تحلل كما يتحلل المحصر فهذا لا يفيد سقوط الفرض عنها فيحتاج مع ذلك الى حجة ثانية ثم في الثانية تخاف ما خافته في الاولى مع ان الحصر لا يعقل الا مع العجز الحسى إما يعذر وإما بمرض أو فقد أو حبس فأما من جهة الشرع فلا يكون أحد محصراً وكل من قدر على الوصول الى البيت لم يكن محصراً في الشرع فهذه هي التقديرات التي يمكن ان تفعل إما مقامها بمكة وإما رجوعها بحجرتها ولها تحللها وكل ذلك مما منعه الشرع في حق مثلها وإن قيل ان الحج يسقط عن مثل هذه كما يسقط عن لا تحجج الا مع من يفجر بها لكون الطواف مع الحيض يحرم كالفجور بل هذا يخالف لاصول الشرع لان الشرع مبناه على قوله تعالى (فاتقوا الله ما استطعتم) ومعلوم ان المرأة اذا لم يمكنها فعل شيء من فرائض الصلاة أو الصيام أو غيرهما الا مع الفجور لم يكن لها أن تفعل ذلك فان الله تعالى لم يأمر عياده بأمر لا يمكن الا مع الفجور فان الزنا لا يباح بالضرورة كما يباح كل الميتة عند الضرورة ولكن اذا أكرهت عليه بأن يفعل بها ولا تستطيع الامتناع منه فهذه لا فعل لها وان كان بالأكره ففيه قولان وهما روايتان عن أحمد (إحداهما) انه لا يباح بالأكره الا الاقوال دون الافعال (والثاني) وهو قول الاكثرين أن المكروهة على الزنا وشرب الخمر معفو عنها لقوله تعالى (ومن يكرهه فإن الله من بعد اكرهه غفور رحيم) * وأما الرجل الزاني ففيه قولان في مذهب أحمد وغيره بناء على كون الاكره هل يمنع من الانتشار أم لا فأبو حنيفة وأحمد في المنصوص عنه قولان لا يكون الرجل مكروها على الزنا وأما اذا أمكن العبد أن يفعل بعض الواجبات دون بعض فإنه يؤمر بما يقدر عليه وما عجز عنه يبقى ساقطاً كما يؤمر بالصلاة عرياناً ومع النجاسة والى غير القبلة اذا لم يطق الإذلك وكما يجوز الطواف راكباً ومحمولاً للعذر بالنص واتفاق العلماء وبدون ذلك ففيه نزاع وكما يجوز أداء الفرض للمريض قاعداً أو راكباً ولا يجوز ذلك في الفرض بدون العذر مع ان الصلاة الى غير القبلة والصلاة عرياناً وبدون الاستنجاء وفي الثوب النجس حرام في الفرض والنفل ومع هذا فكان أن يصلي الفرض مع هذه المحظورات خيراً من تركها وكذلك صلاة الخوف مع العمل الكثير ومع استدبار القبلة مع مفارقة الإمام في أثناء الصلاة ومع قضاء ما فاتته قبل السلام وغير ذلك مما لا يجوز في غير العذر (فان قيل) الطواف مع الحيض كالصلاة مع الحيض والصوم مع الحيض وذلك لا يباح بحال (قيل)

الصوم مع الحيض لا يحتاج اليه بحال فان الواجب عليه شهر وغير رمضان يقوم مقامه واذا لم يكن لها أن تؤدى الفرض مع الحيض فالنفل بطريق الاولى لان لها مندوحة عن ذلك بالصيام في وقت الطهر كما كان للمصل المتطوع في أوقات النهي مندوحة عن ذلك بالتطوع في أوقات آخر فلم تكن محتاجة الى الصوم مع الحيض بحال فلا تباح هذه المفسدة مع الاستثناء عنها كما لا تباح صلاة التطوع التي لا سبب لها في أوقات النهي بخلاف ذوات السبب فان الرجوع في الدليل من قول العلماء أنها تجوز لحاجته اليها فانه ان لم يفعلها فأتت مصلحتها بخلاف التطوع المحض فانه لا يفوت بالصوم من هذا الباب ليس لها صوم الا ويمكن فعله في أيام الطهر ولهذا جاز للمستحاضة الصوم والصلاة. وأما الصلاة فانها لو أبيحت مع الحيض لم يكن الحيض مانعا من الصلاة بحال فان الحيض مما يعتاد النساء كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة إن هذا شيء كتبه الله على بنات آدم فلو أذن لهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلين بالحيض صارت الصلاة مع الحيض كالصلاة مع الطهر. ثم ان أبيح سائر المبادات لم يبق الحيض مانعا من ان الجنابة والحدث الا صغر مانع وهذا تناقض عظيم وان حرم ما دون الصلاة وأبيحت الصلاة كان أيضا تناقضا ولم تكن محتاجة الى الصلاة زمن الحيض فان لها في الصلاة زمن الطهر وهو أغلب أوقاتها ما يفنيها عن الصلاة أيام الحيض ولكن رخص لها فيما تحتاج اليه من التلبية والذكر والدعاء وقد أمرت لذلك بالاغتسال كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أسماة ان تغتسل عند الاحرام لما نفست بمحمد بن أبي بكر وأمر أيضا بذلك النساء مطلقا وأمر عائشة حين حاضت بسرف ان تغتسل وتحرم بالحج فأمرها بالاغتسال مع الحيض للاهلال بالحج ورخص للحائض مع ذلك ان تلبى وتقف بعرفة وتدعو وتذكر الله ولا تغتسل ولا تتوضأ ولا يكره لها ذلك كما يكره للجنب لو فعل ذلك بدون طهارة لانها محتاجة الى ذلك وغسلها ووضوءها لا يؤثران في الحدث المستمر بخلاف غسلها عند الاحرام فانه غسل نظافة كما يغتسل للجمعة ولهذا هل يقيم لمثل هذه الأغسال اذا عدم الماء على قولين في مذهب أحمد وكذلك هل ييمم الميت اذا تعذر غسله على قولين ليس هذا الغسل والجنابة والوضوء من الحدث ومع هذا فلم يؤثر الغسل عند دخول مكة والوقوف بعرفة فلما نهيت عن الصلاة مع الحيض دون الاذكار من غير كراهة علم الفرق بين ما يحتاج اليه وما لا يحتاج اليه (فان قيل) سائر الاذكار تباح للجنب

والمحدث فلا حظ في ذلك (قيل) الجنب ممنوع من قراءة القرآن ويكره له الاذان مع الجنبات
 والخطبة وكذلك النوم بلا وضوء وكذلك فعل المناسك بلا طهارة مع قدرته عليها والمحدث
 أيضا تستحب له الطهارة لذكر الله تعالى كما قال النبي صلى الله عليه وسلم اني كرهت أن
 أذكر الله الا على طهر والحائض لا يستحب لها شيء من ذلك ولا يكره الذكر بدونه عند
 أحد من العلماء للسنة المتواترة في ذلك وانما تنازعوا في قراءة القرآن وليس في منعها من
 القرآن سنة أصلا فان قوله لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن حديث ضعيف
 باتفاق أهل المعرفة بالحديث رواه اسمعيل بن عياش عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن
 عمر وأحاديثه عن أهل الحجاز يغلط فيها كثيرا وليس لهذا أصل عن النبي صلى الله عليه
 وسلم ولا حدث به عن ابن عمر ولا عن نافع ولا عن موسى بن عقبة أصحابهم المعروفون بنقل
 السنن عنهم وقد كان النساء يحضن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو كانت القراءة
 محرمة عليهن كالصلاة لكان هذا مما بينه النبي صلى الله عليه وسلم لأمته وتعلمه أمهات المؤمنين
 وكان ذلك مما يتقلونه الى الناس فلما لم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك نهايا
 لم يجوز ان تجعل حراما مع العلم أنه لم ينه عن ذلك واذا لم ينه عنه مع كثرة الحيض في زمنه علم
 أنه ليس بمحرم وهذا كما استدللنا على ان المنى لو كان نجسا لكان يأمر الصحابة بازالته من
 أبدانهم وثيابهم لانه لا بد أن يصيب أبدان الناس وثيابهم في الاحتلام فلما لم ينقل أحد عنه
 انه أمر بازالة ذلك لا بفسل ولا فرك مع كثرة اصابة ذلك الأبدان والثياب على عهده والى
 يوم القيامة علم انه لم يأمر بذلك ويمتنع ان تكون ازالته واجبة ولا يأمر به مع عموم البلوى
 بذلك كما أمر بالاستنجاء من الغائط والبول والحائض بازالة دم الحيض من ثوبها وكذلك
 الوضوء من لمس النساء ومن النجاسات الخارجة من غير السبيلين لم يأمر المسلمين بالوضوء
 من ذلك مع كثرة ابتلائهم به ولو كان واجبا لكان يجب الامر وكان اذا أمر به فلا بد أن
 ينقله المسلمون لانه مما تتوفر المنفعة والدواعي على نقله وأمره بالوضوء من مس الذكر ومما
 مست النار أمر استحباب فهذا أولى ان لا يكون الا مستحبا واذا كانت سنة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم مضت بانه يرخص للحائض فيما لا يرخص فيه للجنب لاجل حاجتها الى ذلك
 لعدم امكان تطهرها وانه انما حرم عليها مالا يحتاج اليه فتمت منه كما منعت من الصوم لاجل

حدث الحيفض وعدم احتياجها الى الصوم ومنعت من الصلاة بطريق الاولى لا عتياضها عن صلاة الحيفض بالصلاة بالطهر فهي أيضا منعت من الطواف اذا أمكنها ان تطوف مع الظهر لان الطواف يشبه الصلاة من بمض الوجوه وليس كالصلاة من كل الوجوه * والحديث الذي رواه النسائي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الطواف بالبيت صلاة الا ان الله أباح فيه الكلام فمن تكلم فيه فلا يتكلم الا بخير قد قيل انه من كلام ابن عباس. وسواء كان من كلام النبي صلى الله عليه وسلم أو كلام ابن عباس ليس معناه أنه نوع من الصلاة كصلاة الجمعة والاستسقاء والكسوف فان الله قد فرق بين الصلاة والطواف بقوله تعالى (وظهر بيتي للطائفين والماكفين والركع السجود) * وقد تكلم العلماء أيما أفضل للقادم الصلاة أو الطواف وأجمع العلماء على أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت وصلى خلف المقام ركعتين. والآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين وسائر العلماء بالفرق بين مسمى الصلاة ومسمى الطواف متواترة فلا يجوز ان يحمل نوعا من الصلاة والنبي صلى الله عليه وسلم قال الصلاة مفتاحها الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم والطواف ليس تحريمه التكبير وتحليله التسليم وقد تنازع السلف ومن بعدهم في وجوب الوضوء من الحدث له والوضوء للصلاة معلوم بالاضطرار من دين الاسلام ومن أنكره فهو كافر ولم ينقل شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم في وجوب الوضوء له ومنع الحائض لا يستلزم منع المحدث وتنازع العلماء في الطهارة من الحيفض هل هي واجبة فيه أو شرط فيه على قولين فيه ولم يتنازعوا في الطهارة للصلاة أنها شرط فيها وأيضا فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بأمر القرآن والقراءة فيه ليست واجبة باتفاق العلماء بل في كراهتها قولان للعلماء * وأيضا فانه قد قال ان الله يحدث من أمره ما شاء ومما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة فهي عن الكلام في الصلاة مطلقا والطواف يجوز فيه من الكلام ما لا يجوز في غيره وبهذا يظهر الفرق بينه وبين صلاة الجنابة فان لها تحريما وتحليلا ونهى فيها عن الكلام وتصلى بامام وصفوف وهذا كله متفق عليه والقراءة فيها سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أصح قول العلماء * وأما سجود التلاوة فقد تنازع العلماء هل هو من الصلاة التي تشترط لها الطهارة مع انه سجود وهو أعظم أركان الصلاة الفعلية ولا يتكلم في حال سجوده بل يكبر اذا سجد واذا رفع ويسلم أيضا في أحد قولي العلماء هذا عند من

يسلم أن السجود المجرّد كسجود التلاوة يجب له الطهارة ومن منع ذلك قال انه يجوز بدون الوضوء، وقال ان السجود المجرّد لا يدخل في مسمى الصلاة وانما يسمى الصلاة ماله تحريم وتحليل * وهذا السجود لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أمر له بالطهارة بل ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قرأ سورة النجم سجد معه المسلمون والمشركون والجن والانس وسجد سحرة فرعون على غير طهارة وثبت عن ابن عمر انه سجد للتلاوة على غير وضوء ولم يرو عن أحد من الصحابة انه أوجب فيه الطهارة وكذلك لم يرو أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سلم فيه وأكثر السلف على انه لا يسلم فيه وهو احدي الروايتين عن أحمد وذكر أنه لم يسمع في التسليم أثر. ومن قال فيه تسليم فقد أثبت بالقياس الفساد حيث جعله صلاة وهو موضع المنع. وصلاة الجنازة قد ذهب بمضمها الى أنه لا يشترط لها الطهارة لكن هذا قول ضعيف فان لها تحريما وتحليلا فهي صلاة وليس الطواف مثل شيء من ذلك ولا الحائض محتاجة الى ذلك فانها ان لم تصل فرض العين ففرض الكفاية والنفل أولى ودعاؤها للامت واستغفارها له يحصل المقصود بحسب الامكان كما أن شهودها الفيد وذكر الله تعالى مع المسلمين يحصل المقصود بحسب الامكان والطواف وان كان له مزية على سائر المناسك بنفسه ولكونه في المسجد وبأن الطواف شرع منفردا بنفسه وشرع في العمرة وشرع في الحج وأما الاحرام والسعى بين الصفا والمروة والحاق فلا يشرع الا في حج أو عمرة وأما سائر المناسك من الوقوف بعرفة ومزدلفة ورمى الجمار فلا يشرع الا في الحج فهذا يدل على أن الله عز وجل يسره للناس وجعل لهم التقرب به مع الاحلال والاحرام في النسيك وفي غيرها فلم يوجب فيه ما أوجب في الصلاة ولا حرم فيه ما حرمه في الصلاة فعلم ان أمر الصلاة أعظم فلا يجعل مثل الصلاة. ومن قال من العلماء إن طواف أهل الآفاق أفضل من الصلاة بالمسجد فانما ذلك لان الصلاة تمكنهم في سائر الامصار بخلاف الطواف فانه لا يمكن الا بمكة والعمل المفضول في مكانه وزمانه يقدم على الفاضل لالا أن جنسه أفضل كما يقدم الدعاء في آخر الصلاة على الذكر والقراءة ويقدم الذكر في الركوع والسجود على القراءة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال نهيت أن اقرأ القرآن را كما وساجدا وكما يقدم القراءة والذكر والدعاء في أوقات النهي وكما تقدم اجابة المؤذن على الصلاة والقراءة لان هذا يفوت وذلك لا يفوت الآفاق اذا خرج فقدم ذلك لالا أن جنسه أفضل من جنس الصلاة بل

ولا مثلها فان هذا لا يقوله أحد والحج كله لا يقاس بالصلاة التي هي عمود الدين فكيف يقاس بها بعض أفعاله وانما فرض الله الحج على كل مسلم مرة في العمر ولم يوجب شيئا من أعماله مرتين بل انما فرض طوافا واحداً ووقوفاً واحداً وكذلك السعي حتى أحمد في أنص الروايتين عنه لا يوجب على المتمتع الا سعيًا واحداً إما قبل التعريف وإما بعده يمد الطواف ولهذا قال أكثر العلماء ان العمرة لا تجب كما هو مذهب مالك وأبي حنيفة وهو أحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد وهو الاظهر في الدليل فان الله لم يوجب الا حج البيت لم يوجب العمرة ولكن أوجب اتمام الحج والعمرة على من يشرع فيها لان العمرة هي الحج الا صغر فيجب اتمامها كما يجب اتمام الحج التطوع والله لم يوجب الا مسمى الحج لم يوجب حجتين أكبر وأصغر وهو المفهوم من اسم الحج عند الاطلاق فلا يجب غير ذلك وليس في أعمال العمرة قدر زائد على أعمال الحج فلو وجبت لم يجب الا عمل واحد مرتين وهذا خلاف ما أوجبه الله في الحج * والمقصود هنا أن الحج اذا لم يجب الا مرة واحدة فكيف يقاس بما يجب في اليوم والليلة خمس مرات. وهذا مما يفرق بين طواف الحائض وصلاة الحائض فانها تحتاج الى الطواف الذي فرض عليها مرة في العمر وقد تكلفت السفر الطويل وحملت الابل أثقالها الى بلد لم يكن الناس بالغية الا بشق الانفس فأين حاجة هذه الى الطواف من حاجتها الى الصلاة التي تستغني عنها زمن الحيض بما تفعله زمن الطهر وقد تقدم ان الحائض لم تمنع من القراءة لحاجتها اليها وحاجتها الى هذا الطواف أعظم * واذا قال القائل القرآن تقرأه مع الحدث الا صغر فالطواف تجب له الطهارة قيل له هذا فيه نزاع معروف عن السلف والخلف فلا بد لك من حجة على وجوب الطهارة الصغرى في الطواف. والاحتجاج بقوله الطواف بالبيت صلاة حجة ضمنية فان نهايته ان يشبه بالصلاة وليس المشبه كالمشبه به من كل وجه وانما اراد أنه كالصلاة في اجتناب المحظورات التي تحرم خارج الصلاة فأما ما يختص بالصلاة وهو الاكل والشرب والعمل الكثير فليس شيء من هذا مبطلا للطواف وان كره فيه اذا لم يكن به حاجة اليه فانه يشتغل عن مقصوده كما يكره مثل ذلك عند القراءة والدعاء والذكر. وهذا كقول النبي صلى الله عليه وسلم العبد في صلاة ما دام ينتظر الصلاة وقوله اذا خرج أحدكم الى المسجد فلا يشبك بين أصابعه فانه في صلاة ولهذا قال ان الله اباح لكم فيه الكلام ومعلوم انه يباح فيه الاكل والشرب وهذه

محظورات الصلاة التي تبطلها، الا كل والشرب والعمل الكثير ولا يبطل شيء من ذلك الطواف بل نهايته انه يكره فيه لنير حاجة كما يكره العبث في الصلاة ولو قطع الطواف لصلاة مكتوبة أو جنازة أقيمت بنى على طوافه والصلاة لا تقطع لمثل ذلك فليس محظورات الصلاة محظورة فيه ولا واجبات الصلاة واجبات فيه كالتحليل والتحريم فكيف يقال إنه مثل الصلاة فيما يجب لها ويحرم فيها فن أوجب له الطهارة الصغرى فلا بد له من دليل شرعى وما أعلم ما يوجب ذلك * ثم تدبرت وتبين لى أن طهارة الحدث لا تشترط في الطواف ولا تجب فيه بلا ريب ولكن تستحب فيه الطهارة الصغرى فان الأدلة الشرعية انما تدل على عدم وجوبها فيه وليس في الشريعة ما يدل على وجوب الطهارة الصغرى فيه وحينئذ فلا نسلم ان جنس الطواف أفضل من جنس قراءة القرآن بل جنس القراءة أفضل منه فانها أفضل ما في الصلاة من الاقوال والسجود أفضل ما فيها من الاعمال والطواف ليس فيه ذكر مفروض * واذا قيل الطواف قد فرض بعضه قيل له قد فرضت القراءة في كل صلاة فلا تصح صلاة الا بقراءة فكيف يقاس الطواف بالصلاة . واذا كانت القراءة أفضل وهي تجوز للحائض لحاجتها اليه في أظهر قولى العلماء فالطواف أولى ان يجوز مع الحاجة * واذا قيل انتم تسلمون ان الطواف في الاصل محظور على الحائض وانما يباح للضرورة قيل من علل بالمسجد فلم يسلم أن نفس فعله محظور لنفسه ومن سلم ذلك يقول وكذلك من القرآن ما هو محظور على الحائض وهو القراءة في الصلاة وكذلك في غير الصلاة لنير حاجة يحرمها أكثر العلماء وانما أبيحت للحاجة فالطواف أولى * ثم مس المصحف يشترط له الطهارة الكبرى والصغرى عند جماهير العلماء وكما دل عليه الكتاب والسنة وهو ثابت عن سلمان وسعد وغيرهم من الصحابة وحرمة المصحف أعظم من حرمة المساجد ومع هذا اذا اضطر الجنب والمحدث والحائض إلى مسه فاذا اضطر الى الطواف الذي لم يتم دليل شرعى على وجوب الطهارة فيه مطلقا كان أولى بالجواز فاذا قيل الطواف منه ما هو واجب قيل ومس المصحف قد يجب في بعض الاحوال اذا احتيج اليه لصيائمه الواجبة والقراءة الواجبة أو الحمل الواجب انما لم يمكن اداء الواجب الا بمسه * وقوله صلى الله عليه وسلم الحائض تقضى المناسك كلها الا الطواف بالبيت من جنس قوله لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يتوضأ وقوله لا يقبل الله صلاة حائض الا بخمار وقوله صلى الله عليه وسلم لا أحل المسجد للجنب

ولا حائض بل اشتراط الوضوء في الصلاة وخمار المرأة في الصلاة ومنع الصلاة بدون ذلك أعظم من منع الطواف وإذا كان قد حرم المسجد على الجنب والحائض ورخص للحائض أن تناول الخُمرة من المسجد وقال لها إن حيضتك ليست في يدك فينبى أن الحيضة في الفرج والفرج لا ينال المسجد وهذه العلة تقتضى إباحته للحائض مطلقا لكن إذا كان قد قال لا أحل المسجد لجنب ولا حائض فلا بد من الجمع بين ذلك والإيمان بكل ما جاء من عند الله وإذا لم يكن أحدهما ناسخا للآخر فهذا مجمل وهذا خاص فيه إباحة المرور وهو مستثنى من ذلك التحريم مع أنه لا ضرورة إليه فإباحة الطواف للضرورة لا تنافى تحريمه بذلك النص كأباحة الصلاة للمرأة بلا خمار للضرورة وإباحة الصلاة بلا وضوء للضرورة بدل التيمم بل وبلا وضوء ولا تيمم للضرورة كما فعل الصحابة لما فقدوا الماء قبل نزول الآية وكأباحة الصلاة بلا قراءة للضرورة مع قوله لا صلاة إلا بالقرآن وكالصلاة والطواف مع النجاسة للضرورة مع قوله حتىه ثم اقرصيه ثم صلى فيه والصلاة على المكان النجس للضرورة مع قوله جعلت لى كل أرض طيبة مسجداً وطهوراً بل تحريم الدم ولحم الخنزير أعظم الامور وقد أبيع للضرورة * والذي جاءت به السنة أن الطواف عبادة متوسطة بين الصلاة وبين سائر المناسك فهو أفضل من غيره لئى الحائض عنه والصلاة اكمل منه وذلك أنه يشبه الصلاة أكثر من غيره ولأنه مختص بالمسجد فلها تين الحرمتين منعت منه الحائض ولم تأت سنة تمنع المحدث منه وما لم يحرم على المحدث فلا يحرم على الحائض مع الضرورة بطريق الاولى والاخرى كقراءة القرآن وكالاغتساف فى المسجد ولو حرم عليها مع المحدث فلا يلزم تحريم ذلك مع الضرورة كس المصحف وغيره . ومن جعل حكم الطواف مثل حكم الصلاة فيما يجب ويحرم فقد خالف النص والاجماع وليس لاحد أن يحتج بقول أحد فى مسائل النزاع وإنما الحجة النص والاجماع ودليل مستنبط من ذلك تقدر مقدماته بالادلة الشرعية لا باقوال بعض العلماء فان أقوال العلماء يحتج لها بالادلة الشرعية لا يحتج بها على الادلة الشرعية . ومن تربى على مذهب قد تعودوا واعتقد ما فيه وهو لا يحسن الادلة الشرعية وتنازع العلماء لا يفرق بين ما جاء عن الرسول وتلقته الامة بالقبول بحيث يجب الإيمان به وبين ما قاله بعض العلماء أو يتعذر إقامة الحجة عليه ومن كان لا يفرق بين هذا وهذا لم يحسن أن يتكلم فى العلم بكلام العلماء وإنما هو من المقلدة الناقلين لا قوال غيرهم مثل المحدث عن غيره

والشاهد على غيره لا يكون حاكما والنافل المحمود يكون حاكيا لا مفتنيا ولا بمحتمل حال هذه المرأة الا تلك الامور الثلاثة أو هذا القول أو ان يقال طواف الافاضة قبل الوقوف يجزئ إذا تعذر الطواف بعده كما يذكر ذلك قولاً في مذهب مالك فيمن نسي طواف الافاضة حتى عاد الى بلده أنه يجزئه طواف القدوم هذا مع انه ليس لها فيه فرج فانها قد يمتد بها الحيض من حين تدخل مكة الى أن يخرج الحاج وفيه أيضاً تقديم الطواف قبل وقته الثابت بالكتاب والسنة والاجماع والمناسك قبل وقتها لا تجزئ. وإذا دار الامر بين أن تطوف طواف الافاضة مع الحدث وبين أن لا تطوفه كان أن تطوفه مع الحدث أولى فان في اشتراط الطهارة نزاعاً معروفاً وكثير من العلماء كأبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين عنه يقولون انها في حال العبرة على الطهارة إذا طافت مع الحيض أجزأها وعليها دم مع قولهم إنها تأثم بذلك ولو طافت قبل التعريف لم يجزئها وهذا القول مشهور معروف بين لك ان الطواف مع الحيض أولى من الطواف قبل الوقت وأصحاب هذا القول يقولون ان الطهارة واجبة فيها لا بشرط فيها والواجبات كلها تسقط بالعجز ولهذا كان قول أبي حنيفة وغيره من العلماء أن كل ما يجب في حال دون حال فليس بفرض وإنما الفرض ما يجب على كل أحد ولهذا قالوا إن طواف الوداع لما أسقطه النبي صلى الله عليه وسلم عن الحائض دل على أنه ليس بركن بل يجبره دم. وكذلك المبيت بمنى لما أسقطه عن أهل السقاية دل على أنه ليس بفرض بل هو واجب يجبره دم. وكذلك الرمي لما جوز فيه للرعاة وأهل السقاية التأخير من وقت الى وقت دل ذلك على أن فعله في ذلك الوقت ليس بفرض. وكذلك رخص للضعفة أن يفيضوا من جمع ليل جمع من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم وقد ذكرها أصحاب أبي حنيفة كالطحاوي وغيره فإذا كان من قولهم أن الطهارة ليست فرضاً في الطواف وشرطاً فيه بل هي واجبة تجبر بدم دل ذلك على أنها لا تجب على كل أحد في كل حال فإذا وجب على كل أحد في كل حال انما هو فرض عديم لا بد من فعله لا يجبر بدم. وحينئذ فإذا كانت الطهارة واجبة في حال دون حال سقطت مع العجز كما سقطت سائر الواجبات مع العجز كطواف الوداع وكإباح للمحرم ما يحتاج اليه الناس من حاجة عامة كالسر او يل والخفين فلا فدية عند أكثر العلماء كالشافعي وأحمد وسائر فقهاء الحديث بخلاف ما يحتاج اليه في بعض الأحوال فإنه لا يباح الا مع القدرة وأبو حنيفة يوجب الفدية في الجميع وحينئذ فهذه المحتاجة

الى الطواف أكثر ما يقال أنه يلزمها دم كما هو قول أبي حنيفة وأحد القولين في مذهب أحمد فإن الدم يلزمها بدون العذر على قول من يجعل الطهارة واجبة وأما مع العجز فاذا قيل بوجود ذلك فهذا غاية ما يقال فيها والأقيس أنه لا دم عليها عند الضرورة . وأما أن يجعل هذا واجبا يجبره دم ويقال أنه لا يسقط للضرورة فهذا خلاف أصول الشريعة وقد تبين بهذا أن المضطرة الى الطواف مع الحيض لما كان في علماء المسلمين من يفتيها بالأجزاء مع الدم وإن لم تكن مضطرة لم تكن الأمة مجمعة على أنه لا يجزئها الا الطواف مع الطهر مطلقا وحينئذ فليس مع المنازع الفائل بذلك لا نص ولا اجماع ولا قياس وقد بينا أن هذا القول يلزم لجواز ذلك عند الحاجة وأن العلماء اختلفوا في طهارة الحدث هل هي واجبة عليها وأن قول النفاة للوجوب أظهر فلم تجمع الأمة على وجوب الطهارة مطلقا ولا على أن شيئا من الطهارة شرط في الطواف وأما الذي لا أعلم فيه نزاعا أنه ليس لها أن تطوف مع الحيض إذا كانت قادرة على الطواف مع الطهر فما أعلم منازعا أن ذلك يحرم عليها وتأثم به وتنازعوا في إجزائه فذهب أبي حنيفة يجزئها ذلك وهو قول في مذهب أحمد فإن أحمد نص في رواية على أن الجنب إذا طاف ناسيا إجزأه ذلك فمن أصحابه من قصر ذلك على حال النسيان ومنهم من قال هذا يدل على أن الطهارة ليست فرضا إذ لو كانت فرضا لما سقطت بالنسيان لأنها من باب المأمور به لا من باب المنهى عنه كطهارة الحدث في الصلاة بخلاف اجتناب النجاسة في الصلاة فإن ظاهر مذهب أحمد أنه إذا صلى ناسيا لها أو جاهلا بها لا يعيد لأن ذلك من باب المنهى عنه فإذا فعله ناسيا أو جاهلا به لم يكن عليه أثم فيكون وجوده كعدمه ثم إن من أصحابه من قال هذا يدل على أن الطهارة في الطواف ليست عنده ركنا على هذه الرواية بل واجب يجبر بدم وحكي هؤلاء في صحة طواف الحائض روايتين أحدهما لا يصح والثانية يصح ويجبره بدم . ومن ذكر هذا أبو البركات وغيره وكذلك صرح غير واحد منهم أن هذا النزاع في الطهارة من الحيض والجنابة كذهب أبي حنيفة فلي هذا القول تسقط بالعجز كسائر الواجبات وذكر آخرون من أصحابه عنه ثلاث روايات رواية يجزئه الطواف مع الجنابة ناسيا لا دم عليه . ورواية أن عليه دما . ورواية أنه لا يجزئه ذلك وبعض الناس يظن أن النزاع في مذهب أحمد إنما هو في الجنب والمحدث دون الحائض وليس الأمر كذلك بل صرح غير واحد من أصحابه بأن النزاع في الحائض وغيرها وكلام أحمد

يدل على ذلك وتبين انه كان متوقفا في طواف الحائض وفي طواف الجنب وكان يذكر أقوال الصحابة والتابعين وغيرهم في ذلك فذكر أبو بكر عبد العزيز في الشافعي عن الميموني قال لاحد من سعي أو طاف طواف الواجب على غير طهارة ثم واقع أهله فقال في هذه الناس فيها يختلفون وذكر قول ابن عمر وما يقول عطاء وما يسهل فيه وما يقول الحسن وأمر عائشة فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم حين حاضت افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت إن هذا أمر قد كتبه الله على بنات آدم فقد بليت به نزل عليها ليس من قبلها. قلت فن الناس من يقول عليه الحج فقال نعم كذلك أكثر علمي ومن الناس من يذهب الى أن عليه دما قال أبو عبد الله أولا وآخرأ هي مسألة مشبهة فيها نظر دعني حتى أنظر فيها ومن الناس من يقول وإن رجعت الى بلدي يرجع حتى يطوف قلت والنسيان قال والنسيان أهون حكما بكثير يريد أهون ممن يطوف على غير طهارة متعمدا * قال أبو بكر عبد العزيز قد بينا أمر الطواف بالبيت في أحكام الطواف على قولين يعني لاحد. أحد القولين أن الطواف اذا طاف الرجل وهو غير طاهر أن الطواف يجزئ عنه اذا كان ناسيا. والقول الآخر أنه لا يجزئه حتى يكون طاهرا فان وطئ وقد طاف غير طاهر ناسيا فلي قولين مثل قوله في الطواف فن أجاز الطواف غير طاهر قال تم حجه ومن لم يجزه الا طاهرا رده من أي المواضع ذكر حتى يطوف قال وبهذا أقول فأبو بكر وغيره من أصحاب أحمد يقولون في احدي الروايتين يجزئه مع العذر ولا دم عليه وكلام أحمد بين في هذا وجواب أحمد المذكور بين أن النزاع عنده في طواف الحائض وغيره وقد ذكر عن عمر وعطاء وغيرهما التسهيل في هذا. ومما نقل عن عطاء في ذلك ان المرأة اذا حاضت في أثناء الطواف فانها تم طوافها وهذا صريح من عطاء أن الطهارة من الحيض ليست شرطا وقوله مما اعتد به أحمد وذكر حديث عائشة وأن قول النبي صلى الله عليه وسلم ان هذا أمر كتبه الله على بنات آدم يبين انه أمر بليت به نزل عليها ليس من قبلها فهي معذورة في ذلك ولهذا تعذر اذا حاضت وهي معتكفة فلا يبطل اعتكافها بل تقيم في رحبة المسجد وإن اضطرت الى المقام في المسجد أقامت به وكذلك اذا حاضت في صوم الشهرين لم ينقطع التتابع باتفاق العلماء وهذا يقتضي انها تشهد المناسك بلا كراهة وتشهد العيد مع المسلمين بلا كراهة وتدعو وتذكر الله والجنب يكره له ذلك لانه قادر على الطهارة وهذه عاجزة عنها

فهي معذورة كما عذرها من جواز لها القراءة بخلاف الجنب الذي يمكنه الطهارة فالحائض أحق بأن تعذر من الجنب الذي طاف مع الجنابة فإن ذلك يمكنه الطهارة وهذه تعجز عن الطهارة وعذرهما بالمعجز والضرورة أولى من عذر الجنب بالنسيان فإن الناسي لما أمر بها في الصلاة يؤمر بها إذا ذكرها وكذلك من نسي الطهارة للصلاة فعليه أن يتظاهر ويصلي إذا ذكر بخلاف العاجز عن الشرط مثل من يعجز عن الطهارة بالماء فإنها تسقط عنه وكذلك العاجز عن سائر أركان الصلاة كالعاجز عن القراءة والقيام وعن أكتميل الركوع والسجود وعن استقبال القبلة فإن هذا يسقط عنه كل ما عجز عنه ولم يوجب الله على أحد ما يعجز عنه ولا سقط عنها الطواف الذي تعذر عليه بعجزها عما هو ركن فيه أو واجب كما في الصلاة وغيرها وقد قال الله تعالى (فاتقوا الله ما استطعتم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وهذه لا تستطيع إلا هذا وقد اتقت الله ما استطاعت فليس عليها غير ذلك ومعلوم أن الذي طاف على غير طهارة متعمدا آثم وقد ذكر أحمد القولين هل عليه دم أم يرجع فيطوف وذكر النزاع في ذلك وكلامه يبين في أن توقفه في الطائف على غير طهارة يتناول الحائض والجنب مع التعمد ويبين أن الناسي أهون بكثير والعاجز عن الطهارة أعذر من الناسي * وقال أبو بكر عبد العزيز في الشافعي * باب في الطواف بالبيت غير طاهر * قال أبو عبد الله في رواية أبي طالب ولا يطوف بالبيت أحد الا طاهرا والمتطوع أيسر ولا يقف مشاهد الحج الا طاهرا وقال في رواية نحمد ابن الحكم إذا طاف طواف الزيارة وهو ناس لطهارته حتى رجع فإنه لا شيء عليه واختاره أن يطوف وهو طاهر وإن وطئ فخجه ماض ولا شيء عليه فهذا النص من أحمد صريح بأن الطهارة ليست شرطا وأنه لا شيء عليه إذا طاف ناسيا لطهارته بلاهم ولا غيره وأنه إذا وطئ بعد ذلك فخجه ماض ولا شيء عليه كما أنه لما فرق بين التطوع وغيره في الطهارة فأمر بالطهارة فيه وفي سائر المشاهد دل ذلك على أن الطهارة ليست شرطا عنده فقطع القول هنا بأنه لا شيء عليه مع النسيان * وقال في رواية أبي طالب أيضا إذا طاف بالبيت وهو غير طاهر يتوضأ ويميد الطواف وإذا طاف وهو جنب فإنه يغتسل ويميد الطواف * وقال في رواية أبي داود حديثنا سفیان عن ابن جريج عن عطاء إذا طاف على غير وضوء فليعد طوافه * وقال أبو بكر عبد العزيز * باب في الطواف في الثوب النجس * قال أبو عبد الله في رواية أبي طالب وإذا طاف رجل في

ثوب نجس فان الحسن كان يكره ان يفعل ذلك ولا ينبغي له ان يطوف الا في ثوب طاهر
 وهذا الكلام من أحمد بين أنه ليس الطواف عنده كالصلاة في شروطها فان غاية ما ذكر في
 الطواف في الثوب النجس أن الحسن كره ذلك وقال لا ينبغي له ان يطوف الا في ثوب طاهر
 ومثل هذه المبراة تقال في المستحب المؤكد وهذا بخلاف الطهارة في الصلاة ومذهب أبي
 حنيفة وغيره أنه اذا طاف وعليه نجاسة صح طوافه ولا شيء عليه * وبالجملة هل للطواف شروط
 الصلاة على تعالين في مذهب أحمد وغيره (أحدهما) يشترط كقول مالك والشافعي وغيرهما
 (والثاني) لا يشترط وهذا قول أكثر السلف وهو مذهب أبي حنيفة وغيره وهذا القول هو
 الصواب فان مسترطين في الطواف كشروط الصلاة ليس معهم حجة الا قوله صلى الله عليه وسلم
 الطواف بالبيت صلاة وهذا لو ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لهم فيه حجة كما تقدم
 والادلة الشرعية تدل على خلاف ذلك والنبي صلى الله عليه وسلم لم يوجب على الطائفتين طهارة ولا
 اجتناب نجاسة بل قال مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم والطواف ليس
 كذلك والطواف لا يجب فيه ما يجب في الصلاة ولا يحرم فيه ما يحرم في الصلاة فبطل ان
 يكون مثلها وقد ذكر وان القياس أنها عبادة متعلقة بالبيت ولم يذكروا دليلا على ذلك والقياس
 الصحيح ما بين فيه أن المشترك بين الاصل والفرع هو علة الحكم أو دليل العلة * وأيضا فالطهارة
 انما وجبت لكونها صلاة سواء تعلقت بالبيت أو لم تتعلق ألا ترى أنهم لما كانوا يصلون الى
 الصخرة كانت الطهارة أيضا شرطا فيها ولم تكن متعلقة بالبيت وكذلك أيضا اذا صلى الى غير
 القبلة كما يصلي المتطوع في السفر وكصلاة الخوف راكبا فان الطهارة ليست متعلقة بالبيت *
 وأيضا فانظر الى البيت عبادة متعلقة بالبيت ولا يشترط له الطهارة ولا غيرها ثم هناك عبادة
 من شرطها المسجد ولم تكن الطهارة شرطا فيها كالاغتساف وقد قال تعالى (وطهر بيتي للطائفتين
 والمكافين والركع السجود) فليس إلحاق الطائفتين بالركع الساجد بأولى من إلحاقه بالمكاف
 بل بالمكاف أشبه لان المسجد شرط في الطواف والمكوف وليس شرطا في الصلاة * فان قيل
 الطائفتين لا بد أن يصلي الركعتين بعد الطواف والصلاة لا تكون الا بطهارة قيل وجوب ركعتي
 الطواف فيه نزاع واذا قدر وجوبهما لم تجب فيهما الموالاة وليس اتصالهما بالطواف بأعظم
 من اتصال الصلاة بالخطبة يوم الجمعة ومعلوم انه لو خطب محدثا ثم توضأ وصلى الجمعة جاز

فلأن يجوز أن يطوف محدثاً ثم يتوضأ ويصلي الركعتين بطريق الأولى وهذا كثير ما يبتلى به الإنسان إذا نسي الطهارة في الخطبة والطواف فإنه يجوز له أن يتطهر ويصلي وقد نص على أنه إذا خطب وهو جنب جاز * وإذا تين أن الطهارة ليست شرطاً يبقى الأمر بين أن تكون واجبة وبين أن تكون سنة وهما قولان للسلف وهما قولان في مذهب أحمد وغيره وفي مذهب أبي حنيفة لكن من يقول هي سنة من أصحاب أبي حنيفة يقول مع ذلك عليها دم وأما أحمد فإنه يقول لا شيء عليها لادم ولا غيره كما صرح به فيمن طاف جنباً وهو ناس فإذا طافت حائضاً مع التعمد توجه القول بوجوب الدم عليها . وأما مع المعجز فهنا غاية ما يقال أن عليها دماً والاشبه أن لا يجب الدم لأن هذا واجب يؤمر به مع القدرة لا مع المعجز فإن لزوم الدم إنما يجب بترك مأمور وهي لم تترك مأموراً في هذه الحالة ولم تفعل محظوراً من محظورات الأحرام وهذا ليس من محظورات الأحرام فإن الطواف يفعله الحلال والحرام فصار الحظر هنا من جنس حظر اللبس في المسجد واعتكاف الحائض في المسجد أو مس المصحف أو قراءة القرآن وهذا يجوز للحاجة بلا دم وطواف الأفاضة إنما يجوز بعد التحلل الأول وهي حينئذ يباح لها المحظورات إلا الجماع * (فإن قيل) فلو كان طوافاً مع الحيض ممكناً أمرت بطواف القدوم وطواف الوداع والنبي صلى الله عليه وسلم أسقط طواف الوداع عن الحائض وأمر عائشة لما قدمت وهي متمتعاً فخاضت أن تدع أفعال العمرة وتحرم بالحج فلم أنه لا يمكنها الطواف (قيل) الطواف مع الحيض محظور لحرمة المسجد أو للطواف أو لهما والمحظورات لا تباح إلا حال الضرورة ولا ضرورة بها إلى طواف الوداع فإن ذلك ليس من الحج ولهذا لا يودع المقيم بمكة وإنما يودع المسافر عنها فيكون آخر عهده بالبيت وكذلك طواف القدوم ليست مضطرة إليه بل لو قدم الحاج وقد ضاق الوقت عليه بدأ بعرفة ولم يطف للقدوم فهو أن أمر بهما القادر عليهما إما أمر إيجاب فيهما أو في أحدهما أو استيجاباً فإن العلماء في ذلك أقوالاً وليس واحد منهما ركناً يجب على كل حاج بالسنة الثابتة باتفاق العلماء بخلاف طواف القرص فإنها مضطرة إليه لأنه لا حج إلا به وهذا كما يباح لها دخول المسجد للصورة ولا تدخله للصلاة ولا اعتكاف وإن كان مندوراً بل المعتكفة إذا خاضت خرجت من المسجد ونصبت لها قبة في فناءه وهذا أيضاً يدل على أن منع الحائض كمنعها من الاعتكاف فيه لحرمة المسجد والأفاحيض

لا يبطل اعتكافها لانها مضطرة اليه بل انما منع من المسجد لا للاعتكاف فانها ليست مضطرة الى ان تقيم في المسجد ولو أبيح لها ذلك مع دوام الحيض لكان في ذلك إباحة المسجد للحيض وأما الطواف فلا يمكن إلا في المسجد الحرام فانه مختص بقعة معينة ليس كالاعتكاف فان المعتكف يخرج من المسجد لما لا بد منه كقضاء الحاجة والاكل والشرب وهو معتكف في حال خروجه من المسجد ليس له في تلك الحال أن يباشر النساء وهو كما قال الله تعالى (ولا تباشرهن وأنتم عاكفون في المساجد) وقوله في المساجد يتعلق بقوله عاكفون لا بقوله تباشرهن فان المباشرة في المسجد لا تجوز للمعتكف ولا لغيره بل المعتكف في المسجد ليس له ان يباشر اذا خرج منه لما لا بد منه فلما كان هذا يشبه الاعتكاف والحائض تخرج لما لا بد لها منه فلم يقطع الحيض اعتكافها وقد جمع سبحانه بين المكوف والطواف والصلاة في الامر بتطهير بيته بقوله (وطهر بيتي للطائفين والماكفين والركع السجود) فنهى عن الحيض من تمام طهارته والطواف كالمكوف لا كالصلاة فان الصلاة تباح في جميع الارض لا تختص بمسجد ويجب لها ويحرم فيها ما لا يحرم في اعتكاف ولا طواف * وحقيقة الامر أن الطواف عبادة من العبادات التي يفعلها الحلال والحرام لا تختص بالاحرام ولهذا كان طواف الفرض انما يجبر بعد التحلل الاول فيطوف الحاج الطواف المذكور في قوله تعالى (ثم ليقيموا نفوسهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق) فيطوف الحجاج وهم حلال قد قضوا حجهم ولم يبق عليهم محرم الا النساء ولهذا لوجامع أحدهم في هذه الحال لم يفسد نسكه بانفاق الأئمة واذا كانت عبادة من العبادات فهي عبادة مختصة بالمسجد الحرام كما ان الاعتكاف يختص بجميع المساجد والله تعالى قد أمر بتطهير بيته للطائفين والماكفين والركع السجود وليس هو نوعاً من الصلاة فاذا تركه من نسكه فعليه دم. واذا ترك الواجب الذي هو صفة في الطواف للمعز فهذا محل اجتهد هل يلحق بمن ترك شيئاً من نسكه أو يقال هذا فيمن ترك نسكا مستقلاً أو تركه مع القدرة بلا عذر أو ترك ما يختص بالحج والعمرة وأما القول بان هذه العاجزة عن الطواف مع الطهر ترجع محرمة أو تكون كالمحصر أو سقط عنها الحج أو ان يسقط عنها طواف الفرض فهذه أقوال كلها مخالفة لاصول الشرع مع أني لم أعلم اماماً من الأئمة صرح بشئ منها في هذه الصورة وانما كلام من قال عليها دم أو ترجع محرمة ونحو ذلك من السلف والأئمة كلام مطلق يتناول من كان يفعل ذلك في عهدهم

وكان زمنهم يمكنها تحتبس حتى تطهر وتطوف وكانوا يأمرزون الأصراء أن يحتبسوا حتى تطهر الحيض ويطفن ولهذا ألزم مالك وغيره المكاري الذي لها أن تحتبس معها حتى تطهر وتطوف ثم إن أصحابه قالوا لا يجب على مكاريها في هذه الأزمان أن تحتبس معها لما عليه في ذلك من الضرر فعلم أن أجوبة الأئمة بكون الطهارة من الحيض شرطاً أو واجباً كان مع القدوة على أن تطوف طاهراً لا مع المعجز عن ذلك اللهم إلا أن يكون منهم من قال بالاشتراط أو الوجوب في الحالين فيكون النزاع مع من قال ذلك والله تعالى أعلم *

آخر ماوجه في هذه المسئلة الجليلة الجليلة النيرة الفائدة والحمد لله وحده *

❦ وسئل الشيخ تقي الدين رحمه الله ❦ عن رجل باشر امرأته وهو في غافية فهل له أن يصبر بالطهر إلى أن يتضح النهار أم يتيم ويصلي ❦ أفتونا مأجورين *

❦ أجاب ❦ الحمد لله ❦ لا يجوز له تأخير الصلاة حتى يخرج الوقت بل عليه أن قدر على الاغتسال بماء بارد أو حار أنه يغتسل ويصلي في الوقت والائتم فأن التيم بخشية البرد جائز باتفاق الأئمة وإذا صلي بالتيم فلا إعادة عليه لكن إذا تمكن من الاغتسال اغتسل والله أعلم *

❦ وسئل ❦ أيما أفضل يوم عرفة أو الجمعة أو الفطر أو النحر ؟

❦ فأجاب ❦ الحمد لله ❦ أفضل أيام الأسبوع يوم الجمعة باتفاق العلماء وأفضل أيام العام هو يوم النحر وقد قال بعضهم يوم عرفة والاول هو الصحيح لأن في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل الأيام عند الله يوم النحر ثم يوم الفطر لأنه يوم الحج الأكبر في مذهب مالك والشافعي وأحمد كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يوم النحر هو يوم الحج الأكبر وفيه من الأعمال ما لا يعمل في غيره كالوقوف بمزدلفة ورمي جرة العقبة وحدها والنحر والحلق وطواف الأفاضة فأن فعل هذه فيه أفضل بالسنة واتفاق العلماء والله أعلم *

❦ فصل ❦ النسيحة في الأضحية وغيرها تضجع على شقها الأيسر ويضع رجله اليمنى على عنقها كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ويسمى الله ويكبر فيقول بسم الله والله أكبر اللهم منك ولك اللهم تقبل مني كما تقبلت من إبراهيم خليلك ويستحب أن يستقبل بها القبلة ❦ وإن ضحى بشاة واحدة عنه وعن أهل بيته اجزأ ذلك في أظهر قول العلماء وهو مذهب مالك وأحمد وغيرهما فأن الصحابة كانوا يفعلون ذلك وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى

الله عليه وسلم ضحى بشاتين وقال في احدهما اللهم عن محمد وآل محمد وقال في الاخرى اللهم هذه عمن شهدلى بالبلاغ وشهدت له بالتصديق *

﴿فصل﴾ والهاء التي سقط بعض أسنانها فيها قولان هما وجهان في مذهب أحمد أصحهما أنها تجزئ وأما التي ليس لها أسنان في أعلاها فهذه تجزئ باتفاق والعقراء افضل من السوداء وإذا كان السواد حول عينيها وفها وفي رجلها أشبهت أضحية النبي صلى الله عليه وسلم *

﴿فصل﴾ وتجوز التضحية عن الميت كما يجوز الحج عنه والصدقة عنه ^(١) *

﴿فصل﴾ من كلامه أيضا رحمة الله تعالى عليه يشتمل على قاعدة في مواضع الائمة في مجامع الامة وهي أما كن الطاعات والجماعات *

اعلم أن الله تعالى بعث محمدا صلى الله عليه وسلم بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وأكمل لأئمة الدين وأتم عليهم النعمة وجعله على شريعة من الامر وأمره أن يتبعها ولا يتبع سبيل الذين لا يعلمون وجعل كتابه مهيمنا على ما بين يديه من الكتب ومصداقا لها وجعل له شرعة ومنهاجا وشرع لائمه سنن الهدى ولن يقوم الدين الا بالكتاب والميزان والحديد . كتاب يهدي به وحديد ينصره كما قال تعالى (لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس) فالكتاب به يقوم العلم والدين . والميزان به يقوم الحقوق في العقود المالية والقبوض . والحديد به تقوم الحدود على الكافرين والمنافقين ولهذا كان في الازمان المتأخرة الكتاب للعلماء والعباد . والميزان للوزراء والكتاب وأهل الديوان . والحديد للأمرء والأجناد . والكتاب له الصلاة والحديد له الجهاد ولهذا كان أكثر الآيات والاحاديث النبوية في الصلاة والجهاد وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في عيادة المريض اللهم اشف عبيدك يشهد لك صلاة وينكأ لك عدوا وقال عليه السلام رأس الإسلام وعموده الصلاة وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله ولهذا جمع بينهما في مواضع من القرآن . كقوله تعالى (انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله) والصلاة أول أعمال الاسلام وأصل أعمال الايمان ولهذا سماها إيمانا في قوله (وما كان الله ليضيع إيمانكم) أى صلاتكم الى بيت المقدس هكذا نقل

(١) هذا آخر ما وجدناه من الفصل بالاصل الذي بيدنا كتبه مصححه

عن السلف وقال تعالى (أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستترون عند الله) وقال (فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعززة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم) فوصفهم بالحببة التي هي حقيقة الصلاة كما قال (محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً) فوصفهم بالشدة على الكفار والضلال * وفي الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل أى العمل أفضل قال إيمان بالله وجهاد في سبيله فقيل ثم ماذا قال ثم حج مبرور مع قوله في الحديث الصحيح لما سأله ابن مسعود أى العمل أفضل قال الصلاة في مواقيتها قال ثم ماذا قال بر الوالدين قال ثم ماذا قال الجهاد في سبيل الله فان قوله إيمان بالله دخل فيه الصلاة ولم يذكر في الاول بر الوالدين اذ ليس لكل أحد والدان فالاول مطلق والثاني مقيد بمن له والدان ولهذا كانت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسائر خلفائه الراشدين ومن سلك سبيلهم من ولاة الامور في الدولة الأموية والعباسية أن الامام يكون إماماً في هذين الصليين جميعاً الصلاة والجهاد فالذى يؤمهم في الصلاة يؤمهم في الجهاد وأمر الجهاد والصلاة واحد في المقام والسفر وكان النبي صلى الله عليه وسلم اذا استعمل رجلاً على بلد مثل عتّاب بن أسيد على مكة وعثمان بن أبي العاص على الطائف وغيرهما كان هو الذى يصلي بهم ويقيم الحدود وكذلك اذا استعمل رجلاً على مثل غزوة كاستعماله زيد بن حارثة وابنه اسامة وعمر بن العاص وغيرهم كان أمير الحرب هو الذى يصلي بالناس ولهذا استدلل المسلمون بتقدمه أبا بكر في الصلاة على انه قدمه في الامامة العامة وكذلك كان اسراء الصديق كزيد بن أبي سفيان وخالد بن الوليد وشرحبيل بن حسنّة وعمر بن العاص وغيرهم أمير الحرب هو امام الصلاة وكان نواب عمر بن الخطاب كاستعماله على الكوفة عمار بن ياسر على الحرب والصلاة وابن مسعود على القضاء وبيت المال وعثمان بن حنيف على الخراج ومن هنا أخذ الناس ولاية الحرب وولاية الخراج وولاية القضاء فان عمر بن الخطاب وهو أمير المؤمنين فلما انتشر المؤمنون وغلبوا الكافرين على البلاد وفتحوها واحتاجوا الى زيادة في الترتيب وضع لهم الديوان ديوان الخراج للمال المستخرج وديوان العطاء والتنفقات للمال المصروف ومصر لهم الأمصار فصر الكوفة والبصرة ومصر الفسطاط فانه لم يؤثر أن يكون بينه وبين جند المسلمين نهر عظيم

كدجلة والفرات والنيل فجعل هذه الامصار مما يليه *

فصل * وكانت مواضع الائمة ومجامع الامة هي المساجد فان النبي صلى الله عليه وسلم أسس مسجده المبارك على التقوى ففيه الصلاة والقراءة والذكر وتعليم العلم والخطب وفيه السياسة وعقد الألوية والرايات وتأمر الامراء وتمريف العرفاء وفيه يجتمع المسلمون عنده لما أهمهم من أمر دينهم ودنياهم وكذلك عماله في مثل مكة والطائف وبلاد اليمن وغير ذلك من الأامصار والقرى وكذلك عماله على البوادي فان لهم مجما فيه يصلون وفيه يساسون كما قال النبي صلى الله عليه وسلم إن بني اسرائيل كان تسوسهم الأنبياء كلها ذهب نبي خلفه نبي وإنه لاني بعدى وستكون خلفاء تمرقون وتنكرون قالوا فما تأمرنا قال أوفوا ببيعة الاول فالاول واسألوا الله لكم فان الله سائلهم عما استرعاهم وكان الخلفاء والامراء يسكنون في بيوتهم كما يسكن سائر المسلمين في بيوتهم لكن مجلس الامام الجامع هو المسجد الجامع وكان سعد بن أبي وقاص قد بنى له بالكوفة قصرا وقال أقطع عني الناس فأرسل اليه عمر بن الخطاب محمد بن مسلمة وأمره أن يحرقه فاشترى من نبطي حزمة حطب وشرط عليه حملها الى قصره فخرقه فان عمر كره للوالي الاحتجاب عن رعيته ولكن بنيت قصور الامراء فلما كانت إمارة معاوية احتجب لما خاف أن يقتال كما اغتيل علي واتخذ المقاصير في المساجد ليصلي فيها ذو السلطان وحاشيته واتخذ المراكب فاستن به الخلفاء الملوك بذلك فصاروا مع كونهم يتولون الحرب والصلاة بالناس ويباشرون الجمعة والجماعة والجهاد واقامة الحدود لهم قصور يسكنون فيها وينشاهم رؤس الناس فيها كما كانت الخضراء لبني أمية قبلي المسجد الجامع والمساجد يجتمع فيها للعبادات والعلم ونحو ذلك

فصل * طال الامد وتفرقت الامة وتمسك كل قوم بشعبة من الدين زيادات زادوها فأعرضوا عن شعبة منه أخرى. أحدثت الملوك والامراء القلاع والحصون وانما كانت تبني الحصون والمعقل قديما في الثغور خشية أن يدهمها العدو وليس عندهم من يدفعه عنها وكانوا يسمون الثغور الشامية العواصم وهي قنسرين وحلب وأحدثت المدارس لاهل العلم وأحدثت الرباط والخوانق لاهل التعبد وأظن مبدأ انتشار ذلك في دولة السلاجقة فأول ما بنيت المدارس والرباطات للمساكين ووفقت عليها وقوف تجرى على أهلها في وزارة نظام الملك وأما قبل ذلك فقد وجدت ذكر المدارس وذكر الرباط لكن ما أظن كان موقوفا عليها لاهلها وانما كانت

مساكن مختصة وقد ذكر الامام معمر بن زياد من أصحاب الواحدى فى أخبار الصوفية أن أول دويرة بنيت لهم فى البصرة . وأما المدارس فقد رأيت لها ذكراً قبل دولة السلاجقة فى أثناء المائة الرابعة ودولتهم انما كانت فى المائة الخامسة وكذلك هذه القلاع والحصون التى بالشام عامتها محدث كما بنى الملك العادل قلعة دمشق وبُصرى وحرّان وذلك أن النصارى كانوا كثيرى الغزو اليهم وكان الناس بعد المائة الثالثة قد ضعفوا عن دفاع النصارى عن السواحل حتى استعملوا على كثير من ثغور الشام الساحلية *

فصل ١٠ فى الخلافة والسلطان وكيفية كونه ظل الله فى الارض قال الله تعالى (واذا قال ربك للملائكة إني جاعل فى الارض خليفة) وقال الله تعالى (يا داود انا جعلناك خليفة فى الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله) . وقوله (اني جاعل فى الارض خليفة) يم آدم وبنيه لكن الاسم متناول لآدم عينا كقوله (لقد خلقنا الانسان فى أحسن تقويم) وقوله (خلق الانسان من صلصال كالفخار وخلق الانسان من نار) وقوله (خلق الانسان من طين ثم جعل نسله من سلاله من ماء مهين ثم جعلناه نطفة فى قرار مكين) الى أمثال ذلك ولهذا كان بين داود وآدم من المناسبة ما أحب به داود حين أراه ذريته وسأل عن عمره فقيل أربعمائة سنة فوهبه من عمره الذى هو ألف سنة ستين سنة والحديث صحيح رواه الترمذى وغيره وصححه ولهذا كلاهما ابتلى بما ابتلاه به من الخطيئة كما ان كلاهما مناسبة للآخرى اذ جنس الشهورتين واحد ورفع درجته بالتوبة العظيمة التى نال بها من محبة الله له وفرحه به ما نال ويذكر عن كل منهما من البكاء والندم والحزن ما يناسب بعضه ببعض . والخليفة هو من كان خلفا عن غيره فعيلة بمعنى فاعلة * كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سافر يقول اللهم أنت الصاحب فى السفر والخليفة فى الاهل وقال صلى الله عليه وسلم من جهز غازيا فقد غزا ومن خلف فى أهله بخير فقد غزا وقال أوكلياً خرجنا فى الغزو خلف أحدهم وله نقيب كنيب التيس يمنح احداهن اللبنة من اللبن لئن أظفرتنى الله بأحد منهم لاجعلته نكالا وفى القرآن (سيقول الخلفون من الأعراب) وقوله (فرح الخلفون بقمعهم خلاف رسول الله) والمراد بالخليفة أنه خلف من كان قبله من الخلق والخلف فيه مناسبة كما كان أبو بكر الصديق

(١) أي من خطيئة آدم وخطيئة داود اه مصححه

خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه خلفه على أمته بعد موته وكما كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سافر لحج أو عمرة أو غزوة يستخلف على المدينة من يكون خليفة له مدة معينة فيستخلف تارة ابن أم مكتوم وتارة غيره واستخلف علي بن أبي طالب في غزوة تبوك وتسمى الأمكنة التي يستخلف فيها الامام خاليف مثل خاليف اليمن وخاليف أرض الحجاز ومنه الحديث حيث خرج من خلاص الى خلاص ومنه قوله تعالى (وهو الذي جعلكم خلاص في الارض وزفع بعضكم فوق بعض درجات ليلوكم فيها آتاكم) وقوله تعالى (ولقد أهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا) الى قوله تعالى (ثم جعلناكم خلاص في الارض) ومنه قوله تعالى (وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض كما استخلف الذين من قبلهم ولم يكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم) الآية *

وقد ظن بعض القائلين الناطقين كابن عربي أن الخليفة هو الخليفة عن الله مثل نائب الله وزعموا ان هذا بمعنى ان يكون الانسان مستخلفا وربما فسروا تعليم آدم الاسماء كلها التي جمع معانيها الانسان ويفسرون خلق آدم على صورته بهذا المعنى أيضا وقد أخذوا من الفلاسفة قولهم الانسان هو العالم الصغير وهذا قريب وضموا اليه أن الله هو العالم الكبير بناء على أصلهم الكفرى في وحدة الوجود وأن الله هو عين وجود المخلوقات فالانسان من بين المظاهر هو الخليفة الجامع للأسماء والصفات ويتفرع على هذا ما يصيرون اليه من دعوى الربوبية والالوهية المخرجة لهم الى الفرعونية والقرمطية والباطنية وربما جعلوا الرسالة مرتبة من المراتب وأنهم أعظم منها فيقرون بالربوبية والوحدانية والالوهية وبالرسالة ويصيرون في الفرعونية ههنا ايمانهم أو يخرجون في أعمالهم ان يصيروا سدي لا أمر عليهم ولا نهي ولا ايجاب ولا تحريم والله لا يجوز له خليفة ولهذا قالوا لا بى بكر يا خليفة الله فقال لست بخليفة الله ولكني خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم حسبى ذلك بل هو سبحانه يكون خليفة لنبيه قال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الازل اللهم اصحب في سفرنا واخلفنا في أهلنا وذلك لان الله حتى شهيد ميمم فيوم رقيب حفيظ غنى عن الملمين ليس له شريك ولا ظهير ولا يشفع أحد عنده الا بأذنه والخليفة انما يكون عند عدم المستخلف بموت أو غيبة ويكون حاجة المستخلف الى الاستخلاف وسمى خليفة لانه

خلف عن الغرر وهو قائم خلفه وكل هذه المعاني منتفية في حق الله تعالى وهو منزّه عنها فانه
 حي قيوم شهيد لا يموت ولا ينيب وهو غني يرزق ولا يُرزق يرزق عباده وينصرهم ويهديهم
 ويمافهم بما خلقه من الاسباب التي هي من خلقه والتي هي مفتقرة اليه كافتقار المسببات الى
 أسبابها فالله هو الغني الحميد له ما في السموات وما في الارض وما بينهما يسأله من في السموات
 والارض كل يوم هو في شأن وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله ولا يجوز ان
 يكون أحد خلقا منه ولا يقوم مقامه إنه لا سمي له ولا كف له فن جعل له خليفة فهو
 مشرك به * وأما الحديث النبوي السلطان ظل الله في الارض يأوي اليه كل ضعيف وملهوف
 وهذا صحيح فان الظل مفتقر الى آو وهو رفيق له مطابق له نوعا من المطابقة والآوى
 الى الظل المكتنف بالمظل صاحب الظل فالسلطان عبد الله مخلوق مفتقر اليه لا يستغنى
 عنه طرفه عين وفيه من القدرة والسلطان والحفظ والنصرة وغير ذلك من معاني
 السؤدد والصمدية التي بها قوام الخلق ما يشبه أن يكون ظل الله في الارض
 وهو أقوى الاسباب التي بها يصلح أمور خلقه وعباده فاذا صلح
 ذو السلطان صلحت أمور الناس واذا فسدت فسدت بحسب
 فساده ولا تفسد من كل وجه بل لا بد من مصالح اذ
 هو ظل الله امكن الظل تارة يكون كاملا مانعا
 من جميع الاذى وتارة لا يمنع الا بعض
 الاذى وأما اذا عدم الظل فسد
 الامر كعدم سر الربوبية
 التي بها قيام الامة
 الانسانية والله
 تعالى أعلم

تم بحمد الله وعونه المجلد الثاني من مجموعة فتاوي شيخ الاسلام علم الاعلام الشيخ الامام
 أبي العباس أحمد بن تيمية الحراني ثم الدمشقي ويليّه المجلد الثالث وأوله (لمحة المختطف
 في الفرق بين الطلاق والحلف) والله المعين على الكمال والحمد لله على كل حال

- ٢ مسألة في تنوع صلاة التطوع في جماعة الى نوعين وعدم مشروعية صلاة الرغائب والألفية ونصف شعبان وليلة سبع وعشرين من رجب
- ٣ مسألة في حديث إنكم تأتون يوم القيامة غراً محجلين . وحديث من زار قبري . ومن زار البيت . وزيارة النبي وتفضيل المرابطة بالثغور على المجاورة في أحد المساجد الثلاثة
- ٥ مسألة في ترجيح تحريم الشطرنج وإقامة الأدلة على ذلك وهي مهمة جداً في طيها فوائد عظيمة لا يستغنى عنها الفقيه
- ١٨ مسألة فيما يستعين به المرء على دوام الحضور في الصلاة وفي الوسوس هل تبطل الصلاة أو تنقص أجراها وفي قول عمر إني لأجهز جيشي وأنا في الصلاة
- ٢٢ مسألة في جواز الشهادة على العاصي والمبتدع بالاستفاضة وتأكد إشهار الداعية الى البدعة وحث البدعة
- ٢٤ مسألة في تضمن أفضية الله سبحانه للحكمة وانقسام إرادته الى قسمين شرعية وكونية وعدم جواز الاحتجاج بالقدر
- ٢٦ مسألة في ابتداء من يبسط سجادة في الجامع ويجوز رفع مفروش الغير والصلاة في النعال
- ٤٠ مسألة في عدم جواز تأخير صلاة النهار الى الليل وبالعكس لشغل من الأشغال وفي الجمع والقصر
- ٤٥ مسألة فيما يجب له الطهارة أو أحدهما وتجوز الطواف وسجود التلاوة مع الحدث الأصغر وفروع أخرى متعلقة بهذا الباب
- ٥٧ مسألة في غسل القدمين والمسح على الخفين ومخالفة المسح على القدمين مع ظهورهما كما تفعل الرافضة للكتاب والسنة
- ٦٠ مسألة في حزمة نكاح الزانية حتى تتوب والكلام على الاستبراء والشهاد على النكاح وفروع مهمة متعلقة بالنكاح
- ٧٤ مسألة في عيد النصارى وفروع عظيمة متعلقة به

- ٧٩ مسألة في كفارة اليمين
- ٨١ مسألة في مصرف صدقة الفطر والزكاة وأقوال العلماء في ذلك
- ٨٥ مسألة في تقسيم الأيمان ثلاثة أقسام والخلاق السنن والبدعي والواقع بلا ريب وغيره والخلف بالحرام
- ٩٠ مسألة جامعة مانعة في طهارة المني وأرواث البهائم المباحة وتقرير الأدلة على ذلك بأقصى ما يمكن أثراً ونظراً والجواب عن شبه المخالفين في ذلك وهي مسألة فريدة تستحق أن تقرأ وتحتفظ في سويداء القلب
- ١٣٣ مسألة في تصرفات السكران صحة وفساد
- ١٣٧ مسألة في فروع متعلقة بشركة الإبدان
- ١٣٩ مسألة في فروع متعلقة بالزيت اليسير اذ وقعت فيه مثل القارة وماتت وهي فيما أظن لم ينسج ناسج على منوالها
- ١٤١ مسألة في القراءة خلف الإمام
- ١٥٠ مسألة في تخفيف الصداق
- ١٥٢ مسألة في أكل ذبائح أهل الكتاب ولو دخلوا في دينهم بعد النسخ والتحريف وهي مسألة فيها من أغوار الفقه وحقائقه مالا يعرفه الا من عرف ما أخذ العلماء
- ١٦٤ مسألة في الاموال التي يجهل مستحقها وفيها مهمات
- ١٦٧ مسألة في تقدير نفقة الزوجة وكسوتها وقبول الرواية دون الشهادة في مواضع وفي اللحن في الفاتحة وصلاة الرجل خاف من يخالف مذهبه وفي الخلاف في وجوب العمرة وفي القصر في السفر وفي شدوذ عياض في تفضيل تربة النبي على المساجد الثلاثة وفي الاستمنا باليد وفي إيتان النساء في أدبارهن
- ١٧١ مسألة فيمن اشترط عليه عند النكاح شروط هل يلزمه الوفاء بها واذا لم يف فهل للزوجة الفسخ
- ١٧٦ مسألة في ابراء من حضرته الوفاة من صدقها وفي التداوي بشحم الخنزير وفي التزوج باليتيمة الصغيرة

١٧٧ مسألة في تناسل أهل الجنة وفي ولدائها ومحل أرواح أهل الجنة والنار وحكم ولد الزنا والصحيح في أولاد المشركين وفي تسمية أيام الآخرة وقوله أسفروا بالفجر وفي حديثين أحدهما في علي والثاني عنه

١٧٩ مسألة في الوضوء والطهارة من ماء برك المدارس الذي له مدة كبيرة وفي حل مال المرائي لولده بعده أولاً ومطالبة المظلوم ظالمه في الآخرة ما لم يستوفه لاهو ولا ورثته في الدنيا

١٨٠ مسألة في الدعاء عقب الصلاة والصلاة على من كان لا يصلي أو يشرب الخمر

١٨٢ مسألة في الصلاة خلف من ليس من أهل العدالة وفي اللحن في الفاتحة وفي الدعاء

الماحون وفيمن يقول لمن يستشفه لوجاءني محمد بن عبد الله ما قبلت وفي التبليغ خلف الامام وفي ولوغ الكتاب وفي الافضل لمن سافر في رمضان من غير تعب أو جوع أو عطش وفي هل المصحف بالأحكام على غير طهر وفي ختن الصبي بعد موته وفي قول النبي لا تجعلوا بيوتكم قبوراً وتكلم الميت في قبره

١٨٤ مسألة في النطق بالنية عند الدخول في العبادة

١٨٥ مسألة في زيارة القدس وقبر الخليل وأكل الخبز والعسل المصنوع عنده

١٨٧ مسألة في مسح العنق في الوضوء والمسح على الجوارب وفي الخرق المانع من المسح وفيها فروع محتاج إليها

١٩٠ مسألة في تصويب عدم جواز التزوج بنته من الزنا ووجوب قتل من زنى بأخته

١٩٢ مسألة في المسجد الذي فيه قبر وجواز أخذ الولد الزكاة من مال أبيه اذا كان عليه دين ولا وفاء له

... مسألة في أمل الآمال البعيدة الخيرية وأقرب التفاسير الى الكتاب والسنة وفي أجزالهم على نسخ القرآن أو الحديث لنفسه أو للبيع والكلام على الاحياء وقوت القلوب وكتب المنطق

١٩٥ مسألة في جملة أحاديث دائرة على الألسنة منها ما هو موضوع ومنها ما لا سند له

١٩٨ مسألة مهمة في التزام مذهب وفيما يصنع في المسائل التي يذكر فيها وجهان وفي الانتقال

من مذهب الى آخر وفي عشر العنب وفي لمزارة والاجارة وفيمن يجب عليه الشر وفي
تصحيح اعادة الصلاة وفي الصلاة خلف امام تخالف نيته نية المأموم

٢١٠ مسألة في فروع متعلقة بالجرن الناقص

٢١٠٠ مسألة في معاشره المرد

٢١٢ مسألة في أكل الغبيراء

٢١٤ مسألة في البناء في الطريق الواسع

٢١٩ مسألة في اتباع الرسول بصحيح العقول وهي جلية الفائدة جزيلة العائدة لمن تطفل على
هذه المائدة

٢٣١ مسألة في قاعدة نكاحية تحتوى على فروع ضرورية

٢٣٥ مسألة فيما تدرك به الجمعة والجماعة وأقوال الفقهاء في ذلك وبيان الصحيح منه

٢٣٨ مسألة في قضاء من ترك الصلاة مدة سنتين

٢٤٠ مسألة فيمن تزوج امرأة بولاية ولى فاسق هل يصح تزوجه بها بعد اطلاقها ثلاثا من
غير أن تنكح زوجا آخر

٢٤٠ مسألة في قوله تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن) الآية وقوله (وان كن أولات حمل) الآية

٢٤١ مسألة فيما يفعله الناس يوم عاشوراء من السجود وطبخ الحبوب وغير ذلك

٢٥٦ مسألة في أسئلة مهمة متعلقة بدعوة ذى النون لا اله الا أنت سبحانه انى كنت من

الظالمين وفيها فوائد منها الكلام على هم يوسف ومنها أن قوله (وما أبرئ نفسي) من

كلام امرأة العزيز ومنها الرد على من يتأول قوله تعالى (ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك

وما تاخر) ومنها غير ذلك

٣٠٤ مسألة عظيمة في العبادة وحقيقته العبودية

٣٣٧ مطلب انقسام الفناء الى ثلاثة أقسام

٣٤١ مطلب الرد على من يذكر الله بالاسم المفرد أو هو

٣٤٦ قطعة من مسألة في أن ما دون القلتين اذا لم يتغير بالنجاسة الواقعة فيه لا ينجس

- ٣٤٩ مسألة في الاقوال التي في ازالة النجاسة بغير الماء وتحقيق الحق منها
- ٣٥١ مسألة في الجن والجوخ الافرنجيين
- ٣٥٢ مسألة في ماء قليل مع ناس في مفازة وولغ فيه السكب
- ٣٥٣ مسألة في أواني النحاس المضربة بالفضة
- ٣٥٧ مسألة في حكم لمس النساء على وجه يلوح منه الحق بلا خفاء
- ٣٥٩ مسألة في التغليس بالفجر
- ٣٦٠ مسألة في الصلاة قدام الامام
- ٣٦١ مسألة في الصلاة في جفر الجمعة بالسجدة
- ... مسألة في تصحيح فرضية صلاة الجماعة على الاعيان بأبلغ وجه مع الاتقان
- ٣٦٩ مسألة فمن لا يطمئن في صلاته ويرفع ويخفض قيل الامام
- ٣٧١ مسألة في بطلان الصلاة خلف الصف مفرداً وتقليد غير الائمة الاربعة كالثوري والأوزاعي ومن يقول هؤلاء لا يلتفت اليهم
- ٣٧٥ مسألة في الحنفي الذي يرفع يديه في كل تكبيرة وأنكر عليه
- ٣٨٠ مسألة في صلاة أهل المذاهب الاربعة بعضهم خلف بعض
- ٣٨٢ مسألة أخرى في ذلك
- ٣٨٣ مسألة فيمن تفقه في أحد المذاهب ثم اشتغل بالحديث فرأى أحاديث تخالف ذلك المذهب
- ٣٨٦ مسألة فيمن سئل أي مذهبك فقال محمدى
- ٣٨٧ مسألة في تقليد الشافعى حنفياً وبالمكس في الوتر وجمع المطر
- ... مسألة في فروغ في النية والتلفظ بها والتيمم ومدة السفر الذي يباح له الجمع والقصر
- وتقليد بعض العلماء في الاجتهاديات والنظر لجميع بدن المرأة واسه والذكر جماعة والجهر
- بالقراءة في المسجد ونية الصوم كل يوم ومعنى حديث صحيح أو ضعيف وتقليد أحد
- ... الوجهين في المسئلة وتلبس النساء نساجتهم
- ٣٩١ مسألة مهمة في الدعاء دبر الصلوات

٣٩٧ مسألة فيما يشتهه على الطالب للعبادة من جهة الافضلية وهي مسألة نادرة مفيدة جدا
٤٣٤ مسألة في الزيت الواقع فيه فأرة وكأن هذه نتيجة المسألة المتقدمة صحيفة ١٢٩
٤٣٦ فصل عظيم في طواف الحائض والجنب والمحدث وهو جزيل النفع جليل الوقع لمن أصفى
اليه بالسمع

٤٥٦ مسألة فيمن باثر امرأته في عافيه هل يصير حتى الضحى أو يتيم

... مسألة في أفضل أيام العام والاسبوع

... فصول قروع متعلقة بالاضحية

٤٥٧ فصل يشتمل على قاعدة في مواضع الائمة في مجامع الأمة

يقول مفرس هذا الجزء مصححه الفقير الى عفو الله وكرمه السيد اسمعيل بن السيد
ابراهيم الخطيب الحسنى الا سمردي الازهرى السابق إن كتاب فتاوى شيخ الاسلام بركة
الانام أبى المباس أحمد بن تيمية الحرانى بحر علم خضم متلاطم الأمواج * يقذف بأفواج درر
عوالى المعانى في وديان ميدان الحجاج * بأجزل عبارة * وأكمل إشارة * مع محاسن تحقيقات *
وأحسن تدقيقات * وبالجملة

ففى كل لفظ منه روض من المنى * وفى كل سطر منه عقد من الدر
فلذلك اقتصرت في فهرسته على رؤس المسائل طاويا بالكشع عما انطوت عليه من
فرائد الفوائد * وزوائد الموائد * لضيق المجال * وعلى الله
الاتكال * وله الحمد على كل حال *

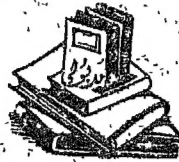


المؤسسة العربية للأبحاث والتأليف



0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1039 1040

الورقة العربية. لتجديد الفن



٨ حلقه الجوانبة الجمالية - م: ٥٠٠ - ٩١٨٢٠٥

